عمار علي السمر

شمال العراق

١٩٥٨ - ١٩٧٥

دراسة سياسية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

يتناول هذا البحث بالدراسة الجزء الشمالي من الجمهورية العراقية، فيسلّط الضوء على الحياة السياسية فيه، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٥، حيث شهد العراق تحولاتٍ مهمة في تاريخه الحديث والمعاصر، وما زال لهذه التحوّلات تأثيرها وتداعياتهـا وتفاعلاتها حتى اليوم، في العراق وشماله، وعلى التخوم الممتدة على ناحية المشرق العربي. ناهيك بالتنوّع السكاني القومي والديني الذي تحويه منطقة شمال العراق، موضوع هذه الدراسة.

كان شمال العراق يشمل في الفترة المدروسة محافظات نينوى (الموصل) ودهوك وأربيل والسُليمانية وكركوك، وكان، ولا يزال، يتّصف بخصائص طبيعية واقتصادية وبشرية خاصة، ما يجعل منه إقليمًا مميزًا جديرًا بالدراسة.

عمار علي السمر

من مواليد ١٩٧١ - اللاذقية – سورية. حاصل على إجازة من قسم التاريخ، وعلى الماجستير عن رسالته حول "منطقة الجزيرة السورية خلال الانتداب الفرنسي". حصل على الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، عن أطروحته "شمال العراق ١٩٥٨-١٩٧٥، دراسة سياسية". عمل خبيرًا وباحثًا في "مركز الوثائق التاريخية" بدمشق (٢٠٠٣- ٢٠١١)، ومدرّسًا لتاريخ العرب الحديث والمعاصر في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) بدمشق (٢٠٠٨- ٢٠١١). عضو "اللجنة الوطنية لذاكرة الشمال السوري"، ويعمل حاليًا مدرّسًا للتاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الفرات السورية.

السعر: ١٨ دولاراً

ISBN 978-9927-00-020-1





شمال العراق

١٩٥٨ ــ ١٩٧٥

دراسة سياسية

شمال العراق
١٩٥٨ ـ ١٩٧٥
دراسة سياسية

عمّار علي السمر



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

السمر، عمار علي

شمال العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥: دراسة سياسية/ عمار علي السمر.
٥٥٩ ص.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ٥٠٣ ـ ٥١٩) وفهرس عام.
ISBN 978-9927-00-020-1

١. العراق ـ تاريخ ـ ١٩٥٨ ـ. ٢. العراق، شمال ـ السياسة والحكومة ـ ١٩٥٨-. ٣. العراق ـ تاريخ ـ ثورة تموز ١٩٥٨. ٤. التطور السياسي ـ العراق، شمال ـ تاريخ ـ ١٩٥٨ ـ . ٥. الأكراد ـ العراق ـ تاريخ. ٦. الأقليات ـ العراق، شمال. ٧. حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق). أ. العنوان.

956.7043

العنوان بالإنكليزية

Northern Iraq 1958-1975:
Political Study
by Ammar Ali al-Samar

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٢

المحتويــات

مقدمـــــة

يتناول هذا البحث، المعنون بـ «شمال العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥ دراسة سياسية»، جزءًا من الجمهورية العراقية. وذلك بهدف تسليط الضوء على الحياة السياسية فيه، خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٥، التي شهد فيها العراق تحولات مهمة في تاريخه الحديث والمعاصر، ما زال تأثيرها قائمًا حتى اليوم. ولهذه المنطقة أهمية خاصة، لكونها تقع على التخوم الشرقية للعالم العربي، وتحوي تنوعًا سكانيًا قوميًا ودينيًا.

في البداية لا بد من تحديد ما يعنيه مصطلح «شمال العراق»، الذي لوحظت قلة تداوله في الكتابات الجغرافية والتاريخية العربية، فهو بالدرجة الأولى ذو معنى جغرافي، جاء نتيجة تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق جغرافية (الشمالية، والوسطى، والجنوبية). وكان شمال العراق يشمل في فترة الدراسة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٥)، محافظات: نينوى (الموصل)، ودهوك[١]، وأربيل، والسليمانية، وكركوك. وتتصف المنطقة الشمالية بسمات طبيعية واقتصادية وبشرية خاصة، تجعل منها إقليمًا جغرافيًا مميزًا.

كذلك يُستخدم مصطلح «شمال العراق» بمعنى سياسي موازٍ لـ «كردستان» التي تعني أرض الكرد، لكن شمال العراق مصطلح أوسع طبيعيًا وبشريًا وحتى إداريًا، لأنه يشمل محافظة الموصل وكركوك[٢].

---

(١) استُحدثت «محافظة دهوك» في حزيران/ يونيو ١٩٦٩، بعد أن كانت تابعة لمحافظة الموصل.

(٢) بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وانهيار الدولة العراقية الحديثة، والتغييرات الشاملة التي حصلت في العراق، ومنها التقسيمات على أساس قومية وطائفية بين مكوّنات العراق، =

والمقصود في هذه الدراسة شمال العراق بالمعنى الطبيعي الجغرافي.

وتعود أهمية الموضوع إلى قلة الدراسات السابقة عنه، ولا سيما العربية، رغم أهمية الموجود منها، كما يلاحظ على أغلبية تلك الدراسات أنها تحمل وجهات نظر كاتبيها الأيديولوجية والحزبية، فابتعدت في الكثير من الحالات عن الموضوعية والمنهجية. ومما يزيد من ضرورة الكتابة في الموضوع أهمية المنطقة المدروسة وتأثيرها في المناطق المجاورة لها في دول جوار العراق. فهذه المنطقة أثبتت أنَّها غير مستقرة جيوسياسيًا نتيجة سكن قوميات عدة فيها إلى جانب العرب، وبخاصة الأكراد. حتى إنه يمكن أن تُعَد منطقة شمال العراق مشرقًا مصغرًا لكثرة التنوع فيها (قوميًا، ودينيًا، وطائفيًا، وأيديولوجيًا، واجتماعيًا)، هذا في ما يخص المنطقة الجغرافية.

وللموضوع، ومنطقة الدراسة، صلة كبيرة بموضوع كنت قد أعددته ونلت عليه درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان: «منطقة الجزيرة السورية في فترة الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥». وهذا يؤكد الترابط الطبيعي والجغرافي والسياسي بكل أبعاده بين العراق والدول المجاورة له.

أما في ما يخص الفترة الزمنية، فبدايتها في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وهي فترة متميزة من تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، ومنه العراق. فمن الناحية الاقتصادية بدأت تزداد إيرادات النفط، وأصبح التطور الاجتماعي والاقتصادي هدفًا رئيسيًا في الخطط السياسية، وازداد الاستياء والصراع داخليًا ودوليًا. كما استمرت القوى السياسية التقليدية بمقاومة الأجيال الجديدة، لكنها فشلت في محاولتها تجديد شبابها السياسي عن طريق تشكيل أحزاب جديدة لضم الجيل الشاب المثقف، لأن هدفها لم يكن التغيير الحقيقي، بل تعزيز سيطرتها بأساليب عصرية تخالف صيرورة التاريخ. وكانت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، التي

= أصبحت محافظة كركوك منطقة متنازعًا عليها بين العرب والأكراد والتركمان. وفي محافظة الموصل وغيرها مناطق مدار نزاع مشابه. وأصبح الاسم الرسمي للمناطق التي يسكنها الأكراد «إقليم كردستان العراق» الذي يتمتع من حيث الشكل والقانون العراقي بحكم ذاتي. لكن على أرض الواقع هو شبه مستقل.

أحدثت تغييرات عميقة، أثرت في نواحي الحياة المختلفة، ولا سيما البنية السياسية ومن ثم الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك شهدت فترة الستينيات قمة المد القومي العربي، ووصول عدد من الأحزاب القومية العربية (حزب البعث العربي الاشتراكي) إلى السلطة عن طريق ثورات، كما يحب أصحابها تسميتها أو انقلابات، كما يحب خصومهم تسميتها، ومهما كان فقد أحدثت هذه الثورات أو الانقلابات كما غيرها من الثورات كسرًا في مسار التطوّر الطبيعي التراكمي للعراق وباقي بلدان المنطقة، ونتجت منها سياسات وأنظمة أخلت بالتوازن الطبيعي لتلك البلدان ما زالت آثارها وتداعياتها مستمرة حتى اليوم (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

أما نهاية فترة الدراسة فكانت عند عام ١٩٧٥ باتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، التي وإن بدت كحدث خارجي بين دولتين، لكن أهدافها بالنسبة إلى العراق كانت داخلية، من أجل إنهاء التمرّد أو الثورة الكردية، الذي استمر على فترات متقطعة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٥. ولم تفلح جميع الوسائل العسكرية والسياسية في إنهائه بسبب الدعم الخارجي. وهذا ما أكده انهيار التمرّد خلال أيام بعد انقطاع ذلك الدعم، لكن بعد أن سبّب جروحًا لم تندمل حتى اليوم، «ليكون درسًا قاسيًا لمن يستعينون بالخارج لحل مشاكلهم مع أبناء وطنهم، كما هو درس للأنظمة الشمولية التي لا تعرف إلا الإكراه والقهر اللذين يؤديان إلى تفكك الأوطان وتمزق الشعوب». وهذه العبارة الأخيرة كنت قد كتبتها في بداية عام ٢٠١٠ عند مناقشة أطروحة الدكتوراه التي هي أصل هذا الكتاب. والآن ومع بداية عام ٢٠١٢، وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا الكتاب، وبعد ما جرى في العالم العربي (الربيع العربي) أثبت تلك العبارة بعد اختبار القهر، ما جعلني أقل لومًا للطرف الأضعف في هذه المعادلة، مع استمرار مقتي لفكرة التدخل الخارجي.

أما هدف البحث فيتركز على دراسة تلك المنطقة المتنوّعة سكانيًا، في فترات التحولات الكبرى من تاريخ العراق، لاستجلاء المستقبل الذي تَكشّفَ جزءٌ كبيرٌ منه حتى الآن، خصوصًا أن المسيرة التاريخية للمنطقة، في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥ بالتحديد، كانت تنبئ عما يجري اليوم. لذا فإن تقديم قراءة جديدة لتاريخ المنطقة يُعد أحد أهداف هذه الدراسة.

اتُّبِعَ في الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي وتقاطع الآراء، من خلال الاطلاع على أغلبية الكتابات عن الموضوع وتحليلها وإبداء الرأي فيها حين يتطلب الأمر ذلك. وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات المنهجية لا سيما استخدام المصطلحات. فمثلًا، الجميع يطلقون على ما يقومون به من أجل وصولهم إلى السلطة اسم ثورة، بينما ينطبق على عملهم وصف الانقلاب أو التمرّد. وهذا ما دفع للتردد أحيانًا في الكتابة والتحليل، لذلك كان ثمّة حرص على التوثيق الدقيق. ومن الصعوبات أيضًا، كثرة التضارب في المادة التاريخية الموجودة بين أيدينا، التي ابتعد الكثير منها عن الموضوعية. ومع ذلك، لم يعن هذا عدم وجود دراسات ممتازة ذات صلة بالموضوع.

وأهم الصعوبات كانت الحرية التي هي أهم شروط الإبداع في مختلف مجالات الكتابة وبخاصة التاريخية والسياسية.

وقد قُسّم البحث إلى مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة. وقُسّمت الفصول موضوعيًا وزمنيًا. وتناولت **المقدمة** التعريف بمفردات البحث، وأهم مصادره ومراجعه ونقدها.

وجاء **الفصل الأول** فصلًا تمهيديًا بعنوان «جغرافية وتاريخ شمال العراق حتى عام ١٩٥٨». وتناول أهمية البيئة الجغرافية في مسار حركة التاريخ، وفي تكوين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان. ونظرًا لأهمية الخلفية التاريخية، فقد جرت دراسة التطورات التاريخية في شمال العراق حتى ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. منذ التغييرات الأهم التي حصلت في القرن التاسع عشر في ظل الحكم العثماني للعراق بعامة وشماله بخاصة، ولا سيما الأحداث التي أثرت في التكوينات الثقافية بعامة والسياسية تحديدًا في الفترات اللاحقة، إذ إن الكثير من المجتمعات العربية، ومنها المجتمع العراقي، لا تزال تحمل بعضًا من الموروثات العثمانية. كما أن الفكرة القومية التركية والعربية والكردية، بدأت متزامنة في أواخر الدولة العثمانية.

كما عالج الفصل ذاته شمال العراق في بدايات القرن العشرين، ونمو النزعات القومية العربية والكردية، والتدخل الأجنبي في شمال العراق. والصراع على المصالح الاقتصادية، وكان ذلك مقدمة للاحتلال البريطاني. كما عالج تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢) بحدودها

السياسية المعروفة اليوم، بعد انتهاء مشكلة ولاية الموصل التي أصبحت جزءًا من العراق. كما عالج حركة المقاومة ضد الاحتلال البريطاني وتأثيرها في شمال العراق. كما عالج الفصل تطورات الأحداث بعد حصول العراق على استقلاله الشكلي عام ١٩٣٢، والتحديات التي واجهته من تمرد الآثوريين[٣] عام ١٩٣٣، والانقلاب العسكري الأول عام ١٩٣٦. والحالة في العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، وصولًا إلى وضع العراق حتى ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨.

أما **الفصل الثاني** فحمل عنوان «التطور السياسي في شمال العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣». وتناول أسباب سقوط النظام الملكي الداخلية والخارجية، وثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ والقائمين عليها، والبنية الاجتماعية والسياسية للضباط الأحرار، وأهدافهم. والمواقف الداخلية العربية والدولية من الثورة، ونتائجها. ومن ثم تناول واقع شمال العراق بعد الثورة والأوضاع السياسية العامة، وأثر الخلافات داخل الثورة فيه، ومنها حركة الموصل المسلحة عام ١٩٥٩، من حيث أسبابها، والحوادث المرافقة لها، وعواقبها ونتائجها الداخلية والخارجية. كما تناول الفصل أحداث كركوك (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩)، وخلفياتها التاريخية، وانعكاس ذلك على الشمال. كما عالج الفصل المشكلة الكردية في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣).

وحمل **الفصل الثالث** عنوان «التطور السياسي في شمال العراق ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨». وتناول الحالة السياسية في شمال العراق خلال فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي الأولى عام ١٩٦٣، وعواقب ونتائج ذلك داخليًا وخارجيًا، وموقف البعث من المشكلة الكردية، والمواقف الإقليمية والدولية. كما تناول الفصل الوضع السياسي في المنطقة خلال حكم الأخوين عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)، بعد انقلاب عبد السلام عارف على حزب البعث، وموقفه من المشكلة الكردية. كما تناول الحزب الديمقراطي الكردستاني

---

(٣) تسمية آثوري وآشوري يحملان المعنى نفسه في هذا الكتاب. مع أن الآشوريين يتهمون الحكومة العراقية باستخدام تسمية الآثوريين لفصلهم عن الآشوريين القدماء. واستُخدم كلٌ من التسميتين في الفترة التي كانت متعارفًا عليها فيها، من حيث استخدامها في المصادر الحكومية والكتابات التاريخية.

(البارتي) وتاريخه حتى الانشقاق عام ١٩٦٤ وأسبابه. وتطورات المشكلة الكردية في تلك الفترة. ولأن المنطقة الشمالية بمثابة عراق مصغر، ويسكنها إلى جانب العرب والأكراد أقليات قومية ودينية أخرى، أهمها التركمان والمسيحيون (الآشوريون، السريان)، فقد جرى تناول أوضاعهم السياسية خلال حكم الأخوين عارف.

وأتى الفصل الرابع أيضًا بعنوان «التطور السياسي في شمال العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥». وتناول وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في العراق في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وتوطيده لسلطته، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها لتحقيق ذلك. كما تناول العلاقة بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣)، وأثرها في شمال العراق.

وتناول الفصل الرابع موقف حزب البعث من المشكلة الكردية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) بالتفصيل، انطلاقًا من القتال إلى المفاوضات التي انتهت بصدور بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ التاريخي ونتائجه، كما تناول تطور المشكلة الكردية في فترة السلام منذ بيان آذار/ مارس إلى بداية الحرب عام ١٩٧٤، وقد مرّت بمراحل عدة، من مرحلة الوفاق والمفاوضات، إلى مرحلة الخلافات والسير إلى الحرب المفتوحة عام ١٩٧٤، مع شرح العوامل الداخلية والخارجية للخلاف. وخلال هذه الفترة مرَّ العراق بتطورات سياسية مهمة، من تشكيل «الجبهة الوطنية التقدمية» وانعكاساتها على العلاقة بين الحزب الشيوعي والبارتي، ومن ثم التوتر مع الحكومة، الذي كان للعوامل الخارجية النصيب الأكبر فيه.

تناول هذا الفصل أيضًا الحرب في شمال العراق ونهاية الحركة الكردية المسلحة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥). وجرى التفصيل في كيفية السير نحو الحرب، وقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٧٤ عشية الحرب. كما جرى تناول الحرب وموازين القوى بين الحكومة والمقاتلين الأكراد، وسير المعارك، ومن ثمَّ المصالح الإقليمية والدولية وولادة اتفاق الجزائر في آذار/ مارس ١٩٧٥، ونهاية التمرد الكردي، والنتائج المباشرة لحرب الشمال (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)، وأسباب فشل الحركة الكردية. ولاستكمال صورة الوضع السياسي في شمال العراق، تناول الفصل

الحالة السياسية للأقليات القومية والدينية في المنطقة خلال حكم حزب البعث ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥.

وأخيرًا جاءت خاتمة البحث متضمّنة أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة.

ولزيادة الفائدة زوّد الكتاب بعدد من الملاحق تتضمن عددًا من الخرائط والرسوم البيانية، والوثائق باللغات العربية والإنكليزية والكردية، والصور الفوتوغرافية، ونصوص قوانين ومعاهدات ذات صلة بالموضوع.

وأخيرًا، لا بد من شكر كل من قدّم المساعدة والدعم لإنجاز هذه الدراسة. وذكرهم جميعًا أمر صعب، ومنهم خيرية قاسمية التي كانت البداية معها في تسجيل الدكتوراه، لكن الظروف الصحية منعتها من المتابعة. والشكر موصول لسمر بهلوان التي أكملت معها مشروع الدكتوراه ومناقشته.

أشكر أيضًا كل من قَبِلَ بإجراء المقابلات أو ساعد في ترتيبها، ومنهم: السيد فوزي الراوي (عراقي) عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ سورية، والأستاذ محمد معمار وفارس عمر. ومن فتح بيته ومكتبه بكل محبة لإجراء المقابلات: السيد جعفر البرزنجي، واللواء ناظم صبحي توفيق، والشيخ جوهر الهركي، والسيد عبد الرزاق توفيق، والسيد محمود گركري، والأستاذ عبد الحميد درويش، والأستاذ الشيخ آلي، والأستاذ صلاح برواري.

وكل الشكر لمكتبة المعهد الفرنسي للشرق الأدنى بدمشق، ومكتبة جامعة دمشق، ومكتبة الأسد الوطنية، والمكتبة الظاهرية، ومركز الوثائق في الجامعة الأردنية، والمركز الثقافي الأميركي في القاهرة ودمشق، ومكتبة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ومكتبة الإسكندرية، وأخيرًا مركز الوثائق التاريخية بدمشق، المؤسسة التي أعتز بالعمل فيها.

والشكر الجزيل للزملاء في مركز الوثائق التاريخية على دعمهم، وإلى الأستاذ أكرم العلبي على قراءته فصلًا من الأطروحة، والشكر موصول للصديق حسام جزماتي في مديرية التأليف والترجمة بوزارة الثقافة على قراءة الدراسة وإجراء التصويبات اللغوية النهائية.

والشكر موصول للأصدقاء الذين زودوا بالمعلومات أو الكتب، ومنهم: الأستاذ الصحافي العراقي عامر بدر حسون، وأسامة رفعت حسن البياتي الذي كان من القلة من الزملاء العراقيين الذين وعدوا فوفوا، بالرغم من الأوضاع المعقدة في العراق فقد زوّدني ببعض الكتب ما كنت لأصل إليها لولاه، وعزة آقبيق التي جلبت مشكورة بعض الكتب من الولايات المتحدة الأميركية، وسعيد عبد الرحمن في لبنان الذي طالما تدبّر أمر الكُتب المطلوبة، وتيري ميه في فرنسا الذي أمَّنَ أحد أهم الكتب المفقودة.

كذلك أشكر الأصدقاء: وائل الصياح وياسر الخطيب على مساعدتهما في ترجمة بعض الوثائق، إذ كان حجم الترجمات المطلوبة كبيرًا وبعضها معقدًا، وصلاح الدين عمر على المساعدة الفنية في تحضير ملاحق الأطروحة، والإخوة لؤي المنصوري وغياث الشيخ خليل وياسر الحمصي على دعمهم المتواصل، كما أتذكر الصديق المرحوم محمد السيد البسطويسي الذي جعل إقامتي في القاهرة أكثر سهولة. والشكر أيضًا للصديق الأستاذ محمد جمال باروت الذي كان صلة الوصل مع ناشر الكتاب المشكور على تعاونه وسعة صبره على تأخري في تسليم مخطوطة الكتاب، وكلي سعادة لوجود مثل هذا المركز العلمي في عالمنا العربي.

وأخيرًا أشكر عائلتي، المرحوم أبي وأمي وإخوتي وأخواتي، وزوجتي كفاح حسيان وابنيّ عمر ومحمد، على دعمهم الذي كان بلا حدود، والذين جعلوا الحياة أكثر سهولة بالنسبة إلى باحث عليه الكثير من الالتزامات.

عمار علي السمر
مدرّس تاريخ العرب الحديث والمعاصر
في جامعة الفرات ـ سورية
دمشق في ١٢/ ١/ ٢٠١٢

تمهيد

في نقد بعض مصادر الكتاب ومراجعه

تعدّدت وتنوّعت المصادر والمراجع العربية والأجنبية. فعلى الرغم من حداثة الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، كُشِفَت الكثير من الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، في أرشيفات الدول الغربية، وذلك بموجب قوانين الكشف التي تنص غالبًا على مرور ثلاثين عامًا على عمر الوثيقة في الحد الأدنى. أما الوثائق العربية فقد كانت قليلة لأسباب شتى. وساعد في سد الثغرات الناتجة من قلتها توفر عدد لا بأس به من المذكرات، بعد أن نشر عدد كبير ممن شاركوا في الأحداث مذكّراتهم. كذلك كانت الصحف مصدرًا أساسيًا لأنها كانت تنقل أخبار ما يجري بغزارة.

وكان هناك نقص ملحوظ في الوثائق الرسمية العراقية التي أصبح الوصول إليها في الفترة الماضية صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، بسبب تلف وضياع قسم كبير منها بعد الاحتلال الأميركي للعراق، الذي نقل ملايين الوثائق إلى الولايات المتحدة. وأقيم موقع إلكتروني تحت اسم Iraq Memory Foundation بإدارة أحد الأساتذة العراقيين الذين يعيشون في الخارج، ومهمة الموقع نشر تلك الوثائق. لكن يلاحظ نشر الوثائق التي تدين حكم حزب البعث ونظام الحكم السابق. ولم تفلح محاولات الحصول على بعض تلك الوثائق.

وأهم الوثائق العراقية التي استخدمت في البحث: المحاضر الرسمية لجلسات «المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، التي سُمّيت «محكمة الشعب»، والتي أنشئت لمحاكمة رجال النظام الملكي والمتآمرين على

حكم الرئيس عبد الكريم قاسم. وهي عبارة عن ٢٥ مجلدًا، أصدرتها وزارة الدفاع العراقية ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢. وتحوي شهادات مهمة لرجال العهد الملكي، والمشاركين في حركة الموصل عام ١٩٥٩، وأحداث كركوك (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩).

وهناك عدد كبير من الوثائق الرسمية العراقية نشرت في عشرة مجلدات تحت اسم: «تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري». استُخدم منها في الدراسة المجلدات الستة الأولى التي نشرت في بغداد عام ٢٠٠٠. وقد كانت هذه المجلدات تكملة لمشروع تاريخ الوزارات العراقية التي عني بنشرها عبد الرزاق الحسني في مجلدات عدة، ضمت وثائق رسمية عراقية حتى عام ١٩٥٨. لكن في «تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري» كان هناك تدخل واضح لمعدّي المجلدات، فكانت هناك تعليقات طويلة يصعب في بعض الأحيان فصلها عن الوثائق والبيانات والقرارات الصادرة عن الحكومة. كذلك نُشر خطب الرئيس عبد الكريم قاسم لعامَي ١٩٥٨ و١٩٥٩ عن دار الوراق في لندن عام ٢٠٠٧.

واستفادت الدراسة مما نشره بعض الساسة والكُتاب من وثائق تخص الحركة الكردية. فقد نشر مسعود البارزاني ابن الملّا مصطفى وأحد قادة الحركة كتابًا بعنوان **البارزاني والحركة التحررية الكردية** جاء في آخره نحو ٢٤٠ صفحة من الوثائق باللغتين العربية والكردية، مع ترجمة الكردية منها. لكن يلاحظ أن البارزاني الابن أورد الوثائق التي تدعم رأيه، وهو الذي تسلم أعلى المناصب في القيادة الكردية حتى وصل إلى قمتها الآن، إضافة إلى توقفه عند عام ١٩٦١، كما أنه لم يأتِ على ذكر بعض الموضوعات لا من قريب ولا بعيد. كما نشر علي سنجاري، القيادي في الحركة الكردية، كتبًا وثائقية عدة، أهمها كتابه المعنون بـ **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق** الذي تضمن ٢٦٠ صفحة من الوثائق المهمة حول العلاقة بين الحركة الكردية وحزب البعث، والمذكرات والرسائل المتبادلة بينهما، كما نشر عدد آخر من الكُتاب مثل صلاح الخرسان أعمالًا مماثلة.

ومن الوثائق المهمة التي جرى من خلالها الاطلاع على الرأي الرسمي السوري من المشكلة الكردية في العراق في الستينيات، البيان الذي أصدرته

القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، في تموز/يوليو ١٩٦٦، بعنوان: «إلى الشعب وكل قوى الحرية والتقدم في العالم، حول مشكلة شمال العراق في بيان عبد الرحمن البزاز». كما أوضح الفكرة الرسمية السورية ـ في المرحلة ذاتها ـ الكتاب غير المنشور الذي وضعه عدنان مراد تحت عنوان **الأكراد**، وصدر عن إدارة البلاد العربية في وزارة الخارجية السورية، عام ١٩٦٦.

ولم تفلح محاولة السفر إلى شمال العراق بسبب الظروف الأمنية خلال فترة جمع المادة العلمية، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بإمكانية السفر. وكان التعويض عنها بالتواصل مع عدد من القوى والشخصيات العراقية في سورية، ومنها مكتبا الحزبين الكرديين العراقيين الرئيسين في دمشق، مكتب «حزب الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يرأسه السيد عبد الرزاق توفيق، ومكتب «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يرأسه السيد محمود گركري، اللذان قدما بعض المعلومات والكتب والدراسات المهمة مشكورين.

وقد قدّمت وثائق وزارة الخارجية البريطانية معلومات لا غنى عنها عن فترة الدراسة حتى عام ١٩٦٨، وهي عبارة عن مراسلات وبرقيات وتقارير بين وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها في بغداد وبعض السفارات والدول الأخرى الحليفة لها. وكانت تتابع باهتمام كل ما يجري في العراق. وقد نُشِرت هذه الوثائق في ثلاثة عشر مجلدًا عن الأرشيف البريطاني تحت عنوان *Records of Iraq 1914-1968' papers from British Government Archives*، وصدرت في لندن عام ٢٠٠١. وجرى الاطلاع على هذه المجموعة والتصوير منها في «مركز الوثائق في الجامعة الأردنية» فلهم جزيل الشكر والامتنان.

كذلك يدخل تحت مجموعة الوثائق البريطانية عدد من الكتب الوثائقية التي اختصت بإصدار ترجمات للوثائق البريطانية، ومنها: **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية** و**وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية**، وكلاهما لمؤيّد إبراهيم الونداوي. وتضمّن الكتاب الأول تقارير السفارة البريطانية التي اتسمت بالدقة في تصوير الوضع العراقي، وإرهاصات الثورة، ورغبة البريطانيين في التغيير السياسي الذي يخدم استمرار مصالحهم. وهناك كتاب **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩** الذي صدر في

ثلاثة أجزاء بترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، وفيه وثائق المتابعة اليومية البريطانية للوضع في العراق وكافة مناطقه ومواقف الدول. كذلك قام وليد حمدي بجمع وترجمة مجموعة من الوثائق التي تخص الأكراد في كتاب وثائقي بعنوان **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية**.

كذلك اعتُمد على وثائق وزارة الخارجية الأميركية التي قدمت معلومات مهمة عن قسم من فترة الدراسة ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٨. وهذه المجموعة تصدرها بالتتابع وزارة الخارجية الأميركية بموجب قانون كشف الوثائق الأميركي، وتتعلق بمختلف مناطق العالم، وتصدر تحت عنوان ***Foreign Relations of the United States***، وتوزعت الوثائق الخاصة بالعراق في أكثر من مجلد، وبخاصة المجلدات التي تحت عنوان ***Near East Region*** (منطقة الشرق الأدنى).

واستُخدمت مجموعة كبيرة من المذكرات، خصوصًا لمن شاركوا شخصيًا في الأحداث موضوع الكتاب، مثل مذكرات الرئيس عبد السلام عارف التي نشرت على ٨ حلقات في صحيفة **روز اليوسف** المصرية عام ١٩٦٦. وهاني الفكيكي القيادي في حزب البعث، الذي أصدر مذكراته تحت عنوان **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**. ويؤخذ عليه كتابتها بعد انشقاقه عن الحزب. كما أصدر علي كريم سعيد كتابًا بعنوان **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ـ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ـ مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**. والكتاب عبارة عن أسئلة يجيب عنها طالب شبيب الذي كان عضوًا في القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث ووزيرًا لخارجية العراق قبل أن يصبح منفيًا، أي كان في دوائر صنع القرار خلال فترة حكم حزب البعث الأولى عام ١٩٦٣. وهناك مذكرات محمد حديد التي أصدرها تحت عنوان **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**. وحديد ينتمي إلى أسرة من وجهاء الموصل، وتولى مناصب وزارية متعددة خلال حياته. وتأتي أهمية مذكراته من كونه إحدى الشخصيات الحكومية المدنية الفاعلة أثناء حكم عبد الكريم قاسم، وساهم في وضع السياسات الجديدة ما بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. لذلك تلقي مذكراته الضوء على جوانب مهمة من تاريخ العراق الحديث.

كذلك قدم محمود عثمان (قيادي كردي)، من خلال مقابلته مع مجلة

الوسط الصادرة في لندن عام ١٩٩٧، معلومات مهمة عن الحركة الكردية، وبخاصة أنه كان في بعض الفترات الرجل الثاني فيها بعد البارزاني ومكلفًا بالعلاقات الخارجية.

وهناك الرواية الشخصية التي قدّمها اللواء الركن حازم حسن العلي ـ ابن الموصل ـ عن مشاركته كضابط في حركة الموصل، تحت عنوان **ثورة الشوّاف ٧ آذار ١٩٥٩ ـ (القصة الكاملة للثورة) ـ ذكريات وخواطر**. كما كتب الضابط صديق إسماعيل الكتبي، **العراق... بداية النهاية (رواية للأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣)**. وقدم العلي والكتبي متابعة دقيقة للأحداث، وفي روايتيهما الكثير من التطابق.

وكان للمقابلات الشخصية التي أجريت أعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، دور كبير في كشف بعض الجوانب الغامضة التي لم تتناولها الكتب، كما كانت فرصة لمناقشة الكثير من الأحداث مع مجموعة ممن شاركوا فيها، ومنهم السيد جعفر البرزنجي الذي عمل في الحركة الكردية منذ الخمسينيات، فقاتل في البداية مع الملا مصطفى، وما لبث أن انضم إلى الحكومة العراقية وتسلم مناصب مهمة عدة، منها محافظ السليمانية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٩، ورئيس المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان العراق ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣. كما كانت هناك مقابلة شخصية مفيدة مع الشيخ جوهر الهركي، شيخ عشيرة الهركية، وأحد قادة «أفواج الدفاع الوطني»، ورئيس «حزب الحرية والعدالة الكردستاني» العراقي (عام ٢٠٠٩). وجرى من خلال البرزنجي والهركي التعرّف إلى أفكار الكثير من الأكراد أصحاب فكرة التعاون مع الحكومة من أجل مستقبل أفضل للأكراد والعراق.

كذلك كانت هناك مقابلتان مع السيدين: عبد الرزاق توفيق، رئيس مكتب «حزب الاتحاد الوطني الكردستاني» في دمشق، ومحمود گركري، رئيس مكتب «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في دمشق. وقد تحدثا عن تجربتيهما الشخصيتين في أحداث شمال العراق، حيث كانا من أعضاء البيشمركة المقاتلين في فترة الدراسة. وهما يمثلان وجهة نظر الحركة الكردية التي لم تتعاون مع الحكومة إلا لفترات محدودة.

وأضاءت المعلومات التي جرى الحصول عليها من السيد عبد الحميد

درويش جوانب مهمة عن مشاركة الأكراد السوريين في الحركة الكردية العراقية. فدرويش أحد مؤسسي وسكرتير «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية» (غير مرخص)، وعضو مجلس الشعب (البرلمان) في سورية سابقًا، وعمل في إعلام البارتي في بغداد بعد توقيع اتفاق آذار/ مارس. وأصدر كتابًا بعنوان **أضواء على الحركة الكردية في سوريا**، تناول في بعض جوانبه تطور الأوضاع السياسية لأكراد العراق وتأثيرهم في الأكراد السوريين، من خلال تجربته الذاتية.

وكانت شهادة اللواء صبحي ناظم توفيق ذات أهمية خاصة، فهو أحد ضباط الجيش العراقي الذين شاركوا في حرب الشمال عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، وفي الوقت نفسه هو تركماني وابن كركوك، وكان معاصرًا وعلى اطلاع واسع على ما جرى في تلك المدينة حتى اليوم. وقد أضاءت شهادته جوانب مظلمة تتعلق بأوضاع التركمان، وأوضاع الجيش العراقي في حرب الشمال التي قيل عنها الكثير، وعن الجوانب الإنسانية في ذلك الصراع. وهو يحاول تسجيل تجربته في كتاب يستعد لإصداره باللغة الإنكليزية. وقد قدم مشكورًا مخطوط الفصل الرابع من كتابه هذا للاستفادة منه في هذه الدراسة، وهو بعنوان **صدام والحرب مع الأكراد ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥**. وقد قدم فيه وجهة نظر الحكومة والجيش العراقي آنذاك، التي أصبح الوصول إليها صعبًا اليوم، وصار سائدًا النظرُ إلى الفترة السابقة على أنّها كلها سلبيات.

وكانت المراجع المكتوبة باللغة العربية (من قبل عرب وأكراد) والمعربة كثيرةً، وتفاوتت في الأهمية. فبعضها كُتِبَ بأكاديمية عالية، والبعض الآخر كتبها غير متخصّصين، والبعض الآخر كتب لغايات معينة. ويأتي في مقدّمها أهميةً كتاب حنا بطاطو **العراق** المكوّن من ثلاثة أجزاء، لكل منها عنوان فرعي خاص، فجاء الأول بعنوان **العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، والثاني بعنوان **العراق، الحزب الشيوعي**، والثالث بعنوان **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**. وأصل الكتاب باللغة الإنكليزية وترجم إلى العربية. وعلى الرغم من ملاحظة ميل بطاطو إلى الشيوعيين، يُعد هذا الكتاب من أحسن ما كتب عن العراق، لأنه نجح في تقديم تحليل

ممتاز لهذا البلد. وذلك بشهادة ما كتبه روجر أوين (مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد) عن بطاطو: «جهود بطاطو لا تزال تلهم الذين يحاولون القيام بتحليلات مشابهة اليوم، لكنهم يواجهون مشاكل أصعب من الماضي. ذلك لأن المعلومات عن بنية العراق الاجتماعية اليوم أقل بكثير»[1]: فقد توفر لبطاطو كمٌ هائلٌ من المعلومات، استقاها من مصادر مختلفة، فقد أجرى عشرات المقابلات مع رسميين وحزبيين من الأحزاب كافة، كما أنّه اطّلع على الأرشيف الحكومي العراقي وحزب البعث والشيوعي وغيرهم. والأفضل من ذلك كان نجاحه في استخدام تلك المعلومات. وكما قال أوين فما زال كتاب بطاطو ملهمًا.

وقد كان كتاب عالم الاجتماع العراقي علي الوردي المعنون بـ **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** والواقع في ستة أجزاء، معينًا لا ينضب من الفائدة لبناء خلفية تاريخية واجتماعية حول العراق وتطوّره، مع أن الكتاب يغطي المراحل السابقة لمرحلة الدراسة. لكني عملت بقول الوردي في مقدمة كتابه: «عند دراستي للمجتمع العراقي أدركت أني لا أستطيع أن أفهم المجتمع في وضعه الراهن ما لم أفهم الأحداث التي مرت به في عهوده الماضية»[2]. وازداد اليقين بما قاله الوردي بعد الاطلاع على الحوادث التي اختار التركيز عليها في كتابه، لكونها تركت تأثيرًا في تاريخ العراق الحديث الذي يشمل فترة الدراسة.

كذلك كان لكتب الأستاذ العراقي الأصل مجيد خدوري أهمية خاصة، فقد كتب ثلاثة كتب تتبع فيها تاريخ العراق منذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام ١٩٧٥. فجاء كتابه الأول باللغة الإنكليزية تحت عنوان ***Independent Iraq*** وصدر عام ١٩٦٠ عن جامعة أكسفورد، ورصد فيه تاريخ العراق في فترة ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨. ثم أتبعه بكتابه الثاني **العراق الجمهوري** الذي تناول فيه

(١) روجر أوين، «ماضي العراق ينير حاضره، وحاضره ينير ماضيه،» **الحياة** (لندن)، ١٧/١٢/٢٠٠٣.

(٢) علي حسين الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج في ٤ (الدمام: مكتبة المتنبي، ٢٠٠٥)، ص ٣. وقد استخدمت هذه الطبعة من الكتاب في هذا الموضع فقط بعد أن تمكنت من اقتنائها، بينما كُنتُ قد استخدمت طبعة أخرى في باقي أجزاء الكتاب.

تاريخ العراق والقوى والمؤسسات في فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨. وجاء الكتاب الثالث بعنوان **العراق الاشتراكي**، وتناول فيه فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥. وتأتي أهمية كتبه من عدم اقتصاره على تناول الأحداث السياسية فقط، بل وتأثيرها في مختلف نواحي الحياة. كما كان خدوري قريبًا إلى حد ما من دوائر صنع القرار في العراق، ما أتاح له الحصول على معلومات مهمة. وتتصف كتبه بالمنهجية والتوازن، مع ملاحظة ميله إلى عدم انتقاد الدولة العراقية.

واستُخدم أيضًا عدد من المؤلفات العربيّة التي كتبها كتابٌ أكراد، بعضهم كان قياديًا في الحركة الكردية، ومنهم: مسعود البارزاني ابن الملّا مصطفى الذي كان في أعلى هرم الحركة ومسؤولًا عن الاستخبارات الكردية (الباراستن)، وجلال الطالباني الذي كان قياديًا بارزًا في الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) قبل الاختلاف مع رئيس الحزب الملا مصطفى، وهناك الكُتب التي وضعها علي سنجاري القيادي العسكري والسياسي في البارتي. وكان من الطبيعي أن تمثل كتبهم وجهة النظر الكردية، مع أنها أغفلت بعض المواضيع المحرجة كالعلاقة بـ «إسرائيل» على سبيل المثال لا الحصر.

وهناك كتب تناولت تاريخ المنطقة من وجهة نظر أيديولوجية، مثل كتاب ماجد عبد الرضا **المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥** الذي أفصح في مقدمته بكل وضوح عن أنه يتناول المسألة الكردية من وجهة نظر ماركسية، فقد كان عبد الرضا قياديًا في الحزب الشيوعي العراقي.

ومن الكتب المهمة أيضًا، كتاب شلومو نكديمون **الموساد في العراق ودول الجوار ـ انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**، المترجم عن اللغة العبرية، والذي كشف بالتفصيل عن التدخل «الإسرائيلي» والإيراني في العراق وعلاقته مع الحركة الكردية في فترة الدراسة. وجاء الكتاب ليوضح المعلومات المتناثرة عن تلك العلاقات التي كان ينفيها الأكراد، خصوصًا أن هذا الكتاب اعتمد على شهادات ومذكرات عدد من ضباط الاستخبارات «الإسرائيلية» (الموساد)، ممن عملوا مع البارزاني في شمال العراق.

وقدمّ كتاب العقيد عزيز قادر الصمانجي، المعنون بـ **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، معلومات مهمة عن أوضاع التركمان في الشمال خلال فترة

الدراسة، وبخاصة أن الكاتب تركماني من كركوك ومعاصر للأحداث، وترأس تنظيم «الحركة التركمانية الوطنية ـ الديمقراطية» التي كانت معارضة للنظام السابق. كما قدم كتاب أبرام شبيرا المعنون بـ **الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر**، معلومات مهمة عن الأقلية الآشورية في شمال العراق في فترة الدراسة، مع تقديم تحليلات للأحداث. مع أنها في بعض الأحيان كانت تصل إلى حد المبالغة.

واستُخدم عدد من المراجع الأجنبية التي قدّم بعضها إضافات جديرة بالاهتمام، وتحليلات جديدة عن أحداث فترة الدراسة. وتلك الدراسات التي أجريت حول العراق الحديث غالبًا ما عُدت جوهرية في ما يتعلق بالتطور السياسي والاجتماعي، مع أنها كانت تدعم فكرة أن المجتمع العراقي نشأ من تعارضات جدلية (الأكراد مقابل العرب، السنة مقابل الشيعة، المدن مقابل الريف، القبائل مقابل الولايات). ومن تلك المراجع[٣]: كتاب الزوجين بيتر وماريون فاروق سلوغلوت (Marion Farouk and peter Sluglett) المعنون بـ *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship* (**العراق منذ ١٩٥٨ من الثورة إلى الدكتاتورية**)، ويقدم الكتاب معلومات مهمة، مع ملاحظة تحامل المؤلفين على نظام البعث في العراق وإطلاقهما أحكامًا وصفات ليست من اختصاص المؤرخين. فالسيدة سلوغلوت قُتل زوجها السابق عمر فاروق محمود الأوقاتي تحت التعذيب بعد وصول حزب البعث إلى الحكم في العراق في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، مع أنه لم يجرِ التأكد من كون زوجها شيوعيًا، أو من أقرباء قائد القوى الجوية خلال حكم عبد الكريم قاسم الزعيم الركن جلال الأوقاتي، الذي كان شيوعيًا.

وهناك كتاب آريل دان (Uriel Dann) المعنون بـ *Iraq under Qassem* (**العراق تحت حكم قاسم**) الذي يقدم معلومات مهمة عن فترة حكم قاسم بعامة، لكن المأخذ عليه صدوره عام ١٩٦٩، وقد كشفت الكثير من الوثائق والمعلومات المتعلقة بتلك المرحلة بعد صدوره. ومع ذلك، فالكثير من تحليلاته ثبتت صحتها في السنوات التالية.

---

(٣) يأتي في الخانة نفسها مع هذا النوع من الكتب كتاب حنا بطاطو العراق السابق ذكره في هذه المقدمة، مع عدم تأثير ذلك في قيمته العلمية العالية.

كما كان لكتاب سعد جواد (Sa'ad Jawad) المعنون بـ *Iraq and The Kurdish Question 1958-1970* (**العراق والمشكلة الكردية ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠**) أهمية كبيرة نظرًا إلى متابعته المشكلة الكردية في العراق من جوانبها كافة، والمواقف الداخلية والخارجية منها، إضافة إلى استخدامه عددًا من المصادر الأولية الأرشيفية والمخطوطة، وإجرائه عددًا كبيرًا من المقابلات الشخصية مع من ساهموا في الأحداث. والكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه، وصدر في لندن عام ١٩٨١.

وهناك كتاب تشارلز تريب (Charles Tripp)، المعنون بـ *A History of Iraq* (**تاريخ العراق**)، الذي قدم عرضًا سريعًا وممتعًا لتاريخ العراق مع ربط للأحداث بعضها ببعض. وكتاب جورج لونشوسكي (George Lenczowski)، المعنون بـ *The Middle East in World Affairs* (**الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**). ويقدم فيه عرضًا مهمًا للأحداث في العراق مع ربطها بما يجري في «منطقة الشرق الأوسط» والعالم.

وكانت للدوريات والتقارير الصحافية أهمية خاصة بسبب متابعتها للأحداث يومًا بيوم، ومن أهمها: مجلة **آفاق عربية** التي صدرت في بغداد منذ عام ١٩٧٥، وهي مجلة فكرية شهرية عامة، نشرت عددًا من الأبحاث التاريخية الوثائقية. ومجلة **روز اليوسف** المصرية التي نشرت مذكرات الرئيس عبد السلام عارف، ومجلة **الوسط** التي تصدر في لندن، ونشرت عام ١٩٩٧، مقابلة مهمة مع محمود عثمان الذي كان الرجل الثاني في الحركة الكردية، وجريدة **الحياة** التي تصدر في لندن وبيروت، ودأبت على نشر مقالات ودراسات مهمة عن العراق، بخاصة في السنوات الأخيرة.

لكن الكنز الصحافي الذي أفاد البحث، كان «التقارير الصحافية»، ويرجح أنّها المرة الأولى التي تستخدم فيها هذه التقارير في الكتابة التاريخية. وهي تتعلق بالصحف العراقية، واللبنانية، والمصرية، والعربية عامة، إضافةً إلى الأجنبية. وهذه التقارير عبارة عن تلخيص شبه يومي للمقالات والأبحاث والمقابلات التي تنشر في أهم الصحف العربية (اللبنانية، العراقية، المصرية وغيرها)، والأجنبية (الأميركية، الفرنسية، البريطانية، الألمانية، الإيطالية وغيرها). وعادة كان تُنتقى الأخبار التي تهم

القضايا العربية، ومنها العراق، فكان يكتب في التقرير اسم الصحيفة وعنوان الخبر الوارد فيها مع تلخيص دقيق له كما جاء في الصحيفة ومن دون تغيير. وكانت هذه التقارير سرية تقدّم إلى صنّاع القرار في الدولة (الجمهورية العربية المتحدة ومن ثم سورية) من وزراء ومسؤولين كي يكونوا في صورة ما يكتب حول القضايا العربية في العالم. وبدأ صدور هذه التقارير منذ عام ١٩٥٨، عن وزارة الإعلام في الجمهورية العربية المتحدة، وتوقف صدورها في فترة الانفصال، ثم عادت إلى الصدور في سورية بعد ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ عن مديرية خاصة في وزارة الإعلام في الجمهورية العربية السورية. والمجموعة المتوفرة في مركز الوثائق تغطي حتى الثمانينيات من القرن الماضي.

ويحفظ مركز الوثائق التاريخية بدمشق مجموعة ضخمة من التقارير الصحافية تُعد بالآلاف. وكانت هذه الأطروحة سببًا إضافيًا ساهم في سرعة ترتيبها وتنظيمها ووضعها بين أيدي الباحثين. فقد كانت غير منظمة، ومن الصعب الاستفادة منها قبل تنظيمها الذي تطلب أشهرًا عدة من العمل (قام بها الباحث مع الزميلة آمال أبو صعب، مسؤولة القسم الصحافي في المركز). وقد وفرت هذه التقارير معلومات غزيرة من صحف دول مختلفة، وبلغات عدة كان من المستحيل الاطلاع عليها، لولا جمعها وترجمتها في هذه التقارير.

فأرجو أن تكون الاستفادة قد تحققت من المادة التاريخية المتوفرة، وأتقنَ استخدامُها في تأليف هذا الكتاب.

الفصل الأول

جغرافية شمال العراق وتاريخه حتى عام ١٩٥٨

أولًا: شمال العراق جغرافيًا وطبيعيًا

تسهم الجغرافية إلى حد كبير في تكوين وتوجيه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي منطقة الدراسة ـ شمال العراق ـ كان لها دور بارز. لذا، لا بد من معرفة جغرافية المنطقة.

اتخذ العراق شكل حدوده السياسية الحالية في إثر تشكيل الحكومة العراقية الموقتة تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠. وحصل ذلك نتيجة إعادة توحيد الولايات الثلاث التي كانت خاضعة للحكم العثماني (بغداد والبصرة والموصل). وثُبّتت الحدود بعد عام ١٩٢٠ على فترات مختلفة بعقد اتفاقات مع دول الجوار، تركيا شمالًا، وسورية والأردن غربًا، وإيران شرقًا، والكويت جنوبًا، والسعودية جنوبًا وغربًا. وتمتد أراضي العراق بين خطي عرض ٢٩,٥° و٣٧,٢٢° شمالًا، وبين خطي طول ٣٨,٤٥° و٤٨,٤٥° شرقًا. وبهذا الموقع يشرف العراق على تخوم الصحراء العربية، ويتصل من الشمال والشرق بسهوب آسيا وهضاب الأناضول وإيران.

وطبيعيًا، يمكن عمومًا تمييز ثلاث مناطق طبيعية في العراق، وهي السهل الرسوبي الذي يمثل خمس مساحة العراق، ويقع في وسط وجنوب البلاد، والمنطقة الصحراوية، وتقع غرب العراق، والمنطقة الجبلية، وتقع في شمال وشمال شرق العراق. وهذه المنطقة هي موضوع هذا الكتاب.

١ ـ التضاريس

يحتوي شمال العراق على منطقتين طوبوغرافيتين: الأولى جبلية، والثانية منطقة الهضاب والتلال.

أ ـ منطقة الجبال العالية[1]

تمثّل جبال شمال العراق ٥ في المئة من مساحة العراق ككل، ويراوح ارتفاعها بين ١٠٠٠ و٣٦٠٠ م، وتمتد بموازاة القسم الشمالي من الحدود الإيرانية، وهي متصلة بجبال الأناضول من جهة الشمال، وبجبال إيران من الجهة الشمالية الشرقية. وتتصف هذه الجبال بكثرة قممها ووعورتها، وبشدة انحدارات سفوحها، وكثرة أمطارها وثلوجها لأشهر عدة من السنة. هذا البناء الطوبوغرافي الوعر جعل الاستيطان البشري يتركز في مناطق محددة يمكن استثمارها في الزراعة، بخاصة في الأودية، أما باقي المناطق المنحدرة فقد استثمرت في الرعي. ويخترق هذه المنطقة الكثير من الأودية والأنهار التي تمثّل المنابع الحقيقية لنهر دجلة، وتغذيه بـ٧٠ في المئة من مياهه، وأهمها الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير، والعظيم، وديالى. وتقطع هذه الأنهار السلاسل الجبلية عموديًا، منحدرة نحو نهر دجلة.

يتركز الاستقرار البشري على الجهة الجنوبية من السلاسل الجبلية، حيث الارتفاع ما بين ١٠٠٠ و١٧٠٠ متر. ويمكن تقسيم السلاسل الجبلية في المنطقة إلى ثلاثة خطوط، متجهين من الجنوب نحو الشمال:

الخط الأول: ارتفاعه ما بين ١٠٠٠ و١٧٠٠ م. ويضم جبالًا عدة. وتليه أودية مقعرة طويلة تمتد بموازاته. بعضها سهول منبسطة نوعًا ما تصلح للزراعة والرعي، وتنتشر فيها القرى الصغيرة. وأهم السهول سهل الحرير (باتاس)، ومساحته نحو ٤٠٠ كم^{2}، وتقع على أطرافه الجنوبية مدينة شقلاوة. والسهل الثاني سهل بازيان.

الخط الثاني: وارتفاعه ما بين ١٤٠٠ و٢١٠٠ متر. تليه سهول تقع بينه وبين الخط الثالث الشديد الارتفاع. وفي هذه السهول توجد مختلف الزراعات، وتقوم عدة مدن كبرى ومهمة. وأهم هذه السهول: سهل السندي (سهل زاخو) الذي يُعد مدخلًا إلى العراق من الأراضي التركية، وتقع فيه

---

(١) جاسم محمد خلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ٧٣.

مدينة العمادية ومضيق سرسنك ومضيق السولاق[٢]، وسهل رانية: الذي يحوي قسمين، شرقيًا يُسمّى سهل بشدر، وغربيًا يُسمّى سهل بيتوين وتقع بالغرب منه مدينة رانية، وأقيم في هذا السهل سد دوكان. وأخيرًا سهل شهرزور: يقع بالقرب من الحدود الإيرانية، وتقع في وسطه مدينة السليمانية، وفي شرقه مدينة حلبجة[٣].

الخط الثالث: أو المنطقة المعقدة التضاريس؛ ارتفاعه ما بين ٢١٠٠ و٣٦٠٠ م. ويأتي بعد الخط الثاني وسهوله. ويتصل بالجبال التركية والإيرانية. وهو شديد الانحدار. تتخلله أودية شديدة العمق إلى نحو ١٠٠٠م. وهذا القسم معزول تقريبًا، نظرًا إلى ضيق الأودية والممرات ووعورتها، الأمر الذي جعل السيطرة عليه محدودة دائمًا. واتصاله بباقي أنحاء العراق يجري بواسطة عبور السلاسل الجبلية. أما الأنهار التي تخترقه، كالزاب الصغير والكبير وديالى، فلا تصلح للمواصلات المائية، لضيقها ووعورتها وكثرة الأودية المنحدرة والممرات المائية.

ب ـ المنطقة شبه الجبلية (الهضاب والتلال)[٤]

تقع هذه المنطقة بين الجبال العالية وسهول العراق الواطئة. وتحتل ١٥ في المئة من مساحة العراق، أي نحو ٦٧ ألف كم². ويراوح ارتفاعها بين ٢٠٠ و١٠٠٠ متر. تكوّن هذه المنطقة شكل هلال طوله ٥٠٠ كم تقريبًا، وعرضه يراوح ما بين ٨٠ و١٥٠ كم. وحدودها الجنوبية تتمثل بجبل سنجار الممتد إلى الحدود السورية، ثم جبال تلعفر، وجبل إبراهيم، ثم جبال حمرين التي تنتهي بالقرب من الحدود الإيرانية. وتمتاز المنطقة بسلاسلها الجبلية الطويلة والتلال. ومن سمات هذه المنطقة أننا كلما اتجهنا فيها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي تصبح الجبال أقصر طولًا وأكثر ارتفاعًا. وتصبح السهول أقل اتساعًا وأكثر ارتفاعًا، وبسبب هذا التفاوت في طبيعة أرض المنطقة يمكن تقسيم سطحها إلى ثلاثة أقسام: السلاسل الجبلية

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٩.

والتلال: وأهمها حمرين، مكحول، العطشان، تلعفر، سنجار. السهول: وأهمها سهل حمرين، سهل ديكبة، سهل أربيل، سهل سنجار الشمالي[٥]. الهضاب: وأهمها هضبة كركوك وهضبة الموصل.

٢ ـ المناخ

يصنف مناخ العراق عمومًا بكونه ضمن المناخات شبه المدارية، مع أن أمطاره متأثرة بنظام البحر الأبيض المتوسط. غير أنّ هناك تفاوتًا واضحًا في الصفات المناخية بين مناطق العراق المختلفة، يؤثر فيه الموقع على درجات الطول والعرض، ونوعية التضاريس، والقرب من المساحات المائية. يقسم العراق إلى منطقتين مناخيتين عمومًا، مدارية في الجنوب، وفي شمال العراق يسود المناخ المتوسطي المتصف بصيفه الحار الجاف، وشتائه البارد الممطر.

أمّا عناصر المناخ الأخرى، من حرارة وضغط جوي ورياح وأمطار، فإنّها في فترة الدراسة تفتقر إلى الدقة بسبب قلة محطات الرصد. وسيجري تناول هذه العوامل في الإطار العام. فمن ناحية الرياح والضغط الجوي، فالعراق عمومًا يتأثر بنظامين رئيسيين للضغط: ففي فصل الصيف يتأثر بالضغط المنخفض السائد في شبه القارة الهندية والخليج العربي، تقابله منطقة ضغط مرتفع في هضبة الأناضول. لذلك تتجه خطوط الضغط في الصيف من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، لذلك تصبح رياح الصيف شمالية غربية، وتُعرف محليًا باسم ريح الشمال. ويمكن عمومًا تقسيم شمال العراق مناخيًا إلى منطقتين متميزتين[٦]: هما الجبلية المعتدلة صيفًا الباردة شتاءً، وتتراكم فيها الثلوج حتى وقت متأخر من السنة، وتبلغ درجة الحرارة درجتين تحت الصفر شتاءً. والمنطقة الشبيهة بالجبلية (منطقة الهضاب والسهوب) فدرجات الحرارة فيها صيفًا أعلى، وفي الشتاء أكثر اعتدالًا.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٦) شاكر خصباك، العراق الشمالي: دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٧٣)، ص ٤٦ ـ ٥٦.

ومستوى الأمطار في شمال العراق أعلى من وسطه وجنوبه. فالأمطار تزداد كلما اتجهنا نحو الشمال الشرقي، فنرى أنّ المعدل السنوي في منطقة مرتفعة مثل بنجوين يبلغ نحو ١١٤١ ملم، بينما في كركوك الأقل ارتفاعًا ٥٦٠ ملم. وهكذا نجد تفاوتًا كبيرًا في كمية الهطول أثّر بوضوح في الاستقرار البشري وأنماط المعيشة. لكن ـ عمومًا ـ يُعد شمال العراق ذا أمطار جيدة لأنه يتجاوز في أقل المناطق أمطارًا معدل ٣٠٠ ملم، وهو الحد المقبول لقيام الزراعات البعلية[٧].

٣ ـ التربة والنبات الطبيعي

تختلف تربة العراق من مكان لآخر، باختلاف التضاريس والمناخ والنبات الطبيعي. لكنها تتصف عمومًا بفقرها بالمواد العضوية، لكنها غنية بالأملاح الأخرى. أما شمال العراق، بسبب اختلاف العوامل السابقة بين منطقة وأخرى، فإنه يحوي أنواعًا عدة من التربة، وأهمها التربة البنية (الحمراء)، التربة البنية (السمراء)، وتوجد في المنطقة شبه الجبلية؛ التربة الكستنائية، وتوجد في سهول المنطقة الجبلية؛ تربة الليثيوسول (التربة الصخرية)، وتوجد في المرتفعات الواقعة في المنطقة شبه الجبلية؛ تربة البحر المتوسط الحمراء، وتوجد في المنطقة شبه الجبلية. وعمومًا، تتصف تربة العراق الشمالي بقلة العمق، وتعاني التعرية الشديدة بسبب العوامل الجوية. لكن لا توجد فيها مشكلة الملوحة التي تعانيها بشدة تربة جنوب العراق. وهناك تقسيم محلي لتربة العراق الشمالي حسب المناطق الموجودة فيها[٨].

أما توزع النبات الطبيعي ففي العراق ثلاثة نطاقات نباتية رئيسة، اثنان منها في شمال العراق، هما نطاق الغابات، ونطاق الحشائش (الاستبس)، والثالث، الذي ينتشر في باقي أنحاء العراق، هو الأعشاب الصحراوية. ويتمثل نطاق الغابات عمومًا في المنطقة الجبلية التي تتصف بشتاء بارد وصيف معتدل وأمطار تراوح بين ٦٠٠ و١٢٠٠ ملم. ومناخها أقرب إلى

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٧٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٩.

مناخ البحر المتوسط. ومساحتها تقدر بـ ٦ في المئة من مساحة العراق. وبالرغم من تسميتها بمنطقة الغابات، تكاد لا تظهر غابات حقيقية إلّا في المناطق المرتفعة الوعرة، وذلك بسبب عبث يد الإنسان. وتنمو في سهول شمال العراق حشائش الاستبس، إضافة إلى أشجار الخروب والفستق والبلوط والحشائش الطويلة[٩].

٤ ـ الموارد المائية

الأمطار هي المورد الأساسي للزراعة في شمال العراق، كما أنّها المسؤولة عن تدفق المياه الباطنية والسطحية في الأنهار. ومعدل الأمطار السنوي في الشمال بين ٢٥٠ و١٠٠٠ ملم، ما يجعله ضمن المناطق الرطبة وشبه الجافة. ونظرًا إلى طبيعة الأرض المنحدرة في أغلب مناطق شمال العراق كانت الاستفادة من الأنهار قليلة، فاعتمدت الزراعة اعتمادًا رئيسيًا على مياه الأمطار. أما الثلوج التي تتساقط على المرتفعات العالية فدورها يأتي في تزويد المياه الجوفية والينابيع بجزء كبير من مياهها[١٠].

تأتي المياه الجوفية في الدرجة الثانية من الأهمية في شمال العراق. فوجودها يسهم في تحديد أماكن السكن في العراق الشمالي، حيث تصبح الينابيع المحور الأساسي للحياة البشرية[١١].

أما الوسيلة الثانية لاستثمار المياه الجوفية فهي الوسائل الصناعية، من آبار عادية وارتوازية. وتأتي المياه السطحية في الدرجة الثالثة، فعلى الرغم من كثرة الأنهار في شمال العراق، المياه السطحية قليلة الأهمية في تلك المنطقة، بسبب طبيعة الأرض التي جعلت الأنهار تجري في أودية عميقة تحف بها ضفاف عالية، مما يحتاج إلى الوسائط الآلية لرفع المياه. أما البحيرات والجداول فتتعرّض للجفاف وقت الصيف أو تتحوّل إلى مسيلات هزيلة، بينما تفيض وقت الشتاء والربيع عندما تكون الحاجة إليها ضئيلة. لذا

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٨٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٩٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٤.

فإن استثمار المياه السطحية في شمال العراق محدود، وكان من الصعب القيام بمشروعات ري كبرى لخدمة المنطقة، ولا سيما في المناطق الجبلية. وأهم الأنهار: دجلة وروافده الخابور، والزاب الكبير والصغير، ونهر العظيم، وديالى.

ثانيًا: السكان في شمال العراق

تبدو دراسة البنية السكانية للوهلة الأولى في أي بلد مسألة عادية، فهي تتضمّن كل ما يتعلق بالسكان من عقائد وانتماءات وعادات وتقاليد ونشاطات بشرية. كما أن الدول تقوم بالإحصاءات لمعرفة الواقع السكاني ووضع خطط التنمية المستقبلية، لا للأغراض السياسية. لكن هذا ما يحدث في العراق، لذا وجب إعطاء لمحة عن البنية السكانية في ذلك الجزء من العراق، وليس الهدف التعمّق في ربط السكان وتنوّعهم بالخلافات السياسية. وتتضمّن المنطقة الشمالية من العراق خمس محافظات من أصل ١٨ محافظة يتكون منها العراق إداريًا هي: نينوى (الموصل)، وأربيل، والسليمانية، والتأميم (كركوك)، ودهوك[١٢].

في هذه الفقرة ستُعطى فكرة عن سكان شمال العراق في فترة الدراسة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٥)، من حيث البنية القومية والدينية، بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية العراقية. فقد جرت في العراق عمليات إحصائية عدة منذ عام ١٩١٩، وكانت في البداية تقديرية، وكانت هناك إحصاءات في عامي ١٩٣٣ و١٩٤٧ غير دقيقة. والإحصاءات المفيدة للدراسة تلك التي جرت عامي ١٩٥٧ و١٩٦٥، واتُبعت فيها أحدث الطرق الإحصائية ومع ذلك شابها بعض النواقص، فعام ١٩٦٥ كانت المنطقة الشمالية تشهد صراعًا بين الحكومة والحركة الكردية أثّر في العملية الإحصائية. وكان لبعض الجهات اعتراضات على نتائج الإحصاء، وأنه جرى التلاعب بها لأهداف سياسية[١٣].

(١٢) استُحدثت «محافظة دهوك» في حزيران/ يونيو ١٩٦٩، كبادرة حسن نية من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلم الحكم في العراق عام ١٩٦٨، نحو الحركة الكردية.

(١٣) نص اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية والحركة الكردية، على إجراء تعداد سكاني لتحديد حدود «الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق» التي أقرها الاتفاق.

وفي الإحصاءين السابقين كان هناك جداول لتحديد الانتماءات اللغوية (القومية) والدينية للسكان. كما جرى إحصاء آخر قريب من فترة الدراسة عام ١٩٧٧ لكن لن يُستخدَم في هذه الدراسة.

بالنسبة إلى سكان العراق بعامة، فقد مثّل العرب الأغلبية العظمى منهم. وبلغ عدد سكان العراق بحسب إحصاء عام ١٩٥٧[١٤]، نحو ٦,٣٣٨,٠٠٠ نسمة، منهم ٧٨,١ في المئة من العرب، بينما جاء الأكراد في المرتبة الثانية ومثّلوا ١٦,٧ في المئة، والتركمان ٢,٩ في المئة، والآخرون ٢,٩ في المئة[١٥].

ودينيًا أغلبية العراقيين مسلمون، وبحسب إحصاء ١٩٦٥ بلغت نسبتهم ٩٥ في المئة من مجموع السكان، يليهم المسيحيون نحو ٣ في المئة، وباقي العقائد يعتنقها نحو ٢ في المئة[١٦]. وتتنوّع المذاهب والطوائف الإسلامية والمسيحية في شمال العراق، فهناك مذاهب إسلامية عدة وطرق صوفية وزوايا وتكايا، فضلًا عن وجود بقايا ديانات قديمة.

وبحسب إحصاء عام ١٩٦٥، بلغ المجموع الكلي لسكان العراق ٨,٢٦١,٠٠٠ نسمة. كان نصيب المحافظات الشمالية منهم ٢,٠٩٦,٤٠٣ نسمة[١٧].

وإذا اعتُمد التصنيف اللغوي للسكان يمكن تمييز جماعات قومية عدة في العراق (العرب، والأكراد، والتركمان، والسريان)، مع التأكيد على الاختلاط بين هذه الجماعات. كما تتعدد الأديان والعقائد في شمال العراق، والديانة الإسلامية هي السائدة بمذاهبها المختلفة، وهناك المسيحية بمذاهبها

(١٤) هناك شبه توافق بين جميع الأطراف العراقية حتى اليوم على قبول نتائج إحصاء عام ١٩٥٧، واتخاذه مبدأ لتحديد الطبيعة السكانية للمناطق المختلف عليها، وأهمها كركوك. وأجري هذا الإحصاء عام ١٩٥٧، إلا أن نتائجه النهائية لم تصدر حتى عام ١٩٦٣، في مجلدات عدة عن وزارة الداخلية العراقية.

(١٥) فاضل الأنصاري، **مشكلة السكان نموذج القطر العراقي** (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠)، ص ٢٢ الجدول.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٧) إحصاء عام ١٩٦٥، في: خصباك، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

المتعددة، إلى جانب عدد من الديانات غير السماوية، أو التي يراها البعض منشقة عن الإسلام كاليزيدية[18]، والشبك[19]، الكاكائية[20] وأتباعها

(18) اليزيدية أو الأيزيدية: طائفة دينية غير معروف مؤسِّسها بالضبط. قيل إنها ظهرت في القرن الـ13 أو الـ14 بين الأكراد، وهناك من ينسبهم إلى الخليفة الأموي يزيد. ويقدّس اليزيدية الشيخ عدي (آدي) بن مسافر المولود نحو 1075م في وادي البقاع في لبنان. ويعد ضريحه أقدس آثارهم في وادي لالش في منطقة شيخان بشمال العراق. وعقائدها خليط غير منظم من الإسلام والمسيحية. ويقول بعض اليزيديين إن ديانتهم غائرة في القدم، حافظوا عليها من خلال تظاهرهم باعتناق الأديان الأخرى، وعن طريق تناسخ الأرواح الذي يؤمنون به. كما يؤمن اليزيديون بإله واحد يدعونه بالكردية (خودا)، يعبدونه على أنه السبب الأول والمحرّك الرئيس للكون. أما مهمة خلق العالم والنبات والحيوان على الأرض فقد تولاها سبعة ملائكة أعظمهم عزرائيل. وخلق الله الإنسان بنفسه. ويعتقدون أن الله قد عفا عن الشيطان، ولذلك يحظرون ذكره، ومن هنا سُمّوا عبدة الشيطان، وهم ينفون ذلك. ويستخدمون لقب «ملك طاووس»، ويستعملون ما يمثل الطاووس رمزًا لعقيدتهم. وكتبهم المقدسة «مصحف رش» و«الجلوة». وينقسم اليزيدية إلى سبع طبقات دينية اجتماعية وهي: الأمراء، الشيوخ، البير وتعني المعمرين، القوالون، الفقراء، الكواچك (الصغار)، العامة أو المريدون. ينتشر اليزيديون في شمال العراق في مناطق جبل سنجار والشيخان، وفي جنوب شرق سورية وتركية، وفي أرمينيا. وتعرّض اليزيديون للعقاب بسبب عبادتهم، وصدرت فتاوى تجيز قتلهم. انظر: جون س. كيست، **تاريخ اليزيديين**، ترجمة عماد جميل مزوري (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص 77 ـ 93، ومحمد الفرحاني، **أقوام تجولت بينها فعرفتها** (دمشق: مطبعة الفردوس، 1958)، ص 39 ـ 44.

(19) الشبك: اختلف الباحثون حولهم، هل هم مجرد عشيرة كردية تضم مسلمين سنة وشيعة. وعدّتهم الموسوعة الإسلامية من غلاة الشيعة، والبعض ذهب إلى اعتبارهم من طائفة القزلباش أو البكتاشية في تركية أو من الصفوية الإيرانية. وقيل إن عقائدهم خليط من الزرادشتية، والأيزيدية، والمسيحية، واليهودية. وهناك من نفى ذلك. ولهم كتاب ديني خاص اسمه بوريوروق أي «المناقب». وقيل إن أصلهم تركي أو عربي. وهم يتكلمون لغة 70 في المئة من كلماتها كردية. وللشبك مزاران، أحدهما في قرية علي رش، ينسبونه إلى الحسين بن علي (ﷺ)، وينتشر هؤلاء في نحو عشر قرى بين أربيل والموصل. انظر: سامي شورش، «تنوع أكراد العراق (مدخل إلى السياسة)،» **أبواب** (بيروت)، العدد 3 (شتاء 1995)، ص 61، ورشيد الخيون، **الأديان والمذاهب بالعراق** (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003)، ص 433 ـ 442.

(20) الكاكائية: هناك روايات عدة حولهم. منها أن أصل تسميتهم من كلمة (كاكا) الكردية وتعني (الأخ الأكبر)، ولذلك علاقة بتنظيم الفتوة الذي ظهر في العصر العباسي. وعندهم علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) مثال الفتى أو الكاكا الأول. وقيل إنهم مسلمون مالوا إلى التطرف في محبّة الإمام علي، فعدوا من طائفة أهل الحق (العلي إلهيين)، ومنهم من نفى هذه العلاقة. وقد تأثروا بالأديان المحيطة بهم. وفي تقرير للاستخبارات البريطانية، أن الكاكائية في الأصل طريقة صوفية، مؤسِّسها سلطان بن عيسى البرزنجي. وقيل إنهم ليسوا مسلمين، ولا يشكلون دينًا بحد ذاته، بل فرقة فيها تأثيرات مزدكية ونصرانية ويهودية وإسلامية. وهذا الاختلاف يعود إلى طبيعة =

أعدادهم قليلة، هذا إضافة إلى طوائف أخرى صغيرة تنتشر على أطراف الموصل مثل (السالور، الباجونية، إبراهيمي، ماولي)، لكن أغلب هذه الطوائف تتفرّع من الكاكائية أو الشبك(٢١). ومن حيث الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية فقد تنوّعت في الشمال بين الحياة العشائرية التي كانت منتشرة بكثافة، إلى جانب أهل المدن، والريف.

وفي مسايرة لطريقة الإحصاء التي اتُبعت في العراق، سيجري تناول التركيب القومي في كل محافظة على حدة، مع أنّ المجموعات تتداخل في كثير من المناطق تداخلًا شديدًا، بحيث يصعب تحديد مناطق خاصة بكل منها، وهذا أمر طبيعي في البلد الواحد. ولا بد من الإشارة إلى أن الكثير من التبدّلات قد جرت على حدود المحافظات، وهي:

١ ـ محافظة نينوى (الموصل ودهوك)

استُخدم عند إجراء إحصاء ١٩٥٧ مصطلح لواء بدلًا من محافظة، وبحسب ذلك الإحصاء ضم لواء الموصل عشرة أقضية: الموصل، الشورة (الشرقاط)، العمادية، دهوك(٢٢)، سنجار، زاخو، عقرة، الشيخان، تلعفر، بادية الجزيرة. وكل من هذه الأقضية كان يضم عددًا من النواحي. وبلغت مساحة اللواء ٥٢١٠٥ كم٢. وبلغ عدد سكانه ٧٥٥٤٤٧ نسمة، بكثافة بلغت ١٤,٥ في الكيلومتر المربع(٢٣). وأغلبية السكان من العرب (٤٢٣٥١٨ نسمة)، بينما بلغ الأكراد ٢٣٢٢٠٦، والأتراك (تركمان)

= البلاد الوعرة، وتناوب أصحاب الأديان عليها. ونفى مينورسكي أن يكونوا مجتمعين مع المسيحية في شيء. ولهم كتبهم ومزاراتهم المشتركة مع (العلي إلهيين)، وأشهرها خطبة بيان المنسوبة إلى الإمام علي. وأشهر مزاراتهم «مزار سلطان إسحق» في جبل هورامان حيث تنتشر قراهم. وموطنهم الرئيسي ناحية طووق بكركوك، وفي تلعفر. انظر: الخيون، المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٣٠، وفلاديمير فيدوروفيتش مينورسكي، **الأكراد ملاحظات وانطباعات**، ترجمه وقدم له وعلق عليه معروف خزنة دار (بغداد: مطبعة النجوم، ١٩٦٨)، ص ٥٧.

(٢١) شورش، المصدر نفسه، ص٦١ ـ ٦٢.

(٢٢) كان قضاء دهوك حتى عام ١٩٦٩ جزءًا من لواء الموصل.

(٢٣) الجدول ٢: توزيع سكان لواء الموصل حسب كل قضاء من حيث المساحة والكثافة. انظر: العراق، وزارة الداخلية، **المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧: لوائي الموصل وأربيل** (بغداد: مطبعة الإرشاد، [د.ت.])، ص ٢.

٣٦٠٧٩، والكلدان ـ السريان ٤٦١٧٥، والباقي من لغات أخرى وأجانب[٢٤].

بلغ عدد سكان المحافظة في إحصاء عام ١٩٦٥، ما مجموعه ٨٥٨٢٦٤ نسمة، عدد العرب منهم ٥٠٤٠٠٥، والأكراد ٢١٥٠٣٨، والتركمان مع الأتراك[٢٥] ٣٤٥٧٥، الكلدان ـ السريان ٩٤٣٨، والأرمن ٣٤١٥، والآثوريين ٩٤٩٤[٢٦].

وتُعَد نينوى أكثر المحافظات الشمالية تنوّعًا من حيث السكان، ويعيش فيها جنبًا إلى جنب جميع المجموعات السكانية العراقية، العرب والأكراد والتركمان والسريان. ورغم التداخل الشديد بين السكان في أقضية المحافظة، يمكن ملاحظة تمركز بعض الجماعات أكثر من غيرها في مناطق معيّنة. وينتشر العرب الحضر والعشائر في كافة أنحاء محافظة نينوى حيث إنهم النسبة الأكبر، بينما يتركز الأكراد الحضر والعشائر في أقضية تلعفر والشيخان ودهوك والعمادية وزاخو وعقرة. وتتركز المجموعة السريانية (الكلدانية ـ الآشورية) في أقضية دهوك وزاخو وعقرة، ونواحي تلكيف وسميل، وناحية الحمدانية (قره قوش)، والقوش. ويتركز اليزيدية ـ شُملوا مع الأكراد في الإحصاء ـ في أقضية سنجار والشيخان وتلعفر. ويتركز التركمان في تلعفر وناحية الحميدات. ويتركز الشبك في نواحي تلكيف وبعشيقة[٢٧].

٢ ـ محافظة أربيل

تشكلت محافظة أربيل بحسب إحصاء عام ١٩٥٧، من ستة أقضية: أربيل، شقلاوة، مخمور، كويسنجق، رواندوز، الزيبار. وبلغت مساحتها

---

(٢٤) الجدول ١٦: تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء الموصل. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٢٥) في هذا الإحصاء فُصل المتكلمون باللغة التركية عن المتكلمين بالتركمانية القديمة. مع ذلك ورد في قائمة واحدة في جداول الإحصاء مع إشارة تضمّنت (لغة تركية).

(٢٦) جداول توزيع السكان حسب لغة الأم طبقًا لإحصاء عام ١٩٦٥ في محافظة نينوى ودهوك. انظر: خصباك، العراق الشمالي: دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، ص ١٢٦ ـ ١٣١.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٧.

١٥٦٨٣ كم². وبلغ عدد سكانها ٢٧٣٣٨٣ نسمة، بكثافة بلغت ١٧,٤ نسمة في الكيلومتر المربع. أغلبيتهم من الأكراد ٢٤٣٣٣٥، وبلغ عدد العرب ١٧٩١٥، والأتراك (تركمان) ٦٨٧٣، والكلدان ـ السريان ٤٦٨٩، والباقي من لغات أخرى وأجانب[٢٨]. وفي إحصاء عام ١٩٦٥، بلغ سكان المحافظة ٣٥٦٢٩٣ نسمة[٢٩].

أغلبية سكان هذه المحافظة من الأكراد الذين ينتشرون في مناطقها، وبخاصة الجبلية التي تتحاذى مع الحدود الإيرانية. بينما هناك اختلاط في جهاتها السهلية، عرب وسريان وتركمان. وهناك ظاهرة بارزة في هذه المحافظة تتمثل بتغلب الروح العشائرية، وبتعدد العشائر وتباين أنظمتها مثل قضاء الزيبار. ومن هذه المناطق حيث الأغلبية الكردية والروح العشائرية القوية انطلقت تمرّدات عدة ضد الدولة.

٣ ـ محافظة السليمانية

تشكلت محافظة السليمانية بحسب إحصاء عام ١٩٥٧، من خمسة أقضية: السليمانية، حلبجة، شهربازار، بشدر، رانية. وبلغت مساحتها ١٢٢٨٢ كم². وبلغ عدد سكانها ٣٠٤٨٩٥ نسمة، بكثافة بلغت نحو ٢٤ نسمة بالكيلومتر المربع[٣٠]. وأغلبيتهم من الأكراد ٣٠٤٨٩٥، أما العرب فبلغ عددهم ٣٢٨٥، والباقي وهو قليل جدًا من لغات أخرى وأجانب[٣١].

وفي إحصاء عام ١٩٦٥، بقيت المجموعة الكردية هي السائدة في هذه

---

(٢٨) الجدول ٢: توزيع سكان لواء أربيل بحسب كل قضاء من حيث المساحة والكثافة، والجدول ١٦: تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء أربيل. انظر: العراق، وزارة الداخلية، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ و٣٠١.

(٢٩) خصباك، المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٤. نسب توزيع السكان وأرقامها مشوّشة في الجداول التي يوردها خصباك لهذه المحافظة. وقد تعذر الاطلاع على المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٥ مباشرة.

(٣٠) الجدول ٢: توزيع سكان لواء السليمانية بحسب كل قضاء من حيث المساحة والكثافة، في: العراق، وزارة الداخلية، **المجموعة الإحصائية تسجيل عام ١٩٥٧ لوائي السليمانية وكركوك** (بغداد: مطبعة العاني، [د. ت.])، ص ٢.

(٣١) الجدول ١٦: تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء السليمانية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٧.

المحافظة، لكن زاد عدد المجموعة العربية فبلغت ٥٢٥٩١ نسمة، والباقي من المجموعات السكانية الأخرى[٣٢].

هذه المحافظة الجبلية تتحاذى مع الحدود الإيرانية وأغلبية سكانها من الأكراد. وتبرز فيها كأربيل ظاهرة الروح العشائرية، وبسبب ذلك إضافة إلى التركيبة السكانية غير المختلطة، كانت هذه المحافظة وسطًا خصبًا للحركة الكردية لبثّ أفكارها، مما ساهم أيضًا في اندلاع تمرّدات عدة ضد الدولة.

٤ ـ محافظة كركوك (التأميم)

تشكل لواء كركوك بحسب إحصاء عام ١٩٥٧، من أربعة أقضية: كركوك، كفري، جمجمال، طوز. وبلغت مساحته ٢٠٠١٣ كم². وبلغ عدد سكانه ٣٨٨٨٣٩ نسمة، بكثافة بلغت نحو ١٣ نسمة في الكيلومتر المربع[٣٣]. وتوزع السكان على: ١٠٩٦٢٠ عربيًا، و١٨٧٥٩٣ كرديًا، و٨٣٣٧١ تركيًا (تركماني)، و١٦٠٥ كلدانيين وسريانيين، والباقي من لغات أخرى. أما مدينة كركوك فبلغ مجموع سكانها ١٢٠٤٠٢ نسمة، كانت أغلبيتهم من التركمان ٤٥٣٠٦ نسمات، بينما بلغ عدد الأكراد ٤٠٠٤٧ نسمة، والعرب ٢٧١٢٧ نسمة، و١٥٠٩ كلدانيين وسريانيين، والباقي يتكلمون لغات أخرى[٣٤].

وفي إحصاء عام ١٩٦٥، أصبح عدد أقضية محافظة كركوك خمسة: كركوك، الحويجة، كفري، جمجمال، طوزخرماتو. بلغ مجموع سكانها ٤٧٣٦٢٦ نسمة، توزعوا على: العرب ١٨٤٥٣٥ نسمة وهم الأغلبية، وبلغ عدد الأكراد ١٧٠٩٠٥، والتركمان ٨٦٩٥٨، والكلدان ـ السريان ١٩٩٥، والأرمن ١٠٤٣، والآثوريين ٧٢٧٨[٣٥].

---

(٣٢) خصباك، المصدر نفسه، ص ١٥٧. ويلمح الكاتب إلى عدم دقة الإحصاء.

(٣٣) الجدول ٢: توزيع سكان لواء كركوك بحسب كل قضاء من حيث المساحة والكثافة، في: العراق، وزارة الداخلية، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٣٤) الجدول ١٦: تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء كركوك، في: المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٣٥) جداول توزيع السكان بحسب لغة الأم طبقًا لإحصاء عام ١٩٦٥ في محافظة كركوك. انظر: خصباك، المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

تتركز المجموعة العربية في هذه المحافظة بنحو خاص في المناطق السهلية في الجهة الجنوبية الغربية منها، بينما يتركز الأكراد في المناطق الجبلية المرتفعة. أما التركمان فتُعَد هذه المحافظة منطقة سكنهم الرئيسة في العراق، وبخاصة مدينة كركوك، إضافة إلى مناطق عدة تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي (تازة، خورماتو، التون كوبري، داقوق، طوزخرماتو) من المحافظة[٣٦].

وكانت نسب السكان في محافظة كركوك موضع خلاف كبير بين الدولة العراقية ـ على الرغم من اختلاف الحكومات ـ والحركة الكردية، مع أن نسبة السكان الأكراد في إحصاء ١٩٥٧ في مجمل المحافظة وفي مدينة كركوك أقل من العرب والتركمان. وسنفصّل ذلك في الفصول التالية.

بعد عرض التركيبة السكانية لشمال العراق، يمكن القول إن هذه المنطقة العراقية تمثل متحفًا سكانيًا شديد التنوّع قوميًا ودينيًا، وقد انعكس هذا التعقيد السكاني، على الحياة السياسية والاجتماعية بقوة، وخلق نوعًا من الصراعات، وجعل بعض المجموعات السكانية (الأكراد) تتخذ موقفًا من السلطة الحاكمة في العراق، ومن الدولة العراقية بحد ذاتها. وانعكس ذلك بدوره حروبًا وصراعات مدمّرة بين الإخوة (المشكلة الكردية)، بخاصة مع عدم وجود استقرار سياسي في البلد، ما سمح بتدخل الدول الطامعة بالعراق وعملها على استغلال الخلافات الداخلية بين أبناء الشعب العراقي، وزيادة حدة التباين والخلاف بين مكوّناته، بهدف ضرب وحدة أبنائه، بينما يمكن ملاحظة أن المناطق الأكثر اختلاطًا سكانيًا قد تمتعت بالانسجام بين أبنائها ومع الدولة الوطنية.

ثالثًا: التطورات التاريخية في شمال العراق حتى عام ١٩٥٨

يرجع تاريخ الاستقرار البشري والحضاري في المنطقة إلى آلاف السنين، حيث قامت فيها أقدم الحضارات التي عرفها الشرق القديم، مرورًا بالحضارات الفارسية والرومانية واليونانية، حتى فتحها العرب المسلمون في

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

القرن السابع الميلادي، عندها بدأ تاريخ جديد للمنطقة ضمن تطوّر تاريخ الدولة الإسلامية، وصولًا إلى الفترة العثمانية التي استمرت أربعة قرون، وتركت تأثيرات عميقة حتى اليوم. لذلك سيكون التركيز في هذا العرض التاريخي على تاريخ المنطقة في الفترة العثمانية وما تلاها، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، وصولًا إلى الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

١ ـ شمال العراق في الفترة العثمانية (حتى نهاية القرن التاسع عشر)

مثّل العراق الشمالي إحدى الولايات الثلاث التي كان يضمّها العراق في العهد العثماني، وهي ولاية الموصل، إضافة إلى أجزاء من ولاية شهرزور، التي كانت قائمة كولاية عثمانية في فترات قصيرة وعاصمتها كركوك. أما الولايتان الأخريان فهما «بغداد» التي تشمل المناطق الوسطى ومركزها مدينة بغداد، و«البصرة» التي تشمل المناطق الجنوبية ومركزها مدينة البصرة. وبما أن هذه الدراسة لا تشمل سوى شمال العراق، فالتركيز سيكون على تتبع تطوّر ولاية الموصل حتى أصبح عام ١٩١٨ جزءًا من دولة العراق الحديثة. ومنذ القديم ارتبط تاريخ شمال العراق (ولاية الموصل) بتاريخ العراق ككل حتى دخوله تحت السيطرة العثمانية عام ١٥٣٤، حيث استمرّت هيمنة بغداد ومركزيتها في ظل حكم العثمانيين على البصرة والموصل.

وقد دخلت منطقة شمال العراق تحت السيطرة العثمانية عام ١٥١٦ بعد معركة (قره عين دده) جنوب ماردين. واستطاع السلطان سليم الأول طرد الحاميات الفارسية، والسيطرة على إقليم الجزيرة، وأهم مدنه: ماردين، ديار بكر، الموصل، حران، نصيبين، حصن سوران، كركوك، أربيل، ميافارقين، سنجار وجزيرة ابن عمر. وكانت الموصل كبرى مدن هذه المنطقة والمدينة العربية الأولى التي تدخل تحت السيطرة العثمانية. ومع ذلك، بقيت المناطق الجبلية الوعرة والصحراوية المحيطة بعيدة نسبيًا عن السيطرة الكاملة.

وبعد استكمال السيطرة العثمانية على هذه المناطق، أوعز السلطان سليم الأول بتشكيل الإدارة الأهلية في هذه الأقاليم، التي تمتد من منابع الزاب الأعلى حتى أطراف نهر الفرات. وجاء تشكيل الإدارة الأهلية بعد

رسم معاهدة بين السلطنة العثمانية وزعماء عشائر المنطقة، بإشراف مستشار السلطان السياسي المؤرخ الشيخ إدريس البدليسي، الذي نجح بهذه الطريقة في تثبيت الحكم الجديد(٣٧). وفي البداية لم يطبق النظام الإقطاعي العسكري العثماني في مناطق الموصل، واستمر هذا الوضع حتى فتح السلطان سليمان القانوني بغداد عام ١٥٣٤، فطُبّق هذا النظام. قسّمت أراضي شمال العراق في البداية بين ولايتين عثمانيتين: شهرزور المحاذية للأراضي الفارسية وعاصمتها كركوك، والموصل وعاصمتها مدينة الموصل. وكانتا مستقلتين عن ولاية بغداد، مع أن باشا بغداد كان أحيانًا لا يتردّد بالتدخل في شؤونهما، كما حدث في كركوك عام ١٦٩١. وكان في كلتا الولايتين، إضافة إلى سلطة الحكومة، مناطق تحكمها حكومات محلية في المدن، وقبائل تحكم مناطقها.

وقد تركز النفوذ العثماني في ولاية شهرزور في عاصمتها كركوك، والقرى التركمانية التي انتشرت على طول الطريق الممتدة نحو العاصمة إسطنبول، حيث كان النفوذ التركي العثماني واللغة التركية أكثر انتشارًا من مناطق الجبال الكردية والسهوب العربية(٣٨). لكن لم تلبث ولاية شهرزور أن انقسمت إلى مناطق تحت حكم الإمارات المحلية، إضافة إلى عدم تمتعها بالاستقرار بنحو دائم، بسبب ادعاءات أمراء منطقة أردلان التابعين للفرس تبعيّة شهرزور لهم، واستمرارهم في محاولة السيطرة عليها.

كانت حدود ولاية الموصل العثمانية محصورة بين ولاية شهرزور شرقًا وولاية ديار بكر شمالًا، وولاية الرقة غربًا، وولاية بغداد جنوبًا. وقسمت الولاية بأمر الشيخ إدريس البدليسي إلى ما بين خمسة وستة سناجق، ذكرها الرحالة العثمانيون أوليا جلبي، وعيني علي، وكاتب جلبي. وهي: الموصل، اسكي موصل، تكريت، زاخو، عانة، كشاف(٣٩). لكن الأمر لم

---

(٣٧) سيّار الجميل، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب: **البنية التاريخية للعراق الحديث: الموصل نموذجًا** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٤٥.

(٣٨) ستيفن هيمسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة جعفر خياط، ط ٢ (بغداد: مطبعة البرهان، ١٩٦٢)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٣٩) الجميل، المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

يستقر طويلًا للعثمانيين في الموصل وبغداد نتيجة هجوم الفرس على الموصل واحتلالها عام ١٦٢٣. لكن لم يلبث العثمانيون طويلًا حتى استردّوها عام ١٦٢٦ من دون مقاومة تذكر بعد تعاون سكانها معهم. وتعززت مكانة الموصل بسبب دورها في الوقوف بوجه الخطر الفارسي إلى جانب بغداد، إضافة إلى موقعها الجغرافي ودورها الاقتصادي ـ العسكري، كونها مركز اتصالات العراق بالعاصمة إسطنبول وأقاليم الشام والأناضول.

اتسم تاريخ ولاية الموصل في ظل العثمانيين عمومًا بالاضطراب وعدم الاستقرار، نتيجة العوامل الطبيعية والسياسية خصوصًا. فقد ضرب الطاعون الموصل أعوام ١٦٢٥ و١٦٤٣ و١٦٥٠ و١٦٧٣ و١٧٠٢. إضافة إلى الحروب المستمرة مع الإيرانيين، وأشهرها حصار نادر شاه العنيف للموصل عام ١٧٤٣، الذي صمدت أمامه وأحرزت عليه نصرًا ترتبت عليه نتائج اقتصادية وسياسية مهمة للموصل والعراق، منها ترسيخ أسرة آل الجليلي[٤٠] المحلية أقدامها في الحكم قرنًا من الزمن. وكان وصول هذه الأسرة المحلية إلى الحكم نتيجة لحالة الضعف التي أصابت الدولة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي أفرزت حالات مشابهة في مناطق أخرى من الدولة كأشراف مكة في الحجاز، وأسرة العظم في الشام، والمماليك في مصر... وغيرهم. كما أفرز هذا القرن ولادة طبقة الإقطاعيين المحليين الذين امتلكوا أراضي شاسعة وسيطروا على الاقتصاديات المحلية. وكذلك أفرزت هذه الفترة في العراق المماليك في بغداد، وأسرة آل الجليلي في الموصل، وظهر البابانيون كزعامة محلية في منطقة قره جولان، والبهدينانيون في العمادية. لكن لم تلبث الدولة أن قضت على هذه الإمارات، خصوصًا بعد تولي السلطان محمود الثاني الحكم ومحاولته إصلاح الدولة، وفرض سلطانها على ولايتها.

(٤٠) الجليليون: أصلهم من قبيلة تغلب العربية. وأقدم جد معروف لهم هو عبد الجليل عبد الملك، الذي أتى والده إلى الموصل من ديار بكر عام ١٦٢٠ وامتهن التجارة النهرية في دجلة، واستطاع أن ينمّي ثروته، ثم انخرط في نظام المالكانة العثماني للأراضي الإقطاعية. وتمكن الجليليون من امتلاك وحدات التيمار الإقطاعية وأضحوا فرسانًا من مماليك السلطان العثماني، حتى تمكن إسماعيل آغا بن عبد الجليل من أن يتولى مقاليد الولاية بعد منحه رتبة الباشوية. انظر: المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

أ ـ العشائر والإمارات المحلية في شمال العراق

ظهرت في شمال العراق في فترة ضعف الدولة العثمانية، إلى جانب الإمارات المحلية، القبائل والعشائر، التي احتفظت بالهدوء منذ قيام السلطان سليم الأول بإسكان عدد من القبائل الكردية على حافة السهب الشمالي في ولاية الموصل، حيث أسند إليها مهمة حراسته ضد الفرس. ويذكر عالم الآثار الألماني ماكس فون أوبنهايم، الذي عمل فترة طويلة في المنطقة، أنَّ الوثائق التي اطلع عليها أواخر القرن التاسع عشر تجعل عام ١٨١٠ تاريخًا للتهجير الإجباري لأكراد آسيا الصغرى إلى المناطق القريبة من الفرات[٤١].

أما أوضاع القبائل العربية في ولاية الموصل في القرن السابع عشر فقد كانت قبيلة طيء تسيطر على منطقة سنجار، بينما سيطرت قبيلة العبيد على المناطق غرب وجنوب سنجار. وشهد القرن التاسع عشر وصول قبائل شُمَّر إلى الصحراء السورية وإلى الجزيرة الفراتية هربًا من الوهّابيين. ونزلوا في البداية قرب الحدود العراقية، غير أن الحكومة نقلتهم ووطّنتهم في مناطق الفرات، وعبّأتهم لاستخدامهم في قمع انتفاضة قبيلة العبيد التي هزموها عام ١٨٠٥ وأجبروها على مغادرة الجزيرة إلى شرق نهر دجلة. اعتقدت الحكومة بإمكانية السيطرة على شمر لكن سرعان ما اكتشفت خطأها، فقد سبّبت شمَّر أعظم المتاعب في ولاية الموصل وبغداد وديار بكر، بخاصة زمن رئاسة شيخ المشايخ صفوق، المتوفى عام ١٨٤٧. وقد شهدت فترة وصول وصعود شمَّر وصول قبيلة عنيزة المناوئة لها. وكذلك تصييف قبائل العمارات والفدعان شرق الفرات في ولاية الموصل، التي كانت تقطع الفرات صيفًا إلى الجزيرة بحثًا عن المراعي، وهو ما كان يسبّب الاضطرابات في ولاية الموصل[٤٢].

وإلى جانب سيطرة القبائل البدوية على مساحات واسعة من الولاية،

---

(٤١) ماكس أدريان سيمون فرايهير أوبنهايم، آرش برونيلش وفرنر كاسكل، **البدو**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر، ٥ ج (لندن: الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ج ١: ما بين النهرين «العراق الشمالي وسورية»، ص ١١٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ج ١: ما بين النهرين «العراق الشمالي وسورية»، ص ١١١ ـ ١١٢.

قامت الإمارات المحلية التي اتخذت من المدن مركزًا لها وأهمها:

(١) إمارة البهدينان

يعود تاريخها، كما يقول الشيخ شرف خان البدليسي في كتابه الشرفنامة، إلى أواخر العهد العباسي. وأمراؤها ينسبون أنفسهم إلى العباسيين[٤٣]. وقد دخلت كغيرها تحت حكم العثمانيين الذين ثبتوا أسرتها الحاكمة في السلطة كولاة عثمانيين، مركزهم مدينة العمادية. وأشهرهم بهرام باشا المتوفى عام ١٧٦٧، وابنه إسماعيل الذي بدأ الصراع بين أفراد أسرته على الحكم بعد وفاته. ولم ينتهِ الصراع إلا بقدوم البابانيين تنفيذًا لأوامر والي بغداد الذي قسّم مناطق الإمارة عقرة ودهوك وزاخو بين رؤساء الأسرة البهدينانية. مع ذلك، استمر أفراد الأسرة في الصراع في ما بينهم مستعينين بإمارات وباشاوات الدولة العثمانية، والعشائر المجاورة، حتى نهاية هذه الإمارة عام ١٨٤٣ على يد الصدر الأعظم محمد رشيد باشا الذي حاصر العمادية وقبض على إسماعيل باشا البهديناني آخر حاكم في هذه الأسرة[٤٤].

(٢) إمارة السوران

نشأت هذه الإمارة في منطقة راوندوز منذ القرن الثاني عشر الميلادي، حتى دخل السلطان سليمان القانوني إلى أربيل عام ١٥٣٤، وقتل آخر أمرائهم المير عز الدين سير بن المير بن شاه علي بك، وألحق إمارة السوران بأربيل. لكن ما إن رحل السلطان عن العراق حتى استعاد السوران إمارتهم واتخذوا من مدينة شقلاوة عاصمة لهم حينًا، وحينًا آخر مدينة حرير. لكنهم ما لبثوا أن دخلوا في صراع مع الأمراء المجاورين، وبخاصة آل بابان. مع ذلك استطاعت هذه الإمارة في عهد أميرها المير محمد توسيع أملاكها حتى شملت أربيل ودهوك وعقرة وحرير وزاخو وشنكار، واستطاع الاستيلاء على العمادية والقضاء على إمارة البهدينان. لكن الدولة العثمانية

---

(٤٣) ياسين بن خير الله العمري، **منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء**، تحقيق سعيد الديوه جي (الموصل: مطبعة الهدف، ١٩٥٥)، ص ٢٩.

(٤٤) محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**، ترجمة محمد علي عوني، ٢ ج (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٣٩٢ - ٣٩٩.

في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) أرسلت إلى شمال العراق عام ١٨٣٤ جيشًا بقيادة الصدر الأعظم رشيد محمد باشا للقضاء على الإمارات المحلية، ومنهم السوران التي استسلم آخر أمرائها، وانتهت بذلك الإمارة السورانية[٤٥].

(٣) إمارة البابان

وجِدَت هذه الإمارة في منطقة شهرزور قبل سيطرة العثمانيين على العراق، لكن المؤرخ محمد أمين زكي يؤكد أنَّ إمارة البابان التي عرفت أيام الدولة العثمانية تختلف عما قبلها، ويقول: إن واضع أساس هذه الأسرة رجل يدعى فقيه أحمد الذي اتخذ لنفسه لقب (به به ـ بابا = أب)، وخلفه ابنه (سليمان بابا) الذي يُعد مؤسس الإمارة، والذي قام عام ١٦٩٤ بتوسيع أملاكها على حساب جيرانه أمراء أردلان الذين لم يلبثوا أن هاجموه بمساعدة الفرس، فاضطرّ إلى الالتجاء إلى إسطنبول التي أعادت إليه إمارته، لكنه ما لبث أن انحاز إلى الفرس ضد العثمانيين. واستمر أمراء هذه الأسرة بالانحياز تارة إلى العثمانيين وأخرى إلى الفرس، إضافة إلى التقاتل في ما بينهم واستعانتهم بكلتا الدولتين للوصول إلى السلطة حتى نهاية حكمهم عام ١٨٥١.

ومن أهم أعمال البابان بناء مدينة السليمانية عام ١٧٨١ لتصبح عاصمة لهم. وسُميت بهذا الاسم تخليدًا لذكرى سليمان باشا الكبير والي بغداد[٤٦]. ومما ميّز البابانيين قدرتهم التي تسترعي الاهتمام على التدخل ودسائسهم الدائمة في العلاقات بين إيران والدولة العثمانية. وكذلك طمس الحدود بين البلدين، فكانت المئة عام التي بقي فيها البابان في الحكم كافية لطمس الحدود[٤٧]، ولم تكن المئة سنة التالية بكافية لتعيينها وضبطها. وسيبقى الأكراد يستخدمون هذه الميزة، أي اللعب بين حكومات العراق وإيران في العصور اللاحقة.

---

(٤٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٩ ـ ٤١٦، وعلي سيدو الكوراني، **من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية**، ط ٢ (عمان: دار البشير، ١٩٩٦)، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

(٤٦) لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص ٢٠٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٤) الجليليـون

سادت الاضطرابات الموصل قبل وصول الأسرة الجليلية العربية إلى الحكم. فعام ١٧٢٥ دارت فتن عنيفة بين المفتي علي أفندي العمري زعيم أسرة العمري الموصلية والوالي العثماني، كما فتك بالمدينة الوباء وهجمات الجراد. وفي هذه الظروف برز إسماعيل بن عبد الجليل، الذي كان يتمتع مع أسرته بالثروة والشهرة والشعبية، وتقلد الباشوية وأصبح واليًا للموصل. إلا أن الحاج حسين باشا الذي تقلد الولاية عام ١٧٣٠ يُعد المؤسس الحقيقي للأسرة الجليلة، حتى إنَّه تسلم الولاية ثماني مرات[٤٨]. واشتهر في ولايته الخامسة حينما صمد أمام حصار الجيوش الفارسية بقيادة نادر شاه، فارتفع شأنه لدى السلطان[٤٩]. لكن هذا لم يحل دون نقله إلى ولاية أخرى ليعود إلى الموصل لاحقًا، وذلك بتأثير من والي بغداد الذي كان على خلاف دائم مع الوالي الجليلي. وقد خلف حسين باشا ابنه أمين باشا الذي لم يلبث أن نقل إلى ولاية أخرى، ليتسلم الولاية سليمان باشا الجانكجي ومن بعده مصطفى باشا شاهسوار أوغلو، الذي حدثت في زمانه فتنة الموصل التي لم تتوقف حتى عودة أمين باشا الجليلي إلى الولاية عام ١٧٦٠.

حافظت أسرة الجليلي على مكانتها في الموصل مدة طويلة، فبلغ عدد حكام الموصل من هذه الأسرة حتى نهاية عهد يحيى باشا، آخر الحكام

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٤٩) ترك حصار الموصل والانتصار على جيوش الفرس تأثيرًا كبيرًا في ثقافة الموصل يحكى في الحكايات والشعر والأراجيز، ومن أشهرها أرجوزة فتح الله القادري الموصلي التي تصف قصة الانتصار.

من سورنا شجعاننا قد نزلوا	كم كافر من قجر[١] قد قتلوا
فولى طهماز[٢] إلى الخيام	والجند من خلفه بازدحام
والخيل قد عادت على الأعقاب	والعجم من وراه كالكلاب

(١) قجر: نسبة إلى قبيلة قاجار أحد القبائل التركمانية.

(٢) طهماز: هو طهماسب قولي خان، استولى على الملك في إيران وعرف بنادر شاه.

انظر: فتح الله القادري الموصلي، **ملحمة الموصل**، حققها وعلق عليها سعيد الديوهجي (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٥)، ص ٢٣ ـ ٢٦.

الجليليين، عام ١٨٦٧ ستة عشر حاكمًا. وعلى الرغم من قوة هذه الأسرة دخل أفرادها في صراعات في ما بينهم، حتى قرر السلطان محمود استعادة سيطرة الدولة على ولاياتها ومنها الموصل. ومما ساعد في نهاية حكم هذه الأسرة ظهور منافسين محليين من أسرة العمري، التي أوصلت علي رضا باشا العمري إلى الحكم عام ١٨٣١، ثم ليعود يحيى باشا آخر الجليليين للحكم بين عامي ١٨٣٣ و١٨٣٤[٥٠]. وبنهاية حكم الجليليين تحوّلت الموصل إلى ولاية عادية، وانخرط الجليليون في عداد ملاكي الأراضي.

عمومًا، تميّزت القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني للعراق بالتوتر والحروب الدائمة، وبخاصة بين العثمانيين والفرس. في البداية حكم العثمانيون العراق مباشرة لنحو ستين سنة، تلاها أكثر من قرن حكم خلالها منشقون عن الإمبراطورية من حكام محليين ومماليك تمكنوا من إنشاء حكومات محلية قامت ببعض الأدوار الإيجابية كالصمود ضد الهجمات الخارجية. لكن عمومًا غرق هؤلاء الحكام في النزاعات في ما بينهم ومع السلطة المركزية. فلم يعرف العراق التقدّم الفكري أو الروحي أو المالي منذ عهد السلطان سليمان القانوني. ومع حلول عهد الإصلاحات، الذي تأخر وصوله إلى العراق، كانت البلاد قد أهلكتها الحروب والكوارث الطبيعية وهجمات البدو، وتدهورت الإدارة والجيش، إضافة إلى عدم وجود نظام مواصلات أو تعليم.

ب ـ شمال العراق في القرن التاسع عشر

(١) الإصلاح العثماني وأثره في ولاية الموصل

قام السلاطين العثمانيون بالإصلاح تحت ضغط الهزائم العسكرية، وما وصلت إليه الدول الأوروبية من تقدّم. لذلك تناول الإصلاح في البداية الجيش الذي كان العمود الفقري للدولة بغية الحفاظ على الحكم لا حبًا في الإصلاح. وكان العثمانيون بذلك يتبعون السياسة التي سبقهم إليها في

---

(٥٠) عبد الكريم رافق، **المشرق العربي في العهد العثماني** (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٢)، ص ٢٤٠.

النصف الثاني من القرن الثامن عشر حكام بروسيا، والنمسا، وروسيا، الذين طبقوا فلسفة الاستبداد المستنير[٥١]. كان أول السلاطين المصلحين سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) الذي قام بإصلاحات عدة، أهمها في المجال العسكري، لكن محاولته فشلت وأطيح به، ليخلفه السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) لتبدأ المرحلة الثانية من الإصلاحات التي عرفت بالتنظيمات الخيرية، والتي قُضيَ فيها على الإنكشارية في العاصمة والولايات، ومنها الموصل. وبعد السلطان محمود، أصدر السلطان عبد الحميد خط شريف كولخانة عام ١٨٣٩ وخط شريف همايون عام ١٨٥٦، لتصل ذروة الإصلاحات بإعلان الدستور عام ١٩٠٨ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨).

وصلت الإصلاحات إلى العراق متأخرة عن باقي الولايات العثمانية. وبدأت في ولاية الموصل عن طريق فرض هيبة الدولة على يد الوالي محمد باشا اينجه البيرقدار الذي استمرت ولايته عشر سنوات (١٨٣٤ ـ ١٨٤٤). فبعد القضاء على حكم المماليك في بغداد، وآل الجليلي في الموصل، بدا من الضروري القضاء على الإمارات الكردية شبه المستقلة شمال العراق. فقُضيَ عام ١٨٣٦ على الإمارة السورانية في راوندوز، وسقطت الإمارة البهدينانية في العمادية عام ١٨٤٢، وسقطت الإمارة البابانية في السليمانية عام ١٨٥٠، ليكتمل بسقوطها إخضاع شمال العراق ووضعه تحت سيطرة والي الموصل. وبعد إعادة الحكم العثماني المباشر تحوّلت ولاية الموصل إلى سنجق تابع لوالي بغداد، ولن تعود إلى مرتبة ولاية إلا عام ١٨٧٩[٥٢]. ترافق هذا التهميش الإداري مع فقدان ولاية الموصل الكثير من أهميتها بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، وتحول الطرق التجارية البرية عنها، مما ألحق ضررًا كبيرًا باقتصاد المنطقة المنهكة أصلًا، وأدّى ذلك إلى ظهور الأزمات الاقتصادية، وأشهرها عام ١٨٧٨ التي مات فيها الناس من المجاعة في شوارع الموصل وكركوك. ومما زاد الطين بلة انتشار قطاع الطرق وفساد

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٥٢) الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب: البنية التاريخية للعراق الحديث: الموصل نموذجًا، ص ١٦٥.

موظفي الحكومة حتى سُمي عام ١٨٧٩ بعام الليرة في الموصل، لأن وزنة الحنطة بيعت بليرة. وسُميت في بغداد التي وصل إليها الجائعون (عام البرسيمة) لأن الأكراد جاؤوا من الشمال إلى بغداد بكثرة وكانوا يقولون باللغة الكردية (برسيمة ـ برسيمة)، أي جائع[٥٣].

شهدت ولاية الموصل الكثير من المشاكل والمعضلات في القرن التاسع عشر، ومنها تفاقم مشكلة اليزيدية، الذين دأب الولاة العثمانيون على مهاجمتهم بهدف القضاء عليهم أو تحويلهم عن معتقداتهم. ولهذه الغاية جرّدوا عليهم عددًا من الحملات، أشهرها حملة حافظ باشا ١٨٣٤، وحملة محمد رشيد باشا ١٨٣٥، وحملة الوالي محمد باشا اينجه البيرقدار على سنجار معقل اليزيدية، وحملة محمد شريف باشا والي الموصل عام ١٨٤٤، وحملة محمد باشا كريدي عام ١٨٤٥، وحملة طيار باشا عام ١٨٤٧[٥٤].

وعلى الرغم من كل تلك الحملات استمر اليزيديون في مقاومة سيطرة الدولة على مناطقهم، فعام ١٨٩٢ حاولت الحكومة تطبيق قانون التجنيد المفروض على اليزيديين منذ عام ١٨٧٢، لكن رؤساءهم قدموا عرائض لإعفائهم لتعارض التجنيد مع دينهم. فأعلن بعض رجال الدين الإسلامي أن اليزيدية مسلمون ضالون ويجب هدايتهم، فأُرسلت بعثات دينية لهذا الغرض، لكن من دون جدوى. فعادت الحملات العسكرية ضدهم، وأشهرها عام ١٨٩٢ بقيادة عمر لطفي باشا والي الموصل، الذي أخذ على عاتقه هداية اليزيديين، فقام في البداية بتجريد حملة عسكرية على منطقة الشيخان اليزيدية، فخربت الكثير من القرى، واستولت على مرقد الشيخ عدي المقدّس عندهم، وحُوّل إلى مدرسة دينية. ولما سمع يزيديو سنجار بأمر إخوتهم ثاروا على الحكومة، فقاد عمر لطفي باشا عام ١٨٩٣ حملة عسكرية فشلت في إخضاعهم وتكبّدت خسائر فادحة، فأرسلت العاصمة لجنة تحقيق أوصت بسفر الباشا إلى إسطنبول ففرح اليزيديون ورأوا أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن راضيًا عن قمعهم، وأنه واحد منهم.

---

(٥٣) علي حسين الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج (لندن: دار كوفان، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، ج ٣، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٥٤) الجميل، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

وعام ١٩٠٣ كتب والي الموصل نوري باشا إلى الباب العالي أن تُترك لهم حرية معتقداتهم، وأن يؤخذ منهم البدل النقدي عوضًا عن الجندية، فاستجاب الباب العالي لهذه التوصية. وأعيد إليهم مرقد الشيخ عدي، وألغيت المدرسة الدينية المقامة مكانه. هذه النكبات التي حلت باليزيدية لا تزال ذكراها ماثلة عندهم إلى اليوم، وحفظوها في تراثهم الشعبي على شكل أناشيد رثائية اسمها ستران[٥٥].

(٢) الاهتمام الأجنبي بشمال العراق (التبشير تمهيدًا للتدخل الاقتصادي)

بدأ النفوذ الأجنبي بالتسرّب إلى المنطقة في البداية عن طريق الدين، فدخلت الكثلكة إلى العراق عام ١٧٦١[٥٦]. وازداد الاهتمام الأجنبي بمناطق شمال العراق خلال القرن التاسع عشر، فوصلت إليه الكثير من الإرساليات التبشيرية وعلماء الآثار والرحالة والقناصل والدبلوماسيين. وعام ١٨٣٢ أسّس البابا غريغوار السادس عشر بعثة بابوية في بلاد ما بين النهرين وكردستان. ووصل الدومينيكان[٥٧] الطليان عام ١٨٤٠ إلى الموصل لتلبية حاجة البعثات لدى النساطرة واليعاقبة في تلك البلاد، ووفد الآباء الدومينيكان الفرنسيين عام ١٨٥٧ إلى الموصل. وعام ١٨٨٢ افتتحت الحلقة السريانية الكلدانية للدومينيكان في الموصل[٥٨].

وقد دعمت الدول الأوروبية نشاط الإرساليات. فعلى سبيل المثال كان لنشاط القنصلية الفرنسية في الموصل أثر كبير في تحويل عدد كبير من

---

(٥٥) الوردي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥١ ـ ٥٤.

(٥٦) أغناطيوس ديك وميشيل يتيم، **تاريخ الكنيسة الشرقية وأهم أحداث الكنيسة الغربية**، ط ٣ (بيروت: المكتبة البولسية، ١٩٩١)، ص ٣٦٢.

(٥٧) الدومينيكان: تنظيم ديني كاثوليكي أسّسه القديس الإسباني دومينيك أواخر القرن الـ١٣م، واشتهروا بأنهم وعّاظ ومدرّسون، ومنصّرون. وكان أول تنظيم يؤكد العمل الذهني بدلًا من اليدوي. استعان به البابوات في البعثات الخاصة مثل الدعوة إلى الحروب الصليبية في العصور الوسطى، كما كان الدومينيكان من أعضاء محاكم التفتيش التي أعدمت الكثيرين بتهمة الهرطقة. انظر: **الموسوعة العربية العالمية** (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ج ١٠، ص ٥١٥ ـ ٥٢٠.

(٥٨) طلال عتريسي، **البعثات اليسوعية مهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان: دراسة وثائقية تاريخية** (بيروت: الوكالة العالمية للتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

السريان إلى الكاثوليكية، ومنهم قريتا قره قوش وبرطله، وذلك عن طريق عرض المرسلين الدومينيكان الحماية الفرنسية على الفلاحين للتخلص من الظلم، شريطة الخضوع لبابا روما. وتنبّه الإنكليز والألمان لنشاطات الفرنسيين في ولاية الموصل فوجّهوا الإرساليات البروتستانتية إلى المنطقة، وكان على رأسهم المبشر الأميركي غرانت (Grant) الذي أنشأ أول إرسالية تبشيرية في الموصل عام ١٨٣٩، تتابع بعدها وصول المبشرين الأميركيين حتى حاول الأميركيون في نهاية القرن التاسع عشر إنشاء جامعة أميركية في الموصل على غرار الجامعة الأميركية في بيروت، لكن هذا الاقتراح قوبل برفض عارم من أهالي الموصل[٥٩]. شملت جهود الفرنسيين والإنكليز والأميركيين مجالات عمل واسعة مثل الصحة والتعليم والآثار والطباعة، ما جعلهم يتركون أثرًا في المجتمع المحلي.

أما من ناحية الدبلوماسيين، فقد افتتح الإنكليز أول قنصلية عام ١٨٣٩، تلتها القنصلية الفرنسية عام ١٨٤٢، التي عمل فيها بول بوتا دبلوماسيًا وعالم آثار للإسهام في اكتشاف نينوى عاصمة الآشوريين. ولم تفتح قنصلية روسيا أبوابها في الموصل حتى عام ١٨٨٣. وتأخّر الألمان حتى عام ١٩٠٥ لفتح قنصليتهم[٦٠].

(٣) أثر الإصلاحات في الحياة السياسية والاجتماعية في شمال العراق

تميَّز العراق ببطء الإصلاحات فيه، وضعف تأثيرها، وانحصارها في المدن الكبرى، بينما بقيت الأرياف والمناطق العشائرية العربية والكردية الغالبة على شمال العراق تعيش حياة محلية مفككة، تُعدّ من سمات هذه المرحلة. حتى إن الإصلاحات التي قام بها والي الموصل محمد باشا اينجه البيرقدار ووالي العراق مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢) لم تترك أثرًا كبيرًا، رغم محاولة هذين المصلحين فرض المركزية، فقد حاول محمد باشا اينجه تأسيس حكومة قوية في ولاية الموصل كي يعتمد عليها في تنفيذ برنامجه

(٥٩) الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب: البنية التاريخية للعراق الحديث: الموصل نموذجًا، ص ٢١٨.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

الإصلاحي الذي تضمّن منجزات عدة، ساعده على تحقيقها إشراك الأعيان والأغنياء، منها إعمار الموصل عاصمة الولاية بعد أن أصابها الإهمال، كما جاء في وصف الرحالة الإنكليزي بكنغهام الذي زارها عام ١٨١٦[٦١]. وقد نجح محمد باشا اينجه في تعمير دور جديدة للحكومة مثل القشلة الملكية والقشلة العسكرية، وتأسيس مستشفى، وجدّد شوارع المدينة، وأسّس الشرطة والدرك كقوات نظامية لها ثكناتها في مختلف مدن الولاية بعد أن ألغى الهايته[٦٢]، التي عجزت عن تحقيق الأمن للسكان، وأصدر عام ١٨٣٥ «قانون القرعة» التجنيد الإجباري وطبقه بالقوة. كان محمد باشا زعيمًا عسكريًا، فانصب اهتمامه على الجوانب العسكرية أكثر من المرافق العلمية والمدنية، فلم يؤسّس المدارس، واقتصر التعليم على المدارس الدينية.

أما العلامة الثانية البارزة في مجال الإصلاح في العراق بعامة فكانت الوالي المصلح مدحت باشا. وتُعدّ الفترة القصيرة التي قضاها في العراق (١٨٦٩ ـ ١٨٧١) انعطافة مهمة في تاريخ العراق، فقد أعطي مدحت باشا صلاحيات استثنائية في إدارة الأقاليم العراقية، فأدخل تحديثات في إدارة الحكومة، وطبق قانون الأراضي (الطابو) الذي حاول من خلاله دفع العشائر إلى الاستقرار بعد تمليكها الأراضي للعمل في الزراعة، لكن سياسته هذه لم تظهر نتائجها إلّا بعد حين من الزمن. وظهرت في عهد مدحت باشا طبقة الأفندية الجديدة المكوّنة من الموظفين النظاميين.

تعطّلت مسيرة الإصلاح بعد نهاية ولاية مدحت باشا في العراق، فتعاقب على ولاية الموصل عشرات الولاة الذين اتصفوا عمومًا بالفساد، وانعدام القدرة الإدارية، فقد كان العراق البعيد عن العاصمة لا يرسل إليه إلا المغضوب عليهم. ونتيجة هذه الأسباب تأخرت الحياة عمومًا، وبخاصة المعارف في ظل فقدان المدارس، فلم تؤسّس الدولة في ولاية الموصل سوى مدرسة عسكرية لتأمين حاجات الجيش، واقتصر التعليم على المدارس الدينية والكتاتيب ذات الدور المحدود. وعلى سبيل المثال في

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٦٢) الهايته: قوة من المرتزقة أسّست للحفاظ على الأمن.

منطقة السليمانية وجدت كتاتيب ومدارس أهلية صغيرة عدة لا يتجاوز عدد طلابها أربعة أو عشرة، مثل مدرسة عثمان باشا في منطقة بنجوين قضاء حلبجة(٦٣).

أما المدارس الحديثة فظلت غائبة حتى افتتح الدومينيكان أول مدرسة حديثة في الموصل، فتحفزّت الحكومة عام ١٨٦٠ على بناء أول مدرسة أميرية حكومية في الموصل والعراق بعامة(٦٤). وبسبب تأخر الحركة العلمية هاجر الكثير من علماء شمال العراق إلى الشام ومصر(٦٥). وكان لتعدد اللغات (العربية، التركية، الكردية، الفارسية، السريانية) في شمال العراق أثرٌ سيِّئٌ في التعليم، فظهرت الكتابات بلغات عدة. فشيوخ الطريقتين القادرية والنقشبندية مثلًا كتبوا بالكردية والعربية والفارسية(٦٦). ولم تظهر المدارس بكثرة حتى أواخر أيام الدولة العثمانية.

وفي الصحافة كان مدحت باشا قد أصدر أول جريدة في العراق عام ١٨٦٩ باسم **الزوراء**. ولم تظهر أول جريدة في الموصل حتى عام ١٨٨٥ تحت اسم **الموصل** وكانت جريدة رسمية. وعام ١٩٠٢ أصدر الدومينيكان في الموصل مجلة دينية اسمها **إكليل الورد** كانت أول مجلة تصدر في العراق، ليصدر بعدها في بغداد الأب أنستانس ماري الكرملي مجلة **لغة العرب**(٦٧).

لم تستطع هذه التغيرات إلغاء تأثير قرون عدة من التأخر والسكون. ويمكن تلمّس ذلك من خلال الوصف الذي قدمه الضابط الإنكليزي سون

---

(٦٣) محمد أمين زكي، **تاريخ السليمانية**، نقله إلى العربية جميل أحمد الروزبياني (بغداد: شركة النشر والطباعة العراقية، ١٩٥١)، ص ٢٠٩.

(٦٤) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٣، ص ٢٥٩.

(٦٥) الأديب محضر زادة (قاسم بن يحيى الموصلي) الذي رحل إلى حلب، وحسن حسني الذي رحل إلى ديار بكر ثم الشام عام ١٨٧٦، وهناك الأديب عبد الرحمن الفائز الذي رحل إلى مصر عن طريق الشام، والشاعر الشهير عبد الباقي الفاروقي. انظر: سليمان صائغ، **تاريخ الموصل**، ٣ ج (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٦)، ج ٢ (بيروت: المطبعة الكاثوليكية)، ص ٢٥٥ ـ ٢٧٠.

(٦٦) زكي، **تاريخ السليمانية**، ص ٢٢٤.

(٦٧) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٣، ص ٢٤٨.

(ميرزا غلام حسين الشيرازي) الذي زار شمال العراق كرحالة عام ١٩٠٧، وقال في وصف الموصل: «إنَّها مدينة عربية وعدد سكانها نحو ٩٠ ألف نسمة، وهي مدينة شوارعها قذرة، وفيها صناعة الجلود وورق السجائر، وفيها عدد كبير من النصارى الذين يعملون في التجارة، ويتمتعون بالحرية أكثر من مدن سورية وباقي العراق، ويعيش في المدينة العرب والأكراد والأتراك، واللغة الرئيسية في المدينة العربية إلى جانب التركية والكردية، أما الحكومة وجنودها فهم مخاليق مجرّدون من أي سلوك وأخلاق. خليط سكان الموصل يدل على وجود قبائل متعددة منتشرة في أماكن قريبة منها، والاتصال بين الموصل والمناطق التابعة لها صعب جدًا لعدم وجود طرق المواصلات ووسائلها، والقبائل التي تقطع الطرق كقبيلة الهماوند الكردية»[٦٨].

كذلك قدم سون وصفًا غنيًا لمدن شمال العراق الأخرى، فقال: «إن مدينتيْ التون كوبري وكركوك تركمانيتان، وفي كركوك ثلاث لغات: التركية والعربية والكردية، وكركوك عام ١٩٠٧ مليئة بالبزات العسكرية لكثرة الأتراك فيها الذين يرسلون أبناءهم إلى الجيش والمدارس العسكرية. ويعاني مجتمع كركوك تفكك تشكيلته السكانية الواسعة المؤلفة من العرب والأتراك والأكراد والسريان والأرمن والتركمان واليهود. كما ظهر في كركوك أناس مهلهلو الثياب، لهم لهجة فارسية خاصة، إنَّهم عشائر اللور الفيلية[٦٩] ويعدّون من رعايا الدولة الإيرانية. وبقي اليزيديون على علاقة سيئة مع جيرانهم المسلمين والمسيحيين، ووُسموا بأبشع الأوصاف بسبب معتقداتهم»[٧٠]. وينطبق الوصف السابق لسون على المدن الأخرى التي زارها كالسليمانية وحلبجة وشهرزور[٧١]. فهكذا كانت الصورة العامة لشمال العراق مع قدوم القرن العشرين.

---

(٦٨) إيلاي بانستر سون وميرزا حسين شيرازي، رحلة «متنكر» إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، نقله إلى العربية وحققه وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل (بغداد: مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠)، ج ١، ص ١٢٣.

(٦٩) تبقى مسألة تبعية اللور الفيلية الأكراد وجنسيتهم من دون حل حتى اليوم.

(٧٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٩.

(٧١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٨.

٢ ـ شمال العراق في بدايات القرن العشرين

لم يحمل دخول القرن العشرين الكثير من التغيير للعراق بعامة وولاية الموصل بخاصة، فقد ساءت الحياة كما كانت منذ فترة طويلة، وإن كانت دخلت عليها بعض التحسينات. فلم يكن إعلان الدستور عام ١٩٠٨ ليغيّر الكثير من مسيرة تاريخ المنطقة، بل كان لوصول جمعية الاتحاد والترقي أثر أكبر في تسريع ظهور النزعات القومية لدى الشعوب المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية، ولتكون ولاية الموصل رائدة في هذا المجال لاحتوائها على تنوّع عرقي قومي ديني. وأبرز ما ميَّز السنوات الأخيرة من الحكم العثماني في ولاية الموصل استمرار الاضطرابات، ونموّ النزاعات القومية، وازدياد المطامع الأجنبية.

أ ـ الحالة الداخلية العامة

وصلت إلى ولاية الموصل آثار المتغيّرات التي جرت في العاصمة إسطنبول، كإعلان الدستور، فأقيمت الاحتفالات ابتهاجًا به، كما فُتحت فروع لجمعية الاتحاد والترقي في المدن الرئيسة مثل الموصل والسليمانية، إلّا أنّ خلع السلطان لم يحظَ بإجماع السكان الذين كانوا يرون فيه خليفة للمسلمين.

وبعد إعلان الدستور عام ١٩٠٩، عانت ولاية الموصل اضطرابات شديدة أعقبت مقتل الشيخ الكردي سعيد البرزنجي في الموصل، وتحرّك قبائل الهماوند الكردية[٧٢] للانتقام له، فشنّت الغارات وأثارت الفتن في السليمانية ومناطق الحدود. وممّا جعلهم يتمادون في غاراتهم انشغال والي الموصل بالنزاع القائم بين الشيخ عثمان آغا والشيخ عبد السلام البارزاني في قضاء عقرة. وعندما هاجمت قوات الحكومة الهماوند عبروا الحدود إلى إيران. وقد شجعت هذه الفوضى العشائر العربية والكردية الأخرى على

---

(٧٢) الهماوند: من القبائل التي أحدثت ضجة في لواء السليمانية لمدة من الزمن. وهم في الأصل من عشائر الجاف الكردية، لكنهم في ما بعد أصبحوا قبيلة مستقلة، ويقال إنهم من قبيلة عنزة العربية، إلا أنهم استكردوا على مر السنيين. انظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، **القبائل والبيوتات والأعلام في شمال العراق** (بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٨٥)، ص ٢٦.

الحذو حذو الهماوند، كعشائر منطقة زاخو، وعشائر الدليم التي اكتسحت الأراضي متجهة شمالًا نحو الموصل[٧٣]. وبقيت أحوال الولاية على هذه الحال من الاضطراب حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

ب ـ نمو النزعات القومية

كان العرب يعرفون أنَّهم عرب، والأكراد يعرفون أنَّهم أكراد، وهذا واقع طبيعي يمكن أن يفخروا به، وهم لم يشعروا قطّ بكونهم مدفوعين إلى القيام بشيء في شأن هذا الواقع، فقد كان أهل المدن معتدّين بالإسلام، وأهل العشائر بعشائرهم مع صبغة إسلامية، ولم تشكل الأمة كأمة مركز استقطاب لمشاعرهم أو ولائهم. ظل هذا الوضع قائمًا عمومًا حتى أواخر القرن التاسع عشر، الفترة التي يعود إليها تحرك الشعور القومي في المناطق التابعة للدولة العثمانية، ليظهر هذا الشعور بوضوح بداية القرن العشرين، بخاصة بعد وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم في إسطنبول. وإن كانت بلاد الشام قد اقتصرت على نموّ القومية العربية، فإنَّ العراق، وولاية الموصل بالتحديد، شهدت بروز نزعات قومية أخرى إلى جانب القومية العربية، وذلك نتيجة التنوّع القومي في المنطقة وخصوصًا القومية الكردية.

(١) الحركة القومية العربية

تأخرت الحركة القومية العربية في العراق عن مثيلتها في بلاد الشام التي احتكت بالغرب، وتأثرت بأفكاره قبل العراق، إضافة إلى بعض التطورات المحلية والحكم المصري. دخل العراقيون الجمعيات العربية التي تأسّست في إسطنبول والشام، وكان أغلبهم من العسكريين ممن خدموا جنبًا إلى جنب مع إخوانهم العرب في الجيش العثماني، فهذه الجمعيات لم تكن لبلد واحد بل للأمة العربية[٧٤]. تسارع نمو القومية العربية في العراق بعد عام ١٩٠٨ إثر

---

(٧٣) تقرير المقيم السياسي البريطاني في بغداد ١٩٠٩ حول العراق والخليج العربي. موجود في الوثائق العامة البريطانية (P.R.O) تحت الرقم ٠/ ٧٣٠/ ٤٣/ ٦٨/ Hmo5/25، في: **العراق والوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠**، ترجمة وتحقيق فؤاد قزانجي وعبد الرزاق الحسني؛ تقديم عبد الرزاق الحسني (بغداد: دار المأمون، ١٩٨٩)، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(٧٤) رافق، **المشرق العربي في العهد العثماني**، ص ٣٩٧.

حضور عدد من النواب العراقيين إلى مجلس المبعوثان وتعاونهم مع النواب السوريين في تشكيل كتلة في هذا المجلس تدعم الحقوق العربية.

وأدّت سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على الحكم وممارساتها إلى التقارب بين العراقيين ودعاة القومية العربية في الشام، وذلك عن طريق الجمعية القحطانية السريَّة التي طالبت بمملكة عربية ضمن الإطار العثماني، كما جرت اتصالات مع جمعية العربية الفتاة. وقام العراقيون بدور أكبر في حزب اللامركزية الإدارية العثمانية من خلال تشكيل فرعين له: **الأول** في بغداد عام ١٩١٢ تحت اسم «جمعية النادي الوطني» وترأسه يوسف السويدي، والثاني تأسس عام ١٩١٣ في البصرة تحت اسم «جمعية الإصلاح في البصرة» وترأسها طالب النقيب، الذي أرسل مندوبه سليمان فيضي إلى الموصل لحشد الدعم للقضية القومية. كما افتتحت جمعية العهد السرية فروعًا لها في الموصل وبغداد[(٧٥)]. هذا ولم يهمل القوميون العرب في الشام إخوتهم في العراق، فقد أشركوهم في المؤتمر العربي في باريس. وأصرَّ الشريف حسين في اتصالاته مع الإنكليز على أنَّ العراق يجب أن يدخل في المنطقة العربية المستقلة، لكنه وافق على احتلال الإنكليز موقتًا للقسم الأسفل منه[(٧٦)].

اختلف المؤرخون العراقيون حول تقدير قوة الوعي القومي في ولاية الموصل، فسليمان فيضي الذي شارك في الأحداث مباشرةً كمبعوث للسيد طالب النقيب للدعوة للقضية العربية في الموصل، وجد أن الوعي القومي غير عميق أو فعَّال في هذه المنطقة بسبب قوة النزعة الإسلامية[(٧٧)]. وقد وافقه الرأي المؤرّخ المعاصر وميض عمر نظمي[(٧٨)]. ومن غير المعروف

---

(٧٥) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٩٩.

(٧٦) رافق، المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٧٧) سليمان فيضي، **في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي** (بغداد: عبد الحميد سليمان فيضي، ١٩٥٢)، ص ١٢١.

(٧٨) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ٩٤.

ماذا كان يقصد فيضي بمنطقة الموصل، فإذا كان القصد المدينة فهي ذات صبغة عربية، أما المناطق الجبلية في الشمال فهناك الأكراد والتركمان. ويرى المؤرخ سيّار الجميل في مدينة الموصل بؤرة إشعاع قومي عربي وقاعدة من قواعد الانطلاق الفكري والنهضة العربية[٧٩]، ويحدّد الجميل الموصل المدينة التي تمركز العرب فيها وفي المدن والقرى المجاورة لها. وعمومًا، اتسم الوجود العربي بتمركزه في منطقة متصلة، ولم يكن مبعثرًا في ولاية الموصل، وهذا ما جعلهم ينظرون نظرة إسلامية تجمعهم مع جيرانهم المسلمين من غير العرب (أكراد وتركمان)، وممًّا عزز الشعور الإسلامي جيرتهم مع محيط غير إسلامي (سريان، كلدان، أشوريين، يزيدية)، فأصبح العرب يشعرون بأن العروبة الإسلامية هي ضمانة لهم في مواجهة المحيط غير الإسلامي. كما يمكن أن تعزى قوة النزعة الإسلامية في الموصل إلى قربها من تركيا أكثر من البصرة وبغداد، وهذا ما وقف عائقًا في وجه القومية العربية. وهذا السبب نفسه سيكون عاملًا في قوة القومية العربية في الموصل أثناء فترة الاحتلال البريطاني، فقد كانت بعيدة عن مركز السلطة البريطانية في الجنوب، فأخذت دور البصرة التي تمركز فيها البريطانيون بقوة.

ويجب الانتباه إلى عامل سياسي ميَّز الموصل عن بقية العراق، وهو قوة الإدارة العثمانية المباشرة بعد عام ١٨٣٤ إثر القضاء على حكم آل الجليلي العرب، وبذلك فقدت الموصل لنحو القرن الزعامة المحلية، رغم محاولة آل العمري الوصول إلى السلطة. لكن العثمانيين، بعد تجربة محمد علي باشا في مصر، عملوا على منع وجود عائلات ذات سطوة سياسية، ممًّا حرم الموصل من القائد الأبوي الضروري لتطوّر أي تنظيم سياسي، ومن جهة أخرى، ساهم هذا العامل إلى حدٍّ كبير في خلق الطابع الراديكالي (اجتماعيًا وسياسيًا) للحركة القومية في الموصل بسبب خضوع هذه الحركة لقيادة أفراد من الطبقة الوسطى الدنيا، ومن عائلات صغيرة، على عكس البصرة وبغداد اللتين قدّمتا قيادة للحركة القومية من الطبقة الوسطى العليا.

---

(٧٩) الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب: البنية التاريخية للعراق الحديث: الموصل نموذجًا، ص ٢٢٥.

أما الناحية الاقتصادية وانعكاساتها السياسية فتتجلى بوقوع الموصل على الطرق التجارية المتجهة من العراق إلى سورية والأناضول، وهذا جعل تجار الموصل يرغبون في الاحتفاظ بروابط قوية مع تركيا وسورية، المناطق المستهلكة لتجارتهم. وهذا أحد أسباب المقاومة العنيفة للسيطرة البريطانية في ما بعد. أضف إلى ذلك أنَّ الموصل في أواخر العهد العثماني لم تكن تشبه العراق من ناحية قانون ملكية الأراضي، فبين عامَي ١٨٨٠ و١٨٨٢ عُطّل قانون تسجيل الأراضي في العراق عدا ولاية الموصل. ومع مرور الزمن أصبحت أغلبية أراضي الموصل تخضع لقانون الطابو الذي رافقه الكثير من المظالم وتسجيل كبار الملاك لمساحات شاسعة على حساب الفلاحين الغاضبين، ما جعل ملاك الأراضي يعتمدون على الحكومة في حماية أملاكهم[٨٠]. وقد يكون هذا سبب عدم التجاوب بقوة مع دعوة سليمان فيضي الذي زار الموصل في آب/أغسطس ١٩١٣ بتكليف من طالب النقيب للاتصال بالقوميين العرب من أجل الدعوة العربية، وتأسيس جمعية سرية لهذه الغاية، لكنه وجد ضعف الإقبال على الفكرة، ولم تلبث الجمعية أن أغلقت دون قيامها بأي نشاطات رغم انتساب بعض المواصلة إليها[٨١]. وعام ١٩١٤ قبل بداية الحرب شكل بعض المدنيين العرب جمعية سرية في الموصل سمّوها «جمعية العلم» ترأسها ثابت عبد النور (مسيحي) الذي انضمَّ في ما بعد إلى الثورة العربية، واستمرت هذه الجمعية حتى عام ١٩١٩ عندما أدمجت بجمعية العهد[٨٢].

ومن أشهر رواد حركة القومية العربية في شمال العراق، وبعضهم لم تكن دعوتهم عربية صرفة، بل كانت عربية إسلامية، وبخاصة المتقدمين منهم:

علي الجميل (١٨٨٩ ـ ١٩٢٨)[٨٣]: ذهب إلى إسطنبول للدراسة،

---

(٨٠) نظمي، المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٨١) فيضي، **في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي**، ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

(٨٢) نظمي، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٨٣) الجميل، زعماء وأفندية: **الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب: البنية التاريخية للعراق الحديث: الموصل نموذجًا**، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦.

وهناك شارك في تأسيس المنتدى الأدبي الذي ترأسه عبد الكريم الخليل، وبعد عودته إلى العراق عام ١٩١١ أصبح مندوبًا للمنتدى الأدبي في العراق.

ثابت عبد النور (١٨٩٠ ـ ١٩٥٨)(٨٤): بدأ العمل للفكرة القومية عام ١٩٠٨ في إسطنبول عندما انتمى إلى جمعية «المنتدى الأدبي». وبعد عودته إلى الموصل أسّس جمعية «العلم» السرية التي عملت للتحرّر من الأتراك، وكان شعارها العلم العربي. وكان أغلب أعضاء الجمعية من المعلمين الموصليين الشباب، إضافة إلى تردّد بعض العسكريين عليها مثل مولود مخلص وعلي جودت الأيوبي. وبسبب قوميته وتنديده بالاتحاديين حُكِمَ على عبد النور بالسجن الذي فر منه والتحق بالشريف حسين في الحجاز.

محمد رؤوف الغلامي (١٨٨٩ ـ ١٩٦٨): الذي عمل مدرسًا في الموصل وشارك في الجمعيات. ويمثل الغلامي التيار الإصلاحي التوفيقي بين الإسلام والعروبة، الذي ضم إلى جانبه سعيد الحاج ثابت، وقاسم الشعار، ومحمود الملاح، وجميل الجميل، وعبد المجيد شوقي البكري، ومحمد سعيد الجليلي، وحمدي جلميران، وأيوب الصمدي وغيرهم(٨٥).

كذلك ساهم العسكريون العراقيون، والمواصلة بخاصة، الذين كانوا في الجيش العثماني، إلى جانب المدنيين، في الحركة القومية. فانخرطوا في الجمعيات العربية، وأهمها العهد التي تأسست في الآستانة عام ١٩١٣ على يد عزيز علي المصري وبعض الضباط العرب ـ معظمهم من أصل عراقي ـ وكان الضباط المواصلة في الجمعية هم الأكثر تشددًا في الأماني القومية، فرفضوا أي حماية من الإنكليز، وفي طليعتهم ياسين الهاشمي، وجميل المدفعي، وعلي جودت، ومولود مخلص، ومحمد شريف الفاروقي، وعبد الله الديلمي، بينما رأى بعض القوميون إقامة عراق تحت حماية بريطانية، ومنهم طالب باشا النقيب ونوري السعيد وجعفر العسكري(٨٦).

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٨٦) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٢) الحركة القومية الكردية

مع وصول الأفكار القومية إلى الدولة العثمانية تأثرت بها مختلف الشعوب المنضوية تحت الحكم العثماني، ومنهم الأتراك والعرب. كما ظهرت الأفكار القومية لدى التركمان والأكراد الذين يسكنون في شمال العراق. وقد كان التركمان مندمجين في العثمانية، التيار الرسمي، وعندما ظهرت جمعية الاتحاد والترقي تأثروا بها، ولذلك لا يمكن فصلهم عن التيار الرسمي آنذاك.

كذلك ظهرت الأفكار القومية عند الأكراد، وقد ساهمت العوامل ذاتها التي شُرحت سابقًا في نمو الحركة الكردية، مع بعض الخصوصية المتمثلة بارتباط هذه الحركة في العراق بمثيلتيها في إيران وتركيا. وقد ساهم القضاء على الإمارات الكردية في تنامي شعور الأكراد بوجودهم وبضرورة تأسيس كيان خاص بهم. وظهرت بوادر هذا الشعور مع انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري عام ١٨٨٠ في الأناضول، التي سبقها عقد مؤتمر للزعماء الأكراد في شمدنيان في الأناضول بمشاركة وفود من أكراد العراق وإيران. وفي هذا المؤتمر طرح الشيخ عبيد الله فكرة إنشاء كردستان المستقلة[٨٧]، على أن تكون البداية في كردستان إيران ثم تخليص الأكراد من حكم العثمانيين. وقد استطاع الشيخ عبيد الله السيطرة على مساحات واسعة في إيران، لكن الخلافات العشائرية الكردية واتفاق إيران مع الدولة العثمانية أدّيا إلى القضاء على هذه الحركة والقبض على الشيخ عبيد الله وأسره في إسطنبول[٨٨].

ومع وصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى الحكم، حاول تطبيق فكرة الجامعة الإسلامية للحدّ من الحركات الإقليمية التي كانت تهدّد كيان الدولة. ولتحقيق ذلك لجأ إلى إجراءات عدة، منها تشكيل الفرق الحميدية عام ١٨٩٠، التي تكوّنت خصوصًا من العشائر الكردية التي أراد السلطان

---

(٨٧) ياسين طه ظاهر العسكري، «مؤتمر القاهرة والمسألة الكردية،» في: **الموصل في تاريخ العراق الحديث** (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠١)، ص ٨١٢.

(٨٨) جليلي جليل [وآخرون]، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الرازي، ١٩٩٢)، ص ٣٣ ـ ٣٩.

منها تحقيق فوائد عدة: الأولى عسكرية ضد روسيا والأرمن المتعاطفين معها، والقضاء على الحركات الكردية التقليدية من خلال ربطها بالدولة التي أشرفت على الكتائب الحميدية. لكن تلك الكتائب لم تؤدِّ الغاية المرجوّة منها، بل ساهمت في تعزيز استقلالية عدد من زعماء العشائر في المناطق البعيدة عن العاصمة، مثل ولاية الموصل[٨٩].

وللغاية ذاتها افتُتحت مدرسة العشائر في إسطنبول عام ١٨٩٢، وضمّت أبناء زعماء العشائر العربية والكردية والألبان، بهدف ربط العشائر بالدولة عن طريق زعمائها. لكن هذه المدرسة أعطت نتائج سلبية بسبب احتكاك الطلاب مع العناصر ذات الأفكار الحرة في إسطنبول وتحولها إلى الأفكار القومية، وهذا ما حدا بالدولة إلى إغلاق هذه المدرسة. كما انتشرت الأفكار القومية بين طلاب المدارس العسكرية في إسطنبول، وامتدّت عام ١٩٠٣ إلى مدرسة بغداد العسكرية التي شكل فيها الطلاب العرب والأكراد تكتلين ضدَّ السلطان، إلا أنَّه سرعان ما اكتشف أمرهم بسبب الصدام بينهما فألقي القبض عليهم وأغلقت المدرسة[٩٠].

كانت ثورة تركيا الفتاة ١٩٠٨ نقطة تحول بارزة انعكست تأثيراتها على جميع القوميات في الدولة العثمانية، ومنها الكردية، رغم وقوف زعماء الأكراد وجمعياتهم في البداية، كباقي عناصر الدولة العثمانية، إلى جانب الاتحاديين، ومنهم جمعية تعالي وترقي الكرد (كوردي تعاون جمعيتي) التي أسّسها عام ١٩٠٨ في إسطنبول أمين عالي بدرخان ومجموعة من الزعماء

---

(٨٩) تشكلت «الفرسان الحميدية» بنحو رئيسي من العشائر الكردية، إضافة إلى العرب والشركس. وكانت كل كتيبة مؤلفة من ٥٠٠ ـ ١١٥٠ رجلًا تحت قيادة زعماء القبائل أنفسهم، كما سمح للقبيلة الواحدة بأن تملك أكثر من كتيبة. وكانت مهمة الكتائب المساعدة في حماية السلطنة من هجمات الروس وإبقاء منطقة أرمينيا تحت سيطرة السلطنة. وقد تمتعت تلك الكتائب بحصانة قانونية فلم تكن للسلطات المدنية أو للجيش سلطة عليها. وأصبح زعيم القبيلة يحكم قبيلته ويمكن أن يتوسّع على حساب القبائل التي لم تشكل كتائب حميدية. وقد شاركت الكتائب في الحرب العالمية الأولى واختفت مع اختفاء الإمبراطورية العثمانية لتظهر لاحقًا بأشكال أخرى. انظر: Martin van Bruinessen, «Kurds, States and Tribes,» in: Faleh Abdul-Jabar and Hosham Dawod, eds., *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East* (London: Saqi, 2001), pp. 171-172.

(٩٠) جليلي جليل، **نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، ترجمة بافي نازي ود. ولاتو وكدر (بيروت: دار الكاتب، ١٩٨٦)، ص ٢٠ ـ ٢١.

الكرد، منهم اثنان من الأمراء البابانيين في السليمانية. وفتحت هذه الجمعية فروعًا لها في المناطق الكردية[٩١]. وتُعد جمعية الأمل (هيفي= هيوا) ذات أثر كبير في مسيرة الحركة الكردية بعد أن تأسست عام ١٩١٠ في إسطنبول على أيدي طلاب أكراد من ديار بكر، لكن سرعان ما انضم إليها أكراد من مختلف المناطق العثمانية، ومنها شمال العراق[٩٢].

وبعد انقلاب نيسان/ أبريل ١٩٠٩ بدأت العلاقات بين تركيا الفتاة والزعماء الأكراد بالتدهور بسبب سياسة التتريك وإبعاد السلطان خليفة المسلمين الذي لم يلاقِ الترحيب بين عامة الأكراد. وقبل الحرب العالمية الأولى كان للعشائر الكردية تحركات محدودة في شمال العراق بقيادة الشيخ محمود البرزنجي والشيخ عبد السلام البارزاني ١٩١٢. وينظر بعض المؤرخين الأكراد إلى هاتين الحركتين على أنهما بدوافع قومية[٩٣]. بينما تظهر الأسباب المحلية كدوافع أقوى لهذه الحركات، وإن كان كلا الطرفين وعشائرهم من الأكراد.

ج ـ التدخل الأجنبي في شمال العراق (المصالح الاقتصادية)

بدأ صراع المصالح بين الدول الأوروبية على استغلال موارد الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر، وزادت حدة هذا التنافس في بداية القرن العشرين مع ازدياد ضعف الدولة العثمانية وحتمية انهيارها. وقد ظهرت المصالح الأجنبية في العراق عن طريق التجارة والبعثات التبشيرية. وانحصر الصراع بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، ولاحقًا دخلت ألمانيا على خط المنافسة.

وكان اهتمام بريطانيا بالعراق نابعًا من وقوعه على الخليج العربي على

---

(٩١) جليل [وآخرون]، الحركة الكردية في العصر الحديث، ص ٦٦، ومحسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨ (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠١)، ص ١٤٨.

(٩٢) منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان: رؤية عربية للقضية الكردية (لندن: رياض الريس، ١٩٩١)، ص٢٥١.

(٩٣) جليل [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧١.

طريق الهند، لذا انصبّ الاهتمام البريطاني على جنوب ووسط العراق في الدرجة الأولى، بينما انتشر النفوذ الفرنسي في شمال العراق عن طريق النفوذ الثقافي والبعثات التبشيرية الكاثوليكية رغم منافسة البعثات البروتستانتية البريطانية والأميركية. وكان اهتمام الروس ينصب على المنطقة التي تقع شمال شرق الموصل، القريبة من الحدود الإيرانية[٩٤]، كما كانت لهم تطلعات دائمة إلى الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي. وعمل الروس على الاستعانة بالأكراد في المناطق المجاورة لحدودهم في منطقة أرضروم وفان لخلق المشاكل للعثمانيين. وعام ١٩٠٨ اتصل الروس بزعماء أكراد شمال العراق من قبائل الهماوند، والجاف[٩٥]، إضافةً إلى الشيخ عبد السلام البرزاني، وقدموا لهم الدعم في تمرّدهم على السلطة المركزية[٩٦]، كذلك حرّض الروس النسطوريين (الآثوريين). وظهرت الأطماع الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، ووصلت أوجها في بداية القرن العشرين في ظل العلاقات الألمانية العثمانية القوية. وعمومًا كانت بريطانيا أكثر الدول اهتمامًا بالعراق، وكانت التجارة مع بريطانيا تمثل ثلاثة أرباع إجمالي تجارة العراق[٩٧].

وفي بداية القرن العشرين لم تكن هناك أرجحيّة لدولة على أخرى في ولاية الموصل، مع ملاحظة نفوذ فرنسي ظاهر. وهذا يدل على نجاح محدود للسياسة العثمانية في اللعب على تناقضات الدول الأوروبية، لكن

(٩٤) تقرير القنصل البريطاني في بغداد الرائد نورمان سكوت، مرسل إلى السفارة البريطانية في الآستانة ووزارة الخارجية الهندية، التقرير موجود في دائرة السجلات العامة البريطانية (P.R.O) تحت الرقم F.O370/1790X/MO7500، في: **العراق والوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠**، ص ٨٩ ـ ٩٤.

(٩٥) قبائل الجاف: وهم مجموعة كبيرة موزعة في إيران والعراق، وتُعَدّ الجاف مجموعتين: جاف العراق، ويقال لهم «جاف مرادي»، وجاف إيران، ويدعون (جاف جوانرودي). ويستقرون في العراق في لواء السليمانية وفي ناحية شيروانة في قضاء كفري. وقيل إن أصلهم عرب ويمتّون بصلة إلى عثمان بن عفان (ﷺ). انظر: السامرائي، **القبائل والبيوتات والأعلام في شمال العراق**، ص ١١.

(٩٦) المتولي، **كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨**، ص ٦٥.

(٩٧) Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, Rev. ed. (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 70.

هذه الحال لم تستمر طويلًا، فالدول الأوروبية بدأت بالاتفاق على توزيع مناطق النفوذ في الدولة العثمانية، ومحاولة اقتسام المناطق والمشاريع الأكثر أهمية، التي انحصرت في الموصل في مجالي السكك الحديدية والنفط.

(١) سكة حديد بغداد والتنافس الدولي

حصلت الدوائر المالية في ألمانيا عام ١٨٩٩ على امتياز لمد سكة حديد الأناضول إلى بغداد والبصرة، وبدأ الألمان عام ١٩٠٣ ببناء الخط وسط معارضة روسيا وبريطانيا اللتين فشلتا في الاشتراك في المشروع، أما فرنسا فقد توقفت عن معارضة المشروع بعد أن اشتركت فيه ومنحها السلطان امتيازات مماثلة في سورية وفلسطين.

وقد ازدادت المعارضة الروسية ـ البريطانية لسكة حديد بغداد بعد الاتفاق الروسي ـ البريطاني على تقسيم إيران عام ١٩٠٧، لكن المعارضة الروسية لم تستمر طويلًا، وأرضيت في مؤتمر بوتسدام عام ١٩١٠ بين قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا. أمَّا بريطانيا فقد حاولت حل قضية سكة بغداد بعد أن فشلت في منعها، فعقدت اتفاقية مع الدولة العثمانية حول الكويت، أرادت فيها ضمان عدم وصول السكة إلى ميناء الكويت على الخليج[٩٨].

ويمكن معرفة الوضع العام للتنافس الأجنبي في ولاية الموصل من خلال التقرير الذي رفعه القنصل البريطاني في بغداد، الرائد نورمان سكوت، إلى السفير البريطاني في الآستانة ووزارة الخارجية الهندية المشرفة على المصالح البريطانية في العراق بتاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩١٣، ويقول فيه: «إن الموصل لا تتبع منطقة نفوذ معينة، ولا يزال السؤال في هذا الصدد قائمًا، فيما إذا كانت ستتبع النفوذ الفرنسي في سورية، أو الألماني الذي يحاول إيجاد سبيل له، أو النفوذ الروسي الذي يتوسّع شمال شرق الموصل التي تعد من الناحية الجغرافية تابعة لولايتي بغداد والبصرة، ويبدو أن الفرنسيين يقرّون بذلك، وهم أكثر الأجانب تأثيرًا في الولاية نظرًا إلى كثرة بعثاتهم

---

(٩٨) محمود علي الداود، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

الدينية التي أقيمت منذ زمن طويل، إلا أن النفوذ الفرنسي بدأ يتقلص لأنهم أخذوا يركزون قواهم في سورية، أما الألمان فلم نلحظ لهم نشاطًا يذكر، ولديهم نائب قنصل في بغداد، أما مهندسو سكة بغداد فهم مرتبطون بمركز الولاية مباشرة، إلا أن التجارة الألمانية كبيرة، ومن المؤكد أن الألمان سينفذون إلى الموصل، وأن مراكزهم في أورفه ورأس العين، حيث يعمل البارون ماكس أوبنهايم(٩٩) لأغراض أبعد من التنقيبات الأثرية. إن إنجاز سكة حديد بغداد يعني تحوّل التجارة الواردة عبر الخليج العربي وبغداد، ويتحول طريقها إلى البحر المتوسط وحلب، ويجب تأكيد دور بيوت التجارة البريطانية المتمركزة في بغداد، بينما البيوت الألمانية متمركزة في حلب، ويجب جعل شركة لنج النهرية تصل خطوطها صعودًا إلى الموصل»(١٠٠). كما يشير التقرير إلى النية في تغيير مسار سكة بغداد لتمرَّ بالموصل وكركوك.

استطاعت ألمانيا عام ١٩١٤ استرضاء الدول المنافسة لها، ومنها بريطانيا، بعد قبولها المساهمين البريطانيين في مجلس إدارة سكة حديد بغداد، كما وعد الألمان بعدم إنشاء ميناء على الخليج العربي أو مساندة أي جهة أجنبية للقيام بهذا العمل. كما وعدت الحكومة العثمانية في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٤ بمنح امتياز لشركة النفط التركية (ألمانية ـ إنكليزية) للتنقيب عن النفط في ولايتي بغداد والموصل(١٠١). لكن الحرب العالمية الأولى لم تمهل ألمانيا لمتابعة مشاريعها في العراق ـ بعد تذليل كافة العقبات ـ ليتحقق حلمها بالزحف نحو الشرق.

(٢) الصراع على النفط في شمال العراق

كُشِفَ النفط في العراق أواخر القرن التاسع عشر، وكان المهندسون الألمان أول من نقَّب عنه، فعام ١٨٤٦ عثروا على منابع النفط في منطقة القيارة، وعام ١٨٧١ جاءت إلى العراق بعثة فنية ألمانية لمعرفة إمكانية

---

(٩٩) جاء ذكر عالم الآثار الألماني البارون ماكس فون أوبنهايم في الصفحة ٥٠ من هذا الفصل.

(١٠٠) انظر الوثيقة رقم F.O.370/1790 X/M O 750، في: العراق والوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠، ص ٨٩ ـ ٩٤.

(١٠١) الداود، المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

استثمار النفط، فأكدت غزارته وجودته، لكن فقدان وسائل نقله إلى البحر، ومنافسة النفط الروسي والأميركي، حالا دون استغلاله[١٠٢].

وإدراكًا من السلطان عبد الحميد الثاني لأهمية هذه الثروة فقد وضع عام ١٨٨٨ كل الإيرادات الناجمة عن الثروات المعدنية والامتيازات النفطية في ولايتي الموصل وبغداد تحت تصرف الخاصة السنيّة، أي جعلها ملكه الخاص. وتأكد البريطانيون منذ القرن التاسع عشر من وجود كميات هائلة من النفط في ولاية الموصل، لكن أخفي الخبر عن أهم موظفي بريطانيا وحلفائها، وبخاصة فرنسا، التي ستحاول بريطانيا لاحقًا إقصاءها عن هذه المنطقة[١٠٣]. وعام ١٩٠٤ حصلت شركة سكة حديد الأناضول المملوكة للبنك الألماني (دوتش بنك) على امتياز خارجي من السلطان للتنقيب عن النفط في بلاد ما بين النهرين وسورية، إضافة إلى امتياز مد سكة الحديد في تركيا[١٠٤]. كما حصلت الشركة على الإذن بالتنقيب عن المعادن على مسافة ٢٠ كلم على جانبي السكة.

وقد أبدى البريطانيون اهتمامًا كبيرًا بالنفط في ولاية الموصل بعد ظهور نظرية الأدميرال البحري البريطاني فيشر الذي كان يدعى «مهووس النفط»، والذي كان يؤكد أن النفط سيكون وقود البحرية في المستقبل[١٠٥]. لذلك توصّلت وزارة الخارجية البريطانية ووزارات أخرى أهمها وزارة البحرية إلى الاقتناع بوجوب سيطرة بريطانيا على المناطق الغنية بالنفط، وأن تكون الشركات المستثمرة فيها بريطانيّة، وأكدت هذا التوجه المناقشة الحادة التي جرت في مجلس العموم البريطاني في ١٧ تموز/ يوليو١٩١٣ حول شؤون النفط وتصريحات تشرشل حول حاجة بلاده إلى النفط[١٠٦].

---

(١٠٢) المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨، ص ٧١.

(١٠٣) إديث وائي وإيف بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ٢ ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٠٤) درية عوني، عرب وأكراد: خصام أم وئام (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣)، ص ٦١.

(١٠٥) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 8.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٨، والداود، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ ـ ١٩١٤، ص ٢٠٣.

وربط القنصل البريطاني في بغداد، الرائد نورمان، مخاوف تشرشل النفطية بما يجري في ولاية الموصل من خلال تقريره عام ١٩١٣ الذي عرض فيه رأي الألماني روهر باكر في كتابه **طريق بغداد** الذي قال فيه: «لقد زرت منابع النفط في كركوك بنفسي، كما زرت المنابع المجاورة في بابا كركر، فوجدت أنَّها جديرة بالاهتمام أكثر من مناطق إنتاج النفط في القفقاس الروسية، وإذا ما عرفنا أهمية النفط يجب أن نعلّق أهمية لسكة حديد بغداد قرب مناطق النفط، وإنَّ الشيء الذي أخشاه أنَّ الذهب الأجنبي والمنقبين الأجانب قد ينجحون في تأمين حقّ الأفضلية لهم باستغلال نفط العراق قبل القيام بمبادرة ألمانية ذات أثر»[١٠٧]. ويوصي القنصل البريطاني في آخر تقريره وزارة الخارجية ومجلس التجارة البريطاني بوجوب العمل على قيام لندن بتحقيق مخاوف روهر باكر.

وقد حاولت الحكومة العثمانية في البداية عدم إعطاء امتيازات النفط للأجانب، فأنهت عام ١٩٠٧ الامتياز الذي كانت قد أعطته لشركة سكة حديد الأناضول الألمانية. لكن بين عامي ١٩٠٤ ـ ١٩١٢ قامت جماعات عدة وشركات ألمانية وإنكليزية وأميركية بالضغط على الحكومة العثمانية للحصول على امتيازات نفطية، ولا سيَّما البريطانيون عن طريق مجموعة «وليم كوكس دارسي» التي كانت تمثلهم. أمَّا الألمان فقد تمسكوا بحقوقهم في اتفاقية ١٩٠٤ التي تسمح لهم بالتنقيب على جانبي سكة الحديد.

وعام ١٩١٢ ظهرت جماعة جديدة تحاول الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الموصل، وكانت تتألف من البنك الوطني التركي المتعاون مع شركة إنكليزية، وشركة النفط الآسيوية (وهي فرع من شركة شل الملكية الهولندية) والبنك الألماني (دوتش بنك)، واتفقوا جميعًا على إنشاء شركة باسم «شركة النفط التركية» (T.P.C.) من أجل الحصول على امتياز النفط في الموصل. لكن بريطانيا تخوفت من النفوذ الألماني، لأن البنك الألماني كان من المساهمين المهمين في الشركة

---

(١٠٧) انظر الوثيقة رقم F.O.370/1790 X/M O 7500، في: **العراق والوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠**، ص ٩٠ ـ ٩١.

الجديدة، كما خشيت من شركة شل الهولندية، اعتقادًا منهم أنَّ للألمان نفوذًا كبيرًا على الهولنديين[١٠٨]، كما كانت تخشى من منافسة الشركة الإنكليزية الفارسية للنفط (A.P.C.).

وبسبب تلك المخاوف حاولت بريطانيا الحصول على الحصة الأكبر من T.P.C.، فبدأت مفاوضات معقدة بين الحكومة التركية ومجموعة دارسي البريطانية وشركة T.P.C.. وكانت النتيجة وضع اتفاقية سُمّيت «الترتيبات لدمج المصالح في الامتيازات النفطية لمجموعة دارسي وشركة النفط التركية»، وتعرف اختصارًا بـ «اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية»[١٠٩]، ووقّعها في ١٩ آذار/ مارس ١٩١٤ ممثلو الحكومة الألمانية والبريطانية والبنك الوطني التركي وشركة نفط أنكلوسكسون (وهي فرع من شركة شل) والبنك الألماني ومجموعة دارسي[١١٠]. وقد استُبعدت فرنسا من هذه الشركة التي أخذت امتياز التنقيب عن النفط في ولاية الموصل[١١١].

لكن عند تحديد المنطقة التي سيجري فيها التنقيب عادت المنافسات القديمة، إذ أرادت الحكومة التركية المشاركة في الاحتكار بحجة أنَّ الامتياز يخالف قانون التعدين العثماني. لكن في النهاية، في ١٨ حزيران/ يونيو عام ١٩١٤، أعطى الصدر الأعظم وعدًا رسميًّا بمنح الامتياز، وأتبعه بكتاب خطي لسفيري ألمانيا وبريطانيا، لكن نشوب الحرب العالمية الأولى

---

(١٠٨) كانت شركة شل الهولندية الملكية مملوكة بنسبة ٦٠ في المئة من شركة النفط الهولندية الملكية و٤٠ في المئة من شركة شل للنقل والتجارة، وهي شركة بريطانية. ومع ذلك لم تكن مجموعة شل في نظر وزارة الخارجية البريطانية إنكليزية بحتة، وكانت تنافس «الشركة الإنكليزية الفارسية» (A.P.C) للنفط. انظر: وائي وبينروز، **العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ٧٥.

(١٠٩) بموجب هذه الاتفاقية قسمت الحصص في الشركة كالآتي: ٥٠ في المئة حصة البنك الوطني التركي، قسمت بالتساوي بين البنك الألماني وشركة أنكلوسكسون، وأنشئت حصص جديدة مساوية للحصص القائمة، وأعطيت لمجموعة دارسي الإنكليزية فصار لها ٥٠ في المئة من الشركة الجديدة، وحصل السيد كولبنكيان الذي قام بدور كبير في المفاوضات على ٥ في المئة من الحصص، أعطيت له من الأنكلوسكسون ومجموعة دارسي بالتساوي، وكان هذا الرجل يملك أصلًا ١٥ في المئة من أسهم بنك تركية الوطني. انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٦.

(١١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٤ ـ ٧٦.

(١١١) عوني، عرب وأكراد: **خصام أم وئام**، ص ٦٢.

قطع مفاوضات الشركة، كما تغيّرت أوضاع جميع الأطراف المعنية[١١٢].

٣ ـ الحرب العالمية الأولى واحتلال العراق (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

أ ـ التسويات السياسية

نشبت الحرب العالمية الأولى لأسباب دولية، لكن تأثيرها شمل الكثير من المناطق، ومنها العراق. وكان من نتائجها هزيمة الدولة العثمانية وظهور الدولة العراقية الحديثة.

وقد اندلعت الحرب في آب/أغسطس عام ١٩١٤. وأدى دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا إلى توقف كل عمليات الإصلاح، وخلق أجواءً جديدة، ستفرز نتائج لم تكن في الحسبان. فتحالف الدولة العثمانية مع ألمانيا ألقى عليها مسؤوليات كبيرة أرادت ألمانيا من خلالها تحقيق أهداف طموحة في الشرق، تمثلت بإثارة الثورات في إيران ضد الإنكليز، وخلق دولة مستقلة في القوقاز، ثم العمل على الهجوم على الهند عن طريق أفغانستان. لكن، كما أشار الجنرال الألماني فون سندرس، فإن توقعات ألمانيا من الدولة العثمانية كانت تزيد على مواردها العسكرية والاقتصادية التي لم تكف لتحقيق تلك الأهداف[١١٣]. على الرغم من ذلك، حاولت الدولة العثمانية اتخاذ بعض الترتيبات لتحقيق هذه الأهداف في انتظار وجود وسائل كافية لتنفيذها.

حفّز دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية بريطانيا بقوة بسبب ضغط حكومة الهند البريطانية التي ألحّت بوجوب احتلال البصرة ورأس الخليج العربي، بعد توضّح الخطة الألمانية ـ العثمانية المشتركة التي وضعتها رئاسة الأركان الألمانية، التي كانت تهدف إلى السيطرة على نفط القسم الجنوبي من العراق، وإغلاق قناة السويس ومضيق باب المندب، ومنع الجيوش الهندية من الوصول إلى أوروبا. وتحت تأثير هذه الأمور، احتلت الجيوش البريطانية المنطلقة من البحرين وعبادان وجزيرة الفاو

(١١٢) واتي وبينروز، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٧.

(١١٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٤.

على الخليج العربي ومدينة البصرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤.

وقد أثار دخول الدولة العثمانية الحرب مسألة تقاسمها بين الدول الأوروبية وروسيا، لكن رغم كون روسيا وفرنسا وبريطانيا حلفاء فإنَّ الدوائر السياسية والعسكرية البريطانية لم تكن قد تخلت عن أفكار القرن الـ ١٩ بعدم وجود حدود مشتركة بين مناطق النفوذ البريطاني والروسي، فأُخِذَ هذا الأمر في الحسبان في الاتفاقات السرية التي وُقِّعت بين روسيا وفرنسا وبريطانيا عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ قبل قيام الثورة البلشفية في روسيا، وخروجها من الحرب، مما حصر التنافس والاتفاق بين فرنسا وبريطانيا. وهذا ما أُقرَّ في اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسمت الولايات العثمانية الآسيوية: فكانت ولايات بغداد والبصرة من حصة بريطانيا، وولاية الموصل من حصة فرنسا. وقد عكس هذا التقسيم الأفكار التاريخية التي كانت موجودة في الفترات السابقة منذ القرن السابع عشر، وهي سيطرة بريطانيا على جنوب ما بين النهرين لضمان سلامة طريق الهند، ولاحقًا اهتمامها بسلامة مصادر تموين الأسطول البريطاني بنفط إيران، كما عكس الاهتمام والدور الفرنسي في بلاد الشام. ذهبت ولاية الموصل الغنية بالنفط لفرنسا رغم وجود جهات بريطانيا عدة طالبت بها، بخاصة شركة النفط الإنكليزية الفارسية (A.P.C.)، لكن إصرار وزارة الحرب البريطانية على أهمية وجود حاجز يفصل بين المنطقة الروسية والبريطانية كان هو القرار الحاسم بعدم ضمّها(١١٤).

وقد ألحق خروج روسيا من الحرب بعد الثورة البلشفية بالحلفاء صعوبات في مواجهة الألمان، وأدّى إلى تغيير خطط اقتسام الأملاك العثمانية، وتوتر في العلاقات الإنكليزية ـ الفرنسية بعد إهمال الاتفاق الفرنسي ـ الإنكليزي من دون مشاورة الفرنسيين، وكان السبب اختلاف الخبراء الإنكليز في لندن والقاهرة ودلهي وبلاد ما بين النهرين، وبخاصة حكومة الهند والمندوبية البريطانية في القاهرة اللتين عارضتا وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تريد المحافظة على التضامن الإنكليزي ـ الفرنسي في الحرب الذي يتوقف عليه مصير الطرفين. لكن ضغوط المطالبين بضم

(١١٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٤.

الموصل إلى النفوذ البريطاني ازدادت بنحو ملحوظ، وبخاصة شركة النفط الإنكليزية الفارسية، وقيادة الأسطول البريطاني، والسير موريس هنكلي، سكرتير وزارة الحرب الإمبراطورية ورئيس أركان الجيش، كما أنّ اللورد بلفور، وزير الخارجية، دعم الفكرة واتفق بالرأي مع القائلين إنَّ اتفاق سايكس ـ بيكو قد استنفد أغراضه.

وفي النهاية استطاعت بريطانيا الحصول على ما تريده رغم إعلان الهدنة ونهاية الحرب قبل دخول الجيوش البريطانية إلى الموصل، ولم تأخذ الاعتراضات الفرنسية في الحسبان، بل كانت الجيوش البريطانية الكبيرة هي من حدَّد مدى النفوذ البريطاني في ظل غياب الجيوش الفرنسية الكبيرة عن المنطقة بسبب انشغالها على الجبهة الغربية مع ألمانيا[١١٥].

ب ـ التحرّكات العسكرية في العراق (ولاية الموصل)

بعد إعلان الحرب استطاعت الجيوش البريطانية في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ احتلال جزيرة الفاو، وفي ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر احتلت البصرة. ورغم صغر حجم القوة البريطانية لم يستطع الجيش العثماني الصمود في تلك المنطقة التي أصابها الإهمال منذ سنين طويلة. وكان هدف الحملة البريطانية الأول حماية مدينة عبادان الإيرانية التي تزوّد أساطيلها بالنفط، لكن ضعف المقاومة العثمانية أغرى الإنكليز بالتقدّم لاحتلال بغداد. لكن سوء تقدير الإنكليز لقوة العثمانيين أوقعهم في حصار شديد في مدينة الكوت استمر ١٤٠ يومًا استسلمت بعده الحملة البريطانية في نيسان/ أبريل. وقد أدّت هزيمة الكوت إلى إعفاء حكومة الهند من مسؤوليتها عن عملية احتلال العراق، وأنيطت المهمة بدائرة الحرب في لندن، مما سيكون له نتائج مهمة على العراق لاحقًا[١١٦].

عجز العثمانيون عن استثمار النصر في الكوت فعاد الإنكليز إلى الهجوم بعد وصول الإمدادات إليهم، ولم تنفع محاولة العثمانيين عرقلة

---

(١١٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٧.

(١١٦) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 9.

تقدمهم عن طريق إثارة القبائل العربية في عربستان لقطع إمدادات النفط، فقد تمكن الإنكليز من إخضاع قبائل عربستان، واستمروا في التقدّم حتى احتلال بغداد في آذار/ مارس عام ١٩١٧. وقد هُزِمت الجيوش العثمانية رغم مشاركة عدد من القبائل العربية والكردية في القتال إلى جانبها[١١٧]، ولم يعطِ إعلان الجهاد المقدس[١١٨]، بسبب سوء معاملة الأتراك للسكان بعد هزائمهم، وشكوى الأتراك من عدم دعم العرب للمجهود الحربي، إضافة إلى الصعوبات التي رافقت فرض التجنيد العام، وتعاون عدد من العشائر مع الإنكليز الذين أجروا مراسلات مع زعماء المدن الشيعية المقدسة، التي أدّت في النهاية إلى اندلاع اضطرابات ضد الأتراك في الحلة وكربلاء والنجف[١١٩].

وعلى الرغم من احتلال جنوب العراق بقي الشمال تحت السيطرة العثمانية، لكن تدهورت فيه الحياة الاقتصادية بعد توقف تجارة المرور إلى فارس، وتعطل خط البصرة الملاحي، وحدث نقص في الحاجات الضرورية، وفقدت العملة قيمتها بعد إصدار العملة الورقية، يضاف إلى هذا استمرار العشائر العربية والكردية بالتمرُّد على الحكومة وقطع الطرق.

وتقدم البريطانيون بقيادة «مود» واحتلوا بغداد في آذار/ مارس ١٩١٧، ثم أكملوا تقدمهم نحو الشمال. وفي الوقت نفسه كان الروس يتقدمون نحو ولاية الموصل عبر شمال غرب بلاد فارس من كرمنشاه. ورغم مقاومة

---

(١١٧) المتولي، **كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨**، ص ٧٥٠.

(١١٨) بعد احتلال الفاو وتقدّم الإنكليز نحو البصرة أُعلن الجهاد في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، فتحركت مجموعات المجاهدين في اليوم الثاني إلى الكوفة ثم السماوة، وتقدّمت بالسفن إلى الناصرية، ثم إلى الشعيبة، حيث تتمركز القوات العثمانية. وقاد سليمان العسكري قوات المجاهدين إلى جانب الأتراك في ١٢ نيسان/ أبريل في معركة استمرت ثلاثة أيام، أدّت إلى انسحاب القوة النظامية العثمانية، ما أدى إلى فوضى في صفوف المجاهدين وتفرقهم، فجمع سليمان العسكري ضباطه وانتحر أمامهم ألمًا من الهزيمة. هذه المعلومة أوردها مترجم كتاب لونكريك في الحاشية. انظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ٢ ج، ط ٥ (بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ١٤٦.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

الفيلق التركي الثالث عشر استطاع الروس احتلال منطقة قصر شيرين ومدينة خانقين وقزل رباط، لكن لم يمضِ عام ١٩١٧ حتى كانت القوات الروسية تتفكك على حدود شمال العراق بسبب الثورة الروسية.

وكان من أهم أسباب تراجع العثمانيين الدائم على الجبهات العراقية قلة القوات بعد تركز الاهتمام على جبهة فلسطين ـ سورية، مما سمح للإنكليز بالتقدّم نحو الشمال بعد الاستيلاء على الرمادي واحتلال جبل حمرين ومدينة كفري، ثم احتلوا مدن هيت وحديثة وعانة. وبعد مرور شهر تقدمت القوات البريطانية من كفري، واحتلت مدينة طوز خرماتو، وتقدمت نحو مدينة كركوك في ٧ أيار/ مايو ١٩١٧ لتقوم من هناك بالهجوم على مدينة التون كوبري. لكن القوات البريطانية أصيبت بانتكاسة بسبب مصاعب التموين العسكري، فأخلت مدينة كركوك، وارتدت إلى مدينة طوزخرماتو، ممّا تسبب بالانتقام من المسيحيين واليهود الذين رحبوا بالإنكليز[١٢٠]. كذلك فقد الأكراد المتعاونون الثقة بالإنكليز الذين وعدوا الشيخ محمود البرزنجي بتشكيل حكومة كردية في السليمانية تحت حمايتهم[١٢١]، كما جعل قبيلة الهماوند تميل إلى العثمانيين بعد أن كانت بدأت الاتصال بالإنكليز[١٢٢].

وفي صيف عام ١٩١٨ بدأت بوادر توقيع الهدنة مع الدولة العثمانية، لذلك حاول البريطانيون قبل توقيعها الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، فاحتلوا كركوك مرة ثانية بعد مقاومة عثمانية خفيفة، لكن تقدم القوات البريطانية نحو الموصل لاقى مقاومة عنيفة جدًا في جبل مكحول وحمرين، انتهت بانسحاب فلول الجيش السادس العثماني إلى الموصل.

وفي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ وصلت القوات البريطانية إلى القيارة في طريقها إلى الموصل، لكن في اليوم الثاني أعلنت الهدنة التي

---

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(١٢١) أرنولد ويلسون، الثورة العراقية، ترجمة وتعليق عليه جعفر خياط، ط ٢ (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٦ ـ ٧. هذا الكتاب عبارة عن ترجمة للفصول التي تتحدّث عن الثورة العراقية فقط، من كتاب ضخم من مجلدين عن العراق كتبه ويلسون.

(١٢٢) المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨، ص ٧٥ ـ ٧٦.

اشترطت استسلام كل الحاميات التركية إلى أقرب قائد حليف، كما أقرت المادة السابعة من الهدنة «احتلال الحلفاء لأي نقطة استراتيجية في حال ظهور أي وضع يهدّد سلامة الحلفاء». وعند توقيع الهدنة كانت مدينة الموصل بيد القائد العثماني علي إحسان باشا الذي أصرّ على أن الموصل ليست من العراق ويجب عدم تسليمها، لكنه وقّع شروط إخلاء المدينة التي أمليت عليه إملاءً، وكان لهذا الموقف أثر حاسم في بقاء الموصل جزءًا من العراق.

٤ ـ العراق بين إعلان الهدنة وتأسيس الدولة ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ (الحالة في شمال العراق)

بعد إعلان الهدنة عام ١٩١٨ كانت الجيوش البريطانية تسيطر على ولايات البصرة وبغداد والموصل، كما قامت دولة عربية في دمشق برئاسة الملك فيصل، بينما كان الفرنسيون في الساحل يستعدون للانقضاض على هذه الدولة تنفيذًا للاتفاقات الاستعمارية الإنكليزية الفرنسية. في الفترة التي أعقبت الهدنة أصبح العراق ومن ضمنه الموصل، يديره من بغداد الحاكمُ البريطاني بعد تجاوز العهود التي قطعت للشريف حسين بإنشاء دولة عربية، وإهمال مطالب فرنسا في الموصل.

أثناء الحرب وبعد الهدنة قامت الإدارة المدنية في العراق (١٩١٧ ـ ١٩١٨) برئاسة بيرسي كوكس، المقيم البريطاني السابق في الخليج، الذي خلفه أرنولد ويلسون، كما عُيّن ضباط سياسيون لحكم المناطق العراقية، وحلَّ محل الموظفين العثمانيين موظفون من الإدارة الإنكلو هندية، واستبدلت الروبية بالعملة العثمانية، وأعيد تنسيق الإدارة والقضاء على الطراز الهندي. وكان العقيد ليتشمن أول ضابط سياسي في ولاية الموصل التي أُسّست فيها حكومة لإدارتها[١٢٣].

إضافة إلى إقامة حاميات عسكرية صغيرة في مدن كركوك، والتون كوبري، وأربيل، والموصل، وزاخو، ودهوك. إلّا أنّ المناطق الجبلية الوعرة

---

(١٢٣) لونكريك، تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٦٩.

القريبة من حدود تركيا، لم تقم فيها أيّ حاميات لأنها كانت لا تزال متأثرة بالدعايات التركية. وعُيّن الضباط السياسيون البريطانيون بعد الإبعاد الممنهج للضباط العراقيين عن العراق، باقتراح حكومة الهند البريطانية[١٢٤]. ونتيجة حداثة الإدارة البريطانية والحالة العامة بعد نهاية الحرب، والدعاية العربية والتركية في ولاية الموصل، إضافة إلى ظهور بوادر دعاية بلشفية[١٢٥]، لم تلبث أن عصفت بالمنطقة الكثير من الاضطرابات لتكون العمليات الأولى لمقاومة الاحتلال البريطاني في العراق. وهذا أدى بدوره إلى نشوء تيّارين منفصلين للمقاومة، **الأول** بقيادة جمعية العهد في العراق، و**الثاني** بقيادة زعماء ورجال دين أكراد متنفذين مثل الشيخ محمود البرزنجي[١٢٦].

أ ـ مقاومة الاحتلال في شمال العراق

قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها ظهر تياران قوميان كانت ولاية الموصل مركزهما الرئيس، فإلى جانب التيار القومي العربي، ظهرت حركة كردية، وأراد الأول إنشاء دولة عربية بالاتحاد مع سورية أو دولة عربية في العراق، بينما أراد الثاني إقامة دولة كردية بشكل من الأشكال.

وقادت جمعية العهد العراقية[١٢٧] المتمركزة في سورية التيار العروبي،

---

(١٢٤) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ١٥٣.

(١٢٥) كتب الميجر صون، حاكم السليمانية الإنكليزي، سنة ١٩٢٠: إن البلشفية ومبادئها أصبحت معروفة في منطقته، وإنّ جريدة كركوك هي من أهم من يروّج لها. انظر: الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٥، ص ٤٥، و**العراق في رسائل المس بيل**، ترجمة وتحقيق جعفر خياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣)، ص ١٢٧.

(١٢٦) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ٢ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، ج ١، ص ٢٩٠.

(١٢٧) تأسست جمعية العهد عام ١٩١٣ على يد عزيز علي المصري، وكان أغلب أعضائها من العسكريين، وكان من أهدافها نيل الاستقلال الداخلي للبلاد العربية. وقد انتسب إليها الكثير من الضباط العراقيين العاملين في الجيش العثماني، وفتحت الجمعية فروعًا لها في بغداد والموصل. وعام ١٩١٨ حدث انشقاق في صفوف العهد، فانقسمت إلى جناحين سوري وعراقي. وبالنسبة إلى الجناح العراقي أسّس فرعه في بغداد في تموز ١٩١٩. وصارت أهم غايات الجمعية استقلال العراق استقلالًا تامًا ضمن الوحدة العربية. انظر: هادي حسن عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس، ٢٠٠١)، ص ٢٨ ـ ٢٩ و٤١.

بعد أن انضمّت إليها جمعية «العلم» التي أسّسها ثابت عبد النور في الموصل في الفترة العثمانية. وبذلك التقى نشاط القوميين العراقيين في الداخل والخارج، بعد أن أصبحت جمعية العلم فرعًا للعهد في الموصل، تتلقى التعليمات من المركز العام للعهد في دمشق، قبل انتقاله إلى دير الزور لاحقًا. وتألفت لجنتها الإدارية في الموصل من محمد رؤوف الغلامي معتمدًا، وعضوية ضياء يونس التلعفري، وإبراهيم عطار باشي، وداود الجلبي، ومصطفى الجليلي، وسعيد الحاج ثابت، ومحمد أمين العمري، وياسين العريبي، وعبد الله العمري(١٢٨). ونتيجة للتركيبة السكانية المتنوعة في الموصل، ووجود الأكراد والتركمان، فقد اصطبغت الحركة القومية العربية في الموصل بصبغة إسلامية، أضف إلى ذلك قرب الموصل إلى تركيا وانتشار الدعاية التركية المطالبة بضم الموصل إلى تركيا، خصوصًا بعد تأسيس جمعية موالية للأتراك في أيار/ مايو عام ١٩١٩ ضمت في عضويتها أكرادًا وتركمانًا وعددًا من العرب(١٢٩).

دعت جمعية العهد إلى طرد الإنكليز بقوة السلاح بعد أن خانوا عهودهم للعرب، ودعت إلى التعاون مع الأتراك والبلاشفة من دون التأثر بهم، فقد كانت تدرك مطامع الأتراك في الموصل. وأرسلت الجمعية مندوبين إلى تركيا للحصول على الدعم بالمال والسلاح الذي قدّمه الأتراك بحذر، خوفًا من نيّة العرب السيطرة على الموصل. ووصل التعاون بين العرب والأتراك قمّته باتفاق فرع العهد في الموصل مع الجمعية الموالية للأتراك في المدينة على طرد الإنكليز، لكن التعاون بين العرب والأتراك لم يثمر بسبب عدم ثقة كل من الطرفين بالآخر.

وعلى الرغم من التوجّه القومي لجمعية العهد كانت لها أهداف وطنية عراقية سعت من خلالها إلى إشراك كل مكوّنات العراق في برنامجها، فبدأت الاتصال بالزعماء الأكراد والتركمان في المناطق الشمالية الذين

---

(١٢٨) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ١٨٨.

(١٢٩) قحطان أحمد عبوش التلعفري، **ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة** (بغداد: مطبعة الأزهر، ١٩٦٩)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

انضموا إليها، وفي مقدّمهم الشيخ بهاء الدين أفندي النقشبندي، ورشيد بك أمير عشيرة البرواري، وشعبان آغا بن محمد رئيس بلدية العمادية، ومحمد صالح أفندي من زعماء عشيرة المزورى، وطاهر آغا همزاني رئيس عشيرة من فرق الدوسكية، ومصطفى آغا رئيس عشيرة هبي، ومحمد آغا حاجي رئيس عشيرة الشرفان، وناظم بك النفطجي في كركوك، وفارس آغا الزيباري في منطقة الزيبار(١٣٠). وأدّت الاتصالات بزعماء المناطق الشمالية إلى تقديم مضبطة موقعة من ٢٤ شخصية مرموقة من منطقة العمادية ودهوك وغيرها، رفعت إلى مؤتمر الصلح وعصبة الأمم عام ١٩١٩، يطالبون فيها باستقلال العراق وتسليم زمام الإدارة السياسية فيه إلى الشريف حسين، وتفويض كل من الأمير فيصل ومولود مخلص وعلي جودت للتكلم باسمهم في هذا الشأن(١٣١). وعند قدوم لجنة الاستفتاء الدولية (كينغ ـ كراين) إلى المنطقة لتحري رغبات السكان عملت جمعية العهد على تجييش الرأي العام في المنطقة الشمالية لتبيّن المطالب الوحدوية التي تضم العراق بشكل كامل، فانتشرت مقولة «لا يمكن لبغداد أن تعيش دون الموصل»، وأرسلت الجمعية الرسائل والمنشورات إلى رجالاتها في المنطقة الشمالية طالبةً منهم تأكيد طلب الاستقلال والوحدة وطلب المعونة من الولايات المتحدة الأميركية.

ويمكن ملاحظة الطابع الإسلامي والوطني العراقي في رسائل ومنشورات الجمعية، مع تأكيدها استقلال العراق وعلاقته الوحدوية مع سورية والحجاز، فقد جاء في أحد منشوراتها: «إخواننا البررة يا أبناء زاخو، والعمادية، وبامرني، ودهوك، وعقرة، وأربيل، وكركوك، والسليمانية، وجميع من سكن نواحيها وملحقاتها. إن الواجب المقدس يدعوكم ألا تتركوا إخوانكم في الموصل وبغداد وحدهم، فهم منكم وأنتم منهم والتاريخ العراقي أكبر شاهد على ما نقول، لا نخالكم تلتفتون إلى أقوال المفسدين المفرقين، فالعراق وحدة تاريخية وجغرافية، واقتصادية، وفصل أيّ جزء منه

(١٣٠) عبد المنعم غلامي، ثورتنا في شمال العراق، ١٣٣٧ ـ ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩ـ ١٩٢٠م (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٦)، ص ٢٥ ـ ٢٩.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

يشل حركته، فضلًا عن الأضرار التي تلحق بالأمة والدين والأولاد والأحفاد، إن أهالي بغداد والموصل يمجدون فيكم الروح الإسلامية، والوطنية الصادقة، وستتضاعف هذه النظرة عند وقوفكم المشرف أمام لجنة الاستفتاء لتبرهنوا على تكاتف أهل العراق، وسيرهم كسير بطل الإسلام والمسلمين صلاح الدين (ﷺ) الذي جمع شمل المسلمين»[١٣٢].

وقد أدى نشاط جمعية العهد، إضافة إلى وجود أسباب محلية، إلى اندلاع الثورات ضد الإنكليز في مناطق زاخو، والعمادية التي سيطر عليها الثوار لفترة قبل أن يعاود الإنكليز السيطرة عليها بمساعدة الطائرات وفرق الآشوريين العسكرية[١٣٣]. وأثناء انشغال الإنكليز بقمع هذه الثورات تحركت منطقة الزيبار وعقرة (العشائر الزيبارية والسورجية). واستطاع الثائرون الاستيلاء على مدينة عقرة، إلّا أنّ القوات البريطانية ما لبثت أن أعادت السيطرة عليها بعد هزيمة الزيباريين الذين فشلوا في إضرام ثورة عبر الحدود التركية ضد الإنكليز[١٣٤].

وبعد النجاح الذي لاقته جمعية العهد في العراق بعامة، والموصل بخاصة، حصلت تطوّرات مهمة في سورية نتج منها انفصال جمعية العهد إلى عهد عراقي وآخر سوري، تبع ذلك رفض الإنكليز عودة الضباط العراقيين إلى العراق، عند ذلك أيقن العراقيون الموجودون في سورية ضرورة التحرّك. فدعت جمعية العهد العراقية إلى عقد المؤتمر العراقي في آذار/ مارس ١٩٢٠ الذي دعا إلى استقلال العراق في إطار الوحدة العربية، وتعيين عبد الله بن الشريف حسين ملكًا عليه. حاول المؤتمر التوفيق بين مطالب القوميين وبعض النوايا البريطانية، لكن بريطانيا رفضت نتائج المؤتمر، إضافة إلى تطبيقها إجراءات قمعية في العراق وعدم السماح برفع الأعلام العربية في بغداد والموصل، والإصرار على عدم عودة الضباط العراقيين، وحظر دخول الصحف العربية من سورية إلى العراق، كما مُنعت

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٤٢، ولونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(١٣٤) المصدران نفسهما، ص ٧٥ و١٧٢ ـ ١٧٣ على التوالي.

أيّ منظمات سياسية من العمل[135]. سرَّعت هذه الأوضاع في تحرك العهد نحو استخدام القوة للحصول على الاستقلال. وقد شجعها، إضافة إلى العوامل السابقة، خفض القوات البريطانية في العراق بعد توقف معارك الحرب العالمية الأولى.

وكانت جمعية العهد قبل المؤتمر قد أرسلت سرًا رمضان الشلاش إلى دير الزور، حيث أثار القبائل، وتمكّن من الاستيلاء على المدينة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩[136]، لكن الحكومة العربية وفيصل تنصّلا من أعماله وعُزل لإرضاء الإنكليز، وعُيّن الضابط العراقي مولود مخلص الذي كان عضوًا في جمعية العهد العراقية، فأصبحت دير الزور مركزًا للدعاية واللقاءات القومية العراقية والاتصال بداخل العراق، كما سمح مخلص بشنّ الهجمات على خطوط المواصلات البريطانية في شمال العراق.

وفي النهاية قرّرت جمعية العهد الاستيلاء على الموصل، فأرسلت حملة عسكرية من دير الزور تمكنت من الاستيلاء على تلعفر التي ثارت ضد الإنكليز قبل وصول الحملة. واستطاع جميل المدفعي أن يجمع حوله عشائر العقيدات برئاسة نجرس الكعود، وعشائر الدليم بقيادة مشرف الدندل، وعشائر شمر برئاسة عجيل الياور، وعشائر الجبور برئاسة مسلط باشا، وعشائر الگركرية، والجحيش والبوحمد وغيرهم[137]. لكن الحملة فشلت في الوصول إلى الموصل وانسحبت إلى دير الزور. مع ذلك فإن تحركات جمعية العهد تركت أثرًا في العراق، وألهبت المشاعر الوطنية، لتكون مقدمة لثورة العشرين (١٩٢٠) الوطنية العراقية[138]. كما قامت عام ١٩١٩ حركة الشيخ محمود البرزنجي التي ستدرس في فقرة لاحقة، حفاظًا على وحدة الموضوع،

---

(١٣٥) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٣٦) فائز الشلاش، **رمضان الشلاش أحد أبطال التاريخ العربي، صفحات مطوية من التاريخ الحديث**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠١)، ص ١٣٨.

(١٣٧) فريق المزهر آل الفرعون، **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها**، ط ٢ (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٩٥)، ص ٣٣٧.

(١٣٨) برترام توماس، **مذكرات برترام توماس: الحاكم السياسي**، ترجمة عبد الهادي فنجان؛ تحقيق كامل سلمان الجبوري (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٢)، ص ١٢٣.

فقد كانت أهداف تلك الحركة إقامة دولة كردية ولم تكن وطنية عراقية.

ب ـ ثورة عام ١٩٢٠ الوطنية وتأثيرها في شمال العراق

تُعد ثورة العشرين أول حركة وطنية عراقية، انطلقت من منطقة الفرات الأوسط، واشتركت فيها جميع مناطق العراق، ولو بنسب متفاوتة. عرف العراقيون مع هذه الثورة مفاهيم الوطنية والاستقلال التي لم تكن معروفة لديهم، فلم يحصل في العهد العثماني أن امتدت ثورة ضد الأتراك لتشمل هذا النطاق الواسع الممتد من شمال العراق إلى جنوبه رغم عدم وجود قيادة مشتركة. وشارك فيها العرب والأكراد والتركمان[١٣٩]. كانت الثورة صدمة للإنكليز الذين كانوا يصرون على عدم وجود بوادر هوية وطنية عراقية، وأنَّها بعيدة جدًا عن التحقق[١٤٠]، كما فوجئوا بطلب ثوار الجنوب استقلال العراق من دون وصاية ضمن حدوده التي تبدأ من شمال الموصل إلى الخليج[١٤١].

يُجمع أغلبية الإنكليز العاملين في العراق في تلك الفترة على أن التأثير الأول لاندلاع هذه الثورة بدأ في الموصل عن طريق الضباط العراقيين القادمين من سورية[١٤٢]. وتقول في ذلك الإدارية البريطانية المس بيل التي عملت في العراق: «كان وصول أول دفعة من العراقيين الذين كانوا في سورية إلى الموصل إيذانًا بحلول فترة مليئة بالشغب والفتن بالموصل، حين علقت على الجدران منشورات ضد البريطانيين بإمضاء العهد العراقية»[١٤٣].

وبتجاوز الأسباب المحلية التي دفعت كل منطقة إلى المشاركة في ثورة

---

(١٣٩) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٤٠) مذكرات الكابتن مان: الحاكم السياسي لمنطقة الشامية في العراق، ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، حقائق ووثائق ومذكرات من تاريخ العراق السياسي لم تنشر من قبل، ترجمة كاظم هاشم الساعدي؛ تقديم وتحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري (بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٢)، ص ٢٨٦.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٤٢) ويلسون، الثورة العراقية، ص ١٥ ـ ١٧، وتوماس، مذكرات برترام توماس: الحاكم السياسي، ص ٨٤.

(١٤٣) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، ص ٥٤.

١٩٢٠ فقد كان الاستقلال وطرد المحتل الإنكليزي الذي عامل العراقيين بفوقية ولامبالاة هو السبب الرئيس للثورة[١٤٤]، التي شاركت فيها جميع المناطق، بخاصة في الجنوب والوسط، إلّا أن مشاركة المنطقة الشمالية ظلت محدودة لأسباب محلية، أهمها ضعف إمكانات المنطقة بعد مشاركتها عام ١٩١٩ في ثورة الشيخ محمود البرزنجي وحركات جمعية العهد العراقية. إلّا أنّ هذا لم يمنعها من المشاركة، فقد انطلقت أعمال المقاومة مع وصول أخبار ثورة أهالي الفرات الأوسط، فتحركت عشيرة الدلو واستولت على مدينة خانقين. وعند وصول هذه الأخبار إلى العشائر العربية الجبور، وربيعة وبني ويس، الساكنة قرب قزلرباط، قامت بمهاجمة المدينة وحصارها حتى تمكّن الإنكليز من فك الحصار في آب/أغسطس ١٩٢٠، ومن ثم احتلال خانقين. وقد ساهم الأتراك في هذه الحركات، فرفع الثوار العلم العثماني في خانقين، وعُيِّن خورشيد بك حاكمًا للمدينة، وكان رئيسًا لجمعية المجاهدين في العهد العثماني[١٤٥].

وقد شاركت في الثورة عشائر الجاف الكردية بعد وصول أنباء انتصارات الثورة في وسط العراق، كما انتفضت مدينة أربيل ضد الإنكليز، وأجبرتهم على سحب إداراتهم من المدينة، ولم تهدأ الأحوال فيها حتى وصول الحاكم العام ويلسون مع نجدات كبيرة من كركوك والموصل. وفي شرق الموصل وجنوبها ثارت قبائل شمر والجبور والعكيدات وفرق من الدليم والكركرية والحجيش والبوحمد وزوبع وغيرهم[١٤٦]. ولم يستطع الإنكليز السيطرة على ثورة العشائر إلّا بمساعدة بعض الشيوخ المتعاونين معهم من عشائر الدليم وعنزة[١٤٧].

---

(١٤٤) كتبت المس بيل أن ليتشمن (Leachman) الحاكم السياسي للموصل كان مكروهًا كثيرًا من العراقيين، وعندما سألت بعد ثورة ١٩٢٠ الشيخ عجيل اليارو عن سبب مشاركته في الثورة قال: إهانة ليتشمن له، الذي وصفه بأنه يشبه النساء، وأنه لن يعترف له برئاسة عشيرته. انظر: Elizabeth Burgoyne, *Gertrude Bell, from her Personal Papers*, 2 vols. (London: E. Benn, [1958-1961]), pp. 163 and 237.

(١٤٥) الوردي، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٤٦) آل الفرعون، **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها**، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٣١٢ ـ ٣١٣، ولونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ٢٠٤.

لكن رغم ما أُشير إليه، فقد كانت مشاركة المنطقة الشمالية في ثورة العشرين الوطنية ضعيفة، بالمقارنة مع الجنوب والوسط. وبقيت بعض المناطق هادئة، كمدينة السليمانية التي وصفها لونكريك قائلًا: «السليمانية الغريبة عن القومية العراقية»[148]، بينما شاركت بقوة في ثورة الشيخ محمود البرزنجي التي طالب فيها بقيام مملكة كردية تحت حماية الإنكليز. ورغم أنّ أغلبية المؤرخين العراقيين وبعض المعاصرين للأحداث أمثال: محمد رؤوف الغلامي، وجعفر خياط، وسليم طه التكريتي، يؤكدون قوة مشاركة الأكراد في الثورة، كان الواقع غير ذلك، حتى إن بعض المؤرخين العراقيين كعلي الوردي الذي كتب مؤلفًا من ستة أجزاء، عند تناوله لثورة العشرين، يعتذر عن البحث في الثورات الكردية التي حدثت عام ١٩١٩ وقال: «أترك بحثها للباحثين الأكراد»[149]، وكأنه لا يعدّ هذه الثورات جزءًا من تاريخ العراق.

ج ـ سياسة بريطانيا الكردية

انطلقت سياسة بريطانيا نحو الأكراد من أمرين: **الأول** الصراع مع تركيا، **والثاني** الضغط على الحكومة العراقية؛ ففي البداية لم يمثل الأكراد حجر زاوية في اهتمام بريطانيا، على عكس الأرمن، وذلك لعدم مشاركتهم في الثورة على العثمانيين، مما أثار مخاوف البريطانيين من موالاة الأكراد للأتراك بعد احتلالهم العراق.

وعمومًا، لم تحدد الحكومة البريطانية سياسة واضحة المعالم تجاه الأكراد، وخوَّلت المندوب السامي البريطاني في بغداد العقيد ويلسون (١٩١٨ ـ ١٩٢١) الإشراف على الشؤون الكردية والتصرف فيها، بالتشاور مع السفير البريطاني في إسطنبول، وإطلاع القائد العام للقوات البريطانية في القاهرة على الموقف. وفي الفترة نفسها، في آب/أغسطس ١٩١٩، وقَّعت الحكومة البريطانية مع الحكومة الإيرانية اتفاقية تعهدت في مادتها الأولى باحترام سيادة إيران واستقلالها، ما يعني ضمنًا عدم دعم بريطانيا لأكراد

---

(١٤٨) لونكريك، المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(١٤٩) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٥، ص ٦٥.

إيران، أو أي تحركات تحت اسم كردستان الموحدة، لأنها تشمل كردستان إيران[١٥٠]. لكن هذا التوجه لم يكن خيارًا أخيرًا لبريطانيا التي كانت لا تزال تدير الأمور بالاعتبارات العسكرية رغم نهاية الحرب، بسبب المطالب التركية بالموصل والتطورات داخل تركيا. وهذا ما يمكن ملاحظته في رسالة وزير الخارجية البريطاني إلى المندوب السامي في بغداد: إذ يؤكد أن السياسة البريطانية تجاه الأكراد ككل قيد الدرس[١٥١].

ورفع الوزير في رسالته اقتراحات الضابط السياسي الخبير بشؤون الأكراد الرائد نويل، التي تتلخّص بمنع عودة الأتراك إلى شمال العراق، وعدم تقسيم كردستان، وأن تُرسم الحدود استنادًا إلى الخطوط العرقية (الإثنية) بين الأكراد والعرب[١٥٢]. لكن المندوب البريطاني في بغداد رفض هذه الاقتراحات لأن كردستان برأيه لم تكن موحدة في يوم من الأيام، والمشترك بين أكراد أربيل والسليمانية قليل، وأن الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية لها وزن أكبر من الجانب العرقي. واستشهد بلقائه مع الزعيم الكردي حمدي بك بابان الذي أكد أن رفاه الشعب الكردي في أربيل والسليمانية يرتبط برفاه العراق. ورفض ويلسون احتمالات الانفصال. وأكد أهمية ارتباط أراضي ولاية الموصل السابقة بالعراق.

لكن، في ظل تخبط السياسة البريطانية، عاد ويلسون إلى عدم ممانعة قيام دولة كردية في مناطق سكن الأكراد عدا إيران. ورأى أن أفضل طريقة لضمان حدود العراق الشمالية إنشاء حزام من الدويلات الكردية التي تتمتع بحكم ذاتي[١٥٣]، مع ضرورة توطين الآثوريين في منطقة العمادية. كان رأي ويلسون يتوافق مع سياسة حكومة الهند البريطانية التي كانت ترى ضرورة بقاء شمال العراق تحت النفوذ البريطاني، وذلك

---

(١٥٠) وليد حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية** (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٩٢)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١٥١) وثيقة رقم F.O. 371/4193, From Secretary of State to Civil Commissioner Baghdad, 22 Nov 1919، في: المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٥.

(١٥٣) م. س. لازاريف، **المسألة الكردية، ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الرازي، ١٩٩١)، ص ٩٤.

لاعتبارات استراتيجية من أجل الدفاع عن بلاد فارس والموصل[١٥٤].

وقد أرسلت وزارة الهند مقترحاتها حول السياسة البريطانية الواجب اتباعها مع الأكراد إلى وزير الخارجية البريطانية. وتضمَّنت المقترحات السابقة، إضافة إلى إبداء الرغبة في عدم إدخال المناطق المأهولة بأكثرية كردية ضمن حدود دولة العراق. واقترحت إعادة إحياء إمارة بوتان وعاصمتها جزيرة ابن عمر تحت رئاسة أسرة بدرخان الكردية لتكون عازلة بين البريطانيين والأتراك. كما اقترح وزير الهند إعادة ترحيل الآثوريين إلى شمال إيران، مع منحهم حكمًا ذاتيًا قد ترحب به إيران، رغبة منها في وقوف هؤلاء ضد الأكراد[١٥٥].

ويعود اختلاف وجهات نظر المسؤولين البريطانيين حول تقرير مستقبل المناطق التي يسكنها الأكراد، ومنها شمال العراق، إلى الخلاف القديم بين حكومة الهند البريطانية ووزارة الخارجية والمكتب العربي في القاهرة. وكانت كلٌ من هذه الجهات تنطلق من اعتبارات خاصة بالمناطق والمسائل التي تقوم بإدارتها، مع أنَّها جميعًا تصب في النهاية في مصلحة بريطانيا. هكذا كان الوضع العام في العراق بعامة، والشمال بخاصة بين توقيع هدنة مودروس عام ١٩١٨ ونهاية الحرب، وقبيل إعلان الدولة الملكية في العراق برئاسة الملك فيصل.

٥ ـ الدولة العراقية الحديثة (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢)

أ ـ تأسيس الدولة

كانت لدى الإنكليز وجهتا نظر رئيستان في شأن إدارة العراق: **الأولى** تمثل المدرسة الهندية، وتريد إقامة حكم بريطاني مباشر في العراق كما في الهند. **والثانية**: ما اصطلح على تسميته المدرسة العربية، وكانت تدار من

(١٥٤) المتولي، **كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨**، ص ٨٨.

(١٥٥) وثيقة رقم .F.O. 371/5068, Kurdistan, India Office Recommendations, 20 December 1919 منشورة في: حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية**، ص ٨٥ ـ ٩١.

القاهرة، وترى إقامة مجموعات من الدول والإمارات العربية تحت سيطرة الإنكليز[١٥٦].

في البداية كان التفوّق واضحًا للمدرسة الهندية، تحت سيطرة الاعتبارات العسكرية وحماية طريق الهند. وعام ١٩١٨ قررت الحكومة البريطانية إضفاء شرعية على هذا العمل، فطلبت من مندوبها في العراق أرنولد ويلسون (١٩١٨ ـ ١٩٢١) إجراء استفتاء على الحكم البريطاني في العراق. كان ويلسون يرى أن الاستفتاء غير عملي لسكان العراق بسبب تفشي الجهل والأمية، وأنَّ سكان البلاد لا يملكون رأيًا خاصًا بهم، بل كانوا عبارة عن أصداء تردّد مشيئة رجال الدين والزعماء الدنيويين. طرحت في الاستفتاء ثلاثة أسئلة، هي: ١ ـ هل هناك مصادقة على إقامة حكومة عربية في العراق تشمل ولاية الموصل تحت الوصاية البريطانية؟ ٢ ـ هل يجب أن يحكم هذه الدول رئيسٌ عربي؟ ٣ ـ من هو المفضّل أن يكون أميرًا لهذه الدولة؟ وأعطى المندوب السامي تعليماته، «بأن الأجوبة المرضية التي سيُرحَّب بها يجب أن تكون مؤيدة لإنشاء دولة عراقية تحت زعامة أمير لم تحدّد صفته، واستمرار السيطرة البريطانية عليها»[١٥٧].

تعذّر إجراء الاستفتاء المباشر للسكان فوقّع زعماء كل منطقة مضابط. وللوصول إلى النتيجة التي طلبها المندوب السامي جرى إبعاد العناصر الوطنية والقومية. وأُهملت المضابط التي لا ترغب في السيطرة البريطانية، كمضبطة بغداد التي جاء فيها: «إنَّنا الذين ننتمي إلى الأمة العربية المسلمة، والذين نمثل الطائفتين السُنية والشيعية من سكان بغداد وضواحيها. نقرّر أنَّ البلاد الممتدة من شمال الموصل إلى الخليج الفارسي، يجب أن تؤسّس فيها دولة عربية واحدة يحكمها ملك مسلم من أحد أنجال الشريف حسين، يكون مسؤولًا أمام مجلس تشريعي، يكون مركزه بغداد عاصمة العراق»[١٥٨]. استطاع الإنكليز تحقيق ما أرادوه من الاستفتاء، ومن نتائجه تأكيد رغبة جميع

---

(١٥٦) فيليب ويلارد آيرلاند، **العراق: دراسة في تطوره السياسي**، ترجمة جعفر خياط (بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٩)، ص ١٢٣.

(١٥٧) لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ١، ص ١٨٩.

(١٥٨) آيرلاند، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

العراقيين في بقاء الموصل جزءًا من العراق، فيما رفضت بعض المناطق الكردية تعيين حاكم عربي. وبتأثير المال الإنكليزي جاءت الكثير من المضابط راغبة في بقاء السيطرة البريطانية. لكن الاستفتاء، برأي مؤرخين إنكليز عدة[١٥٩]، فشل في الإفصاح عن آراء سكان العراق الحقيقية، ولم يمنع اندلاع ثورة ١٩٢٠ الوطنية بسبب تخبط السياسة البريطانية، خصوصًا بعد ظهور خداع الحلفاء للعرب، وفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والفرنسي على سورية ولبنان في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠.

وبسبب تلك الإخفاقات السياسية رأت بريطانيا أنَّ أسهل طريقة لإبقاء سيطرتها على العراق تأسيس حكومة عراقية. فأعيد عام ١٩٢١ بيرسي كوكس، الخبير في الشؤون العربية، إلى العراق للمرة الثانية، وعُيّن مندوبًا ساميًا جديدًا في العراق بدلًا من أرنولد ويلسون، ما يدل على تحول في السياسة البريطانية نحو العراق، والابتعاد عن رأي المدرسة الهندية في حكمه. بدأ كوكس بتنفيذ السياسة الجديدة، فعمل في البداية على القضاء على ثورة العشرين بالوسائل السياسية والعسكرية، وأقنع نقيب أشراف بغداد، عبد الرحمن الكيلاني، بتأليف حكومة موقتة. كان كوكس قد وضع في مخيلته مجلسًا للوزراء يتألف من ثمانية وزراء، وإلى جانب كل منهم مستشار بريطاني، وإلى جانبهم عشرة وزراء من دون حقائب يمثلون جميع الولايات العراقية العثمانية السابقة، وجميع الطوائف.

تأسّست الحكومة العراقية رغم معارضة الكثير من الإداريين البريطانيين في العراق، لأن كوكس كان مقتنعًا بأنَّ الحالة تتطلب تأسيس حكومة عربية أو إخلاء البريطانيين للبلاد[١٦٠]. لذلك جعل أول اهتمامات الوزارة الجديدة تهدئة البلاد وإعلان العفو العام، وسن قانون للانتخابات، وإعادة الضباط العراقيين الموجودين في سورية، وتشكيل جيش عراقي لاستيعابهم، من أجل إنهاء معارضتهم للوجود البريطاني. بدأت الوزارة بتحقيق بعض التقدم رغم مواجهة الكثير من المشاكل حول إشراك مختلف مكوّنات البلاد في

---

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠، ولونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ١، ص ١٩٠.

(١٦٠) آيرلاند، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

الحكم. فقد كان الشيعة زمن الأتراك غير منخرطين في الإدارة أو المدارس التركية، وهذا ما خلق صعوبة في إيجاد مؤهّلين بينهم للعمل الحكومي، إضافة إلى رفض الإنكليز تعيين إداريين عراقيين في المناطق الكردية وبعض مناطق الفرات الأوسط التي بقيت تحت الإشراف البريطاني المباشر(١٦١). وبعد تشكيل الحكومة العراقية بدأ الإنكليز بالبحث عن ملك للعراق.

ب ـ البحث عن عاهل

تحدَّث اللورد كرزن، وزير خارجية بريطانيا، في مجلس اللوردات في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ عن أهم صفات الملك المطلوب للعراق، فقال: «الحكومة العراقية يجب أن يكون على رأسها عاهل يضع فيه الرأي العام ثقته، وأن يكون راغبًا في أن يتعاون مع بريطانيا العظمى في المحافظة على مصالحها». رُشحت أسماء عدة لعرش العراق، منهم الشيخ خزعل، شيخ المحمرة، وطالب باشا النقيب، وآغا خان زعيم الإسماعيلية، والأمير برهان الدين بن السلطان عبد الحميد الثاني، والسيد أحمد السنوسي. لكن المرشحين الأوفر حظًا كانا ابني الشريف حسين، الأمير عبد الله، وفيصل الذي وقع عليه الاختيار في النهاية(١٦٢)، وتمت المصادقة على ترشيحه وخطة تنصيبه في مؤتمر القاهرة في آذار/ مارس عام ١٩٢١، الذي نوقشت فيه مسائل عدة إلى جانب تمليك فيصل، منها السياسة البريطانية، ووضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق. ولم يتوصل المؤتمر بهذا الشأن إلى سياسة محددة، بل ناقش سياستين: **أولاهما** أن المناطق الكردية يجب أن تبقى جزءًا من العراق، **وثانيتهما** أن المناطق يجب أن تشجع على الانفصال(١٦٣)،

---

(١٦١) آيرلاند، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٦٢) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ قابل كيناهان كورنوالس، الملحق آنذاك بوزارة الخارجية البريطانية، الأمير فيصل الموجود في لندن وعرض عليه عرش العراق، لكن فيصل رفض لأن العراق من حق أخيه عبد الله، فاتصل لورانس بعبد الله طالبًا منه عدم الاعتراض على تنصيب فيصل بعد إرضائه بإمارة شرق الأردن، وفي ما بعد عين فيصل كورنوالس مستشارًا شخصيًا له. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(١٦٣) انظر الوثيقة رقم F.O 371/6346, From High Commissioner for Mesopotamia to the Secretary of State for the Colonies 21 June 1921، منشورة في: حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية**، ص ١١٩، والعسكري، «مؤتمر القاهرة والمسألة الكردية،» ص ٨١٧.

مع وجود أرجحية للسياسة الأولى مع إيجاد وضع خاص للأكراد داخل العراق.

أراد الإنكليز إعطاء فيصل بعدًا شعبيًا، فأجري استفتاء عن طريق مضابط قام بإعدادها زعماء المناطق، وكانت النتيجة ٩٦ في المئة موافقة على فيصل. حملت بعض المضابط شروطًا مثل استقلاله في الرأي عن الإنكليز، وأخرى طالبت ببقاء الإنكليز. مضابط المنطقة الشمالية كان فيها اختلاف مع عدم الخروج عن الإجماع، فقد جاءت من لواء الموصل ٦٨ مضبطة مؤيدة، ست منها أصرت على حماية حقوق الأكراد والأقليات الأخرى، وسبعٌ منها طالبت ببقاء الإنكليز وحماية الأقليات، وعشرٌ منها وضعت شروطًا بخصوص اللغة الكردية وغيرها. ومن لواء كركوك جاءت ٢٠ مضبطة مؤيّدة لفيصل، و٢١ مضبطة رافضة. وجاءت أغلبية المؤيّدة من أربيل التابعة آنذاك للواء كركوك[١٦٤]. وسبب رفض كركوك كان رغبة تركمان هذه المدينة في ترشيح برهان الدين بن السلطان عبد الحميد ليكون ملكًا[١٦٥]. أما السليمانية فلم تشترك في الاستفتاء. وغاب وجهاء هاتين المدينتين عن حفل تتويج فيصل، الذي جرى في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢١ في بغداد، كأول ملك للعراق الحديث[١٦٦].

كان على الملك فيصل مواجهة الكثير من المشاكل الكبيرة المصاحبة لتأسيس الدولة ودمج جميع عناصرها تحت راية واحدة، في ظل عدم توفر الإمكانات، إضافة إلى تحكم الاحتلال البريطاني بمفاصل الحياة العراقية كافة، وبقاء سيطرته المباشرة على بعض المناطق، ومنها الكردية، في محاولة لعزلها عن العراق، واستخدامها كورقة ضغط ضده.

شعر فيصل بأنَّ سلطته ناقصة بسبب قيام بريطانيا بربط إدارة المنطقة الشمالية بالمندوب السامي مباشرة، ومنع قيام سلطة عراقية في تلك المنطقة، فطلب من البريطانيين مناقشة هذه القضية في ٢٣ آب/ أغسطس

(١٦٤) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٦، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٦٥) لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ٢١٣.

(١٦٦) فاضل حسين، **مشكلة الموصل**، ط ٢ (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٧)، ص ١٥.

١٩٢١[١٦٧]. وكان فيصل في مباحثاته مع الإنكليز مدركًا لخطورة الموقف في الشمال مع وجود الجيوش التركية المتربصة، وعدم امتلاكه وسائل دفاعية وحاجته إلى الإنكليز، لذلك كان شديد التحفظ في مطالبه، وهو ما جعل الإنكليز يستمرون في سياستهم من دون الالتفات إلى المصلحة العراقية. وطلب المندوب السامي من حكومته الموافقة على تشكيل حكومة كردية ضمن العراق، وذلك للوقوف في وجه الأتراك، خصوصًا بعد إعلان الشيخ محمود البرزنجي في ١٨/١١/١٩٢٢ قيام مملكة كردستان المستقلة وانحيازه إلى الأتراك. وعند قيام الإنكليز وممثلين عن الحكومة العراقية بالاتصال بالشيخ محمود، طلب الاعتراف به، لكن الوفد البريطاني والحكومي أكّدا ضرورة أن يبقى ضمن حدود الدولة العراقية، فرفض الشيخ وعاد إلى الاتصال بالأتراك، وبدأ بالتحضير للتمرّد.

ولتأكيد حضورها أرسلت الحكومة العراقية الأمير زيد، شقيق الملك، إلى كركوك وأربيل، حيث اجتمع مع زعماء الأكراد الذين أكدوا له أنَّ سبب المشاكل الدعاية التركية، والخوف من عودة الموصل إلى الأتراك، كما أكّد له زعماء التركمان في كركوك عدم رغبتهم في جعل مدينتهم جزءًا من دولة كردية، وأنَّهم يودّون الاندماج في العراق. كذلك زار رئيس الوزراء العراقي، عبد المحسن السعدون، السليمانية بعد انسحاب الشيخ محمود منها، واتفق مع الزعماء الأكراد على أنْ تكون السليمانية لواءً ضمن العراق، وترسل مندوبين إلى مجلس النواب العراقي، وأنْ يعيّن المندوب السامي والملك فيصل حاكمًا كرديًا للمدينة، وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في اللواء. لكن انسحاب الجيش البريطاني من المدينة سمح للشيخ محمود بإعادة السيطرة عليها وعدم تنفيذ بنود الاتفاق، كما اعترف الإنكليز بالشيخ محمود حاكمًا للمدينة خوفًا من تحالفه مع الأتراك، لكن سرعان ما تنكروا له وقضوا عليه، خصوصًا أنَّه لم يحصل على دعم سوى فئات قليلة من أكراد منطقة السليمانية، من دون التأثير في المناطق الأخرى.

---

(١٦٧) انظر الوثيقة رقم F.O 371 L 6347, From High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies 25 oct 1921 منشورة في: حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية، ص ١٣٨ ـ ١٤١.

كان على الملك فيصل مواجهة تحديات الانتداب البريطاني المرفوض من قبل الجيش العراقي، ورغبة بريطانيا في عقد معاهدة معه، أمّا الخطر الأكبر فكان قادمًا من الحدود الشمالية ومطالبة الأتراك بولاية الموصل، حيث ظهر على المسرح السياسي ما يعرف بمشكلة الموصل. واستمرّ الأتراك في التدخل بالشأن العراقي عن طريق إثارة العشائر الكردية، ومشكلة الآشوريين الهاربين من تركيا، الذين أُسكنوا في مناطق شيخ مندان، قرب الموصل، وقرب دهوك والعمادية. إلّا أنّ المشكلة الأكبر التي واجهت الدولة العراقية كانت مشكلة الموصل.

ج ـ مشكلة الموصل وتداعياتها

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجةً لهزيمة وانحلال الإمبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت الوصاية البريطانية. فعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية، بتوقيع هدنة مودروس في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨، فرض الحلفاء شروطًا قاسية على العثمانيين، منها حق الحلفاء في احتلال أي نقطة استراتيجية مهمة لأمن جيوشهم. واعتمادًا على هذا البند دخل الجيش البريطاني الموصل بعد توقيع الهدنة. لكن بروز مصطفى كمال أتاتورك وتشكيل حكومة جديدة في أنقرة، رفضت المعاهدة التي تخلت بموجبها السلطنة عن أملاكها، وتسلّم الوطنيين الأتراك زمام المبادرة، وانقسام الحلفاء وتخليهم عن اليونان، سمحت للقوات التركية بهزيمتهم في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٢، وطردهم من الأراضي التركية[(١٦٨)]. جعلت الأوضاع الجديدة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا توجه الدعوة إلى عقد مؤتمر لوزان في ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٢. وقد حضره، إلى جانب هذه الدول، الولايات المتحدة الأميركية كمراقب، إضافة إلى دول أخرى. ورغم أنّ الحكومة العراقية لم تُدْعَ إلى المؤتمر، فقد أرسلت ممثلين عنها لمتابعة أخبار مشكلة الموصل التي طرحت في المؤتمر، إلى جانب مشاكل عدة، منها المشكلة اليونانية ـ التركية، وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا

---

(١٦٨) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4^{th} ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), pp. 104-105.

الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر، ومشكلة المضائق، إضافة إلى نظام الامتيازات الأجنبية.

جرى في مؤتمر لوزان تبادل وجهات النظر بين بريطانيا، كممثلة للعراق، وتركيا. وقدم كل طرف حججه لبقاء الموصل في حوزته. وقد أصرَّ الأتراك على وجود أسباب سياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية وعنصرية تربط الموصل بتركيا، بينما قالت بريطانيا إن أغلبية سكان الموصل من العرب، وإن الأكراد ليسوا أتراكًا، كما يقول الأتراك، كما أن استفتاءات سنوات ١٩١٩ و١٩٢١ في الموصل برهنت على رغبة أهلها في البقاء جزءًا من العراق[١٦٩]. وعارض اللورد كرزن، وزير خارجية بريطانيا، اقتراح عصمت باشا، وزير خارجية تركيا، إجراء استفتاء جديد في الموصل، واقترح إحالة المشكلة إلى تحقيق مستقل لإصدار قرار، شرط أن يتعهد الفريقان بقبول هذا القرار، واقترح أن تكون عصبة الأمم الحَكَم بينهما. وقد أيّدت فرنسا وإيطاليا المقترح وحثتا تركيا على قبوله. لكن عصمت باشا رفض التحكيم. فأرسل اللورد كرزن في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٣ رسالة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم يؤكد فيها أنَّ المشكلة تهدّد العلاقات والسلم الدوليين.

فشلت كل المباحثات في الوصول إلى حل للمشكلة، وجرى التوصّل في مؤتمر لوزان إلى اتفاق بين بريطانيا وتركيا، تبحث بموجبه الدولتان مسائل الحدود العراقية ـ التركية بودّ وتعاون خلال ١٢ شهرًا، وإذا لم يجرِ التوصل إلى حل يحال النزاع إلى عصبة الأمم. وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر لوزان الثاني في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٢٣، ووُقّعت فيه معاهدة لوزان في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣، التي كان لبعض موادها علاقة بمشكلة الموصل، فالفقرة الثانية من المادة الثالثة نصّت على «أنْ يعيّن خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وإذا لم يتوصّلا إلى اتفاق خلال هذه المدة يرفع النزاع إلى عصبة الأمم، ويتعهّد الطرفان بعدم القيام بأي حركة عسكرية، أو ما يغيّر الحالة على الأرض خلال هذه المدة»[١٧٠].

---

(١٦٩) حسين، مشكلة الموصل، ص ٢٣.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٩.

بعد توقيع معاهدة لوزان عُقد مؤتمر القسطنطينية بين تركيا وبريطانيا، بحضور مندوب عراقي بصفة مستشار. وقبل انعقاد المؤتمر أبلغ البريطانيون الحكومة العراقية عن نيتهم المطالبة في المؤتمر بإلحاق جزء من ولاية حكارى التركية بالعراق ـ وكان الآثوريون قد احتلوا هذا الجزء عام ١٩٢١ بمساندة البريطانيين ـ فوافقت الحكومة العراقية، وأبدت استعدادها لمنح الآثوريين الحكم الذاتي. وفي المؤتمر طالب الأتراك بولاية الموصل، لكنهم فوجئوا بطلب بريطانيا بحث مستقبل الآثوريين، وضم مناطقهم إلى العراق. كان هذا الطلب مناورة كي تحصل بريطانيا على أفضل حدود فيما لو أحيلت مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم. رفض الأتراك الطلب الجديد[١٧١]، وانتهى مؤتمر القسطنطينية من دون نتيجة حاسمة. وأعلنت بريطانيا أنها سوف تعرض الأمر على عصبة الأمم.

استخدم الإنكليز موقفهم من قضية الموصل أثناء المفاوضات للضغط على الحكومة العراقية وانتزاع التنازلات منها ثمنًا لمواقفها من المشكلة، لأن الجيش العراقي كان ضعيفًا لا يستطيع الوقوف في وجه الأتراك. حصلت بريطانيا على ما أرادت، فوقّع العراق بروتوكول عام ١٩٢٣ الذي ألغى اتفاقية عام ١٩٢٢ العراقية ـ البريطانية، كما سمح للعراق بأن يصبح عضوًا في عصبة الأمم. وعام ١٩٢٤ وُقّعت أربع اتفاقيات ملحقة بين بريطانيا والعراق، رتّبت أعباءً ماليةً كبيرةً على العراق، فحاول المجلس التأسيسي العراقي رفضها، لكنه عاد ووافق عليها مقابل العمل على تسوية مشكلة الموصل لمصلحة العراق وضمان استقلاله[١٧٢].

وبعد إبرام العراق معاهدة التحالف مع بريطانيا، طلبت هذه الأخيرة في آب/أغسطس ١٩٢٤ إدراج قضية حدود العراق في جدول أعمال مجلس عصبة الأمم، بحسب بنود معاهدة لوزان. وتقدّمت بمذكرة إلى العصبة، مع

(١٧١) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٧٢) عندما امتنع المجلس التأسيسي العراقي عن توقيع المعاهدة، ذهب هنري دوبس، المندوب السامي البريطاني في العراق، إلى اجتماع المجلس، وخطب فيه مهدّدًا بالعواقب الوخيمة لرفض توقيع المعاهدة، وإن هذا الموقف يشكل خطرًا كبيرًا على الموصل وموقف بريطانيا منها. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

خريطة للحدود المقترحة، أكّدت فيها أن المشكلة موضوع حدود، وليست بحث تقرير مصير ولاية الموصل، كما تدّعي تركيا التي تقدّمت بمذكرة تشرح فيها حقوقها في الموصل وسيادتها عليها. شكّل مجلس العصبة لجنة أوكل إليها مهمة التحقق من حجج الطرفين وتقديم المشورة له.

وقبل أن تبدأ اللجنة عملها، أخذ كل طرف يحاول تثبيت وضعه على الأرض، ما أثار المشاكل على الحدود. فوقعت حوادث خطيرة عدة، وتقدمت الدولتان بمذكرات إلى العصبة التي عقدت اجتماعًا طارئًا في بروكسل في ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٤ نتج منه وضع خط عرف بـ «خط بروكسل» لمنع الاحتكاك بين الطرفين، وإتاحة الفرصة للجنة التحقيق للقيام بعملها وإعداد تقريرها. قامت اللجنة بدراسة الوثائق والمذكرات المقدمة من الطرفين، وفي ١٦/ ١/ ١٩٢٥ وصلت اللجنة، بصحبة ممثلين لتركيا وبريطانيا، إلى بغداد لدراسة العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل وأساليب الإدارة العراقية، كما قابلت الملك فيصل الذي سلّمها مذكرة قال فيها: إن الموصل للعراق كالرأس للبدن، وإن مشكلة الموصل هي مشكلة العراق بأجمعه[١٧٣].

وصلت اللجنة إلى مدينة الموصل في ٢٧/ ١/ ١٩٢٥، فحاول كل طرف أن يظهر للجنة قوة موقفه عن طريق بثّ الدعاية بين الجماهير في الشارع[١٧٤]. لكن أعضاء اللجنة تنكروا ونزلوا بين الناس من أجل تكوين فكرة واضحة عن الرأي العام، وقابلوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية وجميع طبقات المجتمع. كذلك زارت اللجنة كل مناطق الموصل، ووقفت على رأي القبائل العربية والكردية والتركمانية وزعماء الدين الإسلامي والمسيحي واليزيدي. ولم تقتصر اللجنة على دراسة النواحي السياسية، بل درست القضايا العنصرية والجيولوجية، وجمعت

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٧٤) تحدث ساطع الحصري، الذي كان في الموصل أثناء وجود اللجنة، عن الوطني إبراهيم كمال، الذي ذهب من بغداد إلى الموصل لتنظيم الدعاية الوطنية وجرح أثناء ذلك. ويروي كيف أن طلاب المدارس هاجموا المندوب التركي الذي كان يعرض شعبيته في شوارع الموصل، ونظموا التظاهرات الداعمة لحق العراق. انظر: ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ ـ ١٩٦٨])، ج ١: ١٩٢١ ـ ١٩٤١، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية، كما طارت فوق المناطق والجبال من أجل هذه الغاية[١٧٥].

وقد وصلت اللجنة إلى نتائج متعددة: ففي المجال الجغرافي وجدت أن الخط الذي تطالب به بريطانيا جيد جدًا. ومن الناحية التاريخية وجدت أن الأتراك حكموا الموصل في فترات سابقة ولمدة أربعة قرون، لكن هذه السيادة لم تكن فاعلة وشاملة في كل الأوقات. ومن الناحية الاقتصادية وجدت اللجنة أن أفضل تسوية لولاية الموصل هي ضمّها إلى العراق[١٧٦]. ومن الناحية العسكرية وجدت اللجنة أن خط الحدود المقترح من قبل بريطانيا يَسهُلُ الدفاع عنه. ومن النواحي العنصرية استنتجت اللجنة أن من الصعب أخذ هذه النواحي المحضة في الحسبان عند تحديد الحدود نتيجة اختلاط الأجناس ومناطق سكنهم، حيث لا تشكل أي جماعة منهم بؤرة كاملة ومستمرة وتسكن في مكان واحد قابل للحياة[١٧٧]. وتوصلت اللجنة إلى نتيجة أخيرة أوصت فيها بتقسيم ولاية الموصل بخط بروكسل السابق الذكر، وذلك حفاظًا على مصالح السكان الذين رغب القاطنون منهم جنوب الخط في الانضمام إلى العراق بشرطين: **الأول**، أن تبقى المنطقة تحت الانتداب البريطاني ما لا يقل عن ٢٥ سنة. **والثاني**، أن تأخذ رغبات الأكراد في الحسبان من ناحية تعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس، وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية فيها. كما أوصت اللجنة بحماية المسيحيين واليهود واليزيديين وإعطاء امتيازات للآثوريين وضمان الحرية الدينية لهذه الأقليات[١٧٨].

نُشِرَ تقرير اللجنة في تموز/يوليو ١٩٢٥، لكن وقوع الكثير من الحوادث والمشاكل على الحدود، إضافة إلى نشوب ثورة كردية في تركيا، وتحرك الآثوريين، دفع عصبة الأمم إلى إرسال لجنة أخرى لتقصّي الحوادث الحدودية، وطلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. وفي

(١٧٥) حسين، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣١، ولونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ١، ص ٢٥٤.

النهاية أوصت العصبة بضم ولاية الموصل، وطلبت من بريطانيا والعراق عقد معاهدة جديدة بينهما مدتها ٢٥ سنة، تضمن استمرار الانتداب وتقديم الضمانات الإدارية للأكراد[١٧٩].

وبعد صدور قرار عصبة الأمم طلب العراق من بريطانيا بدء المفاوضات لعقد معاهدة جديدة، فأرسلت الحكومة البريطانية مشروع المعاهدة إلى الحكومة العراقية التي حاولت تعديل بعض البنود، لكن المندوب السامي البريطاني في العراق رفض التعديل وكتب إلى الملك فيصل أنه لا مجال للاختيار إلّا قبول العراق للمعاهدة كما قدّمتها بريطانيا، أو تسليم ولاية الموصل إلى تركيا[١٨٠]، فأُقرَّت المعاهدة على الرغم من معارضة المجلس التأسيسي العراقي. وفي آذار/ مارس ١٩٢٦ أرسلت بريطانيا رسالة إلى عصبة الأمم تقدّم فيها المعاهدة العراقية البريطانية، وأرفقت بها مذكرة تناولت إدارة المناطق الكردية في العراق، بيّنت فيها التمثيل الجيد لهم في الإدارة العراقية[١٨١].

حاولت تركيا عدم التسليم بالقرار، لكن الإنكليز هدّدوا الأتراك بأنّه إذا ما نشبت حرب حول الموصل فإنَّ بلغاريا واليونان وإيطاليا لن تقف مكتوفة الأيدي، وربما تتحرك لتحقيق أطماعها في آسيا الصغرى. فوافقت تركيا على ضم الموصل إلى العراق، مقابل تعديل بسيط على الحدود وحصة من نفط الموصل[١٨٢]. وبذلك أصبحت الموصل جزءًا لا يتجزأ من العراق الحديث.

على الرغم من أهمية التفسيرات السابقة في تقرير مصير ولاية الموصل، كان النفط العامل الأهم في مواقف الدول من المشكلة. ويقول

---

(١٧٩) حسين، المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(١٨١) محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**، ترجمة محمد علي عوني (بيروت: مطابع زين الدين، ١٩٨٥)، ج ١، ص ٢٦٩.

(١٨٢) تنازلت الحكومة العراقية لتركية عن ١٠ في المئة من الدخل الذي تحصل عليه لمدة ٢٥ سنة من شركة النفط التركية ومن الشركات الخاصة التي ستستخرج النفط، ومن الشركات المساعدة التي تتألف وفق وثيقة الامتياز. انظر: **الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب** (دمشق: مطبعة الأيام، ١٩٣٦)، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

فاضل حسين، المتخصص في مشكلة الموصل: «إن بريطانيا لم تقاتل تركيا من أجل الموصل لأنّ التسوية السلمية أقل نفقة، ولأنّها أرادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدًا متواصلًا للعراق لكي تضطره إلى الارتماء في أحضانها وتسليم النفط، كما أن بريطانيا رفضت عرض تركيا إعطاءها امتياز النفط، لأنَّ العراق كان تحت انتدابها، فكان التعامل معه أسهل بالنسبة لها، ولم تهتم بريطانيا إلّا بمصالحها، غير أن الأقدار جعلت مصالحها تنطبق على مصالح العراق. حاولت بريطانيا عبثًا نفي علاقة النفط بالمشكلة وذلك للتخلص من منافسة الولايات المتحدة الأميركية. وقد ظهر في التسوية النهائية أن العراق هو الخاسر الوحيد بين جميع الفرقاء»(١٨٣).

وقد حاولت تركيا استخدام ورقة النفط لدعم موقفها من مشكلة الموصل، وكسب تأييد الولايات المتحدة الأميركية، فمنحت في نيسان/ أبريل ١٩٢٣ امتياز جستر إلى شركة أميركية، وينص على مدِّ ألف ميل من السكك الحديدية واستثمار نفط الموصل. تعمّد الأتراك منح الامتياز قبل مؤتمر لوزان من أجل كسب الولايات المتحدة إلى صفهم، ولهذا السبب وضع الإنكليز والفرنسيون العراقيل أمام عقد الصلح. ويُقال إنّه لولا مَنح الأتراك لهذا الامتياز لتفادوا ٩٠ في المئة من الصعوبات في لوزان(١٨٤).

وعندما وجدت الولايات المتحدة أنَّها لن تستطيع مجاراة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية أعلن هيوز، وزير الخارجية الأميركي، تأييد بلاده لسياسة «الباب المفتوح»، مما دل على بدء الاتفاق بين الأميركيين والإنكليز سرًا لتسوية قضية النفط. كما حصل الإنكليز من العراق على امتياز النفط لمصلحة شركة النفط التركية (T.P.C.) ذات الاستثمارات البريطانية. وقال ياسين الهاشمي، رئيس وزراء العراق حينئذٍ، إنّ حكومته منحت هذا الامتياز لأنه كان من الضروري أن يعلن العراق حقوقه الشرعية في الولاية ويضمن تأييد شركة النفط التركية القوية(١٨٥). ويعزى سبب تأخير حسم مشكلة الموصل لمصلحة الإنكليز إلى التأييد السري الذي قدمته الجهات السياسية

(١٨٣) حسين، مشكلة الموصل، ص ٣٠٢.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

والتجارية الأميركية للأتراك، وقد استمرت المفاوضات السرية بعد مؤتمر لوزان بين الإنكليز والأميركيين لينتج منها إشراك الجماعات الأميركية بنسبة ٢٥ في المئة من شركة النفط التركية[١٨٦].

د ـ السير نحو الاستقلال

سعت الحكومة العراقية، بعد تسوية مشكلة الموصل، إلى تحسين الأوضاع الداخلية والاستمرار في بناء الدولة التي لم تكن تمتلك الكثير من الوسائل لتحقيق أهدافها، خصوصًا مع وجود العشائر والمجتمعات المحلية القوية التي قاومت فكرة الدولة، والاندماج تحت سلطتها. وقد رافق هذه العملية عدد من المصاعب والتحديات: أولها الوصول إلى شروط أفضل مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال، وهذا ما أُنجزَ جزء منه بتوقيع معاهدة عام ١٩٣٠ التي سمحت للإنكليز بالاحتفاظ بقوات عسكرية في العراق، إضافة إلى عدد من البنود المقيدة للعراق.

وقد أثار توقيع معاهدة ١٩٣٠ الكثير من الاعتراضات من جانب بعض الشخصيات الكردية التي بعثت برسائل احتجاج إلى المندوب السامي البريطاني وعصبة الأمم، بأن العراق لا ينفذ التزاماته أمام العصبة نحو الأكراد. لكن بريطانيا أكدت تنفيذ العراق لهذه الالتزامات، واجتمع المندوب السامي البريطاني في العراق في أيار/ مايو ١٩٣٠ بالملك فيصل الذي أكد عدم ممانعة الحكومة العراقية استخدام اللغة الكردية كلغة رسمية، مع أنَّه لا يطمئن إلى نشاط بعض الجمعيات السياسية الكردية التي تلحق الأذى بالعراق والأكراد، وتؤثر في علاقة العراق بالدول المجاورة[١٨٧].

---

(١٨٦) عام ١٩٢٨ كانت أسهم شركة النفط التركية موزعة كما يلي: شركة استثمارات دارسي (تمثل شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية) ٢٣,٧٥ في المئة، شركة النفط الإنكليزية السكسونية (تمثل شركة رويال دج وشل) ٢٣,٧٥ في المئة، شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية) ٢٣,٧٥ في المئة، شركة استثمار الشرق الأدنى (تمثل الجماعات الأميركية) ٢٣,٧٥ في المئة، شركة المستثمر كلبنكيان ٥ في المئة. وعام ١٩٢٩ استُبدل اسم الشركة وصار «شركة نفط العراق». انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٥، الهامش.

(١٨٧) انظر الوثيقة رقم F.O 371/14521 Note of Interview between the High Commissioner for Iraq and King Faysal on 20 May 1930. الوثيقة منشورة في: حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية**، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

وتبعت الاحتجاجات الكردية اضطرابات مسلحة بقيادة الشيخ محمود البرزنجي والشيخ أحمد البارزاني، تمكّن الجيش العراقي بمساعدة القوات الجوية البريطانية من القضاء عليها. وأصدرت عصبة الأمم في ٢٢/ ١/ ١٩٣١ قرارًا رفضت فيه طلبات الشخصيات الكردية بتأليف حكومة كردية بإشراف العصبة، وأوصت إحدى فقرات القرار بقيام الدولة المنتدبة بريطانيا بتنفيذ الإجراءات الإدارية والتشريعية الخاصة بالأكراد، وكذلك دراسة الإجراءات اللازمة لضمان هذه الحقوق بعد انتهاء الوصاية البريطانية على العراق[١٨٨]، ورفض العصبة مطلب الآثوريين بالاستقلال الذاتي. وبعد تنفيذ العراق التزاماته قُبلت عضويته في عصبة الأمم في ٧/ ٥/ ١٩٣٢، بعد تقديمه تعهدات باحترام حقوق الأقليات والأجانب[١٨٩]، وأصبح العراق عضوًا في العصبة، وانتهى الانتداب البريطاني نظريًا.

وفي نهاية المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩١٨ و١٩٣٢ كان العراق قد أخذ الشكل النهائي من الناحية الجغرافية (الحدود)، ومن الناحية السياسية كملكية دستورية، وبدأت تأثيرات قيام الحكومة بالتغلغل شيئًا فشيئًا، بخاصة في المدن ثم الأرياف، وبدأ السكان يتلمّسون معاني الهوية العراقية الحديثة. لكن رغم ذلك كان لا تزال هناك طريق طويلة يجب قطعها حتى تبسط الدولة سلطتها الكاملة على كافة أراضيها ومواطنيها، وحتى يشعر هؤلاء بفضائل قيام الدولة.

٦ ـ العراق المستقل (١٩٣٢ ـ ١٩٤٥)

ظلّت بريطانيا العامل الحاسم في كل ما يخصّ العراق، رغم دخوله عضوًا مستقلًا في عصبة الأمم. رغم ذلك حاولت الحكومة العراقية والملك السير بالبلاد نحو الأمام، إلّا أنّ الفترة التي تلت الاستقلال الشكلي بعد عام ١٩٣٢ اتسمت بالاضطراب السياسي نتيجة استمرار مخاض تشكل العراق الحديث وهويته الوطنية، فقد عانت البلاد، أول عهدها في الاستقلال،

---

(١٨٨) انظر الوثيقة رقم F.O 371/14523 Extract from the Report to Council on Work of the 19th Section of the Permanent Mandate Commission. منشورة في: المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(١٨٩) الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٣.

مشكلة الآثوريين، ومن ثم انقلاب بكر صدقي، واندلاع الحرب العالمية الثانية، وثورة الجيش العراقي عام ١٩٤١. إضافة إلى كثرة تغيير الوزارات التي بلغت اثنتي عشرة وزارة ما بين الاستقلال والحرب العالمية الثانية، ما يعكس عدم الاستقرار في البلاد.

أ ـ مشكلة تمرد الآثوريين (١٩٣٣)

بدأت مشكلة الآثوريين منذ الحرب العالمية الأولى، التي أدّت إلى نزوح الآلاف منهم من مناطق سكنهم الرئيسية في تركيا إلى شمال العراق، ورفضهم العودة إلى موطنهم الأصلي، ورغبتهم في التوطن في العراق، وضم منطقة حيكاري التركية التي كانوا يسكنونها إلى العراق. وكان هذا مرفوضًا من جانب الأتراك. وقد تطوّع الآثوريون للخدمة في قوات المرتزقة (الليفي) التي شكلها البريطانيون، ما ترك أثرًا سيئًا لدى العراقيين. هذا إضافة إلى رغبتهم الدائمة في الاستقلالية وعدم الرضوخ للحكومة العراقية، ومراسلة عصبة الأمم لعرقلة دخول العراق إليها، بحجة عدم حفظ حقوق الأقليات. وكان زعيم الآثوريين، البطريرك المارشمعون، شابًا قليل الخبرة في السياسة، مدفوعًا باعتقاد مساعدة الإنكليز له، وبقوة قوات الليفي التي تطيعه. وتحت هذه الاعتبارات طالب بمنطقة للآثوريين في شمال العراق، يسكنون فيها كطائفة واحدة وإعطائهم حكمًا ذاتيًا، لكن الحكومة العراقية أعلنت، بموافقة بريطانيا، عدم توفر مساحة خالية تكفي لهذا الغرض. كما رفضت عصبة الأمم رسميًا مشروع الحكم الذاتي للآثوريين[١٩٠].

لكن على الرغم من الرفض العراقي والدولي ظل المارشمعون مصرًّا على مطالبه، ورفض الإصغاء للملك فيصل الذي زاره في منطقة العمادية. بل جاء إلى بغداد مطالبًا بالاعتراف بسلطته من قبل الحكومة ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووزير الداخلية، حكمت سليمان، لكن الحكومة طلبت منه التنازل عن سلطته الزمنية فرفض، فأمر الكيلاني بسجنه حتى يتنازل. فقام أنصاره في لواء الموصل بقطع العلاقة مع الحكومة

(١٩٠) لونكريك، تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠، ج ١، ص ٣٢٦.

ومهاجمة القرى في شمال العراق، بتحريض ودعم من الإنكليز(١٩١).

وقد أثار تمرّد الآثوريين الرأي العام العراقي، ودفع وزير الداخلية، حكمت سليمان(١٩٢) ووليّ العهد الأمير غازي إلى استخدام القوة، ما دفع أعدادًا كبيرةً من الآثوريين إلى عبور نهر دجلة إلى سورية، لكن فرنسا أعلنت عدم قبول استيطانهم في سورية بصورة دائمة(١٩٣)، ما دفع ببعضهم في آب/ أغسطس ١٩٣٣ إلى محاولة عبور دجلة والعودة إلى العراق، لكن قائد الجيش العراقي في المنطقة الشمالية، الجنرال بكر صدقي(١٩٤) أمر قواته بالتصدي لهم، ما أوقع عددًا من الضحايا. وبسبب هذه الأحداث قطع الملك فيصل زيارته لبريطانيا وعاد إلى بغداد متعبًا مريضًا، ولمَّا لم تجدِ نصائحه نفعًا لدى الحكومة، عاد إلى سويسرا للعلاج، لكنه ما لبث أن توفي في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣.

ب ـ فشل التجربة السياسية والانقلاب العسكري الأول (١٩٣٦)

أصبح الأمير غازي ملكًا على العراق عام ١٩٣٣ بعد وفاة أبيه الملك فيصل. وكان غازي في الحادية والعشرين من عمره، نشيطًا وطنيًا ويتمتع بشعبية واسعة بين الشعب العراقي وضباط الجيش. ومع ذلك فإنَّ سنّه الصغيرة لم تكن تضعه في مصاف والده فيصل الذي كان يُعَد روح الدولة العراقية، من خلال حكمته وموازنته بين القوى الوطنية والبريطانيين الذين هم أمر واقع،

---

(١٩١) **أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني** (دمشق: مؤسسة حسين النوري، [د. ت.])، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٩٢) حكمت سليمان: هو شقيق محمود شوكت باشا، رئيس الوزراء الذي خلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨، وفي العشرينيات تولى مناصب وزارية عدة في العراق، وكان شديد الإعجاب بمصطفى كمال أتاتورك. انظر: واني وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ١٩٨.

(١٩٣) كان هناك رفض من الجمهور السوري لاستقبال الآشوريين، وهذا ما عكسته مقالات عدة في الصحف السورية حول هذا الموضوع. انظر جريدة **القبس** (دمشق)، الأعداد ٤٣٥، ٤٤٦ و٤٤٧ عام ١٩٣٣، و٤٧٠ و٥٠٠ عام ١٩٣٤.

(١٩٤) بكر صدقي (١٨٨٥ ـ ١٩٣٧): قائد أول انقلاب عرفه العرب في التاريخ المعاصر، تخرج من الكلية الحربية في الآستانة، وشارك مع الجيش العثماني على جبهات عدة. بعد الحرب العالمية الأولى التحق بالجيش السوري، ثم عاد إلى بغداد والتحق بالجيش العراقي وتدرّج بالرتب حتى وصل رتبة فريق، اعتمد عليه الملك غازي لإطاحة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي. حكم العراق حكمًا عسكريًا تسعة أشهر حتى أطلق النار عليه أحد الجنود وقتله. انظر: حميد المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ٣ ج (بغداد: وزارة الثقافة والأعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)، ج ١ (١٩٩٥)، ص ٣٠.

كما كان يحتفظ بعلاقات جيدة مع القوميين العرب، رفاقه في الثورة العربية، واستطاع استمالة زعماء العشائر الأقوياء من خلال صفاته الشخصية[١٩٥].

وكانت الفترة الممتدة بين وفاة الملك فيصل واندلاع الحرب العالمية الثانية فترة مضطربة. وليس أدل على ذلك من تغيير الوزارة اثنتي عشرة مرة خلال هذه المدة. وكانت أولى الوزارات برئاسة رشيد عالي الكيلاني[١٩٦] الذي شكل وزارة من حزب الإخاء[١٩٧]، لم تلبث أن سقطت بعد فترة وجيزة في العام نفسه ١٩٣٣. فعيّن الملك جميل المدفعي[١٩٨] رئيسًا للوزراء لتشكيل حكومة لا حزبية، لكنها ما لبثت أن سقطت بسبب الخلافات الطائفية بين أعضائها السُّنة والشيعة[١٩٩]، ومعارضة ياسين الهاشمي وحزبه للمدفعي، الذي عاد وشكل وزارته الثانية التي كانت ضعيفة، فأدّت إلى تدهور الإدارة في البلاد. وتعرّضت الحكومة إلى هجمات حزب الإخاء القوي الذي سرعان ما أسقط الوزارة. فعهد الملك لعلي جودة[٢٠٠]، رئيس الديوان الملكي،

---

(١٩٥) **مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق**، إعداد وتقديم كمال مظهر أحمد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص٢٩ ـ ٣٠؛ آيرلاند، **العراق: دراسة في تطوره السياسي**، ص ٣٣٥، ولونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ٢، ص ٣٨١.

(١٩٦) رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ ـ ١٩٦٥): ولد ونشأ في بغداد، عيّن وزيرًا مرات عدة في العهد الملكي. كان راغبًا في إنشاء دولة عربية موحدة، وعام ١٩٤١ كان رئيسًا لوزراء حكومة الدفاع الوطني، فتعاون مع الضباط القوميين في الجيش، وثاروا على الإنكليز، وبعد فشل الثورة هرب إلى ألمانيا، وهناك قابل هتلر، ثم تسلل إلى بيروت فدمشق ثم الرياض، وعاد إلى العراق بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، لكنه عاد وهرب إلى بيروت التي توفي فيها. انظر: المطبعي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٥.

(١٩٧) حزب الإخاء: حزب وطني أنشئ بعد معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية، وهدفه معارضة هذه المعاهدة، ضم سياسيين ووزراء سابقين وشيوخ عشائر. أبرز مؤسّسيه رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وحكمت سليمان وكامل الجادرجي ورضا الشبيبي وغيرهم. انظر: **أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني**، ص ١٠٤.

(١٩٨) جميل المدفعي (١٨٩٠ ـ ١٩٥٨): ولد في الموصل، وبعد إنهاء دراسته الإعدادية التحق بكلية الهندسة العسكرية في إسطنبول وتخرج فيها ضابطًا، شارك الجيش العثماني في معارك عدة حتى أسره الإنكليز، ثم التحق بالثورة العربية الكبرى ودخل دمشق مع الأمير فيصل. أسهم بقوة في ثورة ١٩٢٠ الوطنية ليعود بعدها إلى العراق ويهادن الإنكليز، عُيِّن وزيرًا ورئيسًا للوزراء مرات عدة. انظر: المطبعي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٨.

(١٩٩) وائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ١٦٥.

(٢٠٠) علي جودت الأيوبي (١٨٨٥ ـ ١٩٦٩): ولد في الموصل، ودرس في الرشدية العثمانية =

بتشكيل الوزارة التي طلب رئيسها من الملك حلّ البرلمان لتجري انتخابات مدبّرة أبعدت الكثير من الشخصيات المهمة عن البرلمان، منهم بعض شيوخ العشائر الذين سرعان ما تمرّدوا في الجنوب، فاستقال علي جودة وعاد جميل المدفعي إلى الحكم، لكنه لم يستمر سوى اثني عشر يومًا.

فتح سقوط أربع وزارات في فترة قصيرة الباب لتشكيل حكومة قوية برئاسة ياسين الهاشمي، تستند إلى حزب الإخاء الوطني الذي كان يدعو إلى إزالة النفوذ البريطاني. واستطاعت هذه الحكومة الاستمرار، لكن عشائر الفرات الأوسط ثارت عليها، إضافة إلى تحريض علماء النجف ضدها بسبب النزاعات على توزيع الأراضي، ومحاولة تطبيق قانون التجنيد الإجباري الذي صدر عام ١٩٣٤، كما أدّى هذا القانون إلى حدوث اضطرابات في الشمال بسبب رفض الطائفة اليزيدية التجنيد، لأنّه يخالف معتقداتهم. وكانت الحكومة العثمانية، كما مرَّ سابقًا، قد أعفتهم من التجنيد لهذا السبب، لكن الحكومة العراقية أرسلت الجيش إلى معاقل اليزيدية وفرضت الأحكام العرفية وسُجن وأُعدم الكثير من الرجال[٢٠١].

عمل رئيس الوزراء، ياسين الهاشمي، على حصر كل السلطات في يديه، حتى إنّه حلَّ حزب الإخاء مدّعيًا أنّه شخصيًا يمثل جميع الفئات، مما دعم معارضة الحكومة التي كان يقودها حكمت سليمان الذي اتفق مع الجنرال بكر صدقي وغيره من ضباط الجيش لتنفيذ انقلاب ضد الحكومة وبدعم من جماعة الأهالي[٢٠٢]، لضمان التمثيل المدني عند تأليف حكومة جديدة. وعلى هذا

= العسكرية في بغداد إلى جانب نوري السعيد وطه الهاشمي، تخرج في إسطنبول ضابطًا وهناك انضم إلى جمعية العهد العربية. شارك في الحرب العالمية الأولى والتحق بالثورة العربية عام ١٩١٦، عيّن حاكمًا عسكريًا لمدينة حلب بعد تحرير سورية، وجاء إلى العراق مع الملك فيصل وتسلم مناصب عدة، منها رئاسة الوزراء. انظر: المطبعي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٤.

(٢٠١) وائي وبيتروز، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٧.

(٢٠٢) جماعة الأهالي: أُطلق عليهم اسمهم نسبةً إلى جريدتهم **الأهالي** التي صدرت في عام ١٩٣٢، وضمت نخبة مثقفة تبنّت أيديولوجية أطلق عليها اسم «الشعبية». ووجد فيها ثلاثة اتجاهات (يمينية، معتدلة، يسارية) ما أدى إلى الخلاف، وخروج عبد الفتاح إبراهيم أحد مؤسّسيها عام ١٩٣٦. وقد مثلت الأهالي التيّار الاشتراكي الإصلاحي. وشكلت نواة «الحزب الوطني الديمقراطي» بعد الحرب العالمية الثانية. انظر: عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية**، ص ٩٦.

فـي ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٦ دخل الجيش بغداد في أول انقلاب عسكري في العراق، أُقصي فيـه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي وقتل جعفر العسكري، وزير الدفاع. وبعد الانقلاب اختلفت الجماعات التي ساندته حول الوعود التي قطعوها للناس. كما تحوّل حكمت سليمان، الذي أصبح رئيسًا للوزراء، كسلفه إلى الفردية والاستبداد، ما دفع شيوخ العشائر إلى التمرّد، فأمر حكمت سليمان في حزيران/ يونيو ١٩٣٧ الجيش بشنّ حملات عسكرية دون الرجوع إلى مجلس الوزراء، الذي استقال نصف أعضائه. وحلّ سليمان البرلمان ونفى وقتل المعارضين له، معتمدًا على دعم بكر صدقي، الذي قيل إنَّ له نوايا أخرى في الحكم[٢٠٣]. أفقدت تلك السياسة الحكومة أيّ سند شعبي أو حزبي ومهّدت الطريق للتغيير الذي جاء من الجيش بعد اغتيال بكر صدقي في الموصل في آب/ أغسطس ١٩٣٧، ما دفع حكمت سليمان إلى الاستقالة. وعُيّن جميل المدفعي رئيسًا للوزراء، وأعلن الجيش عدم التدخّل في السياسة، لكنه أصبح منذ هذا التاريخ العنصر الفاعل في تشكيل وإسقاط الوزارات، وأصبح من المستحيل إيقاف هذه الظاهرة التي أدّت إلى حدوث ستة انقلابات عسكرية حتى عام ١٩٤١[٢٠٤].

استمرّت حكومة جميل المدفعي فترة قصيرة وسرعان ما اتفق الضباط مع نوري السعيد[٢٠٥] وطه الهاشمي[٢٠٦] على إطاحتها، فرضخ الملك وعيَّن

---

(٢٠٣) يقول فريتز غروبا (وزير ألمانيا المفوض في بغداد) في مذكراته: إن بكر صدقي فاتحه سرًا بخطط للدفاع عن كردستان، كما أخبره أنه يهدف إلى إقامة دولة كردية تضم أكراد العراق وإيران وتركية. انظر: نجدت فتحي صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب** (صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، ١٩٦٩)، ص ١١٥ ـ ١١٧. لكن المؤرخ العراقي كمال مظهر أحمد (كردي) ينفي ذلك، ويفنّده في فصل من كتابه. انظر: كمال مظهر أحمد، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسات تحليلية** (بغداد: منشورات مكتبة البدليسي، ١٩٨٧)، ص ١١٩ ـ ١٣٠.

(٢٠٤) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958; a Study in Iraqi Politics*, 2nd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1960), pp. 124-125.

(٢٠٥) نوري السعيد (١٨٨٨ ـ ١٩٥٨): ينحدر من أسرة كردية مهاجرة من شمال العراق، تخرج في المدرسة الحربية في الآستانة عام ١٩٠٦، شارك في حرب البلقان عام ١٩١٢، أسهم في تأسيس جمعية العهد العربية، وانضمَّ إلى الشريف حسين مبكرًا. وفي العراق تسلم مهمة تشكيل الحكومة مرات عدة، كان خلالها منحازًا إلى السياسة البريطانية انحيازًا تامًا في العراق والمنطقة. أطيح وقُتل أثناء ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. انظر: المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ج ٢، ص ٢٣٧.

(٢٠٦) طه الهاشمي (١٨٨٨ ـ ١٩٦١): ولد في بغداد ومنها رحل إلى إسطنبول ودخل الكلية =

نوري السعيد رئيسًا للوزراء وطه الهاشمي وزيرًا للدفاع، فعمل الاثنان على الانتقام من خصومهما، وأولهم حكمت سليمان.

وكانت القضية الفلسطينية من أسباب عدم الاستقرار السياسي، لأنَّ القوميين العرب في العراق لم يكونوا راضين عمًّا يجري في فلسطين ودور بريطانيا التي تساعد اليهود في السيطرة على فلسطين، فأنشئت «جمعية الدفاع عن فلسطين» في بغداد عام ١٩٣٥ التي ساهمت إلى جانب نادي المثنى(٢٠٧) في جمع التبرعات والقيام بالتظاهرات وطبع المنشورات المؤيدة للحق العربي، كما قامت الجماهير بمهاجمة عدد من بيوت اليهود العراقيين بعد ازدياد نفوذ الحركة الصهيونية بينهم(٢٠٨).

وبين عامَي ١٩٣٧ و١٩٤١ أصبحت القضية الفلسطينية العنصر المؤثر الأول في العلاقات العراقية ـ البريطانية، على الرغم من محاولة نوري السعيد التقليل من هذا التأثير في العلاقات بين البلدين بداعي العقلانية. ولم يكن الملك غازي بمعزل عن التوتر بين البلدين بسبب سياسته وتحمسه لبث الدعاية القومية من إذاعته في قصر الزهور، وحديثه عن ضم الكويت،

= الحربية، وتخرج منها ضابطًا عام ١٩٠٦، ووصل إلى رتبة عقيد عام ١٩١٨، ثمَّ استقال من الجيش العثماني والتحق بالجيش العراقي بعد تأسيس الملكية عام ١٩٢٢، تقلد مناصب عدة، منها رئيس أركان الجيش ووزير ورئيس للوزراء. استمرّ بالعمل السياسي حتى أُقصي بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨. انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٤.

(٢٠٧) نادي المثنى: نسبة إلى المثنى بن حارثة الشيباني، تأسس عام ١٩٣٥على يد مجموعة من القوميين العراقيين برئاسة صائب شوكت ومحمد مهدي كبة. وجاء تأسيسه ردّ فعل على انتشار الأفكار الشيوعية. وتلخصت أهدافه في العمل على نشر الثقافة والتقاليد القومية العربية ودعم القضايا العربية. وأغلق بعد ثورة أيار/ مايو (مايس) ١٩٤١. وشكل نواة «حزب الاستقلال»الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. انظر: عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية**، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٢٠٨) عاش اليهود في العراق بهدوء حتى وصول نشاط الحركة الصهيونية إليهم عام ١٩٤١ عن طريق بعض المدرّسين المرسلين من الصهيونية إلى المدارس اليهودية في العراق، ومنهم هارون سلسون ناحيم الذي جاء من فلسطين مدرّسًا عام ١٩٢١ بهدف تأسيس منظمة صهيونية وظل في العراق حتى نفيه عام ١٩٣٥ بسبب نشاطه في مجال الإعلام الصهيوني. فقد صدرت في العراق جريدة **المصباح** الأسبوعية التي كانت تبث الفكر الصهيوني، كما وصلت بعض الصحف الصهيونية من فلسطين، وكان عدد من المسؤولين الإنكليز يشجعون هذا التوجّه، كما استخدم الصهاينة إضافة إلى هذه الأساليب العنف لتهجير يهود العراق إلى فلسطين. انظر: يعقوب يوسف كورية، **يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٠٧ ـ ١١١.

ورفضه الوقوع تحت تأثير السفير البريطاني، وإحاطة نفسه بحاشية تعادي الإنكليز، أمثال رشيد عالي الكيلاني. كما كان مؤيدًا للحق العربي في فلسطين، ما جعل الإنكليز يأخذون منه موقفًا معاديًا. ظهر في ما كتبه سفيرهم في العراق، موريس بيترسن، في مذكراته بأنه طلب من الأمير عبد الإله ـ الذي أصبح وصيًا على العرش في ما بعد ـ بأن الملك غازي يجب السيطرة عليه أو خلعه[٢٠٩]. وبعد شهر من هذا اللقاء في نيسان/أبريل ١٩٣٩ مات الملك غازي إثر حادث سيارة دارت حوله الكثير من الشبهات عن تورط الاستخبارات البريطانية فيه، ما دفع الجماهير في أنحاء العراق إلى التظاهر، ومهاجمة القنصلية البريطانية في الموصل وقتل القنصل. وقد ادعت بريطانيا إن إشاعة مشاركتها في قتل غازي روّجها غروبا، الوزير الألماني المفوض في بغداد[٢١٠]. وبعد وفاة غازي تولى فيصل الثاني العرش وعمره أربع سنوات، فتولى الوصاية عليه خاله الأمير عبد الإله.

ج ـ العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)

كان الوضع السياسي في العراق مع بداية الحرب مضطربًا بسبب المنافسة بين السياسيين، وتدخل الجيش في السياسية عن طريق العقداء الأربعة «جماعة المربع الذهبي»[٢١١] الذين أصبح لا يمكن تشكيل الحكومة دون رأيهم. وبموجب المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ كان على العراق وضع مرافقه في خدمة المجهود الحربي البريطاني. وقد حاول نوري السعيد، رئيس الوزراء، الاستفادة من الظروف لتقوية مركزه، فأحدث تغييرات في وزارته، وحاول في مناورة سياسية التخلي عن الحكم المباشر للحصول على دعم داخلي لمواقفه الدولية من خلال الانخراط في حكومة يرئسها رشيد عالي الكيلاني، وتحظى بدعم العقداء الأربعة الذين اختلفوا

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢١٠) مذكرات السر موريس بيترسن ـ السفير البريطاني في العراق ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، في: صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، ص ٢٠٩.

(٢١١) المربع الذهبي تَكَوَّن من أربعة ضباط قوميين: صلاح الدين الصباغ آمر الفرقة الثالثة، وكامل شبيب آمر الفرقة الأولى، ومحمود سلمان آمر القوة الجوية، وفهمي سعيد آمر القوة الآلية. برز الأربعة عام ١٩٣٩. انظر: لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ٢، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

في وجهة نظرهم مع نوري السعيد الذي كان يعطي الأولوية للعلاقة مع بريطانيا، بينما كان العقداء يرونها العدو الأول للعراق، ولهذا السبب استقالت حكومة نوري السعيد في أيار/ مايو ١٩٤٠، وعهد بتشكيل الحكومة الجديدة إلى رشيد عالي الكيلاني، القومي العربي المعارض للمعاهدة العراقية البريطانية، الذي يحظى بدعم ضباط الجيش. ضمّت الحكومة الجديدة تيارين يمثل **الأول** نوري السعيد ويثق بفوز الحلفاء بالحرب، والتيار **الثاني** مثّله ناجي شوكت[٢١٢]، وكان من أنصار فوز ألمانيا، وقد حاول الكيلاني الموازنة بين التيّارين داخل الحكومة حتى تتكشف نتائج الحرب لاتخاذ موقف لا يعرِّض مصالح العراق للخطر.

بعد وصول القوميين العرب إلى الحكم في العراق وجهوا اهتمامهم إلى القضية الفلسطينية والسورية، فأصبح العراق مقصدًا للقوميين العرب، فانتقل إلى الإقامة فيه الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني، كما جاء من سورية جميل مردم، وسعد الله الجابري، ولطفي الحفار. وفي ذلك الوقت أصبحت القضايا العربية ذات تأثير مباشر في السياسة العراقية، ما سبب تأزم العلاقات مع بريطانيا الداعمة لليهود في فلسطين[٢١٣]. ومما زاد تأزيم تلك العلاقة تغيّر مجريات الحرب بهزيمة فرنسا ودخول إيطاليا إلى جانب المحور، ما عزّز الثقة بانتصار ألمانيا. وغلب الاتجاه الداعم للمحور في الحكومة العراقية، فرفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا بعد دخولها الحرب، بل بدأت الاتصال بالألمان للحصول على دعمهم لتحرير العراق، ما أقلق الإنكليز ودفعهم إلى إسقاط حكومة الكيلاني[٢١٤]. ولم تنجح الحكومة العراقية بالحصول على دعم مؤثر من دول المحور بسبب

---

(٢١٢) ناجي شوكت (١٨٩١ ـ ١٩٨٠): من صانعي السياسة العراقية في العهد الملكي، ولد في مدينة الكوت، تخرج في كلية الحقوق في الآستانة عام ١٩١٣، عيّن في حياته في مناصب عدة، آخرها وزارة الدفاع في حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١. انظر: المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ج ٢، ص ٢٢٧.

(٢١٣) واني وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ١٨٢.

(٢١٤) برقية من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية، أرسلت في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠، سري رقم ٦٦٣، منشورة في: محمود مظفر الأدهمي، «وثائق جديدة ورأي،» **آفاق عربية** (بغداد)، العدد ٩ (أيار/ مايو ١٩٨٠).

خطوط الإمداد الطويلة مع ألمانيا، ورفض تركيا مرور الإمدادات من أرضيها، وتحفّظ حكومة فيشي الفرنسية على استخدام الألمان للأراضي السورية. كما أوقف التدخل البريطاني صفقة شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأميركية، بعد تسريب معلومات للأميركيين بأن السلاح المرسل إلى العراق سوف يصل إلى ثوار فلسطين[٢١٥].

عمل الإنكليز على إسقاط الحكومة عن طريق أعوانهم، أمثال نوري السعيد الذي قدّم استقالته كي تنهار الحكومة، كما هرب الوصي عبد الإله من بغداد إلى الجنوب كي يضغط على العقداء الأربعة، فقدم رشيد عالي الكيلاني استقالته، وكُلّف طه الهاشمي بتأليف الوزارة في شباط/ فبراير ١٩٤١. وكان مطلوبًا من الحكومة الجديدة تنفيذ السياسة البريطانية، فاجتمع أنطوني إيدن بوزير خارجية العراق، توفيق السويدي، في القاهرة، وطلب منه قطع العلاقات مع إيطاليا، وإقصاء العقداء الأربعة، والسماح للقوات البريطانية بالتحشد في العراق، بينما طلب السويدي من إيدن تزويد الجيش العراقي بالسلاح، وقروضًا مالية، كما طلب تنفيذ الكتاب الأبيض البريطاني الذي يخصّ فلسطين عندما ترى بريطانيا الوقت مناسبًا لذلك، وأبدى السويدي عدم الاعتراض على احتلال البريطانيين لسورية بعد الحرب[٢١٦].

رفض القوميون سياسة الحكومة الجديدة، وشكلوا «اللجنة العربية» السرية التي أقسم أعضاؤها على العمل على إنقاذ الأمة العربية[٢١٧]،

---

(٢١٥) برقية من السفارة البريطانية في واشنطن إلى الحكومة الأميركية تحت الرقم 711.00111 Armament Control/ 2550، أرسلت بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤١، في: عبد الجبار ناجي، «موقف الولايات المتحدة من حركة مايس،» **آفاق عربية**، العدد ٩ (أيار/ مايو ١٩٨٠)، ص ٤١.

(٢١٦) 740/0011, European War 1939/9328 برقية رقم ٥٢، مرسلة في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤١ من (نابنشو) السفير الأميركي في العراق إلى وزارة الخارجية الأميركية، الوثيقة منشورة في: المصدر نفسه، ص٤٢ ـ ٤٣.

(٢١٧) ذكر أسماءهم العقيد صلاح الدين الصباغ (مصطفى، وعبد العزيز، وأحمد، ورضوان، وفرهود، وجاسم، وفارس)، وقال: إنها أسماء مستعارة لكرام ليس بوسعي ذكر أسمائهم، لهم مكانة سامية في العراق وفلسطين وسورية. انظر: صلاح الدين الصباغ، **فرسان العروبة في العراق مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ** (بغداد: دار الشباب العربي، ١٩٥٦)، ص ٢١٨ (فرغ الصباغ من كتابة مذكراته قبل إعدامه عام ١٩٤٥).

وتشكلت اللجنة من الحاج أمين الحسيني رئيسًا، وعضوية رشيد عالي الكيلاني، وناجي شوكت، والعقداء صلاح الدين الصباغ[218]، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان[219]، ويونس السبعاوي[220]. وقد تحركت اللجنة العربية عند خضوع حكومة طه الهاشمي لرغبة الإنكليز في إبعاد العقداء الأربعة عن الحكم، فأعلنوا حالة الطوارئ، وطلبوا من طه الهاشمي الاستقالة، وعندما علم الوصي التجأ إلى الوزير الأميركي المفوض في بغداد نابنشو الذي أوصله إلى الإنكليز[221].

وبعد هروب الوصي تشكلت حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، كما شُكل إلى جانب الحكومة مجلسٌ ضم العقداء الأربعة وعددًا من السياسيين. وأقصي الوصيّ عبد الإله، وعُيّن وصي جديد من العائلة المالكة (الشريف شرف). وقد حصلت الحكومة الجديدة على التأييد الشعبي، لكن بريطانيا وحلفاءها (أميركا، إيران، مصر، تركيا، فرنسا)[222]

---

(٢١٨) صلاح الدين الصباغ (١٨٩٤ ـ ١٩٤٥): من الضباط الأربعة، ولد في الموصل، وخدم في الجيش العثماني، ثم التحق بالجيش العربي عام ١٩١٨، اعتقله الفرنسيون عام ١٩٢٠، ثم أطلق سراحه وعاد إلى العراق وعيّن في الجيش العراقي، درس الأركان في لندن، ثم عيّن آمرًا للكلية العسكرية وتدرّج في الرتب حتى أصبح أهم ضباط الجيش، وكان ذا فكرٍ قومي عروبي، بعد فشل انتفاضة ١٩٤١ هرب إلى إيران، فتركية التي بقي فيها حتى تسليمه إلى الوصي عبد الإله الذي أعدمه. انظر: المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ج ٢، ص ١١٩.

(٢١٩) محمود سلمان: (١٨٩٩ ـ ١٩٤٢): من الضباط الأربعة الذين خططوا لانتفاضة مايس (أيار/ مايو) ١٩٤١. ولد في بغداد وتخرج في المدرسة العسكرية في إسطنبول عام ١٩١٦، التحق عام ١٩١٨ بالجيش العربي وقاتل في معركة ميسلون وجرح فيها، ثم انتسب للجيش العراقي عام ١٩٢٤ وتدرّج في الرتب حتى وصل إلى منصب آمر القوة الجوية، هرب إثر فشل حركة مايس ١٩٤١ إلى إيران، لكنه اعتُقل وأعدم عام ١٩٤٢. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٥.

(٢٢٠) يونس السبعاوي (١٩١٠ ـ ١٩٤٢): من قادة حركة مايس ١٩٤١، ولد في الموصل من قبيلة طيء، درس في كلية الحقوق، وعمل في الصحافة والترجمة والنشر، انتمى أثناء دراسته في دمشق عام ١٩٣٣ إلى عصبة العمل القومي، ثم انتسب إلى نادي المثنى في العراق، عيّن وزيرًا في حكومة الدفاع الوطني، اعتقل بعد فشل حركة مايس وأعدم عام ١٩٤٢. انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٩٢.

(٢٢١) 890 G. 00/535 برقية مرسلة في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤١ من (نابنشو) السفير الأميركي المفوض في العراق إلى وزير خارجيته، منشورة في: ناجي، «موقف الولايات المتحدة من حركة مايس،» ص ٤٣.

(٢٢٢) استقبل وزير خارجية العراق في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١ رؤساء البعثات الدبلوماسية =

رفضوا الاعتراف بالحكومة الجديدة، بل اتخذت بريطانيا قرارًا بإنهاء ثورة العراق بالطرق العسكرية، نظرًا إلى خطورتها على المجهود الحربي البريطاني في المنطقة، بعد اتصال زعمائها بدول المحور لمساعدتهم في طرد الإنكليز من العراق والأردن وفلسطين[٢٢٣]. لكن إمدادات المحور وصلت إلى العراق متأخرة، وكانت قليلة وغير مؤثرة[٢٢٤]، كما وصل خبراء النفط الألمان إلى شمال العراق بعد إيقاف البريطانيين العمل.

كان شمال العراق مؤيدًا للثورة، بخاصة مدينة الموصل، رغم محاولة الإنكليز إثارة العشائر ضد الحكومة، وتهديد الشيخ محمود البرزنجي بتجنيد قوات كردية لمساندة البريطانيين بعد هربه من بغداد إلى السليمانية، لكن العشائر لم تتحرّك بسبب سرعة القضاء على الحركة الثورية[٢٢٥]، الذي كان من أسبابه تردّد الجيش العراقي في إيقاف إنزال القوات البريطانية في البصرة، إضافة إلى اعتقاد بعض أعضاء الحكومة العراقية بإمكان إجراء تسوية سلمية مع البريطانيين[٢٢٦]، ما منحهم الوقت لاستقدام قوات جديدة عن طريق الخليج والأردن. كذلك وقفت دول الجوار ضد الثورة، فرفضت تركيا مرور الإمدادات الألمانية عن طريق أراضيها إلى العراق، بل نصح الأتراك الإنكليز بالقضاء عسكريًا على الحكومة العراقية[٢٢٧]. ولم تسمح

= لتقديم التهاني بتشكيل الحكومة الجديدة فامتنع سفراء هذه الدول عن الحضور. انظر برقية مرسلة من (نابنشو) في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١ رقم 890 G. 002/149، في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٢٣) كان العقيد صلاح الدين الصباغ يأمل في تحرير العراق والأردن وفلسطين بمساندة الألمان. انظر مذكرات الدكتور غروبا، في: صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، ص ١٦٥.

(٢٢٤) يقول الكونت جيانو، وزير خارجية إيطاليا: كانت الطائرات الإيطالية في العراق لا تعمل بعد شهر من بدء الحرب العراقية ـ البريطانية. انظر مذكرات الكونت جيانو، في: المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٢٥) لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٢٢٦) محاضر اجتماعات مجلس الدفاع الأعلى العراقي، في: عبد الجبار العمر، «الجيش العراقي والسياسة ـ من وثائق ثورة مايس،» **آفاق عربية**، العدد ٧ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٢٣ ـ ٣٣.

(٢٢٧) 740/0011 European War 1939/10893، برقية أرسلت في ١٣ أيار/ مايو (مايس) ١٩٤١ من السفير الأميركي في أنقرة (ماكوري) إلى وزير خارجيته، في: ناجي، «موقف الولايات المتحدة من حركة مايس،» ص ٥١.

قوات حكومة فيشي الفرنسية في سورية للإمداد الألماني بالمرور إلّا عن طريق الجو. وأوقف الأميركيون، حلفاء الإنكليز، صفقات الأسلحة التي عقدها العراق مع شركات أميركية، بل إن الجامعة الأميركية في بيروت فصلت عددًا كبيرًا من الطلاب السوريين والعراقيين لأنَّهم خرجوا تأييدًا لحكومة العراق.

وعلى الرغم من التأييد الشعبي للثورة، ووصول متطوّعين من سورية وفلسطين بقيادة فوزي القاوقجي، استطاع البريطانيون إعادة احتلال العراق، ودفع أعضاء الحكومة الوطنية العراقية إلى الفرار إلى خارج البلاد، ومن ثم إعدام قادة الثورة وسجنهم.

وعاد بعد انتهاء الثورة الوصي عبد الإله للحكم تحت الوصاية البريطانية، رغم الشعور الشعبي الكاره له. وشكل جميل المدفعي في حزيران/ يونيو ١٩٤١ حكومة نفذت كافة مطالب بريطانيا، فقطعت العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وسمحت للجيوش البريطانية باستخدام الأراضي العراقية والقواعد والمواصلات في المجهود الحربي، خصوصًا بعد غزو ألمانيا للاتحاد السوفياتي، فأصبح العراق وإيران ممرًا للمساعدات الأميركية إلى السوفيات.

لكن رغم خضوع الحكومة للمطالب البريطانية تغيّرت الوزارة بعد أربعة أشهر، وعيّن نوري السعيد رئيسًا للوزارة في الفترة الممتدة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١ وحزيران/ يونيو ١٩٤٤، التي أصبح فيها العراق تحت الإشراف البريطاني، فسُخِّرت موارد البلاد للحرب، واتخذت إجراءات قمعية ضد النشاط السياسي، كما أُضعف الجيش العراقي حتى لا يتمكن من القيام بأي تحركات ضد الإنكليز. كانت انعكاسات الحرب في شمال العراق أشد وطأة بسبب توغل الجيوش الألمانية في القوقاز، والخشية من وصولها إلى إيران والعراق. فجرى تعزيز الجيوش البريطانية، وأنشئ خط دفاعي في شمال العراق، كما جرى تجميع اللاجئين البولنديين في مدينة خانقين، وتشكيل فرقة عسكرية منهم لمساعدة الجيش البريطاني في العراق.

وخلال الحرب احتلت القوات السوفياتية والبريطانية أجزاءً من إيران، وساعد السوفيات الأكراد على إقامة جمهورية مهاباد الكردية في شمال

إيران، ما شجع أكراد العراق على التحرك، فهرب الملا مصطفى البارزاني من معتقله في السليمانية، وأعلن العصيان في قريته بارزان. وقد حاولت الحكومة العراقية حل الأزمة سلميًا[٢٢٨]، فقام رئيس الوزراء نوري السعيد عام ١٩٤٤ بزيارتين للأقضية ذات الأغلبية الكردية في محافظة الموصل، واقترح إصلاحات إدارية بتعيين وزير ومحافظين كرديين لكل من السليمانية وأربيل، وزيادة عدد ممثلي الأكراد في مجلس النواب، وإحداث إدارة تعليم كردية، ومنح قروض زراعية. كما أصدرت الحكومة في آذار/ مارس ١٩٤٥ عفوًا عامًا عن مثيري الاضطرابات[٢٢٩]. مع ذلك لم تجدِ هذه الإجراءات نفعًا، وتجدّدت الاضطرابات، فشنّ الجيش العراقي هجومًا بمساعدة القوة الجوية البريطانية على البارزاني الذي هرب مع ألفين من أتباعه إلى إيران، وفي إيران استقبله قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد وعيّنه برتبة جنرال في جيشه.

وخلال معالجة المشكلة في شمال العراق دار نزاع على النفوذ بين الوصي ونوري السعيد، أدّى إلى استقالة الأخير، لتأتي بعده حكومتان خلال فترة قصيرة (١٩٤٤ ـ ١٩٤٦) ترأس الأولى حمدي الباجه جي[٢٣٠]، والثانية توفيق السويدي[٢٣١]، ولم تستمرا طويلًا بسبب مقاومة الساسة القدامى والوصيّ للإصلاحات التي قامتا بها في المجال السياسي (قانون الانتخابات،

---

(٢٢٨) حذّر السفير البريطاني، كورنواليس، الملا مصطفى من أن عصيانه يؤذي المجهود الحربي البريطاني لذلك عليه الهدوء. F.O 371/35013, From Baghdad to F.O, No. 1218, 12 December 1943، في: حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية**، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢٢٩) لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ٢، ص ٥٢٧ ـ ٥٣٠.

(٢٣٠) حمدي الباجه جي (١٨٨٥ ـ ١٩٤٨): ولد في بغداد، ودرس الحقوق في إسطنبول، عاد إلى بغداد عام ١٩٠٨ وعيّن أستاذًا في كلية الحقوق، كان من دعاة فكرة الاستقلال عن العثمانيين، بعد احتلال الإنكليز للعراق عارضهم، ثم انتُخب نائبًا، ثم وزيرًا ورئيسًا للوزراء عام ١٩٤٤. انظر: المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ج ١، ص ٥٩.

(٢٣١) توفيق السويدي (١٨٩١ ـ ١٩٦٨): ولد في بغداد، درس في كلية الحقوق في إسطنبول وأكمل دراسته في باريس عام ١٩١٤، مثل العراق في المؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣، وبعد تأسيس الدولة العراقية تقلد مناصب عدة، منها وزير للمعارف والخارجية، ورئيس للوزراء، كما أسّس حزب الأحرار. وبعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ اعتقل ثم رحّل إلى لبنان حتى وفاته. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨.

قانون الأحزاب، الصحف). ثم أتت حكومة جديدة برئاسة أرشد العمري[٢٣٢] فتراجعت عن الإصلاحات.

استمرار الاضطراب السياسي، والهيمنة البريطانية، وضعف القيادة العراقية، وفقدان الوصي لأي صفات قيادية، إضافة إلى الغليان الشعبي بسبب الأوضاع الداخلية والأوضاع في فلسطين وسورية؛ أدّت إلى ظهور الأفكار اليسارية إلى جانب حركة القومية العربية، ما كان له تأثير كبير في ظهور توجهات سياسية جديدة في العراق[٢٣٣]. فقد كانت فترة الحرب العالمية الثانية عصرًا ذهبيًا للحزب الشيوعي[٢٣٤]، بعد تحالف السوفيات مع الحلفاء في الحرب، ما سمح له بحرية أكبر في العمل.

ويمكن الوصول إلى أفضل وصف للحالة العامة في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال تقرير السفير البريطاني في العراق، السير ستون هيوارد بيرد (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)، الذي رفعه إلى حكومته في ٤/ ٣/ ١٩٤٦ وتضمّن النقاط التالية:

«في السياسة الداخلية حدث بعض الانفراج بعد خفض القيود التي كانت موجودة أثناء الحرب، فعادت بعض الصحف إلى العمل تحت السيطرة. أما الاقتصاد فما زال يعاني آثار الحرب التي زادت تبعية العراق

---

(٢٣٢) أرشد العمري (١٨٨٨ ـ ١٩٨٢): ولد في الموصل، ودرس الهندسة في إسطنبول وعيّن في وظائف عدة في الدولة العثمانية، وبعد تأسيس الدولة العراقية تقلد مناصب عدة، منها مدير عام ووزير ورئيس للوزراء. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١.

(٢٣٣) F.O 371/45302, NO. 134, E2431/195/93، تقرير سري مرفوع في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٥ من كينهان كورنواليس، السفير البريطاني في العراق، إلى رئيس الوزراء تشرشل بمناسبة انتهاء أعماله في العراق، في: مؤيد إبراهيم الونداوي، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢)، ص ٣١ ـ ٤٣.

(٢٣٤) ظهرت الأفكار الشيوعية في العراق في العشرينيات بعد سورية ولبنان ومصر، وأسهم رسل السوفيات، إضافة إلى بعض الأجانب، في نشر هذه الأفكار، وظهرت أول جماعة ماركسية في بغداد في أوائل العشرينيات باسم «مدارس الأفكار الحرة»، ومنذ عام ١٩٢٧ بذلت جهود لتشكيل حزب شيوعي عراقي، فتشكلت أول لجنة مركزية له في أيار/ مايو ١٩٣٥، أصدرت جريدة كفاح الشعب. حاول الشيوعيون منذ البداية إيجاد تنظيم لهم في الجيش لأنه كان أحد شروط قبولهم في الكومنترن عام ١٩٣٦. انظر: صلاح الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق** (بيروت: دار الفرات، ١٩٩٣)، ص ١٣ ـ ٢٥.

لمنطقة الاسترليني. أما الجيش العراقي فلم يزل تحت وطأة هزيمته في الحرب عام ١٩٤١، ويقوم ضباط بريطانيون بإعادة تنظيمه. كما يقوم الخبراء والمستشارون البريطانيون بالعمل في كافة مجالات الاقتصاد (الحالة في شمال العراق لا تبشر كثيرًا فالأكراد مصدر قلق خطير). متغيّر سياسي جديد ظهر إلى الساحة تمثل في ازدياد نشاط الحركة الشيوعية في العراق، عزز هذا التوجه الانتصارات والنشاط السوفياتي في شمال إيران. ظهر اهتمام الولايات المتحدة بالعراق عن طريق طلبها الحصول على امتيازات اقتصادية واستمالة بعض المسؤولين العراقيين، رغم ذلك كان هناك شعور معادٍ للأميركيين في العراق بسبب موقفهم الداعم للصهيونية، إضافة إلى مقاومة الإنكليز غير الجدية للتغلغل الأميركي على حسابهم في الشرق الأوسط. العلاقة مع تركيا كانت جيدة، وأدّت زيارة الوصي لها عام ١٩٤٥ إلى تسليم العقيد صلاح الدين الصباغ وإعدامه. وفي العلاقات العربية ساهم العراق في تشكيل الجامعة العربية، لكن نوري السعيد فشل في محاولة تزعم العالم العربي لصالح مصر. واستمر العامل العربي الأشد تأثيرًا في العراق، وبخاصة التطورات في فلسطين وسورية، فعند العدوان الفرنسي على سورية تحضر العراق للتدخل العسكري. وفي مجال القضية الفلسطينية زار موسى العلمي العراق مرتين، حصل فيهما على دعم مادي، كما خصصت الحكومة العراقية في ميزانيتها مبلغًا لدعم استرداد الأرض العربية»[٢٣٥].

٧ ـ العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨

أ ـ العراق ما بعد الحرب

استمر الساسة القدامى بعد الحرب في الحكم، وعلى رأسهم نوري السعيد، الذي تولى الوزارة ست مرات من بين ٢٢ وزارة تشكلت في العراق في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٨. وكان السعيد الموجّه الأول للسياسة العراقية حتى في الوزارات التي لم يكن عضوًا فيها، وكان على رأس

(٢٣٥) FO 371/45302, NO. 85, E2469/652/93، التقرير السنوي لعام ١٩٤٥، كتبه السير ستون هيوارد بيرد، السفير البريطاني في العراق، ورفعه إلى حكومته في ١٩٤٦/٣/٤، في: الونداوي، المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٦٨.

الداعين إلى إقامة علاقات خاصة مع بريطانيا، ومن المرتابين في نوايا مصر والاتحاد السوفياتي. وبعد الحرب أجريت انتخابات عام ١٩٤٧، تولى بعدها رئاسة الوزارة صالح جبر[٢٣٦]، أحد أنصار التعاون مع بريطانيا، وكانت مهمة حكومته تعديل معاهدة ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية.

تزامن مع هذه التطورات تعاظم المشروع الصهيوني في فلسطين وصدور قرار التقسيم الذي رفضه العرب، ومنهم العراقيون الذين حمّلوا بريطانيا المسؤولية، رغم ذلك استمرّ نوري السعيد وصالح جبر بالتفاوض مع بريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٣٠، ووُقّعت مسوّدة ما عرف بمعاهدة بورتسموث. لكن المعارضة العراقية، وبتأييد من الجماهير المتأثرة بأعمال بريطانيا (وعد بلفور ١٩١٧ وأحداث فلسطين، فرض الهاشميين ملوكًا على العراق، معاهدة ١٩٣٠، القضاء على انتفاضة آذار/ مارس ١٩٤١، وإعدام العقداء القوميين) هذه المصائب المتراكمة، وتجاهل الحكومة العراقية لشعبها، دفعا الجماهير للخروج في تظاهرات حاشدة، عُرفت في أدبيّات المؤرخين بالوثبة[٢٣٧] التي أجبرت الحكومة على الاستقالة، لتأتي حكومة محمد الصدر[٢٣٨] التي أعلنت رفض المعاهدة.

ازداد الوضع العراقي تأزمًا بعد قرار بريطانيا إنهاء انتدابها على

---

(٢٣٦) صالح جبر (١٩٠٠ ـ ١٩٥٧): أحد رؤساء الوزارة في العهد الملكي، درس في الرشدية العثمانية في بغداد، وتخرج في كلية الحقوق عام ١٩٢٥، شارك في حكومات عدة، ارتبط اسمه بمعاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ عندما كان رئيسًا للوزراء، التي قوبلت برفض شعبي كبير وتظاهرات عرفت بـ«الوثبة»، ثم تقلّب في المناصب حتى توفي وهو يخطب في مجلس الأعيان. انظر: المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ج ٢، ص ١١٢.

(٢٣٧) يرى عدد من المؤرخين أن من أهم أسباب الوثبة عام ١٩٤٨، التغيّرات التي طالت المجتمع العراقي في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، ونموّ الطبقة الوسطى، وتبلور التنظيم العمالي وغيرها. انظر: كمال مظهر أحمد، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسات تحليلية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢٣٨) محمد الصدر (١٨٨٢ ـ ١٩٥٦): أصل أسرته من جبل عامل في لبنان. هاجروا منها إلى الكاظمية، حيث درس العلوم الدينية، ثم انصرف إلى السياسة، وشارك في ثورة العشرين ثم هرب إلى سورية، عاد إلى العراق عند تولّي الملك فيصل، لكنه اصطدم بالإنكليز ونفي إلى إيران، وعام ١٩٤٨ تولى الوزارة لمرة واحدة فقط، كما رأسَ مجلس الأعيان. انظر: المطبعي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٢.

فلسطين، واندلاع الحرب العربية اليهودية في آذار/ مارس ١٩٤٨، التي شارك فيها الجيش العراقي رغم ضعفه بسبب خسائره في ثورة ١٩٤١ وإهماله بعدها. ورغم المواقف البطولية لهذا الجيش كانت الهزيمة وقيام دولة الكيان الصهيوني[٢٣٩]. التي كان من انعكاساتها ازدياد نشاط عملاء الحركة الصهيونية بين يهود العراق من أجل دفعهم إلى الهجرة، حتى جاءت حكومة توفيق السويدي، عام ١٩٥٠، التي تلقى أعضاءٌ فيها رشى مقابل إصدار قانون سمح لليهود بالهجرة الشرعية إلى فلسطين.

وشهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نشاط قوى وأحزاب عدة، منها القديمة ومنها الجديدة، ويمكن تقسيمها عمومًا إلى قومية تقليدية وحديثة، وأخرى ذات توجّه يساري. ويُعد حزب الاستقلال حزبًا قوميًا تقليديًا، وكان يضم النخبة المثقفة ذات التوجّه القومي، ومنهم محمد مهدي كبة[٢٤٠]، العضو المؤسس لنادي المثنى القومي، إضافة إلى فائق السامرائي[٢٤١] ومحمد صديق شنشل. كان هذا الحزب معاديًا للإنكليز والهاشميين. كما ظهر حزب البعث القومي «حزب البعث العربي» القومي التوجه الذي أسّسه سامي شوكت، وكان يقوم على أسس مشابهة لحزب الاستقلال.

أما الأحزاب ذات التوجه اليساري ففي مقدّمها الحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل، صاحب الأفكار الإصلاحية، كما ظهر حزب الشعب الذي أسّسه عزيز

---

(٢٣٩) امتنعت بريطانية أثناء حرب فلسطين عن تزويد العراق بالسلاح، ولم تستأنف إرسال السلاح حتى انسحب الجيش العراقي من فلسطين عام ١٩٤٩. انظر: لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ٢، ص ٥٨٥.

(٢٤٠) محمد مهدي كبة (١٩٠٠ ـ ١٩٨٤): داعية قومي، ولد في سامراء، بدأ حياته السياسية في مطلع العشرينيات. عمل مدرسًا، ثم انضم إلى أحزاب عدة، منها حزب الاستقلال عام ١٩٤٦، ظل يعمل في السياسة حتى ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي عيّن فيها في منصب قيادي استقال منه بعد فترة وتفرغ للكتابة. انظر: المطبعي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢٤١) فائق السامرائي (١٩٠٨ ـ ١٩٧٩): زعيم قومي، ولد في العمارة، درس بالمدرسة الأميركية في البصرة، درس الحقوق وعمل في السياسة، عارض الإنكليز، وسجن بسبب مناصرته حركة مايس ١٩٤١، عمل سفيرًا للعراق عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، ثم استقال ولجأ إلى مصر لمعارضته قمع القوميين العرب في العراق. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٥.

شريف، وانضم إليه حزب عبد الفتاح إبراهيم، فصار اسمه «حزب الاتحاد الوطني»، وكان ذا توجّه يساري.

أما الأحزاب الأكثر تأثيرًا في الساحة الشمالية من العراق فكان «حزب التحرر الوطني» واجهة الشيوعيين، الذي تزعّمه حسين محمد الشبيبي وجماعته من الشيوعيين، بزعامة يوسف سلمان (فهد)[٢٤٢]. لكن الحكومة العراقية منعت نشاط الحزب الشيوعي، فبقي يعمل سرًا طوال الفترة الملكية، وكانت مدينة السليمانية تمثل مركزًا رئيسًا للجماعات الشيوعية في العراق نتيجة اتصالها بالشيوعيين الأكراد في إيران وأذربيجان، وسرعان ما مُزجَ بين الشيوعية والقومية الكردية[٢٤٣].

أما بالنسبة إلى الأكراد فقد شكلوا عام ١٩٤٦ حزبًا توحّدت تحته تنظيمات كردية عدة (حزب شورش ـ الثورة، حزب رزكاري كرد، حزب هيوا ـ الأمل، فرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني)، وأطلق على التنظيم الجديد «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، المعروف اختصارًا بـ «البارتي»[٢٤٤]. وعُيّن الملّا مصطفى البارزاني، الهارب في مهاباد ـ إيران، رئيسًا للحزب الجديد الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول في بغداد ١٦/٨/١٩٤٦، وأعلن ميثاقه ونظامه الداخلي الذي أكد في البداية «أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية

---

(٢٤٢) يوسف سلمان (فهد): ولد في بغداد عام ١٩٠١ لأسرة مسيحية كلدانية نازحة من شمال العراق، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة السريان في البصرة، وعمل في الجيش البريطاني. ثم غادر العراق للدراسة في جامعة كادحي الشرق الحزبية في موسكو ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧، عاد إلى العراق عام ١٩٣٨، أصبح فهد سكرتيرًا للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤١. وهو ممن أرسوا قواعد الحزب، اعتقل عام ١٩٤٧، وأعدم عام ١٩٤٩ مع ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي. انظر: الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، ص ٢٦ و٦٢.

(٢٤٣) كان الشيوعيون الأكراد في العراق على ارتباط وثيق مع الحركة الشيوعية في إيران وأذربيجان ومهاباد، بينما كانت اتصالات الشيوعيين العرب بالحركة الشيوعية في سورية ولبنان، وحزب توده الشيوعي الإيراني. انظر: لونكريك، **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ج ٢، ص ٥٥٠، الهامش.

(٢٤٤) البارتي من كلمة Party الإنكليزية وتعني حزب. وعُرفت في العراق اختصارًا لاسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي تأسّس عام ١٩٤٦. وكان رئيسه الملا مصطفى البارزاني. وعرُف أعضاؤه في ما بعد باسم البارتيين.

للعراق، التي يجب أن تتمّ على أساس اختياري، وأكّد الأخوّة العربية ـ الكردية خاصة»[٢٤٥]. وكانت هذه الأهداف المعلنة لا تنطبق على ما يدور على أرض الواقع، خصوصًا مواقف الملا مصطفى.

وقد تبلورت منذ البداية داخل البارتي ثلاثة تيارات ستكون إحدى الصفات العامة الملازمة للحركة الكردية في العراق وهي: العشائري، ويقوده رئيس الحزب البارزاني، وتيّار ماركسي يساري يتمثل في الأعضاء السابقين في حزب شورش اليساري، وتيّار المثقفين القوميين الأكراد برئاسة المحامي إبراهيم أحمد. وقد نظرت الحكومة العراقية وبريطانيا إلى هذا الحزب على أنه تابع للحزب الشيوعي العراقي بسبب إظهار نفسه كمعتنق للأفكار اليسارية ـ الماركسية الرائجة آنذاك بين الشباب الأكراد. ولاحقًا سيتسبب البارتي بانشقاق الحزب الشيوعي العراقي بعد تخلي أعضائه الأكراد عنه وانضمامهم إلى البارتي[٢٤٦].

ب ـ العراق في الخمسينيات

كان عقد الخمسينيات فترة متميزة من تاريخ البلاد العربية الحديث ومنها العراق، فمن الناحية الاقتصادية بدأت تزداد إيرادات النفط، وأصبح التطوّر الاجتماعي والاقتصادي هدفًا رئيسًا في الخطط السياسية، وازداد الاستياء والصراع داخليًا ودوليًا، واستمرّت الطبقة السياسية القديمة بمقاومة الأجيال الجديدة. ولم تأتِ نصيحة السفارة البريطانية في العراق بضرورة التجديد بالنتائج المطلوبة، كما فشلت محاولة الساسة القدامى أمثال نوري السعيد وصالح جبر في التجديد السياسي من خلال تأسيس أحزاب جديدة لضم الجيل الشاب المثقف من أبناء المدن خصوصًا، واستقطابهم بغية إيجاد نواة من الساسة المثقفين الذين يتعاطفون مع التحالف العراقي ـ البريطاني.

---

(٢٤٥) صلاح الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، ص ٥١ ـ ٥٤.

(٢٤٦) Ammar Alsamar, «Kurdish Leadership in Iraq, between Tribalism and Modern Ideology,» in: Gérard D. Khoury et Nadine Méouchy, dirs., *Etats et sociétés de l'Orient arabe: Enquête d'avenir, 1945-2005* (Paris: Geuthner, 2007), vol. 2, pp. 403-423.

كانت بريطانيا تشعر بأن العراق بحاجة إلى التغيير، وهي بحاجة إلى الطمأنينة، لذلك حاولت التوفيق بين ساسة العراق، من أجل إجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي يمنع التهديد الشيوعي الداخلي[٢٤٧] الذي لم يتوقف خطره رغم قمع الحزب الشيوعي العراقي. لكن، رغم النصائح البريطانية استمر الوضع السياسي في العراق بالتأزم، فرفعت أحزاب المعارضة الرئيسة (الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي، وحزب الجبهة الشعبية برئاسة طه الهاشمي، وحزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة) مذكرة إلى الحكومة مطالبين بإجراء إصلاحات عامة في البلاد، وافق عليها الوصي. وجرت مجاملات عدة، لكن الأحزاب وصلت إلى نتيجة مؤدّاها أن المواجهة مع الحكومة وحدها التي تحقق نتيجة، خصوصًا إذا ما جرى التنسيق بين أطراف المعارضة السابقة وحركة أنصار السلام ـ التنظيم السري الماركسي.

فشلت الحكومة في لملمة الوضع، فانفجرت تظاهرات عنيفة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ ظهر فيها الغضب الشعبي على بريطانيا والغرب والسلطة العراقية، ولم تفلح الحكومة في وقف التظاهرات إلّا عن طريق الاستعانة بالجيش وإسناد قيادة الحكومة إلى رئيس أركان الجيش، الفريق نور الدين محمود، الموالي للعائلة الهاشمية[٢٤٨]. وكانت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وحركة مصدق في إيران عام ١٩٥١، من العوامل التي شجعت العراقيين على مطالبهم في الإصلاح. تمكنت الحكومة من قمع الانتفاضة وأَعلنت الأحكام العرفية وعطلت الصحف، وأوقفت نشاط الأحزاب التي أودع قادتها السجن. وفي ظل هذه الأجواء أُجريت انتخابات عام ١٩٥٣ التي استخدم فيها الغش والتهديد لفوز مرشحي نوري السعيد[٢٤٩].

وعلى الرغم من عودة الهدوء إلى العراق ظل الاستقرار السياسي

(٢٤٧) محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، ط ٢ (بغداد: مطبعة أسفار، ٢٠٠١)، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٢٤٨) مذكرات طه الهاشمي، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ج ٢، ص ٢٣٨.

(٢٤٩) الجعفري، المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

مفقودًا، فقد تشكلت في العراق منذ عام ١٩٥٣ وحتى تموز/ يوليو ١٩٥٨ إحدى عشرة وزارة، تولى رئاستها تسعة سياسيين، ولا يمكن ملاحظة اختلافات مهمة بين هذه الحكومات بحيث يمكن الكلام عنها، ما عدا استمرار تدخل بريطانيا في شؤون العراق، وسيطرة الوصي عبد الإله ونوري السعيد على السياسة خلال الخمسينيات رغم الصراع بينهما، لكن نوري السعيد استمر بالسيطرة نتيجة حاجة الوصي الدائمة إليه في إدارة البلاد، إضافة إلى ثقة الإنكليز المفرطة به، خصوصًا بعد تشكيل المعارضة (الجبهة الوطنية المتحدة)[٢٥٠] التي حققت بعض النجاحات في انتخابات ١٩٥٤. كما كان نموّ قوة الحزب الشيوعي مصدر قلق للإنكليز الذين دفعوا الوصي إلى المصالحة لتجميع القوى ضد الخطر الشيوعي[٢٥١]. ولتحقيق هذه الغاية شكل السعيد حكومته الثانية عشرة في آب/ أغسطس ١٩٥٤، وتعد من أطول الوزارات عمرًا في العهد الملكي. ومن أجل تأمين السيطرة الكاملة حلَّ السعيد المجلس النيابي وأجرى انتخابات جديدة لإيصال مرشحيه إلى المجلس الجديد. كما حلَّ حزبه «الاتحاد الدستوري» ووجّه نداءً إلى القوى السياسية للتوحّد في وجه الشيوعية المتنامية في البلاد.

وكان الحزب الشيوعي ـ رغم الملاحقات والإعدامات التي تعرّض لها ـ ينتشر بسرعة في مختلف أنحاء البلاد، وبخاصة المنطقة الشمالية. وعام ١٩٥٦ عقد مؤتمره الثاني الذي تبنّى فيه مقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي على المستوى الدولي، وفي المجال الداخلي دعا إلى الانتقال إلى الاشتراكية، كما دعا إلى إعطاء حق تقرير المصير لأكراد العراق الذين دخل الآلاف منهم إلى هذا الحزب بتأثير هذه الدعوة[٢٥٢].

---

(٢٥٠) تشكلت هذه الجبهة عام ١٩٥٤ من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وشخصيات مستقلة، وكانت غاية الجبهة انتخابية بحتة في انتخابات عام ١٩٥٤ ثم انحلت بعدها. انظر: الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، ص ٧٤.

(٢٥١) F.O 371/1/110989 (VQ 101514), from Mr. R. W. J. Hooper, Baghdad, to Mr.P.S Falla, Levant Department, Foreign Office, 23 June 1954، رسالة من القائم بالأعمال البريطاني في بغداد إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، في: نجدت فتحي صفوة، **من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية** (لندن: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ١٢٩ ـ ١٣١.

(٢٥٢) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٧٩.

توجُّه الحزب الشيوعي العراقي نحو الأكراد، جرَّه إلى الاصطدام مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)[٢٥٣] ذي التوجه القومي الكردي، رغم إعلانه تبنّي الأفكار الماركسية ـ اللينينية في عمله، والذي اتضح أنَّه كان مجرد تماشٍ مع عصر الأفكار الماركسية الرائجة آنذاك[٢٥٤]. ووصل الخلاف بين الحزبين ذروته عند إصرار البارتي على حل الفرع الكردي للحزب الشيوعي المسمى (شورش = الثورة)، لكن الحزب الشيوعي رفض الفكرة، لينتهي الصراع بانفصال أغلبية الشيوعيين الأكراد برئاسة مسؤول الفرع الكردي صالح الحيدري وانضمامهم إلى البارتي في حزيران/يونيو ١٩٥٧.

استمرت سياسة الحكومة العراقية في التدهور، ففقدت معظم مؤيّديها من القوميين العرب بسبب خضوعها للبريطانيين، ودخولها في حلف بغداد الذي كان من معوقات الوحدة العربية آنذاك. ووصلت ذروة الانقطاع عام ١٩٥٦ خلال العدوان الثلاثي على مصر وموقف حكومة العراق الضعيف منه، الذي عدّه القوميون (ناصريون وبعثيون) نقطة اللاعودة في كره العائلة الهاشمية والنظام القائم. كان التيار القومي قويًا في الجيش، وتجلى بظهور تنظيم الضباط الأحرار فيه عام ١٩٥٦[٢٥٥]، وانضمام عدد من كبار قادته إليه (الفريق نجيب الربيعي، العميدان ناظم الطبقجلي، وعبد العزيز العقيلي، والعقداء طاهر يحيى، وعبد السلام عارف، وحردان التكريتي والزعيم عبد الكريم قاسم).

بدأ الضباط الأحرار بالتحرك من خلال الاتصال بأطراف جبهة الاتحاد

(٢٥٣) طوال الفترة الملكية لم يحصل الحزبان الشيوعي والبارتي على الترخيص من الحكومة.

(٢٥٤) Alsamar, «Kurdish Leadership in Iraq, between Tribalism and Modern Ideology,» vol. 2, pp. 403-423.

(٢٥٥) كانت بداية حركة الضباط الأحرار العراقيين عام ١٩٤٨ في قطعات الجيش العراقي الموجودة في فلسطين، وبدأ بتشكيلها النقيب رفعت الحاج سري الذي فاتح زملاءه بتشكيل تنظيم يطيح النظام الذي خان قضية العرب الكبرى فلسطين، وتبلورت فكرة الثورة على النظام العراقي بعد نجاح ثورة مصر عام ١٩٥٢، واستمر تنظيم الضباط الأحرار بالنمو حتى وصل عدد أفراده إلى نحو ٢٠٠ ضابط من مختلف الميول السياسية. انظر: محمود الدرة، **ثورة الموصل القومية ١٩٥٩: فصل في تاريخ العراق المعاصر** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

الوطني[٢٥٦] وقوى المعارضة الأخرى. كانت هذه الاتصالات من دون تنسيق، بل عكست التناقضات داخل الحركة، فاتصلت كل مجموعة من الضباط بالحزب القريب من أفكارها، فاتصل عبد السلام عارف ذو الميول القومية بحزب البعث عن طريق فؤاد الركابي، واتصل عبد الكريم قاسم بالحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي عن طريق حسين جميل ومحمد حديد وكامل الجادرجي. وطلب عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٧ من حسين جميل استشارة الرئيس جمال عبد الناصر في الثورة التي أيّدها وتوقع نجاحها[٢٥٧].

وقد قابل الشعب العراقي بالفرح إعلان الوحدة بين سورية ومصر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، فيما عمَّ الوجوم الأوساط الرسمية التي قررت عدم الاعتراف بها، ثم تحدّتها بتكوين «الاتحاد العربي الهاشمي» بين العراق والأردن. وقد ألهبت الوحدة السورية ـ المصرية المشاعر القومية في العراق، ويمكن تلمس ذلك من خلال الملاحظات التي سجلها سام فول، السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية، بعد زيارته المنطقة الشمالية عام ١٩٥٨، وقال فيها: «كانت مدينة الموصل تمثل البؤرة الرئيسة في الشمال للوحدة العربية وتوقير جمال عبد الناصر، وأخبرني مدير الشرطة هناك أنهم يعدون عبد الناصر بمثابة نبيّ، وكان الاستماع إلى صوت العرب منتشرًا في كل مكان»[٢٥٨]. ويحاول فول إعطاء خصوصية للمنطقة الشمالية، فيقول: «في الشمال حيث توجد غالبية من غير العرب وباستثناء الموصل كانت

---

(٢٥٦) تشكلت جبهة الاتحاد الوطني في شباط/فبراير ١٩٥٧ من الأحزاب التالية: الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي. وتكوّنت قيادة سياسة باسم (اللجنة الوطنية العليا)، تضم ممثلين من الأحزاب المشاركة تجتمع دوريًا وتتخذ قراراتها بالإجماع. وفي بيانها الأول طالبت بتنحية وزارة نوري السعيد، والخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع البلاد العربية، وإطلاق الحريات وإلغاء الإدارة العرفية. انظر: محمد الدليمي، **كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢٥٧) فاضل حسين، **سقوط النظام الملكي في العراق** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢٥٨) همفري تريفليان وسام فول، **العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين**، ترجمة وتحقيق خليل إبراهيم حسين الزوبعي؛ تقديم عبد الوهاب عبد الستار القصاب (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ١٣٤.

دعاية عبد الناصر ضعيفة، مع ذلك لم يكن الأكراد مهتمين بقضية الانفصال، وفي كركوك قلل الخليط القومي (عرب، أكراد، تركمان، آثوريون) من المطالبة بالوحدة العربية»[٢٥٩].

هذه الأجواء أخافت نوري السعيد وعبد الإله، لكنهما لم يصغيا إلى النصائح بضرورة التغيير، خصوصًا بعد تقديم المعارضة طلبًا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٨ إلى السعيد جاء فيه: «إن العراق لا ينفصل عن الأمة العربية، وإنَّ سياسة الحكومة ودخولها في ميثاق بغداد والارتباط ببريطانيا يخنق الشعب العراقي الذي يرجو الوحدة العربية، وطالبت المعارضة باستعادة الحريات الدستورية، والأحزاب وإطلاق سراح السجناء السياسيين لكي يصبح الشعب قادرًا على التعبير عن إرادته التي تهدف إلى الوصول إلى الوحدة مع الدول العربية»[٢٦٠].

لكن نوري السعيد والبلاط والسفير البريطاني لم يأخذوا بجدية ما جاء في طلب المعارضة التي وجّهت نداءً إلى الشعب في نيسان/ أبريل ١٩٥٨ لمقاطعة الانتخابات التي دعا إليها السعيد لأنها معروفة النتائج، ودعت إلى عدم الاعتراف بمجلس نيابي لا يمثل الشعب.

ويمكن، مما ورد في رسالة المعارضة إلى نوري السعيد والبيان الذي أصدرته لمقاطعة الانتخابات، استنتاج الأسباب الرئيسة التي ستؤدي إلى الثورة، إلى جانب الفقر ووحشية الملاك مع الفلاحين، وتأثير إذاعة صوت العرب، وكره الشعب للوصي. كل هذه الأمور جعلت العراق برميلًا من البارود ينتظر الانفجار. وهذا ما عبَّر عنه السفير البريطاني في رسالة إلى حكومته تحدث فيها عن عوامل الانفجار، لكنه أشار إلى أنّ الجيش مستمر في دعم نظام الحكم، مع ذلك حُذِّر السعيد والوصيّ والحكومة من الثورة، وكان التحذير من عبد الكريم قاسم بالاسم، لكنهم أهملوا هذه المعلومات. المستشار الشرقي، سام فول، قدّم للسفير البريطاني مذكرة تحدَّث فيها عن

---

(٢٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٢٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٧، والدرة، **ثورة الموصل القومية ١٩٥٩: فصل في تاريخ العراق المعاصر**، ص ٣٠.

الوضع في العراق، ووصل في نهايتها إلى استنتاج: «إذا لم يتخذ الإجراء المناسب فورًا فسوف تحدث ثورة وربما تكون دموية، وستكون الحكومة الجديدة قومية عربية، ولن تكون موالية للإنكليز، ولن تكون حكومة شيوعية بل مستندة إلى مبدأ: عدو عدوي صديقي»(٢٦١). لكن السفير لم يرفع المذكرة إلى وزارة الخارجية(٢٦٢). وفي المذكرة ذاتها طلب فول من السفير إجراءات سريعة لوقف التدهور، قال إنه ناقشها مع أقطاب المعارضة محمد حديد وعبد الرحمن البزاز، وكانت هذه الإجراءات تتضمّن استقالة نوري السعيد وتسفير الوصيّ خارج العراق(٢٦٣).

لم يكن أحد من الموجودين في السلطة يشعر بالخطر حتى تحرك في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ اللواء العشرون من الجيش العراقي في طريقه للدفاع عن الأردن ضد «إسرائيل»، كما كان معلنًا، مع أنَّه في الأغلب كان لمواجهة احتمال حدوث انقلاب ناصري في الأردن، كما كان يظن عبد الإله. دخل هذا اللواء بغداد وقاد الثورة التي أسقطت النظام الملكي في العراق لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق عمومًا والمنطقة الشمالية منه بخاصة، التي هي موضوع هذه الدراسة.

---

(٢٦١) تريفليان وفول، المصدر نفسه، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢٦٢) كتب السفير البريطاني في العراق، مايكل وايت (Michael White)، في تقريره إلى حكومته في نيسان/أبريل ١٩٥٨: إن من الأكيد عدم وجود حالة ثورية في حيّز الوجود، رغم شرحه لحالة الاحتقان داخل العراق. تقرير السفير البريطاني مايكل رايت عن الأوضاع في العراق نيسان/أبريل ١٩٥٨، في: الونداوي، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٤٩ ـ ٢٦٢.

(٢٦٣) تريفليان وفول، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

الفصل الثاني

التطوّر السياسي في شمال العراق
(١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)

لا يمكن الفصل بين تاريخ العراق وتاريخ المنطقة الشمالية منه، فهي جزءٌ من كُلٍ تؤثر وتتأثر بتطوّر العراق وأحداثه. وكانت ثورة العراق عام ١٩٥٨ ظاهرة إقليمية (في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية)، طالت أقطارًا عربية عدة، وأحدثت تغييرات ذات أثر عميق في المجتمع العربي والعراقي بنسب متفاوتة. وكانت القوى التي قامت بالثورة العراقية تشبه مثيلاتها في الدول العربية الأخرى، وبخاصة مصر وسورية. كما كان التشابه في أسباب وأهداف هذه الثورات واضحًا، وإن كان لكل ثورة خصوصيتها التي تنبع من الظروف الإقليمية والداخلية المحيطة بكلٍ منها.

لم تكن ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ مجرد انقلاب هدفه تبديل جماعة حاكمة قديمة بأخرى جديدة، لكنها مسّت كيان العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقبل الدخول في طبيعة الثورة العراقية وتطوّرها، لا بد من البحث في الأسباب التي أدّت إلى سقوط النظام الملكي.

أولًا: أسباب سقوط النظام الملكي

يمكن تقسيم الأسباب التي أدّت إلى سقوط النظام الملكي في العراق إلى ثلاث مجموعات تتضمّن الأسباب الداخلية والعربية والدولية.

١ ـ الأسباب الداخلية لسقوط النظام الملكي

وتقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات:

أ ـ الفشل في إقامة الدولة الحديثة

نظر العراقيون إلى دولتهم القومية الحديثة نظرات مختلفة (الرضى، الريبة، القلق) مع أن الجميع كان متفقًا على أن ولاء المواطنين يجب أن يكون لوطن واحد تجمعهم فيه مصالح مشتركة. هذه الدولة وبهذا المفهوم

لم تظهر في العراق، مع أنّ الجميع كان يسعى إلى إقامة دولة قومية حديثة. وعلى هذا أثير الجدل حول نوعية الدولة القومية، هل تكون دولة عربية مستقلة، أم تكون جزءًا من دولة عربية أكبر؟

هذان التيّاران سوف يظهران منذ البداية بين القائمين بالثورة، واختلاف الرؤية سوف يؤدي إلى الصدام في ما بينهما، إذ كان دعاة الدولة العراقية المستقلة عن البلدان العربية يتخوفون من أن أي تغيير في كيان العراق وتركيبه سوف يؤدي إلى تعديلات في حدوده الجغرافية[1]. أما أصحاب الرأي الوحدوي فكانوا يقولون إن كيان العراق السياسي مصطنع ومن مخلفات الدول الأجنبية، وإن الكيان الحقيقي للعراق يجب أن يصبح جزءًا من دولة عربية أكبر.

وكان انقسام سكان العراق إلى طوائف دينية وقومية قد جعل من الصعب على أصحاب المذهبين السياسيين (دعاة الانفصال ودعاة الوحدة) أن يستقطب أيّ منهما أغلبية العراقيين. فقد كان الكثير من الأكراد يطالبون جهارًا بإنشاء دولة كردية منفصلة عن العراق، وكانوا يعلنون أنهم يرفضون الاندماج في دولة عربية، أما العرب الشيعة فكان الكثيرون منهم يعارضون الوحدة لأنهم سيصبحون حينها أقلية في وحدة أغلبية سكانها من السُّنة، مع العلم أن مخاوف الشيعة بدأت تزول شيئًا فشيئًا مع ظهور المحتوى العلماني للقومية العربية. أما السُّنة في العراق فكانوا يريدون الوحدة لأنهم أقل عددًا من الشيعة، وهذه الوحدة تقوّي مركزهم السياسي[2]، ويعود سبب توجّههم إلى الوحدة، إلى تواصلهم القوي منذ الفترة العثمانية مع تيار القومية العربية، إضافة إلى عمل النخب العراقية (التي كان أغلبها من السُّنة بسبب تكوين الدولة العثمانية) في الجمعيات العربية، وفي جهاز الثورة العربية الكبرى، وفي الحكومة العربية الأولى بدمشق.

ومهما كان الأمر، فإن وجود فئات عرقية وطوائف دينية متعددة قد وقف بوجه إقامة دولة عراقية حديثة موحدة. فقبل ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ كان

---

(١) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٤٧])، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

ساسة العراق يشددون على «القومية»، لكنهم لم يوضحوا ماذا كانوا يعنون بها، أهي القومية العراقية أم القومية العربية؟ فقد استخدمت القومية لدى دعاة العراقية كمرادف لكلمة الوطنية، فقد نص الدستور العراقي أيام الملكية على أن شعب العراق يشكل أمة واحدة بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الديني. إلّا أنّ حكام العراق عجزوا عن خلق الانسجام القوي بين مختلف الفئات العراقية، وكانت فكرة القومية العربية خارج الدوائر الرسمية تزداد قوة، وظهرت كحركة تريد دمج الحركة القومية العراقية مع مثيلاتها في البلدان العربية. هذا التوجّه أشعر الأكراد والفئات الأخرى بالتوجس وجعلهم يؤكدون هويتهم الخاصة، كما مرَّ معنا في الفصل الأول (التمهيدي) من هذه الدراسة. وكانت الطبقة الحاكمة تدرك حساسية الأكراد نحو نمو القومية العربية، لكنها عجزت عن الوقوف في وجه المد القومي العربي، ما دفع الأكراد إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي. وهكذا نرى أن أكثرية العرب والأكراد في العراق كان لكل منها مشروعه السياسي الخاص، وسار كل منهما في اتجاه، وإن اختلفت التكتيكات في مراحل معينة.

ب ـ الجمود السياسي ووقوف الجيل القديم في وجه الجيل الجديد

قام النظام الملكي على ثلاثة أركان رئيسة هي: السيطرة البريطانية والإقطاع والبرجوازية الجديدة. وأصبحت لهذه القوى الثلاث مصالح مشتركة يحميها النظام القائم، ولا يسمح بأي تغيير من شأنه المساس بها، لذلك وقف في وجه الجيل الصاعد الذي حمل مبادئ سياسية جديدة، وكان يسعى إلى المشاركة في الحكم. وقد تداول ساسة العراق مرارًا مسألة الجمود السياسي في البلاد وعدم تحقيق التقدّم بسبب سيطرة رجال السياسة القدامى على السلطة، كما كانت هذه المسألة متداولة في البلاط. وكان رأي بعض قدماء الساسة أن من غير المستحسن الاعتماد على العناصر الشابة التي تنقصها التجربة(٣).

(٣) لم تكن المشكلة في مشاركة الجيل الشاب فقط، بل حتى في عدم إتاحة الفرصة للعناصر القديمة ذات الكفاءة للمشاركة الجدية في الحكومة، وكانت تجربة إشراك الشباب في الحكم شكلية وغير ناجحة، مثل حكومة حمدي الباجه جي التي تأسست في الأربعينيات، وكانت وزارة مخضرمة جمعت عناصر شابة وقديمة، وذلك لإفهام الجمهور أن ما كانوا يشكون منه من وزراء =

حاول الجيل الجديد المشاركة في الحياة السياسية عبر الانتخابات ومجلس النواب، لكنه وجد الطريق مسدودةً بسبب تسلط الجيل القديم على قانون الانتخاب. ونورد مثالًا واحدًا للدلالة على ذلك: أصبح ٩٥ في المئة من أعضاء مجلس النواب الذي سبق ثورة تموز/ يوليو نوابًا بالتزكية نتيجة المقاطعة الشعبية وتزوير الانتخابات. وقد اعتمدت تركيبة مجلس النواب منذ تأسيسه عام ١٩٢٥ على الأعيان ورؤساء العشائر والإقطاعيين وكبار الملاك[٤]، وخلال عمر الدولة العراقية لم يطرأ تغيّر جوهري على هذه البنية السياسية لتستوعب الجيل الجديد، الطبقة الوسطى الجديدة المكوّنة من المثقفين والمهنيين وضباط الجيش الراغبين في المساهمة في الحياة السياسية[٥].

ورغم تركيبة مجلس النواب المرتكزة على الطبقة العليا نبّه عدد من النواب إلى ضرورة إشراك الجيل الجديد في السياسة، فخلال مناقشة المنهاج الوزاري لحكومة جميل المدفعي السادسة في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣ قال النائب الشيخ محمد رضا الشبيبي: «إنّ البلاد مغلوبة على أمرها والأجنبي الغاشم يتدخل في شؤونها وإنّه يلتزم فريقًا معيّنًا من الناس يفرضهم على البلاد فرضًا ويناهض كل فئة واعية وتفكيرها السياسي ناضج منذ زمن طويل. لقد انشطرت البلاد بسبب هذه السياسة بين جيلين: نحن الجيل القديم الذي ينهج هذا النهج في السياسة، تجاهلنا جيلًا واعيًا حديثًا، تفكيره وآراؤه ومناهجه تختلف كل الاختلاف عن تفكيرنا نحن أبناء الجيل القديم الذين أشغلنا المناصب مرارًا كثيرة، والذين أبينا أن نفسح المجال في أغلب الأحيان لغيرنا، أو أن نعد أناسًا لإشغال هذه المناصب فيما إذا

= الطراز القديم سوف يزول بقدرة قادر وبجرة قلم من الوزارة الجديدة، لكن برئاسة رجل في العقد السادس من عمره، وكان اختياره لطمة للشيوخ والشبان في وقت واحد بسبب قلة خبرته وضعف شخصيته واستخدام منصبه لمنفعته وأسرته. انظر: توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط ٢ (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٣٩٩ ـ ٤١٠.

(٤) حسين جميل، العراق الجديد ثورة ١٤ تموز، لماذا حدثت وأسباب الثورات بوجه عام: أوضاع العراق قبل الثورة وأهدافه واتجاهاته بعد الثورة (بيروت: دار منيمنة، ١٩٥٨)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٥) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٥٩.

انتهى أمرنا»[٦]. كما تكلم نائب البصرة عبد الرزاق حمود في الإطار نفسه، لكن محضر المجلس في تلك الجلسة يكشف أنّ أيًا من الوزراء لم يرد على مداخلات النواب[٧].

وكان المجتمع العراقي قد بدأ بالتطوّر ولا غنى له عن الطبقة الوسطى التي تثقف الكثير من أفرادها في الغرب واطّلعوا على المؤسسات السياسية فيه، وأرادوا مثلها في بلادهم. كما أنهم كانوا على تماس مع التيارات الفكرية الجديدة (القومية العربية، اليسارية، الليبرالية) وكانت النتيجة التي وصلوا إليها أنّ القومية بمفهومها القديم أصبحت فكرة بالية وفقدت معناها وأخذوا يدعون إلى تطبيق مُثل جديدة في السياسة والاجتماع[٨].

كانت الحياة السياسية طوال الفترة الملكية غير مستقرة، فإضافة إلى الظل الثقيل للوجود البريطاني وتدخله في كل شيء، لم ينعم العراق بالاستقرار. فخلال الحكم الملكي الذي استمر من عام ١٩٢٠ إلى تموز/ يوليو ١٩٥٨ تألفت في العراق ٥٩ وزارة، وأطول الوزارات عمرًا لم تتجاوز السنتين. وتألف في العراق خلال هذه الفترة ١٦ مجلسًا نيابيًا استكمل واحد منها فقط مدّته القانونية (أربع سنوات). كما أُعلنت الأحكام العرفية ١٦ مرة[٩].

وابتداءً من عام ١٩٤١، بعد انتفاضة الجيش العراقي، استخدمت الحكومة أسلوب القمع والإعدام ضد المعارضين. كما فرضت رقابة صارمة على المدارس والصحف والكتب، خصوصًا القادمة من مصر وسورية. ومنذ عام ١٩٥٤ ووصولًا إلى عام ١٩٥٨، ازدادت هذه الإجراءات، ما سد طريق الأمل أمام الزعماء السياسيين المدنيين بإجراء أي تغيير، وهذا ما دفع بعضهم إلى قبول الاتصال بحركة الضباط الأحرار التي كانت تشاركهم أفكارهم، مع

---

(٦) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ١٥ ج، ط ٣ المزيدة الجديدة المهذبة (صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، ج ٩، ص ٨.

(٧) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٨ ـ ٩.

(٨) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ١٥.

(٩) ليث عبد الحسن الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ط ٢ (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١)، ص ٢٠ ـ ٢٣.

أن الكثير من المدنيّين كانوا يتوجسون خيفةً من تدخل الجيش في السياسة بسبب التجارب السابقة[10]. لقد عجز المدنيّون عن الوصول إلى الحكم، ما دفع العسكريين إلى تحقيق ما عجز عنه المدنيّون بالنضال السياسي، وهكذا كانت ثورة الجيش نتيجة لحراك سياسي عام في العراق كان الجيل الجديد يحضّر له منذ فترة طويلة.

ج ـ البنية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى التغيير

استمرت البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة من دون تطور، وبقيت طبقة الإقطاعيين والتجار هي الحاكمة والمتحكمة في الاقتصاد والسياسة (فئة الحكام المستغلّين)[11]، حتى إن بعض الحكومات التي حاولت إحداث تغييرات ملموسة لم تكن تملك الصلاحيات واصطدمت بالمحافظين وعلى رأسهم نوري السعيد. وعمومًا كانت الفجوة تزداد بين السلطة والشعب، فقد فشلت محاولة بعض الإداريين تحقيق بعض مطالب الشعب ومحاولتهم إصلاح نظام الضرائب، وإصلاح الأراضي وتوزيعها على أكبر عدد من الفلاحين من خلال سنّ بعض القوانين[12]. وعلى الرغم من إنشاء «مجلس الإعمار» من أجل إعداد وتنفيذ خطط التنمية على مستوى العراق من خلال استثمار أموال العوائد النفطية في تنمية المجتمع، فقد صُرفت الأموال بشكل رئيسٍ على المشاريع الكبرى مثل السدود ومشاريع الري التي استفاد منها أصحاب الأراضي وشيوخ العشائر، على الرغم من حاجة العراق إلى

---

(١٠) كان كامل الجادرجي من دعاة الإصلاح الديمقراطي ضمن الشرعية الدستورية، لكنه تحوّل إلى تأييد العمل العسكري بصورة قاطعة بعد إقدام نوري السعيد على حل مجلس النواب الذي كان الجادرجي عضوًا فيه، لذلك وافق على الاتصال بالعسكريين وأعطى الضوء الأخضر لقادة حزبه الوطني الديمقراطي للاتصال بهم. ويُنقل عنه أنه قال: «ألا لعنة الله على عبد الإله ونوري السعيد فهما يجعلاننا نوافق على الاشتراك في حكومة ستنبثق عن طريق غير أصولي خلافًا لسمعتنا التاريخية المبنية على الشرعية الديمقراطية». انظر: محمد الدليمي، **كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(١١) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ١٩.

(١٢) انظر تقرير حول العراق، من السفير البريطاني في العراق، مايكل وايت، إلى وزير خارجيته، في ٢١ آب/ أغسطس عام ١٩٥٨، في: مؤيد إبراهيم الونداوي، **وثائق ثورة تموز عام ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٣١٠ ـ ٣٢١.

هذه المشاريع على المدى الطويل. لكن لم يُنفَّذ الكثير من المشاريع ذات الأثر السريع في حياة المواطنين، ما ولد الكثير من السخط على الحكومة، وبخاصة لدى الطبقة الوسطى الجديدة المكونة في أغلبها من المهنيين (أطباء ومهندسين وعسكريين. . . إلخ) الذين درس الكثير منهم في الغرب، وكانوا يريدون التقدم للعراق.

وكما يقول السفير البريطاني في العراق، مايكل وايت (Michael White)، في تقرير له بعد الثورة: «رغم تنفيذ عدد من المشاريع كانت هناك إخفاقات كبيرة في تعديل الوضع المعيشي القاسي والسيّئ للسكان في عدد من الألوية والمدن مثل: العمارة، القرى الكردية القصية، النجف، الصرائف (الأكواخ) الطينية حول بغداد التي تكوّنت نتيجة الهجرة الواسعة من المناطق الزراعية. مشاريع بناء وري محلية، ومشاريع تنمية زراعية أُنجزَ القليل منها رغم الكلام الكثير الذي قيل، ومن أهم أسباب الفشل عجز الأجهزة الإدارية، ووجود حكومات بصلاحيات محدودة نتيجة سيطرة الطبقة القديمة»[١٣].

إن عجز العراق عن تحقيق الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بالطرق السلمية دفع النخبة الجديدة إلى استعمال العنف كي تقوم بدورها في المجتمع. وكان هذا العنف نتيجة حتمية لفشل النظام الديمقراطي الشكلي الذي كان في العراق، وكان في خدمة أصحاب الأراضي وشيوخ القبائل والسياسيين المحترفين.

٢ ـ العوامل الخارجية لسقوط النظام الملكي

كانت القوى التي قامت بالثورة العراقية داخلية وأصيلة في المجتمع والنظام العراقي، إلّا أنَّ العوامل الخارجية كان لها تأثير مباشر في قيام الثورة. ويمكن أن تُقسم إلى عوامل عربية وأخرى دولية.

أ ـ تأثير المد القومي العربي

كان لاتساع مدِّ القومية العربية هدفان رئيسان: **أولهما** نيل الاستقلال من الأجنبي، **والثاني** الدعوة إلى وحدة البلاد العربية. هذان الهدفان بدورهما

(١٣) تقرير السفير البريطاني، مايكل وايت، في: المصدر نفسه، ص ٣١٠ ـ ٣٢١.

اصطدما بسياسة الغرب في المنطقة التي قامت على تجزئة الوطن العربي. ومنذ البداية نظر القوميون العرب إلى العراق على أنه «بروسيا العرب» الذي يستطيع توحيد العرب ولو بالقوة، واستمرت هذه النظرة ونمت إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت مصر تأخذ دورًا أكثر فاعلية على الساحة العربية كمنافسة للعراق، وبلغت زعامة مصر أوجها بظهور جمال عبد الناصر كزعيم للقومية العربية[١٤]، وكذلك التقارب السوري ـ المصري.

وللوقوف في وجه هذا المد القومي لجأ حكام العراق إلى توقيع «حلف بغداد» عام ١٩٥٥ الذي ضم إلى جانب العراق كلًا من بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان، والولايات المتحدة بشكل غير مباشر، وكان هدف الحلف الرئيسي الوقوف في وجه زعامة مصر[١٥]، إضافة إلى مقاومة المد الشيوعي. وقد لاقت سياسة العراق الموالية للغرب معارضة شديدة من الزعماء القوميين في العراق الذين هاجموا سياسة الحكومة التي تعمل على عزل العراق عن الصف العربي. وبسبب سياسة مصر المقاومة للغرب وتأميم قناة السويس شنّ عليها الغرب (بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني) العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فهبّ الشعب العراقي إلى التظاهر، ورفعت الأحزاب عرائض إلى الحكومة مطالبةً بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ومساعدة مصر. ولم تلق وعود نوري السعيد بمساعدة مصر والتنديد بالعدوان أي آذان مصغية لدى الشعب العراقي، حتى إنَّ حركة الضباط الأحرار العراقية فكرت في تلك الفترة بإسقاط النظام الملكي، لكنها أجّلت عملها[١٦].

تركت مساندة الجماهير العربية لمصر وانتصارها في وقف العدوان الثلاثي أثرًا كبيرًا في نفس الرئيس جمال عبد الناصر، الذي وجّه دعاية

---

(١٤) «مذكرات عبد السلام عارف،» (حلقة ١)، نشرها علي منير، روز اليوسف (القاهرة)، العدد ١٩٨٠ (٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٦).

(١٥) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٢٤.

(١٦) تكلم عبد الكريم قاسم عن أسباب ثورة العراق، وأشار خلالها إلى الثورة المصرية وجمال عبد الناصر اللذين أنارا طريق الحرية للعرب. انظر خطاب عبد الكريم قاسم بمناسبة مرور شهر على ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، في: ماجد شبر، **خُطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩** (لندن: دار الوراق، ٢٠٠٧)، ص ٣٧.

مركزة ضد النظام الملكي في العراق[١٧]، والعمل المباشر لإسقاط هذا النظام[١٨]. كما كان الصراع على سورية نقطة مركزية في سياسة النظام العراقي ضد مصر، لذلك كان قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ ضربة قوية لهذا النظام، بل كانت الذروة التي ألهبت شعور الوحدويين في سائر الأقطار العربية، ولا سيما في العراق والأردن، فبدأ الوحدويون يطالبون بدخول الوحدة، فأقدم العراق على إقامة اتحاد فدرالي مع الأردن تحت اسم «الاتحاد العربي»، لكنه جاء مخيّبًا لآمال الوحدويين لعدم انضمامه إلى الجمهورية العربية المتحدة، بل ظهر نوري السعيد كحليف لبريطانيا والاستعمار في مقاومته للتطلعات الوطنية والقومية التي كان يقودها الرئيس عبد الناصر. فكانت هذه السياسة سببًا مباشرًا لثورة الجيش. كما كانت القضية الفلسطينية سببًا آخر، فقد أدت النكبة عام ١٩٤٨ إلى خيبة أمل كبيرة لدى الجماهير والجيوش العربية، ومنها العراق، ونُظِر إلى الطبقة الحاكمة كخائنة للأماني العربية، وأنها من أسباب النكبة، لذلك قام عدد من الثورات كرد فعل على هزيمة فلسطين، وكان تشكيل تنظيم الضباط الأحرار العراقي من نتائج حرب فلسطين[١٩].

ب ـ التأثير الإقليمي والدولي

عملت بعض العوامل الإقليمية والدولية على إنضاج الثورة العراقية، وأهمها:

---

(١٧) يذكر السفير البريطاني، مايكل وايت: إن عدم وصول ساسة العراق إلى اتفاق تعاون مع ناصر من دون أن يتدخل في شؤون العراق، دفع عبد الناصر إلى تركيز الدعاية ضد حكام العراق لمدة ثلاث سنوات، ما دفع العراق إلى الرد بدعاية مماثلة ضده، ما أثار سخط القوميين. كما كانت الوحدة سببًا رئيسيًا في دفع العراق إلى احتضان الأردن كي لا يقع في أحضان مصر. انظر تقرير السفير مايكل وايت، في: الونداوي، **وثائق ثورة تموز عام ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية**، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(١٨) دعمت مصر ماديًا ومعنويًا أيّ تحرك ضد النظام الملكي، ويقول محمد حديد في مذكراته إنّه قابل الرئيس عبد الناصر وطلب دعمه للثورة و«جبهة الاتحاد الوطني»، وقد تسلم محمد حديد في لبنان أموالًا عن طريق حميد فرنجية مرسلة من مصر، وقد وُضعت في تصرف جبهة الاتحاد الوطني لدعم نشاطاتها. انظر: محمد حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، تحقيق نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(١٩) انظر خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٤ آب/أغسطس بمناسبة مرور شهر على الثورة، في: شبر، **خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ص ٣٦ ـ ٣٧.

ـ **حلف بغداد عام ١٩٥٥ والحرب الباردة في الشرق الأوسط**: أدركت التنظيمات السياسية والعسكرية العراقية (الضباط الأحرار) أخطار حلف بغداد على العراق، فقد وضع العراق في مواجهة الدول العربية التقدمية، وأصبحت بغداد مركزًا للتآمر على هذه البلدان، وبخاصة سورية لإسقاط النظام التقدّمي فيها. كذلك أنكر حلف بغداد على مصر تأميم قناة السويس. واكتفى العراق عند بدء العدوان الثلاثي بالمطالبة بوقفه. كما زج الحلف العراق في عداء مع دول كبرى لا مصلحة له فيها، فأصبح جزءًا من الحرب الباردة، وحلقة في حصار الاتحاد السوفياتي، بحسب الرؤية البريطانية التي كانت ترى العراق قاعدة للحرب الباردة ضد السوفيات في «الشرق الأوسط». وكان قادة الثورة العراقية يدركون هذا الأمر، لذلك طلب عبد الكريم قاسم قبل الثورة من الرئيس جمال عبد الناصر التدخل لدى السوفيات للحصول على وعد منهم بإحباط أي عمل عسكري ضد الثورة، ووعده الرئيس جمال عبد الناصر بذلك[٢٠].

ـ **المنافسة الأميركية ـ البريطانية على المنطقة**: قام تنافس شديد بين بريطانيا والولايات المتحدة في محاولة من الأميركيين لطرد البريطانيين من المنطقة، وهدم الكيانات الخاصة بهم، وذلك من أجل السيطرة على الثروة النفطية، وقد تحقق للأميركيين ما أرادوا في إيران والكويت على حساب بريطانيا. وفي أوائل الخمسينيات اتصل الأميركيون بحزب الاستقلال العراقي عن طريق كامل الكيلاني، شقيق رشيد عالي الكيلاني، وأبدوا استعدادهم للتفاهم مع حزب الاستقلال من أجل تغيير النظام الملكي إلى جمهوري ودعم حزب الاستقلال، لكن أمين سر حزب الاستقلال، محمد صديق شنشل، رفض التعاون مع الأميركيين لأنه لا يريد تبديل مستعمر بآخر[٢١].

ـ **حركة مصدّق في إيران**: كان لإعلان رئيس وزراء إيران مصدّق في آذار/ مارس ١٩٥١ تأميم شركة النفط الإيرانية التي تملكها بريطانيا أثر كبير في الشارع العراقي، فأخذت الأحزاب العراقية تضغط على الحكومة لاتخاذ

---

(٢٠) حديد، المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٢١) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ٤٨ ـ ٤٩، وحسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص ٦٠.

خطوات مماثلة، وتبنّى حزب الاستقلال العراقي فكرة تأميم النفط، وتكلمت الصحافة العراقية عن الموضوع إلّا أن الحكومة لم تستجب لهذه المطالب، لكنها دفعتها إلى مفاتحة شركات النفط لتعديل الاتفاقات المعقودة معها[٢٢]. وهذا يعكس مدى التأثر والتأثير بين الحركات الوطنية المناضلة ضد الاستعمار والقوى الرجعية على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

ثانيًا: ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ والقائمون عليها

كانت الثورة التي وقعت صبيحة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ نتيجة لأحداث وتطورات متعددة في العراق ومحيطه العربي والإقليمي، وليس بالأهمية بمكان ذكر تفاصيل وأحداث الثورة بقدر التركيز على أسبابها وأهدافها ونتائجها وتركيبة القائمين عليها.

هذه الثورة ستكون سببًا في أحداث ستجري لاحقًا، وستكون المنطقة الشمالية من العراق مسرح الكثير منها، إضافة إلى انعكاساتها المباشرة على تلك المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك لا بد من الوقوف عند القوى السياسية التي قامت بتنظيم عملها لتحقيق الثورة، والتي يأتي في مقدمها الضباط الأحرار.

١ ـ تنظيمات الضباط الأحرار

امتنع الضباط الأحرار عن تدوين محاضر جلسات اجتماعاتهم، كما حظروا كتابة المذكرات ورؤوس الأقلام أو الاحتفاظ بأي وثيقة خطية، وهذا بدوره أدّى إلى نسيان الكثير من التفاصيل وتباين الروايات حول الأحداث. كما يقول اللواء الركن عبد الكريم فرحان، أحد هؤلاء الضباط الأحرار[٢٣].

لكن من الثابت أنّه تشكلت تنظيمات عدة للضباط الأحرار في الجيش العراقي، والكثير من الخلايا شملت قطاعاته الموزعة من شمال العراق إلى

(٢٢) حسين، المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ١٥٠.

(٢٣) عبد الكريم فرحان، **ثورة ١٤ تموز في العراق**، ٢ ج (باريس: مؤسسة الكتاب العربي، ١٩٨٦)، ج ١، ص ١٦.

جنوبه. وعلى الأغلب أنّ أولى الخلايا قد تأسست عام ١٩٥٢ على يد الرائد رفعت الحاج سري، والمقدّم رجب عبد المجيد(٢٤). لكن بعد فترة شعرت السلطات بهذه الخلية، وجرى تفريق ضباطها، ونقلهم إلى أماكن مختلفة، فبقيت خلايا الضباط من دون توجيه. وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ازداد نشاط الضباط، وقرروا تشكيل «اللجنة العليا» في بغداد التي أخذت على عاتقها مهمة الإعداد لإطاحة النظام الملكي. ومع تشكيل اللجنة تشكلت تنظيمات عدة للضباط الأحرار في الجيش، أهمها «تنظيم المنصور» الذي ترأسه عبد الكريم قاسم، وضمّ في عضويته العقيد عبد السلام عارف والعقيد طاهر يحيى والزعيم أحمد صالح العبدي، وكان هذا التنظيم منفصلًا عن التنظيم السابق.

كما تشكلت خلية ضباط أحرار تابعة للشيوعيين، أطلقوا عليها «اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود» برئاسة الرائد حسين الجبوري، وعمل هذا التنظيم بإشراف الحزب الشيوعي العراقي وباستقلالية عن اللجنة العليا للضباط الأحرار، لكن الشيوعيين أكدوا أن «اتحاد الضباط والجنود» لن يكون حجر عثرة في وجه الضباط الأحرار، وقد جرت اتصالات غير رسمية بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي. كما قام حزب البعث ببناء خلايا لحسابه داخل الكلية العسكرية ومدرسة الطيران، لكن البعث ما لبث أن طلب من مؤيديه العسكريين الانضمام إلى الضباط الأحرار نتيجة اتصالات اللجنة العليا مع «جبهة الاتحاد الوطني» التي كان البعث عضوًا فيها، وقررت تنسيق العمل مع العسكر لنجاح الثورة(٢٥).

وكان للضباط الأحرار في شمال العراق تنظيم تركّز في مدينة الموصل، أطلق على نفسه «تنظيم الضباط الثوار»، وذلك لتمييزه عن تنظيم «الضباط الأحرار» القائم في بغداد، كما يقول حازم حسن العلي، أحد

---

(٢٤) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ١٠٨، وحنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار** (١٩٩٢)، ص ٨٠.

(٢٥) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

مؤسسيه، وكان آنذاك نقيبًا[٢٦]. وضم في عضويته ـ إلى جانبه ـ كلًا من المقدم محمود عزيز والنقيب مجيد حميد الجلبي والنقيب علي حسين الخفاف وغيرهم. وقد جرى بحث الغاية من التنظيم وأسلوب العمل والمبادئ التي يقوم عليها، التي تركزت على القومية العربية والوحدة العربية. واتُّفقَ على الاتصال بتنظيم الضباط الأحرار في بغداد، وجرى هذا الاتصال بالفعل وتلاه الاندماج بين التنظيمين. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ حصل الاندماج بين تنظيم بغداد وتنظيم المنصور اللذين يعدّان أنشط التنظيمات. وتشكلت قبل الثورة «اللجنة العليا للضباط الأحرار» التي ضمّت ١٥ ضابطًا: الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، ومجموعة العقداء: عبد السلام عارف، ومحيي الدين عبد الحميد، وناجي طالب، ومحسن حسين الحبيب، وعبد الوهاب الأمين، وعبد الوهاب الشوّاف، وصبيح علي غالب، ورجب عبد الحميد، وطاهر يحيى، وعبد الرحمن عارف، والمقدّم عبد الكريم فرحان، والمقدم وصفي طاهر، والمقدم رفعت الحاج سري، والرائد الطيار المتقاعد محمد سبع. وبلغ عدد الضباط الأحرار نحو ٢٠٣ ضبّاط من مختلف الوحدات، ولم تُعرف أسماؤهم جميعًا لعدم وجود وثائق مكتوبة للتنظيم[٢٧]. وفي رواية أخرى بلغ عددهم ٣٠٠ ضابط[٢٨]. وقد اختير الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيسًا للتنظيم بصفته صاحب أقدم رتبة عسكرية في التنظيم.

ورغم الاندماج بين تنظيمات الضباط الأحرار، ظهرت منذ البداية تكتلات عدة داخل التنظيم على خلفيات متعددة أيديولوجية ومصلحية.

٢ ـ البنية الاجتماعية والسياسية للضباط الأحرار

من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر منطقية للأحداث والعوامل المحركة لها، لا بد من الرجوع إلى القائمين عليها وخلفياتهم وأهدافهم

(٢٦) حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر (بغداد: الدار العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦.

(٢٧) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢٨) رواية العقيد عبد الوهاب الأمين. انظر: خدوري، العراق الجمهوري، ص ٥٣.

التي كان لها تأثير كبير في مجرى الأحداث منذ ساعة قيام الثورة وإلى نهايتها. فقد كانت الانتماءات القومية والدينية والطبقية ذات دلالات مهمة في تفسير الأحداث، إضافة إلى العوامل الموضوعية الأخرى. وعمومًا يمكن ملاحظة التيارات السياسية الرئيسية التي كانت سائدة بين الضباط الأحرار وهي: التيار القومي العروبي (عروبة مشبعة بالإسلام)[٢٩]، وهناك التيار اليساري الشيوعي بالدرجة الثانية[٣٠]. مع أنّه كان من أسس عمل الضباط عدم الانتماء لأي حزب سياسي، وأنّ اللجنة العليا فوق كل الانتماءات السياسية، وبالفعل ثبت أنّ أيًا من أعضائها لم ينتسب لأي حزب[٣١].

ومن الملاحظ أنّ عدد الضباط الأكراد كان قليلًا جدًا بين الضباط الأحرار، ولم تضم اللجنة العليا أيّ ضابط غير عربي، أو غير مسلم[٣٢]. وكان من تفسيرات عدم ضم الضباط الأكراد إلى الضباط الأحرار الطابع العروبي البارز من جراء التأثر بثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ في مصر. كما كان اشتراك عدد من الضباط الأكراد العراقيين في إقامة جمهورية مهاباد الكردية في إيران سببًا أضعف الميل إلى إشراكهم في تنظيم سري ثوري. وهذا التوجه داخل الجيش توافق مع ما جرى على الصعيد المدني، فقد

---

(٢٩) كانت العروبة المشبعة بالإسلام ميزة للكثير من الضباط، فالمقدم رفعت الحاج سري كان معبأً بالمبادئ الإسلامية حتى إعدامه عام ١٩٥٩، كذلك العقيد ناظم الطبقجلي الذي جاء في وصيته «أتوسّل رحمتك يا الله يا إله العرب، يا إله المسلمين، أتوجّه إليك يا الله كمسلم وكمؤمن بأمتي وعروبتي». انظر: بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٨١. ويقول أحد معارف عبد السلام عارف: «لقد كان عارف صديقًا لوالدي الشيخ إسماعيل مصطفى المكتبي، إمام جامع المتعافى في الموصل، التي كان عارف ضابطًا فيها آنذاك، وكان يحضر دروس والدي الدينية عند صلاة الصبح، وكان يؤمن بأفكار أبي السلفية. انظر: صديق إسماعيل المكتبي، **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦)، ص ٢٣.

(٣٠) «مذكرات عبد السلام عارف،» (حلقة ٢)، **روز اليوسف**، العدد ١٩٨٠ (٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٦).

(٣١) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ١٢٣.

(٣٢) كان من بين الضباط الأحرار أكراد مثل المقدّم مصطفى عزيز والرئيس فتاح الشالي. أما اللجنة العليا فهناك من يقول إن العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد من أصل كردي، والمقدم صبيح علي غالب من أصل تركماني ـ أمه تركمانية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٢.

رفضت الأحزاب المنضوية في «جبهة الاتحاد الوطني»[٣٣] عدا الحزب الشيوعي ضم «الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان»[٣٤] بزعامة مصطفى البارزاني إلى الجبهة. دفع رفْض الأحزاب انضمام البارتي الحزب الشيوعي إلى إقامة تحالف ثنائي معه. وبشكل عام تجاهلت الأحزاب القومية العربية الخوض في تعقيدات المسألة الكردية قبل قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، بينما كان الحزب الشيوعي المروّج الأول لها، وهو الحزب الوحيد الذي ضم أكرادًا وعربًا وأبناء أقليات في فترة الخمسينيات والستينيات.

وكان من أسباب استبعاد البارتي انطلاقه في نشاطه السياسي من واقع غير موضوعي، فقد كان يتصرّف وكأن قضية الأكراد منفصلة كليًا عن قضايا العرب في العراق، ولم يلحظ وجود الأكراد إلى جانب العرب في دولة واحدة، فكان يركز على الشأن الكردي فقط رغم اعترافه نظريًا بشعار الكفاح المشترك للعرب والأكراد. لكن هذا لم يمنعه من تغذية مشاعر الكفاح المنفصل للأكراد على أساس أنه الطريق الأساسية لتحقيق أهدافهم القومية[٣٥].

ومن الناحية الطبقية كان معظم الضباط من الطبقة الفقيرة والوسطى، ويعود السبب إلى تأسيس الجيش العراقي الذي اعتمد منذ عام ١٩٥٣ على التجنيد الإلزامي، وبذلك عكس المجتمع بطبقاته المختلفة خلفًا لباقي مؤسسات الدولة مثل البرلمان والوزارة التي كان يسيطر عليها الإقطاعيون، كما انتسبت إلى المدرسة العسكرية أعداد كبيرة من أبناء الطبقة الفقيرة والوسطى بسبب قصر مدة الدراسة فيها، وتوفيرها الرواتب والمسكن للطلاب. فقد ولد عبد الكريم قاسم في محلة قنبر علي في بغداد، وأبوه نجار من عائلة فقيرة. أما عبد السلام عارف فولد في محلة سوق حمادة

(٣٣) ضمّت الجبهة: الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، وحزب البعث.

(٣٤) لاحقًا سيصبح اسمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وسيعرف اختصارًا بـ «البارتي».

(٣٥) موسى السيد علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، دراسات استراتيجية؛ ٤٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٣٢ ـ ٣٤.

ببغداد، وأبوه بزّاز أصله من محافظة الأنبار. وقد كان جميع الضباط من الطبقة المتوسطة والفقيرة عدا العقيد ناجي طالب الذي كان أبوه صاحب أراضٍ وعضوَ مجلسٍ نيابي. وهذا ما دفع الضباط إلى التفكير في تغيير أوضاع الفقراء وبخاصة الفلاحين، لذلك ناقشوا قانون الإصلاح الزراعي في اللجنة العليا[٣٦]. وقد كانت حياة الجيش منفرة لأبناء الطبقات العليا مع أنّ النظام الملكي حاول اجتذاب أبناء مشايخ القبائل إلى الكلية العسكرية، لكنه لم ينجح، فقد كان الكثير منهم أميّين ولا صبر لهم على التدريب والنظام[٣٧].

وتأثر الضباط بالأفكار السياسية القومية التي تلقوها في المدارس الثانوية خلال سنوات تعاظم المد الوطني، كما تأثروا بأفكار «جماعة الأهالي»، والحزب الشيوعي العراقي. وكان المعلمون والأساتذة في الكلية العسكرية في البداية من الضباط العرب المتشرّبين بروح القومية العربية منذ أواخر الفترة العثمانية، وكانت المقابلة التي تُجرى للطلاب لدخول الكلية تتوخى توافر صفات الأصالة والنقاوة والإيمان بالأمة[٣٨]. ومع ذلك لم يكن الضباط يمثلون كل قطاعات الشعب العراقي، فقد كانت أغلبيتهم من العرب السُنة، وكان الضباط الأكراد نادرين في تنظيمات الضباط، بينما عاضد بعضهم التنظيم على أمل أن يدعم الحركة الكردية المطالبة بالاستقلال الذاتي. وتعود قلة الضباط الأكراد[٣٩] في الجيش إلى أنّه بعد حركة المُلّا مصطفى البارزاني المسلحة في الأربعينيات قلَّ عدد الضباط الأكراد في المراتب العليا[٤٠].

---

(٣٦) هناك جداول تفصيلية حول انتماءات الضباط الأحرار. في: بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٨٨ ـ ٩٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٧٤.

(٣٨) فرحان، **ثورة ١٤ تموز في العراق**، ص ٧٧.

(٣٩) حاول الأكراد في سورية والعراق استغلال الجيش، لكنهم ما لبثوا أن تركوا المقعد الأول لجماعات أخرى كانت أكبر طموحًا، أو أحسن تأهيلًا، أو ذات قاعدة ديموغرافية أوسع. انظر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص٢٣.

(٤٠) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٧٤.

ورغم ذلك لم يكن الضباط الأحرار عمومًا متعصبين[٤١]، مع أنّ بعضهم كانوا ضيقي الأفق وميَّالين إلى الطائفية والمناطقية والعشائرية في بعض الأحيان. لكن ما جمعهم كان العداء للنظام الملكي والعمل على التخلص منه، الهدف الذي غطّى على خلافاتهم، التي سرعان ما ظهرت بعد نجاح الثورة، وتحوّلت إلى صراع مرير بين مَن قاموا بها.

٣ ـ أهداف الضباط الأحرار والثورة

لم يضع الضباط الأحرار مبادئ معيّنة وأهدافًا محددة قبل تشكيل «اللجنة العليا»، ولم تكن هناك خطة مسبقة لإشعال الثورة في المراحل الأولى للحركة، إذ كان لكل جماعة آراؤها الخاصة. وكانت الرغبة العامة في البداية هي في قلب الحكم والقضاء على المفاسد السياسية للنظام الملكي. وتكوّنت الأهداف الرئيسية للثورة في الفترة الفاصلة بين بداية تشكيل أولى خلايا الضباط وقيام الثورة. وللاطلاع على هذه الأهداف، كما كان يتصوّرها الضباط، لا بد من الرجوع إلى مذكراتهم، واعترافات بعضهم في «محكمة المهداوي»[٤٢]، إضافة إلى شهادات ضباط اللجنة العليا التي أدلوا بها لاحقًا إلى بعض الباحثين. وذلك في ظل غياب الوثائق المكتوبة بعد قرارهم عدم ترك أيّ وثائق تدينهم. وتبيَّن أنّ الضباط لم يكونوا متفقين، ويقول مجيد خدوري، الذي أجرى في الستينيات والسبعينيات مقابلات مع أغلبهم: «لقد تركت المقابلات التي أجريتها في نفسي انطباعًا بأنّ الخلاف بينهم كان حادًا على بعض القضايا الجوهرية، واتُخذت بعض

---

(٤١) كان عبد الكريم قاسم أقرب إلى الوطني العراقي الذي يريد صهر المجتمع ولو بالقوة، ولم يُعرف عنه أيّ سلوك طائفي، ربما أسهم في ذلك كون أمه شيعية وأبيه سنيًا، فترعرع في أجواء غير طائفية، وتأثر بالحزب الوطني الديمقراطي، وكانت علاقته جيدة بجميع الأقليات، رغم ذلك لم يرضِ كل الأكراد. انظر: هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي** (بيروت: رياض الريس، ١٩٩٣)، ص ١١٦.

(٤٢) نسبة إلى العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة، واسمها الرسمي «المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، وتشكلت بعد الثورة لمحاكمة رجال العهد الملكي، وعُقدت للمرة الثانية بعد حركة الشوّاف في الموصل عام ١٩٥٩. واشتهرت بتعليقات المهداوي وهتافات الجمهور أثناء المحكمة. وقد نشرت وزارة الدفاع العراقية محاضر المحكمة في ٢٥ مجلدًا.

القرارات قبل الثورة بدون أنّ تُعرض رسميًا على اللجنة العليا»[٤٣].

وتظهر التناقضات الشديدة حول أهداف الثورة في شهادات الضباط الأحرار في محكمة المهداوي أثناء محاكمة عبد السلام عارف بعد الثورة بتهمة الخيانة[٤٤]. مع أن عبد الوهاب الأمين، عضو اللجنة العليا للضباط، قد أشار إلى وجود ميثاق وطني يشتمل المبادئ الرئيسية التي وضعتها اللجنة العليا، وتتلخص في ما يلي: إقامة الحكم الجمهوري وإلغاء النظام الملكي، وكان هناك خلاف حول مصير الملك فيصل الثاني وكبار معاونيه، وربما قرّر قاسم وعارف قبل الثورة إعدام بعضهم منعًا لقيام ثورة مضادة. كما اتفق الضباط على إقامة حكم نيابي وانتخاب رئيس حكومة من المدنيين وتحويل اللجنة العليا للضباط إلى «مجلس قيادة الثورة». وفي شأن الوحدة لم يتخذ الضباط قرارًا بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة بعد الثورة مع العلم أنّهم كانوا جميعًا من دعاة الاتحاد. والضباط الذين كانوا يدعون إلى الوحدة الشاملة لم يصروا على اتخاذ قرار فوري بالوحدة لأنّ زملاءهم ذوي الميول الوطنية العراقية لم يبدوا تحمسًا نحو الاتحاد، وتُرِك تقرير هذا الموضوع لما بعد نجاح الثورة. مع العلم أن عبد السلام عارف ذكر أنّ الوحدة مع مصر كانت من أهداف الثورة[٤٥].

وفي ما يتعلق بالاقتصاد فإنّ الضباط الأحرار لم يقرروا تأميم الأرض وتطبيق الإصلاح الزراعي مثل مصر، بل أرادوا توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا. وعلى ما يبدو فإنهم لم يتحدثوا عن تأميم الصناعة ـ بخاصة النفط ـ فقد كانوا يخشون انتقام بريطانيا من الثورة بقطع العلاقات الاقتصادية مع العراق وحصاره.

بحث الضباط الأحرار قضية الأقليات، وكانوا أكثر تعاطفًا معهم من العهد الملكي، ولا سيّما الأكراد، لكنهم لم يكونوا مستعدين لمنحهم

---

(٤٣) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٤١.

(٤٤) العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٥ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢)، ج ٥ (١٩٥٩)، ص ١٩٧٥ ـ ٢٢٢٧.

(٤٥) «مذكرات عبد السلام عارف،»، ص ٢٨.

حكمًا ذاتيًا مستقلًا عن العراق لأنّ ذلك يؤدي إلى الانفصال. ولم يتخذ الضباط قرارًا ثابتًا في شأن المشكلة الكردية[٤٦]، وعلى الأغلب أنّه لم ترد أي عبارة في برنامجهم تشير إليها[٤٧]. مع أنّه قيل إن الضباط في إطار اتفاقهم على تحقيق الوحدة الوطنية العراقية قد وقفوا موقفًا إيجابيًا من الأكراد، ودعوا إلى إقامة نظام الإدارة اللامركزية الذي يحقق للأكراد حقوقهم ضمن نطاق الجمهورية العراقية[٤٨].

وفي المجال الخارجي أظهر الضباط حنكة سياسية، فقرروا عدم تغيير السياسة الخارجية السابقة للعراق جذريًا، فلم ينسحبوا في البداية من حلف بغداد، ولم يتخذوا قرارات استفزازية ضد تركيا أو إيران خوفًا من التدخل ضد الثورة.

وعمومًا، كان الضباط الأحرار مهتمين بالسبل الكفيلة بتحقيق الثورة أكثر من أهدافها، حتى إنّهم لم يضعوا مخططًا واضحًا لاستراتيجية الثورة أو ساعة الصفر. وكان الأمر المتفق عليه أنّه إذا قامت مجموعة بانقلاب ناجح فعلى سائر مجموعات الضباط الأحرار أنّ تهب لدعمها، لذلك كانت هناك منذ عام ١٩٥٦ خطط عدة لتنفيذ الثورة، لكنها لم تُنفذ حتى ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

ويتضح مما سبق أنّ نشاط الضباط الأحرار كان يفتقر إلى التنسيق لأسباب عدة: منها عدم وجود قيادة موحدة لكل تنظيمات الضباط، والتباين في الانتماءات الفكرية، والتنافس بين زعماء الحركة الذي أدّى في النهاية إلى انفراد كلٍ من قاسم وعارف بقيادة الثورة بعد نجاحها، وإبعادهم الكثير من زملائهم، والامتناع عن تشكيل مجلس قيادة للثورة كما كان متفقًا عليه.

٤ ـ المواقف من الثورة

أ ـ المواقف الداخلية

لاقت الثورة ترحيبًا كبيرًا داخل العراق من قبل الشعب (بكافة مكوّناته

(٤٦) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٤٥.

(٤٧) علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٣٤.

(٤٨) حسين، **سقوط النظام الملكي في العراق**، ص ٧٢.

الدينية والقومية)، والجيش، والأوساط السياسية المدنية. بعد استيلاء الثوار على المراكز الحساسة في بغداد ومهاجمة قصر الرحاب حيث تسكن الأسرة المالكة التي قُتل جميع أفرادها، ومنهم الملك فيصل الثاني، وبعد إذاعة البيان الأول للثورة من الإذاعة، الذي حثَّ فيه العقيد عبد السلام عارف الناس على الخروج إلى الشارع ومهاجمة قصر الرحاب ومراكز المتعاونين مع الملكية، لبَّى الناس النداء وخرجوا إلى الشوارع وحدثت الكثير من أعمال القتل والفوضى، حتى عاد الجيش وسيطر على الأمور. وكانت الانتفاضة الشعبية تتمّة للثورة العسكرية، لأنّ الطبقات الاجتماعية الدنيا كانت منذ زمن في حالة شديدة من التململ الاجتماعي القابل للانفجار وشرع الناس يهاجمون كل ما كانوا يرونه مناصرًا للعهد السابق، ومنها السفارة البريطانية والقصر الملكي. وسُحلت جثتا نوري السعيد والأمير عبد الإله في الشوارع، وأحرقتا على باب وزارة الدفاع، في إشارة إلى الثأر للضباط الأربعة القوميين الذين أُعدموا في المكان ذاته بعد فشل حركة مايس ١٩٤١، ومع الثورة تصاعدت دوامة العنف والانتقام التي ستتكرر مرات عدة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

أعلنت المناطق الشمالية من العراق عمومًا تأييدها الثورة، ففي الموصل قام الزعيم الركن ناظم الطبقجلي (من الضباط الأحرار)، آمر اللواء الخامس مشاة، بالسيطرة على الموقف وأعلن تأييده للثورة. وقامت تظاهرات شعبية في الموصل خطب فيها أقطاب من جبهة الاتحاد الوطني. وكانت إذاعة «صوت العرب» تُسمع في معسكرات الجيش في الموصل مردّدة شعارات الوحدة العربية. وظهرت صور الرئيس عبد الناصر بدلًا من صور الملوك. وكانت إذاعة بغداد تؤكد الوحدة، وأنّ سياسة العراق أصبحت جزءًا من سياسة الجمهورية العربية المتحدة. ولم يكن في الموصل سوى هتاف وحدة وحدة[٤٩]، مما يعكس الشعور القومي العربي، القوي جدًا في الموصل، الذي سيظهر لاحقًا بشكل أقوى. وفي أربيل سيطر العقيد الركن خليل سعيد، آمر اللواء الثالث، على المدينة ووضع جميع وحدات موقع أربيل تحت سيطرته، وأعلن تأييده للثورة، واستطاع إقناع آمر حامية

---

(٤٩) المكتبي، العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها، ص ١٦ ـ ١٩.

راوندوز المقدم سعيد قطان بإسناد الثورة. واتصل بالمتصرف خالد النقشبندي للحضور للمداولة وتأييد الثورة، وقد عُيّن النقشبندي عضوًا في مجلس السيادة الذي تشكل بعد الثورة مباشرة.

أما في كركوك، حيث مقر الفرقة الثانية، فإنّ قائدها الزعيم عبد الوهاب شاكر لم يعلن تأييده للثورة، بل أصدر تعليماته بالزحف على بغداد لتوطيد الأمن الداخلي. كما أصدر أوامره بحماية الأمن في كركوك، لكن الضباط الأحرار الموجودين هناك أحبطوا تحركاته، ورضخ للأمر الواقع بعد أن علم بتأييد جميع قطعات الجيش في الشمال للثورة، وسلَّم قيادة الفرقة للزعيم عبد العزيز العقيلي، وهو أحد الضباط الأحرار[٥٠]. ونظرًا إلى أهمية كركوك، بسبب توضع آبار النفط حولها، فقد طوّقت وحدات من الجيش منشآت النفط لحمايتها من أي اعتداء داخلي أو خارجي، لأنّ النفط يشكل مساسًا بمصالح الغرب، ما يؤدي إلى التدخل العسكري الغربي. من أجل ذلك جرى التفاهم بين عبد السلام عارف وصبيح علي غالب، رئيس أركان الفرقة الثانية، وناظم الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية الجديد في كركوك، على حماية مرافق النفط واستمرار ضخه إلى البحر المتوسط، تجنبًا لأي إنزال بريطاني. ولهذه الغاية عقد الطبقجلي يوم ١٦ تموز/ يوليو اجتماعًا مع مدير شركة نفط العراق في كركوك، وتعهد له أن تسير الأمور بشكل طبيعي، كما تعهد المدير بالتعاون على أساس أنّ الشركة مؤسسة اقتصادية وليست لها صفة سياسية، كما تعهد بسلامة خطوط النفط ومحطات الضخ، ووضع كافة المواصلات السلكية تحت سيطرة الجيش. وبالمقابل، تعهد الجيش بحماية أرواح وأموال الخبراء الأجانب، وحماية منشآت الشركة، واستمرار جريان النفط، كما طلب الطبقجلي من الشركة إرسال بيان لِيُذاع من إذاعة لندن حول حماية الجمهورية العراقية لأرواح الخبراء، وأُذيع البيان في ٢٠ تموز/ يوليو. كما طالب بزيادة ضخ النفط كعربون حسن نية نحو الغرب[٥١]. وكانت

---

(٥٠) نوري عبد الحميد العاني [وآخرون]، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ٦ ج (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٥١) إفادة العقيد الركن ناظم الطبقجلي أمام المحكمة العسكرية الخاصة، في: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ١٨ (١٩٦٢)، ص ٧٢٢٩ ـ ٧٢٣٠.

هذه الخطوات ذكية من قادة الثورة، فلم تتحول المخاوف الغربية إلى تحرك عسكري ضد الثورة التي تمكنت من السيطرة على البلاد. فقد جعلت الدول الغربية تعتقد أن مصالحها لن تتأثر كثيرًا في العراق.

أما أهالي كركوك، فقد وقف التركمان منهم موقفًا حذرًا من الثورة في البداية، وذلك بسبب تخليهم عن العمل السياسي لفترة طويلة، وإيثارهم العزلة السياسية، ما أعطى انطباعًا مفاده عداؤهم للثورة[٥٢].

وبالنسبة إلى الأحزاب والقوى السياسية العراقية فقد أيّدت الأحزاب المنضوية في جبهة الاتحاد الوطني الثورة، وكان بعضها على علم بقيامها، فقد كان لكل من هذه الأحزاب اتصالات مع الضباط الأحرار. فأيّدها حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان على علم بموعدها عن طريق أحد ضباطه في الجيش، الذي أخبر به علي صالح السعدي، نائب أمين سر الحزب في القطر العراقي، لذلك وضع الجهاز الحزبي في حالة الإنذار لمساعدة الضباط الأحرار عند الحاجة[٥٣]. وتلقى أعضاء الحزب السلاح عن طريق مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية. وكان هدف الحزب الوحدة العربية، وسعى إلى زيادة تغلغله داخل صفوف الجيش العراقي. وكان من نتائج دعمه اعتراف السلطة الثورية به وتعيين قائده فؤاد الركابي وزيرًا في أول حكومة ثورية[٥٤]. وبعد الثورة مباشرة بدأ الحزب بممارسة نشاطه بصورة علنية، حتى قبل حصوله على موافقة رسمية، بعد أن كان حزبًا سريًا أيام الملكية.

كما أيّد الحزب الشيوعي العراقي الثورة، وكان على علم بموعدها رسميًا عن طريق عبد الكريم قاسم الذي أخبر به كمال عمر نظمي، العضو

---

(٥٢) عزيز قادر الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ١٣٥.

(٥٣) مقابلة مع علي صالح السعدي، منشورة في: الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢٠٣.

(٥٤) وزارة الخارجية البريطانية: ٣٧١/١٣٣٠٦٩، رسالة من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨. الوثيقة منشورة في: عبد المعطي البيومي الدريني، **ثورة تموز العراقية ١٩٥٨ في الوثائق البريطانية** ([د م.: د.ن.]، ٢٠٠٤)، ص ٧٦.

الشيوعي في جبهة الاتحاد الوطني. وبذلك كان الحزب جاهزًا للثورة، ووضع عناصره في حالة استنفار، وأصدر منشورًا توجيهيًا عامًا في ١٢ أيلول/سبتمبر - بعد شهر من الثورة - إلى كوادره أكد فيه شعاراته. ولا يخلو ذلك المنشور من دلالات واضحة على الصراع السياسي، ففي إحدى الفقرات أكد ضرورة تجنب الشعارات الملتبسة، أو التي لهذا الزعيم أو ذاك، للحركة الوطنية والعربية. وهذا طعن واضح ضدّ مؤيّدي جمال عبد الناصر. كما حذّر الحزب من المؤامرات والمكائد، ومن حزب البعث بخاصة[٥٥]. وكان هذا من نذر الخلاف الذي سينفجر لاحقًا بين الشيوعيين والقوميين، فقد عارض الحزب الشيوعي الوحدة، وكانت سرعة صدور منشوراته ووصولها إلى مناطق العراق كافة دليلًا على تحضيره للثورة واستغلالها. وقد دعا في البيان الأول في ١٥ تموز/يوليو إلى تأسيس قوات المقاومة الشعبية. ودعا في المنشور الثاني الشعب إلى الالتحاق بالمقاومة. وفي منشوره الثالث طالب بتشكيل لجان قوة الدفاع الشعبي في المعامل والقرى والمؤسسات الشعبية، حيث تكوّنت مفارز عدة للمقاومة، بلغ عدد الملتحقين بها في اليوم الأول ٢١٥٠ متطوّعًا، بدأوا فورًا بالتدرّب على السلاح[٥٦].

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد عمل مع الثورة منذ بدايتها، وكان له دور حيوي فيها. وأُخبر رسميًا رئيسه كامل الجادرجي بموعدها. وكان كادر الحزب في انتظار ساعة الصفر. وكان من نصيب الحزب وزيران في أول حكومة ثورية. كما صرَّح الجادرجي أنّها ثورة وليست انقلابًا، لأنّ الجيش لم يكن لينجح في حركته لولا المساندة الشعبية من قبل القوى السياسية التي لولاها لما نجحت الثورة[٥٧]. أما حزب الاستقلال فقد شارك في الثورة على الصعيدين العملي والدعائي. وكان على علم بموعد الثورة،

---

(٥٥) بطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١١٤.

(٥٦) وزارة الخارجية البريطانية: ١٣٣٠٦٩/٣٧١، من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، الوثيقة منشورة في: الدريني، المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

(٥٧) أرشيف رئيس الوزراء البريطاني: ١١/٢٣٦٨، رقم ١٣٤٦، من بغداد إلى وزارة الخارجية، ٩ آب/أغسطس ١٩٥٨. الوثيقة منشورة في: المصدر نفسه، ص ٧٦ - ٧٧، والزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

لكن بشكل غير رسمي عن طريق ضباط من أقارب فائق السامرائي، عضو الحزب. وكان نصيب الحزب تعيين رئيسه محمد صديق شنشل وزيرًا[٥٨].

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) فرغم تداول تقارير حول دعم الأكراد للثورة[٥٩]، فقد أعلن في بيان خاص في ١٦ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ بعد اجتماع لجنته المركزية تأييده لقيام الجمهورية. ودعا في بيانه إلى «تقوية الحركة التحررية للشعب العربي وانتصارها، وتحرير العراق من الحكم الملكي، وقيام نظام جمهوري حر يكون ضمانةً للاعتراف بحقوق الشعب الكردي»[٦٠]. كما شكل البارتي وفدًا كرديًا من مختلف مناطق شمال العراق، ذهب في ٢٧ تموز/يوليو، برئاسة إبراهيم أحمد، سكرتير الحزب إلى بغداد، وقابل أركان الحكومة الجديدة وعبد الكريم قاسم، معلنًا تأييد الحزب للثورة، واستعداده للدفاع عنها، ومؤكدًا «تمسّك الشعب الكردي بالأخوَّة العربية الكردية وبوحدة كفاح الشعبين العربي والكردي في صيانة الجمهورية العراقية وتطويرها»[٦١]. وبعد أن شرح أحمد تطوّر المشكلة الكردية منذ تكوّن العراق الحديث، لم يفوّت الفرصة لتقديم مطالب حزبه من الثورة، التي ركزت على الأكراد وحقوقهم المضطهدة. وركز في خطابه على وجود قوميتين عربية وكردية في العراق والتعاون بينهما. ولفت الانتباه بشكل غير مباشر إلى أن «أيّ تقدم للعراق في علاقته مع الدول العربية

---

(٥٨) الزبيدي، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٥٩) تشير الوثائق البريطانية إلى مراسلات جرت حول إمكانية استخدام بريطانية للأكراد لمصلحتها بعد انتشار شائعات حول معارضتهم لثورة ١٤ تموز/يوليو، وإمكان قيامهم بمحاولة انفصال عن العراق وإنشاء شكل دولة تتمتع بالحكم الذاتي في منطقة كردستان العراق، وعن إمكانية تدخل تركية في شمال العراق. والتقرير نفسه يذكر أن هذه الأفكار محض تأمّلات في ذلك الوقت ولا دلائل عليها. انظر تقرير السفير البريطاني في إسطنبول، وزارة الخارجية، ٣٧١/١٣٤٢٥٥، تاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨ في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ترجمة وتعليق خليل إبراهيم حسين، ٤ ج (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢)، ج ١، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٦٠) بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨، ص ١، في: جليلي جليل [وآخرون]، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الرازي، ١٩٩٢)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٦١) جلال طالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ٢٧٩.

المتحررة يجب أن يرافقه توسيع في حقوق الأكراد القومية، بحيث تكون كل خطوة تخطوها القومية العربية نحو أهدافها اقترابًا بنفس الوقت للقومية الكردية من أهدافها»[٦٢]. وكان يقصد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت هدفًا للكثير من الضباط الأحرار.

من ناحية أخرى، أرسل مصطفى البارزاني رئيس الحزب البارتي رسالة من تشيكوسلوفاكيا أعرب فيها عن دعمه للجمهورية، وطلب العفو عنه ومن معه والإذن لهم بالعودة إلى العراق، فوافق عبد الكريم قاسم على طلبه[٦٣]. كما وافق قاسم على ذهاب وفد إلى براغ لمرافقة البارزاني في عودته. وضمَّ الوفد أعضاء البارتي (إبراهيم أحمد، نوري شاويس).

ب ـ المواقف العربية من ثورة ١٤ تموز/ يوليو

كانت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق ضمن سلسلة من التحركات الثورية في الوطن العربي، فهي جاءت عقب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، وثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ في الجزائر، وقيام الوحدة السورية المصرية في شباط/ فبراير ١٩٥٨. وكانت ضربة للنفوذ الغربي في المنطقة العربية، لذلك أعلنت الجماهير العربية في بلدان عدة تأييدها لها[٦٤]. وبعد ثلاث ساعات من قيام الثورة أعلن مجلس السيادة العراقي، الذي ألّفته الثورة من ثلاثة أعضاء لحكم البلاد، الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، إذ كان النظام الملكي غير معترف بها، كما اعترفت الجمهورية العربية المتحدة فورًا بالجمهورية العراقية.

---

(٦٢) انظر: خطاب إبراهيم أحمد في وزارة الدفاع ببغداد بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥٨ في: المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٦٣) رسالة ملّا مصطفى البارزاني إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ٢٩ آب/ أغسطس، ورد قاسم عليها في ٣ أيلول/ سبتمبر. انظر: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ١، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨.

(٦٤) يقول الوطني العراقي طالب مشتاق، وكان في دمشق عند قيام الثورة، إنه خرج إلى الشارع فوجد دمشق واقفة على قدم وساق، والتظاهرات مؤيدة لثورة العراق، كما خرجت الجماهير تأييدًا لها في القاهرة. انظر: عبد الحميد عبد الجليل شلبي، **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣)**، تاريخ المصريين؛ ١٩٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وقد مرَّ موقف الجمهورية العربية المتحدة نحو الثورة العراقية بمرحلتين: **الأولى** مرحلة الوفاق، **والثانية** مرحلة النفور. ففي المرحلة الأولى، كانت الجمهورية العربية المتحدة شريكة في الثورة، فكما مرَّ سابقًا كان الضباط الأحرار على اتصال مع الرئيس عبد الناصر الذي شجّعهم ودعمهم بالمال والسلاح[٦٥]. وعند قيام الثورة قام عبد الناصر بزيارة سرية لموسكو من أجل الحصول على الدعم اللازم إذا ما تدخل الغرب ضد الثورة، ثم أعلن من دمشق أنّ أي عدوان على العراق هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة[٦٦].

كما أعلن التعبئة العامة في الإقليم الشمالي والجنوبي. وتوجّه وفد عراقي يوم ١٨ تموز/ يوليو إلى دمشق برئاسة عبد السلام عارف وقابل الرئيس عبد الناصر، حيث جرى توقيع اتفاق بين البلدين هدفه دعم الثورة. وفي إطار دعم الثورة أَرسلت الجمهورية العربية المتحدة أسلحة إلى العراق (٥٠ طائرة وكتيبة مدفعية سورية، وباخرة أسلحة إلى ميناء اللاذقية ومنه برًا إلى العراق)، كما وُضع الجيش الأول في سورية على أهبة الاستعداد. أما الملك حسين في الأردن فقد طلب مساعدة الغرب[٦٧]، كعادته، وأُنزلت قوات بريطانية في بلاده بحجة الدفاع عنه بسبب التطورات الأخيرة في المنطقة واحتمال تدخل الجمهورية العربية المتحدة فيه. كما جرى إنزال قوات أميركية في لبنان بسبب الأزمة السياسية فيه، ما شكل ضغطًا على الثورة. وعكست هذه التحركات حقيقة خوف الغرب من انهيار الأنظمة العربية الموالية له أمام المدّ القومي العربي في تلك المرحلة، ورغبة الشعب العربي في إقامة الوحدة العربية، التي بدأ مشروعها مع الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨.

---

(٦٥) قبل الثورة طلب محمد صديق شنشل من الرئيس عبد الناصر تكديس الأسلحة في سورية للاستفادة منها عند قيام الثورة، ونُقلت هذه الأسلحة ثاني يوم الثورة إلى بغداد بالطائرات. انظر: الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ١٤٥.

(٦٦) «مذكرات عبد السلام عارف،» (حلقة ٣)، **روز اليوسف**، العدد ١٩٨١ (٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٦)، ص ٢٧.

(٦٧) مذكرة من وزارة خارجية الاتحاد العربي إلى السفارة البريطانية بعمان، وزارة الخارجية: ٣٧١/ ١٣٤٢٠٠، تاريخ ١٩ تموز/ يوليو، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ١، ص ١٧٥.

ج ـ المواقف الدولية من الثورة (محاولة التدخل في شمال العراق)

تباينت المواقف الدولية من الثورة، فأعلن الاتحاد السوفياتي الاعتراف بها، وبعد زيارة الرئيس عبد الناصر إلى موسكو أعلن السوفيات إجراء مناورات عسكرية على الحدود التركية ـ البلغارية، وأصدروا بيانين حول التدخل البريطاني في الأردن ولبنان، مع التحذير من التدخل في العراق، كما أعلن السوفيات عن إعداد متطوّعين للتدخل في المنطقة إذا دعت الحاجة. ووصلت طائرات مقاتلة وأسلحة سوفياتية جديدة إلى مطار دمشق[٦٨]. وقد دارت مناقشات كبيرة داخل دوائر صنع القرار الغربية حول التدخل السوفياتي. وكان البريطانيون يتخوّفون جديًا منه[٦٩]، لكنهم اعتمدوا في التصدي له على حلفائهم الأميركيين الذين وصلوا إلى نتيجة أنّ تدخل السوفيات إن حصل فسيكون محدودًا، وأنّهم لن يدخلوا حربًا من أجل العراق، كما أن قواتهم غير جاهزة للتدخل بسرعة، ومع ذلك لم يُهمل الموقف[٧٠].

أما الدول الغربية، متمثلة بالدرجة الأولى بالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، ومن ثم فرنسا، فقد مرَّ موقفها بمرحلتين: الأولى العداء والحذر ثم الاعتراف. ففي البداية أرسلت بريطانيا قواتها إلى الأردن بناءً على طلب الملك حسين، كما نزلت قوات أميركية في لبنان بناءً على طلب الرئيس كميل شمعون، وتداولت الدولتان في الأمر. ونُظر إلى الثورة على أنّها قد تعطي الشيوعيين السيطرة على العراق، وتُعد امتدادًا لنفوذ جمال عبد الناصر، وكان لديهم قلق حيال استمرار تدفق النفط. لكن بيانات قادة الثورة حول استمرار ضخ النفط، وإظهار بعضهم ـ من خلال لقائهم بالسفير

(٦٨) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٦٩) رسالة من خروتشوف إلى رئيس وزراء بريطانية وتهديده في شأن التدخل البريطاني في الشرق الأوسط، بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو. وزارة الخارجية: ٣٧١/ ١٣٣٧٩٥ برقية صادرة من موسكو إلى وزارة الخارجية البريطانية، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ١، ص ١٨٠ ـ ١٨٣.

(٧٠) انظر برقية سرية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة في موسكو بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو، وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٣٣٧٩٥ في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٢.

البريطاني في بغداد ـ عدم وقوع الثورة تحت تأثير عبد الناصر أو السوفيات[71]، كما أزيلت بعض المظاهر التي تدل على ذلك[72]، كل ذلك دفع البريطانيين إلى الاتصال بزعماء الثورة، على قاعدة أن بريطانيا لا تعارض الثورة إذا كانت مصالحها مؤمنة. وقد أرسلت بريطانيا تصوراتها عن قادة الثورة ومواقفهم إلى الولايات المتحدة، وأنهم ربما يكونون وطنيين عراقيين أكثر منهم ناصريين، وقد يرغبون في البقاء في حلف بغداد[73]، الذي لم يعلن قادة الثورة انسحابهم منه تفاديًا لإثارة الغرب. وأمام ذلك أعلنت بريطانيا في ٣٠ تموز/يوليو اعترافها بالحكم الجديد وتبعتها الولايات المتحدة مباشرةً.

أما فرنسا فقد أعلنت تأييدها للتدخل البريطاني، مع التنبيه إلى ضرورة استشارتها في أي عمل في «الشرق الأوسط» وإمكانية توسيع العملية ضد العراق[74].

أما دول حلف بغداد، فقد صدر بيان تركي ـ إيراني ـ باكستاني ندّد بالثورة، وأعلن أن حكومة الاتحاد العربي (الأردن والعراق) برئاسة الملك حسين هي المعترف بها. وكانت تركيا أكثر الدول اندفاعًا، فحشدت قواتها

---

(٧١) في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٨ قابل «فول»، المستشار الشرقي في السفارة البريطانية، في بغداد محمد مهدي كبة، عضو مجلس السيادة العراقي، ودار بينهما حديث نتيجته أن العرب لا يريدون تبديل أحد أنواع الاستعمار بآخر، ويقصد الشيوعيين، وأن العراق لن يسمح بتدخل السوفيات في شؤونه. ونفى الرغبة في أن تكون عاصمة العراق في القاهرة. وخرج فول بنتيجة أن الإدارة العراقية الجديدة راغبة في تأسيس علاقات قوية مع الغرب. رسالة من السفير البريطاني في بغداد، مايكل وايت، إلى وزارة الخارجية: رقم الوثيقة رئيس الوزراء ١١/٢٣٦٨/١٥٢١٧٨، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٩.

(٧٢) جاء في برقية صادرة عن دائرة علاقات الكومنولث، وموزّعة على أهم السفارات البريطانية: إن الإدارة الجديدة في بغداد نزعت من الشوارع الشعارات البعثية والشيوعية وصور جمال عبد الناصر، وشجبت أعمال مثيري الشغب. البرقية بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/١٣٤١٩٩، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤١.

(٧٣) انظر برقية من وزارة الخارجية البريطانية تتضمّن رسالة من رئيس الوزراء إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ رئيس الوزراء ١١/٢٣٦٨، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٤.

(٧٤) انظر برقية صادرة من باريس وموجهة إلى وزارة الخارجية، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/١٣٣٨٣٥، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٢.

العسكرية على الحدود السورية، وأغلقتها لأيام عدة. وعملت على التدخل في شمال العراق بحجج شتى، منها حماية الأقلية التركية في العراق، وقضية الهجوم على المقبرة العسكرية التركية في الموصل[٧٥]. كما طالبت تركيا الولايات المتحدة بالتدخل وتطبيق مبدأ أيزنهاور على الاتحاد العربي مثلما قامت بتطبيقه على لبنان[٧٦].

وقد تداولت بعض دوائر صنع القرار الغربية ظهور شائعات حول عدم تأييد الأكراد للثورة، وسعيهم لإقامة دولة تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق، ما يدفع إيران وتركيا للتدخل حمايةً للوضع الداخلي لديهما. ورغم خشية بريطانيا من تدخل السوفيات في حال تدخل تركيا، إلّا أنهّا شجعتها حتى تكون حقول النفط في شمال العراق بعهدة تركيا وحرمان عبد الناصر منها[٧٧]. كما شجّعت اقتسام المنطقة الشمالية بين تركيا وإيران إذا ما فكّر عبد الناصر بإقامة دولة تابعة له في الشمال، لإقامة جسر بري بينه وبين الاتحاد السوفياتي. لذلك عبَّرت تركيا عن رغبتها في غزو العراق، وطلبت من الولايات المتحدة دعمًا وضمانات ضد تدخل الاتحاد السوفياتي الذي هدّد تركيا في حال تدخلها. لكن، خوفًا من عواقب التدخل التركي، عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا هذا التدخل، فقد كانت تركيا عضوًا في حلف الناتو، ودخولها في صدام مباشر مع السوفيات يستدعي تدخل الحلف[٧٨]. لذلك امتنعت تركيا عن التدخل في شمال العراق، على الرغم من رغبتها في ذلك طمعًا بتقاسمه مع إيران، فقد كانت تطمع بضم الموصل وكركوك (التي

---

(٧٥) برقية تتضمن نص البيان التركي ـ الإيراني ـ الباكستاني، من السفارة البريطانية في إسطنبول إلى لندن، تاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٣٣٩١٨، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٧٦) برقية من السفارة البريطانية في إسطنبول إلى لندن، بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٣٣٩١٨. منشورة في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

(٧٧) رسالة من السفارة البريطانية في بغداد إلى رئيس الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٣٤٢٥، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٧٨) برقية صادرة من واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية، بعنوان: تركية والعراق، بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٣٤٢١٢، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٤.

فيها أغلبية تركمانية ومنابع النفط)، وتترك باقي مناطق الأكراد لإيران، لكنها لم تقم بأي حركة لعدم حصولها على ضمانات أميركية[٧٩].

من جهة أخرى، صرَّح بن غوريون، رئيس الوزراء الصهيوني، أن «إسرائيل» قد تتأثر تأثرًا خطيرًا بسبب ثورة العراق، وطالب الدول الغربية بتجديد ضمانات الحفاظ على حدود «إسرائيل». وذكر ولدمار غولمان، سفير الولايات المتحدة في العراق، عام ١٩٥٨: «بأن وفاة نوري السعيد خسارة لإسرائيل أيضًا»[٨٠].

أما إيران فإن موقفها كان تابعًا للغرب تمامًا، ففكرت في البداية بالتعاون مع أعضاء حلف بغداد والولايات المتحدة للقيام بعمليات عسكرية للقضاء على الثورة[٨١]، لكنها عندما شعرت بتقبّل الغرب للثورة تحركت للاعتراف بها، واستأذنت بريطانيا والولايات المتحدة الاعتراف بها قبلهما، حتى لا تظهر كتابعة للغرب. فاعترفت بالحكم الجديد في ٢٧ تموز/يوليو، كما اعترفت باقي دول حلف بغداد في ٢٩ تموز/يوليو بحكومة الثورة، كخطوة أولى للتأثير فيها لكي تنتهج بقدر الإمكان سياسة مستقلة عن الجمهورية العربية المتحدة[٨٢].

٥ ـ نتائج الثورة

كان هناك جدل حول ما جرى صبيحة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وإذا ما كانت ثورة أم مجرد انقلاب. واعتمد أصحاب نظرية الانقلاب على أن جماعة صغيرة من الضباط قاموا بها بمعزل عن الشعب. لكن إذا ما وُضعت أحداث ١٤ تموز/يوليو في إطارها التاريخي فإنها تبدو كأنها ذروة نضال جيل كامل من الطبقات الوسطى والدنيا، وهي ذروة ميل ثوري تمثّلت

---

(٧٩) برقية سرية صادرة من أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقمها ١٢٨٦، تاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٥٨، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/١٣٤٢١٢، في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٠.

(٨٠) الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ٢١٣.

(٨١) مظفر عبد الله أمين، «العلاقات العراقية الإيرانية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٨)،» في: الصراع العراقي الفارسي (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٣)، ص ٣٤٦.

(٨٢) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣)، ص ٤٢٨.

تعبيراته بانقلاب ١٩٣٦، وحركة الضباط الأربعة ١٩٤١، والوثبة عام ١٩٤٨، والانتفاضة سنوات ١٩٥٢ و١٩٥٦، هذا إذا ما نظرنا إلى ما قبل الثورة. لكن إذا ما ألقينا نظرة سريعة على الآثار اللاحقة نستطيع أن نصل إلى استنتاج أننا أمام ثورة حقيقية، ولم تكن مجرد ظاهرة سياسية عسكرية سطحية أتت لتغيير الحكم، فهي لم تدمّر النظام الملكي فقط، وتسدّد ضربة إلى النفوذ الغربي في المنطقة العربية، بل إنّ مستقبل طبقات بأسرها ومصيرها تأثر بعمق، فدّمرت السلطة الاجتماعية والسياسية لكبار المشايخ ملاك الأرض ولكبار تجار المدن، وتعزز دور الشرائح الوسطى والدنيا والفلاحين الذين تغيّر نمط حياتهم نتيجة لانتقال الملكية وإلغاء نظام النزاعات القبلية ودخول الريف في صلب القانون الوطني. ومع أن الثورة لم تعمق جذورها، وظهرت لاحقًا خلافات داخلها، ناجمة عن عدم انسجام الطبقة الوسطى، وبسبب ضغط الطبقات الدنيا[٨٣]، لكن الحقيقة الأقوى هي أنّ الثورة قد أخلّت بالتوازن الدقيق القائم بين مكوّنات المجتمع العراقي القومية والطائفية، وذلك بنسفها بنية السلطة القديمة والتركيبة الاجتماعية والقومية والطائفية، لذلك لم تستطع في السنوات اللاحقة أن تؤمن للعراق الاستقرار اللازم وتحل المشاكل الطائفية والقومية، بل ازدادت تأزمًا.

وقد حققت الثورة الكثير من الإنجازات، ومرّت تطوّرات عدة، سيجري تناولها بشكل عام، لتسليط الضوء على الحالة العامة في العراق وتأثيرها في كل مناطقه، لكن سيجري التركيز على الأحداث التي شهدتها المنطقة الشمالية، وكانت مسرحًا لها، من حركة الموصل المسلحة عام ١٩٥٩، وصولًا إلى أحداث كركوك في العام نفسه، والحرب الكردية عام ١٩٦١، التي استمرت حتى سقوط عبد الكريم قاسم.

وكان من نتائج الثورة نهاية النظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري، ومقتل العائلة المالكة ونوري السعيد، وإلقاء القبض على رجال العهد القديم من وزراء ونواب ومحاكمتهم، وبذلك تقوّضت ركائز النظام الملكي، ولتحقيق العدالة الاجتماعية صدر قانون الإصلاح الزراعي، كما صدر في ٢٧

---

(٨٣) بطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١١٦ ـ ١١٧.

تموز/ يوليو ١٩٥٨، الدستور الموقت الذي تقرّر استمراره خلال المرحلة الانتقالية التي تلت الثورة، وقد عُدَّ ذلك الدستور نقلة نوعية في تاريخ العراق، فقد جاء في المادة الثالثة منه: «يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويُعَد العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية»[٨٤]، وقد رأى بعضهم ـ وبخاصة الأكراد ـ في هذه المادة مكسبًا كبيرًا وخطوة جديدة على طريق حل المشكلة الكردية في العراق[٨٥]، بينما رأى بعضهم فيها تعزيزًا لروح الانفصال لدى الأكراد، وأنه كان يجب أن تُصاغ بشكل يمنع أي تفسيرات انفصالية[٨٦]. وقد برر عبد الكريم قاسم وضع هذه المادة في إحدى خطبه قائلًا: «إنني أريد أن أوضح لكم السبب في درج هذه المادة والتأكيد عليها في دستورنا فإن الطامعين في بلادنا أرادوا أن يوجدوا ثغرة للدخول منها ويفرقوا صفوفنا ولن ندع بعد اليوم أي طامع يفرق صفوفنا»[٨٧]. لكن آمال قاسم لم تكن في محلها، وسرعان ما سيكتشف ذلك بمرارة.

بعد نجاح الثورة أنشئ نظام حكم جديد تجلى في «مجلس السيادة» الذي تكوَّن من ثلاثة أعضاء، يمثلون المكوّنات الرئيسة للشعب العراقي وهم: (الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسًا، ومحمد مهدي كبة عضوًا، وخالد النقشبندي عضوًا)، وأنيطت بالمجلس صلاحيات رئيس الجمهورية. وكان تشكيل «مجلس السيادة» بدلًا من «مجلس قيادة الثورة» الذي اتفق عليه الضباط الأحرار قبل الثورة بداية الانحراف، فقد قرر عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الاستئثار بالحكم من دون زملائهما الضباط، وهذا ما أثار حفيظة الكثيرين منهم.

---

(٨٤) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢٢٨.

(٨٥) خطاب إبراهيم أحمد، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني، في وزارة الدفاع أمام عبد الكريم قاسم في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٨. منشور في: طالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، ص ٢٨٤.

(٨٦) الزبيدي، المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٨٧) انظر خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر المحامين العرب في بغداد في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٨، في: شبر، **خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ص ٧٦.

تشكلت أول وزارة عراقية بعد الثورة برئاسة عبد الكريم قاسم. وبالاطلاع على أسماء الوزراء تبدو الوزارة شبه ائتلافية، تمثلت فيها معظم الأحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني (حزب البعث، حزب الاستقلال، الوطني الديمقراطي)، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يمثلون العسكريين. ولم يمثل الحزب الشيوعي العراقي في الحكومة، رغم أنه أحد المشاركين في جبهة الاتحاد الوطني، وذلك نظرًا إلى ما قد يثيره ذلك من ردود فعل داخلية وخارجية، ولإبعاد الصفة الشيوعية عن الثورة[٨٨].

وأعلنت الحكومة رغبتها في تطبيق برنامج إصلاح كامل في البلاد. لكن رغم تمثيل الحكومة لأغلب القوى الوطنية، فإنّ عوامل عدة، كانت تدفع إلى ضعفها، أهمها: عدم الانسجام الفكري بين الوزراء بسبب اختلاف ذهنياتهم، كما أن عددًا منهم كانوا مستقلين وغير ملتزمين بأسس منهجية واضحة، وسيطرة العسكريين على الوزارات المهمة واتخاذهم القرارات المهمة في المجالات السياسية والاقتصادية، وعدم تمثيل بعض القوى الفاعلة في الوزارة، مثل الحزب الشيوعي الذي أخذ يسيطر على الشارع من دون رقابة[٨٩].

هذه الأسباب مجتمعة جعلت الخلاف أمرًا حتميًا داخل النظام الجديد، وهذا ما تؤكده الوثائق البريطانية[٩٠]. فمنذ البداية سيطر كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف على السلطة من دون زملائهما الضباط الأحرار، ورفضا فكرة تكوين مجلس لقيادة الثورة (سيعود عارف للمطالبة بهذا المجلس عندما يدبُّ الخلاف بينه وبين قاسم). وبعد شهرين من الثورة وصل الخلاف بين قاسم وعارف ذروته، لينتهي بإبعاد عارف عن جميع مناصبه في الدولة وإرساله سفيرًا خارج العراق.

كان الخلاف بين قاسم وعارف ذا أبعاد كبيرة، مع ما كان يمثله كل

---

(٨٨) العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ١، ص ٣٦.

(٨٩) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٩٠) انظر تقرير السير مايكل وايت، السفير البريطاني في بغداد، إلى سلوين لويد ـ لندن، ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٨. رقم الملف F.O ٣٧١ /١٣٤٢٠٢، في: الونداوي، **وثائق ثورة تموز عام ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية**، ص ٣٣٢ ـ ٣٤٠.

منهما من تيارات سياسية على الساحة العراقية بشكل مباشر أو غير مباشر، فعارف اصطف خلفه القوميون العرب والداعون إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، بينما اصطف خلف قاسم الداعون إلى تعاون مع الجمهورية العربية المتحدة مع الحفاظ على استقلال العراق، وفي مقدمهم الحزب الشيوعي العراقي الذي وجد فيه قاسم سندًا للوقوف في وجه القوميين والتوازن معهم، مع عدم إيمانه بالشيوعية.

كان الخلاف بين الرجلين وبين القائمين على الثورة بعامة أمرًا حتميًا، نتيجة القوى التي شاركت في الثورة وطبيعتها غير المتجانسة، كما مرَّ سابقًا. كما أنّ تحقيق هدف الثورة بإسقاط النظام الملكي فتح المجال واسعًا لظهور الخلافات منذ الساعات الأولى التي عكست طبيعة القوى المشاركة فيها، وفي كل مناطق العراق، وعلى مختلف المستويات، ومنها الجيش[٩١] الذي شهد صراعًا بين القوميين والشيوعيين والقاسميين (الموالين لقاسم).

الصراع بين القائمين بالثورة أثَّر وتأثَّر بعلاقات العراق الخارجية، وبخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت ذات تأثير مباشر في قيام الثورة، كما مرَّ سابقًا. وبعد الثورة مرَّت العلاقة بين البلدين بطورين: **الأول** دعم وتنسيق كامل، ومنذ اليوم الأول للثورة ظهرت في شوارع المدن العراقية صور الرئيس عبد الناصر إلى جانب صور زعماء الثورة، كما فسّر الكثير من الأحزاب الثورة بأنّها قامت من أجل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت الدولة الأولى التي تعترف بحكومة الثورة العراقية[٩٢]، كما مرَّ سابقًا في هذا الكتاب. والطور **الثاني** من العلاقة بين البلدين كان طور العداء والجفاء، وكانت الخلافات بين التيارات داخل الثورة السبب الرئيس في الخلاف، فقد كان معظم الضباط الأحرار من مؤيدي الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعندما أُبعد نائب رئيس

(٩١) انظر إفادة ناظم الطبقجلي في: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٢٣.

(٩٢) رغم أن مصر لم تخطط مباشرة للثورة، كانت الدعاية الثورية للوحدة العربية مسؤولة عن خلق المناخ العقلي والعاطفي الذي هيّأ لنجاح الثورة العراقية. انظر: George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), p. 291.

الوزراء، عبد السلام عارف، ومن خلفه القوميون بعد شهرين من الثورة، رأى الرئيس عبد الناصر ذلك ابتعادًا عن الوحدة، وعندما أُلقي القبض على عارف وسُجن واتُهم بمؤامرة انقلابية على قاسم بالتعاون مع دولة خارجية (قُصد بها الجمهورية العربية المتحدة)، ظهرت معلومات عن إيصال السفارة البريطانية معلومات إلى قاسم حول المؤامرة[93]، وكانت بريطانيا تسعى لإبعاد العراق عن الوحدة التي كانت تعدّها خطرًا على مصالحها في المنطقة.

ساهمت هذه التطورات في تدهور العلاقات بين البلدين في أواخر عام ١٩٥٨، وتحوّلها في أوائل عام ١٩٥٩ إلى حرب دعائية عنيفة بين نظام الرئيس قاسم وعبد الناصر. كان لهذا الصراع انعكاسات كبيرة على الداخل العراقي، فظهرت مجموعتان متصارعتان، **الأولى** تدعو إلى الاتحاد؛ **والثانية** تعارضه، وكانت كل منهما قادرة على تعبئة الجمهور. تشكلت المجموعة الأولى من الناصريين والبعثيين[94]، والثانية من الشيوعيين الذين وقفوا خلف قاسم، مستغلين خلافه مع القوميين وحاجته إلى تأييدهم، ما ساهم في ازدياد قوتهم بنحو هائل في الشارع شتاء ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، وسيطرتهم على أغلب المنظمات الشعبية (المقاومة الشعبية، الاتحادات العمالية والمهنية، واتحادات الطلاب والنساء والفلاحين)[95]، كما سيطروا على عدد من الوزارات ووسائل الإعلام. وزاد من تهيئة الجو للشيوعيين بث جلسات محاكمات رجال العهد الملكي وعبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني على التلفاز.

دفع هذا المد الشيوعي قوى وطنية عراقية أخرى غير قومية للوقوف في

---

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٩٤) تشكل التيار القومي في العراق من قوى عدة، إضافة إلى الناصريين والبعثيين، وهي: حركة القوميين العرب، والرابطة القومية، وحزب الاستقلال، وحزب الإخاء العربي، والمجتمع القومي، وكان البعثيون والناصريون ناشطين في الجيش.

(٩٥) قدَّر الشيوعيون عدد الذين انضموا إلى المنظمات الشعبية بمليون شخص، وكانت جميع هذه المنظمات تحت قيادة الحزب الشيوعي. انظر: ماجد عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥** ([قبرص]: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٨٨.

وجههم، كما دفعت هذه التطورات مجتمعة الوزراء القوميين في الحكومة ـ وعددهم ستة ـ إلى الاستقالة، وأصبحت البلاد مفتوحة على صراع كبير كانت المنطقة الشمالية الساحة الرئيسية له[٩٦].

وقد حاول العراق، رغم خلافاته مع الجمهورية العربية المتحدة، الحفاظ على علاقته بالدول العربية الأخرى، فكان له إسهام مميز في دعم الثورة الجزائرية بالمال والسلاح بعد أن خصص مبلغًا من ميزانيته لدعم الجزائر، ما جعل فرنسا تتخذ مواقف معادية من العراق بعد أن اتخذت حكومة العراق قرارًا بوقف الاستيراد من فرنسا، ودعت الدول العربية لمقاطعتها[٩٧].

ثالثًا: واقع شمال العراق بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

١ ـ الأوضاع السياسية العامة في الشمال

مرَّ العراق بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو وحتى ثورة/ حركة شباط/ فبراير ١٩٦٣، بتطورات عدة. وكانت تلك الفترة عمومًا فترة اضطراب مستمر طغى عليها الخلاف العنيف بين القائمين على الثورة وتصفية بعضهم بعضًا. ونستطيع تحديد ثلاث قوى رئيسية شاركت في هذا الصراع وهي: عبد الكريم قاسم ومن التفّ حوله، والشيوعيون، والقوميون. وكانت كل من هذه القوى منقسمة على نفسها بنسب متفاوتة، واجتذبت كل منها إلى فلكها عددًا من القوى والشخصيات، واتخذت مبادرات لدعم موقفها. وقد انعكس هذا الصراع بأشكال مختلفة على مختلف المناطق العراقية. ويشير تواتر الأحداث إلى الأسباب والنتائج، فقد نشب الصراع بين القوميين بكل أطيافهم وممثلهم الافتراضي عبد السلام عارف، مع عبد الكريم قاسم

---

(٩٦) هناك من يرى أن بعض دعاة القومية كانت دعوتهم مجرد شعارات تكتيكية، وأن دعوتهم للوحدة لم تكن سوى مجرد شعارات وعصا الهدف منها جلد الشيوعيين، وهذا ما أثبته عدم تطبيق الوحدة لاحقًا عندما أصبح القوميون في السلطة بعد رحيل قاسم. انظر: Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, Rev. ed. (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 57.

(٩٧) انظر خطاب عبد الكريم قاسم أمام دورة الاحتياط الثالثة عشرة، بتاريخ ٢/٣/١٩٥٩ في: شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

كممثل افتراضي للشيوعيين والعراقيين (الوطنيين العراقيين)، مع أنّ كلًا من عارف وقاسم كان يمثل نفسه وطموحاته بالدرجة الأولى.

حاول قاسم في البداية وضع نفسه فوق الأطراف المتصارعة، فقبل حركة الشوّاف بفترة وجيزة قال في إحدى خطبه: «هذا يقول إن هذا قومي والآخر يقول هذا شيوعي وهذا بعثي وهذا ديمقراطي، وأنا هذا وطني ابن البلاد، إن علينا أن ندعم الوحدة الوطنية في داخل البلاد»[٩٨]. لكن في الواقع كان قاسم لا يقف فوق الصراعات بين القوميين والشيوعيين، ولم يحاول التوسط بينهم، بل على العكس حاول إبقاءهم منقسمين حتى يسود هو. ولم يكن باستطاعته أن يفعل غير ذلك، فقد كان يفتقد الخلفية السياسية القوية، فلم يكن الحزب الوطني الديمقراطي (نقطة استناده الطبيعية) يملك قاعدة سياسية كافية. ومن ناحية أخرى، وهي الأهم، لم يكن قاسم يملك خلفية قوية بين الضباط، مع أنّه عمل الكثير للحصول على الأنصار في الجيش، فقام بزيادة رواتبهم وبناء مساكن جديدة لهم. لكن هذه الإجراءات لم تحقق الكثير من الفوائد، وبقي اعتماد قاسم في الجيش على أصدقائه القدامى، ومن عيَّنهم في مناصب قيادية. ومن نقطة الضعف هذه انبعثت حاجة قاسم إلى المناورة بين القوميين والشيوعيين، واضعًا أحد الطرفين ضد الآخر، بحسب ما تفرضه الظروف، وبقي طوال عهده يتأرجح بين الطرفين، وإن كان في بعض الأحيان ينحاز بقوة مع طرف ضد الآخر، كما حدث في النصف الأول من عام ١٩٥٩، عندما انعطف نحو الشيوعيين بعد حركة الشوّاف في الموصل[٩٩].

وكان الشيوعيون قد شكلوا، بفضل نفوذهم في الجيش وبين العمال الفقراء، القوة المنظمة الوحيدة القادرة على موازنة القوميين الذين كانوا منقسمين على أنفسهم رغم اتفاقهم على إطاحة قاسم. وعلى هذا الأساس تعامل الشيوعيون مع قاسم وكتبوا له منذ أول يوم في الثورة في ١٤ تموز/

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٩٩) بطاطو، العراق، ج ١: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (١٩٩٠)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

يوليو «تحقيق النصر أسهل بكثير من الحفاظ عليه، وسيكون هناك دومًا الذين يسعون، باسم المحافظة على السلام وتفادي الفوضى، إلى هزّنا لتخدير يقظتنا وإصرارنا»[100].

وقد ركب الشيوعيون موجة الحماسة بعد الثورة مباشرة، واستفادوا من الحالة التي خلقها الإنزال العسكري الأميركي في لبنان، وأخذوا يشكلون لحسابهم فرق «المقاومة الشعبية»[101] في بغداد وباقي المناطق. لكن قاسم ـ تحت ضغط ضباطه ـ أمر في ٢٠ شباط/فبراير، بإغلاق مراكز تطوّع المقاومة، لكنه لم يستبعد فكرة المقاومة الشعبية وأرادها أن تخدم مصالحه في صراعه مع القوميين. لذلك سمح في آب/أغسطس ١٩٥٨ بتشكيل «المقاومة الشعبية» رسميًا وربطها بوزارة الدفاع[102]. وبذلك يكون قد لبّى أحد مطالب الشيوعيين لكن بشروطه هو كما يعتقد. وهذا لم يزعج الشيوعيين لأنهم كانوا يعرفون أنهم وحدهم يملكون القدرة على تنفيذ فكرة قاسم، فسارع أعضاء الحزب الشيوعي ومناصروه إلى الانضمام إلى المقاومة الشعبية التي عُيِّن العقيد طه البامرني آمرًا لها في العراق[103]، وكان آمرها في الموصل العقيد محمد إسماعيل، وأصبحت تحت السيطرة الكاملة للحزب الشيوعي الذي وظفها ضد خصومه، وبخاصة القوميين، بعد فشل حركة الموصل في آذار/مارس ١٩٥٩، التي ستُدرس لاحقًا.

عمل الحزب الشيوعي بنشاط لاستغلال حكم قاسم، وتقوية نفسه

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ج ١: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ص ١٥٨.

(١٠١) ضمت المقاومة الشعبية بدايةً مختلف التيارات السياسية، وكان فؤاد الركابي، أمين سر حزب البعث، أول مسجل فيها قبل أن تصبح واجهة للشيوعيين. انظر: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ١، ص ١٥٢.

(١٠٢) «قانون المقاومة الشعبية»، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(١٠٣) تشكلت المقاومة الشعبية بعد الثورة بقرار رسمي، وكانت في البداية تحت إشراف عبد السلام عارف، نائب القائد العام، وعهد إلى ضباط الجيش بتدريبها، لتكون مهمّتها المحافظة على الأمن ودرء أخطار التآمر والتخريب. لكن بعد إبعاد عارف أخذ الشيوعيون يتغلغلون في تلك الفصائل. انظر: حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، ص ٣٥٠.

سياسيًا. ولم يكتفِ بنفوذه بين العمال، بل عمل من خلال تبنّيه دعم قاسم وإطلاق شعار «الزعيم الأوحد»(١٠٤) إلى جذب معارضي الوحدة من الشيعة والأكراد والكلدانيين والآشوريين وغيرهم(١٠٥)، مما جعل له نفوذًا كبيرًا في المنطقة الشمالية من العراق، حيث يتركز السكان الأكراد والآشوريون. لكن في الوقت نفسه كانت الموصل حصنًا للقومية العربية، كما كانت كركوك مركزًا كبيرًا لتجمع التركمان الحذرين دومًا من النفوذ الكردي الذي ظهر من خلال الحزب الشيوعي العراقي الذي دخله الكثير من الأكراد، حتى صار له فرع كردي خاص. واستطاع الحزب الشيوعي، المتمرس بالعمل السري قبل الثورة، السيطرة على النقابات والمنظمات الشعبية(١٠٦) (الاتحاد النسائي، اتحاد نقابات العمال، اتحاد الجمعيات الفلاحية ونقابة المعلمين)(١٠٧). كما تمتع بوسائل إعلام مهمة مثل صحيفة **اتحاد الشعب**، وتسلل إلى صحف أخرى مثل «البلاد» و«صوت الأحرار». هذا النفوذ الكبير للشيوعيين دفعهم إلى المطالبة علنًا بالاشتراك في السلطة(١٠٨). وهناك من يقول: إن محاولة الحزب الشيوعي السيطرة على الحكم في العراق كانت مدعومة من ست عشرة سفارة شيوعية في بغداد، وإنهم جلبوا عددًا من رؤساء الشيوعيين من أنحاء العالم، ومعهم نحو ٣٠٠ عضو من «حزب توده» الشيوعي الإيراني ومنحوهم رتب ضباط، كلًا بحسب قِدمه بحجة الدفاع عن الجمهورية(١٠٩).

---

(١٠٤) طرح الشيوعيون شعار (ماكو زعيم إلا كريم) وكان يُفسر ضمنًا ضد القوميين الداعين إلى زعامة جمال عبد الناصر. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(١٠٥) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٦٨.

(١٠٦) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٤٠٥.

(١٠٧) تميزت انتخابات نقابة المعلمين بالتنافس الشديد. وبعد إبعاد المعلمين ذوي الميول القومية فاز الشيوعيون ومناصروهم في بغداد وعشرة ألوية أخرى، بينما فازت قائمة الجبهة القومية في لواءي كركوك والرمادي. انظر: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ١، ص ٢٧١.

(١٠٨) رفع الشيوعيون شعار «عاش زعيمي عبد الكريمي حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي». انظر: شبر، **خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ص ٢٢.

(١٠٩) انفرد بتقديم هذه المعلومات الضابط صديق إسماعيل المكتبي، أحد الضباط المشاركين في ثورة الموصل. انظر: المكتبي، **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

أما القوميون، فبعد إبعاد عبد السلام عارف تجمّعوا بشكل رئيسٍ حول رفعت الحاج سري، رئيس الاستخبارات العسكرية، كما استمر الوزراء القوميون في الحكومة. لكن الحكم على عارف بالإعدام (لم يُنفذ) دفعهم إلى الاستقالة الجماعية، ثم كانت محاولة رشيد عالي الكيلاني لإطاحة قاسم التي انتهت بالقبض عليه ومحاكمته[١١٠]. وتلى تلك المحاولة تضييق على القوميين وحملات اعتقالات وشعارات معادية للجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر. وكانت هذه نهاية التعاون بين القوميين وقاسم، فتوجهوا إلى إطاحته وراوحت جهودهم في هذا الشأن من محاولة اغتياله إلى قيادة حركات مسلحة ضده، تركزت في المنطقة الشمالية.

٢ ـ أثر الخلافات داخل الثورة في شمال العراق

أطاحت الخلافات بين منفذي الثورة استقرار العراق، ومنه المنطقة الشمالية، بعد أن عمل بعض الضباط الأحرار على استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، كناظم الطبقجلي الذي عُيِّن قائدًا للفرقة العسكرية الثانية ومركزها مدينة كركوك، فأحدث بالتعاون مع وجهاء المدينة «لجنة التعاون الوطني في كركوك»[١١١] التي هدفت إلى التآخي بين القوميات الساكنة في المدينة التي تتسم بطابعها الخاص بسبب تنوّع سكانها (العرب والأكراد والتركمان والمسيحيين) وتعدّد قومياتهم ولغاتهم، وتياراتهم السياسية (بعثي، قومي، شيوعي، بارتي ومتدينين)[١١٢]. والتقى الطبقجلي برؤساء الطوائف المسيحية في المدينة وتعهد لهم بحفظ حقوقهم، كما التقى بكافة

---

(١١٠) حذّر السفير البريطاني في بغداد عبد الكريم قاسم من تحضير انقلاب ناصري ضده بقيادة الكيلاني للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. انظر: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ١، ص ٢٧٧.

(١١١) تشكلت هذه اللجنة من: قيادة الفرقة الثانية، ومن الشخصيات الكردية (المحامي مكرم الطالباني، المحامي حسين البرزنجي، العقيد المتقاعد عبد القادر البرزنجي، المحامي عمر مصطفى)، ومن التركمان (المحامي محمد الحاج عزت، المحامي تحسين رأفت، الرئيس المتقاعد عطا خير الله، الصيدلاني مجيد حسن). انظر: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٣١.

(١١٢) أحمد كاظم محسن البياتي، **ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق، ١٩٣٥ ـ ١٩٥٩** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢)، ص ٦٢.

أصحاب الأعمال ووجوه المدينة والمهن من معلمين وأطباء، ورجال الدين الذين خطبوا في المساجد تأييدًا للجمهورية.

وتلافيًا لأي تحريض، أغلق الطبقجلي مقارّ القنصليات ومكاتب الاستعلامات الأجنبية في الموصل وكركوك والسليمانية، لقيامها بأفعال تضر بالمصلحة العامة وإشاعة البلبلة بين الناس، فحُدّدت إقامة موظفيها، بخاصة بعد ظهور معاون القنصل الأميركي في منطقة إحدى التظاهرات[١١٣].

لكن التهدئة لم تدم طويلًا في كركوك والشمال، بسبب الصراع الحزبي والسياسي، بخاصة بين القوميين والشيوعيين. وقد اتُهم الشيوعيون بتأجيج الخلاف بين القوميات. وكانت مدينتا الموصل وكركوك أول مراكز الصدام[١١٤].

ولم تقتصر إجراءات الطبقجلي على مدينة كركوك، بل شملت الكثير من المناطق الشمالية التي حدثت فيها صدامات بين القوميين والشيوعيين المدعومين من البارتيين. ففي مدينة التون كوبري التابعة لأربيل استطاع حل النزاع بين الطرفين، وفي مدينة طوزخرماتو القريبة من كركوك تمكّن من إعادة الأمن والنظام إليها، بعد طلبه إرسال لجنة تحقيق من بغداد حين وجد أن حاكم التحقيق في المنطقة انحاز إلى الشيوعيين ضد القوميين. وأرسل سرية مشاة من الفرقة الثانية إلى مدينة كفري لفض الاشتباكات بين القوميين والشيوعيين، بعدما حوصرت سرايا الحكومة في المدينة.

كذلك جرت معالجة الاشتباكات التي وقعت في مدينة حلبجة بين الشيوعيين والقوميين. وحين وقعت مصادمات في مناطق شقلاوة وشيناوة وكومرة وحرير ـ التابعة للواء أربيل ـ اتخذ الحاكم العسكري العام إجراءات رادعة بحق مثيري الشغب[١١٥]. كما جاءت شكاوى من عادل جلال، قائممقام مدينة زاخو، حول أعمال الشيوعيين في مدينته وسيطرتهم

(١١٣) العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢٣١.

(١١٤) إفادة الطبقجلي أمام المحكمة، في: المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢٣٢.

(١١٥) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢٣٧، والبياتي، المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

على الناس، وعدم تمكّنه من اتخاذ التدابير المناسبة ضدهم لعدم وجود صلاحيات لديه في هذا الخصوص(١١٦).

وفي الموصل ظهر الانقسام منذ الأيام الأولى للثورة، وأثناء الزيارة التي قام بها عبد السلام عارف للمدينة بعد الثورة بفترة وجيزة خرجت الجموع لاستقباله، وكانت الشعارات المرفوعة كافية للدلالة على التيارات السياسية في المدينة، فهذا يرفع شعار الوحدة وألوف وراءه تهتف «وحدة وحدة»، وآخرون يهتفون «اتحاد فدرالي» وهو الشعار الذي رفعه الشيوعيون(١١٧). وقد غادر عارف الموصل تاركًا إياها تتهيّأ لمعركة القوى الشيوعية والقومية والإسلامية، وظهرت بوادر ذلك مع تنظيم الشيوعيين تظاهرة هتفت بحياة السوفيات والاتحاد الفدرالي، ما أدى إلى مواجهات مع القوى القومية فضّها الجيش. كما هاجم الشيوعيون دار سينما كانت تعرض فيلم «بورسعيد»، وكانت أغلبية الحضور من القوميين، فاعتقلت الشرطة الطرفين، لكن الحاكم العسكري (شيوعي) أمر بالإفراج عن الشيوعيين فقط، فتوسّط العقيد عبد الوهاب الشوّاف (قومي) للقوميين للخروج من السجن(١١٨).

ولمّا كانت مدينة الموصل إحدى قلاع القومية العربية، فقد تأثرت بحملة إزاحة عارف عن السلطة، ومنها اختفاء صوره وصور جمال عبد الناصر من شوارعها. وعُدَّ ذلك تدبيرًا شيوعيًا ضد عارف لمصلحة قاسم. وتوسَّع الصراع حتى كاد يصبح دينيًا بسبب نشاطات بعض الشيوعيون المسيحيين وما قيل عن استخدام بعض الكنائس في الصراع(١١٩). وقد اتُهم

(١١٦) المكتبي، العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها، ص ٤٠.

(١١٧) ظهرت في تلك الفترة شعارات كثيرة ذات دلالات، منها الشعار القومي «شعب عربي واحد جيش عربي واحد وطن عربي واحد»، يقابله الشعار الشيوعي «اتحاد فيدرالي صداقة سوفياتية». انظر: شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، ص ٢٢.

(١١٨) المكتبي، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٥. كان من المعتاد قبل عرض الفيلم أن يعرض خطاب لجمال عبد الناصر، لكن بعد عرضه فُتِحت الأضواء واعتقل الشيوعيون الناس الموجودين، وهذا لم يحدث في الموصل فقط بل حدث في بغداد. هذه المعلومة من الدكتور فاروق العمر، الأستاذ العراقي الزائر في جامعة دمشق عام ٢٠٠٩.

(١١٩) علم الشوّاف أن قسمًا من القسس والرهبان يؤيّدون الشيوعية ويدعون لها، فأرسل لهم =

الشيوعيون بإثارة النعرات الدينية بين المسلمين والمسيحيين، وإيهام المسيحيين بأن المسلمين سينفذون ضدهم مجزرة. ولدحض هذه الإشاعات قام العقيد عبد الوهاب الشوّاف آمر اللواء الخامس في المدينة بجمع رجال الدين المسلمين والمسيحيين في أحد جوامع المدينة وأعلن تآخي الهلال مع الصليب رمزًا للإسلام والمسيحية، وقد لاقت خطواته نجاحًا وأعادت الثقة بين سكان المدينة[١٢٠]، لكن إلى حين. فقد بدأ الشيوعيون والتنظيمات الكردية بتحدي قوات الأمن التي حاولت الوقوف في وجههم دون جدوى، فتصدت لهم عناصر من الشباب القومي، والقوى الإسلامية، لكن كلتا القوتين لم تكن على مستوى من التنظيم لتقف أمام قوتهم[١٢١].

ومن الأسباب الرئيسية التي أجّجت التوتر في المنطقة الشمالية ودفعته نحو الانفجار كان انتشار الحزبية داخل قطعات الجيش العراقي المنتشرة في الشمال، رغم قرار منع الحزبية في الجيش، فقد كانت كافة القوى القومية والشيوعية والكردية ناشطة داخل الجيش، وكان الشيوعيون يسيطرون على بعض الأسلحة مثل القوى الجوية[١٢٢] ما هدّد بشق وحدة الجيش، ولم تفلح محاولات الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية المنتشرة في شمال العراق، للحد من الحزبية في الجيش رغم مناشدته عبد الكريم قاسم مرارًا، وإرساله تقارير عدة بهذا الشأن إلى القيادة في بغداد حول نشاط الشيوعيين، وطلبه معاقبة العسكريين الحزبيين[١٢٣]. وكان الطبقجلي نفسه قد رفض دعوة كامل

= الضابط إسماعيل هرمز ـ مسيحي من الموصل ـ وطالبهم بأن لا يتدخلوا في السياسة، لكنهم سعوا إلى نصرة الشيوعيين في انتخابات المعلمين في الموصل. وكان هرمز قبلها قد واجه ادعاءات عدنان جلميران ـ أحد زعماء الشيوعيين ـ بأن المسيحيين يخافون من اعتداء المسلمين. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٢٠) البياتي، **ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق، ١٩٣٥ ـ ١٩٥٩**، ص ٧٠.

(١٢١) المكتبي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٢٢) صلاح الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق** (بيروت: دار الفرات، ١٩٩٣)، ص ٩٠.

(١٢٣) إفادة الطبقجلي، في: العراق، وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٢٤ ـ ٧٢٢٥.

الجاردجي رئيس «الحزب الوطني الديمقراطي» للانتماء إلى حزبه.

كذلك رفض الطبقجلي التعاون مع الحزب الشيوعي بعد أن زاره عوني يوسف، رئيس محكمة استئناف كركوك آنذاك ـ وكان شيوعيًا ـ وعرض عليه التعاون لأنّ الحزب الشيوعي مصمّم على كسب معركة السيطرة على السلطة في العراق. وقد وصل الأمر بالشيوعيين العاملين في الجيش إلى رفض تنفيذ الأوامر العسكرية بحجة أنّهم يتلقون تعليماتهم من حزبهم[١٢٤]، ما أدى إلى توتر الأمور داخل الوحدات العسكرية، وأصبحت الريبة والحذر هما السائدين بين العسكريين الذين تكتلوا في كتل متنافسة.

أما القوى الكردية الناشطة في الشمال، فقد حاول الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) في البداية التواصل مع كافة القوى الفاعلة في الثورة، رغم أنّه لم يشارك فيها، كما أنه لم يكن عضوًا في «جبهة الاتحاد الوطني» التي ساندت الثورة، مع أنّه كان يحتفظ بعلاقات جيدة مع الحزب الشيوعي العراقي. لذلك حاول البارتي التواصل مع القوى القومية، فقام وفد قيادي من البارتي بزيارة الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي، فؤاد الركابي، بعد توليه منصب وزير الإعمار في أول وزارة بعد الثورة. كما قام وفد آخر، برئاسة إبراهيم أحمد، سكرتير الحزب، بزيارة ميشيل عفلق، الأمين العام لحزب البعث آنذاك في مقر إقامته في فندق بغداد[١٢٥]. ونُظّمت ندوة تلفزيونية بين أحمد وعفلق الذي وعد الأكراد في مقابلة صحافية بحرص العرب على حريتهم ونبذ التعصب القومي وبمستقبل يحقق أمانيهم[١٢٦].

وقد تأثر البارتي بالصراع الدائر بين الشيوعيين والقوميين العرب، وانعكس ذلك صراعًا داخليًا بين أجنحته، لكنه ظل محتفظًا بوحدته التنظيمية لأنه لم يكن لاعبًا رئيسًا في الأحداث الجارية في البداية. لكنه ـ بعد إقصاء

(١٢٤) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢٢٤ ـ ٧٢٢٥، والبياتي، **ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق، ١٩٣٥ ـ ١٩٥٩**، ص ٦٢.

(١٢٥) بعد الثورة توجّه ميشيل عفلق إلى بغداد في محاولة منه لإقناع العراقيين بالاندماج في الوحدة. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 57.

(١٢٦) صلاح الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، ص ٧٥.

القوميين ـ عقد اتفاقية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ مع الحزب الشيوعي الذي زاد رصيده في دوائر الدولة والجيش[١٢٧]. واندفع البارتي بكل قواه وراء الحزب الشيوعي، وذلك بتأثير الجناح اليساري فيه، ووقَّع الحزبان، إضافة إلى عدد من النقابات المهنية ميثاق «جبهة الاتحاد الوطني» التي لم يُكتب لها الاستمرار.

كذلك تقدّم حمزة عبد الله، سكرتير البارتي، باقتراح يقضي بتوحيد منظمات الشبيبة والنساء والفلاحين التابعة للبارتي، والمتمركزة في المنطقة الشمالية مع مثيلاتها التابعة للحزب الشيوعي، ما أثار ردود فعل عنيفة داخل الحزب، لأنهم عدُّوا ذلك خطة لإذابة البارتي في الحزب الشيوعي[١٢٨]، ما سبب انقسامات داخل الحزب سيجري تناولها لاحقًا. فقد كان هناك تنافس دائم بين الحزب الشيوعي والبارتي على اجتذاب الشباب الأكراد إلى صفوفهما.

أدّى الصراع بين القوى السياسية العراقية إلى استمرار التوتر حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير ١٩٦٣. وقد وصل التوتر ذروته في شمال العراق من خلال أحداث رئيسة عدة: أحداث الموصل وحركة الشوّاف المسلحة، وأحداث كركوك الدموية، والحركة الكردية المسلحة. وسيجري تناول هذه الأحداث وما يتصل بها بالتفصيل.

رابعًا: حركة الموصل المسلحة عام ١٩٥٩[١٢٩]

كانت أحداث الموصل إحدى نتائج الخلاف بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم من ناحية، وبين القوميين والشيوعيين من ناحية أخرى، إضافةً إلى الكشف عن مؤامرة رشيد عالي الكيلاني. كل ذلك أدّى إلى حصول انقسام في القيادة العسكرية أخذ يطفو على السطح تدريجًا، أدّى بدوره إلى انقسام في الرأي العام، كما مرَّ في الفقرة السابقة. وكانت

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٢٩) كالعادة تعدّدت المصطلحات المستخدمة في تسمية هذا الحدث التاريخي بحسب الكُتّاب وأهوائهم. ومن تلك التسميات: ثورة، حركة مسلحة، انقلاب، انتفاضة.

حقيقة الصراع حول من يتولى السلطة الفعلية في العراق، وبما أنّ النظام كان عسكريًا وغير ديمقراطي فقد فرض أسلوب التغيير من النوع نفسه أي عن طريق الجيش.

وشكلت ثورة الموصل بقيادة الزعيم عبد الوهاب الشوّاف ذروة تحرّك القوميين ضد قاسم وحلفائه[١٣٠]. وكانت هذه الثورة ذروة الهياج داخل الجيش، وفي مراكزها الرئيسية في مدن الموصل وأربيل وكركوك والديوانية وبغداد. ولم يكن من العبث اختيار الموصل لتكون مركزًا للثورة، فإلى جانب كونها حصنًا قوميًا ودينيًا إسلاميًا محافظًا في الوقت نفسه[١٣١]، فقد كان نحو ثلث ضباط الجيش العراقي منها[١٣٢]، كما كانت قريبة من الحدود السورية في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة التي تناصب قاسم العداء، ويُتوقع أن تدعم الثورة.

١ ـ أسباب الحركة

تداخلت العوامل المؤدّية للثورة، فمنها السياسية والاجتماعية والدينية. ويقول اللواء حازم حسن العلي، أحد المشاركين في الحركة، وكان وقتها برتبة ملازم: إن أسباب الثورة الحالة العامة في العراق، وبخاصة الصراع العقائدي بين الشيوعيين والقوميين، وتشكيل المقاومة الشعبية وأعمالها المستهجنة[١٣٣]، وسيطرة الشيوعيين على الصحافة والإذاعة وإغلاق أغلبية

---

(١٣٠) حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص ٩٩.

(١٣١) تشتهر الموصل بكونها إحدى حاضنات نشوء الحركة القومية العربية في العراق، إضافة إلى توأمها الحركة الإسلامية. فالمدينة قريبة من سورية وترتبط بحلب بعلاقات اقتصادية واجتماعية، كما مثلت بوابة الاتصال السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعثمانيين مع العراق والخليج، وهذا ما دفع المدينة إلى التأثر بنشوء الفكرة القومية التركية مع الاحتفاظ بحميمية مع الإسلام العثماني. وهناك من يرى أن النزعة القومية التي سادت الموصل ما هي سوى امتداد لأفكار أتاتورك لكن في نسختها العربية. وهناك من يرى أن قربها من سورية أتاح لها الاحتكاك المباشر مع الأفكار القومية العربية. انظر: سامي شورش، «الموصل العراقية اليوم حاضنة الناصريين والبعثيين تتحول إلى نقيضها،» الحياة (لندن)، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(١٣٢) بطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١٨٦.

(١٣٣) كان عدد أفراد المقاومة الشعبية في الموصل قبل حركة الشوّاف ٧٠٠٠ عضو. انظر: المصدر نفسه، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١٨٦.

الصحف القومية، وإبعاد عبد السلام عارف ومحاكمته مع رشيد عالي الكيلاني وما أعقبه من إبعاد الضباط القوميين، إضافةً إلى الحساسية التي سبّبتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي كانت تبثّ جلساتها على الراديو واتخاذها منبرًا للهجوم على القومية العربية وجمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة[١٣٤].

وكانت تصرفات الشيوعيين المستفزة للبيئة المحافظة في الموصل من أسباب الثورة، فقد ظهرت في المدينة ممارسات منافية للدين الإسلامي، منها انتشار المكتبات الشيوعية في بعض أحياء المدينة التي كانت تبيع كتبًا تُعد ملحدة[١٣٥]. كما تعرَّض الشيوعيون للمصلين أثناء وبعد تأدية صلاة الجمعة، كما حدث في الجامع النوري الكبير، حتى اضطرت السلطات المحلية إلى وضع مفارز حراسة أيام الجمعة أمام الجوامع للحد من تعديات الشيوعيين[١٣٦]. وكانت السلطات المحلية تُعلم القيادة في بغداد بهذه التصرفات، لكنها لم تتّخذ أيّ إجراءات بسبب نفوذ الضباط الشيوعيين في حاشية قاسم، ما ساهم في ازدياد تعدياتهم[١٣٧]، حتى وصلت الأمور إلى حد الانفجار في الموصل مركز القومية العربية المشبعة بالإسلام.

ومن الأسباب التي دفعت الموصل للثورة، وبخاصة حامياتها العسكرية، أنّ عددًا من ضباط الموصل كانوا من الضباط الأحرار الذين شاركوا في ثورة تموز/ يوليو، لكن قاسم وعارف أبعداهم في البداية عن

---

(١٣٤) العلي، انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر، ص ٣٧ ـ ٤٨، والمكتبي، العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٣٥) المصدران نفسهما، ص ٤٠ و٣٦ على التوالي.

(١٣٦) كان الشيوعيون يقفون على أبواب الجوامع ويُسمِعون المصلين كلمات بذيئة وملحدة. كما حاولوا الفتك بالشيخ هاشم عبد السلام، إمام وخطيب جامع عجيل الياور في الموصل، ما ترك أثرًا سيئًا لدى السكان، وقد قتل هذا الشيخ على يد الشيوعيين بعد فشل ثورة الموصل. انظر: المصدران نفسهما، ص ٤١ و٤٠ على التوالي.

(١٣٧) ومن ممارسات الشيوعيين وضع طاولات في شوارع الموصل لجمع التواقيع لتأييد قاسم، وأخذ النقود من المواطنين ثمنًا للبرقيات، كما طبعوا بطاقات عليها صورة «فهد»، سكرتير حزبهم الذي أعدم في عام ١٩٤٨ وطبعوا عليها مبالغ نقدية، وأجبروا الناس على شرائها، فكانوا يطوفون على أصحاب المحالّ وأرباب العمل والويل لمن كان يمتنع عن الشراء. انظر: العلي، المصدر نفسه، ص ٤٧.

المناصب الرئيسية في الدولة، ما ولّد لديهم نقمة على عارف وقاسم. ومن هؤلاء العقيد عبد الوهاب الشوّاف[١٣٨]، آمر حامية الموصل التي كان أغلبية ضباطها من الاتجاه القومي العربي، وزادت عزلتهم بعد إزاحة عبد السلام عارف. كما أنّ شيوخ العشائر العربية وأصحاب الأراضي ساءهم جدًا وقوع قاسم ـ بحسب اعتقادهم ـ تحت سيطرة الشيوعيين[١٣٩]. هذه العوامل خلقت مناخًا سياسيًا ملائمًا لقيام ثورة مضادة.

وقد خلقت المشكلات الاجتماعية التي كانت تمرّ بها الموصل مناخًا للثورة، فقد ساد شعور لدى سكانها إبان العهد الملكي بالإهمال لأن مدينتهم صارت الثانية بعد بغداد، فشرع الكثير من أهلها بالهجرة إلى بغداد للمساهمة في الشؤون السياسية ولتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية. ونشأ هذا الشعور منذ إلحاق الموصل بالعراق بعد نهاية السيطرة العثمانية، فقد تضررت الموصل بسبب قطع صلاتها الاقتصادية المتينة مع الأناضول وسورية وحلب خصوصًا، ما أسهم في عزلتها وتراجع ازدهارها عما كان في العهد الملكي، رغم أنّ الكثير من الضباط والمسؤولين كانوا من المدينة. هذه العوامل جعلتها أكثر تقبّلًا لثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. كان سكان الموصل يتوقعون تحسنًا لأوضاعهم بعد الثورة، لذلك أرسلوا وفودًا إلى بغداد للتهنئة، كما استُقبل عبد السلام عارف استقبالًا حافلًا عندما زار المدينة بعد الثورة بأسبوعين، ولا سيّما عندما أعلن أنّه يؤيّد الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ما كان يعني عودة الصلات التجارية للموصل مع سورية، وأدلى بتصريحات حول إزالة الفوارق الطبقية[١٤٠]، وتحسين

---

(١٣٨) كان الشوّاف من أعضاء المنظمة المركزية للضباط الأحرار، وعُيّن بعد الثورة قائدًا لحامية الموصل، وقَبل الشوّاف المهمة على أنها موقتة ريثما يتشكل مجلس قيادة الثورة على أن يكون عضوًا فيه. وعندما لم يتشكل المجلس عدَّ وجوده في الموصل إبعادًا له عن بغداد. انظر: خدوري، **العراق الجمهوري**، ص١٤٦. ويقول المكتبي: إن الشوّاف كان يؤيّد إزاحة عبد السلام عارف لكنه كان ضد حكم الإعدام، وإنه سمعه يشتم المحكمة والمهداوي، ويقول: «مو هكذا كلنا (قلنا) لكم» ويقصد أن الحكم قاسٍ وخلاف الاتفاق. انظر: المكتبي، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٣٩) خدوري، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٤٠) قال عارف في خطابه «إنه لا يفرّق بين باب البيض وباب السرايا»، وباب البيض من أحياء الموصل التي تسكن فيها الطبقات الفقيرة، أما باب السرايا فهو حيّ للأغنياء. وكان عارف قد خدم في الموصل سابقًا ويعرف تعقيدات الوضع الاجتماعي في المدينة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٦.

أوضاع الفقراء الذين كانوا يأملون ذلك. أما الطبقات الاجتماعية العليا فقد كانت تنتظر من الثورة إنهاء عزلة المدينة وبدء عهد جديد من الازدهار الاقتصادي[١٤١].

ويرى حنا بطاطو في تحليله لما جرى في الموصل، الذي اعتمد فيه على شهادات شهود عيان وعلى تقارير الشرطة، أنّ أحداث الموصل كشفت تعقيدات النزاعات التي كانت تهز العراق، وكشفت عن القوى الاجتماعية المختلفة بطبيعتها الأساسية والاصطفاف الحقيقي لمصالحها. فقد وقف الأكراد واليزيديون أثناء الثورة ضد العرب، ووقف المسيحيون والآشوريون ضد العرب المسلمين، ووقفت قبيلة «البومتيوت» العربية ضد قبيلة شمَّر العربية، وقبيلة «الگركرية»[١٤٢] الكردية ضد قبيلة البومتيوت، وكانت هذه القبائل تسكن في الموصل وما حولها[١٤٣].

كما وقف فلّاحو ريف الموصل ضد أصحاب الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد ضباطهم، وضواحي الموصل ضد مركزها، وعامة حي «المكاوي» و«وادي حجر» الشعبيين ضد أرستقراطيّي حيّ «الدواسة» العربي[١٤٤]. وبدا كأنّ النسيج الاجتماعي قد تفكك وأن السلطة السياسية قد تلاشت، ومع ذلك ظهر الصراع على أنّه بين القوميين والشيوعيين. أطلق هذا الصراع عداوات عمرها عشرات السنين، وشحنها بقوة حتى وصلت إلى حافة الحرب الأهلية. ومما زاد من حدة النزاعات التطابق والتزامن بين

---

(١٤١) إديث وائي وإيف بينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ٢ ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٣٥٨.

(١٤٢) قيل إن أصل الگركرية عرب من الأزد، كما قيل إن بعض فرقهم تمتّ بصلة نسب إلى بني مخزوم قبيلة خالد بن الوليد، وإنها اندمجت مع الگركرية عن طريق التحالف، وتغيّر لسانهم إلى الكردية بحكم الجيرة. وينزلون في ناحية زمار من قضاء تلعفر التابع لمحافظة الموصل. انظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، **القبائل والبيوتات والأعلام في شمال العراق** (بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٨٥)، ص ٣٤.

(١٤٣) خريطة التوزع العرقي والديني حول الموصل وبعض القرى. انظر: بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨١.

(١٤٤) خريطة الانتماء السياسي للأحياء في مدينة الموصل وموقفها من الثورة. انظر: المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨٢.

الانقسامات الاقتصادية وتلك العرقية والدينية، فمثلًا: كانت أغلبية جنود اللواء الخامس الذي قام بالثورة من أفقر الطبقات، وكانت أغلبيتهم من الأكراد، فيما كان الضباط أساسًا من العرب ومن الطبقة الوسطى أو الدنيا. كما كان الكثير من فلاحي القرى المحيطة بالموصل من المسيحيين، بينما كان معظم الملّاك من المسلمين العرب أو المستعربين[١٤٥].

وكان للعامل الطبقي تأثير واضح، فلم يقف كل الجنود العرب إلى جانب الضباط العرب، بل وقف بعضهم إلى جانب الجنود الأكراد، ووقف كبار ملّاك الأراضي الأكراد إلى جانب أمثالهم من العرب، ولم تقف عائلات التجار المسيحيين الأثرياء مثل (بيتون وسرسم ورسام) إلى جانب الفلاحين المسيحيين. وعندما تحرّك الفلاحون، بغضّ النظر عن انتمائهم، صبّوا جام غضبهم على ملّاك الأراضي، ووقف الكثير من فقراء وعمال أحياء «المكاوي والمشاهدة والطيانة» العربية المسلمة إلى جانب الفلاحين الأكراد والمسيحيين ضد الملاك العرب. وكان النفوذ الشيوعي واسعًا في الأحياء الثلاثة الفقيرة، وخصوصًا «حي المكاوي» موطن عبد الرحمن القصاب، أبرز شيوعيي الموصل. ومع ذلك لم يكن كل الفقراء في الخانة السابقة، فقد كان هناك مسلمون عرب يقفون في الجانب الآخر متأثرين بأفكار الرئيس عبد الناصر أو بحزب البعث الذي كان قائده الفعلي في الموصل، فاضل الشكرة، الذي ينتمي إلى الطبقة الفقيرة. كما كان هناك فقراء من أتباع العائلات التقليدية البارزة مثل عائلة كشمولة المسيطرة على حيّ المنقوشة والسنجاريين[١٤٦].

كانت النزاعات القبلية والعرقية والطبقية تنمو منذ سنوات، فقد كان هناك عداء وصراع بين قبيلة البومتيوت (عرب) المستقرة وبين قبيلة شمَّر (عرب) الرُحَّل، منذ عام ١٩٤٦ على الأرض، وقُتِلَ في الصراع بينهما ١٤٤ شخصًا. وقد وقفت الأولى ضد الثورة بينما ساندتها الثانية. أمَّا الآشوريون فقد كانوا يكنون حقدًا على عرب الموصل منذ عام ١٩٣٣، عندما أدّى

---

(١٤٥) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٧٩.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨٠.

ضباط الموصل دورًا كبيرًا في سحق حركتهم المسلحة. وكان الأكراد ينظرون إلى الموصل «كشوكة في خاصرتهم» وحاجز عربي يقف في وجه أحلامهم، وكانوا لا يزالون يذكرون قتل أهالي الموصل عام ١٩٠٩ للشيخ سعيد البرزنجي، والد الزعيم الكردي الشيخ محمود[١٤٧]. كما كان عداء فلاحي ريف الموصل لملاكي الأراضي عميقًا بسبب استغلالهم لفترة طويلة[١٤٨]. وإذا كان الفلاحون قديمًا لم يقاوموا ظلم الملّاك فإنه بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ بدأ وعيهم بالنمو، وتسللت إليهم التيارات السياسية بقوة، فعلى سبيل المثال: دخل صالح المتيوت من قبيلة البومتيوت في «حركة أنصار السلام»[١٤٩] اليسارية وجر كل قبيلتة وراءه، وهكذا تداخلت العوامل الأيديولوجية مع العشائرية رغم التناقض الصارخ بين الفكرتين.

وقد نظر الفلاحون ـ بتحريض من الشيوعيين ـ إلى ثورة الموصل المدعومة من كبار الملّاك على أنّها عودة عن قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته ثورة تموز/يوليو، ولذلك وقف قسم كبير منهم ضدها. كما كان للمحتوى القومي العربي للثورة دور كبير في تجميع العناصر غير العربية ضدها.

كان الضباط المنتمون إلى الطبقة الوسطى والدنيا المحرك الأول لثورة الموصل، بينما كان كبار الملّاك الداعم الأول لها[١٥٠]. لكن لم يكن

---

(١٤٧) مرَّ ذكر هذه الحادثة ضمن سياقها التاريخي في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١٤٨) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

(١٤٩) حركة أنصار السلام أو السلم: حركة عالمية يسارية كانت تدور في فلك الحزب الشيوعي، وكان يترأسها في العراق عزيز شريف، المعروف بميوله الماركسية. انظر: حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، ص ٣٧١.

(١٥٠) من أبرز الملّاك الذين وقفوا مع الثورة: أحمد عجيل الياور، شيخ عشائر شُمَّر، وكان يملك مع عائلته ٣٤٦٧٤٧ دونمًا من الأرض، ويسيطر على ٣٠ ألفًا من رجال قبيلته، وكان قانون الإصلاح الزراعي يهدّده مباشرة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مشايخ آخرين عدة من أصحاب الملكيات مثل: آل الفرحان من شُمَّر ٣١٠٣١٤ دونمًا، والخضيريين مشايخ قبلية الجحيش ٨٤٥٨٢ دونمًا، وعائلة الناصر ميرزا، أحد زعماء اليزيدية، ٤٧٣٥٨ دونمًا، وآل كشمولة الذين يسيطرون على حي المنقوشة والأغوات وكانوا يملكون ٣٩٥٠٩ دونمات. كذلك التاجران الثريان عبد الرحمن السيد محمود، والحاج هاشم، والزعيم المتقاعد حسين العمري، والمحامي سامي باشعالم وكلاهما =

الضباط يهتمّون لمخاوف كبار الملّاك على أراضيهم، أو فقدان المشايخ لمواقعهم القبلية والاجتماعية. ومن جهة أخرى اختلفت دوافع الضباط للاشتراك في الثورة من ضابط إلى آخر، فقد كان العقيد رفعت الحاج سرّي، رئيس الاستخبارات العسكرية، الرأس المدبّر للثورة قوميًا عربيًا مخلصًا، وكان الرئيس محمود عزيز، معاون آمر اللواء الخامس في الموصل، مقربًا من حزب البعث. وفي بعض الحالات كانت القومية مجرد ذريعة، فقد كان عبد الوهاب الشوّاف، آمر اللواء الخامس - آخر المنضمين لتنظيم الثورة ومع ذلك أعلنها باسمه - مستاءً لأنه لم يأخذ حقه وتقديره بعد ثورة تموز/ يوليو[151]. وكان الزعيم ناظم الطبقجلي، آمر الفرقة الثانية في كركوك، يخشى من تقدّم الشيوعيين ونموّ قوتهم. وهذا الشعور كان شبه مشترك عند جميع الضباط وكبار الملّاك.

اشتركت القوى القومية والإسلامية في الثورة. والقومية بالدرجة الأولى، ومنها حزبا الاستقلال والبعث، وكان الأول يمثل طبقة الملّاك، وسكرتيره في الموصل، قاسم المفتي، ينحدر من عائلة أسياد ومن ملاك الأراضي، وقد شارك الاستقلاليون بالدرجة الأولى في دعم الثورة ماليًا، وجماعتهم الأهم كانت مرتبطة أيديولوجيًا بالإخوان المسلمين، ويموّلها التاجر الثري عبد الرحمن السيد محمود. ومثل حزب البعث التيار الأقوى بين القوميين، فقد استطاع أن يجمع الرأي العام واستفاد من تأييد أغلبية الموصليين للرئيس عبد الناصر. وكانت له علاقات مع ضباط كبار في الجيش، وبعضهم كان منظمًا فيه، وله علاقات مع طبقة الملاك، فقد كان سكرتير فرع الحزب في الموصل، عادل البكري، طبيبًا من عائلة من ملاكي الأراضي. وكان المحرك الأساسي لفرع الحزب في الموصل، فاضل

= من عائلة العمري التي أفقدتها ثورة تموز/ يوليو نفوذها. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(١٥١) يقول صدّيق المكتبي: إن الشوّاف كان مخلصًا لقاسم، وقبل ثورته لم يفكر بخيانته، لكنه فوجئ بسيطرة الشيوعيين في بغداد، كما أنه سمع قاسم يكيل الشتائم لإحدى الصحف القومية ويمدح جريدة **اتحاد الشعب** الشيوعية، ما جعله ينقلب عليه. انظر: المكتبي، **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها**، ص ٣١.

الشكرة (٢٩ عامًا)[١٥٢]، وكانت له شعبيةٌ كبيرةٌ بين الطبقات الفقيرة، بخاصةً حيّ «النبي شيت» مسقط رأسه[١٥٣]. كما أيّد الثورة عدد من الآغوات الأكراد وعشائرهم من مناوئي البارزاني، مثل فارس آغا الزيباري وحكمي الريكاني ومحيي الدين هركي، وكانوا على اتصال مع آمر حامية عقرة المؤيدة للشواف[١٥٤].

وكان للجمهورية العربية المتحدة دور مهم في الثورة، فبعد انتهاء مرحلة الوفاق بينها وبين الثورة العراقية بسبب محاربة التيار القومي، قررت الجمهورية العربية المتحدة نهائيًا العمل على إسقاط نظام عبد الكريم قاسم، بعد أن أقنع عبد الحميد السرَّاج (وزير داخلية الإقليم الشمالي في الجهورية العربية المتحدة) الرئيس عبد الناصر بضرورة دعم انقلاب ضد قاسم الذي فتح الباب على مصراعيه للشيوعيين للاستيلاء على العراق[١٥٥].

وبعد استقالة الوزراء القوميين من الحكومة بدأت كل القوى التي سبق ذكرها الاستعداد للثورة، فأخذ الضباط على عاتقهم تفجير الثورة، وعلى الأحزاب، والبعث خصوصًا مهمة تنظيم الشارع[١٥٦]. وأخذ شيخ مشايخ شمَّر على عاتقه مهمة نقل الأسلحة ومحطة الإذاعة من سورية، بعد أن وعدت الجمهورية العربية المتحدة بتقديمها. وقد وصل السلاح من سورية محملًا بـ ١٤ سيارة جيب عسكرية في ٨ آذار/ مارس ١٩٥٩، ووزع على عشائر شمَّر السورية ـ العراقية. وعُقد اجتماع بين شيوخ شمَّر السوريين والعراقيين، تعهد فيه الشيخ دهَّام الهادي، شيخ شمّر سورية،

(١٥٢) أذيعت أول برقية تأييد لحركة الموصل، وكانت بتوقيع ثلاثة هم: فاضل وهاشم وراضي الشكرة. وكان فاضل أول المتحدثين من الإذاعة بعد البيان الأول للثورة، وكان خطيبًا مفوّهًا. انظر: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ٢، ص ٨٧ و٨٩.

(١٥٣) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨٥.

(١٥٤) العاني [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٤.

(١٥٥) شلبي، **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣)**، ص ٤٤٥.

(١٥٦) شارك فرع حزب البعث في الموصل بالإعداد للثورة، وشارك فيها حسين الحلاق (بعثي سوري من بلدة السلمية)، وكان مكلفًا من قيادة البعث في بغداد بإعداد فرع الموصل للثورة. انظر: بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨٥.

بدعم شمّر العراق في حركتها ضد حكم قاسم، كما اجتمع شيوخ شمَّر العراق مع عبد الحميد السرَّاج في سورية[١٥٧].

شعر قاسم بالاستعدادات القائمة في الموصل وبدأ يتهيّأ لها[١٥٨]، وهذا ما دفعه إلى الاعتماد على الشيوعيين الذين لم يكونوا بقوة القوميين والمحافظين في الموصل، رغم دعم قاسم والحزب الوطني الديمقراطي لهم. فقد كان عدد أعضاء الحزب الشيوعي نحو ألفي عضو، وهذا قليل بالنسبة إلى عدد سكان المدينة الذي كان يبلغ آنذاك نحو ١٨٠ ألف نسمة، وكان عدد أفراد «المقاومة الشعبية» نحو ٧ آلاف رجل. وحصل الشيوعيون على تأييد واسع في الأحياء الفقيرة مثل (الطيانة والمشاهدة والمكاوي) التي جاء منها قادة شيوعيون عدة، مثل ذو النون أيوب (معلم وأديب)، وعبد الرحمن القصاب، القائد الفعلي للحزب، وعباس هبَّالة، وسعيد سليمان عضوي اللجنة المحلية في الحيّ. وكان القصاب وهبالة وسليمان وآباؤهم قصّابين (جزارين) ما دفع كل قصّابي الموصل للوقوف خلف الشيوعيين[١٥٩].

كذلك دعمت الشيوعيين أكثرية الأكراد في محيط الموصل، وخصوصًا في حيّ النبي يونس، ومسيحيّو مناطق (الساعة والقلعة والميدان)، أما في المناطق الأخرى فقد كان المناصرون أقل. وأما خارج المدينة فكان للشيوعيين تأييد في القرى المسيحية المجاورة (برطلة وتلكيف وغيرها)، ومن قبيلة البومتيوت العربية، وذلك بفضل كون الشيخ صالح المتيوت عضوًا في «حركة أنصار السلام». كما كان هناك الكثير من المؤيّدين لهم في قطعات الجيش الموجودة في الموصل، كان بينهم ١٥ ضابطًا، أعلاهم رتبة العقيد عبد الرحمن جلمران ابن عم عدنان جلمران، سكرتير التنظيم

---

(١٥٧) برقية من ملاحظ اللاسلكي في مخفر «كاني عطار» على الحدود السورية العراقية. مقدمة إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة. انظر: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٦٢ ـ ٧٢٦٣.

(١٥٨) أفشى أحد الضباط السر، كما أكّد المعلومات فرع الحزب الوطني الديمقراطي في الموصل. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٨٦.

(١٥٩) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٠.

العسكري للحزب الشيوعي، أضيف إليهم عدد من الضباط المناصرين لقاسم شخصيًا، فقد كان قاسم محبوبًا جدًا بين الجنود(١٦٠).

ولما كان الشيوعيون وقاسم يعرفون أنّ ميزان القوى في الموصل ليس في صالحهم، فقد قرّروا، بعد أن علموا بما يُدبَّر هناك، أن يكون الصدام في الوقت والظروف الملائمة لهم. ولهذا السبب أعلنوا أنّ مؤتمر أنصار «حركة السلام» سيُعقد في يوم ٦ آذار/ مارس في الموصل، وكان هدفهم إغراق المدينة بأنصارهم وعرض عضلاتهم لاستفزاز المعارضة(١٦١) لتتحرك قبل وقتها، وهذا ما حصل بالفعل. وقد وافق قاسم على عقد التجمع، وعمل على نجاحه بتوظيف الخدمات الحكومية له من الإذاعة والتلفاز، كما سُيّرت قطارات خاصة بنصف الأجرة لنقل المشاركين إلى الموصل. ورافق الإعداد للتجمع حملة إعلامية في جريدة **اتحاد الشعب** الشيوعية وعدد من الصحف اليسارية. وتلقى الشيوعيّون في الموصل تعليمات من حزبهم تقول: «إذا ما تردّدت السلطات أو تباطأت فإنّ عليهم أن يقمعوا بأنفسهم أية مؤامرة ضد الجمهورية بكل ما يملكون من قوة ووسائل»(١٦٢).

جعلت هذه الاستعدادات الجوّ متوترًا في الموصل، وبدأ الناس في الأحياء القومية والمحافظة باتخاذ التدابير لحماية أنفسهم، خصوصًا بعد سريان إشاعات أن مجزرة ستحصل(١٦٣). وتحت هذا الضغط جرت اتصالات عدة مع عبد الكريم قاسم لمنع التجمع أو تأجيله، فحاول العقيد عبد

---

(١٦٠) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٠.

(١٦١) استُخدم مصطلح القوميين كمصطلح مضاد للشيوعيين، وكان القوميون المعارضة الرئيسية التي ضمّت إلى جانبهم الإخوان المسلمين وبعض المتضررين من الثورة، وتكوَّن القوميون بدورهم من البعثيين والناصريين وحركة القوميين العرب.

(١٦٢) إفادة مهدي حميد، عضو الحزب الشيوعي وقائد المقاومة الشعبية في الموصل، في شباط/ فبراير عام ١٩٦٣ أمام الضباط البعثيين المحققين. منشورة في: المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٢.

(١٦٣) بعد أن شاهد أهالي الموصل استعدادات الشيوعيين ذهب عددٌ منهم إلى عبد الوهاب الشوّاف، آمر حامية الموصل، وطالبوا بالسماح لهم بالتسلح أسوةً بالشيوعيين لأن الحكومة عاجزة عن حمايتهم، فطلب منهم التريّث وأنه سيتخذ ما يلزم. انظر: المكتبي، **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها**، ص ٣٩.

الوهاب الشوَّاف (آمر حامية الموصل) مع قاسم ولم يفلح، رغم أنّه بيَّن له المخاطر المحتملة لهذا التجمع، كما حاول معه العقيد رفعت الحاج سري، رئيس الاستخبارات العسكرية، للسبب نفسه لكنه فشل وطلب الاستقالة، لكن قاسم رفضها(١٦٤). كما تحدَّث محمد حديد مرات عدة مع قاسم، وكان وزيرًا في حكومته، لمنع التجمع في المدينة وعرض عليه الذهاب إلى الموصل بصفته أحد أبناء المدينة لتهدئة الأوضاع، لكنه رفض(١٦٥).

عقد مؤتمر أنصار السلام دفع المعارضة للتحرّك، فأرسل العقيد رفعت الحاج سرّي رسالة من بغداد لإتمام الحركة ضد قاسم في يوم ٤ أو ٥ آذار/ مارس، قبل تجمع حركة السلام، لكن رسالته لم تصل إلى الموصل بسبب تسلل موالين لقاسم إلى الحركة. وكانت الخطة تقضي أن يقوم سرّي بالتعاون مع الضباط القوميين بالقبض على قاسم وترحيله إلى الخارج أو قتله، وأن يعلن الشوَّاف الثورة في الموصل، مع أنّه كان يتبع للعقيد ناظم الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية في كركوك، التي تضم عناصر معادية للقوميين. وتعهد الزعماء المدنيون في بغداد من دعاة الوحدة العربية بتنظيم التظاهرات في العاصمة، تأييدًا للثورة، فور إعلانها في الموصل(١٦٦).

كان ضباط حركة الموصل على اتصال بالجمهورية العربية المتحدة، وكُلف بالتنسيق معها من أجل طلب المساعدات المقدم الركن عزيز أحمد شهاب ومحمود عزيز. وقد نصحهم الرئيس عبد الناصر بأن يعتمدوا على أنفسهم، لكنهم ألحّوا عليه فاتُّفق على إرسال جهاز إذاعة إلى الموصل، وتهيئة جماعة من المغاوير لإرسالهم إلى مقر الفرقة الثانية، وتهيئة لواء مشاة للدخول إلى الموصل بعد نجاح الثورة، وإسناد الثورة بوسائل الدعاية والإعلان، والتكفل بإعالة أسر المتضررين في حال فشل الحركة(١٦٧). وكان

---

(١٦٤) «مذكرات عبد السلام عارف،» (حلقة ٥)، روز اليوسف، العدد ١٩٨٣ (١٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٦)، ص ١٩.

(١٦٥) حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، ص ٣٧١.

(١٦٦) خدوري، العراق الجمهوري، ص ١٤٨.

(١٦٧) المكتبي، العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها، ص ٤٢.

عبد الحميد السرَّاج قد قابل الشوَّاف الذي أخبره عن حركته، ثم عُرض الأمر على الرئيس عبد الناصر الذي وافق على دعم الحركة، رغم تحذير الاستخبارات المصرية من الحركة وخطورتها في حال فشلها[١٦٨].

٢ ـ إعلان الثورة والحوادث المرافقة

بدأ الشيوعيون، وأنصار حركة السلام ومؤيّدون آخرون لحكم عبد الكريم قاسم، يتدفقون على الموصل في يوم ٥ آذار/ مارس قادمين من مختلف مناطق العراق. جاؤوا بمختلف وسائل النقل وسيرًا على الأقدام. ولم تفلح محاولة تخريب سكة الحديد في وقف التدفق البشري، وأُعلن رسميًا أن التجمع بلغ ٢٥٠ ألف شخص، جاء معظمهم من القرى والبلدات المجاورة أو المحافظات الشمالية وبغداد. وقد عُقد التجمع في ملعب الموصل، ثم سار المجتمعون في شوارع المدينة هاتفين «ماكو زعيم إلا كريم». ولم تحدث سوى حوادث بسيطة بسبب انتشار الجيش الذي منع وقوع الصدامات. وغادر جماعة «أنصار السلام» الموصل في يوم ٦ آذار/ مارس من دون حوادث تُذكر.

لكن يوم ٧ آذار/ مارس شهد تظاهرات شيوعية وأخرى قومية، كما هاجم البعثيون بقيادة فاضل الشكرة بعض المكتبات اليسارية ومقهى علي الحجّو، مكان تجمّع الشيوعيين الذين هاجموا بدورهم بعض المكاتب القومية. وحدثت اشتباكات بين الطرفين وإطلاق نار ووقوع إصابات، فاضطر الجيش إلى التدخل ومنع التجوّل واعتقال بعض الشيوعيين والقوميين[١٦٩].

وبسبب تلك الحالة كانت جميع القطعات العسكرية في الشمال في حالة الاستنفار. وفي صباح ٨ آذار/ مارس أعلنت الثورة بيانها الأول من

---

(١٦٨) إفادة العقيد الركن سعيد الشيخ أمام المحكمة العسكرية الخاصة، في: العراق، وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٣١٢، وشلبي، **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣)**، ص ٤٤٥.

(١٦٩) المكتبي، المصدر نفسه، ص ٤٤، وبطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٢.

إذاعة الموصل[١٧٠]، على أمل أن تلتحق بها بغداد وهو ما لم يحصل، بل لم يلتحق بها من القطعات العسكرية التي خارج الموصل سوى حامية عقرة التي يقودها المقدم الركن علي توفيق، إضافة إلى حامية العمادية، وكلاهما في الشمال. وتبيّن أن إذاعة الثوار غير مسموعة في كل أرجاء العراق، فطلب محمود عزيز إذاعة بيان الثورة من إذاعة دمشق وحلب، فأمكن سماعه في كل العراق[١٧١].

ومع بداية الحركة وعلى الفور اعتُقل نحو ٦٠ شيوعيًا، بينهم كل أعضاء اللجنة المحلية للحزب الشيوعي تقريبًا. ووصلت أسلحة وإذاعة للثوار من محطة تل كوجك السورية، كما كان متفقًا عليه[١٧٢]، كما وصل رجال عشائر شمَّر المسلحين إلى الموصل بشاحنات قيل إنها جاءت من سورية بعد أن وزعت عليهم الأسلحة المرسلة من سورية أيضًا صباح يوم ٨ آذار/ مارس ١٩٥٩، وقدّم هؤلاء دعمًا مهمًا للثورة. كما تحدّث شهود عيان عن وصول متطوعين بالقطار إلى الموصل[١٧٣].

استطاع الثائرون السيطرة على الموصل، ومرَّ اليوم الأول بهدوء ولم

---

(١٧٠) أذيع البيان الأول للثورة باسم العقيد الركن عبد الوهاب الشوّاف، قائد الثورة، وساعد في إعداده وإذاعته محمود الدرة من إذاعة الموصل. وتناول البيان أسباب الثورة وملخصها: وقوع البلاد في يد زمرة ضالة باغية، لا دين ولا ضمير لها، تخلق لها صنمًا، وتسخّر الدولة ومواردها لتخلق منه زعيمًا أوحد. هذا الزعيم خان ثورة ١٤ تموز وأبعد زعماءها، وشن حربًا على الجمهورية العربية المتحدة والأمة العربية، ولم يتقيّد بمبادئ الثورة ومنها الحياد الإيجابي. وطالب البيان بتنحّي قاسم وزمرته عن الحكم. وأعلنت الثورة أنها ستنتهج سياسة الحياد الإيجابي، وتمسّكها بالاتفاقات مع الشركات النفطية، ونيّتها فتح صفحة جديدة مع بريطانيا والولايات المتحدة. وأعلن الثائرون قرارهم بإدارة البلاد، وطلبوا من الشعب دعمهم، وأن جميع الفئات تستوي عندهم. وقد قام محمود الدرة وأحمد عجيل الياور وسامي باشعالم بإقناع الشوّاف بالإعلان أن الثورة قامت بالاتفاق مع الزعيم ناظم الطبقجلي. انظر: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ٢، ص ٨٥ ـ ٨٧.

(١٧١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٩.

(١٧٢) كان الشيخ أحمد عجيل الياور في انتظار قافلة الأسلحة والإذاعة التي وصلت إلى تل كوجك، وسلمها له العقيد برهان أدهم من الاستخبارات العسكرية السورية، وكان مع الإذاعة المهندس يوسف أبو شاهين من إذاعة دمشق، ثم نقلت إلى الموصل. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٤.

(١٧٣) العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٥٠ و٧٢٦٢ ـ ٧٢٦٣.

تكن هناك مقاومة، ما عدا تجمعات صغيرة في حيّ «المكاوي» سرعان ما جرى تفريقها. وبعد إعلان الحركة تقدم عدد كبير من شباب الموصل للتطوّع، لكن مقر الحركة أعادهم لثقته بالنجاح. ومضى اليوم الأول ولم تتحرك بغداد، كما أنّ ناظم الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية في كركوك، لم يتحرك، وكان يعوّل على تحركه كثيرًا بسبب سمعته في الجيش وما يمثله انضمامه للثورة من ثقل معنوي. لكن الضباط القوميين في بغداد والطبقجلي لم يستطيعوا التحرك بسبب رقابة قاسم والشيوعيين. وهناك رأي يقول إنهم فوجئوا بإعلان الشوّاف نفسه قائدًا، فقد كان منتظرًا أن يكون الطبقجلي هو القائد. وأمام هذا الموقف لم تحرك أيٌّ من الوحدات العسكرية ساكنًا، سوى انضمام حاميتي عقرة والعمادية في شمال العراق إلى الشوّاف، إضافةً إلى تظاهرة صغيرة نظمها البعثيون في بغداد. ولم تكن محاولة طائرتين تابعتين للشوّاف قصف إذاعة بغداد ومقر قاسم ناجحة. وأُجبر الطبقجلي على إرسال تأييد لقاسم أُذيع في إذاعة بغداد مما ترك أثرًا سيئًا، رغم نفي الثورة له. وبسبب عدم تأييد الجيش للحركة امتنعت الجمهورية العربية المتحدة عن إرسال الطائرات والمغاوير الذين وعدت بهم، فبدأ الموقف يميل ضد الثورة، خصوصًا بعد أن أعلنت كل فرق الجيش العراقي تأييدها لقاسم.

من جهة أخرى، وجه الشيوعيون عن طريق الاتحادات والمنظمات التي يسيطرون عليها نداءً من أجل القضاء على الثورة وحماية الجمهورية والزعيم قاسم من عملاء الاستعمار الأميركي والإقطاعيين والرجعيين[١٧٤]. ولأن قاسم كان يشك في ولاء الضباط، فقد أطلق يد «المقاومة الشعبية»[١٧٥]

(١٧٤) على سبيل المثال وجه جمال الحيدري ـ أحد أقطاب الحزب الشيوعي في الشمال ـ نداءً إلى «أبناء كردستان» ناشدهم فيه الإسهام في القضاء على الثورة. ومما قاله: «يا أبطال المعارك الثورية الوطنية، يا أبطال بارزان، يا أبناء كاوه والشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ محمود الحفيد، يا إخوان مصطفى البارزاني. .. نوجّه هذا النداء لتكونوا على استعداد لصيانة الجمهورية، وإن المتآمرين حثالة العملاء والإقطاعيين والرجعيين، وإن الشوّاف خائن، وإن الوضع في كردستان يتطلب اليقظة والحذر ويجب إحباط المؤامرات». انظر: العاني [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٧٥) وجه العقيد طه البامرني ـ قائد المقاومة الشعبية ـ نداءً إلى قائد المنطقة الشمالية للمقاومة مهدي حميد وكافة ضباطه والمقاومين الشعبيين نصه: «استنادًا إلى بيان سيادة القائد العام للقوات المسلحة ابذلوا المستحيل للقبض على الخائن العقيد الركن المتقاعد عبد الوهاب الشوّاف». انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٢.

للسيطرة على الوضع، ما منح الشيوعيين فرصة للسيطرة على شوارع بغداد والمدن العراقية، وهذا أدّى بدوره إلى شلّ حركة القوميين والمحافظين[١٧٦]. ولم يستطع الثوار السيطرة إلّا على الموصل بعد أن سجنوا الضباط وصف الضباط الشيوعيين وزعماءهم المدنيين، الذين قُتل بعضهم مثل القيادي كامل القزانجي (زعيم حركة أنصار السلام)، والمقدم عبد الله الشاوي.

وفي صباح ١٠ آذار/ مارس أغارت طائرات[١٧٧] تابعة لقاسم على مقر الشوَّاف الذي أُصيب ونُقل إلى المستشفى لينتشر بعدها خبر وفاته[١٧٨] سريعًا، رغم تكذيب إذاعة القاهرة ودمشق للخبر، واستمرارها ببث بياناته حتى لا يؤثر الخبر في معنويات الثائرين الذين بدأوا يفرون من مواقعهم. وظلت بعض الكتائب تقاوم حتى اللحظة الأخيرة، رغم هرب عدد كبير من الضباط المشتركين في الحركة إلى سورية، وبدأ الضباط والجنود الشيوعيون وأنصارهم بالسيطرة على الوضع. وعقب نهاية الحركة ساد المدينة جوّ من الانتقام، فحدثت صدامات دموية في ما يشبه حربًا أهلية، وانطلقت أحقاد اجتماعية وقبلية وعائلية قديمة، بعد أن وجد بعضهم في الوضع السائد فرصة لتصفيتها[١٧٩].

وازداد الوضع تدهورًا بعد تدفق حشود من اليزيديين ومقاتلي عشيرة البارزاني الكردية والفلاحين المسيحيين القادمين من قرية «تلكيف» في ريف

---

(١٧٦) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(١٧٧) كان سلاح الجو العراقي منذ ١٤ تموز/ يوليو تحت قيادة عقيد الجو الركن (الشيوعي) جلال الأوقاتي، الذي قُتل لاحقًا في شباط/ فبراير ١٩٦٣ مع نهاية حكم قاسم.

(١٧٨) هناك روايتان عن وفاته، الأولى تقول إنه أطلق النار على نفسه، والثانية تقول إن خصومه قتلوه ثم سحلت جثته في شوارع الموصل. انظر: المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٥؛ المكتبي، **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها**، ص ٤٧، والعلي، **انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر**، ص ٨٤.

(١٧٩) شارك البارزانيون بنحو ألفي مسلح في ضرب حركة الشوَّاف. انظر: الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢٥٢.

الموصل، الذين بدأوا بمهاجمة البيوت وعمليات النهب والسلب[١٨٠]، استجابةً لنداءات قاسم، وبعد استيلاء عدد من الضباط الشيوعيين على مخازن الأسلحة. كذلك جرى الاستيلاء على مقر شرطة الموصل الذي اتُخذ مركزًا لقوات المقاومة الشعبية، وأصبح القوميون والعائلات الثرية الهدف الأول للجموع المسلحة، وقد حاول هؤلاء تنظيم المقاومة، فتحصّن قسم منهم في قصر شيخ شمَّر، عجيل الياور، الذي لم يستطع الشيوعيون دخوله إلّا باستخدام الدبابات. كما نظمت عائلة «كشمولة» بعض المقاومة، لكن من دون جدوى، فقُتِل عدد من أفرادها.

بدأت عملية انتقامية ضد العناصر القومية والمتعاونة مع الشوَّاف، قادها مسؤولو الحزب الشيوعي في الموصل. وأفضل وصف للحالة في الموصل يأتي على لسان القيادي الشيوعي، مهدي حميد[١٨١] قائد «المقاومة الشعبية» هناك، الذي يقول: «ازداد قتال الشوارع وأطبق الرعب على الناس وكانت هناك خسائر في الأرواح والممتلكات، وإني ارتديت ثياب ضابط في الجيش وتوجّهت إلى مخفر للشرطة، ودخلت على رئيسه ياسين درويش وأخبرته أني ضابط من وزارة الدفاع ومطلوب منه التعاون، فرحّب بمساعدتي وزوّدني برجال شرطة وذخيرة، كما أثبت «صاحب القريشي»، مدير الأمن، تعاونه فوضع مكتبه بتصرفي، وفي هذه الأثناء كان رجال الشعب وأبناء القبائل بالآلاف وجنود هجروا وحداتهم، وآخرون... يتدفقون على مقر الشرطة، وكان أهم ما عليَّ فعله الإمساك بزمام الأمور وتنظيم المقاومة الشعبية. وحصلت في المدينة هجمات على حياة الأشخاص بدافع الكراهية الشخصية أو رغبة في الثأر وبسبب نزاعات عائلية أو لأنهم حملوا السلاح ضد الحكومة أو ساعدوا المتمردين. وهكذا عندما كان شخص ما يُعتقل في بيته ويُتهم

(١٨٠) إفادة الطبقجلي في: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢١٣؛ المكتبي، المصدر نفسه، ص ٤٨، وبطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٥.

(١٨١) مهدي حميد: كردي من مدينة السليمانية، ملازم سابق في المدفعية، كان عام ١٩٤٥ مؤيّدًا للمُلّا البارزاني، وأصبح عام ١٩٤٨ عضوًا في الحزب الشيوعي العراقي. سُجن زمن الحكم الملكي ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٨، وسرعان ما أصبح قائدًا للمقاومة الشعبية في الموصل. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٦.

بحمل السلاح فكان إما يُعدم فورًا أو يؤخذ إلى مركز الشرطة، لكنه نادرًا ما كان يصل سالمًا، فكان معرّضًا للإعدام إذا ما صاح شخص واحد فقط متآمر. وأيضًا كان يكفي مجرد ذكر اسم عائلة كشمولة ـ نظموا مقاومة مسلحة ـ حتى يطلق جمع من الجنود والرجال المسلحين النار على بعض أفراد هذه العائلة لدى وصولهم إلى مخفر الشرطة، كما قُتل عدد من أفراد هذه العائلة أثناء نقلهم إلى المستشفى، كما هجمت جموع من العامة على ضباط ألقي القبض عليهم في تلعفر[١٨٢] أثناء هربهم إلى سورية»[١٨٣].

استمرّت الفوضى والعنف في الموصل ثلاثة أيام أُرتكبت خلالها ممارسات همجية، فشُنق وعُلّق القوميون وكل مؤيّد للحركة على أعمدة الكهرباء، كما سُحلت الجثث في الشوارع. وكان قاسم قد أرسل المقدم طه الشيخ أحمد (شيوعي) لضبط الأمور في الموصل ممثلًا عن الاستخبارات العسكرية، والزعيم حسن عبود إبراهيم (شيوعي) الذي عُيّن آمرًا جديدًا لحامية الموصل بدلًا من الشوّاف، فوجدوا الاضطراب في ذروته، والجيش يقتل ويسلب مع الناس الذين قدموا من ضواحي المدينة، بعد أن رفض بعض الجنود تنفيذ أوامر الضباط بحجة أنهم متآمرون[١٨٤].

ولم يستطع القائد الجديد الذي كان متساهلًا أن يفرض النظام[١٨٥]، ولو جزئيًا حتى ١٢ آذار/ مارس، بعد وصول تعزيزات عسكرية جديدة، ومغادرة الأكراد واليزيديين للمدينة. وعلى الأغلب لم يكن قاسم يريد إيقاف

---

(١٨٢) قام بعض أهالي تلعفر بتحريض من إذاعة بغداد، ومن المدرسين الشيوعيين فيها، بسد الطرق المؤدية إلى سورية، بعد أن أشاعوا أن ثورة الشوّاف ستعطي أراضي تلعفر لعشائر شمَّر. فخرج هؤلاء إلى طريق الموصل ـ تل كوجك وألقوا القبض على الملازم أول عبد الغني الجلبي الذي كان مكلفًا بتسهيل مرور المتطوعين من سورية لدعم الثورة. كما ألقي القبض على ضباط آخرين قتل بعضهم أثناء نقلهم إلى السجن. انظر: العلي، **انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر**، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(١٨٣) إفادة مهدي حميد في شباط/ فبراير ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/ ٨٧، في: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(١٨٤) تصريح للزعيم حسن عبود الذي خلف الشوّاف في قيادة حامية الموصل، أُذيع من محطة الإذاعة والتلفزيون العراقية في ١٧ آذار/ مارس ١٩٦٣، في: المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٨.

(١٨٥) حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، ص ٣٧.

أعمال القتل في الموصل لأنّها ثارت ضده، وإلّا كان بوسعه إيقافها فورًا بعد قمع الحركة[186]. ويثبت ذلك قيامه بعد فترة وجيزة من أحداث الموصل بدعوة مهدي حميد والقادة الشيوعيين في الموصل إلى بغداد وشكرهم على إخلاصهم، وقدّم لهم مسدّسات كهدايا، كما قدم منحة مالية للحزب الشيوعي. وأعيد مهدي حميد إلى الجيش، ورُقّي إلى رتبة رئيس، وأُسندت إليه قيادة قوات المقاومة الشعبية في شمال العراق كله[187].

أثبتت الأحداث أنّ الفوضى لم تكن عفوية، فبحلول ليل ٩ آذار/ مارس كانت مناطق عدة من الموصل قد أصبحت تحت سلطة الشيوعيين، وكان كثير من الجنود يتلقون الأوامر منهم مباشرة، وبدأوا بجمع الأسلحة من منافسيهم في كل أنحاء المدينة. وأصبح مقر شرطة المدينة عمليًا مقرًا لقيادتهم، ومقرًا للمحكمة «القصابية الشهيرة»[188] المسؤولة عن الإعدامات العشوائية، التي جرت بدعم من مهدي حميد وتساهل من آمر حامية الموصل حسن عبود[189]، وبخاصة في يوم ١٤ آذار/ مارس بعد أن هدأت المدينة، إذ أعدم ١٧ شخصًا في منطقة «دَمْلَماجة» شرق الموصل، بمن فيهم أحد مشايخ عشائر شمَّر، وأحد الناصريين، وثلاثة بعثيين، و٧ مدنيين من زعماء الأحياء، عدد منهم من عائلة كشمولة[190].

---

(١٨٦) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ١٥١. كذلك يقول مهدي حميد: إن قائد حامية الموصل الجديد قال، نقلًا عن عبد الكريم قاسم: «إنه لا حاجة إلى إرسال هذا العدد الكبير من المعتقلين إلى بغداد فماذا سنفعل بهم هنا؟ تخلصوا منهم هناك في الموصل». إفادة مهدي حميد في شباط/ فبراير ١٩٦٣ في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/ ٨٧. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٩.

(١٨٧) إفادة مهدي حميد في شباط/ فبراير ١٩٦٣ في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/ ٨٧. وإفادة الشيوعي سامي بشير حبابة في شباط/ فبراير في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/ ٢٦، في: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٩.

(١٨٨) العلي، **انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر**، ص ٩٤. وسُمّيت بالمحكمة القصابية نسبةً إلى عبد الرحمن القصاب سكرتير منظمة الحزب الشيوعي بالموصل. انظر: حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، ص ٣٧٤.

(١٨٩) حديد، المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(١٩٠) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ١٩٨ - ١٩٩.

وكان للأكراد دور في الإعدامات السريعة التي جرت يوم ١٠ آذار/ مارس، فقد أكد الشيوعي سامي بشير حبابة ـ وكان شاهدًا عيانًا ـ أنّ المُلّا أنور، رئيس تحرير صحيفة خبات[١٩١] الكردية وعضو البارتي، وعددًا من البارزانيين، يقودهم أحد أبناء المُلّا مصطفى (ربما لقمان)، كانوا جزءًا من فريق الإعدام، الذي تشكل لهذا الغرض[١٩٢]. كما أكدت الوثائق البريطانية استنادًا إلى رواية شاهد عيان (موظف بريطاني في شركة نفط العراق) كان في الموصل أثناء الأحداث، دخول الكثير من الأكراد إلى الموصل لتأييد حكم قاسم[١٩٣].

وقد عانت مدينة الموصل خلال أربعة أيام الأهوال. واختلفت المصادر حول عدد الضحايا، فوصلت في بعض التقديرات إلى ٥٠٠٠ ضحية، لكن المتفق عليه أن عدد الضحايا كان بالمئات[١٩٤]. ويورد حازم حسن العلي ـ كان ضابطًا في ثورة الموصل ـ قوائم تضم أسماء ٢١ ضابطًا وصف ضابط قُتلوا أثناء الحركة، كما أُعدم ٢٣ ضابطًا، وحُكم على ٣٤ ضابطًا آخر بالإعدام، وسُجلت قوائم بأسماء ٧٢ مدنيًا قتلهم الشيوعيون والجيش، منهم ٩ من عائلة كشمولة، و١٧ من قبيلة شمَّر، وكان هناك قتلى من عائلة العمري والراوي وغيرهم[١٩٥]. كما يورد صديق المكتبي قوائم وصورًا تتوافق مع ما ذكره حازم العلي[١٩٦].

وخارج مدينة الموصل في باقي أنحاء شمال العراق سادت الفوضى،

---

(١٩١) خبات أو خه بات: كلمة كردية تعني نضال. انظر: حافظ قاضي، **قاموس القاضي: كردي ـ عربي، عربي ـ كردي** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦)، ص ٨٠.

(١٩٢) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٠٠.

(١٩٣) رسالة من وزارة الخارجية إلى السفارة البريطانية في بغداد ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٩، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٩١٠ أي. كيو ١٠١٥/٢١٦. انظر: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١٩٤) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٠٠.

(١٩٥) العلي، انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: **القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر**، ص ٢١٨ ـ ٢٢٣.

(١٩٦) المكتبي، **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها**، ص ٨٧ ـ ٩٢.

ففي مدينة دهوك (أكراد) قُتل حاكم المنطقة عبد الله الجبوري، وفي تلعفر (تركمان شيعة) قُتل الكثير من رجال عشائر شمَّر العربية، وفي تلكيف (مسيحيون) قُتل حازم المفتي وسالم الشعار محاميا أصحاب الأراضي، وجرت صدامات عنيفة بين قبيلة الررية الكردية الداعمة لحركة الموصل ضد قبيلة البومتيوت المعارضة. وهكذا كانت حركة الموصل فرصة لإظهار الصراعات في شمال العراق بمختلف أشكالها القومية والطبقية والدينية والعشائرية.

٣ ـ عواقب حركة الموصل ونتائجها

أ ـ العواقب والنتائج الداخلية

فشلت الحركة في تحقيق هدفها في إطاحة عبد الكريم قاسم، وإبعاد الشيوعيين عن السلطة. كما فشلت في تحقيق هدفها القومي بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. لا بل ازداد الشيوعيون قربًا من السلطة وأخذوا يخططون للاستيلاء عليها، بخاصة بعد ازدياد ثقة قاسم بهم إثر مساهمتهم في القضاء على حركة الموصل، التي رفع بعدها الحزب الشيوعي من سقف مطالبه، ونظم تظاهرات ضخمة تطالب بتسليح «المقاومة الشعبية» وبتمثيله في السلطة.

وإثر فشل الحركة، قامت حملة تطهير واسعة في جميع وزارات الدولة، فأُبعد نحو ٢٠٠٠ شخص معظمهم من القوميين، كما ازداد عسف لجان «الدفاع عن الجمهورية» التي يسيطر عليها الشيوعيون ـ تألفت عادة من صغار الموظفين والخدم والعمال ـ فتقدّمت لتقوم بالحراسة وتعطي الأوامر وتطرد المسؤولين غير المرغوب فيهم. وفي الموصل خاف القوميون من الشيوعيين، فانقطع الطلاب الموصليون عن الدوام الدراسي، وحدثت اشتباكات في الكليات بين الطلاب، كما شكل بعض القوميين حراسة لأحيائهم بعد أن اشتد الصراع في كل أنحاء العراق[١٩٧]. وانسحبت عمليات

---

(١٩٧) وائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

التطهير على الجيش، فأُحيل إلى التقاعد عدد كبير من الضباط القوميين على كافة المستويات[198].

واعتُقل المشاركون في حركة الموصل والمتعاطفون معهم ووضعوا في سجن يشرف عليه المقدم الشيوعي فاضل البيّاتي، وكان رئيس لجنة التحقيق العقيد الشيوعي هاشم عبد الجبار[199]. وتعرّض المساجين لأبشع أنواع التعذيب قبل تقديمهم إلى «المحكمة العسكرية العليا الخاصة» برئاسة العقيد عباس فاضل المهداوي، التي حكمت بإعدام ٢٣ ضابطًا[200]، ونُفذ الحكم في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، ولم تفلح الوساطات لدى قاسم لتخفيف الأحكام، فقد كان قد قرر تصفية خصومه في الجيش، ما أثار استياءً كبيرًا لدى الرأي العام العراقي[201].

كانت تلك الإجراءات ضربة قوية للقوميين في الجيش العراقي، بينما كان الشيوعيون يحققون مكاسب كبيرة، إذ سيطروا على مواقع قيادية، منها الفرقة الثانية في كركوك، واللواء الخامس في الموصل، وألوية عدة أخرى، كما كان قائد القوى الجوية، الزعيم الركن جلال الأوقاتي

---

(١٩٨) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٠١ - ٢٠٢، و Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, pp. 66-69.

(١٩٩) هاشم عبد الجبار: عمل قبل الثورة تحت قيادة قاسم، وأصبح بعد الثورة آمر اللواء الـ ٢٠ المكلف بحراسة بغداد، وكان من أعضاء الحزب الشيوعي المخططين لجعله قوة عسكرية تستطيع فرض سيطرتها على الحكم، لُقب بـ «كاسترو العرب»، قُتل في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣. انظر: البياتي، **ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق، ١٩٣٥ - ١٩٥٩**، ص ١١٩، الهامش.

(٢٠٠) من الضباط الذين أُعدموا رميًا بالرصاص: الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، العقيد رفعت الحاج سري، المقدّم الركن عزيز أحمد شهاب، الرئيس الركن داود سعيد خليل، العقيد خليل سلمان، الرئيس توفيق يحيى آغا، الرئيس حسين الحماوي، المقدم علي توفيق، الرئيس هاشم الدبوني، الملازم أول حازم خطاب، المقدم إسماعيل هرمز، الرئيس مجيد جلبي، الرئيس زكريا طه. انظر: العلي، **انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر**، ص ١٩٧.

(٢٠١) ينقل العميد خليل إبراهيم حسين عن اللواء عزيز داخل الذي كان مترجم عبد الكريم قاسم أن السفير البريطاني في بغداد «ترافليان» زار قاسم بعد صدور أحكام الإعدام وحرّضه على تنفيذ الأحكام بسرعة. انظر: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩**، ج ١، ص ٢٩٥، الهامش.

شيوعيًا[٢٠٢]. ومن جهة أخرى، ازداد عدد أفراد «المقاومة الشعبية» حتى وصل إلى ٢٥ ألفًا، وأصبحت تلك الفصائل في كل شمال العراق تحت رئاسة الشيوعي مهدي حميد. وازداد التدفق للانتساب إلى الحزب الشيوعي الذي كان يضم نحو ٢٥ ألف عضو، مع أنّ الجهاز التنظيمي للحزب لم يكن قادرًا على استيعاب هذه الأعداد. ومن جهة أخرى تعاظمت قوة المنظمات الشعبية المنضوية تحت جناح الحزب، مثل: رابطة المرأة، اتحاد الشبيبة، ونقابات العمال والفلاحين. وعُيّن عدد من الشيوعيين الآخرين في مناصب مهمة في الدولة، فأصبح ذو النون أيوب مديرًا عامًا للإرشاد، ولطفي طاهر رئيسًا للرقابة، وهذا ما مكّنهم من السيطرة على الإذاعة والصحافة[٢٠٣]. بعد هذا التقدّم بدأ الحزب بالضغط للمشاركة في الحكومة وأرسل مذكرة لعبد الكريم قاسم بهذا الخصوص[٢٠٤]، لكن قاسم، خوفًا من اعتبارات خارجية حتى لا يُتهم حكمه بالشيوعية، رفض مشاركة الحزب في الحكم، فجاء رد الحزب برسالة عبر الشارع، عن طريق تنظيم تظاهرات كبرى في بغداد بقيادة أعضاء لجنته المركزية، وكان شعارها المرفوع «عاش الزعيم عبد الكريم، الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم»[٢٠٥].

لكن رغم ذلك الزخم الشيوعي كانت تلك الاندفاعة تحمل الكثير من الخداع، فقد كان الكثير من تلك الأعداد الغفيرة غير ثابتة على مبادئ

---

(٢٠٢) بلغ عدد الضباط الشيوعيين في الجيش ٢٣٥ ضابطًا، كان بينهم ٣ زعماء، ١٨ عقيدًا، و٢٧ مقدمًا. كما كان هناك ٧٠ طيارًا شيوعيًا من أصل ٣٠٠ طيار في الجيش العراقي. انظر: بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٠٣.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٠٣ و٢٠٨، وFarouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 69.

(٢٠٤) وجه الرسالة حسين أحمد الرضي (سلام عادل)، سكرتير الحزب الشيوعي العراقي آنذاك، كما وجهت اللجنة المركزية للحزب في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٩ نداءً عبر جريدة الحزب **اتحاد الشعب** طالبت فيه بالمشاركة بالحكم، وحدّدت حصة الحزب بأربع وزارات، منها الداخلية التي بقيت مديريتها (الأمن والشرطة) عصيّة على نفوذ الشيوعيين. انظر: صلاح الخرسان، **صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث «الحركات الماركسية»، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٠** (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠١)، ص ٩١.

(٢٠٥) شبر، **خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ص ٢٢، ووائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

الحزب، وبخاصة أولئك الذين انضموا إلى المنظمات الشعبية، فالكثير من هؤلاء كانوا من الانتهازيين الذين ظنوا أنّ قاسم يدعم الحزب. وقد سمّوا «شيوعيّي ١٤ تموز/ يوليو» أو «شيوعيّي موجة الطوفان»، كما كان الخوف أحد العوامل التي دفعت الكثيرين للدخول في الحزب[٢٠٦].

وأمام رفض قاسم إشراك الحزب في الحكومة شنّت صحيفته **اتحاد الشعب** حملة إقناع، ومع ذلك جدّد قاسم معارضته للأحزاب والحزبية، وأكد أنّ العراق سيظل بلدًا محايدًا. وتداول أعضاء اللجنة المركزية للحزب في أمر الاستمرار بالمطالبة للاشتراك في الحكم، وفكروا بالاستيلاء على السلطة، لكنهم تراجعوا بسبب عدم ثقتهم بولاء كل القطعات العسكرية لهم، وازدياد شعبية قاسم في الجيش، إضافة إلى علمهم أنّ الكثير من الأعضاء الذين دخلوا إلى الحزب في المرحلة الأخيرة هم من الانتهازيين الذين سيتراجعون عند أي مواجهة مع قاسم. لكن يبقى العامل الأهم لتراجع الشيوعيين عن فكرة الاستيلاء على السلطة، الضغط الذي مارسه عليهم الحزب الشيوعي السوفياتي الذي طلب منهم عدم استفزاز قاسم وسحب طلبهم المشاركة في الحكم. فقد كان السوفيات لا يرغبون في قطع كل الجسور مع الرئيس عبد الناصر، أو إثارة الغرب، فأوضحوا للشيوعيين أنهم لن يستطيعوا مساعدتهم في الاستيلاء على الحكم، فرضخ هؤلاء وتراجعوا عن مواقفهم واستمروا في دعم قاسم[٢٠٧]. وهذا يدل على انتهازية السوفيات الذين كانت لهم اعتبارات غير دعم الحركات الشيوعية المحلية التي استخدمت في حالات كثيرة لخدمة مصالحهم.

لكن قاسم كان قد تنبّه إلى تنامي قوتهم، وبدأ باتخاذ خطوات لإيقاف المد الشيوعي، فعمل على إبعادهم عن الإذاعة أولًا، ومنع «المقاومة الشعبية» من إجراء أي اعتقالات عشوائية من دون إذن الحاكم العسكري، كما أصدر عفوًا في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٥٩ أطلق بموجبه مئات القوميين

---

(٢٠٦) بطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٠٨.

(٢٠٧) تسبّب قرار عدم الاستيلاء على السلطة آنذاك، عندما كانت الفرصة مواتية، بخلاف داخل الحزب الشيوعي في السنوات اللاحقة، خصوصًا بعد استيلاء حزب البعث وعبد السلام عارف على السلطة في عام ١٩٦٣.

ومؤيّدي الملكية من السجون، أو سمح لهم بالعودة من المنفى. كما دعم الوطنيين الديمقراطيين (من الحزب الديمقراطي) للسيطرة على الجمعيات الفلاحية، فرد الشيوعيون بمحاولة إحكام سيطرتهم على المنظمات الشعبية، والوقوف في وجه سياسة قاسم الذي وصلته تقارير عن محاولتهم إطاحته باستخدام القطعات العسكرية التي كانت تحت إمرة ضباط شيوعيين، فأصدر أمرًا بوقف الدوريات الليلية التي تقوم بها «المقاومة الشعبية»، ومنع أفرادها من استخدام السلاح إلا للتدريب، كما أحال ستة ضباط شيوعيين كبار إلى التقاعد(٢٠٨).

بعد أن شعر قاسم بأنّ خطرًا يهدّده وليس بيده أداة لمقاومته، صار يفكر بعدم رفع الحظر الموجود على نشاطات الحزب الشيوعي بحجة أنّ الأوضاع في العراق لم تنضج لإحلال الديمقراطية، وكانت هذه بداية إيقاف المدّ الشيوعي التي ستبلغ ذروتها بعد مشاركتهم في أحداث كركوك الدامية التي ستعالجها الفقرة التالية.

كانت أحداث الموصل والإعدامات التي تلتها دليلًا على الصورة التي ستكون عليها الحالة في العراق إذا ما استولى الشيوعيون على السلطة، ما ساهم في زيادة وتجمع العناصر المقاومة لهم.

ب ـ العواقب والنتائج الخارجية

نتج من فشل حركة الموصل، تدهور العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة التي ثبت دعمها للحركة، خصوصًا بعد استقبالها عددًا من الجرحى والضباط الهاربين، والتشييع الكبير الذي جرى في دمشق للضابط العراقي محمد سعيد شهاب الذي أُصيب في الموصل(٢٠٩). من جهتها

---

(٢٠٨) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢١٤ ـ ٢١٨.

(٢٠٩) هاجمت الصحف العراقية تشييع شهاب، وقالت إن أكراد دمشق وقفوا ضد الجنازة. كما قالت إن المكتب الثاني في سورية يحاول معاقبة أكراد سورية بسبب دور الأكراد في قمع حركة الموصل. انظر: **الزمان** (بغداد)، ٢٧/٣/١٩٥٩، في: تقارير الصحف العراقية (صادرة عن شعبة التقارير، مديرية الدعاية والأنباء، الإقليم الشمالي، الجمهورية العربية المتحدة، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم ١٩١، تاريخ ٤/٤/١٩٥٩.

استخدمت الجمهورية العربية المتحدة عددًا من هؤلاء الهاربين للدعاية ضد حكم قاسم عبر إذاعة دمشق وصوت العرب[٢١٠]. ومن الإجراءات التي اتخذها قاسم، أمره بإغارة الطائرات العراقية على قرية تل كوجك السورية التي كانت ممر الأسلحة إلى الموصل، كما طلب من سفارة الجمهورية العربية المتحدة إبعاد عشرة من موظفيها على الفور. ودبرت الحكومة العراقية والشيوعيون تظاهرات عدائية ضد رعايا الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة المدرّسين الذين رُحّلوا حفاظًا على حياتهم. وألغيت المعاهدة الثقافية التي وُقعت بين البلدين بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو[٢١١].

واستمرت الحملات الصحافية والتشهير بين الطرفين، وبخاصة من قبل رئيس «المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، فاضل عباس المهداوي، الذي اتخذها منبرًا لمهاجمة الرئيس جمال عبد الناصر أثناء محاكمة المشتركين في الثورة[٢١٢].

واتّهم سلام عادل، سكرتير الحزب الشيوعي، في مقابلة له مع صحيفة **اتحاد الشعب** في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٩، حركة الموصل «بأنّها حلقة في سلسلة المؤامرات الاستعمارية المحوكة ضد الجمهورية وأنها مؤامرة أنكلو ـ أميركية لإسقاط الحكم، قامت بتدبير من الأميركيين وسائر المستعمرين وعملائهم وأيتام العهد البائد والإقطاعيين وبعض الأوساط الرجعية العربية وبوجه خاص بعض حكام الجمهورية العربية المتحدة، فضلًا عن الارتباطات

---

(٢١٠) رد قاسم بتوفير منابر لمعارضي عبد الناصر في العراق، مثل الشاعر السوري بدوي الجبل (أحمد سليمان الأحمد) الذي وقف في محكمة الشعب أثناء محاكمة المشتركين في حركة الموصل، وهاجم عبد الناصر وحركة الشوّاف. ونشرت الصحف العراقية هجومه. كما كانت تنقل تصريحات خالد بكداش، سكرتير الحزب الشيوعي السوري الهارب من سورية. انظر: تقارير الصحف العراقية، الرقم ٢٤٥، تاريخ ١٠/٥/١٩٥٩.

(٢١١) شلبي، **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣)**، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨.

(٢١٢) كان الرئيس عبد الناصر يشير في خطبه النارية إلى قاسم بأنه «قاسم العراق وشعبه إلى معسكرين: الوطنيين والشيوعيين»، وكان يؤكد عزمه على القضاء على أي إنسان يجرؤ على اضطهاد الوطنيين الأحرار، وأن مصير قاسم سيكون شبيهًا بمصير نوري السعيد. انظر: خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ١٥١.

الصهيونية بهذه الشبكات التآمرية»[٢١٣]. وقد جاء في بعض الشهادات المقدمة في محاكمة المشتركين في الحركة، وفي كتابات بعض المعاصرين مثل إسماعيل العارف، أن الأميركيين كانوا على علم بالحركة وساندوها بطريقة ما (لم تُذكر)، فيقول العارف الذي كان ملحقًا عسكريًا عراقيًا في واشنطن، إن الملحق الجوي الأميركي في واشنطن حدثه عن تهريب السلاح إلى العراق عن طريق حلب ودير الزور، وإنهم (أي الأميركيين) يتعاونون في تجهيز السلاح، وعندما سأله العارف عن تعاونهم مع عبد الناصر عدوهم، قال له: إن الأمور تبدّلت بسبب الخطر الشيوعي في العراق[٢١٤].

لكن ليس هناك حتى الآن ما يؤكد هذه الروايات. وبالاطلاع على وثائق الخارجية الأميركية المنشورة، لا توجد أي معلومات عن هذه القضية، وإن الدعم المتواضع للحركة جاء من الجمهورية العربية المتحدة فقط. وتبيَّن أنّ المعلومات عن دعم الغرب والبريطانيين للثورة كانت دعاية شيوعية اتخذت من إصلاح أحد الفنيين البريطانيين - كان يعمل في شركة نفط العراق - لمحطة إذاعة الشوَّاف حجّة لها، لكن بريطانيا نفت أي تدخل لها، وشرح السفير البريطاني لقاسم، الأمر الذي تفهّمه قاسم بدوره[٢١٥].

كان الرد على التهجّم العراقي على الجمهورية العربية المتحدة خروج تظاهرات حاشدة في دمشق والقاهرة ضد حكم قاسم، كما شنَّت الصحف السورية والمصرية حملات صحافية عنيفة ضده وضد الشيوعية، حتى بدا

(٢١٣) مطالعة العقيد ماجد محمد أمين، المدعي العام لمحكمة الشعب، في: **الزمان** (بغداد)، ٢٥/٣/١٩٥٩، في: تقارير الصحف العراقية، الرقم ١٩١، تاريخ ٤/٤/١٩٥٩، وثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، **سلام عادل: سيرة مناضل**، ٢ ج (دمشق: دار المدى، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢١٤) ذُكِرَت أقوال إسماعيل العارف في: يوسف وخالد، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٧ و٢٨٠، وبرقية صادرة من سفارة بريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية لندن، بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٥٩، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٨/٣٧١، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩**، ج ٣، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٢١٥) برقية من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٩، رقم الوثيقة - وزارة الخارجية ١٤٠٩١١/٣٧١، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩**، ج ٣، ص ١٦٧.

كأن الرئيس عبد الناصر يتخلى عن سياسة الحياد الإيجابي، خصوصًا بعد أن مدحه الرئيس الأميركي أيزنهاور لكونه زعيمًا قويًا يحارب الشيوعية في «الشرق الأوسط»، ما ضايق الرئيس ناصر(٢١٦).

كذلك أبدت السعودية قلقها البالغ من اندفاع الشيوعيين للسيطرة على العراق بعد ثورة الموصل، وكتب الملك سعود إلى الأميركيين والبريطانيين طالبًا تدخلهم العسكري في العراق، لكنهم حاولوا تهدئته، وطلبوا منه التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة وباقي دول الجامعة العربية لاتخاذ مواقف موحدة من الوضع في العراق(٢١٧).

نظرت الولايات المتحدة الأميركية بحذر إلى ما يجري في العراق، ووصف آلن دالاس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (.C.I.A) آنذاك، الوضع في العراق أنه «أخطر ما في العالم» بسبب تقدم الشيوعيين نحو الحكم في العراق، وقد اتفق الإنكليز مع الموقف الأميركي، لكنهم كانوا واثقين من مقاومة قاسم لضغوط الشيوعيين(٢١٨). هذا ولم تكشف المصادر المستخدمة عن سبب هذه الثقة. وفي تلك الفترة دعمت بريطانيا حكم قاسم على قاعدة أنّ البدائل المتوافرة له كانت إما الشيوعيين التابعين للسوفيات أو القوميين التابعين لجمال عبد الناصر، وكلاهما ضد المصالح البريطانية. وكانت بريطانيا قد وضعت فرضيات عدة حول تطوّر الأوضاع في العراق، إحداها التدخل العسكري، كما كان أحد خياراتها إذا سيطر الشيوعيون على الحكم دعم تحرك عربي لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في العراق(٢١٩).

---

(٢١٦) وائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ٣٦٩.

(٢١٧) رسالة من سفارة بريطانيا في واشنطن إلى وزارة الخارجية ـ لندن، ١٥/ ٤/ ١٩٥٩، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٩١٣، ووثيقة من وزارة الخارجية البريطانية حول إعداد رسالة جوابية للملك سعود ردًا على طلبه التدخل في العراق، ١٦/ ٤/ ١٩٥٩، رقم الوثيقة ٣٧١/ ١٤٠٩١٢، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ٢١٣ ـ ٢١٥ و٢١٦.

(٢١٨) بطاطو، **العراق**، ج ١: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ص٢١١، و Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, p. 293.

(٢١٩) تقرير عام «معلومات أولية» حول العراق من السفارة البريطانية ببغداد إلى واشنطن في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٩، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٩٠٩، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

فقد كان الغرب يفضّل في أسوأ الحالات عراقًا تحت سيطرة عبد الناصر أفضل من الشيوعية الدولية[٢٢٠]. بينما كان «الإسرائيليون» يراقبون الأحداث، وكان لهم رأي آخر، فقد كانوا يفضّلون عراقًا شيوعيًا على عراق ناصري[٢٢١]، بسبب هلعهم من الوحدة العربية.

أما السوفيات، فقد كان موقفهم، كما مرَّ في الفقرة السابقة، الضغط على الحزب الشيوعي العراقي للتراجع عن مطالبه بالمشاركة في الحكم للتخفيف من حدة الاعتراضات الأميركية، خصوصًا أنّ الرئيس السوفياتي خروتشوف كان يعد لزيارة واشنطن، كما نصح السوفيات بأنّ إقامة دولة شيوعية في العراق ستجر تدخل الغرب، وسيؤدي إلى تعبئة كل الحكومات العربية ضد الشيوعيين، وأنّ السوفيات لن يستطيعوا التدخل عسكريًا لإنقاذهم إذا ما حاولوا القيام بانقلاب وفشلوا[٢٢٢].

وعلى خلفية ثورة الموصل، وهجوم الرئيس عبد الناصر على الشيوعيين في العراق، والتضييق عليهم في سورية، توترت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد حاول الشيوعيون في العراق وسورية تأجيج الخلاف بين الطرفين عبر الصحف لتحريض السوفيات[٢٢٣]، الذين حافظوا على هدوئهم لأن سياستهم العليا في المنطقة العربية تُعَدّ مصر ركيزة أساسية. رغم ذلك تكشف الوثائق البريطانية عن شعور السوفيات بالمرارة من خطاب الرئيس عبد الناصر في دمشق بعد ثورة الموصل وهجومه على الشيوعية. وأمام وفد عراقي كان في موسكو في آذار/ مارس ١٩٥٩ لتوقيع معاهدة بين البلدين، انتقد رئيس الوزراء السوفياتي إصرار عبد الناصر على إشراك العراق في الوحدة، لكنه أكد استمرار التعاون مع

---

(٢٢٠) برقية تتضمّن تعليقات الصحف الأميركية، مرسلة من واشنطن إلى وزارة الخارجية لندن، رقم ١٤٠٩١١/٣٧١، في: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢٢١) رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها ببغداد، تاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٩، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ١٤٠٩١٢/٣٧١، في: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢٢٢) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢١٤.

(٢٢٣) تقارير الصحف العراقية، الرقم ١٩١، تاريخ ٤/٤/١٩٥٩.

الجمهورية العربية المتحدة وتأسف لتدهور علاقاتها مع العراق(٢٢٤).

أما تركيا فقد اتصلت بالإنكليز والأميركيين لتنسيق المواقف، ووضعوا احتمالات عدة استعدادًا لما قد يقع بعد اندلاع حركة الموصل، ومن تلك الاحتمالات نجاح الثورة وطلب عبد الكريم قاسم تدخل السوفيات، واحتمال تدخل المصريين لدعم الحركة. كما كانت تركيا تنوي وضع قواتها في حالة الاستعداد، لكن بريطانيا نصحتها بعدم إعطاء أي انطباع يوحي بنيّتها التدخل في العراق(٢٢٥).

وعمومًا، كان محور الاهتمام الغربي آنذاك في العراق أمرين مرتبطين أحدهما بالآخر: **الأول** النفط، **والثاني** السيطرة الشيوعية التي كان الغرب يقاوم انتشارها في العالم. وقد كانت حركة الموصل ضد النفوذ الشيوعي، لكنها مثلت القوى المطالبة بالوحدة العربية التي يمقتها الغرب، كما كان لقيام الحركة في شمال العراق التي تُعد من أغنى مناطق العالم بالنفط أهمية كبرى.

خامسًا: أحداث كركوك (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩)

١ ـ الخلفيات التاريخية للأحداث

كانت هناك خلفيات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة لأحداث كركوك، أو مجزرة كركوك التي بدأت في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩. ويمكن أن يُعَدّ ما جرى نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق، فقد كانت بداية النهاية للمد الشيوعي الذي وصل ذروته بعد حركة الموصل. كما ترك العنف المفرط الذي مورس في كركوك أثره في العلاقات بين السكان حتى

---

(٢٢٤) «Telegram from Embassy in Moscow to Foreign Office in London, No. 490, 17 March 1959,» in: *Records of Iraq, 1914-1966*, Advisory Editor Alan de L. Rush; Research Editor Jane Priestland, 15 vols. ([Slough]: Archive Editions, 2001), vol. 13: *1958-1960*, pp. 691-692.

تم الاطلاع على هذه المجموعة الوثائقية في مركز الوثائق في الجامعة الأردنية في عمان.

(٢٢٥) برقية سرية صادرة من أنقرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن، بتاريخ ٩ آذار/ مارس. رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٩٠٧، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

اليوم. وكما في الموصل، اختلطت العوامل الأيديولوجية والعرقية والطبقية والأحقاد القديمة في تغذية هذا العنف. وإن كانت الأحداث قد وقعت في ١٤ تموز/يوليو في الذكرى الأولى للثورة، فإن العوامل التي أدّت إلى هذه النتيجة قد بدأت منذ اليوم الأول للثورة، وقد مر سابقًا في هذه الدراسة عن توتر الوضع بين القوميات الساكنة في كركوك (التركمان والعرب والكرد)، وتشكيل العميد ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية المتمركزة هناك، «لجنة التعاون الوطني في كركوك» التي هدفت إلى التآخي بين القوميات الساكنة في المدينة. لكن جهود الطبقجلي، لم تثمر تمامًا، فقد انعكست الخلافات بين القائمين بالثورة على مجمل المناطق، وزاد من حدتها في كركوك الاستقطاب الأيديولوجي والقومي وتداخُل العاملين معًا. فقد حاول الشيوعيون مدّ نفوذهم في المدينة، ولعوامل تاريخية كانت الاستجابة لهم عرقية قومية، فقد دخل الأكراد بأعداد كبيرة في الحزب الشيوعي، أو المنظمات الشعبية التابعة له، بينما أحجم التركمان عن الدخول فيها إلّا بأعداد قليلة، ويعود ذلك إلى الخلفية التاريخية للمدينة التي كان التركمان دومًا أسيادها وكبار الملاك فيها، بينما كان الأكراد من الطبقات الفقيرة (ذلك لا يعني عدم وجود تركمان فقراء)، كما كانت الأوساط التركمانية التي تسودها النزعة القومية تكره الشيوعية والسوفيات بسبب ضمهم الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، ولأنّ المجتمع التركماني محافظ فشل الحزب الشيوعي في استمالة التركمان، ما دفعه للوقوع في أحضان الأكراد الأعضاء فيه والتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي). وزاد من حدة الخلاف فوز التركمان في الانتخابات النقابية والمهنية في كركوك ضد القوائم المشتركة للشيوعيين والأكراد، بينما كان الشيوعيون يحققون انتصارات كبيرة في باقي مناطق العراق[٢٢٦].

ومن الناحية القومية لم يشهد تاريخ المدينة حوادث عرقية تذكر، لكن ما جرى في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ يُعدُّ ثورة بكل معنى الكلمة، خلخلت البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية القديمة، ورافقتها توترات، منها الصراع التركماني الكردي الذي يرجع في أساسه إلى أسباب تاريخية تعود

---

(٢٢٦) الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

إلى الفترة العثمانية عندما كان التركمان مسيطرين، لكن تلك السيطرة بدأت بالانحدار بعد نهاية الدولة العثمانية وتشكل الدولة العراقية الحديثة، كما مر في الفصل الأول من هذه الدراسة. وزاد من قلق التركمان بعد الثورة، إضافة إلى خروج السلطة السياسية وأغلبية المناصب القيادية في كركوك من أيديهم[٢٢٧]، ازدياد عدد السكان الأكراد في المدينة ذات الأغلبية التركمانية، بسبب الهجرة من القرى المجاورة طلبًا للعمل في صناعة النفط. وشكل هؤلاء المهاجرون الطبقة العاملة الفقيرة، بينما شكّلت عائلات تركمانية عدّة الطبقة المسيطرة اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا في المدينة[٢٢٨]. وهكذا ساهم العامل الطبقي في حمل العامل الأيديولوجي والقومي في وقت واحد، فالطبقة الفقيرة كردية، فأصبحت بذلك الوسط الخصب للشيوعيين والبارتيين في مواجهة الطبقة المسيطرة التركمانية. وقد أثر الصراع الدائر في العراق بين الشيوعيين والقوميين العرب في كركوك، فوقف الأكراد إلى جانب الشيوعيين، ووقف التركمان تلقائيًا إلى جانب العرب[٢٢٩].

٢ ـ الوضع العام في كركوك قبل الأحداث

وقعت حوادث عدة في كركوك أوصلت الوضع إلى الانفجار، وأهمها: زيارة الملّا مصطفى البارزاني إلى المدينة، وكانت الحكومة قد أعلنت بعد الثورة عفوًا عن البارزاني وأتباعه وعاد من الاتحاد السوفياتي إلى العراق معززًا مكرمًا، وكانت لعودته اعتبارات عدة، سيجري تناولها في الفقرة التالية الخاصة بالحركة الكردية. وبعد عودته واستقباله في البصرة وبغداد، وأثناء توجهه إلى الشمال، مرَّ في ١٩٥٨/١٠/٢٥ بكركوك، وحل ضيفًا

---

(٢٢٧) مقابلة شخصية أجريت مع الدكتور اللواء صبحي ناظم توفيق في حمص بتاريخ ٣/٨/ ٢٠٠٧. وصبحي توفيق من أهالي كركوك التركمان ومعاصر للأحداث التي مرت بها المدينة بعد الثورة وحتى اليوم. أصبح ضابطًا في الجيش العراقي، وشارك في حرب الشمال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، وتدرج في المناصب حتى أحيل إلى التقاعد برتبة لواء. عمل في البحث العلمي العسكري وكتابة التاريخ. كما حاول المشاركة في العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الأميركي، لكنه ما لبث أن غادر العراق. له عدد من الأبحاث العسكرية والتاريخية. وسيصدر له قريبًا باللغة الإنكليزية كتاب حول العراق وتجربته الذاتية.

(٢٢٨) وائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ٣، ص ٣٧٠.

(٢٢٩) الصمانجي، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

بدار الضباط هناك. وكان وصوله مناسبة لتجمع أعداد كبيرة من الأكراد جاءت من القرى والنواحي الشمالية لاستقباله. وخلال الاستقبال أطلقت شعارات وهتافات استفزازية، منها: «كركوك مدينتنا اتركوها أيها التركمان» فساد المدينة جوّ من التوتر. وفي اليوم التالي بعد مغادرة البارزاني وقع صدام بين الأهالي من الجانبين، انضمّ خلاله الجنود كلّ إلى قوميته[٢٣٠].

ويقول الأكراد إنّ الضابط التركماني، هدايت أرسلان، حاول وضع قنبلة في الطائرة المروحية التي تنقل البارزاني، وإن أحد الضباط الأكراد أبطل مفعولها. كما يقولون إن نفوذ «شركة نفط العراق» (I.P.C.) على بعض زعماء التركمان، إضافة إلى تأثير القنصلية التركية في كركوك، كانا السبب الرئيسي للمشاكل بين الأكراد والتركمان، وإن الطورانيين عملوا على استفزاز الأكراد مستندين إلى توجيهات .I.P.C وتركيا[٢٣١]. ولا يذكر مسعود البارزاني[٢٣٢] ابن الملّا مصطفى، الذي أورد هذه المعلومات، وكان معاصرًا للأحداث، ما هي أهداف .I.P.C وتركيا من تأجيج الأحداث. كذلك اتُهم ناظم الطبقجلي بتدبير المؤامرة مع الطورانيين على حياة الملّا مصطفى أثناء محاكمته[٢٣٣]. لكن الطبقجلي نفى التهمة جملة وتفصيلًا في إفادته أمام المحكمة[٢٣٤]. ولهذه الأسباب كادت تندلع حرب أهلية في المدينة لولا التدخل الحاسم للجيش، ومن ثم إجراء مصالحة عن طريق «لجنة التعاون الوطني في كركوك»[٢٣٥]، لكن النفوس لم تهدأ، وتبادل الأكراد والتركمان الاتهامات.

---

(٢٣٠) إفادة ناظم الطبقجلي، في: العراق، وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٣٢.

(٢٣١) شهادة رئيس العرفاء كشيش سلطان، في: المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٠٨١ ـ ٧٠٨٣، ومسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ١٩٩٧)، ج ٢، ص ٩٣ ـ ٩٤. والجدير ذكره أن الزعماء الشيوعيين كانوا يتهمون العائلات التركمانية المتزعمة في كركوك بأنها عميلة لشركة نفط العراق. انظر: خدوري، **العراق الجمهوري**، ص١٧٤.

(٢٣٢) يشغل مسعود البارزاني حاليًا (عام ٢٠٠٩) منصب رئيس إقليم كردستان العراق.

(٢٣٣) شهادة محمد الحاج أمين أمام «المحكمة العليا العسكرية»، في: العراق، وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧١٧٥ ـ ٧١٧٦.

(٢٣٤) إفادة ناظم الطبقجلي، في: المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢٢٠.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢٣٣.

وفي نداء من الحزب الديمقراطي الموحّد لكردستان (الاسم القديم للبارتي) حمّل مسؤولية الأحداث للطورانيين (التركمان)، ونائب القنصل الأميركي، وجواسيس شركة النفط .I.P.C الذين كانوا المحرّض والموجّه للفتنة، وأن الطورانيين بعد الحادثة استمروا في شراء الأسلحة وتكديسها، وأنهم على استعداد دائم لتنفيذ أوامر تركيا وحلف بغداد[٢٣٦]. كما رفع أحد كوادر «البارتي» في كركوك تقريرًا مفاده أنّ الأحداث التي جرت يوم استقبال البارزاني كلها مدبّرة مسبقًا من .I.P.C، والاستخبارات البريطانية وضباط وطورانيين عدة[٢٣٧]. وردّ التركمان على الأكراد بنداء بيّنوا فيه تاريخهم النضالي في العراق، مع نفي تهمة الطورانية عن أنفسهم. وبيّنوا أنّ سبب الأحداث الاستفزازات والهتافات الكردية ضد التركمان، كما اتهموا الأكراد بتكديس السلاح وبالفاشية والشوفينية[٢٣٨].

وقد أظهرت هذه الحادثة الانقسام بين سكان المدينة، إضافة إلى الانقسام داخل مؤسسات الدولة، وبخاصة الجيش الذي انقسم على نفسه، فوقف جنوده كلٌ إلى جانب جماعته القومية أو السياسية أثناء الاشتباكات بدلًا من حفظ النظام. وكانت هذه بوادر خطيرة ستظهر نتائجها لاحقًا. ويبدو أن الحكومة كانت على علم بالتوتر في شمال العراق وبالنشاط الأجنبي، ففي تقرير بعنوان: «دعايات مضرة»، ذُكرت معلومات عن وجود دعايات قوية بأنه حان الوقت لتحقيق الوحدة الكردية. وكان هناك اعتقاد بأن المؤسسات البريطانية والأميركية هي من تبث هذه الدعايات، ولا سيما القنصلية البريطانية في كركوك، التي لها صلات قوية بشيوخ العشائر. كما ساهمت شركات النفط ومكتب الاستعلامات الأميركي في بث هذه الدعاية بواسطة القرويين والطوائف المسيحية، ما أثر كثيرًا في التركمان في كركوك الذين يحبّون تركيا، ومما أدخل الخوف في نفوسهم شائعة مفادها أن

---

(٢٣٦) نداء الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان أواخر سنة ١٩٥٨، وثيقة رقم ٤٢، في: مسعود البارزاني، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٨.

(٢٣٧) تقرير مرفوع من أحد كوادر الحزب (البارتي) في كركوك، وثيقة رقم ٤١، في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٣ ـ ٣١٦.

(٢٣٨) نداء تركمان العراق الديمقراطيين ردًا على مزاعم الحزب البارتي الكردي، الوثيقة رقم ٤٣، في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

لواءهم سينضم إلى كردستان مستقبلًا. كما أن الشيوعيين كانوا ينشرون التفرقة، ويثيرون الناس ضد حزب البعث غير المرخص، ويزعمون أنه يدعو لتفضيل العرب على الأكراد[٢٣٩].

ولم تكد المدينة تهدأ من الفتنة الأولى، ويتحوّل الجمر إلى تحت الرماد، حتى عاد التوتر مجدّدًا نتيجة تفتيش بيوت وجهاء التركمان في كركوك بحثًا عن السلاح، وما رافق ذلك من فظاظة، بعد شكوى وفد من أكراد كركوك لعبد الكريم قاسم[٢٤٠]، وتقديمهم له قائمة بأسماء ٢٧ دارًا للتركمان خُزّنت فيها الأسلحة، فأرسل قاسم لجنة للتحقيق وتفتيش بعض البيوت، لكن عمليات التفتيش رافقها تدخل استفزازي من «المقاومة الشعبية» والضباط الشيوعيين، مثل النقيب أنور ثامر وغيره، الذين نهبوا ودمّروا محتويات بعض بيوت وجهاء التركمان مثل (إبراهيم النفطجي وعطا خير الله). كما رافق التفتيش إقامة حواجز في المدينة وتوتر شديد. رغم ذلك لم تعثر اللجنة إلّا على بعض الأسلحة الفردية المرخصة، وتبيّن أنّ الأمر كله مدبّر، كما جاء في إفادة ناظم الطبقجلي، وأنّه كان عملًا مبيّتًا من العناصر الفوضوية من مدنيين وعسكريين (قصد الشيوعيين). ولما تبيّن عدم وجود مخازن أسلحة توقفت اللجنة عن التفتيش، لكنها لم تتخذ أي إجراءات بحق أصحاب الشكوى والضباط الذين وقفوا إلى جانب الشيوعيين

---

(٢٣٩) تقرير سري بعنوان: «دعايات مضرة» مرفوع من نائب مدير شرطة لواء بغداد في ٢٩/ ٩/ ١٩٥٨، (م.أ.ح)، القضية الكردية، الملف (٢٢/ ١٣) كتاب مديرية شرطة بغداد، القلم السري، العدد (٤٥٦٥) ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨. محفوظ في مدرسة الإعداد الحزبي (كانت خاصة بحزب البعث) ببغداد. هذا التقرير منشور في: عبد الفتاح علي البوتاني، **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣** (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

كانت «مدرسة الإعداد الحزبي» تحوي أرشيفًا مهمًا ومنظمًا. وبعد الاحتلال الأميركي للعراق تم الاستيلاء على المدرسة وما تحويه من وثائق مهمة، وتخريب بعضها، وأصبحت المدرسة مقرًا لحركة أحمد الجلبي. كما نُقلت ملايين الوثائق الخاصة بحزب البعث العراقي إلى الولايات المتحدة. ونُشر بعضها على الإنترنت على موقع خاص تحت اسم Iraq Memory Foundation بإدارة العراقي الدكتور جعفر مكية (سمير الخليلي)، ويركز النشر على إتاحة الوثائق التي تدين حزب البعث أثناء حكمه للعراق. للمزيد يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني: <http://www.iraqmemory.org>.

(٢٤٠) الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العرق**، ص ١٤٦.

والمقاومة الشعبية خارج واجباتهم العسكرية، رغم التحقيق معهم في كركوك، ورفع أسمائهم إلى بغداد، وقد تبيّن لاحقًا مشاركة هؤلاء في مجزرة كركوك(٢٤١).

وكان من الطبيعي عدم معاقبة الضباط الشيوعيين في كركوك، فقد كان قاسم يتوجّس خيفةً من الضباط القوميين في الجيش، ومنهم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك، ويحاول موازنتهم بالشيوعيين.

وحدثت في كركوك اشتباكات متفرقة في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، أهمها: مهاجمة مجموعة مؤلفة من المقاومة الشعبية والجنود، ومعظمهم من الأكراد، مقهى ١٤ تموز/ يوليو الذي يرتاده التركمان، ما أسفر عن وقوع عدة جرحى. كما هاجم أكراد مسلحون أحياء تركمانية وأدّى الهجوم إلى وقوع عدد من القتلى(٢٤٢). ومن الحوادث المهمة التي زادت تأزم الأوضاع في كركوك ما اصطلح على تسميته حادثة دار المعلمات، فقد كانت مديرة الدار، لبيبة أحمد الريس، شيوعية، وكانت تظهر العداء للتركمان وتنعتهم بالطورانية والعمالة. وفي أول آذار/ مارس جمعت الطالبات وهاجمت التركمان، فردت عليها بعض الطالبات وتحوّل الرد إلى تشابك بالأيدي، ما تسبّب بتجمهر الشبان التركمان أمام المدرسة التي تقع في حيّ تركماني، وحاصروا المديرة في المدرسة ورشقوها بالحجارة بعد إخلاء الطالبات والمعلمات، فردّ عليهم «اتحاد الشباب الديمقراطي» الشيوعي بالتجمهر أيضًا، لكن تدخل الجيش أنقذ الموقف والمديرة. وكاد الموقف يعصف بالمدينة لولا التوازن التقريبي في القوى بين الكتلتين، ولا سيما داخل الفرقة العسكرية الثانية بقيادة الطبقجلي ـ القومي العربي ـ الذي حال دون تطوّر الأمور(٢٤٣).

وتبقى الحادثة الأهم التي أثرت في كركوك قبل المجزرة، حركة

---

(٢٤١) إفادة ناظم الطبقجلي، في: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٧٢٣٣ ـ ٧٢٣٧.

(٢٤٢) الصمانجي، المصدر نفسه، ص ١٤٧، وبطاطو، العراق، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٢٥.

(٢٤٣) الصمانجي، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

الشوّاف في الموصل ٨ آذار/ مارس ١٩٥٩. فرغم أنّ مركز الحركة كان في الموصل، ولم تحدث عمليات عسكرية مباشرة في كركوك، إلّا أنّ ارتباط الحركة بهذه المدينة كان كبيرًا، فقد كان الشوّاف يتبع الفرقة الثانية وقائدها الطبقجلي في كركوك، والذي كان من المقرر أن يقود الحركة بدلًا من الشوّاف إلّا أنّه تراجع في اللحظات الأخيرة. وكان أحد أسباب تراجعه الرئيسة، الحالة السياسية والعرقية في كركوك، كما مرّ سابقًا[٢٤٤]. وقد ساد المدينة توتر شديد أثناء الحركة، وأُعلنت حالة الإنذار ودخلتها قوات المقاومة الشعبية وكافة التنظيمات التي يهيمن عليها الحزب الشيوعي ولجنته المحلية. وأفضل وصف للحالة في المدينة أثناء حركة الشوّاف يقدمه عزيز قادر الصمانجي (تركماني) الذي كان ضابطًا في كركوك وشاهدًا عيانًا، إذ يقول: «كانت شقة الخلاف عميقة بين الكتلتين (الشيوعية ـ الكردية، والقومية العربية ـ التركمانية) وقد توقفت كل الأعمال الرسمية حال ورود خبر التمرّد، وبدأت اجتماعات ضباط الكتلتين في الغرف واتصالاتهم بالجنود وضباط الصف كل على حدة، لتقييم الوضع واتخاذ تدابير الحزم والتهيّؤ للمنازلة المسلحة إذا تطلب الأمر، كان الشيوعيون والأكراد أكثر من الضباط القوميين العرب والتركمان، وكان عدد الجنود الأكراد كبيرًا. الضباط القوميون شددوا الحراسة على مخازن السلاح، وبعد العشاء في البهو جلس الضباط منقسمين، الشيوعيون والأكراد في ركن والقوميون العرب والتركمان في ركن، والمسدسات محشوّة، والأعصاب متوترة، والكلام همسًا والنظرات تنم عن حقد وعداء، وبسبب تحريك مؤشر الراديو عن إذاعة بغداد إلى إذاعة الشوّاف في الموصل كادت المسدسات تتكلم لولا إذاعة برقية قائد الفرقة الطبقجلي التي أيّد فيها عبد الكريم قاسم، وكان متوقعًا تأييده للشوّاف، وبعدم تأييده هذا أنقذ آلاف الأرواح البريئة، وجنّب مدينة كركوك التعرّض لمجزرة»[٢٤٥].

---

(٢٤٤) كان الطبقجلي يعلم بقوة الشيوعيين والأكراد داخل الفرقة الثانية التي يقودها، وكان هؤلاء قد وضعوه تحت المراقبة لمنعه من التحرك، لذلك كان يخشى حصول مجزرة في كركوك إذا ما أيّد حركة الشوّاف.

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

وبعد فشل حركة الموصل أوفدت الحكومة وزير الدولة، فؤاد عارف، بهدف تهدئة الأوضاع في الشمال، وتقديم تقرير عن نتائج جولته إلى قاسم. وفي تقريره أشار إلى أنّ أسباب التوتر ترجع إلى ضعف الانضباط وانتشار الفوضى وتلاشي نفوذ الدولة أمام نفوذ الأحزاب، ولا سيما الحزب الشيوعي والبارتي. لكن فؤاد عارف يقول إنّ قاسم استقبله ببرود لأنّ التقرير لم يتفق معه[٢٤٦].

ومن نتائج حركة الشوّاف على كركوك اتهام الطبقجلي والشوّاف والتركمان في المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالتحريض على حادثة دار المعلمات والسكوت عنها[٢٤٧]، مع أن الطبقجلي نفى أمام المحكمة التهمة جملةً وتفصيلاً[٢٤٨]. كما ترتبت على حركة الشوّاف تغييرات عدة أثرت في كركوك، منها عزل ناظم الطبقجلي من قيادة الفرقة الثانية، وتعيين العميد الركن داود الجنابي (شيوعي) بدلًا منه، ونُقِلَ نحو ١٠٢ ضابط من القوميين العرب والتركمان من الفرقة، وبذلك خلت قيادة الفرقة للشيوعيين والأكراد[٢٤٩]. ولم تكن السيطرة للشيوعيين والأكراد في الجيش فقط، بل شملت المناصب السياسية والمدنية في المدينة، فقد كان معروف البرزنجي السكرتير الشيوعي الكردي لحركة أنصار السلام رئيسًا للبلدية[٢٥٠]، وعوني

---

(٢٤٦) سعيد خديدة علو، **العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨م ـ ٨ شباط ١٩٦٣** (عمان: دار دجلة للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٨٦.

(٢٤٧) اتُهم الطبقجلي بعدم اتخاذ أي إجراءات لقمع حصار دار المعلمات، وحماية مديرة الدار التي قابلته، ثم شهدت ضده في المحكمة. كما كانت شهادتها مناسبة لاتهام الطبقجلي بعداء قاسم والأكراد ودعم القومية العربية. انظر: شهادة لبيبة أحمد الريس، وشهادة محمد الحاج أمين، في: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١٨، ص ٦٩٤٦ ـ ٦٩٥٦ و٧١٨١ ـ ٧١٨٥ على التوالي.

(٢٤٨) إفادة الطبقجلي، في: المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٧٢١٤ و٧٢٢٠ ـ ٧٢٢١.

(٢٤٩) عُيّن العقيد أسعد بابان (كردي) وكيلًا للقائد، العقيد محمد علي كاظم الخفاجي (شيوعي) مدير إدارة الفرقة، والعقيد عبد الرحمن القاضي (كردي) آمر المدفعية، والنقيب نزهه القزاز (كردي) مدير استخبارات الفرقة، والرائد نشأت السنوي (كردي) آمر انضباط الفرقة، ومعاونه النقيب فخري كريم (شيوعي متطرف). انظر: الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العرق**، ص ١٥٢.

(٢٥٠) يقول السيد جعفر البرزنجي، أخو معروف الذي أدين في أحداث كركوك وأعدم عام ١٩٦٣ بعد حركة شباط/ فبراير، إن أخاه لم يكن شيوعيًا، وإنهم عائلة دينية معروفة. وجعفر البرزنجي عمل في الحركة الكردية منذ الخمسينيات، فقاتل في البداية مع الملا مصطفى =

يوسف (عضو مؤسس في البارتي) رئيسًا للمحكمة، والرئيس الكردي الشيوعي مهدي حميد قائدًا لقوات «المقاومة الشعبية»، ومدير الأمن ومعظم معاونيه من الأكراد، كما كانت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في كركوك تحت سيطرة الأكراد، إلى جانب سيطرتهم على أغلبية المناصب الحكومية فيها[٢٥١]، بعد أن كانت قبل الثورة بيد التركمان.

ونتيجة دعم قطاعات واسعة من التركمان لحركة الشوّاف، وخروجهم في تظاهرات مؤيدة لها، جرى اعتقال ونفي آلاف التركمان، ومنهم صبحي ناظم الذي شرح كيفية تنظيم التظاهرات ضد البارتيين والشيوعيين، وعن انقسام طلاب المدارس بين الفريقين. وقال إنّ ما جرى من نفي واعتقالات كان إفراغًا للمدينة تحضيرًا للمجزرة[٢٥٢].

وهكذا ساهم ما جرى بعد حركة الشوّاف في توسيع شقة الخلاف وتعميق العداء لدى كل طرف ضد الآخر، كما اختل توازن القوى لصالح التحالف الكردي ـ الشيوعي ضد التركمان الذين فقدوا الإسناد القومي العربي الذي أُضعف بعد حركة الشوّاف. وهذا الاستنتاج ينبغي ألّا يبعدنا عن حقيقة القوى التي فرضت سيطرتها وتفوّقها، وهي ما سمّيناه التحالف الكردي ـ الشيوعي، فنظرة فاحصة إلى هذا التحالف تبيّن أن الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات التابعة له في كركوك كانوا واقعين تحت سيطرة الأكراد بشكل أو بآخر، ما يدعم وجهة نظر حنا بطاطو، بأنّه كان هناك دور للشيوعيين في انفجار الأحداث، لكن كأكراد لا كشيوعيين. كما أنّ الأهداف التي سعى هؤلاء إلى تحقيقها لم تكن أهدافًا شيوعية بل كردية، وكانت شيوعيتهم في الغالب سطحية.

= البارزاني، وما لبث أن انضم إلى الحكومة العراقية وتسلم مناصب مهمة عدة منها محافظ السليمانية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٩، ورئيس المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان العراق ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣، حتى الاحتلال الأميركي. مقابلة شخصية أجريت مع جعفر البرزنجي في حلب بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٨.

(٢٥١) مقابلة شخصية أجريت مع صبحي ناظم توفيق في حمص، بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٧؛ الصمانجي، المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣، وبطاطو، العراق، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٢٥.

(٢٥٢) مقابلة شخصية أجريت مع صبحي ناظم توفيق في حمص، بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٧.

ويبدو أنّ الأكراد كانوا قد طوَّعوا كل المنظمات التابعة للحزب الشيوعي لخدمة أغراضهم الخاصة، في نزاعهم مع التركمان. وباختصار، فقد كان الأكراد يحكمون عمليًا ولا يعارضهم أحد، وكانت تحت تصرفهم تقريبًا كل الآلة القانونية والسياسية والعسكرية في كركوك لحل نزاعهم التاريخي مع التركمان. وأسرعوا بتسخيرها لأغراضهم قبل فوات الفرصة بعد قيام عبد الكريم قاسم في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٩ بنقل الزعيم داود الجنابي ومهدي حميد من كركوك[٢٥٣]. كما أحيل الجنابي على التقاعد إلى جانب خمسة ضباط شيوعيين آخرين، ثم أُلقي القبض عليهم. كما أصدر قاسم عفوًا عامًا في أواخر حزيران/يونيو شمل فيه الأكراد المشتركين في حوادث الشمال، ومنهم العشائر الكردية المعادية للبارزاني، وسمح لهم بالعودة من تركيا وإيران[٢٥٤]. وقد أغضب البارزاني سماح قاسم لخصومه بالعودة من دون استشارته، وكان هذا العمل مقصودًا من قاسم للحد من نفوذ البارزاني. ومن جهة أخرى كانت قد بدأت إجراءات عدة للحد من نفوذ الشيوعيين وحلفائهم.

٣ ـ عرض أحداث كركوك

بعد أن تهيّأت كل الظروف المناسبة لتصفية الحساب، وبغض النظر إذا ما كانت الأحداث التي بدأت يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٩ مدبّرة أم لا، فهي كانت نتيجة حتمية للوضع المتفجر في المدينة. ويقول التركمان إنها مدبّرة مسبقًا، ويلقون اللوم على القادة الأكراد للتنظيمات الشيوعية، وبخاصة عبد الجبار بيروز خان، رئيس «اتحاد الشباب الديمقراطي» أحد التنظيمات التابعة للشيوعيين، والرئيس المتقاعد فاتح ملّا داوود الجبّاري، سكرتير حركة أنصار السلام، وحسين البرزنجي، عضو لجنة محلية في الحزب الشيوعي، وآمر الانضباط العسكري نشأت السنوي، والمفوض

(٢٥٣) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٢٥٤) التقرير السياسي نصف الشهري الرقم (١٣) للسفارة البريطانية في العراق للفترة من ٢٣ حزيران/يونيو إلى ٩ تموز/يوليو ١٩٥٩، مرسل إلى وزارة الخارجية ـ لندن. رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٨٩٩، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥.

المتقاعد نوري سيد والي. وقد أظهر التحقيق أنّ هؤلاء هم قادة الأحداث[٢٥٥].

ويقول التركمان إنّهم اقتنعوا تمامًا بأنّ الأمر كان مدبرًا سلفًا بهدف ضعضعة المجتمع التركماني في كركوك وتوجيه ضربة قاضية إليه، ويستدلون على ذلك بأنّ أعضاءً من التنظيمات الشيوعية كانوا قد حذروا أقاربهم وأصدقاءهم، وطلبوا منهم ترحيل نسائهم وأطفالهم عن كركوك قبل الأحداث. وطلبوا من الذين يبقون في المدينة ارتداء الزيّ الكردي أو لباس المقاومة الشعبية[٢٥٦]. كما أنّ الإشاعة التي أطلقها الشيوعيون والأكراد بوضع علامات على أبواب البيوت للهجوم عليها تسبّبت بهرب نحو ٤٠٠ عائلة تركمانية إلى بغداد[٢٥٧]. ويقول بعض التركمان إنّ الأحكام القسرية على المبعدين التركمان أُلغيت، فرجعوا إلى كركوك، وكان مغزى توقيت إعادتهم كي يكونوا في المدينة وقت المجزرة[٢٥٨].

بدأت الأحداث يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٩، في الذكرى الأولى لثورة تموز/يوليو، عندما قرر التركمان إحياء المناسبة وحدهم بإقامة احتفالات ومسيرات لهذا الغرض، بينما أراد الشيوعيون والأكراد إقامة احتفالات مشتركة للجميع في المدينة تحت قيادتهم. وتأتي تقارير الجهات الأمنية العراقية في كركوك متضاربة حول تحديد الجهة التي بدأت بالعنف، فرئيس

---

(٢٥٥) البوتاني، **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣**، ص ٢٢٥.

(٢٥٦) يقول جرجيس فتح الله (شيوعي قومي كردي) إن حالة من الرعب استولت على التركمان بعد أسبوعين من الأحداث، لذلك قفز ثمن الزيّ الكردي (الشالوار) إلى ما يقرب من عشرة أضعاف لتهافت الناس على شرائه لأنه يتيح لهم التخلص من رجال المقاومة الشعبية المرابطين على مداخل المدينة. كما طلبوا من الناس نطق بعض الكلمات للتعرف إليهم إذا ما كانوا أكرادًا أو تركمانًا، لكن التركمان ينفون هذه المعلومات. انظر: الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، ص ١٧٧.

(٢٥٧) المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٢، وبطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٢٦.

(٢٥٨) أرشد الهرمزي، **التركمان والوطن العراقي**، ط ٣ (بيروت: الدار العربية للموسوعات ومؤسسة وقف كركوك، ٢٠٠٥)، ص ١٢٦.

شرطة كركوك يقول في تقرير له إن التركمان هم من بدأ بالعنف، بينما يشير رئيس الأمن العام إلى أن الجنود في شركة الأشغال، وفصيل الشرطة العسكرية التابع للفرقة الثانية هم من بدأ الأحداث[٢٥٩]، وأنّ أفراد المقاومة الشعبية هاجموا أحد مراكز الشرطة واستولوا على الأسلحة التي هاجموا بها التركمان، كما شارك في الهجوم الجنود الأكراد والشيوعيون بعد أن انتشرت إشاعة تقول إنّ التركمان يقومون بتمرّد بقيادة العميد عبد الله عبد الرحمن (تركماني). كما يقول التركمان إنّ رجال العشائر الكردية قد دخلوا كركوك قبل الأحداث بأيام عدة.

وكانت الحصيلة الرسمية لما جرى في كركوك ٣٢ قتيلًا، أغلبهم من التركمان ما عدا ثلاثة أكراد، وجرح ١٣٠ شخصًا، وتدمير ١٢٠ منزلًا ومحلًا أغلبها تخص التركمان[٢٦٠]. ومما زاد من بشاعة الأحداث أعمال السحل وتشويه الجثث وتعليقها على أعمدة الكهرباء، كما حدث في الموصل وبشكل أكثر فظاعة[٢٦١]. ولم تهدأ الأحوال في المدينة إلّا بوصول تعزيزات عسكرية من بغداد، ترافقها لجان تحقيق أحالت المسؤولين إلى محاكم عسكرية قضت بإعدام ٢٨ شخصًا أغلبهم من الأكراد (لم ينفذ الحكم طوال عهد قاسم).

وقد تعدّدت تفسيرات المتخصصين في تاريخ العراق حول المسؤولية عن الأحداث، فيرى مجيد خدوري أنّ الشيوعيين هم المسؤولون عمّا

---

(٢٥٩) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٢٦، والبوتاني، **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣**، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٢٦٠) البوتاني، المصدر نفسه، ص ٢٢٥، والصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، ص ١٧٣.

(٢٦١) نقل مراسل جريدة **الأخبار** المصرية في لندن أنباء متداولة هناك عن: المشانق الحمراء في كركوك، وإعدام الشيوعيين لعدد كبير من الشخصيات البارزة في المدينة، ونشر الرعب في كل مكان، وأن الجثث معلقة على أعمدة النور، واحتلالهم مراكز البوليس، ونهب مستودعات السلاح، ونسف عدد من الجسور، كما قامت قوات شيوعية بمحاولة الاستيلاء على مدينة عانة غرب كركوك. انظر: تقارير الصحف المصرية (صادرة عن شعبة التقارير، مديرية الدعاية والأنباء، الإقليم الشمالي، الجمهورية العربية المتحدة، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم ١٧، تاريخ ٢١/٧/١٩٥٩.

جرى[٢٦٢]، ويناقضه القول المؤرّخان: بيتر سلوغلوت وماريون فاروق سلوغلوت (Marion Farouk- Sluglett & Peter Sluglett) اللذان يريان أنّه لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون الشيوعيون قد دبّروا هذه الأعمال التي استعملها خصومهم، وبخاصة قاسم، لتشويه سمعتهم، لأنّها أعطته فرصة لإبعاد نفسه عنهم[٢٦٣]. ويرى المؤرخ أريال دان (Uriel Dann) رأي سلوغلوت نفسه، ويزيد عليه أنه كان لعبد الكريم قاسم الدور الحاسم في ما جرى في كركوك، لأنه أراد إظهار الشيوعيين بهذا المظهر الإجرامي تمهيدًا لإقصائهم والانفراد بالحكم، وقد كان له ما أراد. فبعد تلك الأحداث ترسّخ لدى الرأي العام أنّ الشيوعيين هم العدو الرئيسي للقانون[٢٦٤]، بينما يرى حنا بطاطو اختلاط العوامل الأيديولوجية بالعرقية التي أدّت إلى الأحداث، وأنّ الأكراد استخدموا الحزب الشيوعي والمنظمات التابعة له لتصفية حساباتهم مع التركمان[٢٦٥].

أما بالنسبة إلى رأي الشيوعيين، فقد نفى عزيز محمد، مسؤول الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي، صدور أي أمر من المكتب السياسي أو اللجنة المحلية للحزب لتنفيذ أي مذبحة[٢٦٦]. وحاول الشيوعيون في البداية إلقاء مسؤولية الأحداث على ما سمّوه عملاء مأجورين للحلف المركزي (السنتو) وشركة نفط العراق[٢٦٧]، لكن بعد أيام عاد الحزب وألقى اللوم على القوميين العرب، ثم عادت قيادة الحزب واعتذرت عما حدث، قائلة إنه كان دفاعًا عن النفس، بينما رأى حزب البعث أنّ ما

---

(٢٦٢) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢٦٣) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 71.

(٢٦٤) Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963* (London: Pall Mall, 1969), pp. 225-226.

(٢٦٥) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٢٤.

(٢٦٦) مقابلة أجريت مع عزيز محمد، في: البوتاني، **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣**، ص ٢٢٦.

(٢٦٧) أصدر الحزب الشيوعي في جريدته **اتحاد الشعب**، نداءً بعنوان: «إلى جماهير التركمان الشرفاء»، حمّل فيه عملاء الاستعمار بين التركمان المرتبطين بحلف بغداد مسؤولية الأحداث، في: تقارير الصحف العراقية، الرقم ٢، تاريخ ٢٣/٨/١٩٥٩.

حصل في كركوك والموصل جزء من سياسة الإرهاب الدموي لعهد قاسم.

وعزا الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق (البارتي) تلك الأحداث إلى سياسة قاسم غير السليمة، وإلى اندفاع العسكريين وراء الحزبية بدلًا من واجباتهم[٢٦٨]. ويقول عبد الستار طاهر شريف، إنّه على الرغم من أنّ «البارتي» كان يسعى لمنع الناس من المشاركة في القتل، فإنّ عددًا من أعضائه وأنصاره شارك فيها. ومهما كانت التبريرات فقد أدت أحداث كركوك إلى الانتقاص من شأن الحزب الشيوعي والبارتي[٢٦٩].

وهناك من يقول إن أشخاصًا جاؤوا من وراء الحدود كانوا وراء تأجيج الأحداث، فقد أشارت تقارير الأمن العراقي إلى وجود متسللين وتهريب سلاح من إيران وتركيا التي كانت تحرّض التركمان على حكومة قاسم، كما كانت الصحف التركية (حريت، ويني صباح، ودنيا) التي تصل إلى كركوك تدعو التركمان إلى المطالبة بحقوقهم القومية[٢٧٠]. كما أن أخبارًا قيلت عن وصول أسلحة ومتسللين من إيران لإحداث الفوضى، كما ألقت السلطات الإيرانية منشورات على المناطق الحدودية تدعو فيها الأكراد للتمرّد ضد الجمهورية العراقية، كما كانت الإذاعات الإيرانية الناطقة باللغة الكردية تبثّ برامج تحريضية ضدّ النظام الجمهوري في العراق[٢٧١].

٤ ـ عواقب أحداث كركوك ونتائجها

جاء الرد عنيفًا على أحداث كركوك من عبد الكريم قاسم، الذي أعلن في خطابه في ١٩ تموز/يوليو ١٩٥٩ في كنيسة مار يوسف ببغداد استنكاره وشجبه لما جرى هناك نتيجة التعصّب الأعمى، وطلب من الضباط والجنود

---

(٢٦٨) البوتاني، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٢٦٩) نقلًا عن مذكرات عبد الستار طاهر شريف الذي كان مسؤول منظمة البارتي في ناحية شوان ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، وفي ما بعد انفصل عن البارتي وأسّس «الحزب الثوري الكردستاني»، وعن مصطفى نريمان العضو السابق في البارتي. وردت في: المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٢٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٢٧١) علو، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨م ـ ٨ شباط ١٩٦٣، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

إطاعة الأوامر الصادرة من القيادة العليا فقط[٢٧٢]، في إشارة منه إلى مشاركة ضباط وجنود الجيش في الأحداث استجابةً لانتماءاتهم الحزبية والقومية (الشيوعية والكردية). كما أشار قاسم في خطاب آخر، إلى عزمه على القضاء على الفوضويين أيًا كان نوعهم، وطالب التركمان بالصبر، وأنّه سوف يسعى لرعايتهم[٢٧٣]. وأمر قاسم بعد الأحداث باعتقال مئات الشيوعيين وتسريح مئات الضباط منهم، وشن حملة على المنظمات الشعبية التابعة لهم.

وكانت قيادة الحزب الشيوعي قد صدمت بحوادث كركوك لعدم وجود أي مصلحة للحزب في خصومة التركمان، وحاول الحزب تغطية شيوعيّي كركوك كما فعل في أحداث الموصل، رغم علمه باستخدام الحزب لتصفية أحقاد قديمة عرقية وعائلية. لكن اللجنة المركزية للحزب اتخذت موقفًا ضد ما جرى، وادعت أنّ التجاوزات ارتكبها عناصر غير حزبيين يدّعون الشيوعية، ومن تنظيمات الحزب الأقل خبرة، ونشرت صحافة الحزب هذا الموقف[٢٧٤]. وأطلق الحزب على من قام بالمذابح «جماعة يسارية متطرفة»، لكن صحيفة **الثورة** الحكومية رفضت ذلك التبرير وهاجمت الحزب[٢٧٥]. ورغم هذه التبريرات لم يصدر عن قيادة الفرع الكردي للحزب الشيوعي أي تعليق، كما لم تصدر قيادة البارتي هي الأخرى أي تعليق[٢٧٦].

ويمكن أن تُعَد أحداث كركوك بداية النهاية للمدّ الشيوعي في العراق،

---

(٢٧٢) خطاب الزعيم في حفلة الدعاء والصلوات للطوائف المسيحية الكاثوليكية، كنيسة مار يوسف ببغداد ١٩ تموز/يوليو ١٩٥٩. انظر: شبر، **خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٥.

(٢٧٣) كلمة قاسم في افتتاح صالات الأخوة في الإذاعة يوم ١٩٥٩/٨/٦، في: المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(٢٧٤) نشرت صحف القاهرة بيان الحزب الشيوعي العراقي المنشور في جريدة **اتحاد الشعب**، والذي اعترف فيه بمسؤوليته عن مذابح كركوك، وانتقد نفسه على الأخطاء التي صدرت منه، وأعرب عن ولائه للجمهورية بزعامة عبد الكريم قاسم. وألقى الحزب مسؤولية الأعمال الإجرامية على كاهل «قادته المضللين». انظر: تقارير الصحف المصرية، الرقم ٢٦، تاريخ ١٩٥٩/٨/٥، وبطاطو، **العراق**، ج ٣: **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

(٢٧٥) تقارير الصحف العراقية، الرقم ١، تاريخ ١٩٥٩/٨/١٥.

(٢٧٦) الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، ص ١٧٥.

كما كان لها تأثير في الشيوعيين في كل دول المنطقة، فتسبّبت بانقسام قياداتهم ما بين معتدلين ومتشددين، وكان المعتدلون قد حذّروا قبل كركوك من خطورة المحاولات غير الناضجة للاستيلاء على الحكم، وأنها ستقابل بمقاومة عنيفة للشيوعية في كل بلدان «الشرق الأوسط» مما يتسبب بكارثة للشيوعيين، وبالفعل بدأت الحكومة العراقية بترحيل الشيوعيين السوريين والأردنيين اللاجئين في بغداد. أما المتشددون فكانوا يرون أنه يجب على شيوعيّي العراق الاستيلاء على الحكم وتحويل العراق إلى بلد شيوعي[٢٧٧].

هذا وقد تركت تلك الأحداث أثرها حتى اليوم في التركمان بخاصة، وأصبحت تمثل بالنسبة إليهم ذاكرة أليمة مشتركة تدل على خصوصيتهم، وأنهم كانوا مستهدفين كمجموعة عرقية في وجودهم في مدينة كركوك ذات الهويات المتعددة، التي ما زالت مضطربة حتى اليوم.

٥ ـ انحسار المد اليساري في العراق وأصداؤه في الشمال

انطلاقًا من أحداث كركوك، وحتى نهاية عهد قاسم عام ١٩٦٣، حدثت تغييرات كبيرة في العراق، بعد قرار قاسم تقليص نفوذ الحزب الشيوعي والمنظمات التابعة له. وقام في البداية بخطوات دقيقة ومحسوبة لإضعافهم، فبعد الأحداث أمر باعتقال مئات الشيوعيين، وعطل نشاطات «المقاومة الشعبية»، وأمر باعتقال الرئيس مهدي حميد، قائدها في المنطقة الشمالية. وأغلقت الحكومة فروع «اتحاد الشبيبة الديمقراطي»، أحد المشاركين الرئيسيين في أحداث كركوك، كما جرى الحد من نشاط «لجان صيانة الجمهورية»، وأُغلقت مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، كما قُلّص دورهم في الريف عن طريق إبعادهم عن الجمعيات الفلاحية. وفي الجيش سُرّح نحو ١٧٠٠ ضابط أغلبهم من الشيوعيين[٢٧٨].

(٢٧٧) **الأهرام** (مصر)، في: تقارير الصحف المصرية: الرقم ٢٧، تاريخ ٦/٨/١٩٥٩، والتقرير الرقم ٣٠، تاريخ ١٠/٨/١٩٥٩.

(٢٧٨) قالت صحيفة الأخبار المصرية في بداية حوادث كركوك إنه ألقي القبض على ٨٠ ضابطًا، وتسريح ٤٠٠ ضابط احتياط نتيجة العصيان الذي أعلنته وحدات الجيش العراقي في كركوك، وشاركت الطائرات العراقية في ضرب مراكز المتمرّدين، كما أمر قاسم بفصل ٨٠٠ طالب =

وكانت كل المنظمات الشعبية السابقة تدور في فلك الحزب الشيوعي الذي حُمِّلَ المسؤولية الرئيسية عما جرى في كركوك[٢٧٩]. وبذلك لم يستهدف قاسم في البداية الحزب مباشرة، بل استهدف المنظمات التابعة له[٢٨٠]. وكانت النتيجة تتالي الانسحابات من المنظمات والنقابات المتعددة ومن الشبيبة الديمقراطية، حتى إنّ بعضهم كان يعلن انسحابه في الصحف القومية العراقية[٢٨١]. ولم يكن إبعاد الشيوعيين عن النقابات والاتحادات بطردهم، بل عن طريق الانتخابات، ومنعهم من التدخل لمصلحة مرشحيهم، والطلب من مرشحي الفئات الأخرى ترشيح ممثليهم والانتخاب بحرية، فكانت النتيجة تغيّرات في قيادات النقابات كالمحامين والمعلمين، التي فاز بها القوميون. كذلك رفض قاسم الترخيص للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٦٠ بعد صدور قانون الجمعيات والأحزاب، بل رخص لحزب شيوعي صغير أوجده بزعامة دواد الصائغ، وحمل الاسم نفسه[٢٨٢].

وعلى الرغم من تخفيف قاسم الضغط على الشيوعيين عند محاولة اغتياله من قبل حزب البعث، سرعان ما عاد إلى إضعافهم، رغم محاولتهم الدائمة كسب وده ومهادنته خوفًا من وصول القوميين إلى الحكم. لكن قاسم لم يتأثر بمحاولاتهم، وحظر صحيفتهم **اتحاد الشعب** وصحف عدة أخرى في المحافظات، ثم بدأت تظهر في الصحف العراقية مقالات تهاجمهم.

الخطوة الثانية لقاسم ضد الشيوعيين كانت الإزاحة التدريجية لمؤيديهم من المناصب الحكومية الحساسة، فأبعد ذو النون أيوب عن مديرية الإذاعة

= من الكلية الحربية لانضمامهم إلى الشيوعيين. انظر: تقارير الصحف المصرية: الرقم ١٧، تاريخ ١٩٥٩/٧/٢١، والرقم ١٨، تاريخ ١٩٥٩/٧/٢٢.

(٢٧٩) Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963*, pp. 225-226, and Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, pp. 71-72.

(٢٨٠) وائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ١، ص ٣٧٣، وبطاطو، **العراق**، ج ٣: **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٣٣ - ٢٣٦.

(٢٨١) تقارير الصحف العراقية، الرقم ٤، تاريخ ١٩٥٩/٨/٧.

(٢٨٢) Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, pp. 294-295.

والتلفزيون، وأبعد وزير التنمية إبراهيم كبة المؤيّد لهم، وطُلِبَ من فاضل عباس المهداوي، رئيس محكمة الشعب، السكوت، كما أُخرجت الوزيرة نزيهة الدليمي من الحكومة، وأزيح الزعيم حسن عبود عن قيادة حامية الموصل عام ١٩٦١، والكثير غيرهم، كما حوكم المشاركون في أحداث كركوك[٢٨٣].

وأكمل قاسم عمله بالقضاء على المنظمات التابعة للشيوعيين، فحُلّ في نيسان/أبريل ١٩٦١ «اتحاد الشباب الديمقراطي»، وسُجن سكرتيره العام، نوري عبد الرزاق حسين، وفي أيار/مايو من العام نفسه حُلت حركة «أنصار السلام»، كذلك أُغلقت معظم فروع «رابطة النساء العراقيات». وكانت الضربة الأقوى لنشاط الشيوعيين في نقابات العمال، عندما اعتُقل عدد من قياداتها الشيوعية، ومنهم رئيسها علي شكر. وتمّت السيطرة على الجمعيات الفلاحية عن طريق امتناع سلطات المحافظات عن الترخيص للجمعيات أو التحكم بها. واستُثنيت بعض المناطق الريفية في شمال العراق من هذه الإجراءات[٢٨٤].

وقد ساهمت عوامل أخرى في انحسار المدّ الشيوعي، إلى جانب إجراءات قاسم القاسية، أهمها: استياء العراقيين من تصرفاتهم العنيفة والمتطرفة، ما خلق تجاوبًا قويًا مع إجراءات قاسم في إزاحتهم، خصوصًا أنّ الكثيرين وقفوا إلى جانب الحزب لا إيمانًا به بل لعلاقته ودعمه لقاسم، وعندما تراجع هذا عن دعمه تراجعوا معه. وعلى الرغم من كل ذلك لم يقف الحزب الشيوعي ضد قاسم، أو يقاوم إجراءاته جديًا، رغم ضغط قواعد الحزب للانتقال إلى العمل السري.

إقدام قاسم على رفع الغطاء عن الشيوعيين، وبخاصة بعد أمره بإعادة التحقيق في أحداث الموصل السابقة[٢٨٥]، وفّر الفرصة المناسبة لخصومهم للانتقام منهم، وبخاصة في الموصل وكركوك. فقام الإسلاميون (الحزب

---

(٢٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٥، وبطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢٨٤) المصدر نفسه، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٥٧ ـ ٢٦١.

(٢٨٥) الأهرام، في: تقارير الصحف المصرية، الرقم ٣٠، تاريخ ١٠/٨/١٩٥٩.

الإسلامي العراقي)[٢٨٦] والقوميون باستهداف الشيوعيين في الموصل بالاغتيال، وبخاصة الذين شاركوا في قمع حركة الشوّاف وإجراء المحاكمات الصورية والإعدامات بحق القوميين. وفي البداية استهدفت الاغتيالات الشيوعيين فقط، ثم تحولت إلى جميع اليساريين، كما استُهدف بعض المسيحيين ممن لا يحبّذون الحركات الإسلامية التي قادت عمليات الاغتيال إلى جانب القوميين، ومنها الحزب الإسلامي وحزب البعث[٢٨٧]. وقدر عدد الذين اغتيلوا في الموصل بنحو ٤٠٠ شخص، وعدد الجرحى بنحو ١٥٧٢. واضطر نحو ٥٠ ألف شخص إلى الهجرة، وكان الكثير منهم غير شيوعيين. وهوجمت مراكز الشيوعيين بانتظام. وكانت هناك منظمات سرية تجمع التبرعات من الأثرياء لتمويل تلك العمليات، كما كانت لها ارتباطات مع ضباط محافظين أقوياء أرادوا إبادة بضع مئات من الشيوعيين لتحطيم الباقين. وقيل إنّه استؤجرت عصابات من المجرمين المحترفين للقيام بهذه الأعمال، حتى أصبح قتل الشيوعيين في الموصل نوعًا من الاحتراف، وكان بعض تجار المدينة يدفعون عشرة دنانير عن كل شيوعي يُقتل. هذا ولم تستطع القوى الأمنية المحلية حمايتهم، إما خوفًا أو تعاطفًا أو تنفيذًا للأوامر، أو أن بعض أفرادها شاركوا في هذه العمليات[٢٨٨]. وقد حاول السوفيات التدخل لمصلحة شيوعيي الموصل، وفاتح النائب الأول لرئيس الوزراء السوفياتي في شأنهم قاسم عند اجتماعه به في بغداد في نيسان/ أبريل ١٩٦٠، لكن قاسم غضب ورفض التدخل

---

(٢٨٦) الحزب الإسلامي العراقي: أُجيز في شباط/ فبراير ١٩٦٠ بموجب قانون الجمعيات والأحزاب الذي أصدرته حكومة ثورة تموز/ يوليو، وتقدم بطلب إجازته إبراهيم عبد الله شهاب وعدد من رفاقه منهم: نعمان السامرائي، ووليد الأعظمي، والدكتور جاسم العاني وغيرهم. وأهم ما نص عليه دستور الحزب، محاربة الدعوات المفرقة للصفوف والأفكار التي لا تعترف بغير المادة، وأن الشريعة الإسلامية ومصادرها هي الأساس لحياة الدولة التشريعية، ويؤمن الحزب بالوحدة العراقية وعدم التفريق بين جميع المواطنين. وكان للحزب خلايا في بغداد ومحافظة الأنبار وسامراء. وفي ١٦/ ٣/ ١٩٦١ قرر الحاكم العسكري حله. انظر: هادي حسن عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس، ٢٠٠١)، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ و٢٢١، الهوامش.

(٢٨٧) حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٢٨٨) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والبوتاني، **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣**، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

السوفياتي في شؤون العراق الداخلية[٢٨٩]، وكان ذلك تعبيرًا عن غضبه من الشيوعيين والسوفيات.

وكما في الموصل، توجّه التركمان في كركوك لأخذ الثأر، فاستُهدف الأشخاص الذين شاركوا في أعمال القتل والنهب في أحداث كركوك تموز/ يوليو ١٩٥٩، وبلغ عدد القتلى من المستهدفين نحو ٢٤ شخصًا. ومما دفع هؤلاء لأخذ ثأرهم بأيديهم عدم تنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت بحق مرتكبي أحداث كركوك[٢٩٠].

وعلى الرغم من كل تلك الهجمات لم يتخذ الحزب الشيوعي أي رد فعل، بل اكتفى بمناشدة قاسم كف عمليات القتل عن أعضائه وحمايتهم، مما لم تستطع السلطة توفيره لهم، كما أنّه لم يهبّ أحد لنجدتهم رغم تحول الهجوم عليهم من القوميين والإسلاميين إلى عمل منظّم، لا في الموصل وكركوك فحسب، بل في مناطق عراقية عدة أخرى[٢٩١]. وهكذا كان العنف في العراق لا يولد إلا المزيد من العنف، وعدم الثقة بين مكوّنات المجتمع الواحد مما سيكون له نتائج خطيرة في المستقبل.

سادسًا: المشكلة الكردية في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)

مرت المشكلة الكردية في عهد قاسم بطورين: طور الاتفاق والتفاهم، وطور الاختلاف والحرب.

١ ـ طور الاتفاق والتفاهم

عندما قامت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، كان دور الأكراد فيها محدودًا، ومع ذلك حملت لهم الكثير من مطالبهم، فاستقبلوها بالفرح

---

(٢٨٩) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ وص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢٩٠) البوتاني، المصدر نفسه، ص ٢٣٣، والصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، ص ١٧٨.

(٢٩١) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ١٧٥.

والحماسة. وأعلن أغلبية الأكراد، وفي مقدمهم الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) تأييده للثورة، وبادر عدد من قياداته إلى إرسال برقية دعم لقيادة الثورة. كما اجتمعت لجنته المركزية في كركوك في ١٦/٧/١٩٥٨ وأصدرت بيانًا أيّدت فيه الثورة، ووضعت إمكانات الحزب تحت تصرّف قادتها. كما أرسل رئيس الحزب الملاّ مصطفى البارزاني من منفاه في الاتحاد السوفياتي برقية تأييد لعبد الكريم قاسم وطلب السماح له بالعودة إلى العراق، كما أمّت وفود كردية عدة بغداد للتهنئة بالثورة.

وقد تحققت للأكراد بعامة والبارتي بخاصة الكثير من المكتسبات بعد الثورة، منها إطلاق سراح معتقلي الحزب كافة من السجون، وعلى رأسهم الشيخ أحمد البارزاني، والسماح بعودة الملاّ مصطفى، وصدور صحيفة البارتي خبات علنًا، وأُسِّست مديرية معارف كردية ضمن الهيكل التعليمي العراقي[٢٩٢]. كما مُثّل الأكراد في الحكومة بقوة، فعُيّن العقيد خالد النقشبندي عضوًا في مجلس السيادة الذي كانت مهمته حكم العراق[٢٩٣]، كما عُيّن وزيران كرديان في الحكومة (بابا علي الشيخ محمود الحفيد، ومحمد صالح). لكن الإنجاز الأهم كان تثبيت مادة في الدستور الموقت للجمهورية العراقية تنص على المساواة بين العرب والأكراد وشراكتهم في الوطن «المادة ٣: العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقرّ الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية»، أما المادة الثانية من هذا الدستور، التي نصت على «أن العراق جزء من الأمة العربية»[٢٩٤]، فكانت موضع تحفظ لدى الأكراد.

عاد الملاّ مصطفى البارزاني إلى العراق في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر

---

(٢٩٢) نص النظام الجديد لوزارة المعارف بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو على تأسيس مديرية معارف للدراسات الكردية، مسؤولة عن شؤون التعليم والدراسة باللغة الكردية في المدارس الحكومية وغير الحكومية وتهتم بالمناهج والكتب، وتنسّق مع دور النشر والتأليف. انظر: أحمد سوسه [وآخرون]، **دليل الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٠** (بغداد: دار التمدن، ١٩٦١)، ص ٤٦٩ ـ ٤٨٨.

(٢٩٣) عزيز الحاج، **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٨.

(٢٩٤) النص الكامل للدستور الموقت في: العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ١، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

١٩٥٨، واستقبل استقبال الأبطال منذ وصوله إلى ميناء البصرة، وكان للحزب الشيوعي العراقي الدور الأكبر في تنظيم هذه الاستقبالات، لكون البارزاني عائدًا من موسكو[٢٩٥]. وأبدت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بعودته، وخصّصت لإقامته بيت نوري السعيد في بغداد، وأعادت إليه أملاكه المصادرة، وسمحت لجميع البارزانيين بالعودة إلى مناطقهم، كما سمحت بعودة أتباعه من المنفى، وعددهم ٧٥٥ شخصًا كانوا في الاتحاد السوفياتي، وخصّصت له ولأتباعه رواتب شهرية ووظائف.

كان لعودة البارزاني مؤيّدون ومعارضون على مستوى العراق بعامة والشمال بخاصة. واختلفت المواقف الإقليمية والدولية من التقارب الحاصل بين الحكومة والأكراد، ففيما شجعت الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي هذا التقارب، نظر إليه الإيرانيون والأتراك والبريطانيون بعين الريبة، عادّين الملّا امتدادًا للنفوذ السوفياتي، وتشجيعًا للحزب الشيوعي العراقي[٢٩٦].

وظهرت تفسيرات عدة حول سماح قاسم للبارزاني بالعودة والتقارب مع الأكراد، فقيل إنها شخصية، لكون أم قاسم كردية، لكن الأصح كان رغبته في استخدام البارزاني وحزبه «البارتي» إلى جانب الحزب الشيوعي لموازنة القوميين العرب في صراعه المحتمل معهم. العلاقة الجيدة بين قاسم والبارزاني استغلها كل منهما لخدمة أغراضه الخاصة، فاستغلها قاسم في صراعه مع القوميين، بينما استغلها الثاني ضد خصومه العشائريين. وشارك الحزب الشيوعي و«البارتي» في دفع قاسم إلى المواجهة مع التيّار القومي، ودعموه في إزاحته[٢٩٧]. فشارك البارتي إلى جانب الشيوعيين في

---

(٢٩٥) مر البارزاني خلال عودته من موسكو برومانيا وتشيكوسلوفاكيا، ومن ثم مصر التي قابل فيها الرئيس جمال عبد الناصر، وقد سافر وفد من البارتي بموافقة حكومة الثورة إلى براغ لمرافقة البارزاني في عودته. ومن محطات عودته أرسل رسائل تأييد عدة للثورة ولقاسم، أكد فيها الأخوة العربية الكردية. انظر: البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ج ٢، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٢٩٦) تقرير السفير البريطاني في بغداد، مايكل وايت، نصف الدوري، المؤرخ من ٢٢/٩/١٩٥٨ ولغاية ٧/١٠/١٩٥٨، في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥١.

(٢٩٧) علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٣٧.

قمع حركة الشوّاف في الموصل، وفي حوادث كركوك ضد التركمان، وقد أكد الشيوعيون تعاون البارتي معهم في الموصل[٢٩٨]. وبسبب هذا التعاون توثقت العلاقة ما بين قاسم والملا الذي تقدّم مع أعضاء حزبه بطلب إلى وزارة الداخلية، بعد صدور قانون إجازة الأحزاب، لإجازة حزبهم، الذي أجيز في شباط/ فبراير ١٩٦٠، بعد حذف بعض المواد من برنامجه الذي اعتمد «النظرية الماركسية ـ اللينينية»، في منافسة واضحة للحزب الشيوعي العراقي، وهو ما سيُفصّل في فقرة لاحقة.

استخدم البارزاني علاقته الجيدة مع الحكومة في تقوية مركزه في شمال العراق، بخاصة عندما منحته الحكومة تسهيلات كبيرة، فصار الناس يقصدونه لاستصدار القرارات لقضاء حاجاتهم لدى الحكومة. وبذل الملّا منذ وصوله جهودًا كبيرة لإحلال السلام بين العشائر لتكون تحت قيادته، ومن رفض الخضوع استخدم دعم الحكومة لإزاحته[٢٩٩]. وقد صوّر خصومه على أنّهم ضد الثورة، بينما كان صراعه معهم استمرارًا لصراع عشائري قديم، كان إحدى سمات العلاقة ما بين العشائر الكردية. وقد دعمته الحكومة بالجيش والطائرات ضد خصومه، ومنهم الشيخ رشيد لولان، وعشائر السورجية[٣٠٠] والزيباريين الذين هاجموا مخافر الحكومة خلال صراعهم مع البارزانيين، لكنهم لجأوا في النهاية إلى إيران وتركيا اللتين كانتا تؤيدان هذه الأعمال ماديًا بالمال والسلاح، ومعنويًا عن طريق نشر

---

(٢٩٨) جاء في صحيفة **اتحاد الشعب** الناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي: كان وجود المناضل البارزاني في كردستان أثناء حدوث تمرد الخونة ذا أثر كبير في اندفاع الأكراد للمساهمة في قمع العصيان. كما أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني بيانًا يدعو فيه أكراد الموصل للخروج إلى الشوارع للدفاع عن أنفسهم ضد الشوفينية. انظر: علي كريم سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩)، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨، الهامش.

(٢٩٩) مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في بغداد، بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٩، رقم الوثيقة وزارة الخارجية ١٤٠٩١٨/٣٧١، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ٣٧٨.

(٣٠٠) السورجية: تنتشر في إيران والعراق في قضاء راوندوز من محافظة أربيل، وقضاء عقرة من محافظة نينوى. وهي فرع كبير من قبيلة الصوران الكردية التي ترجع بأصولها إلى قبيلة طيء العربية. انظر: السامرائي، **القبائل والبيوتات والأعلام في شمال العراق**، ص ٣٣.

الصحف الإيرانية روايات عن مقاومة الزعماء الأكراد للسلطات العراقية في زاخو والعمادية[٣٠١].

وهكذا تمكن البارزاني من بسط سيطرته على أغلب مناطق سكن الأكراد، معززًا رغبته في أن يصبح الناطق باسمهم. لكن سيتضح لاحقًا أنّ سيطرته على العشائر كانت موقتة، ومع ذلك سمحت لحزبه «البارتي» بأن يكون القوة السياسية الأكثر نشاطًا إلى جانب الحزب الشيوعي في شمال العراق، على الرغم من تأكيد الملّا معارضته للشيوعية ودعمه للبارتي ومساندته طرد أصحاب الأفكار الشيوعية من صفوفه.

وقد تسبّب الصراع على تمثيل الأكراد باصطدام الملّا وحزبه مع الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان بدوره على خلاف مع الحزب الوطني الديمقراطي في أنحاء الريف العراقي. ومع ذلك بقي الصراع العشائري متقدمًا على الصراع الأيديولوجي بين الأكراد. كما أنّ الجهود التي بذلها البارزاني لتوحيد العشائر تحت قيادته، واستمرار تحالفه مع قاسم بقيت موضع شك يتعلق باستمرارها[٣٠٢]. فقد كانت خلفية الملّا العشائرية تتناقض مع التنظيمات الحزبية، كما كان هدفه القومي يتناقض مع فكرة الدولة العراقية الواحدة. وعلى المستوى الشخصي كان البارزاني يرى أنه ليس زعيمًا لأكراد العراق فقط، بل لكل أكراد المنطقة، وقد اصطدم سعيه هذا للزعامة مع قاسم الذي كان يكرّس حكمه الفردي للعراق ويرغب في خضوع الجميع له، ومنهم البارزاني وحزبه. وكان ينظر

---

(٣٠١) وثيقة تتضّمن ملاحظات من الأستاذ بينروز نقلها عن شاهد عيان قادم من الموصل مؤرخة في ٧ أيار/ مايو ١٩٥٩، قدّمها إلى السفارة البريطانية في بغداد، رقم الوثيقة ـ وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٩١٥، في: **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩**، ج ٣، ص ٢٧٩. (كان بينروز أستاذًا في جامعة بغداد مع زوجته، وقد كتبا أبحاثًا مهمة عن العراق). كذلك برقية صادرة من طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية تتناول وضع الحدود العراقية، رقم الوثيقة وزارة الخارجية ٣٧١/ ١٤٠٩٣٢، في: المصدر المذكور، ج ٣، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٣٠٢) رسالة من السفارة البريطانية في بغداد إلى السير برنارد بورورز ـ أنقرة بتاريخ ١ شباط/ فبراير ١٩٦٠، F.O 371 from British Embassy in Baghdad to Sir Bernard Borowes, Ankara 1960,

في: وليد حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية** (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٩٢)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

إليهم كوسيلة لدعمه فقط(٣٠٣). لذلك رأى في تصرفات البارزاني تحديًا لنفوذه في المحافظات الشمالية.

٢ ـ طور الاختلاف والحرب

اختلفت المصادر والمراجع حول أسباب الخلاف بين قاسم والملّا البارزاني، فنرى السفير البريطاني يكتب إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد زيارته للملّا في بغداد قائلًا: انطباعي الأول عن هذه المقابلة، مع إلقائي نظرة على برنامج الحزب الكردي، هو أن شهر العسل بين قاسم والبارزانيين لا يقوم على أسس متينة جدًا، كما كان من انطباعات السفير، أن الملا والأكراد يرَون السوفيات أصدقاء لهم رغم توضيح الملّا أنّ تقاربه مع السوفيات هو الخيار الوحيد المتاح أمامه(٣٠٤). وهذا يوصل إلى سبب آخر للخلاف، فعندما عمل قاسم على تحجيم الشيوعيين طال الأمر البارتيين أيضًا لأنهم حلفاؤهم. وكانت أسباب الخلاف وعودة الحرب إلى الشمال متشابكة، فمنها المحلية والإقليمية والدولية.

أ ـ أسباب الحرب بين الحكومة والحركة الكردية

ترجع أسباب التوتر ونشوب القتال في شمال العراق إلى عوامل محلية وأخرى خارجية: فمحليًا، لم تكن فترة سنتين من عمر الثورة كافية لينفذ قاسم ونظامه وعودهم للأكراد، وما جاء في المادة الثالثة من الدستور الموقت التي ظن الأكراد أنّها تعني حكمًا ذاتيًا في كردستان، ونصيبًا أوسع في مشاريع التنمية وتعزيز اللغة والثقافة الكردية، فقد كانت تلك الوعود تحتاج إلى سنوات لتنفيذها. لكن رغم الخيبة لم يدعُ «البارتي» كتنظيم للتمرّد ضد قاسم، وكان القتال لأسباب خارجة عن إرادة الحزب(٣٠٥)، وتتعلق برئيسه، ورؤوس العشائر الكردية، وبعض المصالح الإقليمية. فقد عارض

---

(٣٠٣) Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963*, p. 299.

(٣٠٤) تقرير السفير همفري ترفليان في بغداد، موجّه إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٠. F.O 371149668, from British Embassy, Baghdad, 13 February 1960, to Foreign Office، في: حمدي، المصدر نفسه، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٦.

(٣٠٥) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٢٣٨.

عدد كبير من الإقطاعيين قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته الثورة، كما كانت محاولة قاسم تحجيم دور الملّا سببًا مهمًا آخر.

لكن المصالح الدولية والإقليمية، بقيت السبب الأهم لاندلاع القتال، وتمثلت بشركات النفط، وإيران، وتركيا، التي عملت على إضعاف حكم قاسم المتهم بالشيوعية والتقارب مع الدول الاشتراكية، أضف إلى ذلك محاولة قاسم ضم الكويت إلى العراق، وتجريده شركات النفط من أغلب امتيازاتها. وقد وجدت هذه القوى في الحركة الكردية المسلحة ضالتها لإسقاط حكم قاسم. وفي الوقت نفسه استغلت الحركة الكردية هذا الظرف الإقليمي والدولي لتحقيق أهدافها.

ويُرجع مسعود البارزاني والحزب الشيوعي العراقي أسباب الخلاف إلى نشاط شركات النفط الاحتكارية، وحلف السنتو، وإلى نشاط أجهزة الاستخبارات البريطانية والتركية والإيرانية، واتصالها ببعض رؤساء العشائر الكردية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مسؤولين حكوميين يحتلون مراكز حساسة، مثل: بدر الدين علي، محافظ أربيل، وإسماعيل عباوي، مدير شرطة الموصل، وبعض المحيطين بقاسم[٣٠٦]. لكن مسعود البارزاني لا يشرح الغاية من تعاون جميع هؤلاء وتأثيره في الحركة الكردية.

وقد بدأت العلاقة بين قاسم والبارزاني تتأزم شيئًا فشيئًا، فعدَّ الملّا إصدار قاسم لقانون عفو شمل العشائر المعادية للبارزانيين موجهًا ضدّه، مع أنّ قاسم طلب منه بعد عودته من زيارة للاتحاد السوفياتي فتح صفحةٍ جديدة وتحقيق المصالحة مع القبائل برعاية الحكومة، وبالفعل عقد مؤتمر عشائري في أربيل، لكن لم يحضره الجميع. وقد كان الملّا يتوجّس من قاسم الذي عمل خلال وجوده في الاتحاد السوفياتي على تقريب عدد من منافسيه، ومنهم أخوه الشيخ أحمد، الذين أعلنوا عدم موافقتهم على زعامة الملّا. أمام هذا التحدي قرر البارزاني ترسيخ زعامته بالقوة لمواجهة الخطر الذي

---

(٣٠٦) البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ج ٢، ص ٩٧، وكذلك بيان الحزب الشيوعي العراقي حول أحداث كردستان بتاريخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٦١، في: المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٤١ ـ ٣٤٣.

يتهدّده من قاسم[٣٠٧]. ومن جهته بدأ قاسم بدعم وتسليح العشائر المعادية للبارزاني، كالزيباريين والهركي والسورجيين والريكانيين والبرادوستيين[٣٠٨]، ثم قام الزيباريون والسورجيون بالهجوم على قرى عدة تابعة للبارزاني في ربيع ١٩٦٠، فرد البارزاني عليهم بهجوم مماثل، وحمّل محافظ أربيل ومدير شرطة الموصل مسؤولية التحريض على الهجوم[٣٠٩].

وفي نهاية عام ١٩٦٠ وبداية عام ١٩٦١ وصلت الحالة إلى درجة كبيرة من التأزم، فردّت الحكومة باتخاذ إجراءات عدة تجاه الموظفين الأكراد، وخففت من خطة تنمية المحافظات الشمالية، فألغيت بعض المشاريع (معمل السكر في السليمانية ومعمل للجوارب والألبسة في أربيل)، وعُطّلت صحف كردية عدة، منها خبات صحيفة البارتي بسبب انتقادها الدستور الموقت لوجود مادة فيه تنص على أنّ العراق جزء من الأمة العربية. وفي حزيران/ يونيو ١٩٦١ أغلقت الحكومة مقر المكتب السياسي للبارتي، وأرسلت قوات عسكرية جديدة إلى الشمال[٣١٠]. ومما أثار حفيظة قاسم زيارة البارزاني إلى الاتحاد السوفياتي الذي وعد بدعم الأكراد، وتدخل لحل الخلافات بين البارتي والحزب الشيوعي. وفي لقاء أخير بين قاسم والبارزاني تبيّن أن الأمور وصلت إلى القطيعة، فغادر البارزاني بغداد في

---

(٣٠٧) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص٢٣٩.

(٣٠٨) يقول الشيخ جوهر الهركي: إن الهركية والبرادوست كانوا على خلاف دائم مع البارزانيين، وإن الخلاف ديني في الأصل لأن البارزانيين منحرفون دينيًا. وتحالف الشيخ محيي الدين الهركي أبو جوهر مع الشيخ رشيد لولان وهاجما البارزانيين، فاشتكى الشيخ أحمد البارزاني للحكومة، لكن الشيخ محيي الدين ذهب إلى بغداد وقابل عبد الكريم قاسم الذي قدّم له ولأتباعه ٣٠٠ بندقية. ومما كان يضايق الشيوخ من الملّا مصطفى وضع نفسه فوق الجميع. مقابلة شخصية مع الشيخ جوهر الهركي، شيخ عشيرة الهركية، وأحد قادة أفواج الدفاع الوطني، وحاليًا رئيس «حزب الحرية والعدالة الكردستاني» العراقي. المقابلة جرت في مكتبه بدمشق، بتاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨. والهركية: قبيلة كردية معروفة في أربيل وفي لواء ديالى، كما يوجد منها في إيران، واشتهرت عنها الشجاعة. انظر: السامرائي، **القبائل والبيوتات والأعلام في شمال العراق**، ص ١٦.

(٣٠٩) رسالة من الشيخ أحمد البارزاني إلى أخيه مصطفى حول اعتداءات الزيباريين والسورجيين على قرى منطقة بارزان بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠. الرسالة منشورة في: البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ج ٢، ص ٣٣٠، وبيان للحزب الشيوعي العراقي حول أحداث كردستان بتاريخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٦١، منشور في: المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٤١ ـ ٣٤٣.

(٣١٠) الحاج، **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق**، ص ٢٩ ـ ٣١.

آذار/ مارس ١٩٦١ متوجهًا إلى بارزان للتحضير للمواجهة[٣١١]. ومما زاد في شكوك قاسم اتصال البارزاني بالسفير البريطاني في بغداد، وهو ما نفاه البارتي آنذاك لكن جلال الطالباني عاد واعترف به.

وقد تُرجِم التوتر بين الطرفين على الأرض، بمعارك بين العشائر الكردية الموالية للحكومة وتلك الموالية للبارزاني، وكذلك اغتيل الشيخ صديق ميران، رئيس عشيرة الخوشناو، المناوئة للملّا على يد عضو من البارتي، فصدرت مذكرات اعتقال بحق قيادات من البارتي، منهم إبراهيم أحمد، وجلال الطالباني الذي هاجم الحكومة ومدح الملا في صحيفة خبات فعطلتها الحكومة. كما قامت السلطات بحملة اعتقالات ضد أعضاء البارتي في كركوك والسليمانية ودهوك، لكن حتى تلك اللحظة لم يُحظر الحزب الذي تحول إلى النشاط السري ودعا إلى تشكيل لجان عسكرية سرية في الجبال، والحصول على الأسلحة واتخاذ كافة الاستعدادات قبل الدخول في صدام مع السلطة[٣١٢]. ومن جهته عمل البارزاني على تعزيز موقعه العشائري والسياسي والعسكري، فعقد تحالفات عدّة مع العشائر الكردية الكبيرة (قسم من «عشائر الجاف»، وقسم من «عشائر بادنان»).

وفي الوقت الذي بدأ فيه التوتر بين قاسم والبارزاني، كان الاضطراب يسود مناطق عدة في الشمال بسبب تطبيق الحكومة قانون الإصلاح الزراعي، ومقاومة عدد من زعماء العشائر والأغوات الأكراد للقانون، ودعم الاستخبارات الإيرانية (السافاك) لهم وتسليحهم. وقد قاد عباس مامند، رئيس عشيرة «أكو» من «عشائر الجاف»، هذا التحرك في حزيران/ يونيو ١٩٦١، الذي كان من نتائجه طرد السفير البريطاني لدى العراق وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بتهمة التحريض على الحركة[٣١٣]. واستمر هذا التحرك العشائري حتى أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وقد انقسم أعضاء قيادة

(٣١١) علق قاسم على عودة البارزاني إلى بارزان قائلًا: إن المستعمرين وشركات النفط لديهم طبخة للضغط علينا بسبب إصرارنا على انتزاع حقوقنا النفطية منهم. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ - ٢٠٠١**، ص ٩٢.

(٣١٢) المصدر نفسه، ص ٩٢ - ٩٣.

(٣١٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

«البارتي» في مواقفهم من هذا التحرك، فمنهم من رأى فيه وهم الأغلبية، وعلى رأسهم سكرتير الحزب، إبراهيم أحمد، بأنه حركة عشائرية مشبوهة ترتبط بإيران وهي فاشلة، بينما رأى عدد من الأعضاء ـ على رأسهم جلال الطالباني ـ أنه يجب على الحزب العمل مع الحركة والسيطرة على قيادتها.

وأمام هذه الاضطرابات اتخذت قيادة «البارتي» قرارًا بعدم اللجوء إلى السلاح ضد السلطة إلّا إذا عطلت الحزب أو تعرضت بارزان للهجوم. كما أوصى المكتب السياسي برفع مذكرة لقاسم عن الأوضاع في كردستان، قُدّمت في ٢٠/٧/١٩٦١، شرح فيها البارتي أسباب التوتر، ومطالبه من الحكومة، وتتلخص في: إن أسباب التوتر تعود إلى تجميد المادة الثالثة من الدستور، وتجميد المديرية العامة للدراسة الكردية، وحرمان الطلاب الأكراد من الدراسة بلغتهم القومية في المدارس المتوسطة والثانوية، وإهمال استخدام اللغة الكردية كلغة رسمية في الدوائر الحكومية، وعدم تعيين الموظفين الأكراد في كردستان، ونقل وإبعاد الموظفين الأكراد إلى الجنوب، واضطهاد «البارتي»، واحتضان الدولة للإقطاعيين، وإغلاق الصحف الكردية ودعم الصحف التي تدعو لصهر الأكراد، والسكوت عن الاعتداءات على الأكراد، وبخاصة في كركوك، هذا إضافة إلى أسباب عدة أخرى. أما عن المطالب الواردة في المذكرة نفسها ـ وعددها ثلاثة عشر مطلبًا ـ فتتلخص بالآتي: سحب القوات العسكرية المرسلة أخيرًا إلى كردستان، وسحب الموظفين المسؤولين عن الحوادث الأخيرة ومحاكمتهم، وإعادة الموظفين الأكراد المبعدين، وتطبيق المادة الثالثة من الدستور وتحقيق المساواة التامة بين القوميتين العربية والكردية، وتنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الأكراد لعام ١٩٦٠ لتطوير الثقافة الكردية، وجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الدوائر الرسمية في كردستان، وإزالة آثار سياسات التفرقة العنصرية ضد الكرد، كما كانت هناك مطالب اقتصادية خاصة بمناطق الأكراد[٣١٤]. لكن قاسم رفض المذكرة، وعدّها انتقاصًا من سيادة الدولة.

وبعد تأكد البارزاني من أنّ القسم الأكبر من حزبه «البارتي» يقف خلفه

(٣١٤) نص المذكرة الكامل في: طالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٦.

بدأ بالتحرك، ووجّه ضربات عدة ضد العشائر الموالية للحكومة، وأخذ بتجميع العشائر الموالية له في مناطق «وادي خلكان» و«بهدنان» و«رانية» و«دربندخان» من أجل الضغط على عبد الكريم قاسم للمصالحة معه. كما دعا «البارتي» من أجل الغاية نفسها إلى إضراب عام في المنطقة الشمالية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وفي ٩ أيلول/سبتمبر صعّد البارزاني من هجومه، فاحتل مقاتلون تابعون له مدنية زاخو. وفي ١١ أيلول/سبتمبر نصب عباس مامند أقوى حلفائه كمينًا لقافلة عسكرية أدّى إلى مقتل ٢٣ جنديًا. فكانت الشرارة التي اندلع بسببها القتال. وردّت القوى الجوية العراقية بقصف بارزان، لكن الشيخ أحمد البارزاني الزعيم الديني لبارزان أعلن وقف القتال وأرسل برقية ولاء لقاسم، وطلب من أخيه الملّا مصطفى مغادرة بارزان حتى لا يعرّضها للدمار فغادرها مع أتباعه.

ويقول البارزاني إنّه لم يكن ينوي القيام بثورة، حتى إنّ حزبه لم يشارك في القتال فعليًا إلّا بعد أشهر عدة من اندلاعه، بعد قرار قاسم تعطيل الحزب في ١٩٦١/٩/٢٣، وقد عارض حمل السلاح أعضاء عدة من لجنته المركزية منهم المقدم نوري أحمد طه الذي كان يرى أنّ أي حركة مسلحة يقودها البارزاني مصيرها الفشل[٣١٥]. ويقول جلال الطالباني، أحد الأقطاب الثلاثة المؤثرين في قيادة البارتي إلى جانب البارزاني وإبراهيم أحمد: إنهم يتحمّلون مسؤولية الخلاف مع قاسم الذي ترافق مع تحرك الأغوات والعشائر الكردية المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي، وكانوا قد تحالفوا في ما بينهم، واتصلوا بشاه إيران الذي كان على علاقة متوترة مع قاسم بسبب الخلاف على شط العرب. وبعد دخول البارتي الحرب توسّعت رقعتها وتولى الملّا مصطفى قيادة القوات العشائرية في قاطع بادنان، بينما تولى المكتب السياسي للبارتي العمليات العسكرية في مناطق السورانية[٣١٦]. وفي البداية كان هناك تعاون وثيق

(٣١٥) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٣١٦) المصدر نفسه، ص ٩٨. بقيت مناطق بادنان، الواقعة شمال كردستان العراق حتى اليوم تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود ابن البارزاني، بينما تقع مناطق السورانية الواقعة جنوب كردستان العراق تحت سيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني.

بين المكتب السياسي للحزب والملّا رئيس الحزب، لكن ما لبث أن دبّت الخلافات في ما بينهم بسبب التباين حول قضايا عدة، أهمها دور الحزب في قيادة الحركة الكردية المسلحة، فالمكتب السياسي كان يرى أنّ تنظيم الثورة يجب أن يكون على أساس حزبي، بينما كان الملّا يرى أنّ الحزب جزء من الحركة. وقد انعكس الخلاف سلبًا على قيادة الحركات العسكرية.

وبعد اندلاع القتال حاول كل من طرفي النزاع، الحكومة والبارزاني، تقوية مركزه عن طريق الاستعانة والتحالف مع عدد من القوى المحلية والخارجية، فجمعت الحكومة العشائر الكردية الموالية لها (البرادوست، لولان، الزيباري، المارقي، الريكاني، المكاكي، السورجي) وسلّحتها للقتال[٣١٧]. وجمّع البارزاني من طرفه العشائر الموالية له، وحصل على الدعم من إيران لمحاربة الحكومة. ودارت بين الطرفين حرب طويلة استنزفت موارد العراق وجيشه وسبّبت خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. وقدّر لتلك الحرب التي بدأت عام ١٩٦١ الاستمرار بنحو متقطع حتى عام ١٩٧٥.

ب ـ المواقف الداخلية من المشكلة الكردية

على صعيد المواقف من القتال الدائر في الشمال:

محليًا، كان ضباط الجيش، وبخاصة القوميون، يشجعون على حل المشكلة بالطرق العسكرية. أما الحزب الشيوعي، فرغم علاقته الوثيقة بالبارتي، اكتفى بأخذ موقف وسط بين الطرفين، وطالب بحل سلمي للمسألة الكردية. كما تقدم بمبادرة للصلح، من شروطها استسلام الحركة الكردية وتسفير بعض قادتها إلى الدول الاشتراكية مقابل قيام قاسم بإصلاحات لمصلحة الأكراد، لكن البارتي رفض هذه المبادرة وعدّها محاباة لقاسم من الحزب الشيوعي لكسب وده. كما تقدّمت بعض الشخصيات العراقية بمحاولات للصلح بين الطرفين، مثل محاولة محمد حسن سلمان (وزير

---

(٣١٧) علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، ص ٤٠.

النفط) وحسين جميل، لكنها لم تنجح[٣١٨]. أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد جاء موقفه على لسان أمينه العام كامل الجادرجي الذي كان أحد الساعين إلى وضع المادة الثالثة من الدستور الموقت، فدعا في مؤتمر صحافي في نيسان/ أبريل ١٩٦٢ إلى إيجاد حل للمشكلة الكردية، وعدم حسبان ما يجري في شمال العراق مجرد تمرد وعصيان، وحث على ضرورة الاعتراف بحقوق القومية الكردية ضمن الوحدة الوطنية، وحذّر من أنّ استمرار المشكلة فيه مضرّ للعرب والأكراد. وفي أيار/ مايو ١٩٦٢ وقّع الجادرجي مع عدد كبير من المفكرين العرب عريضة لقاسم طالبته بإجراء مفاوضات مع الأكراد[٣١٩].

وبسبب استمرار الحرب، وبحلول شتاء ١٩٦١، عملت الحركة الكردية على تقوية موقفها داخليًا وخارجيًا، وكانت ناجحة في ذلك أكثر من قاسم، فاتصلت بعدد من القوى العراقية، لكن لما كان الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي غير مهيّأين للانخراط في تحالف مُعادٍ لقاسم رغم علاقتهما الجيدة بالبارتي، فقد اتجه «البارتي» إلى الاتصال بالقوى التي من المحتمل أن تحل محل قاسم في السلطة (القوميون)، ومنهم البعثيون، بالرغم من عدم حماستهم للاعتراف بالمطامح القومية الكردية، وعملهم من أجل الوحدة العربية[٣٢٠]. لكن «البارتي» اتصل بالقوميين لأنّهم كانوا مهيئين بسبب تأثيرهم القوي في الجيش، وبين المواطنين، وامتلاكهم تنظيمات قوية، بخاصة البعثيين، إضافة إلى عدائهم لقاسم. وكان إبراهيم أحمد يعتقد أن الاتصال المبكر بالبعثيين والناصريين سيسهل الوصول إلى تسوية مرضية عند وصولهم إلى السلطة في العراق[٣٢١]. مع أن حزب البعث كان قد أصدر بيانًا رأى فيه الحركة الكردية المسلحة مشبوهة، وتدعو زيفًا باسم الأكراد إلى تجزئة العراق، وحمّل الحزب قاسم المسؤولية عن حرب للشمال[٣٢٢].

---

(٣١٨) سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ص ٢٤٩.

(٣١٩) الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٣٢٠) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 81.

(٣٢١) Sa'ad Jawad, *Iraq and the Kurdish Question 1958-1970*, (London: Ithaca, 1980), pp. 107-108.

(٣٢٢) البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

وجرى الاتصال بين «البارتي» والبعث، بمقابلة بين صالح اليوسفي (عضو المكتب السياسي للبارتي) وعلي صالح السعدي (أمين سر حزب البعث في العراق) في أوائل عام ١٩٦٣، واتفقا على إسقاط قاسم، ويقول اليوسفي إن السعدي وعد بإعطاء الأكراد الحكم الذاتي، لكن حزب البعث نفى أن يكون قد أعطى مثل هذا الوعد[٣٢٣]. كما اتصل البارتي بالأحزاب القومية الأخرى، ومنها «حزب الاستقلال» الذي اتصل به صالح اليوسفي وشوكت عقراوي في بغداد.

كذلك اتصل سكرتير البارتي إبراهيم أحمد منذ ربيع ١٩٦٢، بالعقيد طاهر يحيى، أبرز مساعدي قاسم، وتعهد له بأنه إذا ما نجح وجماعته بإسقاط قاسم، فإنّه والبارزاني سيعلنان وقفًا لإطلاق النار. وأعلن أنّ هدف الحركة الكردية إسقاط قاسم، وتحقيق الحكم الذاتي للأكراد وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق[٣٢٤].

ويقول الصحافي الفرنسي إيريك رولو (Eric Rouleau) إن إبراهيم أحمد أرسل رسالة إلى طاهر يحيى في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٢ جاء فيها: «إنّ الشعب الكردي يتمسّك بشكل لا يتزعزع بحقه في الانفصال عن الدولة العراقية غير أنه لا يرغب في ممارسة هذا الحق. ومن أجل تفادي أيّ سوء تفاهم في المستقبل فمن الضروري أن تعترفوا مسبقًا بالاستقلال الذاتي لإقليم كردستان على أن يعلن هذا في البيانات الأولى لحكومة الثورة»[٣٢٥]، وفي آب/ أغسطس تلقى أحمد موافقة المتآمرين على شروط الأكراد مقابل موافقتهم على الانقلاب المتوقع.

وقد كانت الأطراف المعادية لقاسم تحاول استغلال بعضها بعضًا، للوصول إلى أهدافها التي كانت متعارضة، وبذلك كانت اتصالاتهم تعبّر عن انتهازية كبيرة، كما كانت تعبّر عن يأس الأكراد من تحقيق النصر بمفردهم على قاسم.

---

(٣٢٣) Jawad, Ibid., p. 110-111.

(٣٢٤) المصدر نفسه، ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣٢٥) تقرير لإريك رولو، مراسل لوموند (فرنسا)، في: تقارير الصحف الأجنبية (صادرة عن المديرية العامة للأنباء، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم ٢٨/ع ٦٣، تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٦٣.

٣ ـ التدخل الخارجي في المشكلة الكردية

سمح الصراع بين الحكومة والحركة الكردية بالتدخل الإقليمي والدولي والمصالح النفطية من أوسع الأبواب. بخاصة مع سعي كل طرف إلى الحصول على الدعم. كما تأثر الوضع في العراق بأجواء الحرب الباردة الدائرة بين الكتلة الشيوعية والرأسمالية، فنظرت الدول الغربية من هذه النافذة إلى الوضع في العراق وخافت من استيلاء الشيوعيين على السلطة فيه.

وكان الصراع فرصة لتصفية حسابات إقليمية، فدعمت إيران الأكراد لأنّ علاقاتها مع العراق كانت متوترة بسبب الصراع الحدودي على شط العرب، ووجد الشاه في التمرّد الكردي فرصة من أجل الضغط على العراق لانتزاع تنازلات حدودية، ومن أجل ذلك أصبحت إيران المصدر الأول للمساعدات المقدّمة للتمرّد، لكن بحدود لا تسمح للأكراد بالانتصار، خوفًا من انتقال عدوى التمرّد إلى أكراد إيران. كما وجد الشاه في التمرّد فرصة لتطويق الحركة الكردية الإيرانية عن طريق تطويق الحركة الكردية العراقية بمساعداته وتغلغله فيها. وقد نجحت سياسة الشاه في استمرار الحركة المسلحة الكردية لمدة ١٤ عامًا، كما نجح في تطويق الحركة الكردية الإيرانية بفضل مساعدة البارزاني الذي نفّذ شروط الشاه بمنع أتباعه من إثارة أكراد إيران أو التدخل في شؤونهم. وتدخل البارزاني في شؤون «الحزب الديمقراطي الكردي» في إيران وجعله تنظيمًا يمينيًا لدعم البارتي[٣٢٦]. ووصل الأمر بالبارزاني إلى حد مطالبة قادة الحزب الكردي الإيراني بتجميد نشاطه إرضاءً للشاه. وانخرط مقاتلو الحزب الإيراني في الحركة الكردية العراقية على أمل أن ينعكس نجاحها على تصعيد حركتهم، لكن سياسة البارزاني أدت في النهاية إلى انشقاق الحزب الإيراني[٣٢٧]. مع أنّ البارتي العراقي يقول إنه أقام علاقات سرية مع

---

(٣٢٦) سعد ناجي جواد، **دراسات في المسألة القومية الكردية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣٢٧) تدخل البارزاني في الحزب الديمقراطي الكردي في إيران. وعام ١٩٦٢ أصبح عبد الله إسحاقي (أحمد توفيق) المحسوب على البارتي سكرتيرًا للحزب الإيراني، وتمت المصادقة =

البارتي الإيراني خوفًا من الشاه، كما قام الأكراد الإيرانيون بجمع التبرعات المادية والعينية والأسلحة وإرسالها إلى البارزاني. ويقول كريم حسامي في كتابه **قافلة من شهداء كردستان إيران**: «بدأت في كردستان إيران حركة واسعة لمساعدة الثورة في كردستان العراق، وقلما تجد شخصًا لم يسهم بمشاعره وأمواله في مساندة الثورة، وكان لكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ الإيراني دور مهم في إثارة الشعب الكردي في إيران لمساعدة الثورة وتنظيمه إيصال المساعدات لها»(٣٢٨).

أمّا الاتحاد السوفياتي، ورغم اهتمامه بالأكراد، وتقديم السفارة السوفياتية في بغداد مبالغ شهرية للبارزاني وحزبه، فقد بقي دعمه محدودًا، حتى إنّ البارزاني صرّح في اتصال له مع الأميركيين أنه يأخذ هذه المساعدة مضطرًا لعدم وجود خيار آخر لديه، وأنه يفضل التعاون مع الغرب بدلًا من السوفيات، لكن الأكراد لا يستطيعون حرق كل الجسور مع السوفيات ما لم يكن لديهم ضمانات من حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وإلّا فإنهم سيأخذون المساعدة من السوفيات أو من الشيطان نفسه(٣٢٩).

وكانت السياسة السوفياتية عمومًا في العراق تنطلق من اعتبار أن مصلحتهم الرئيسية تتمثل في الحزب الشيوعي العراقي الذي كانت أمامه

= على انتخابه في المؤتمر الثاني للحزب الإيراني الذي عقده قرب مقر البارزاني في قلعة دزه، لكن الخلاف وقع بين البارزاني وإسحاقي عام ١٩٦٤ فعاد البارزاني إلى منعهم من العمل. وبعد انشقاق «البارتي» العراقي عام ١٩٦٤، تمكنت مجموعة من الأكراد الإيرانيين بقيادة عبد الرحمن قاسملو من تجاوز قيادة إسحاقي، لكن البارزاني طردهم إلى إيران، حيث لقي أغلبهم مصرعه، ومن عاد قُتل في مناطق البارزاني في ظروف غامضة وسلمت جثته إلى إيران. انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٦. ويقال إن عناصر من الشرطة السرية العراقية اختطفت إسحاقي في بغداد عام ١٩٧٣ ولم يعد له أثر.

(٣٢٨) علو، **العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨م ـ ٨ شباط ١٩٦٣**، ص ٢٨٤.

(٣٢٩) Telegram from The Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, 20 September 1962. Department of State, Central Files, 787. 00 Secret, in: *Foreign Relations of the United States, 1961-1963: Volume XVIII: Near East 1962-1963*, Editor Nina J. Noring (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1995), pp. 116-117.

تم الاطلاع على مجموعة وثائق الخارجية الأميركية في المركز الثقافي الأميركي في القاهرة.

فرصة كبيرة لتسلّم السلطة. وتبع السوفيات الحزب الشيوعي في عدم دعم التمرّد الكردي، لكن من دون أن يقطعوا علاقتهم مع الحركة الكردية، وحاولوا التوسّط بينها وبين وقاسم(٣٣٠).

وقد كان البارزاني يدرك قوة الغرب والولايات المتحدة، وحجم مصالحهم النفطية في المنطقة، لذلك سعى للاتصال بهم. كما صرّح قاسم غير مرة أن الولايات المتحدة وبريطانيا تقفان وراء الأكراد، وقد انعكس اتصال البارزاني بالغرب على العلاقة بين قاسم والسوفيات الذين قاموا بتزويده بالسلاح لقمع التمرّد الكردي(٣٣١).

وقد حاول البارزاني الاتصال ببريطانيا عن طريق سفيرها في بغداد (همفري ترفليان)، لكن قاسم علم بتلك الاتصالات وأشار إليها في أحد مؤتمراته الصحافية(٣٣٢)، ولم تكشف المصادر والمراجع عما دار في تلك الاتصالات. كما أرسل سرًا رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية حملها الصحافي دافيد آدامسون عندما كان في شمال العراق، وتعهد فيها أن يصبح حليفًا مخلصًا للغرب، وأن يساعد على تنحية قاسم مقابل ضغط بريطانيا على إيران كي تسمح بمرور الأسلحة إلى «الثوار». وقد استقبلت رسالة البارزاني بجفاف لأنّ سياسة الحكومة البريطانية آنذاك كانت الحياد، كما يقول الصحافي(٣٣٣).

وفي فرنسا، تأسّست بعد اندلاع القتال في شمال العراق، بناءً على

---

(٣٣٠) الوثيقة .F.O 371149668, British Embassy, Moscow, 16 February 1960, to Foreign Office، في: حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية**، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨، والخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٩١.

(٣٣١) علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٤٠.

(٣٣٢) أشار قاسم في مؤتمر صحافي إلى أنه يملك وثائق إذا ما نشرت ستسبّب العار لصاحبها، وكان يقصد البارزاني فرد البارتي على لسان جلال الطالباني بنفي الموضوع، لكن الطالباني عاد واعترف لاحقًا بالموضوع بعد نشر تلك الوثائق التي بخط البارزاني، في كتاب فاضل البراك، **الملا مصطفى بين الأسطورة والحقيقة**، انظر: الخرسان، **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٣٣٣) دافيد آدامسون، «أصدقاؤنا المهملون في العراق،» **الديلي تلغراف**، ١١/١/١٩٦٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١١، تاريخ ١٨/١/١٩٦٤.

تفويض من البارزاني، لجنة باسم «لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي»، كلفها البارزاني بتمثيل الحركة الكردية المسلحة رسميًا وخدمة أغراضها في كل الميادين في الخارج[٣٣٤].

ولما كان البارزاني يدرك أهمية الولايات المتحدة فقد دأب مرات عدة على الاتصال بها، وفي هذا الإطار قام كامران بدرخان (كردي سوري) وجمال عبد الله (كردي عراقي) وكانا يعملان في جامعة ميتشيغان بأميركا، بالاتصال بالخارجية الأميركية في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٢، وقالا إنهما يمثلان البارزاني، ويطالبان باهتمام عالمي للحصول على حكم ذاتي، كما طلبوا من الولايات المتحدة أن تكون غير معادية لهم إذا ما نوقشت المشكلة الكردية في الأمم المتحدة، لكن الرد الأميركي كان مخيّبًا، ولم يقدموا لهم أي وعود، وقالوا إنّ على الأكراد الاتفاق مع الحكومة العراقية[٣٣٥].

كذلك اتصل الملّا سرًا بالسفارة الأميركية في بغداد، وناشد الولايات المتحدة تقديم الدعم بالمال والسلاح للحركة الكردية. وقدّم لها تطمينات بإخراج معظم أصحاب الفكر الشيوعي من صفوف حزبه «البارتي»، ووعد بتقديم مقابل للدعم الأميركي عن طريق القيام بعملية تطهير للعناصر المشكوك فيهم، والتعاون مع العناصر العراقية العربية المحافظة، وإعادة العراق إلى حلف بغداد إذا ما رغب الأميركيون في ذلك، وتقديم معلومات عن التطورات السياسية والعسكرية في كردستان والعراق العربي، كما قال إنّ هذا العرض ملزم للأكراد في سورية وإيران. وساوم الأميركيين بتخليه عن علاقته بالسوفيات مقابل العلاقة معهم. لكن الرد الأميركي كان سلبيًا، وقالوا له إنهم يرَون المشكلة الكردية مسألة داخلية عراقية، كما يرَون مستقبل الأكراد في كل من العراق وإيران وتركيا مرهونًا بوضع ومصلحة

---

(٣٣٤) لوموند، ٢٩/٤/١٩٦٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٦٢، تاريخ ٦/٥/١٩٦٤.

(٣٣٥) Telegram From The Department of State to The Embassy in Iraq, Washington, 22 June 1962, Department of State, Central Files, 787.00 6-2262, in: *Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Volume XVII: Near East 1961-1962*, Editor Nina J. Noring (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1994), pp. 746-747.

البلد المستقرين فيه(٣٣٦). وكان موقف الولايات المتحدة نابعًا من علاقتها بحلفائها في إيران وتركيا بالدرجة الأولى(٣٣٧)، الذين كانوا شديدي القلق من أي دعم أجنبي للأكراد أينما كانوا، لذلك اتخذ الأميركيون هذا الموقف من الحركة الكردية، رغم تخوفهم من قاسم وسيطرة الشيوعيين على العراق، لكنهم سيسعون إلى إسقاط حكمه عن غير طريق الأكراد.

وقد حاول البارزاني لفت الانتباه إلى حركته في الغرب من خلال مهاجمة المصالح النفطية في شمال العراق، فشنّ رجاله في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢ هجومًا على موقع «عين زاله» النفطي التابع لشركة نفط العراق (I.P.C.)، وأخذوا عددًا من موظفي الشركة رهائن، لكنهم لم يدمّروا أيًا من المنشآت واستمر الإنتاج، كما هدّدوا بالهجوم على كركوك(٣٣٨).

كذلك كان للحركة الكردية اتصالات مع «إسرائيل»، فهي العدو الأول للعراق وتريد إضعافه، وجاءت المساعدات «الإسرائيلية» عن طريق إيران التي كانت قد اعترفت بـ «إسرائيل» منذ عام ١٩٥٠، وكان هناك تعاون بين استخباراتها (السافاك) والاستخبارات «الإسرائيلية» (الموساد)، ويقول شلومو نكديمون(٣٣٩): إنّ الاتصال بين الأكراد و«إسرائيل» جرى عن طريق بديرخان (بدرخان) ممثل البارزاني في أوروبا، الذي طلب مساعدة

---

(٣٣٦) كان الأميركان يشكون في علاقة البارزاني بالشيوعية رغم نفيه. ونشرت مجلة النيوزويك الأميركية في ١١/ ١/ ١٩٦٣، مقالة بعنوان «الحرب المنسية» وصفت فيه البارزاني بـ «ذي العمامة الحمراء» و«الملا الأحمر»، وأنه يتلقى معونات من السوفيات، رغم تأكيده لمراسلين أجانب زاروه أنه يتقبلها لأن الغرب يمتنع عن دعمه. كما أنه حذر من أن ذلك سيؤدي إلى قيام ثورات كردية مدعومة من السوفيات في تركية وإيران صديقتَي الغرب. انظر: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٨، تاريخ ١٩/ ١/ ١٩٦٣.

(٣٣٧) Telegram From The Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad 20, September 19862, Department of State, Central Files 787,000, in: Foreign Relations of the United States: 1961-1963, Volume XVIII: Near East 1962-1963, pp. 116-117.

(٣٣٨) A Report Drawn from a Visit to Ain Zalah the Morning after the Attack on the Camp by Kurds on 11th October 1962, in: *Records of Iraq, 1914-1966*, vol. 14: *1961-1963*, p. 567.

(٣٣٩) شلومو نكديمون «إسرائيلي» كتب كتابًا بعنوان **الموساد في العراق ودول الجوار - انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**، واعتمد فيه على شهادات ضباط الموساد ومذكراتهم والأرشيف «الإسرائيلي»، وعلى مقابلات أجراها أحد الساسة الأميركيين مع مقربين من البارزاني عندما ذهبوا إلى أميركا بعد عام ١٩٧٥.

«إسرائيل» لتنظيم حملة دعائية في الولايات المتحدة والغرب لتغيير موقف الأميركان الرافض لدعم التمرد الكردي[٣٤٠]. وقال بديرخان إن البارزاني خوّله طلب مساعدات من «إسرائيل» تتكوّن من السلاح، والأدوية، والأطباء، وإنشاء محطة بث جديدة، وتدريب ستة قادة أكراد في «إسرائيل». كما اتصل إبراهيم أحمد، سكرتير «البارتي» بـ «إسرائيل» منذ عام ١٩٦١ عن طريق رابطة الطلبة الأكراد في أوروبا[٣٤١]. وقد كان الدعم «الإسرائيلي» في البداية محدودًا بسبب الموقف الأميركي من التمرّد الكردي، حتى إنّ ممثل البارزاني عند اتصاله بالأميركيين أخفى عنهم الاتصال بـ «إسرائيل»، وقال إنّ «إسرائيل» عرضت مساعدتهم في أوروبا، لكنهم رفضوا عرضها، لكن ليس كرهًا بها بل خوفًا من انكشافهم أمام الدول العربية[٣٤٢].

ويقول الكاتب «الإسرائيلي» شموئيل سيغف: إن اتصالات «إسرائيل» مع الأكراد بدأت عام ١٩٦٢، واتخذت في البداية طابع «الإيضاحات الأيديولوجية»، وكان ذلك عندما التقى نائب وزير الدفاع شمون بيريز، مندوب حزب العمال «الإسرائيلي» في المؤتمر الاشتراكي الدولي في جنيف بعدد من زعماء الأكراد الشباب الذين أعلنوا رغبتهم في المساعدة «الإسرائيلية» في حربهم ضد العراق. وبعد ذلك اجتمع بيريز مع كمران بدرخان، أحد زعماء الحركة الكردية، الذي كان يتردّد على السفارة «الإسرائيلية» هناك، وأجرى محادثات حول المصير المشترك للأكراد

---

(٣٤٠) حاول الأكراد التعريف بمشكلتهم لاكتساب الرأي العام الغربي، والأميركي بخاصة، فاتصلوا عام ١٩٦٢ بدانا أدمز شميدت مراسل جريدة نيويورك تايمز في الشرق الأوسط، وأخذوه إلى العراق عبر رحلة طويلة، حيث قابل البارزاني ونشر مقالات عدة في جريدته حول رحلته، كما كتب كتابًا بعنوان: **رحلة إلى رجال شجعان في كردستان**. وأخذوا صحافيًا ألمانيًا وآخر سويسريًا للغاية نفسها. وقد هُرّب شميدت من لبنان إلى العراق عبر سورية، وساعد في العملية أكراد سوريون كان منهم عبد الحميد درويش. مقابلة شخصية أجريت مع السيد عبد الحميد درويش، سكرتير «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي» في سورية (غير مرخص)، وعضو سابق في مجلس الشعب السوري في دمشق، بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٣٤١) شلومو نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ترجمة بدر عقيلي (عمان: دار الجيل، ١٩٩٧)، ص ٦٥ ـ ٧٠.

(٣٤٢) Telegram From The Embassy in Iraq, in: *Foreign Relations of the United States, 1961-1963: Volume XVIII: Near East 1962-1963*, p. 117.

واليهود. وكانت استجابة الأكراد ليد «إسرائيل» الممدودة إليهم فورية[٣٤٣].

ويتحدث شموئيل سيغف عن تفسير دافع «إسرائيل» لدعم الأكراد، فيقدم في بداية حديثه خلفية تاريخية رومانسية عن العلاقة بين الطرفين[٣٤٤]، ثم ينتقل للقول إن «إسرائيل» كانت ترغب في أن تكون مركز لمساعدة الأقليات القومية في الشرق الأوسط، السبب ينبع من نظرية سياسية، هي أن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية خالصة، بل منطقة متعدّدة القوميات، تشكل الأمة العربية فيه أغلبية عظمى. وهذه النظرية هي التي دفعت «إسرائيل» إلى مساعدة الأقلية المسيحية في لبنان، والقبائل المسيحية في جنوب السودان. علاوة على كل ذلك كان لـ «إسرائيل» مصلحة في دعم الأكراد لأن العراق كان يظهر العداء للدولة اليهودية منذ عام ١٩٤٨، وهو الدولة العربية الوحيدة التي حاربت «إسرائيل» عام ١٩٤٨ ولم توقع اتفاقية الهدنة معها، والتزم القادة العراقيون بمساعدة الدول العربية عسكريًا في حربها المقبلة مع «إسرائيل»، ولهذه الغاية أقام عبد الكريم قاسم وحدات فلسطينية خاصة في الجيش العراقي، لذلك كانت المساعدات «الإسرائيلية» للأكراد ستضعف القوة العسكرية العراقية وتحد من قدرتها على مساعدة الدول العربية[٣٤٥]. والصحيح أن ما ذكره الكتاب في النهاية هو السبب الحقيقي والوحيد لتلك المساعدات وليس له علاقة بحقوق الأقليات في الشرق الأوسط، ففي موضوع مساعدة الأكراد كان المعني بالأمر أكراد العراق حصرًا دون أكراد إيران وتركيا صديقتيْ «إسرائيل» آنذاك.

وقد حاول الأكراد استغلال التوتر بين العراق والكويت على خلفية

---

(٣٤٣) شموئيل سيغف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ١٩٤.

(٣٤٤) يقول سيغف إنه في عهد آشور وبابل كان الأكراد قد ساعدوا ومنحوا ملجأ لليهود الذين جاؤوا إلى جبال كردستان. ولم يلاحق اليهود وتمكنوا من المحافظة على دينهم ولغتهم الخاصة لغة التلمود. وفي العصر الجديد، ساعد الأكراد خمسة عشر ألف يهودي في كردستان في الهجرة إلى «إسرائيل» عن طريق إيران. لذلك كان من الطبيعي عندما واجهت الأكراد ضائقة أن تقدّم لهم «إسرائيل» المساعدة، وتزوّدهم بالسلاح والمدربين. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٣٤٥) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

طلب ضم قاسم الكويت إلى العراق، لكن الكويت رفضت مساعدتهم بناءً على نصيحة البريطانيين. كما اتصلوا بالجمهورية العربية المتحدة للحصول على الدعم، لكنها رفضت رغم الخلاف المستعر آنذاك بين قاسم وعبد الناصر(٣٤٦).

وهكذا توافرت ظروف محلية وإقليمية ودولية مناسبة للحركة الكردية للتمرّد على حكم قاسم، واستفادت من نقاط ضعفه، واتصلت بخصومه المحليين القوميين والبعثيين رغم النقاط القليلة المشتركة بين الطرفين (القوميين العرب والأكراد)، كما استغلت خوف جيران العراق والدول الغربية من تحول العراق إلى الشيوعية ومحاولته ضم الكويت وتأميم النفط. وقد نجح قادة الحركة الكردية نسبيًا في استغلال الظروف المحيطة لاستمرار حركتهم المسلحة. ولم تُجد محاولات الصلح بين الطرفين، فقد كان هدف البارزاني المعلن الحكم الذاتي، مع أنّ مفهومه للحكم الذاتي لم يكن واضحًا، فقد كانت مطالبه تزداد بعد نجاح كل خطوة يحققها(٣٤٧).

أما قاسم فقد كان عازمًا على سحق البارزاني، لكنه أخطأ في تقديره للظروف المحلية والإقليمية والدولية المحيطة به، فاستمرت العمليات العسكرية طوال سنتين ألحق الأكراد في بدايتها خسائر فادحة بالجيش العراقي الذي عاد وأرغم قوات الملاّ على الانسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة، وساد العمليات العسكرية في آخرها نوع من الجمود، حتى إن قاسم أعطى أوامره بعدم الهجوم والاكتفاء بالدفاع.

وقد استنزفت الحرب اقتصاد البلاد، ما أثار النقمة الشعبية لأن الحكومة لم تستطع تحقيق وعودها بتحسين حياة السكان. كما شغلت

---

(٣٤٦) Telegram From The Embassy in Iraq, in: *Foreign Relations of the United States, 1961-1963: Volume XVIII: Near East 1962-1963*, p. 117.

(٣٤٧) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٢٤١. ويقول القاضي الأميركي وليام دوغلاس، إحدى الشخصيات المهتمة بالشؤون الكردية، الذي زار كردستان العراق، كما زار بغداد عام ١٩٥٩ واجتمع بالبارزاني، إن أحاديثه مع البارزاني لم تدع له أي مجال للشك في أن البارزاني كان يرجو بناء دولة كردية، رغم أنه آنذاك كان يطالب بالحكم الذاتي. انظر: دانا آدمز شمدت، **رحلة إلى رجال شجعان في كردستان**، مع مقدمة بقلم وليام و. دوغلاس؛ عربه وعلق عليه جرجيس فتح الله (بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ١١.

الحرب قاسم عن خصومه الآخرين (القوميين) الذين كانوا يخططون لإزاحته واستغلوا النقمة الشعبية عليه لإدراكهم أن الشعب لن يدافع عنه، كما كان ثلثا الجيش العراقي يحاربون في الشمال، فتمكن خصومه من السيطرة بسهولة على القطعات العسكرية المحيطة ببغداد وإطاحته. وهكذا كانت الحرب الكردية أحد أسباب نهاية حكم قاسم.

وهكذا كان شمال العراق بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم، منطقة مضطربة لم تنعم بالهدوء والاستقرار، وتمثلت فيها الصراعات السياسية بمختلف أنواعها الأيديولوجية (القومية واليسارية والوطنية) والعشائرية والإثنية. واستغلت هذه الصراعات قوى محلية وإقليمية ودولية، ما ساهم في عرقلة مسيرة الثورة العراقية، وخلق حالة سياسية مضطربة انتهت بسقوط حكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣.

الفصل الثالث

التطور السياسي في شمال العراق
(١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)

أولًا: شمال العراق خلال فترة حكم حزب البعث الأولى عام ١٩٦٣

١ ـ حركة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣

في أواخر حكم عبد الكريم قاسم كانت المشاعر الثورية قد هدأت في البلاد، وملَّ الناس من الفوضى والتسيّب، رغم أنّ قاسم كان قد كسب شعبية لا بأس بها بسبب وقوفه إلى جانب الطبقات الفقيرة، وتوجيهه عائدات البلاد إلى المشاريع المفيدة لها بنحو مباشر، مثل المساكن الشعبية والمدارس والمستشفيات. لكن وسائل الإعلام الحكومية عكست شعبية قاسم بطريقة سلبية، حتى جعلته يصدّق ما كان يُحاك من قصص حول شخصيته، وجعلته يحس بالاطمئنان إلى وقوف الشعب معه. ومما زاد في شعوره هذا انهيار الوحدة السورية المصرية عام ١٩٦١، فاعتقد أن خطر القوميين قد زال عنه، إضافة إلى اعتقاده بأنه استطاع الإمساك بزمام الحياة السياسية بعد أن حل الأحزاب. لكن الحقيقة أنّ عوامل انهيار حكمه كانت تتصاعد، والصراع السياسي على أشُدِّه، ومع ذلك لم يكن لدى قاسم حزب سياسي يستند إليه في حكمه، كما أن سياسته كانت قد ألّبت عليه بعض القوى الإقليمية والدولية والمصالح النفطية العالمية، وهكذا بدا واضحًا منذ عام ١٩٦٢ اقتراب نهاية حكمه.

وكان قاسم قد منع الأحزاب، فتحوّل بعضها إلى العمل السري، وأهمها: حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، والحزب الشيوعي العراقي الذي استمر بدعم قاسم كخيار استراتيجي.

وأصبح حزب البعث المحرّك الرئيس لحركة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ التي أنهت حكم قاسم، رغم أن هذا الحزب كان قد تلقى ضربة قوية عام

١٩٥٩ إثر محاولته اغتيال قاسم[1]، فهرب فؤاد الركابي، الأمين القطري للحزب إلى سورية، ولوحق أعضاؤه. وإثر ذلك تأسّس في دمشق عام ١٩٦٠ جهاز خاص اسمه «مكتب العراق»، أخذ على عاتقه مهمة إعادة تنظيم الحزب هناك، وعيّنت القيادة القومية لحزب البعث عام ١٩٦٠ علي صالح السعدي مسؤولًا عن تنظيم الحزب في العراق، فقام بجهد ناجح في هذا المجال، فازداد الإقبال على الحزب في مناطق كثيرة، وبخاصةٍ في الموصل والرمادي وكركوك، كما أنشئت لجنة عسكرية للحزب تحضيرًا للاستيلاء على السلطة.

وعام ١٩٦٢ جمع حزب البعث حوله القوى القومية في العراق في تحالف «الجبهة القومية» التي ضمت إلى جانبه بقايا حزب الاستقلال، والحزب العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والرابطة القومية، إضافةً إلى ضباط قوميين وأعضاء في اتحاد الطلبة وتنظيمات مهنية أخرى[2]. ورغم قلة أعداد أعضاء الحزب[3]، فإنهم كانوا يحتلون مناصب مهمة في الدولة والجيش. وقد ازداد نشاط الحزب عام ١٩٦٢، وازدادت ثقته بنفسه ما جعل السعدي يدعو في أيار/ مايو ١٩٦٢ إلى عقد مؤتمر سري للبعث في بغداد انتُخبت فيه قيادة جديدة للحزب. كما دعت القيادة القومية للبعث، المجتمعة في الوقت ذاته في حمص، قيادة الحزب في

(١) حاول البعثيون اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩، وكان بينهم أعضاء من كركوك والموصل، إضافة إلى صدام حسين. لكن المحاولة فشلت فهرب قسمٌ منهم إلى سورية، وقُدِّم الباقون إلى محكمة المهداوي. وقد أثار تمسّكهم بأفكارهم أمام المحكمة والدفاع عنها الإعجاب. كما كشفت التحقيقات عن تنظيم البعث في مناطق عدة ومنها كركوك. وقد حكم على المشتركين في المحاولة بالإعدام لكن قاسم عفا عنهم. محاضر التحقيق مع المتهمين في: العراق، وزراة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٥ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢)، ج ٢١، ص ٥٠ ـ ٢٤٧.

(٢) حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار** (١٩٩٢)، ص ٢٨٢، وعبد الفتاح علي البوتاني، **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣** (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٥ ـ ٣٢١.

(٣) قدر علي صالح السعدي عدد أعضاء حزب البعث عام ١٩٦٣، بنحو ٨٥٠ عضوًا، و١٥ ألف مؤيّد. انظر: Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, rev. ed. (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 83.

العراق لإعداد خطة لإطاحة حكم قاسم. فبدأ عمل الحزب على مستويين مدني وعسكري، فعلى المستوى المدني أنشأت قيادة البعث في المدن العراقية الرئيسية شبكة من «لجان الإنذار» شكلت ما سيعرف لاحقًا بـ «الحرس القومي» الذي كان أغلب أعضائه من الطلاب البعثيين، ومهمتهم النزول إلى الشارع عند تلقي إشارة الحزب للمساهمة في وصول الحزب إلى السلطة. وعلى المستوى العسكري أدرك السعدي أهمية الجيش فأسّس عام ١٩٦٢ «المكتب العسكري» للحزب برئاسته(٤)، الذي أنيط به وضع خطة تنفيذ الثورة.

ورغم وصول تقارير إلى قاسم حول وجود مؤامرة عليه، اكتفى باعتقال السعدي وصالح مهدي عماش لثقته بقوة سلطته، لكن البنية الأساسية لخصومه لم تمسّ، وكانت هناك اتصالات بين البعث والأكراد ـ كما مرّ في الفصل الثاني ـ لإطاحة قاسم، وعرضوا التعاون ووقف إطلاق النار في الشمال إذا ما أطيح(٥). لكن اتصالات مماثلة فشلت بين الشيوعيين والبعثيين، كما رفض الشيوعيون التعاون مع البارتيين ضد قاسم(٦). وعند اكتمال

---

(٤) كان أعضاء المكتب خمسة، إضافة إلى السعدي، هم: حازم جواد، طالب شبيب، الزعيم أحمد حسن البكر، والمقدم صالح مهدي عماش، والمقدم عبد الستار عبد اللطيف. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٨٣.

(٥) أسهمت عناصر من البارتي في حركة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ ولا سيما في القوة الجوية، عن طريق تعطيل طائرات مساندة لقاسم في معسكر الرشيد قرب بغداد. انظر: علي كريم سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩)، ص ٢٤٨، الهامش. كما قال ريغارد أندريك، مراسل الإذاعة السويسرية في الشرق الأوسط بين عامي ١٩٦١ ـ ١٩٦٧، إنه التقى في قلعة دزه عام ١٩٦٢ جلال الطالباني الذي كان ينقل إلى البارزاني عرض حزب البعث بالتعاون لإنجاح الانقلاب الذي كان البعث يخطط له ضد قاسم. انظر: كمال مجيد، **النفط والأكراد: دراسة العلاقات العراقية ـ الإيرانية ـ الكويتية** ([لندن]: دار الحكمة، ١٩٩٧)، ص ٤٥. كما يقول علي سنجاري، القيادي في البارتي، إنه حضر اجتماعًا بين علي صالح السعدي وصالح اليوسفي مسؤول فرع البارتي في بغداد، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، وبعد نجاح حركة ٨ شباط/ فبراير توجه اليوسفي، إلى منطقة باب الشيخ في بغداد التي تقطنها أغلبية كردية فيلية من مؤيدي قاسم، كانت تقاوم الحركة، ووجّه لهم نداءً بمكبّرات الصوت لوقف المقاومة. انظر: علي سنجاري، **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق** (أربيل: مطبعة حاجي هاشم، ٢٠٠٦)، ص ٢٦ ـ ٢٨.

(٦) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٧٤ و٢٨٦.

الاستعدادات نفذت خطة التحرك يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، وقد فشلت المقاومة التي أبداها قاسم والحزب الشيوعي الذي أمر أتباعه بالنزول إلى الشارع للتصدي للمؤامرة، لأن مصيره كان معلقًا بقاسم، وكانت معركة حياة أو موت، وهو ما أثبتته الأحداث بعد سقوط قاسم.

إن تفاصيل ما جرى ليست موضوع هذه الدراسة، لذا سنكتفي بالإشارة إلى الأحداث العامة وفق ما يتطلّبه البحث للوقوف على انعكاسات ذلك على المنطقة الشمالية.

بعد نجاح حركة شباط/فبراير أصبح عبد السلام عارف رئيسًا للجمهورية، لكنّ الحكم الحقيقي كان بيد حزب البعث لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، وكان كلٌّ من علي صالح السعدي، الأمين القطري للبعث، ومنذر الونداوي، رئيس «الحرس القومي»، المتحكمين الفعليين في المجريات على الأرض.

وكانت نهاية قاسم إشارة لتصفية الحساب بين القوميين والشيوعيين، القوميون الذين ذاقوا المرارة في أحداث الموصل، وتحمّلوا هجومًا دائمًا عليهم من الشيوعيين. ورغم أن قيادة الحزب الشيوعي قد خرجت بنفسها لقيادة المقاومة، لكنّ الجيش والحرس القومي تمكّنا من هزيمتهم. وكانت النتيجة قتلى راوح عددهم بحسب تقديرات الشيوعيين عند ٥٠٠٠ شخص، أغلبهم من الشيوعيين، بينما يقدر البعثيون خسائرهم بثمانين شخصًا. وذكر مصدر في مديرية الأمن العراقية عام ١٩٦٧ أن عدد قتلى الشيوعيين ٣٤٠ قتيلًا، بينما قدر مراقب دبلوماسي القتلى بـ١٥٠٠ شخص(٧). وكان هناك عدد كبير من السجناء، كما هرب آلاف عدة من بغداد والمدن العراقية الأخرى إلى شمال العراق.

وقد اتهم الشيوعيون الولايات المتحدة بتقديم معلومات عنهم للبعثيين، مع العلم أن الشيوعيين والبعثيين كانوا قد عملوا سابقًا معًا في «جبهة الاتحاد الوطني»، وكان عمل الشيوعيين علنيًا ما يتيح جمع المعلومات عنهم(٨). وهذا

(٧) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٢٩٨.

(٨) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٣٠٠.

ما يجعل هذا الاتهام ضعيفًا. ويزيده ضعفًا وروده على لسان قيادات بعثية عراقية سابقة مثل هاني الفكيكي، وطالب شبيب(٩)، خرجت من الحكم على خلفية الصراع على السلطة(١٠).

وبالرجوع إلى وثائق وزارة الخارجية الأميركية المنشورة لم يُعثر على ما يدل على وجود أي اتصالات بين البعث العراقي والأميركان. وما يمكن ملاحظته من خلال مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس الأمن القومي إلى مساعد الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، حول السياسة الأميركية تجاه النظام الجديد في بغداد، أن الإدارة الأميركية عقدت العزم على تقديم المساعدة للنظام الجديد، لكن من دون الالتزام ببرنامج مساعدات كبير، كما جرى التعامل بإيجابية مع طلب العراق تزويده بطائرات مروحية ودبابات وأسلحة أخرى، شرط عدم نقلها إلى سورية كي لا تستعمل ضد «إسرائيل»، أو استخدامها ضد الأكراد، كما أراد الأميركان تشجيع الاستثمار الأميركي الخاص في العراق، ودعمه في مجالات أخرى(١١). وفي النهاية لم يحصل العراق على الأسلحة التي طلبها، ولم تأت إليه الاستثمارات الأميركية التي ذكرت في الوثيقة السابقة. ويمكن تفسير هذا الاهتمام الأميركي بالرغبة في إقامة علاقات جيدة مع النظام الجديد في بغداد لإبعاده عن السوفيات ومصر، وهو ما كانت الولايات المتحدة تحاول فعله منذ عهد قاسم.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد وضعتا خطة طوارئ قبل سقوط

---

(٩) هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي** (بيروت: رياض الريس، ١٩٩٣)، ص ٢٦٩، وسعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ص ٢٧١ - ٢٧٣.

(١٠) قال فوزي الراوي (عراقي)، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (في سورية)، إن أعداء علي صالح السعدي هم من أطلقوا هذه الإشاعات، وإنه ربما كانت هناك صلات ما بين الأميركان وبعض العسكريين القريبين من البعث، لكن الأمر كان يتعلق بالحد من نشاط الشيوعيين في العراق. مقابلة شخصية أجريت مع الأستاذ فوزي الراوي، في مقر القيادة القومية لحزب البعث بدمشق، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١١) Memorandum From Harlold H. Saunders of the National Security Council Staff to The President's Special Assistance for National Security Affairs (Bundy), Washington, 2 April 1963, in: *Foreign Relations of the United States, 1961-1963. Volume XVIII: Near East 1962-1963*, Edidor Nina J. Noring (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1995), pp. 445-446.

قاسم، تتضمّن الاعتراف المبكر بالنظام الجديد إذا لم يكن شيوعيًا، وفي حال السيطرة الشيوعية سيجري العمل للقضاء على النظام الجديد، وكانوا يأملون أن يأتي التغيير في العراق عن طريق قوة يمكن أن تنتهج سياسة أكثر توازنًا مع الغرب(١٢).

٢ ـ عواقب الحركة ونتائجها

كان لما جرى في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ نتائج كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي.

أ ـ العواقب والنتائج الداخلية (الشيوعيون في شمال العراق)

قام الحكام الجدد بتصفية الحساب مع نظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين، فلاحق «الحرس القومي» الشيوعيين في المدن العراقية كافة. وألقي القبض على حسين أحمد الرضي (سلام عادل)، السكرتير الأول للحزب الشيوعي، وعدد من أعضاء لجنته المركزية وأعدموا. وكان هناك توجّه للقضاء التام على الشيوعيين ثمنًا لما فعلوه بالقوميين. وقد استمرت التصفيات من شباط/ فبراير إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، وكان المبرر الرئيسي لها الثأر لأحداث الموصل وكركوك. فاعتُقل نحو سبعة آلاف شيوعي، كما أُعلن عن إعدام ١٤٩ شيوعيًا آخر عام ١٩٦٣، أغلبهم ممن اشتركوا في أحداث كركوك والموصل وقتل عبد الوهاب الشوّاف(١٣)، وبعضهم كان محكومًا بالإعدام منذ أيام قاسم، لكن لم ينفذ الحكم بهم آنذاك. كان بعض هؤلاء من المدنيين، وآخرون من العسكريين، كالزعيم داود الجنابي، قائد الفرقة الثانية في كركوك أيام الأحداث، وكان شيوعيًا، ورئيس بلدية كركوك معروف البرزنجي، وأخيه حسين البرزنجي، وعبد الجبار المختار(١٤)، الذين أعدموا في كركوك. وكان التركمان من

---

(١٢) United States Policy on Iraq, Mr. Komer's Memorandum, Washington, 18 June 1962, in: *Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Volume XVII: Near East 1961-1962*, Editor Nina J. Noring (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1994), pp. 741-744.

(١٣) بطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٣٠٣.

(١٤) مقابلة شخصية أجريت مع الأستاذ جعفر البرزنجي في حلب بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٨.

المؤيّدين لإزاحة عبد الكريم قاسم، حتى إن أعدادًا منهم دخلت حزب البعث بعد محاولته اغتيال قاسم عام ١٩٥٩، وأصبحت للبعث سمعة حسنة في مدينة كركوك[١٥].

وانتقد بعض أعضاء القيادة القومية لحزب البعث، ومنهم أمينها العام آنذاك ميشيل عفلق، سياسة العنف التي تعرّض لها الشيوعيين، وكشف عفلق عن موقفه أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي لحزب البعث عام ١٩٦٤، وقال فيه: «في أيار/مايو ١٩٦٣ أو قبله رجوت الرفيق حمدي عبد المجيد (قيادي بعثي عراقي) أن يذهب إلى بغداد وينبّه الزملاء الأعضاء إلى مخاطر الارتجال. يومها... كان كل المعسكر الشيوعي يقف ضدنا... وألححت عليه أن يسأل الأشقاء ماذا حل بالحياد الإيجابي؟ ويعرف الرفيق حمدي أني حذّرت باستمرار من سياسة سفك الدماء والتعذيب، كائنة من كانت الضحايا. ذهب حمدي إلى بغداد وعاد منها من دون نتيجة تذكر. وقد يُقال إن عناصر غير حزبية داخل النظام شجّعت هذه السياسة، وهذا صحيح. إن الحزب هو الذي سيحاسب في النهاية أمام الرأي العام في الوطن وخارجه»[١٦].

ويشير بطاطو إلى أنّه في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣ تزايدت أعداد مؤيدي حزب البعث في العراق كثيرًا وبسرعة عجزت بسببها القيادة عن امتلاك فكرة واضحة عن نوعية الناس الذين تقودهم. وربما كان هناك ضباط غير بعثيين، أو بعثيون بالاسم من ذوي الميول المحافظة قد ضغطوا لاتباع خط متشدد ضد الشيوعية[١٧]. وقد اشترك في تصفية الشيوعيين شرطة الأمن العام التي أبقاها عبد الكريم قاسم كما هي، و«الحرس القومي» الذي ضم أناسًا كثيرين أرادوا الوجاهة، وبعضهم لم يكونوا أعضاءً في حزب البعث. كما ساهمت في العنف جماعاتٌ متضررة من ثورة تموز/يوليو

---

(١٥) مقابلة شخصية أجريت مع اللواء صبحي ناظم توفيق في حمص، بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٧.

(١٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية (منسوخة)، المداخلة الثانية للرفيق ميشيل عفلق أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي، ٢ شباط/فبراير ١٩٦٤، في: بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٣٠٥.

(١٧) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

١٩٥٨ وجدت في شباط/ فبراير فرصة للثأر. ومع ذلك لا يعفى حزب البعث من المسؤولية. ولا بد من الإشارة إلى أنه لو انتصر المدافعون عن قاسم لكانت المجزرة أكبر، فأيًا كان الطرف المنتصر فالمجزرة واقعة[١٨].

ويرجع الشيوعيون سبب هزيمتهم عام ١٩٦٣ - على الرغم من امتلاكهم آلاف الجنود والضباط داخل الجيش وجماهير غفيرة - إلى تراجع حزبهم ابتداءً من عام ١٩٥٩ عندما كان في أوج قوته ولم يستولِ على السلطة، وظل يهادن قاسم حتى آخر لحظة. ولا يمكن النظر إلى العنف الذي تعرّضوا له عام ١٩٦٣ من دون الرجوع إلى العنف الذي مارسوه ضد خصومهم في الموصل وكركوك عام ١٩٥٩، مع أنّ شركاءهم البارتيين الأكراد في تلك الأحداث لم يهاجَموا، بسبب محاربتهم لقاسم آنذاك، واتفاقهم الموقت مع البعثيين على إطاحته. ولا يمكن إرجاع كل ذلك إلى الخلافات الأيديولوجية فقط، فجزء منه كان أحقادًا عشائرية وطائفية.

وفي آخر رسالة كتبها سلام عادل قبل القبض عليه وإعدامه، وكانت بعنوان «ملاحظات أولية»، قوَّم حركة ٨ شباط/ فبراير وشرح أسباب نجاحها، وحَمَّلَ القوميين الأكراد مسؤولية خاصة في ذلك، لأنّهم طلبوا المساعدة من أي جهة لإسقاط قاسم، ولأنّ أهداف الانقلاب تتعارض مع مصالح الأكراد. كما اتهم الشيوعيون البارتي بإعاقة أي مساعدة لهم، ومنها محاولة قيادة الفرع الكردي للحزب الشيوعي إذاعة بيانات الحزب وحث الشعب والجيش على المقاومة[١٩].

وإثر الضربات القاصمة التي تلقاها الحزب الشيوعي بعد ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، تمزقت منظماته الحزبية في أنحاء العراق، ولم يبق إلّا لجنة الفرع الكردي التي كانت بمثابة منظمة احتياط للجنة المركزية في حال غيابها. وتألفت هذه اللجنة من عزيز محمد، سكرتير لجنة الفرع، وعبد

---

(١٨) حسن العلوي، **العراق دولة المنظمة السرية**، ([قم: مكتبة الصدر، ١٩٩١])، ص ٣٠ - ٣٦.

(١٩) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، **سلام عادل: سيرة مناضل**، ٢ ج (دمشق: دار المدى، ٢٠٠١)، ج ٢، ص ٣٤٤ و٣٥٣.

الكريم أحمد الداوود، عضو لجنة الفرع والمشرف على تنظيمات كركوك والموصل وأربيل، أما مسؤول اللجنة المحلية في الموصل، هاشم حسين، فأصبح تحت إشراف الفرع الكردي.

وكان الفرع الكردي قد اتخذ منذ عام ١٩٦٢ استعدادات للطوارئ، منها إعداد فرق مسلحة قادرة على العمل في الأرياف والمدن بالتنسيق مع «اللجنة العسكرية المركزية» للحزب الشيوعي في بغداد، استعدادًا لأي انقلاب محتمل. وفي ١٠ شباط/ فبراير ١٩٦٣، وبعد انهيار المقاومة الشيوعية في بغداد، وانقطاع الاتصال مع اللجنة المركزية للحزب، قررت لجنة الفرع الكردي الالتحاق بالحركة الكردية المسلحة بقيادة البارزاني، فتجمع مئات الشيوعيين في شمال العراق بالمناطق التي تحت سيطرة الحركة الكردية، لكن الأكراد قابلوا الشيوعيين بكل برود لأنهم كانوا في هدنة مع منفذي حركة ٨ شباط/ فبراير، وتطور الأمر إلى وقوع صدامات مسلحة بين الطرفين في مناطق سيروان وحلبجة وقرة داغ، وتعرض الشيوعيون الذين لجأوا إلى مناطق نفوذ المكتب السياسي للبارتي للتنكيل والتضييق السياسي والعسكري والإعلامي[٢٠]، فيما سمح لهم البارزاني ببعض الحرية، ولولا تدخله لدى المكتب السياسي للبارتي لما وجد الشيوعيون مكانًا لهم في شمال العراق[٢١]. مع أنّ لجنة الفرع الكردي أصدرت بيانًا باسم الحزب الشيوعي العراقي في آب/ أغسطس ١٩٦٣ أعلنت فيه تأييد الحزب للحركة الكردية المسلحة[٢٢]. ويعود الخلاف بين الشيوعيين والمكتب السياسي للبارتي إلى خلفية أيديولوجية، فقد نظر

---

(٢٠) ماجد عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٧٥** ([قبرص]: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٢١٦.

(٢١) ظهرت الانقسامات حول قيادة الحركة الكردية المسلحة بين المكتب السياسي للحزب «البارتي» والبارزاني رئيس الحزب. وكان المكتب السياسي يرى أن الحزب هو من يجب أن يقود الحركة، بينما رأى البارزاني أن الحزب جزء من الحركة، إضافة إلى عقليته العشائرية. وأدى هذا الخلاف إلى انقسام مناطق سيطرة الحركة الكردية في الشمال إلى مناطق نفوذ للمكتب السياسي وأخرى للبارزاني.

(٢٢) صلاح الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق** (بيروت: دار الفرات، ١٩٩٣)، ص ١١٨ - ١١٩.

البارتي إلى انضمام الشباب الأكراد إلى الحزب الشيوعي بريبة، وكان تركيز الاهتمام الشيوعي على القضايا الطبقية، بينما ركز البارتي على الفكرة القومية.

باشر الشيوعيون بعد استقرارهم في الشمال بتشكيل منظماتهم ولجانهم الحزبية، واتصلوا بالمراكز الحزبية الباقية في سائر مدن العراق، كما شكلوا وحدات مسلحة من أعضاء الحزب الهاربين كانت تعمل كجزء من قوات الحركة الكردية، وقد ساهموا في الحرب ضد الحكومة التي عادت بعد هدنة قصيرة (٥ أشهر).

ومن نتائج ما جرى عام ١٩٦٣ على الحزب الشيوعي العراقي، انتقال الثقل داخل الحزب من العرب إلى الأكراد، فأصبح عزيز محمد سكرتيرًا للحزب ـ استمر في منصبه أكثر من ٣٠ عامًا ـ وكان انتخابه نتيجة طبيعية لصعود دور الأكراد في الحزب، وبعد أن أصبح شمال العراق الملاذ الأخير للشيوعيين، وتحت حماية البارزاني.

وبعد إزاحة البعثيين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، حاول الحزب الشيوعي التقارب مع حكم المشير عبد السلام عارف وتأييد سياسته، لكن ذلك أدى إلى خلافات داخل الحزب وانسحاب الكثير من الأعضاء، لكن الحزب ما لبث أن غيَّر توجهه عام ١٩٦٥ وقرر إسقاط السلطة عن طريق العمل العسكري، لكن خطته فشلت بسبب ضعفه في الجيش، ومراقبة السلطات لنشاطه بين المدنيين والعسكريين، وشنّ حملة اعتقالات ضده في سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ عندما بدأ أولى خطواته، ما أنهى مشروع الانقلاب العسكري عمليًا[٢٣].

وأدى استمرار الخلافات داخل الحزب الشيوعي إلى ظهور كيانين منفصلين، لكل منهما قيادته وتنظيمه: **الأول** «الحزب الشيوعي ـ اللجنة المركزية»، **والثاني** «الحزب الشيوعي ـ القيادة المركزية»، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٨ عندما دخل الحراك السياسي في العراق مرحلة جديدة مع وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة من جديد.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

ب ـ العواقب والنتائج الخارجية

بعد شهر فقط من وصول حزب البعث والقوميين العرب إلى الحكم في العراق، نجح حزب البعث في سورية في إنهاء «حكم الانفصال» في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، وتسلم زمام القيادة السياسية. ونتيجة لذلك أصبح في كل من سورية والعراق ومصر حكومات تؤمن بالوحدة العربية، وذات توجه اشتراكي. وعلى الفور توجه وفدان من سورية والعراق إلى مصر، لبدء مباحثات الوحدة بين الدول الثلاث، التي تمحورت حول ثلاث قضايا رئيسية: قيادة الوحدة، وشكل دولة الوحدة، ووضع حزب البعث. كما طرح على طاولة البحث وضع الأكراد العراقيين بعد تقديم وفد كردي برئاسة جلال الطالباني مذكرة إلى وفود الدول المجتمعة في القاهرة، أكد فيها وضع وحقوق الأكراد في دولة الوحدة المزمع إقامتها[٢٤].

وقد سادت المباحثات أجواء من عدم الثقة، ومع ذلك اتُّفق على إقامة الوحدة بين مصر وسورية والعراق على مراحل[٢٥]، لكن ما لبثت أن انتهت آمال الوحدة، ونشب صراع حاد بين عبد الناصر والبعثيين في سورية. ونتيجة هذا الفشل، وتسلم حزب البعث الحكم في بغداد ودمشق، ظهر توجه لإقامة وحدة ثنائية بين البلدين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ وصلا إلى صيغ تعاون في المجالات العسكرية والاقتصادية، نتج منها إرسال قوات سورية إلى العراق للمشاركة في قمع التمرّد الكردي الذي عاد مرة ثانية في حزيران/ يونيو ١٩٦٣، لكن الوحدة لم تكتمل بسبب إقصاء حزب البعث عن الحكم في العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، على يد عبد السلام عارف.

وعُدّ وصول القوميين إلى السلطة في العراق، وإبعاد الشيوعيين ضربة للنفوذ السوفياتي في المنطقة، وأدّى إلى توتر العلاقات بين موسكو والحكام الجدد في العراق، وإن كان الغرب قد تخلص من كابوس وصول

---

(٢٤) جلال طالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.

(٢٥) رياض طه، معد، **محاضر محادثات الوحدة** (بيروت: دار الكفاح، [د. ت.]). وقد نشرت جريدة الأهرام المصرية تلك المحاضر قبل صدور هذا الكتاب.

الشيوعيين إلى الحكم في العراق، إلّا أنّه لم يكن راضيًا عن وصول القوميين. فقد كان يخشى من المد القومي العربي كخشيته من الشيوعية.

٣ ـ حزب البعث والمشكلة الكردية عام ١٩٦٣

بعد ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ وصل إلى الحكم في العراق تحالف من القوميين، وأصبح عبد السلام عارف رئيسًا للجمهورية، لكن حزب البعث كان المتحكم الفعلي بالسلطة. (ومر معنا سابقًا اتفاق القيادة الكردية مع البعث للقضاء على قاسم مقابل الوعد بمنح الأكراد الحكم الذاتي). لكن ما لبث البارزاني أن شعر بأولى الخيبات من البعثيين بسبب عدم اعترافهم بالحكم الذاتي في البيانات الأولى للثورة، كما وعدوه[٢٦]. ونقل عن علي صالح السعدي تأكيده للوعد[٢٧]. ويذكر جلال الطالباني «أنه مع قيام حركة ٨ شباط/ فبراير مباشرة حدث خلاف بين الرئيس (البارزاني) والمكتب السياسي للبارتي الذي كان يميل إلى احتلال كل المدن الكردية وكسب الحاميات المعادية للحكومة واستقبال كل الضباط الشيوعيين والقاسميين، حتى تفاوض الحركة الكردية الحكومة من مركز قوة، خصوصًا أن الحكومة لم تضمّن بيانها الأول

---

(٢٦) تقرير إريك رولو، مراسل صحيفة لوموند الفرنسية، في: تقارير الصحف الأجنبية (صادرة عن المديرية العامة للأنباء، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم ٢٨/ع ٦٣، تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٦٣. قال البارزاني: إن البعث أعطاه وعدًا بالاعتراف بالحكم الذاتي، إلّا أنّه لم يكن وعدًا خطيًا، ولم يُسطّر على ورق، ولم يوقع. نقلًا عن نشرة بعنوان: «لكي لا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي»، في: صلاح الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، ص ١٠١.

(٢٧) قال السياسي والمفكر السوري جمال الأتاسي (ناصري): إنه دعي إلى بغداد بعد أيام قليلة من نجاح حركة ٨ شباط/ فبراير، وكان وقتها قياديًا في حزب البعث في سورية، وقابل مع بعض رفاقه نائب رئيس حكومة الثورة علي صالح السعدي، وسأل السعدي ماذا أنتم فاعلون تجاه الأكراد؟ فقال السعدي: «إننا اتصلنا قبيل الثورة بزعماء الحركة الكردية لنضمن هدوءهم عند قيامنا بحركتنا وليؤيدوا ثورتنا، ولقد قطعنا لهم عهدًا بتحقيق مطمحهم في الحكم الذاتي. ونحن مصمّمون على تحقيق بعض مطالبهم، فإن قبلوا كان بها وإلا فنحن قد رتّبنا أمورنا بحيث نقضي على تمرّدهم والانتهاء منهم في مدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع»، فاعترض على ذلك الأتاسي. من المقدمة التي وضعها جمال الأتاسي لكتاب منذر الموصلي بعنوان «القضية الكردية هي أيضًا... قضية عربية». انظر: منذر الموصلي، **عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية: الأكراد في وطنهم القومي وفي الجوار العراقي ـ التركي ـ الإيراني وفي سورية ولبنان** (بيروت: دار الغصون، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

ما وعدتهم به، فلم تعلن الحكم الذاتي لكردستان، ولم تعيّن الملاّ مصطفى حاكمًا عسكريًا لمنطقة كردستان، واكتفت بكلمات عامة لا تفي بالغرض، وفضّل الملاّ مصطفى إعطاءهم فرصة...»[٢٨]. على الرغم من ذلك، توقفت العمليات العسكرية في الشمال، وسرى وقف إطلاق النار. ويمكن تقسيم العلاقة بين البعث والحركة الكردية في تلك الفترة إلى مرحلتين.

أ ـ مرحلة المفاوضات

بعد نجاح حركة ٨ شباط/فبراير، بُحث الوضع في الشمال في اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي. وعقد لهذا الغرض مؤتمر عسكري في ١٤/٢/١٩٦٣ بحضور: اللواء أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء، والفريق صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، والعميد الركن فيصل الأنصاري، قائد الفرقة الثانية، والعميد الركن عبد الكريم فرحان، قائد الفرقة الأولى. واتضح أن الحكومة والأكراد بزعامة البارزاني رأيا في تغيير النظام فرصة مناسبة لبدء مفاوضات جديدة لحل المشكلة الكردية بدلًا من القتال، على حد قول العميد عبد الكريم فرحان[٢٩].

وبعد أسبوعين من ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وصل إلى بغداد ممثلو الحركة الكردية، جلال الطالباني ولقمان البارزاني وصالح اليوسفي. وعقدت بينهم وبين قيادة حزب البعث اجتماعات لم تأخذ شكل مفاوضات رسمية، بل أخذت شكل تبادل آراء، شارك فيها علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب وصالح مهدي عماش. واتفق الجانبان على إعلان في شأن نظام اللامركزية وإعلانه للرأي العام، فقد كانت قيادة البعث تخشى رد فعل الدول المجاورة، ورد الفعل العربي والبعثي والقومي العراقي، لعدم تهيئتهم لتقبل الفكرة التي كان قادة البعث يرغبون في أن تكون أوسع من اللامركزية على حد قول طالب شبيب[٣٠]. ومع ذلك لم تحرز تلك المفاوضات أيّ

(٢٨) الخرسان، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣ و١١٨، الهوامش.

(٣٠) سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ص ٢٤٩.

تقدم، فأعلن البارزاني في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ استعداده للعودة إلى القتال إذا لم تتعهد الحكومة بمنح الأكراد الحكم الذاتي[٣١]. فأرسلت الحكومة وفدًا برئاسة اللواء طاهر يحيى، رئيس أركان الجيش، لتهدئته. وقال البارزاني للوفد إنّ على الحكومة تطبيق الحكم الذاتي كشرط مسبق لإنهاء الأوضاع الاستثنائية في شمال العراق، إلّا أنّ المباحثات لم تؤدّ إلى نتيجة تذكر[٣٢].

واستعدادًا للمفاوضات المقبلة قررت القيادة الكردية إعداد مشروعها الخاص للحل، فتولى المقدم الركن كافي عبد النبي كتابة المشروع، وهو عبارة عن مطالب تقدم بها البارزاني إلى الحكومة، وتتضمّن: الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي لكردستان، مع إعطاء صورة من الاعتراف ودستور الجمهورية العراقية الحديث إلى هيئة الأمم المتحدة وإذاعته من إذاعة بغداد ونشره في **الجريدة الرسمية**. كما تضمّنت الورقة التي تقدم بها البارزاني الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي بحسب رأيه، ويحدها من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الغرب سورية، وجنوبًا سلسلة جبال حمرين[٣٣]. وكانت هذه المنطقة أكبر بكثير من مناطق سكن الأكراد، وتشمل كامل ولاية الموصل القديمة باستثناء مدينة الموصل، إضافة إلى كركوك وحقول النفط. كما طالب بأن تكون اللغة الكردية هي الرسمية في كردستان العراق، ولغة ثانية في أنحاء العراق. وأن يكون هناك نائب كردي لرئيس الجمهورية، ويكون في كردستان مجلسا وزراء وتشريعٍ خاصان بها. ووضعت

---

(٣١) كانت دول المنطقة والدول الغربية تتخوف من مطالب البارزاني بالحكم الذاتي. وقد نشرت صحيفة **ديلي تلغراف** البريطانية مقالة بقلم ريتشارد بيستون قال فيها: إن استقلال الأكراد العراقيين سيثير قضية القومية الكردية في سورية، وفي بلاد فارس وتركية. كما أنه سيبعث من جديد للغرب الغول المتربع في الشرق الأوسط، الذي يتمثل بكردستان الخاضعة لتأثير السوفيات، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٢٩/ع ٦٣، تاريخ ١٩/٣/١٩٦٣.

(٣٢) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ - ٢٠٠١**، ص ١٠٦.

(٣٣) النص الكامل لمطالب البارزاني، في: عدنان مراد، «الأكراد،» (إدارة البلاد العربية، وزارة الخارجية السورية، دمشق، ١٩٦٦)، ص ٦٣، (غير منشور، هذا المصدر عبارة عن أوراق مطبوعة على الآلة الكاتبة عليها إهداء من كاتبها إلى المرحوم فتحي الهبل، الذي أودعت مكتبته الخاصة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق).

في المشروع فقرة بعنوان: «الجيش»، طالب فيها البارزاني بتشكيل وحدات داخل الجيش تتألف من الأكراد فقط بما يتناسب مع عددهم، وتتألف من كافة صنوف الأسلحة، كما طالب أن تكون في كردستان مؤسسات عسكرية مماثلة لتلك الموجودة في الجمهورية العراقية. وحتى تأسيس هذه القوات فقد طالب البارزاني بالاحتفاظ بقوات البيشمركة على أن تموّلها الحكومة، كما طالب بحصة لا تقل عن ثلثي العائدات النفطية لكردستان، كما طالب بتشكيل حكومة ذاتية (محلية) لتقوم بتوقيع الاتفاقية التي تغطي هذه المطالب مع الحكومة المركزية[٣٤]. لم تقبل طبعًا الحكومة العراقية بهذه المطالب لأنها تؤدي إلى الانفصال. ويكفي ما قاله عنها جلال الطالباني «بأنّها أكثر من المطالبة بالحكم الذاتي وأكثر من المشروع الفدرالي»[٣٥].

وقد دفعت هذه المطالب الحكومة إلى التشدّد أكثر مع الملّا مصطفى، ورجّحت رأي أنصار الحل العسكري للمشكلة. مع ذلك شكل المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقية وفدًا شعبيًا لمقابلة البارزاني واستطلاع وجهة نظره، وقيل لمشاغلته ريثما يستكمل الجيش استعداداته للحرب. وتألف الوفد من سياسيين قدامى (محمد رضا الشبيبي، فائق السامرائي، حسين جميل) وفيصل حبيب الخيزان، أحد أقطاب البعث العراقي، وعبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد آنذاك، وزيد أحمد عثمان، إحدى الشخصيات الكردية. وقد نجح الوفد في إقناع البارزاني باستبدال صيغة الحكم الذاتي باللامركزية، كما أقنعه بمواصلة المفاوضات مع الحكومة[٣٦].

وقد اتُّفِقَ على مطالب عدة قدّمها البارزاني في ما يخص الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد، وإزالة آثار الحرب في الشمال، وإصدار عفو عام وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحصار الاقتصادي، والبدء بسحب قطعات الجيش من الشمال. لكن في اليوم الثاني للاتفاق تراجع البارزاني عنه. وفي ١٠/٣/١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني للثورة العفو عمّن شاركوا في الحركة الكردية المسلحة، وفي اليوم الثاني أصدر المجلس بيانًا وعد فيه بتطبيق

(٣٤) الخرسان، المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

نظام اللامركزية، وتشكيل لجنة لوضع هذا النظام[٣٧]. مع ذلك خلال تلك الفترة صدرت عن قادة البعث تصريحات تنم عن عدم وجود استراتيجية واضحة لحل المشكلة الكردية، مثل تصريح علي صالح السعدي في دمشق في ١١/ ٣/ ١٩٦٣ الذي قال فيه: إن الحزب يؤمن بحق الأكراد في تقرير مصيرهم وتوحيد أنفسهم، وأشار إلى الاتفاق مع القيادة الكردية على مشروع اللامركزية، كما أعلن عن مشروع القيادة العراقية لتوحيد الأقطار العربية الخمسة سورية والعراق والجزائر واليمن ومصر[٣٨].

أدّى تطور المفاوضات بين الحكومة والبارزاني إلى دعوته لعقد «المؤتمر الشعبي الكردستاني» في مدينة كويسنجق، في آذار/ مارس ١٩٦٣، الذي حضره نحو ألفي شخصية، كان بينهم ١٦٥ مندوبًا للحزب «البارتي»، وممثلون عن القبائل الكردية وقادة البيشمركة[٣٩]، وعن الأقليات في الشمال. وبحث المؤتمر موضوع المفاوضات مع الحكومة، وتقرر تحديد مطالب الأكراد وإرسالها إلى بغداد مع وفد ينتخبه المؤتمر للمفاوضات. وتألف الوفد من ١٤ عضوًا برئاسة جلال الطالباني[٤٠]. وأسندت إليه مهمة التفاوض مع الوفد الشعبي الذي شكله المجلس الوطني لقيادة الثورة. واستمرت المفاوضات طويلًا حتى نيسان/ أبريل ١٩٦٣، حول معنى الإدارة اللامركزية، وتحديد منطقة كردستان[٤١]. وفي هذه الأثناء بدأت مفاوضات الوحدة الثلاثية في القاهرة بين مصر وسورية والعراق، ما جعل الأكراد يتوجسون خيفة من قيام الدولة الاتحادية. ولطمأنة الأكراد سمحت الحكومة

---

(٣٧) مراد، «الأكراد،» ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣٨) الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي، ص ٢٨٥.

(٣٩) البيشمركة = يشمه ره: كلمة كردية تعني فدائي. انظر: حافظ قاضي، قاموس القاضي: كردي ـ عربي، عربي ـ كردي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦)، ص ٤٦.

(٤٠) تشكل الوفد الكردي المفاوض إلى جانب الطالباني من: مسعود محمد، مصطفى عزيز، صالح اليوسفي، محمد سعيد خفاف، رشيد عارف، عقيد صديق، حبيب محمد كريم، شاخة دان نامق، عبد الصمد الحاج محمد، رؤوف أحمد، عبد الحسن فيلي، حسن ختنقاه، هاشم حسن عقراوي. انظر: مراد، «الأكراد،» ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٤١) حامد محمود عيسى علي، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص٣٣٢ ـ ٣٣٣، و Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 102.

العراقية لرئيس الوفد الكردي المفاوض جلال الطالباني بمرافقة الوفد العراقي الذي توجّه إلى القاهرة لإجراء مباحثات الوحدة الثلاثية.

وفي القاهرة قدمّ الطالباني مذكرة باسم الوفد الكردي إلى الوفد العراقي تشير إلى موقفه من مشروع الوحدة، وتضمّنت المذكرة النقاط التالية:

١ ـ يطالب الأكراد بحق تمثيلهم في المؤتمر.

٢ ـ لن يقف الأكراد في طريق الوحدة العربية.

٣ ـ أ ـ إذا بقي العراق مستقلًا تمامًا فالشعب الكردي يطالب باحترام حقوقه القومية على أساس توزيع السلطة.

٣ ـ ب ـ إذا دخل العراق في اتحاد فدرالي، يجب منح الشعب الكردي حكمًا ذاتيًا أوسع.

٣ ـ ج ـ إذا اندمج العراق في وحدة تامة مع دولة عربية أو أكثر، فسيشكل الشعب الكردي منطقة في هذه الدولة تحفظ وجوده كاملًا، وتزيل الشك في الوقت نفسه حول احتمال انفصالهم[٤٢].

كذلك طلب الوفد الكردي اجتماعًا منفردًا مع الرئيس عبد الناصر، طلب فيه ضمانات شخصية منه لأي اتفاق يُبرم مع حكومة البعث في العراق فوافق على إعطائها لهم، وبالمقابل وعد الوفد العراقي عبد الناصر بعدم إبرام أي اتفاق مع الأكراد من دون موافقته المسبقة[٤٣].

وقد نصح الرئيس عبد الناصر العراقيين بمحاولة أن يكونوا أكثر تعاطفًا مع الأكراد، وأنه لا مبالغة في مطالب الطالباني. وقال: إنّه طالما أنّ حكومة العراق اعترفت بوجود الأكراد في الدستور، فليس هناك سبب لتردّدها في

(٤٢) علي، المصدر نفسه، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤، وطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٤٣) الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي، ص ٢٨٧. ويقال إن علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش كانا قد طلبا من الرئيس عبد الناصر التدخل الشخصي والتحدث مع الوفد الكردي برئاسة طالباني، للإسهام في المصالحة بينهم وبين الحكومة العراقية. انظر: Sa'ad Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970* (London: Ithaca, 1981), p. 282.

منحهم الحقوق التي يجب أن تتبع ذلك الاعتراف بشكل طبيعي. لقد كان مقتنعًا بأنّ الأكراد لن يسعوا إلى الانفصال في المدى القريب، واعتقد أن الحركة القومية الكردية من الممكن أنْ تدعم الحركة القومية العربية، وذلك عن طريق منحهم بعض الضمانات، ومن المحتمل أيضًا أنّ الرئيس عبد الناصر أثناء لقائه مع الطالباني والشخصيات الكردية الأخرى، أصبح مدركًا للانقسامات العميقة بين الأكراد. وعلى الرغم من أنّه لا يؤمن بالحكم الذاتي، فقد اعتقد أنّ بعض اللامركزية ستكون كافية لإرضاء الأكراد. وأكد بذل الجهد لتجنّب القتال، ومن المحتمل أنّه أدرك أنّ الحلّ العسكري سيكون صعبًا، وأنّ جيشه سيشترك في القتال مباشرةً، لأنّ القيادة العراقية آنذاك كانت تسعى لإقامة اتحاد مع سورية ومصر تحت رئاسته[٤٤].

وعلاوة عن الأسباب السابقة فقد أراد الرئيس عبد الناصر للجيش العراقي أن يرابط على الجبهة السورية لمواجهة «إسرائيل»، كما كان قلقًا من أن تؤدي الحرب إلى صراع بين العراق والاتحاد السوفياتي، وهذا سيدفعه إلى الوقوف مع العراق، كما أن تجربته في حرب اليمن جعلته لا يرغب في رؤية الجيش العراقي في موقف مشابه، ولم يكن راغبًا في ترك الدول الأجنبية تستفيد من الصراع الداخلي في العراق، وبخاصة إيران. لكن العامل الأهم كان خوفه من أنّ دعم الأكراد قد يُلحق به سمعة دعم الحركات الانفصالية، لذلك صرّح عند مناقشة المشكلة الكردية أنّه سيقاوم الحركات الانفصالية في كل الوطن العربي، وطلب من الطالباني أن يؤكد أنّ الأكراد ليسوا انفصاليين[٤٥].

تردّد حزب البعث في تقديم حل للمشكلة الكردية، فعند تسلّمه الحكم لم تكن لديه أي خطة لحلها في العراق، مع أنّ القيادة القومية للحزب قد وعدت قيادة العراق بتقديم دراسات عن مسائل مهمة عدة مثل (الوحدة والأكراد والنفط والمسألة الزراعية)، لكن البرنامج الذي قدّمته القيادة القومية في النهاية لحكم العراق لم يتطرّق إلى الموقف من الوحدة ومن

---

(٤٤) Jawad, Ibid., p. 283.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

مشكلة الأقليات، كما أصبحت المشكلة الكردية مثارًا للجدل في مجلس قيادة الثورة العراقي بين المطالبين بالوحدة الثلاثية (مصر وسورية والعراق) وبين معارضيها الذين تذرعوا بالمشكلة الكردية والخطر الإيراني(٤٦).

وعلى الرغم من استمرار المفاوضات، أصدر البارتي منشورًا في ١٠/ ٤/ ١٩٦٣، تضمّن رؤيته لمفهوم اللامركزية. وبعد أن فشلت المفاوضات بين الوفد الشعبي والوفد الكردي، أوقف الوفد الكردي مفاوضاته وطلب المفاوضة مع الحكومة مباشرةً. وعلى ذلك اجتمع مع وفد وزاري برئاسة علي صالح السعدي، وقدموا إليه مشروعًا للإدارة اللامركزية يكاد يكون انفصالًا، فرفضته الحكومة. وبعد أسبوع من تصديق الحكومات العراقية والسورية والمصرية على ميثاق الاتحاد بينها في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردي المفاوض إلى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمشروع الإدارة اللامركزية، تضمن المطالب الكردية السابقة نفسها مع تعديلات بسيطة، فرفضته الحكومة مرة ثانية. ويقول طالب شبيب: «إنّ الأكراد لم يفهموا المبادئ الأساسية لكيان الدولة الموحدة. فقلنا لهم إذا كنتم تريدون الاستقلال يمكنكم طرحه وعلينا مناقشته، أما أنكم تطرحون مطالب ليس بينها الاستقلال لكنها تؤدي إلى انقسام الدولة وتحول العراق إلى كيان مريض فهو أمر لا نقبل به»(٤٧).

وقد فُسرت مغالاة البارزاني في مطالبه بأنّه فسّر مواقف الحكومة وقبولها التفاوض معه رسميًا وشعبيًا على أنّها ضعف، لذلك رفع سقف مطالبه، وطالب بتوسيع رقعة مناطق الأكراد على حساب جيرانهم من القوميات الأخرى، وعدّ كركوك كردية(٤٨).

وبعد فشل المفاوضات مع البارزاني والحركة الكردية ألفت الحكومة لجنة وزارية من خمسة وزراء، إضافة إلى خمسة من الساسة، وكلفتها

(٤٦) الفكيكي، المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٤٧) سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ص ٢٥٣.

(٤٨) مراد، «الأكراد،» ص ٣٦ ـ ٣٧.

بإعداد مشروع الإدارة اللامركزية في العراق[٤٩]. أعدت اللجنة المشروع وصادق عليه مجلس الوزراء في أول حزيران/ يونيو ١٩٦٣. وجاء في مقدمة المشروع: «تنفيذًا لما جاء في البيان المرحلي الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٣ فإنّ نظام اللامركزية يقصد به تقسيم العراق إداريًا إلى محافظات تتمتع كل منها بدرجة كافية من حرية العمل في إدارة شؤونها تحت إشراف الحكومة»[٥٠]، أي إن المشروع يشمل العراق كله، وعيّن حدود المحافظات العراقية، كما أقرَّ المشروع استعمال اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين في محافظة السليمانية[٥١]، على أن تكون لغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة الكردية، وتكون العربية لغة ثانية، أما لغة التدريس في المرحلة الثانوية فهي العربية.

طبعًا لم يلبِّ هذا المشروع مطالب البارزاني التي قدّمها للحكومة فرفضه، كما رفضت الحكومة المشروع الذي تقدّم به، وبذلك سارت الأوضاع نحو التأزم والحرب بين الطرفين. مع أنّه يقال إن علي صالح السعدي، الأمين القطري للبعث، وحازم جواد، أمين سره، أعلنا إيمانهما بحق تقرير المصير للأكراد، على الرغم من عدم وجود هذه الفكرة في التراث الفكري للحزب حتى ذلك الوقت[٥٢].

وتعود أسباب تعسّر المفاوضات التي بدأت إيجابية إلى: الصراع بين البعث وعبد الناصر الذي دفع الأكراد إلى التشدّد، إضافة إلى الضغط المحلي والإقليمي والدولي لمنع الوحدة الثلاثية، وتجلى بموقف السوفيات والشيوعيين

---

(٤٩) تألفت اللجنة من: الفريق صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، الزعيم ناجي طالب، وزير الصناعة، الزعيم محمود شيت خطاب، وزير البلديات، حازم جواد، وزير الداخلية بالوكالة، مهدي الدولعي، وزير العدل، الشيخ محمد رضا الشبيبي، المحامي حسين جميل، د. عبد العزيز الدوري، رئيس جامعة بغداد، علي حيدر سلمان، سفير العراق بواشنطن. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥٠) النص الكامل لمشروع نظام الإدارة اللامركزية في العراق، في: المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٨٢.

(٥١) جرى توسيع محافظة السليمانية في هذا المشروع لتشمل: لواء أربيل، ولواء السليمانية مضافًا إليه قضاء جمجمال، ولواء دهوك الذي يؤلف من أقضية زاخو ودهوك والعمادية وعقرة والزيبار من لواء الموصل. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٨٢.

(٥٢) الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي، ص ٢٩٤.

العراقيين الهاربين إلى شمال العراق، وموقف إيران التي كانت لا ترغب في وجود حكم قومي في العراق يسعى إلى الوحدة مع عبد الناصر. كما أن الإرث الدموي بين الجيش العراقي والأكراد جعل العسكريين يطالبون بالحسم العسكري للمشكلة. وكانت بعض المطالب الكردية بتأسيس جيش كردي، والاستقلال الذاتي، وتوزيع الدخل، وضم كركوك للمنطقة الكردية، سببًا آخر لفشل المفاوضات. إضافة إلى أنّ القيادة الكردية بينما كانت تفاوض الحكومة كانت على اتصال بأعداء العراق، ففي نيسان/ أبريل ١٩٦٣ وصل إلى «إسرائيل» الأمير الكردي بديرخان مبعوثًا من البارزاني، واجتمع هناك مع رئيس وزراء «إسرائيل» دافيد بن غوريون وكبار المسؤولين الآخرين، وطلب تزويد البارزاني بالسلاح وإقامة علاقات مباشرة معه. وبعد شهر من زيارة بديرخان كُلّف جهاز الاستخبارات «الإسرائيلية» (الموساد) بمعالجة القضية الكردية. وبعد بدء القتال، وبالتنسيق مع إيران، بدأت إرساليات السلاح «الإسرائيلية» تصل إلى الأكراد في عملية سميت «أثينا» بدأت في تموز/ يوليو ١٩٦٣[٥٣].

وقد أدى الفشل إلى القتال على الرغم من معارضة الجناح المدني من حزب البعث، ونصيحة الرئيس عبد الناصر والسفير الأميركي في بغداد للحكومة والأكراد بتجنب القتال[٥٤]. فقد كان بعض قادة البعث يعتقدون أن منح الأكراد حكمًا ذاتيًا يهدد المصالح العربية العليا، والحكومة المركزية، وحزب البعث، لأنّ الأكراد سيطالبون بتنازلات أوسع عاجلًا أو آجلًا، وستكون النتيجة تقسيم العراق[٥٥]. كما كانت الحكومة العراقية على علم

---

(٥٣) شلومو نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ترجمة بدر عقيلي (عمان: دار الجيل، ١٩٩٧)، ص ٩٣ ـ ١٠١. وكانت قد تأسست في «إسرائيل» بعد بدء الحرب الكردية عام ١٩٦٣ لجنة سُميت «لجنة الدفاع عن الشعب الكردي» برئاسة يوري أفنيري. وكان عدد من المهاجرين اليهود من شمال العراق وأعضاء في حزب «الماباي الإسرائيلي» قد طالبوا بمساعدة «الثوار الأكراد»، وقال الناطق باسمهم، حبيب شيموني، إن أوساط الثوار الأكراد في جنيف وهولندا وباريس ترحّب بالمساعدة «الإسرائيلية». انظر: **لوموند**، ١٩٦٣/٨/٢، و**جويش كرونيكل** (لندن)، ١٩٦٣/١١/٨، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١١٣/ع ٦٣، تاريخ ١٩٦٣/٨/٧، والرقم ١٩٠/ع ٦٣، تاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠ على التوالي.

(٥٤) الفكيكي، المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٥٥) «لماذا تحرّك العراق على الأكراد،» **الأوبزرفر** (لندن)، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٩/ع ٦٣، تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٢.

بعلاقات البارزاني بـ «إسرائيل»، وأذاعت الخبر إذاعة بغداد في حزيران/ يونيو ١٩٦٣[٥٦].

ب ـ مرحلة العودة إلى القتال

بعد رفض البارزاني مشروع الإدارة اللامركزية الذي تقدمت به الحكومة، ازدادت الريبة بين الطرفين، مع ظهور أنباء عن فرض الحكومة الحصار الاقتصادي على الشمال، وإعداد العدة للعودة إلى القتال، واختطاف مقاتلي البارزاني عددًا من موظفي الحكومة وأفراد الحرس القومي، كما أُطلقت النار على قطعات الجيش، وهوجمت القرى الكردية التي رفضت التعاون معهم، وأقيمت محاكم تابعة للبارزاني في خانقين وكويسنجق[٥٧]. وكانت الشكوى قد ازدادت من البيشمركة بعد أن بدأت منظمات حزب البعث تؤسّس مقارَّ رسمية لها داخل مدن كركوك والسليمانية وأربيل، ما خلق صراعًا بينها وبين منظمات البارتي والحزب الشيوعي من جهة أخرى. جعلت هذه الأوضاع القيادة الميدانية للجيش تبلغ القيادة السياسية بأن الجيش أصبح أمام خيارين: إما أن يسحب القوات من كردستان كلها، أو يفقد التحكم العسكري فيها[٥٨].

وأمام الوضع المتأزم في شمال العراق عقد المجلس الوطني لقيادة الثورة في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٦٣ اجتماعًا ناقش فيه تقويم الوضع العسكري في الشمال، وصوّت بأغلبية أعضائه على استئناف القتال هناك، وقد صوّتت ضد القتال قيادات مهمة مثل صالح مهدي عماش الذي طالب بتأجيله لتأمين السلاح للجيش، كما صوّت ضده علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب ومحسن الشيخ راضي وثلاثة غيرهم. وكانت القيادة المدنية لحزب البعث عمومًا لا ترغب في القتال، الذي تحمّس له العسكريون والرئيس عبد السلام عارف بخاصةٍ، لذلك يشكك طالب شبيب

(٥٦) نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ص ٩٥.

(٥٧) مراد، «الأكراد،» ص ٣٨.

(٥٨) سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ص ٢٥٦.

بتصويت عماش ضد القتال لأنّه قبل الاجتماع كان قد اتصل بالملحقين العسكريين التركي والإيراني وبحث معهما أمر القتال[٥٩]. وقد تشكلت هيئة تنسيق مشتركة عراقية ـ إيرانية ـ تركية يرأسها صبحي عبد الحميد، مدير الحركات العسكرية في الجيش العراقي[٦٠].

وتأكد الخيار العسكري بعد مهاجمة مقاتلي البارزاني في ١٩٦٣/٦/٨ قافلة عسكرية في منطقة سبيلك وقتل وجرح ضابط وعدد من الجنود. وعندما أنذر قائد الفرقة الثانية البارزاني بتسليم المهاجمين رفض طلبه. وفي إثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء، ووجه المجلس الوطني لقيادة الثورة إنذارًا مدته ٢٤ ساعة للبارزاني لإلقاء السلاح. واستدعى وزير الخارجية سفير الجمهورية العربية المتحدة، والقائم بالأعمال الإيراني، والسوري لإطلاعهم على مجريات الأمور. كما اجتمع وزير الخارجية مع أمين هويدي، سفير الجمهورية العربية المتحدة، وطلب منه دعم القاهرة لبغداد إذاعيًا وصحافيًا على الصعيد العالمي[٦١].

وفي ١٩٦٣/٦/٩ اعتُقل الوفد الكردي المفاوض في مطار كركوك، وقامت الحكومة والحرس القومي بحملة اعتقالات واسعة شملت العشرات من كوادر البارتي ومؤيّديه، كما فُصل مئات الموظفين الأكراد من أعمالهم، وجرت حملات اعتقالات في مختلف مدن شمال العراق، وقيل عن إعدام آمر موقع السليمانية العسكري العميد صديق مصطفى لعشرات الشبان الأكراد، وتدمير أحياء سكنية كردية في مدينة كركوك، واعتقال وفصل كافة الأكراد العاملين في شركة نفط كركوك[٦٢]. ويقول الأكراد: إنّ النظام بدأ مع هذه الجولة من القتال بعملية تعريب كركوك، كما قامت

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ و٢٦٥.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٨؛ الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، ص٢٩١، والخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١١٤.

(٦١) مراد، «الأكراد»، ص ٣٨.

(٦٢) الخرسان، المصدر نفسه، ص ١١٥، وسنجاري، **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، ص ٢٩.

القطعات العسكرية بحرق وتدمير المئات من القرى الكردية[٦٣].

وفي ١٠/٦/١٩٦٣، وقبل اندلاع القتال في اليوم نفسه، أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانًا أعلن فيه إقرار الحقوق القومية الكردية على أساس اللامركزية. ثم أتبع هذا البيان ببيان آخر أعلن فيه قيام الحركات العسكرية في شمال العراق، شرح فيه أسباب استئناف القتال ضد البارزاني و«جماعته» الانفصاليين، ومن الوقائع التي ذكرها البيان كأسباب لعودة القتال: إيواء الشيوعيين الهاربين من مدنيين وعسكريين، فرض الإتاوات على المواطنين، ومنعهم من مراجعة السلطات الحكومية ومراجعة المتمردين بدلًا منها، وتفتيش السيارات وسلب أموال المواطنين، الهجوم على مخافر الشرطة، قطع خطوط الهاتف، إطلاق النار على الجيش، اختطاف الموظفين كاختطاف قائمقام مركه سور وخطف أفراد الحرس القومي في مناطق مخمور والتون كوبري، ومهاجمة القرى التي ترفض التعاون مع المتمردين، ومهاجمة فرسان صلاح الدين، وتشكيل محكمة غير شرعية في خانقين، حكمت على أربعة بالإعدام ونفّذ الحكم بهم. هذا إضافة إلى وقائع أخرى ذكرها البيان من تعديات مقاتلي البارزاني. كما دعا البيان المواطنين كافة إلى التعاون ومساعدة القوات الحكومية للقضاء على من سمّاهم «الزمرة الخائنة»[٦٤].

وزحفت وحدات الجيش العراقي مع قوات «فرسان صلاح الدين» المتشكلة من العشائر الكردية بالدرجة الأولى، وقوات «فرسان الوليد» المتشكلة من العشائر العربية، بخاصة شمّر والجبور[٦٥]. وكانت الحكومة منذ عهد الرئيس قاسم قد بدأت بدعم العشائر المنافسة للبارزاني، وفي حرب ١٩٦٣ بدأ الجيش بتنظيمها في كتائب تحت اسم «فرسان صلاح الدين» بقيادة شيوخ العشائر أنفسهم، وقد تزايد عددهم مع الوقت[٦٦]. وتشكلت كتائب

---

(٦٣) سنجاري، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٦٤) النص الكامل لبيان الحكومة العراقية بقيام الحركات العسكرية، في: مراد، «الأكراد،» ص ٨٣ ـ ٨٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٦٦) تعود فكرة إنشاء ميليشيات القبائل إلى السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٠، الذي أسّس «الفرسان الحميدية» التي تشكلت بنحو رئيسي من العشائر الكردية، وقد عززت الكتائب مكانة بعض القبائل سياسيًا واقتصاديًا على حساب غيرها، وأصبح زعيم القبيلة يحكم قبيلته ويمكن =

الفرسان من العشائر الكردية، واليزيدية[٦٧]، والآشورية[٦٨]. ولجأ الرئيس عبد السلام عارف إلى الاستعانة بالعشائر العربية القاطنة في شمال العراق للمساعدة في إنجاح الحركات العسكرية ضد التمرد الكردي، واجتمع من أجل هذه الغاية مع شيخ عشائر شمَّر، أحمد عجيل الياور، على الرغم من معارضة بعض أعضاء الحكومة لتشكيل وحدات مسلحة من العشائر العربية[٦٩].

زحفت القوات الحكومية بأربعة أرتال، اتجه **الأول** من الموصل إلى دهوك شمالًا ثم إلى سرسنك والعمادية، واتجه **الثاني** من الموصل إلى بارزان، أما **الثالث** فاتجه من أربيل إلى راوندوز وحاج عمران، أما **الرابع** فاتجه من كركوك إلى السليمانية ومنها إلى بنجوين. أما قوات اليرموك السورية التي التحقت للقتال مع الجيش العراقي فاتجهت إلى منطقة زاخو القريبة من الحدود التركية[٧٠]. واستطاع الجيش تحرير مناطق عدة من المتمردين، مثل كويسنجق، ورانية، ودخل ناحية بارزان في آب/أغسطس ١٩٦٣، واستسلم فيها زعيمها أخو الملّا مصطفى الشيخ أحمد البارزاني، وقد رفع سقوطها من معنويات الجيش. وتميز القتال في هذه الجولة بعنفه عن المرات السابقة.

= أن يتوسع على حساب القبائل التي لا تحوي كتائب حميدية. وقد شاركت الكتائب في الحرب العالمية الأولى واختفت مع اختفاء الإمبراطورية العثمانية، لتظهر لاحقًا بأشكال أخرى. للمزيد عن إشراك القبائل الكردية في ميليشيات مسلحة، انظر: Martin van Bruinessen, «Kurds, States and Tribes,» in: Faleh Abdul-Jabar and Hosham Dawod, eds., *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East* (London: Saqi, 2001), pp. 165-183.

(٦٧) لا بد هنا من الإشارة إلى أنّ الانتماء الكردي بين اليزيديين العراقيين لم يظهر في فترة الاحتلال البريطاني، على الرغم من أن السياسات البريطانية في العراق قد ساعدت على نشوء الحركة الكردية قوية. انظر: Nelida Fuccaro, «Tribes' Religions and State in Early Modern Iraq: The Case of the Yazidi Kurds,» in: Ibid., p. 190.

وقد تغيّر هذا الوضع نسبيًا في الستينيات، ومع ذلك بقيت مناطق اليزيديين هادئة نسبيًا في هذه الفترة، ولن تشهد توترات ملحوظة حتى سبعينيات القرن العشرين، لكنها ستكون أولى المناطق التي سترضخ لسلطة الدولة.

(٦٨) نوري عبد الحميد العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ٦ ج (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ج ٦، ص ١٧٨، وأبرام شبيرا، **الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١)، ص ٤٨.

(٦٩) الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٧٠) مراد، «الأكراد،» ص ٣٩.

وقال الأكراد إنّ التنسيق العراقي ـ الإيراني ـ التركي الذي جرى لأول مرة أدى إلى قطع خطوط الإمدادات عن الحركة الكردية التي كانت تصلها من إيران وتركيا، ما ساعد الجيش على التقدم وتراجع المتمردين إلى معاقلهم الأخيرة في جبال أقصى الشمال[٧١]. لكن هناك غرابة في الحديث عن التنسيق العراقي ـ الإيراني ضد الأكراد، ففي تلك الفترة كانت العلاقات «الإسرائيلية» ـ الكردية قد بدأت، كما بدأت إرساليات السلاح «الإسرائيلية» تصل إلى البارزاني منذ ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ عبر الأراضي الإيرانية، وتنقلها إلى الأكراد الاستخبارات الإيرانية (السافاك)[٧٢]. كما أن قيادة حزب البعث نفت علمها بأي اجتماعات جرت مع الإيرانيين والأتراك[٧٣]. مما يجعل الرواية الكردية عن التعاون العراقي الإيراني مبالغًا فيها، أو إن إيران كانت توهم الطرفين (الحكومة العراقية والمتمردين الأكراد) بوقوفها إلى جانب كلٍّ منهما لتدفعهما نحو القتال لاستنزاف العراق، وكان هذا هدفها الرئيس الذي ظهر من خلال هذه الدراسة.

وقد وصلت الحركة الكردية في تلك الحرب إلى حافة الانهيار لولا قيام الجيش بحركة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ بقيادة المشير الركن عبد السلام عارف، رئيس الجمهورية، وإزاحة حزب البعث عن السلطة، ما جعل الجيش يمر بمرحلة من الاضطراب، كما دفع إيران إلى استئناف مساعدتها للأكراد والسماح «للإسرائيليين» بإرسال الأسلحة لهم، وهذا ما دعم موقفهم حتى نهاية القتال في شباط/فبراير ١٩٦٤، وقيام الرئيس عارف بإيقاف الحرب في الشمال، ما أنقذ الحركة الكردية من الانهيار.

٤ ـ الحرب في شمال العراق والمواقف الإقليمية والدولية

قال القيادي البعثي ووزير خارجية العراق عام ١٩٦٣، طالب شبيب، في تقويمه للحرب في الشمال عام ١٩٦٣ وأسبابها: «أرى أنّ الدول الكبرى

---

(٧١) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١١٦.

(٧٢) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٠١.

(٧٣) الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، ص ٢٩١. وكان الفكيكي آنذاك أحد قادة حزب البعث في العراق قبل أن ينشق عنه.

هي أقل الأطراف تأثيرًا، فقد تأكدوا أنّ أسباب الصراعات المنتظمة في العراق تأتي غالبًا من الداخل، أو هي متداخلة مع عوامل إقليمية عربية وغير عربية، وإذا كان للدول الكبرى تدخلات فهي تحصل عن طريق دول مجاورة»[٧٤]. كما قال: «حينذاك لم ينصحنا أحد غير القيادة القومية للحزب والرئيس جمال عبد الناصر، هاتان الجهتان كانتا كارهتين للحرب الداخلية وانعكاساتها على الأوضاع السياسية العربية وعلى علاقتنا الدولية»[٧٥].

لكن الأحداث والمعلومات التي كشفت لاحقًا تدل على الدور الكبير للعامل الخارجي في ما كان يدور في شمال العراق، مع عدم إغفال العامل الداخلي المهم. وقد تفاوتت مواقف الدول من تلك الحرب عام ١٩٦٣ في الشمال.

وقبل الحديث عن الموقف السوري لا بد من الإشارة إلى ما قاله طالب شبيب، وزير خارجية العراق آنذاك: «إن القيادتين العراقية والسورية لحزب البعث لم تكونا ميّالتين للحرب. لكنهما بعد أن صارت أمرًا واقعًا اضطرتا للدعم والتأييد»[٧٦]. فقد كان موقف سورية الأقوى في دعم العراق، بعد أن اتهمت الرئيس عبد الناصر بدعم الانفصالية على خلفية الخلافات بين البعث السوري والرئيس عبد الناصر. ونتيجة وجود حزب البعث في السلطة في سورية والعراق، وتوقيعهما ميثاق الوحدة العسكرية[٧٧]، فقد شارك الجيش

---

(٧٤) سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ص ٢٦٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٧٧) أُعلن هذا الميثاق في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، وأهم ما نص عليه: إعلان الوحدة العسكرية بين القوات المسلحة في القطرين العراقي والسوري، تشكيل مجلس دفاع أعلى، تعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش، وزير الدفاع العراقي، قائدًا عامًا للقوات المسلحة، تكون دمشق مقرًا للقيادة العامة. ودُعيت الأقطار العربية الأخرى إلى الانضمام لتلك الوحدة العسكرية التي باركها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث الذي كان منعقدًا في دمشق في تلك المدة. انظر: مصطفى طلاس، **مرآة حياتي**، ١٠ ج، ط ٧ (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة، ٢٠٠٦)، **العقد الثاني ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨** (٢ ج)، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٤. كان مصطفى طلاس آنذاك ضابطًا بعثيًا في الجيش السوري وقائدًا للمنطقة الوسطى، وفي ما بعد أصبح وزيرًا للدفاع في سورية، ووصل إلى رتبة عماد أول قبل تقاعده.

السوري لأول مرة في القتال الدائر في شمال العراق، فدخلت «قوات اليرموك» السورية بقيادة العقيد فهد الشاعر الأراضي العراقية، وكانت تلك القوات عبارة عن لواء ضم نحو أربعة آلاف جندي[٧٨].

دخلت قوات اليرموك العراق على شكل مجموعات، بدءًا من ٢٥/ ٩/ ١٩٦٣، وأنهت تمركزها شمال الموصل في١٠/ ١٠/ ١٩٦٣. وبعد دخولها مباشرةً قامت هذه القوات، يؤازرها مئة وخمسون مقاتلًا من فرسان صلاح الدين، بتمشيط القرى التي يسيطر عليها المتمردون وتطهير قضاء دهوك من المسلحين الأكراد[٧٩]. وكان وفد قيادي سوري تألف من الوزير أحمد أبو صالح، وحمود الشوفي، والعقيدين فهد الشاعر ومحمد عمران، أعضاء مجلس قيادة ثورة ٨ آذار/ مارس في سورية، قد زار مناطق القتال في شمال العراق في آب/ أغسطس ١٩٦٣[٨٠].

وترافق دخول القوات السورية مع وصول التعاون إلى ذروته بين العراق وسورية في المحادثات العسكرية في آب/ أغسطس ١٩٦٣، التي أعلن في أثرها قائد سلاح الطيران العراقي حردان التكريتي ـ في إشارة شبه رسمية ـ مشاركة سورية في القتال، التي أعلن عنها رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، عندما تفقد الرئيس عبد السلام عارف القوات السورية المقاتلة في الشمال[٨١]، كما سرت شائعات عن اشتراك طائرات سورية في القتال. وقد حاول عصمت شريف وانلي، ممثل البارزاني في أوروبا، تدويل المشكلة الكردية بإعلانه مشاركة القوات السورية في الحرب الأهلية في العراق، وطلبه من حكومات آسيا وأفريقيا عرض المشكلة على مجلس

---

(٧٨) موسى السيد علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، دراسات استراتيجية؛ ٤٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١)، ص ٤٨.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٨، وطلاس، المصدر نفسه، **العقد الثاني ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨**، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٨٠) تقارير الصحف المصرية (وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، التقارير محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم ١٤٩، تاريخ ١١/٨/١٩٦٣.

(٨١) تقارير الصحف المصرية: الرقم ١٦٠ ـ ١٦١، تاريخ ٢٤/٨/١٩٦٣، والرقم ٢١١، تاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣.

الأمن لأنها تهدّد السلام في «الشرق الأوسط»(٨٢). واستمرت القوات السورية في القتال حتى إطاحة البعثيين في العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣(٨٣)، وغادرت نهائيًا في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ في وداع رسمي حضره ممثلون عن الحكم الجديد(٨٤). وهناك من يرى أنّ أحد أسباب إرسال الجيش السوري إلى العراق كان في الحقيقة الخوف من أنّ نجاح الأكراد العراقيين سيشجع الأقلية الكردية في سورية على التمرد(٨٥).

ويقول طالب شبيب عن الموقف السوري: «إن السوريين على الرغم من إرسالهم لواء فهد الشاعر استمروا في رفض الحرب، وأكدوا أنّ الحرب هي آخر الوسائل وليست أولاها، وكانوا يرفضون أن تدور أغلب معارك البعث مع السوفيات وأنصارهم من الشيوعيين وحلفائهم الأكراد»(٨٦).

أما مصر فقد عارضت القتال على لسان الرئيس عبد الناصر، وأكدت إمكانية حل المشكلة سلميًا، وكان جلال الطالباني قد أجرى محادثات مهمة في القاهرة عند اندلاع الأزمة قبل عودته إلى بغداد عن طريق بيروت في محاولة لاستكمال المفاوضات مع الحكومة، لكنه ما لبث أن غادر بيروت إلى أوروبا بعد استقباله رسولًا من البارزاني(٨٧). لكن على الرغم من هذا

---

(٨٢) خبر أذاعته وكالة «الأسوشيتد برس» ونشر في الأهرام، في: تقارير الصحف المصرية، الرقم ١١٩، تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣.

(٨٣) قيل إن الهدف من إرسال القوات السورية إلى العراق، كان دعم حزب البعث ضد عبد السلام عارف والناصريين إلى جانب قتال الأكراد. لذلك عند وصولها إلى العراق استقبلها الرئيس عارف وأرسلها مباشرة إلى الخطوط الأمامية للقتال مع الأكراد. انظر: الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، ص ٢٩١. وينفي طالب شبيب ما قاله الفكيكي حول المهمات السياسية للقوات السورية في العراق، التي كانت مكلفة من قيادتها بمساندة الجيش العراقي فقط، وكانت بعيدة من العاصمة ٥٠٠ كلم في الشمال، وإن ما قاله الفكيكي محاولة منه لتحميل ذنوب العراقيين للغير. انظر: سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ص ٢٥٩.

(٨٤) تقارير الصحف المصرية، الرقم ٢٥٩، تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٣.

(٨٥) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 284.

(٨٦) سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ص ٢٦٦.

(٨٧) «الجمهورية العربية ترى إمكان حل مشكلة الأكراد سلميًا،» **الأهرام**، العدد ٢٧٩٣٤، في: تقارير الصحف المصرية: الرقم ٨٥، تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٣، والرقم ١٠١، تاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٦٣.

الموقف المصري، اتهم علي صالح السعدي مصر بالتدخل في المشكلة الكردية، على خلفية نشر أخبار القتال في شمال العراق في الصحف المصرية، وعلى خلفية النزاع بين عبد الناصر وحزب البعث، مما استدعى ردًا طويلًا من محمد حسنين هيكل في ملحق صحيفة **الأهرام**(٨٨). وكانت خصومة الرئيس عبد الناصر مع البعثيين في صيف ١٩٦٣ قد دفعته إلى محاولة استغلال المشكلة الكردية في ذلك الصراع، لذلك سمح لشوكت عقراوي، ممثل البارزاني، بعرض قضيته بحرية في القاهرة، ونشرت أخبارًا متعاطفة مع الأكراد في الصحف المصرية(٨٩).

وكانت الحكومة العراقية في بداية مفاوضاتها مع البارزاني تحتج بأنها مقيّدة بمعارضة الرئيس ناصر لأي اتفاق مع الأكراد، فقد قال علي صالح السعدي حول الحكم الذاتي: «إن عبد الناصر سيكسر رقبتنا، وسيقول إن البعثيين قسموا العراق لذا وجبت موافقته»(٩٠). لكن عبد الناصر نفى لجلال طالباني صحة هذا الادعاء، مع تأكيده معارضة أي محاولة انفصالية كردية(٩١). أما بقية الدول العربية، وكانت غير فاعلة وبعيدة من المشكلة، فقد كانت ترى أن العراق دولة شقيقة يجب دعمها في أي عمل تقوم به، وكانت هذه الدول تقارن بين وضع الأكراد في العراق وتركيا وإيران، وأنه كان في العراق أفضل كثيرًا. وعمومًا، عَدّ القوميون العرب وبعض الدول العربية أنّ الحكم الذاتي يُعَدّ خطوةً نحو الانفصال، وقد عززت هذا الموقف العربي العلاقات التي أقامها البارزاني مع الدول المعادية للقضايا العربية، كما ربطت بعض الدول العربية بين الحركة الكردية والشيوعية، فقد كان يطلق على البارزاني «الملّا الأحمر»، كما حصل على الدعم السوفياتي(٩٢).

---

(٨٨) محمد حسنين هيكل، «دور القاهرة في مشكلة الأكراد بالتفصيل والوثائق»، **الأهرام** (ملحق)، في: تقارير الصحف المصرية، الرقم ١١٩، تاريخ ١٩٦٣/٦/٣٠.

(٨٩) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 286.

(٩٠) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٠٣.

(٩١) «الرئيس ضد العنف،» لوموند، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٨٣/ع ٦٣، تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦.

(٩٢) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, pp. 285-286.

أما تركيا فقد أغلقت حدودها مع العراق لمنع تسلل الأكراد إلى أراضيها، وسمحت للطيران العراقي بدخول أجوائها أثناء قصف مواقع البارزاني قرب حدودها[٩٣]. وقيل إن اجتماعات عقدت في كركوك بين قادة عسكريين عراقيين وإيرانيين وأتراك للتنسيق ضد الأكراد، وإن طائرات إيرانية نقلت عتادًا ثقيلًا إلى كركوك، وفُتح مكتب عسكري إيراني في كركوك، ومكتب تركي في الموصل للتنسيق مع القوات العراقية، لكن قيادة البعث نفت علمها بهذه الاجتماعات[٩٤].

أما الموقف الإيراني فيتداخل معه الموقف «الإسرائيلي»، لأنّ الدعم «الإسرائيلي» للأكراد كان يمر عبر إيران وأجهزة استخباراتها، ومع أنّه يقال إنّ إيران في جولة القتال التي اندلعت ما بين حزيران/يونيو ١٩٦٣ وشباط/فبراير ١٩٦٤ وقفت إلى جانب الحكومة العراقية، خلافًا لمواقفها المعتادة بدعم التمرّد الكردي بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، بسبب الخصومة ما بين الحكومة البعثية والرئيس جمال عبد الناصر[٩٥]. لكن كما جاء في الفقرات السابقة كانت إيران خلال هذه الحرب تقدم الدعم للأكراد، كما كانت ممرًا للأسلحة «الإسرائيلية» التي بدأت تتدفق على الأكراد منذ تموز/يوليو ١٩٦٣، بعد زيارة بديرخان، ممثل البارزاني إلى «إسرائيل»، كما قام إبراهيم أحمد وجلال الطالباني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، عندما كان التمرد يمر بظروف صعبة تحت ضربات الجيش العراقي، بزيارة السفارة «الإسرائيلية» في باريس واجتمعا مع ممثل الموساد[٩٦]. كما اجتمع أحمد

---

(٩٣) نشرت صحيفة ملّيات التركية في عددها ٤٦٥٦ تاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٦٣ خبرًا بعنوان: «البارزانيون يستعدون للقتال في العراق والقوات الجوية العراقية تطلب من تركية السماح لها بدخول الأجواء التركية عند اللزوم لضرب الأكراد بالقنابل». في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٢٤/ع ٦٣، تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٣، والأخبار (مصر)، في: تقارير الصحف المصرية، الرقم ١١١، تاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٦٣.

(٩٤) الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، ص ٢٩١، وعلي سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء** (دهوك: مطبعة خه بات، ١٩٩٧)، ص ٤٧.

(٩٥) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, pp. 295- 296.

(٩٦) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٠٣. وقد نفى الطالباني في رسالة إلى نكديمون زيارته للسفارة «الإسرائيلية» في باريس بناءً على نصيحة سوفياتية. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٥٥ ـ ١٥٦. كما نفى الطالباني أن يكون بديرخان قد رتّب لقاءه مع =

مع رئيس الموساد، مائير عميت، وطلب منه أسلحة وأموالًا ومساعدات أخرى. وكانت إيران تتحكم بالمساعدات «الإسرائيلية» المرسلة للأكراد بحسب مصالحها ووفقًا للعلاقات الإيرانية ـ العراقية(٩٧).

أما الاتحاد السوفياتي فقد وقف ضد العراق لأنّه كان يكنُّ عداءً شديدًا للحكومة البعثية بسبب قمعها للشيوعيين، لذلك رفض السوفيات تزويد الجيش العراقي بالسلاح، فطلب العراق من مصر تزويده بالسلاح. وشنّت إذاعات وصحف(٩٨) الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية حملات شديدة على الحكومة العراقية تأييدًا للحركة الكردية المسلحة(٩٩). واتهمت «وكالة تاس» (Tass) السوفياتية العراق بالإبادة الجماعية للأكراد في العراق، وعلى خلفية هذه المواقف عاد عدد من الطلاب العراقيين من الاتحاد السوفياتي(١٠٠). وتحدثت الصحف البريطانية عن تميّز المشكلة الكردية بعد سقوط قاسم بظاهرتين: أنّ الروس الذين كانوا متحفظين أصبحوا يؤيّدون علنًا فكرة دولة كردية، واتصال الأكراد بجمال عبد الناصر على خلفية صراع الطرفين مع البعث(١٠١).

= «الإسرائيليين»، مع أنه كان في ذلك الوقت في باريس وصرّح لصحيفة لوموند، تاريخ ١٢/٦/١٩٦٣ بأن هدفه من زيارة باريس شكر الشعب الفرنسي وصحافته على الدعم المعنوي للأكراد، والاتصال بالوطني الكردي الأمير بديرخان. انظر: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٨/ع ٦٣، تاريخ ١٨/٦/١٩٦٣. كما نشرت صحيفة نيوزويك الأميركية تصريحًا للطالباني بعد عودة القتال عام ١٩٦٣ قال فيه: «إننا سنتعاون مع أي إنسان يريد مساعدتنا حتى لو كان الشيطان»، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٨١/ع ٦٣، تاريخ ٢٥/٦/١٩٦٣.

(٩٧) نكديمون، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٩٨) «الحرب الإجرامية ضد الأكراد،» نيو تايمز (روسيا)، ١٧/٧/١٩٦٣. في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١١٣/ع ٦٣، تاريخ ٧/٨/١٩٦٣.

(٩٩) الأوبزرفر، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٩/ع ٦٣، تاريخ ٢٢/٦/١٩٦٣.

(١٠٠) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), p. 301.

كذلك جاء في مقالة في صحيفة البرافدا السوفياتية الرسمية: «إن الاتحاد السوفياتي لا يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي إزاء أحداث العراق، وإن الشعب السوفياتي لا يمكن أن يرضى استخدام المساعدات التي يقدمها للدول الصغيرة ضد مصالح شعوبها». انظر: الأخبار، في: تقارير الصحف المصرية، الرقم ١١١، تاريخ ٢٢/٦/١٩٦٣.

(١٠١) «العصيان الكردي،» التايمز، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧/ع ٦٣، تاريخ ١٥/٦/١٩٦٣.

من جهة أخرى، أرسل وزير الخارجية السوفياتي مذكرات تحذير رسمية إلى حكومات العراق، وإيران، وتركيا، وسورية، اتهم فيها هذه الدول بالتدخل في شمال العراق، ورأى الحرب تهديدًا مباشرًا لأمن الاتحاد السوفياتي، على الرغم من نفي هذه الدول لذلك(١٠٢). لكن على الرغم من هذه المواقف فإنّ المعونة السوفياتية المقدمة للحركة الكردية كانت محدودة لاعتبارات عدة، منها: العلاقة المتوترة بين الحزب الشيوعي العراقي وعناصره اللاجئة في شمال العراق مع البارزاني والبارتي، الذين رفضوا إشراكهم في القتال ضد البعث، ولاحقًا ضد عارف. وعندما حاول الشيوعيون (الأنصار) إثبات وجودهم قامت البيشمركة الكردية بتصفية جيوب عدة لهم في شمال العراق، وقتلت أعدادًا منهم، وأسرت مئات آخرين(١٠٣).

وقد حاول السوفيات تدويل المشكلة الكردية، فأوعزوا إلى جمهورية منغوليا بالتقدم بشكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ممارسات العراق بحق الأكراد، لكنها عادت وسحبت طلبها بعد فترة قصيرة(١٠٤). وكان الموقف السوفياتي المؤيد للأكراد بالدرجة الأولى تعبيرًا عن الاحتجاج على سياسة البعث في قمع الشيوعيين العراقيين، وهذا ما ستثبته الأحداث الآتية.

لكن على الرغم من إيقاف المساعدة العسكرية السوفياتية للعراق والهجوم الكلامي ضده، فإن الدعم السوفياتي للأكراد والشيوعيين العراقيين لم يذهب إلى حد تزويدهم بالأسلحة. وقد استنكر الشيوعيون العراقيون سرًا عدم اكتراث الاتحاد السوفياتي الواضح بمصيرهم، كما أعلن الأكراد خيبة أملهم أيضًا، لكن هذه الانتقادات لم تثن السوفيات عن موقفهم تجاه الدعم المادي، واكتفوا بوضع الموضوع أمام الأمم المتحدة، لكن عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في العراق منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٨ عزز العلاقات

---

(١٠٢) «المشكلة الكردية مشكلة دولية،» لوموند، ١١/٧/١٩٦٣ في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٠٠/ع ٦٣، تاريخ ١٧/٧/١٩٦٣. كذلك ردت تركية بمذكرة رسمية للسفير السوفياتي لديها بنفي تدخلها في شمال العراق. في: تقارير الصحف المصرية، الرقم ١٥٢، تاريخ ١٤/٨/١٩٦٣.

(١٠٣) منذر الموصلي، **الحياة السياسية والحزبية في كوردستان: رؤية عربية للقضية الكردية** (لندن: رياض الريس، ١٩٩١)، ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

(١٠٤) تقارير الصحف المصرية: الرقم ١٣٧، تاريخ ٢٥/٧/١٩٦٣، والرقم ١٨٢، تاريخ ١٨/٩/١٩٦٣.

بين الاتحاد السوفياتي والأكراد عن طريق الحزب الشيوعي العراقي، مع أنه ترك المجال مفتوحًا لأي تقارب رسمي مع الحكومة العراقية[١٠٥].

أما موقف الولايات المتحدة الأميركية فظل ثابتًا، فرفضت التجاوب مع محاولات البارزاني لإقامة علاقات معها، فكان مستاءً من عدم استجابتها للمشاعر الودية التي يبديها لها في كل مناسبة[١٠٦]. وحثت الولايات المتحدة كلًّا من الحكومة العراقية والأكراد على إيجاد تسوية سلمية، فقد كانت تخشى أن أي حرب كردية سوف تخدم المخططات الشيوعية، فقد كانت مدركة للنكسة التي أصيبت بها العلاقات العراقية ـ السوفياتية بعد ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ وملاحقة الشيوعيين[١٠٧]. وكانت راغبة في استمرار تدهور تلك العلاقات. لكن الأميركان رفضوا في الوقت نفسه تزويد الحكومة العراقية بالسلاح الذي طلبته، ودخلوا في مساومة معها، فطلبوا منها، مقابل تزويدها بالسلاح، السماح لهم بفحص أسلحة سوفياتية كانت بحوزة العراق، الذي رفض طلبهم[١٠٨]. على الرغم من ذلك اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بتقديم الدعم بالسلاح والتدريب للعراق على خلفية تصفية البعث للشيوعيين[١٠٩]. وفي النهاية اكتفى الأميركان بالاحتجاج غير الرسمي لدى الحكومة العراقية على اجتياح بعض الأديرة وأماكن العبادة المسيحية أثناء القتال، لكنهم لم يتقدموا بمذكرات رسمية لأنّ العراقيين حذروهم أنهم سيَعدّون ذلك تدخلًا في شؤونهم الداخلية[١١٠].

وكان جلال الطالباني قد هدّد في تصريح له بإحراق آبار النفط الموجودة

---

(١٠٥) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 309.

(١٠٦) دانا آدامز شمدت، «الأكراد: فرصة السلام،» نيويورك تايمز، ٥/ ٣/ ١٩٦٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٣٢، تاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٤.

(١٠٧) Jawad, Ibid., p. 308.

(١٠٨) الفكيكي، **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**، ص ٢٩١.

(١٠٩) مقالة لإيريك رولو في: لوموند، ١٥/ ٨/ ١٩٦٣، وأشار رولو إلى أنه أخذ هذه المعلومة من كراس ضخم وصل باريس، صادر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٢٣/ع ٦٣، تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٣.

(١١٠) سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ص ٢٦٣.

تحت الإدارة البريطانية[111]، التي اتهمها بتزويد العراق بالأسلحة المصنوعة خصيصًا لحرب الجبال[112]. ولم يقتصر دور بريطانيا على تزويد العراق بالسلاح فحسب، بل عملت على التوصل إلى اتفاق بين العراق وإيران وتركيا للوقوف في وجه من يدعمون الحركة الكردية (المقصود السوفيات)، بما يتماشى مع سياسة بريطانية قديمة كانت ترمي إلى إبعاد الروس عن الخليج العربي[113]، وكان البارزاني في ذلك الوقت محسوبًا عليهم.

ومن جهته فإن البارزاني حاول لفت نظر العالم، وبخاصة الغرب للحرب في شمال العراق عن طريق تهديد الصناعة النفطية، فقام رجاله بشن هجوم على الآبار قرب كركوك أدّى إلى مقتل خمسة من عمال شركة نفط العراق (.I.P.C)، لكن تلك الهجمات دفعت إلى تحسّن العلاقة بين الشركة التي تريد حماية مصالحها والحكومة العراقية التي شددت الحراسة على المنشآت النفطية[114]. وكان موقف الدول الغربية من المشكلة الكردية في العراق، كما قالته بكل وضوح صحيفة **لوموند** الفرنسية: «إنّ الحكومات الغربية تتردد في دعم الحركة الوطنية الكردية خوفًا من أن تثير غضب حلفائها الأتراك والإيرانيين»[115].

ثانيًا: شمال العراق خلال حكم الأخوين عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)

١ ـ انقلاب عبد السلام عارف على حزب البعث والموقف من المشكلة الكردية

أطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف، في ١٨ تشرين الثاني/

(١١١) حريّت (تركيا)، ٢/ ٧/ ١٩٦٣، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٠٢/ع ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣.

(١١٢) تقارير الصحف المصرية، الرقم ١٨٣، تاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٦٣.

(١١٣) «أصدقاؤنا المهملون في العراق،» **الديلي تلغراف**، ١١/ ١/ ١٩٦٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١١، تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٦٤.

(١١٤) «مضاعفة الحراسة على آبار الزيت،» **الأوبزرفر**، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٨٦/ع ٦٣، تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣.

(١١٥) «المشكلة الكردية مشكلة دولية،» **لوموند**، ١١/ ٧/ ١٩٦٣، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٠٠/ع ٦٣، تاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٦٣.

نوفمبر ١٩٦٣، رئيس وزرائه أحمد حسن البكر ومعه حزب البعث الذي كان يمر بصراع داخلي على مستوى القيادتين القومية والقطرية. وتعود أسباب انقلاب عارف إلى: الأزمة داخل حزب البعث، وممارسات «الحرس القومي»[١١٦]، وقرار القيادة القومية للبعث حكم العراق لمدة ثلاثة أشهر وكانت تحوي شخصيات غير عراقية[١١٧]، وتشجيع الرئيس عبد الناصر لعارف على إطاحة البعث.

وبعد نجاح عارف في إزاحة البعث سلم رئاسة الوزراء إلى طاهر يحيى الذي شكل وزارة - أغلبها من العسكر - من القوميين المؤمنين بالمبادئ الناصرية، إضافة إلى بعثيين كانوا معارضين لعلي صالح السعدي. وأعلنت حكومة عارف الجديدة - التي كانت تشكل مجموعة معقدة من مختلف الاتجاهات العسكرية والمدنية - سعيَها إلى إقامة الوحدة العربية[١١٨].

وأعلن البارزاني تأييده لانقلاب الرئيس عارف، وأبدى استعداده للوصول إلى اتفاق معه، وفي المقابل أعلن عارف رغبته في حلّ المشكلة الكردية سلميًا. وقد أثرت التغييرات التي جرت في بغداد في معنويات الجيش الذي كان يقاتل في الشمال. كما شجع الرئيس عبد الناصر كلًا من الرئيس عبد السلام عارف والبارزاني على التسوية السلمية، كما أرسل بعض القوات المصرية إلى بغداد ليبرهن للأكراد أنّ العراق لم يكن يفاوض من موقف ضعف[١١٩].

---

(١١٦) قال منصور الأطرش، عضو القيادتين القومية والقطرية (السورية) لحزب البعث عن الحرس القومي: «بدأ في بغداد حارسًا لكل المثل القومية وانتهى به الأمر إلى لعنة على الحزب وعلى الحركة القومية». كما قال إن تجربة الحرس القومي في العراق حملت سمعة مرعبة بينما في سورية كانت مختلفة. انظر: منصور سلطان الأطرش، **الجيل المدان سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش**، إعداد ريم منصور الأطرش (بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٨)، ص ٣٤٧.

(١١٧) ذهب عدد من أعضاء القيادة القومية للبعث (ميشيل عفلق، أمين الحافظ، جبران مجدلاني) إلى العراق لحل الأزمة داخل الحزب. انظر: سبكتيتور (لندن)، ٦/١٢/١٩٦٣. في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٢٠٠/ع ٦٣، تاريخ ١٠/١٢/١٩٦٣.

(١١٨) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٤٧])، ص٢٩٥ - ٢٩٦.

(١١٩) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 287.

وفي العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤ توصل البارزاني وعارف إلى وقف القتال، وصدر بيان (اتفاقية) العاشر من شباط/فبراير، وتضمّن: إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي، وإطلاق المعتقلين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار عفو عام، وإعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية، وإعادة الموظفين، ورفع الحصار عن الشمال، والشروع في إعادة تعمير المناطق الشمالية وتشكيل اللجان المختلفة لذلك، وتعويض أصحاب الأملاك الذين غُمرت أراضيهم بسبب سد دوكان. كما أذاع البارزاني بيانًا أعلن فيه وقف إطلاق النار، وطلب من أنصاره الانصراف إلى أعمالهم، وإفساح المجال للحكومة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المنطقة[١٢٠].

ويقول الرئيس عبد السلام عارف إنّه بعد وقف إطلاق النار وضعت الحكومة خطة لإعادة الحياة للمنطقة وتدعيم الإدارة المحلية، ورصدت ١٠ ملايين دينار للتعمير، وحاولت حل المشكلة الكردية حلًّا وطنيًا يشمل كل العراقيين للوقوف في وجه أي نزعات عنصرية أو انفصالية[١٢١].

وقد رحّبت بعض الدول بانقلاب الرئيس عارف، وشكل لدول أخرى مصدر قلق، فقد رحب السوفيات بإبعاد حزب البعث عن السلطة في العراق، ورحبوا باتفاق عارف مع البارزاني في شباط/فبراير ١٩٦٤ لإنهاء الحرب، كما أرادوا استئناف علاقات الصداقة مع العراق بعد أن كانت متوترة أيام البعث، وتوضح موقفهم من خلال شجبهم لمجموعة أحمد ـ الطالباني التي رفضت اتفاق عارف والبارزاني. وقد أعاد الاتحاد السوفياتي إرسال إمداداته العسكرية للعراق، على الرغم من أنّ الحزب الشيوعي العراقي كان غير راضٍ عن حكم الرئيس عارف، لكن السوفيات في الوقت نفسه استمروا بالتعبير عن تعاطفهم مع الحقوق الكردية. لكنهم في ما بعد، على الرغم من عودة القتال بين الأكراد والحكومة عام ١٩٦٤، استمروا

---

(١٢٠) علي، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤، ص ٣٤٢.

(١٢١) «مذكرات عبد السلام عارف،» (حلقة ٨)، روز اليوسف، العدد ١٩٨٦ (٤ تموز/يوليو ١٩٦٦)، ص ٢٨.

بإرسال الأسلحة للعراق[١٢٢]. فقد كان السوفيات يهتمون بمصالحهم بالدرجة الأولى، ويعتقدون أنّهم باستمرارهم بالابتعاد عن العراق والامتناع عن تزويده بالسلاح سوف يدفعونه نحو الغرب.

وكان وصول الرئيس عارف والقوميين العرب القريبين من الرئيس عبد الناصر إلى الحكم إشارة خطر كبيرةٍ لإيران، ما جعلها تزيد من دعمها للحركة الكردية المسلحة، كما سيأتي في الفقرات اللاحقة.

٢ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي): التنظيم العشائري ـ الأيديولوجي

جرى التطرق في الفصول والفقرات السابقة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ودوره في الأحداث منذ تأسيسه عام ١٩٤٦، لكن هذه الفقرة ستتناول الحزب كموضوع متكامل في مجمل مراحل حياته، وصولاً إلى انشقاقه في الستينيات، والذي يعد مرحلة فاصلة في تطور المشكلة الكردية في العراق.

أ ـ البارتي حتى الانشقاق عام ١٩٦٤

كان قيام هذا الحزب العلامة الأبرز في تاريخ الحركة السياسية الكردية في العراق، فقد تأسس في العراق عام ١٩٤٦على غرار الحزب الكردي الإيراني الذي حمل الاسم نفسه. وكان تأسيس الحزب الإيراني استجابة لنصيحة جعفر باقروف، رئيس وزراء أذربيجان السوفياتية، للزعماء الأكراد في باكو بضرورة نبذ السرية السياسية، وتشكيل تنظيم سياسي. وقد انضم إلى الحزب عدد من أكراد العراق الذين كانوا في جمهورية مهاباد التي أسّسها السوفيات للأكراد في شمال إيران بعد الحرب العالمية الثانية، لكن سرعان ما قضت عليها الجيوش الإيرانية بعد تخلي السوفيات عنها، بعد حصولهم على امتيازات نفطية[١٢٣].

---

(١٢٢) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 310.

(١٢٣) محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨ (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠١)، ص ١٧٧.

وقد انضمّت إلى الحزب البارتي بعد تأسيسه أهم القوى السياسية الكردية الناشطة آنذاك وهي: «حزب هيوا»[١٢٤]، و«حزب شورش»[١٢٥]، و«حزب رزكاري كورد»[١٢٦]، وفرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني

(١٢٤) جمعية هيفي أو حزب هيوا (الأمل): تأسّس في السليمانية عام ١٩٣٦، ويعدّ أول حزب سياسي كردي في العراق، هدف للحصول على الحكم الذاتي الكردي في نطاق الدولة العراقية. ولم يدخل هذا الحزب في صراع مع شيوخ العشائر رغم توجهه الاشتراكي، فكان حزبًا وسطيًا توفيقيًا برجوازيًا ركز على سكان المدن، مع ذلك أقام صلات مع الملا البارزاني وجماعته رغبة منه في ضمّهم إلى الحزب، أما الملا فأراد الحزب فقط كنافذة سياسية له في بغداد، فكان لا يرغب في سيطرة النشاط الحزبي على الحركة الكردية حتى لا يتأثر دوره. وعام ١٩٤٣ انقسم أعضاء الحزب إلى جناحين: يميني يطالب بتقوية العلاقة مع بريطانية وعدم دعم حركة البارزاني المسلحة، ويساري ضم أغلبية أعضاء الحزب، وكان يلح على تقوية العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ودعم حركة البارزاني ومحاولة توجيهها. وعام ١٩٤٤ حل الحزب وانضم أعضاؤه إلى الحزب الشيوعي العراقي، وحزب روزكاري كورد (خلاص الكرد). انظر: مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٩٦.

(١٢٥) شورش (الثورة)، الحزب الشيوعي لكردستان العراق: وقع الانشقاق في الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٤ نتيجة خلافات عدة، أهمها رفض اليساريين الأكراد الاندماج مع العرب في حزب واحد، ما دفع الطلاب اليساريين الأكراد إلى تأسيس حزب شيوعي باسم شورش (الثورة). تألفت لجنتة المركزية من صالح الحيدري سكرتيرًا، وعلي عبد الله وآخرين. استقطب الحزب الشباب الأكراد المثقفين المؤمنين بالماركسية. لكن شورش لم يستمر طويلًا بسبب ظهور فكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بين كوادره، ما أدى إلى انشقاقه سنة ١٩٤٦ إلى قسمين: الأول بقيادة صالح الحيدري انضم إلى الحزب الشيوعي العراقي، بينما انضم الآخر إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٥.

(١٢٦) حزب رزكاري كورد (خلاص الكرد): استقطب هذا الحزب العناصر اليسارية في الحركة الكردية، وأبرز مؤسسيه صالح الحيدري وعلي حمدي، وانضم إليه أعضاء سابقون في حزب هيوا وبعض المستقلين. وأعلن أهدافه في بيان تأسيسه، ومنها السعي إلى تقوية العلاقات مع الأحزاب والجماعات الكردية خارج العراق لتوحيد الصفوف لتقرير مصير الشعب الكردي، وتحرير وتوحيد كردستان وتحرير العراق من الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية، (هنا يمكن ملاحظة التناقض ما بين مطلب تحرير وتوحيد كردستان والحكم الذاتي ضمن العراق الواحد)، نشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكردي، واستعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس في كردستان. توجّه هذا البرنامج إلى القواعد الشعبية من خلال المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية، والثقافية والمعيشية إلى جانب الأهداف السياسية. وعمل هذا الحزب على تعريف العالم بالمشكلة الكردية ومطالب الأكراد في دول الشرق الأوسط من خلال مذكرة رفعها إلى هيئة الأمم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥. رغم ذلك لم يستمر نشاطه، فعام ١٩٤٦ حل نفسه وانضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. انظر: المتولي، **كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨**، ص ١٦٩ ـ ١٧١، و F.O 371/52369, Memorandum =

الإيراني. وقد عُيّن الملّا مصطفى البارزاني، الهارب آنذاك إلى إيران، رئيسًا للحزب بعد مشاورته، وانتخب حمزة عبد الله سكرتيرًا للحزب[١٢٧].

استطاع هذا الحزب استقطاب واحتواء مختلف القوى السياسية الكردية في صفوفه، ما جعله يحمل في كيانه بذور التناقض الموجود بين هذه القوى. فمنذ البداية أراد حمزة عبد الله ضمّ كبار الملّاك إلى الهيئة التأسيسية، ما أدى إلى إحجام بعض القوى اليسارية عن الانضمام إلى الحزب، وفي مقدمهم صالح الحيدري، سكرتير حزب شورش، وبعض قادته، الذين انضمّوا إلى الحزب الشيوعي العراقي لأنهم وجدوا في البارتي حزبًا برجوازيًا.

وكما مرّ في الفصل الأول، فقد ظهرت في الحزب منذ بدايته ثلاثة تيارات تعكس طبيعة القوى المنضمّة إليه: **الأول** العشائري بقيادة الملّا مصطفى رئيس الحزب، **والثاني** يساري ماركسي يضم الأعضاء السابقين في حزب شورش، **والثالث** يضم المثقفين القوميين وعلى رأسهم المحامي إبراهيم أحمد.

هذه التوجهات أدت إلى أول انشقاق في الحزب نتج منه جناحان: **الأول** بقيادة إبراهيم أحمد، **والثاني** بقيادة حمزة عبد الله، فقد تمسك أحمد بآرائه القومية محاولًا جذب الشباب نحو القومية الكردية لأنّهم كانوا تحت التأثير الشيوعي، فيما ناصرَ عبد الله الاتجاه اليساري[١٢٨].

استمر الصراع داخل الحزب في غياب رئيسه الملّا مصطفى الذي كان لاجئًا في الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك لم يحاول أيٌّ من قادة الحزب إزاحته نظرًا إلى ثقل زعامته العشائرية القومية. وكان محور الصراع الرئيسي

= of the Kurdish Rizgare Party Baghdad, 18 January 1946. في: وليد حمدي، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية** (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٩٢)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

(١٢٧) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٢٨) اتهم كل فريق الآخر بالخيانة، والانشقاق والعمالة، والاتصال بالإنكليز والحكومة. رسالة من جلال الطالباني، عضو اللجنة المركزية للبارتي، إلى الرفيق الزعيم الجنرال مصطفى البارزاني والرفيق مير حاج، مرسلة من بيروت إلى موسكو في ٨/ ١٠/ ١٩٥٢، في: البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ج ١، ص ٣٥٧ ـ ٣٧٤.

بين الأفكار القومية واليسارية، حتى استطاع إبراهيم أحمد السيطرة على الحزب وبقائه سكرتيرًا له حتى عام ١٩٥٨، ومع ذلك لم يلغ الأفكار اليسارية، حتى إن الحزب رأى في مؤتمره الثالث الذي انعقد عام ١٩٥٣ الماركسية ـ اللينينية الأساس الذي يسترشد به في نضاله السياسي[١٢٩]. وكان الدافع إلى تبنّي هذا الطرح الأيديولوجي الرغبة في منافسة تنظيمات الحزب الشيوعي في شمال العراق، إضافة إلى رواج هذه المفاهيم في تلك الفترة. ويقول إبراهيم أحمد في حديث أدلى به لصحيفة **لوموند** الفرنسية: «لقد أعلنت أنّ حزبنا يستوحي الماركسية ـ اللينينية، فعملت هذه الكلمات عمل السحر في عالم الشباب الكردي، الذين كانت تستهويهم الشيوعية في ذلك الحين. الرجعيون عاملونا كما لو كنا وكلاء للكرملين، إلّا أنّ الشيوعيين لم ينخدعوا ولم تنطل عليهم الحيلة ووصمونا بالعملاء، مع ذلك لم نفقد منذ ذلك الحين أيّ عضو من حزبنا للشيوعيين»[١٣٠].

كذلك نادى البارتي بالإصلاح الزراعي، والحكم الذاتي للأكراد، واستقلال العراق عن بريطانيا. وكان لوجود الملّا مصطفى في الاتحاد السوفياتي آنذاك تأثيره في هذا التوجّه[١٣١]. وقد استفاد الحزب في تنظيم نفسه من تجربة الحزب الشيوعي العراقي التي استمدها بدوره من الأحزاب الشيوعية الأخرى، فقد كان للحزبين البناء التنظيمي الهرمي نفسه تقريبًا[١٣٢].

---

(١٢٩) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٣٠) دانا آدمز شمدت، **رحلة إلى رجال شجعان في كردستان**، مع مقدمة بقلم ويليام و. دوغلاس؛ عربه وعلق عليه جرجيس فتح الله (بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ١٨٣.

(١٣١) يظهر هذا التأثير في الرسائل المتبادلة بين قيادة الحزب والبارزاني الموجود في الاتحاد السوفياتي، فجلال الطالباني يبدأ رسالته بتحية للرفيق الجنرال، ويظهر خلال رسالته أنه جزء من التنظيمات الشيوعية، ويختم بالتمني بإقامة كردستان حرة مستقلة ديمقراطية شعبية صديقة للاتحاد السوفياتي، ويقول: عاش السلام العالمي والموت لدعاة الحرب الأنكلو ـ أميركان. رسالة الطالباني إلى الرفيق الزعيم الجنرال مصطفى البارزاني، في: البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ج ١، ص ٣٥٧ ـ ٣٧٤. لاحظ مخاطبة البارزاني بكل هذه الصفات التي نسي الطالباني أن يضيف إليها صفة أخرى «الملّا».

(١٣٢) ش. ج. آشيريان، **الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان ـ العراق (١٩٦١ ـ ١٩٦٨)**، عربه عن الروسية ولاتو، سلسلة الثقافة الكردية التقدمية؛ ٤ (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٦٥.

على الرغم من ذلك ظل الحزب يضم أبناء المدن والمثقفين بالدرجة الأولى ولم يستطع كسب أبناء الأرياف وهم الشريحة الأكبر. ويظهر ذلك في رسالة جلال الطالباني إلى البارزاني عام ١٩٥٢ التي يقول فيها: «بدأت حركتنا تنتقل إلى الريف وأخذ الاهتمام بالحزب يزداد بين الفلاحين»[١٣٣]. فقد كان الفلاحون، على الرغم من كونهم أغلبية سكان العراق، لا يزالون تحت سيطرة زعمائهم الإقطاعيين والعشائريين والدينيين.

دفع استقطاب البارتي للشيوعيين الأكراد، أعضاء لجنة الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي، حميد عثمان، وصالح الحيدري، وفؤاد كمال وأتباعهم، إلى الانفصال عن الحزب الشيوعي والانضمام إلى البارتي، ومطالبة الحزب الشيوعي بترك نشاطه في المنطقة الكردية لمصلحة البارتي. وقد ساهمت هذه العملية في رفض انضمام البارتي إلى جبهة الاتحاد الوطني العراقية التي تشكلت عام ١٩٥٧، وضمّت البعثيين والشيوعيين والناصريين. وسبب الرفض، كما صرّح صالح السعدي، الأمين القطري لحزب البعث العراقي»، قيادة البارتي ذات الطبيعة العشائرية»[١٣٤]، بينما يرى البارتي أنَّ سبب رفضه كان وقوف الحزب الشيوعي ضده في الجبهة[١٣٥].

وقد أيّد الملّا مصطفى والبارتي ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي سمح للملّا ورجاله بالعودة من المنفى في الاتحاد السوفياتي، هذه العودة التي نظر إليها الكثيرون، ومنهم السفير البريطاني في بغداد، على أنها دعم للحزب الشيوعي العراقي[١٣٦]. وقد انعكس الدعم الذي حصل عليه الشيوعيون في تلك المرحلة على البارتي، فتمكنت جماعة حمزة عبد الله اليسارية من إزاحة مجموعة إبراهيم أحمد القومية، وقاد حمزة الحزب إلى تبنّي الكثير من مواقف الحزب الشيوعي

---

(١٣٣) رسالة جلال الطالباني إلى مصطفى البارزاني. منشورة في: البارزاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٩.

(١٣٤) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٣.

(١٣٥) مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الحزب الشيوعي العراقي في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٨، في: البارزاني، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

(١٣٦) العاني [وآخرون]، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج ٥، ص ٢٠٨.

العراقي، ومنها مشاركته في قمع حركة الشوّاف في الموصل التي كان ضحاياها بالدرجة الأولى من القوميين العرب، ومجازر كركوك التي كان ضحاياها من التركمان. والتي كان من نتائجها على البارتي تصفية الجناح الماركسي في الحزب، وطرد حمزة عبد الله وجماعته في المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٥٩، وعودة جناح إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، اللذين عملا على استبعاد الأفكار الماركسية من منهاج الحزب، وحاربا وجود الحزب الشيوعي في شمال العراق.

وعام ١٩٦٠ تقدم البارتي للحصول على ترخيص من وزارة الداخلية العراقية، ووقّع على بيانه التأسيسي الملاّ مصطفى رئيسًا، وإبراهيم أحمد سكرتيرًا عامًا، إلى جانب ٥٠ شخصية أغلبيتهم من المعلمين، وهذه ميزة لهذا الحزب، أي كثرة الأعضاء المعلمين فيه[١٣٧]. وتقدّم ببرنامج تضمّن ٢٣ مادة تعبّر عن أهدافه في تحقيق المساواة للكرد، واتباع النظرية الماركسية اللينينية في العمل، كما أشارت إحدى المواد إلى دعم كفاح الشعب الكردي في أنحاء «كردستان» وحقهم بالحكم الذاتي، كما نصّت مادة أخرى على ما يتعلق بحقوق الأقليات في «كردستان». وكانت المادة الرقم (٦) الأكثر أهمية، لأنها طالبت بتوسيع الحقوق الكردية بإقامة حكم ذاتي داخل العراق. كما طالب المؤسسون بتسمية الحزب بـ «الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق». لكن تسمية الحزب بما حملته من مدلولات، إضافة إلى مواد عدة أخرى في برنامجه، لاقت اعتراض عبد الكريم قاسم والحكومة العراقية، فأسقط الملاّ كلمة الاتحاد من اسم الحزب وترك كلمة كردستان لكن قاسم اقترح اسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني». كما طالب وزير الداخلية بحذف المادة التي تتعلق بحقوق الأقليات، والمادة التي تتعلق بالتضامن مع الأكراد في كل أجزاء «كردستان» الأخرى، وتغيير تعبير الشعب الكردي أينما ظهر بكلمة الأكراد فقط. كما طالب الحزب الشيوعي العراقي بإسقاط الماركسية اللينينية من برنامج البارتي.

وقد وافق الملاّ على هذه التغييرات فمُنحَ الحزب الترخيص على هذا

(١٣٧) Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963* (London: Pall Mall, 1969), p. 297.

الأساس[138]. لكن الحقيقة أنّ الملّا أسقط هذه المواد من النصوص المكتوبة وتركها في ذهنه وفي برنامجه الفكري، على الرغم ممّا يمكن ملاحظته من تضارب بين بعض هذه المواد التي وضع بعضها تغطيةً لأهداف أخرى أو لكسب الأنصار، إضافة إلى أنّها تعكس التوجّهات والتيّارات المختلفة في الحزب.

وفي أيار/ مايو ١٩٦٠ عقد الحزب مؤتمره الخامس علنًا، وظهرت فيه خلافات بين رئيس الحزب ملّا مصطفى والقيادة الحزبية التي رئسها سكرتير الحزب إبراهيم أحمد، الذي فشل الملّا في إزاحته، وفاجأ الجميع بطلب إعفائه من رئاسة الحزب، لكن أحمد ومثقفي الحزب كانوا أذكى من أن يخرجوا من تحت عباءته، لمعرفتهم بقوة النظام العشائري الذي لا يثق إلّا بزعيم يخرج منه، لذلك أعيد انتخابه، كما كان الملّا بحاجة إلى بقاء المثقفين إلى جانبه.

كان الملّا يرى نفسه زعيمًا لأكراد العراق، إن لم نقل للأكراد جميعًا، وهذه الرؤية جرّته إلى الصدام مع عبد الكريم قاسم الذي كان يرغب في إخضاع الجميع، ومنهم الملّا الذي اكتشف أنّ قاسم كان يسعى إلى تحويله وحزبه إلى وسيلة لدعمه فقط ضد خصومه[139]. وقد استخدم كلٌّ من الزعيمين الوسائل المتاحة له في صراعه ضد الآخر، فدعم قاسم خصوم الملّا العشائريين (الزيباريين، والريكانيين، والصوفية في منطقة برادوست)[140].

أما الملّا فاستخدم البارتي في هذا الصراع، كما تحالف مع رؤساء عشائر الجاف وباجلان وغيرهم من المتضرّرين من إصلاحات قاسم (قانون الإصلاح الزراعي). وقد أدّى الخلاف في النهاية إلى جرّ البارتي إلى محاربة قاسم والعشائر المعادية تقليديًا للملّا. شارك البارتي في الحرب ضد قاسم على

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(١٤٠) مذكرة الحزب الشيوعي العراقي حول الأعمال السلبية للحكومة ضد البارزانيين والأكراد في ٣٠/٧/١٩٦١، في: البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ج ٢، ص ٣٤١ ـ ٣٤٣.

الرغم من معارضة عدد من أعضاء لجنته المركزية[١٤١]، ومنهم المقدّم نوري أحمد طه الذي كان يرى أنّ أيّ حركة مسلحة يقودها البارزاني لن تنجح[١٤٢].

لم يمنع دخول الحزب الديمقراطي الكردستاني الحرب ضد الحكومة عام ١٩٦١ من تنامي الخلافات الداخلية فيه، التي عكست التصادم العشائري ـ الأيديولوجي الذي مثله الملا مصطفى وقادة البيشمركة من جهة، وإبراهيم أحمد والمكتب السياسي للحزب من جهة ثانية. وتجلى ذلك في وجود مقرّين لقيادة الحركة الكردية المسلحة: **الأول** في جبل بيرس (شمال منطقة كردستان العراق) بقيادة الملّا مصطفى، والمقر **الثاني** في مناطق السورانية (جنوب منطقة كردستان العراق) بقيادة المكتب السياسي. وكانت الخلافات على قضايا عدة، أهمّها دور الحزب في التمرّد، فالمكتب السياسي كان يريد تنظيمه على أساس حزبي، بينما كان الملّا يرى الحزب جزءًا منه، كما كان يخشى من تذمّر قادة البيشمركة العشائريين من قيادة الكوادر الحزبية، إضافة إلى خلفيته العشائرية التي لا تنسجم مع أصول العمل الحزبي المنظم الذي لم يمارسه البارزاني على الرغم من كونه رئيسًا للحزب، ودراسته في مدرسة الإعداد الحزبي في موسكو أثناء نفيه[١٤٣]. لقد كان لدى الملّا اعتقاد راسخ بأنه قائد أكراد العراق الوحيد، إن لم يكن القائد القومي لأكراد المنطقة كلها[١٤٤]، وهذا يعني أنّه فوق الحزب والحزبية، التي تعني القيادة الجماعية، والمحاسبة والمساءلة. وقد أربكت

(١٤١) يعترف مسعود البارزاني بخطأ التمرّد على عبد الكريم قاسم وإمكانية التفاهم معه، ويرى فيه قائدًا فذًا احترم الأكراد. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩.

(١٤٢) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٩٧.

(١٤٣) بعد هروب الملا مصطفى إلى الاتحاد السوفياتي، رفع مذكرة إلى جعفر باقروف، أمين سر الحزب الشيوعي الأذربيجاني، يتودّد فيها إلى السوفيات، ويظهر أفكاره القريبة من الشيوعية، فتحدث عن توزيع الأراضي في قريته، وأنهم حلوا المشكلة الزراعية، كما قال: لا فرق بين الآغا والفلاح بحيث أصبحوا وحدة متضامنة تسودها العدالة والمساواة، وأعلن أنه بحاجة ماسة إلى التثقيف السياسي والتنظيمي. مذكرة من البارزاني إلى الرفيق باقروف، مدينة بالو ١٥/ ١١/ ١٩٤٧. في: البارزاني، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٦.

(١٤٤) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٢٤١، وسنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٤٨.

الخلافات بين الطرفين الأجهزة الحزبية والعسكرية الكردية بسبب التناقض في إصدار القرارات. وعلى الرغم من ذلك استطاع الأكراد توجيه ضربات قوية ضد الحكومة التي فشلت في القضاء على حركتهم التي ساهمت في إسقاط حكم قاسم عام ١٩٦٣، إضافة إلى أسباب أخرى.

ب ـ انشقاق الحزب الديمقراطي الكردستاني: الصراع العشائري ـ الأيديولوجي

خلف عبد الكريم قاسم في السلطة حزب البعث الذي اتصل بالملّا لإنهاء الحرب المستمرة منذ عهد قاسم، فاستجاب الملّا لطلبهم من دون استشارة حزبه، كما دعا إلى عقد المؤتمر الشعبي الكردستاني في مدينة كويسنجق بحضور ٢٠٠٠ شخصية من قادة البيشمركة والعشائر والوجهاء، إضافة إلى ١٦٥ فقط من كوادر البارتي، وذلك رغبة من الملّا في تحجيم سلطة المكتب السياسي. بالاستناد إلى دعم قادة البيشمركة ورؤساء العشائر. وتابع الملّا سياسته كزعيم عشائري فعقد، من دون استشارة المكتب السياسي لحزبه، اتفاقًا لوقف الثورة مع المشير عبد السلام عارف الذي أزاح البعث من السلطة، فرد المكتب السياسي بالاتصال بالحكومة من دون علم الملّا. شطر هذا الخلاف القيادة الحزبية إلى جناحين: **الأول** يقف على رأسه الملّا، ويضم أغلبية قادة البيشمركة، **والثاني** على رأسه إبراهيم أحمد، سكرتير اللجنة المركزية، ويضم أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية[١٤٥].

رفض أغلبية أعضاء المكتب السياسي للبارتي اتفاق وقف النار الذي وقعه رئيس الحزب البارزاني مع الرئيس عارف، لأنّهم وجدوه لا ينسجم مع الحقوق القومية للأكراد[١٤٦]. فقد كان جلال الطالباني يرى أن القتال سيعود بسرعة بسبب وجود عدد كبير من البعثيين، ومن يريدون تدمير الحركة الكردية، في مناصب عليا في حكومة عارف[١٤٧]. أدّى رفض الاتفاق إلى

---

(١٤٥) الخرسان، المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١٢٤.

(١٤٦) سنجاري، المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥٢.

(١٤٧) دانا آدامز شمدت، «الأكراد،» في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٣٢، تاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٤.

خلافات حادة بين المكتب السياسي والبارزاني. ودعا المكتب السياسي إلى مؤتمر عُقد في منطقة «ماوت» قرب مدينة السليمانية في ٤/٤/١٩٦٤، لكن من دون توجيه دعوة للبارزاني للحضور، وقاد هذا التحرك إبراهيم أحمد الذي ألقى تقريرًا شديدًا ضد الملا واتفاقيته مع الرئيس عارف. وكان الرد على تحرك المكتب السياسي قيام بعض قادة البيشمركة بعملية انقلابية في منطقة السليمانية ضد المكتب وإعلان ولائهم للملا، فرد المكتب بإعفاء البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب. وعلى الرغم من محاولات الطرفين حلّ الخلاف، انتهى الأمر إلى الانقسام والحرب بينهما.

سمح الانقسام داخل البارتي بالتدخلات في شؤونه، وبخاصة من قبل الحكومة التي قدّمت المعونات للملا، رغبةً منها في زيادة الفجوة بينه وبين أتباعه، كما أدّى الانشقاق إلى إحداث شرخ كبير في مؤسساته. وكانت أغلبية الكوادر الحزبية - أربعة من فروع الحزب الخمسة - تؤيّد المكتب السياسي ضد البارزاني الذي كان يرى نفسه فوق الحزب، واتفق مع الرئيس عبد السلام عارف من دون استشارته. لكن بما أنّه زعيم عشائري بالدرجة الأولى، فقد حصل على تأييد أغلب قادة البيشمركة الذين كانوا في أغلبهم شيوخ عشائر، وغير مستعدّين لأن يقودهم أحد من خارج وسطهم العشائري. كما كانوا يخشون من نشاط البارتي بين أتباعهم، ما يفقدهم السيطرة والزعامة.

ومما ساهم في زيادة الخلاف بين المكتب السياسي للبارتي والملا، أعضاء الحزب الشيوعي العراقي الهاربون إلى شمال العراق، الذين كانوا يلتفون حول البارزاني ويحرّضونه ضد المكتب السياسي وإبراهيم أحمد الذي حاول إنهاء دور حزبهم في شمال العراق، لأنّه كان يرفض دمج الأكراد مع غيرهم في المنظمات الشيوعية وتوجيه جهودهم إلى الصراع الطبقي بدلًا من الكفاح في سبيل الهوية القومية[١٤٨]. وقيل إنه كان من المناظر غير المألوفة في مجلس الملا اجتماع الشيوعيين ورؤساء العشائر في وقت واحد، والبارزاني يرضي الجميع[١٤٩]. وبذلك كان يجمع حوله في

(١٤٨) إديث وائي وإيف بينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ٢ ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٤٣٩.

(١٤٩) سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٨٩.

الوقت نفسه المتناقضين، شيوخ العشائر والشيوعيين، ويرضي الطرفين(١٥٠). وهناك من ذهب إلى القول إنّ غاية البارزاني كانت تصفية المكتب السياسي الذي أقام علاقات مع إيران بمعزل عنه وتسلّم منها المساعدات مباشرة(١٥١)، وهذا ما رأى فيه تحديًا لسلطته، لأنّ الدعم الإيراني كان الشريان الحيوي للحركة الكردية.

وجاء في تقويم لاحق للانشقاق الذي حدث في البارتي وأسبابه، في دراسة لمديرية الأمن في أربيل عام ١٩٦٨، بعد عودة حزب البعث إلى الحكم، أنّ أسباب الانشقاق كانت «إنّ القوى المعادية للعراق وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية وإيران بعد أن وجدوا أنّ الحركة الكردية المسلحة قد أصبحت ذات قوة ونشرت الروح القومية بين الأكراد، وخشية من امتدادها إلى كردستان إيران كان لا بد من جعل هذه الحركة كتلتين لإضعافها، وفي الوقت نفسه تغذيتها لتستمر في تنفيذ الأهداف المرسومة التي وجدت من أجلها. وبعد ثورة رمضان ١٩٦٣ لجأ الشيوعيون إلى أحضان البارزاني، وقد عارض ذلك الطالباني المعروف بعدائه الشخصي للشيوعيين، لكن البارزاني كان يريد ردّ الجميل للسوفيات الذين لهم فضل عليه، وكان لهؤلاء الشيوعيين دور كبير في الانشقاق. كما كان لحب جلال الطالباني للزعامة دور في الانشقاق. وبعد أن وجد البارزاني أن إبراهيم أحمد وتلميذه الطالباني يحاولان سلب الزعامة منه، طردهما. كما كان لاتفاق البارزاني مع عبد السلام عارف في شباط/ فبراير ١٩٦٤ الأثر البالغ في التعجيل في حدوث الانشقاق، حيث انفرد البارزاني بالصلح من دون علم أكثرية أعضاء المكتب السياسي للحزب، واتهم الملّا مصطفى بأنّه قد فرّط بحقوق الشعب الكردي»(١٥٢).

---

(١٥٠) Ammar Alsamar, «Kurdish Leadership in Iraq, between Tribalism and Modern Ideology,» in: Gérard D. Khoury et Nadine Méouchy, dirs., *Etats et sociétés de l'orient arabe: Enquête d'avenir, 1945-2005* (Paris: Geuthner, 2007), pp. 403-423.

(١٥١) عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**، ص ١٧٤.

(١٥٢) دراسة لمديرية أمن أربيل بعنوان «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، في: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

ومهما كانت الأسباب فقد حدث الانشقاق الذي تسبّب بضربة قوية للبارتي وتراجع دوره، فدخله الكثير من الأعضاء غير المؤهلين، وطغت الروح العسكرية فيه على الروح السياسية، كما اقترح عدد من العسكريين ورؤوس العشائر حل الحزب أو جعله مجرد هيئة إدارية، لكن البارزاني رفض هذه المقترحات[١٥٣].

ولم يظهر الصراع بين الطرفين إلى العلن إلّا عند محاولة إبراهيم أحمد الفاشلة اقتحام حصن الزعامة العشائرية للملّا (البيشمركة) التي رفضت الوقوف إلى جانب المكتب السياسي، فقد كانت ذات طبيعة عشائرية وأغلب قادتها من البارزانيين، فرد الملّا بتعيين جلال الطالباني مكان أحمد، لكن الطالباني والمؤسسات الحزبية رفضوا الاقتراح لمخالفته القانون الحزبي.

وبعد فشل جميع محاولات الإصلاح بين الطرفين، أدان المكتب السياسي الملّا، واتهمه بخرق النظام الداخلي للحزب، والتجاوز على صلاحيات اللجنة المركزية واتخاذه قرارات تتعارض مع مصالح «الثورة». فردّ الملّا بصفته رئيسًا للحزب بعزل القادة العسكريين الموالين للمكتب السياسي لتجريده من أي قوة بعد أن قرار إنهائه، ودعا من أجل هذه الغاية إلى عقد المؤتمر السادس للبارتي في تموز/يوليو ١٩٦٤، الذي حضره ٤٠٠ مندوب، أغلبهم من قادة البيشمركة ورؤساء العشائر. وبسبب خوفهم، رفض أعضاء المكتب السياسي الحضور، ما عدا ثلاثة (علي حمدي، عزيز شمزيني، علي عبد الله) اعتقلهم الملّا لاحقًا. وفي المؤتمر كرّس البارزاني زعامته بانتخابه رئيسًا للبارتي، وتشكيله مكتبًا سياسيًا مواليًا له، كما شكّل ما سمّاه «المجلس الوطني لقيادة الثورة الكردية» بعد أن فصل ١٤ من أصل ١٨ عضوًا في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب، وعلى رأسهم إبراهيم أحمد وجلال الطالباني. رفض المكتب السياسي الاعتراف بهذه القرارات، ورد بحملة إعلامية ضد الملّا. فما كان من البارزاني إلّا أن أرسل نجله إدريس مع البيشمركة فهاجموا مقارّ المكتب السياسي في منطقة

(١٥٣) سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٥٣ ـ ٥٤.

ماوت في آب/ أغسطس ١٩٦٤ ففرّ أعضاؤه إلى إيران، التي استقبلتهم وأمّنت لهم الإقامة[١٥٤]. فقد كان الشاه غاضبًا من البارزاني بسبب اتفاقه مع الحكومة العراقية والرئيس عارف المقرّب من جمال عبد الناصر الذي يراه الشاه من ألدّ خصومه[١٥٥]. وتوترت العلاقات بين الملّا وإيران لهذه الأسباب، ولم تتحسّن إلّا بوساطة «إسرائيلية»[١٥٦].

أدّى استمرار الخلافات الكردية ـ الكردية إلى إفساح المجال للحكومة للسعي إلى ضمّ خصوم الملّا القدامى والجدد، العشائريين والأيديولوجيين، إلى جانبها. فنجحت في تنظيم العشائر الكردية المعارضة في فرق عسكرية عشائرية تحت اسم «فرسان صلاح الدين»، ونبشت منافسين قدامى من أتباع الطريقة القادرية، الذين شكلوا فرقة فرسان للوقوف في وجه الملّا. وفي هذه التشكيلات تلقى زعيم العشيرة الرواتب من الحكومة له ولأفراد كتيبته[١٥٧]، وهكذا ساهمت الحكومة في دعم استمرار الزعامة العشائرية للوقوف في وجه خصومها.

كذلك اجتذبت الحكومة أعضاء المكتب السياسي للبارتي بعد هروبهم إثر تصفية زميلهم علي حمدي في سجن الملّا، وخوفهم من المصير نفسه بعد عودتهم من إيران التي بقوا فيها حتى توسّط الشاه بينهم وبين البارزاني إثر عودة القتال مع الحكومة العراقية في نيسان/ أبريل ١٩٦٥، وعرفوا آنذاك باسم «الجلاليين» نسبة إلى جلال الطالباني. عاد هؤلاء إلى شمال العراق، لكنهم في بداية عام ١٩٦٦ التحقوا بقوات الحكومة، فوصمتهم جماعة الملّا بالخيانة، ولقبوا بـ «جحوش ٦٦». ودارت بينهم وبين جماعة الملّا معارك عنيفة استمرت حتى توقيع اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ الذي

---

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥٢.

(١٥٥) قال الرئيس عبد السلام عارف في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في ١٣/ ٦/ ١٩٦٤ إنه متفق مع البارزاني الذي أعلن ولاءه، على كل شيء، وإن الذين يعارضون ذلك من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني مثيرو فتن وجواسيس وعملاء للاستعمار، والبارزاني يحاول مثلنا التخلص منهم. انظر: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٨٨، تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٦٤.

(١٥٦) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٢٨ ـ ١٣٣.

(١٥٧) Bruinessen, «Kurds, States and Tribes,» p. 172.

تخلت بموجبه الحكومة عنهم، واعترفت بالملّا ممثلًا وحيدًا للأكراد العراقيين. وبعد ذلك تصالحوا مع الملّا، وعاد إبراهيم أحمد وجلال الطالباني إلى صفوف البارتي، لكن من دون تلك الأهمية التي كانت لهما من قبل[(١٥٨)].

٣ ـ المفاوضات بين الحكومة والبارزاني

بعد وقف إطلاق النار جرت لقاءات عدة بين الحكومة والبارزاني ومندوبيه، في المدة الواقعة بين حزيران/ يونيو ١٩٦٤ وحتى عودة القتال في نيسان/ أبريل ١٩٦٥، وتبادل الطرفان مذكرات طويلة شرح فيها كل منهما وجهة نظره في مختلف القضايا، لكنها كانت من دون نتيجة بسبب التباين في تفسير معنى الحقوق القومية التي اعترفت بها الحكومة للأكراد في اتفاقية العاشر من شباط/ فبراير ١٩٦٤ التي توصل إليها الرئيس عبد السلام عارف والبارزاني لوقف القتال. فقد كان مفهومها لدى البارزاني أوسع مما كانت تعنيه الحكومة التي عدَّت تفسير البارزاني نوعًا من الانفصال.

وقد عُقد أول لقاء بين البارزاني وإبراهيم أحمد وجلال الطالباني من جهة، والفريق طاهر يحيى، رئيس الوزراء العراقي، من جهة أخرى، في مدينة رانية. وفي هذا الاجتماع قدّم البارزاني إلى يحيى مذكرة لتكون أساسًا لمناقشة وضع الأكراد، وأهم النقاط التي وردت فيها: الحكم الذاتي، وإصدار العفو العام، والاستفادة من قوات البيشمركة كقوة شرطة. لكن بعد نقاش طويل رفض رئيس الوزراء طلبات البارزاني، وطرح مشروعًا بديلًا، أهم ما جاء فيه: الإشارة إلى أنّ الدستور الموقت الذي صدر في نيسان/ أبريل ١٩٦٤ يعترف بالحقوق القومية الكردية ضمن الوحدة العراقية، وأن تفاصيل الحقوق القومية سيوضح نصوصها مجلس الأمة الذي سينتخب أعضاءه من الشعب. وقرّرت الحكومة (التي هي حكومة موقتة) أن تكون الدراسة باللغة الكردية للأكراد حتى المرحلة المتوسطة، والمساواة في تعيين الأكراد في كل وظائف الدولة والجيش العليا والدنيا كبقية المواطنين، وأنّ الحكومة الحالية أنجزت الدراسات اللازمة لتعمير المنطقة

(١٥٨) سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٥٤ ـ ٥٦.

الشمالية، وإطلاق سراح المعتقلين[١٥٩]. ويلاحظ من مشروع الحكومة تأكيدها عدم رغبتها في اتخاذ قرارات مصيرية لأنّها موقتة، وأكدت أنّ ذلك من اختصاص مجلس أمة يجب أن يكون منتخبًا من الشعب.

وكانت موافقة البارزاني على وقف إطلاق النار مع الحكومة، والمفاوضات اللاحقة معها، مدار خلاف بين البارزاني والمكتب السياسي للبارتي، ما أدى ـ إضافة إلى أسباب أخرى ـ إلى انشقاق البارتي، كما مرَّ في الفقرة السابقة. وتكرّس ذلك في المؤتمر السادس للبارتي الذي عقد في ١ ـ ٩ تموز/ يوليو ١٩٦٤ في قلعة دزة. وفي هذا المؤتمر شُكّل «المجلس الوطني لقيادة الثورة الكردية»، وأصدر المجتمعون دستورًا سمّوه «دستور كردستان»، الذي حدّدت فيه صلاحيات المجلس وواجباته في قيادة الثورة وسن القوانين والأنظمة لإدارة شؤون كردستان العراق في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والقضائية. كما حدّد الدستور مقدار الضرائب الواجب تحصيلها. وحدد تشكيلات الجيش الكردي والفرق التي يتألف منها. وفي هذا الدستور تتشكل ولاية كردستان من خمسة ألوية: (دهوك، أربيل، كركوك، السليمانية، خانقين)[١٦٠]. وقد أثارت هذه القرارات الحكومة من نواحٍ كثيرة، أقلها حسبان كركوك وخانقين من كردستان، وأنها في النهاية ستؤدي إلى الانفصال.

وبعد مؤتمر تموز/ يوليو ١٩٦٤ استطاع البارزاني السيطرة على البارتي والبيشمركة وطرد خصومه، وتفرّغ للمواجهة مع السلطة. وفي ١١/ ١٠/ ١٩٦٤ وجّه من دون تمهيد مذكرة إلى رئيس الجمهورية بعنوان: «إيضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق»[١٦١]، وقد نسف في هذه المذكرة كل ما اتُفِقَ عليه سابقًا مع الحكومة، فكانت هذه بداية تدهور العلاقات بين الطرفين. وقد أتبعَ البارزاني هذه المذكرة بمذكرات عدة أخرى للحكومة في ١٧/ ١٢/ ١٩٦٤، وفي ١٠/ ١/ ١٩٦٥، وفي ٢٤/ ١/ ١٩٦٥،

---

(١٥٩) مراد، «الأكراد»، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٦٠) النص الكامل: للدستور والقوانين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ الصادرة عن «مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق ـ المكتب التنفيذي»، في: المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ١١١.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

وفي ١٢/ ٣/ ١٩٦٥، وأهم ما تضمّنته: تعديل الدستور وإدخال حق الأكراد في الحكم الذاتي، وإدخال حقول النفط في كركوك وخانقين ضمن كردستان العراق، وقبول الكردية لغةً رسمية في كردستان العراق، وتخصيص نسبة من واردات النفط، والاحتفاظ بقوات البيشمركة، وتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية، وتحقيق مشاركة كردية أوسع في الحكم[١٦٢]. كما طالب بإنشاء وزارة لشؤون الأكراد، وحلّ فرسان صلاح الدين.

وقد رفضت الحكومة مطلب البارزاني بالحكم الذاتي لأنّه لم يرد ذكره في اتفاقية ١٠ شباط/ فبراير ١٩٦٤ التي أوقفت الحرب، وطالبته بالمقابل، في مذكرات رسمية عن طريق وزير الداخلية، بحلٍّ البيشمركة كما نص الاتفاق، إلّا أنّ البارزاني رفض ذلك لأنّها أداته في الضغط على الحكومة[١٦٣]. وبذلك أصبحت الأجواء الداخلية، إضافة إلى العوامل الخارجية، مهيّأة من جديد للقتال.

وقد أثار عدمُ الثقة بين الحكومة والأكراد التساؤلَ عن أسباب قبول الطرفين لوقف القتال في شباط/ فبراير ١٩٦٤. وتعدّدت الآراء لتفسير ذلك، وربما أقربها إلى الحقيقة أنّ البارزاني كان بحاجة إلى هدنة كي يعيد تسليح وتجهيز رجاله، أما الحكومة فقد كانت تراقب ظواهر عدم الرضى عن الحرب في الشمال، التي بدأت تظهر في بغداد بسبب الخسائر والضحايا، ما جعلها تفقد شعبيتها، وأدخل الشقاق بين أعضائها[١٦٤].

ويبدو أنّ الهدنة والمفاوضات كانت مستمرة حتى ذلك الوقت بسبب عدم استعداد الطرفين للقتال، على الرغم من الاستفزازات التي تمثلت بتشكيل «مجلس قيادة الثورة الكردية» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ من أجل إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الكردية، وإقامة المسلحين

---

(١٦٢) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٣٤.

(١٦٣) نصوص المذكرات المتبادلة بين وزير الداخلي العراق والبارزاني، في: مراد، المصدر نفسه، الملاحق.

(١٦٤) وائي وبينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ج ٢، ص ٤٩ ـ ٥١.

الأكراد مراكز تفتيش على الطرقات، واعتقال عدد من السكان، ودخول بعض المدن مثل كركوك وزاخو، حتى صارت الصحافة العالمية تتحدث عن إقامة الأكراد لدولتهم[١٦٥]. وبسبب ذلك الوضع المتأزّم بدا واضحًا للرئيس عارف في مطلع عام ١٩٦٥ أنّه إذا ما أراد لنظامه الاستمرار فعليه إعادة هيبة الحكومة في الشمال، وإلّا فعليه مواجهة عدد من ضباط الجيش المتصلبين.

وكان هجوم البيشمركة على مجموعة من العسكريين في طريقهم لقضاء إجازتهم في بغداد، على الطريق العامة بين كركوك والسليمانية، وقتلهم وإحراق جثثهم، وكان عددهم ١٧ ضابطًا وجنديًا، القشة التي قصمت ظهر البعير، وجعلت الجيش يستأنف القتال في نيسان/ أبريل ١٩٦٥[١٦٦].

٤ ـ عودة القتال إلى شمال العراق (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦)

استمر وقف إطلاق النار الذي نتج من اتفاق عارف ـ البارزاني، لفترة قصيرة فقط. وقد ساهمت عوامل داخلية وإقليمية ودولية في عودة القتال، فداخليًا كانت الثقة بين الحكومة والملّا شبه معدومة، ما سبّب خلافات بينهما حول تطبيق شروط وقف إطلاق النار، كما أنّ ما جاء في الدستور العراقي الذي نشر في نيسان/ أبريل ١٩٦٤ حول الأكراد لم يُرضِهم، وادَّعوا أنّ الحكومة غير جادّة في تطبيق الاتفاق. أما الرئيس عارف فيقول عن أسباب الفشل: «إنّ القوى الرجعية اكتشفت أنّ تحقيق الوحدة الوطنية خطر محدق بها، فحاولت هذه القوى والدول الاستعمارية ودول حلف السنتو (CENTO) أن يزرعوا المشاكل بطريق الثورة عن طريق إثارة المشكلة الكردية، التي سبق أن استخدمتها نفس القوى ضد العراق»[١٦٧].

ودلت الوقائع على أن البارزاني لم يكن جادًا في الاتفاق، ويعدّه هدنة لتجميع قواه. والدليل على ذلك اتصاله أثناء وقف إطلاق النار بالولايات المتحدة الأميركية، وإرسال ابنه لقمان ومندوبه شوكت عقراوي

---

(١٦٥) انظر: «الثوار الأكراد يقيمون دولتهم»، **الصنداي تلغراف (لندن)**، ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٤. في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٧٥، تاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٤.

(١٦٦) مراد، «الأكراد،» ص ٥٧.

(١٦٧) «مذكرات عبد السلام عارف،» (حلقة ٨)، ص ٢٤.

للاتصال بالسفارة الأميركية في القاهرة من أجل السفر إلى الولايات المتحدة لشرح المشكلة الكردية للإدارة الأميركية وطلب مساعدتها، لكن الولايات المتحدة أخبرتهم أنها ستقدم المساعدة للأكراد عن طريق الحكومة العراقية التي كانت على هدنة مع الأكراد. كما نفى وزير الخارجية الأميركي راسك (Rusk) في حزيران/ يونيو ١٩٦٤ القصة الكردية التي تقول إن بلاده وعدت الأكراد بالمساعدة عن طريق بلد ثالث في حال تجدُّد القتال في العراق[١٦٨]. وانطلق الموقف الأميركي من ثلاثة اعتبارات: العلاقة الجيّدة نسبيًا مع العراق، ومراعاة حساسية حلفائهم (إيران وتركيا) من دعم الأكراد، وكان الاعتبار الثالث النظرة إلى البارزاني كعميل للاتحاد السوفياتي والشيوعية.

ومن الأسباب الإقليمية: دفع إيران نحو العودة إلى القتال[١٦٩]، لأنّها كانت تنظر بعين الريبة إلى الإعلان الوحدوي بين مصر والعراق. فقد كانت ترى في أي وحدة عربية يدخل فيها العراق مضادة لها، ولهذا السبب دعمت معارضي الحكومة العراقية من الشيعة والأكراد. والنفوذ الإيراني من أهم الأسباب التي دفعت عارف للبحث عن سند في الوحدة. كما كان العراق على علم بالصداقة الإيرانية - «الإسرائيلية»[١٧٠]. وكانت «إسرائيل»، وبالتعاون مع إيران، قد بدأت منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٣ بتقديم المساعدات للتمرد الكردي، وسُمّيت العملية آنذاك باسم (أثينا). وكانتا تريان مصلحة مشتركة في استمرار التمرد الذي كان يحول دون إرسال العراق قوات إلى سورية أو الأردن ضد «إسرائيل»، كما كان يرغم العراق على سحب جزء من قواته من

---

(١٦٨) Telegram From The Department to the Embassy in Iraq, Washington, 5 June 1964, Source: National Archives and Records Administration, RG 59, Central Files 1964-1966, Pol 23-9 Iraq, in: *Foreign Relations of the United States, 1964-1968: Volume XXI: Near East Region, Arabian Peninsula*, Editor Nina Davis Howland (Washington, DC: United States Government Printing Office, 2000), p. 337.

(١٦٩) قال شوكت عقراوي للأميركان قبل عودة القتال، إن الإيرانيين يدفعونهم إلى استئنافه ضد الحكومة وإنهم يقدّمون لهم الحوافز، وقال إن الأكراد حاولوا تجنّب أن يكونوا وسيلة بيد غيرهم، لكن إذا ما عاد القتال فسيأخذون معونات إيرانية وإن كانت مشروطة. Telegram from The Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, 16 December 1964, in: Ibid., pp. 346-347.

(١٧٠) Telegram from The Department to The Embassy in Iran, Washington, 3 September 1964, in: Ibid., pp. 338-339.

منطقة شط العرب التي تطمع بها إيران[١٧١]. وقد حرصت القيادة الكردية منذ البداية على إخفاء علاقاتها مع «إسرائيل» خوفًا من تأليب الرأي العام العراقي ضدها، وكانت تنسب الأخبار المتسربة عنها إلى الدعاية الحكومية. وقد بقيت هذه العلاقات محل جدل كبير حتى اليوم، فرفضها الكثير من الأكراد، ووجد بعضهم مبرّرًا لها في حاجتهم لأي دعم للوقوف في وجه قسوة الحكومة[١٧٢].

ومما جعل إيران تزيد من دعمها للحركة الكردية تحالف الرئيس عبد السلام عارف مع الرئيس عبد الناصر. كما أنّ عدم الاستقرار في العراق وضعه في موقف ضعيف، وجعل إيران تشعر بأنّها قادرة على الحصول على تنازلات من العراق وتعديل معاهدة ١٩٣٧ المتعلقة بشط العرب وترسيم الحدود. لكن العراق رفض مطالبها، واستمر في التقارب مع مصر، ما جعل إيران تضاعف دعمها للأكراد وتسمح لهم باستخدام أراضيها للهجوم على الجيش العراقي، وفتح حدودها للدعم القادم للأكراد من أي مكان في العالم. وقد أدركت الحكومة العراقية عدم إمكانية القضاء على التمرّد مع استمرار تدفق الدعم الإيراني واستمرار الحدود مفتوحة أمامه، ولذلك حاولت التفاهم مع الإيرانيين. لكن الثمن المطلوب كان كبيرًا لا تستطيع دفعه، فعندما طلبت عام ١٩٦٥ من إيران إيقاف دعمها للتمرّد طلب الشاه من العراق التعهّد بالابتعاد عن الرئيس عبد الناصر ومعسكر الوحدة العربية[١٧٣].

استؤنف القتال في نيسان/أبريل ١٩٦٥، وقاد هجوم الجيش العراقي العميد عبد العزيز العقيلي الذي كان من أنصار حسم الوضع في الشمال عسكريًا، واستخدمت قوات كبيرة، ودارت معارك عنيفة استطاع فيها الجيش تحقيق التقدم على جبهات عدة، خصوصًا في منطقة كركوك وأربيل، حيث كانت تنتشر قوات المكتب السياسي للبارتي التي طلبت النجدة من البارزاني

(١٧١) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٩٩.

(١٧٢) شارك الكثير من الأكراد العرب في موقفهم من القضية الفلسطينية، كما قاتل الجنود الأكراد في الجيش العراقي مع زملائهم العرب بالحماسة نفسها ضد «إسرائيل». لكن بالرغم من ذلك فالعلاقة مع «إسرائيل» لم تلق معارضة واضحة، ربما بسبب موقع البارزاني في الحركة الكردية وتبنّيه فكرة التعاون مع «إسرائيل». انظر: Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 301.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

الذي لم يستطع فعل شيء، بسبب ازدياد حدة الهجوم بعد تشكل حكومة جديدة في بغداد، كان العقيلي فيها وزيرًا للدفاع، واشترط للمشاركة في الحكومة تشديد الهجوم على المقاتلين الأكراد. وفاجأ الأكراد بهجوم شتوي بدلًا من الربيع في أواخر عام ١٩٦٥، مجبرًا إياهم على التراجع على مختلف الجبهات[١٧٤].

وإثر تجدّد القتال، كثّفت إيران مساعداتها للبارزاني، كما توسّطت بعودة أعضاء المكتب السياسي إلى صفوفه. وتدفقّت في الوقت نفسه المساعدات «الإسرائيلية» إلى البارزاني عبر إيران، وشملت الأسلحة والتدريب. وقام عصمت شريف وانلي، الممثل الخاص للبارزاني في الخارج، في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ ـ قبل استئناف القتال ـ بزيارة لـ «إسرائيل» حصل فيها على الدعم بالمال والسلاح، كما قام وانلي بزيارة أوروبا والولايات المتحدة للسبب نفسه، لكن الأميركان رفضوا استقباله، على الرغم من تعيين «إسرائيل» مستشارًا خاصًا له في هذه الجولة. وكانت السفارة العراقية في واشنطن قد بذلت جهدًا لإفشال تلك الزيارة[١٧٥].

وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٦٥ اجتمعت الحكومة «الإسرائيلية» وقرّرت ضرورة إعطاء الأولوية للمشكلة الكردية. وبعد أيام عدة بدأت شحنات السلاح إلى الأكراد عبر إيران، وتولت الاستخبارات الإيرانية (السافاك) نقلها. كما زار ضابط الموساد، ديفيد قمحي، البارزاني في حاج عمران، واتفقا على الدعم العسكري والسياسي، وأوصى كمحي بتوفير كل دعم للأكراد لأنّهم يلهون نصف الجيش العراقي[١٧٦]. فأرسل مستشارون ومدرّبون عسكريّون للبارزاني الذي أرسل عددًا من رجاله لاتباع دورات تدريبية في «إسرائيل»[١٧٧]. كما زوّد

---

(١٧٤) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٣٥.

(١٧٥) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١١٤.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١٧٧) عقدت أول دورة تدريبية إسرانيلية لضباط أكراد في آب/أغسطس ١٩٦٥، واستغرقت تلك الدورة ثلاثة أشهر، باسم شيفرة «البساط». انظر: شموئيل سيغف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ١٩٥.

بمدافع بعيدة المدى وراجمات صواريخ، وقع بعضها بيد الجيش العراقي ونُشر الخبر في الصحف العراقية(١٧٨). كما كانت الحكومة على علم بوجود وفد استشاري «إسرائيلي» عند البارزاني(١٧٩).

كذلك حصلت الحركة الكردية المسلحة على الدعم من دول أوروبا الشرقية، فوصلتها أسلحة عن طريق تشيكوسلوفاكيا، حيث كانت توجد بعثة كردية لشراء السلاح(١٨٠). وقد صادرت السلطات اللبنانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ شحنة أسلحة بلغارية تضم ١٥٠٠ بندقية، كانت مرسلة عبر مطار بيروت إلى المقاتلين الأكراد(١٨١).

واستطاع البارزاني بفضل الدعم الخارجي الكبير توجيه ضربات قوية إلى الجيش العراقي، كما حدث في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ في منطقة بنجوين قرب الحدود الإيرانية(١٨٢)، ما جعل وزير الدفاع العراقي، عبد العزيز العقيلي، يقول: إنّ الشرق والغرب يقومان بمساعدة المتمردين على خلق «إسرائيل» أخرى. وكشف أنّ إيران هي المصدر الرئيسي لتمويل المتمردين، وهدّد بعدم السكوت عنها. كما أشار الرئيس عبد السلام عارف إلى الحدود الإيرانية المفتوحة أمام المتمردين، وأنّها مصدر تمويلهم ومسرح تجمّعهم وتدريبهم، وأنّ الأكراد يتسلحون بأسلحة من إيران

---

(١٧٨) نكديمون، المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٨، و Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p.303.

(١٧٩) المصدران نفسهما، ص ١٢٨ و٣١٧، الهامش على التوالي. كشفت مجموعة إبراهيم أحمد ـ طالباني بعد خلافها مع البارزاني علاقاته بـ«إسرائيل»، ونشرت صحيفة النور التابعة للطالباني، أن البارزاني هو من جعل الحكومة تعرف بالوجود «الإسرائيلي» في شمال العراق عام ١٩٦٥، وذلك عندما سمح لضابط «إسرائيلي» بكشف هويته والتحدث إلى وفد عراقي رسمي عن إيمانه بالحقوق القومية الكردية، وكيف أنه جاء للمساعدة على تحقيقها في ظل قيادة الملّا مصطفى البارزاني.

(١٨٠) علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤**، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(١٨١) محمد كريم مهدي المشهداني، **عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨**، مراجعة جعفر عباس حميدي حسن (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٦٤.

(١٨٢) يقول الشيوعيون العراقيون إن فصائل الأنصار الشيوعية قد أدّت دورًا رئيسيًا في هذه المعارك. انظر: عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**، ص ١٨٥.

والحلف المركزي، بينما امتدح موقف تركيا من المتمردين[١٨٣]. فقد تعاونت تركيا مع الحكومة العراقية ضد الحركة الكردية[١٨٤]، لأنها كانت تخشى أن تؤدي انتصارات الحركة الكردية العراقية إلى تشجيع الأكراد الأتراك على التمرد والثورة ضدها. ولهذا السبب دعمت الحكومة العراقية، ولم تستخدم في تلك الفترة الورقة الكردية في صراعها مع جيرانها، مع قدرتها الكبيرة على ذلك، وعدم ممانعة البارزاني التعاون معها.

ومن أجل تقوية موقفها في الشمال، لجأت الحكومة إلى التحالف مع خصوم البارزاني السياسيين والعشائريين، فالتحق بها بدايةً في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ أغلب قادة المكتب السياسي للبارتي مع مقاتليهم «الجلاليين» العائدين من إيران[١٨٥]، بعد محاولة البارزاني تصفيتهم، ورفضه توسّط عباس مامند آغا، أحد القادة العشائريين الموالين له. وعلى الرغم من ذلك بقي قسم من قوات المكتب السياسي يقاتل في صفوف الملّا، إلّا أنّهم ما لبثوا أن التحقوا على دفعتين بالحكومة، بعد صدامات مع قوات البارزاني أدّت إلى مصرع عدد من قادتهم العسكريين والحزبيين، منهم عمر شريف، عضو اللجنة المركزية مسؤول الفرع الثالث (كركوك)[١٨٦]. كما جنّدت الحكومة لهذه الحرب القوات العشائرية كتائب «فرسان صلاح الدين»، و«فرسان الوليد» العربية.

من جهة أخرى، انضمّ عدد من الآشوريين والمسيحيين إلى الحركة

---

(١٨٣) علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ - ٢٠٠٤**، ص ٣٤٤ - ٣٤٥، وعلي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٥١.

(١٨٤) كان اندلاع العمل الكردي المسلح عام ١٩٦١ نقطة تحول في السياسة التركية نحو العراق والحركة الكردية، فقد وضعت أولوية للخطر الكردي، وتراجعت عن فكرة إضعاف الجمهورية العراقية، ومنذ ذلك الوقت أغلقت حدودها مع العراق ورفضت تقديم أي نوع من الدعم للأكراد. وحافظت طوال الستينيات على هذه السياسة. مع ذلك لم يمنع هذا أكراد تركية من تقديم الدعم السري بالمال والسلاح لأقرانهم في العراق، كما شاركوا بتهريب السلاح والذخيرة التي تم شراؤها من أوروبا الشرقية. انظر: Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, pp. 293-294.

(١٨٥) سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٥٤.

(١٨٦) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ - ٢٠٠١**، ص ١٤١ - ١٤٢.

الكردية. ومن غير المعروف ما إذا كان ذلك بسبب سياسة الأمر الواقع، بعد سيطرة الحركة على المناطق التي يعيشون فيها. كذلك ضمّ البارتي في صفوفه أعضاءً آشوريين ومسيحيين، تسلّم بعضهم مناصب قيادية في الحزب والحركة الكردية، وقُتل عدد منهم في هذا السبيل[(١٨٧)].

فقد شارك عدد من رجال الدين المسيحي في المؤتمر الذي عقده البارزاني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وكان الخوري بولص بيداري عضوًا في «مجلس قيادة الثورة الكردية» الذي شكله البارزاني، كما كان هناك أعضاء مسيحيون في اللجان المحلية للبارتي وفي قوات البيشمركة. وبالمقابل كان البارزاني يوزع الأموال والأسلحة على عدد من القرى المسيحية[(١٨٨)].

استمرّت الحكومة العراقية في إصرارها على القضاء على الحركة الكردية، على الرغم من تولي عبد الرحمن البزاز رئاسة الوزراء في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥. وكان أول مدني يصل إلى هذا المنصب منذ ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ووضع نصب عينيه إنهاء المشكلة الكردية، إلّا أنّ ضغط العسكريين، وتعنّت الأكراد، والتدخل الخارجي، منعته في البداية من تحقيق أهدافه[(١٨٩)]. واستمر الرئيس عارف ووزير دفاعه، العقيلي، في إصرارهما على القضاء على ما سمّياه الفتنة في الشمال. وأخذا يُعِدَّان العدَّة للقيام بهجوم الربيع الذي تقرّر أن يبدأ في منتصف نيسان/أبريل ١٩٦٦، إلّا أنّ مصرع الرئيس عارف في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٦، إثر تحطم طائرته العمودية في محافظة البصرة، أجَّل الهجوم.

---

(١٨٧) شبيرا، **الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات**، ص ٣٤. كان هناك عدد من الآشوريين في الدورة التي أقامها «الإسرائيليون» لقوات البارزاني للتدريب على التمريض في المستشفى الميداني الذي أقاموه في شمال العراق. انظر: نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٨٩.

(١٨٨) سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٥٣ و١٠٧ ـ ١١٢.

(١٨٩) دعا البزاز في بيانه الوزاري إلى حل كل الخلافات عن طريق المفاوضات الودية بعيدًا من العنف، ودعا إلى عدم رفع السلاح في وجه الحكومة، وصرّح في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ بأن العراق لن يتخلى عن شبر من أرضه وإذا لم يكن مشروع الحركة الكردية هو الانفصال فلا داعي للعصيان. انظر: المشهداني، **عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨**، ص ١٦٣.

وتولى الرئاسة بعد عبد السلام عارف أخوه عبد الرحمن عارف، وتابع تنفيذ خطته، فشنّ الجيش العراقي يسانده «فرسان صلاح الدين» هجومًا واسعًا في أيار/ مايو ١٩٦٦، بهدف القضاء على التمرد والسيطرة على منطقة حاج عمران مقر البارزاني. وتمكّن الجيش من تحقيق تقدم ملموس أحبط معنويات مقاتلي البارزاني، وأخاف البعثة العسكرية «الإسرائيلية» من الوقوع في يد الجيش العراقي، فوضعت خطة للهرب إلى إيران[١٩٠]. لكن قوات البيشمركة استطاعت في ١٤/ ٥/١٩٦٦ توجيه ضربة كبيرة للجيش في جبل هندرين[١٩١]، تحطم فيها لواء كامل. ويقول الشيوعيون إنّ هذا النصر تحقّق بفضل تسلل عدد من الشيوعيين العرب إلى معسكر الجيش بالملابس العسكرية العراقية واستطاعوا إحداث بلبلة لتسهيل هجوم البيشمركة[١٩٢].

وقد خطط وأشرف على الهجوم المستشار العسكري «الإسرائيلي» المقدّم تسوري ساغي، الذي كان قد زار مختلف المناطق في الشمال قبل الهجوم لوضع الخطط، وشُنّ الهجوم على هندرين بطريقة قام بها الأكراد لأول مرة، حتى إن بعضهم عارضها لأنها تختلف عما اعتادوا عليه[١٩٣]. لكن محمود عثمان الذي كان الرجل الثاني بعد البارزاني نفى أن يكون ساغي من قاد الهجوم، وقال إنّه قدمّ لهم بعض النصائح والإرشادات فقط، كما قدم «الإسرائيليون» الأسلحة، وإن القيادة كانت بيد الأكراد[١٩٤].

وإثر صدِّ الأكراد لهجوم الجيش العراقي قررت الحكومة «الإسرائيلية»

---

(١٩٠) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٥٠ ـ ١٥٢.

(١٩١) هندرين أعلى قمة في جبل كاوروخ ٢٥٦٠ مترًا، وهو غير بعيد من الحدود العراقية الإيرانية. انظر: شاكر خصباك، **العراق الشمالي: دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية** (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٧٣)، ص ٢٦.

(١٩٢) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٤٣، وعبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**، ص ٢١٧.

(١٩٣) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٥٢ ـ ١٥٤. كان يقيم عند البارزاني وفي قيادته عندما صد الهجوم العراقي عدد من المدرّبين الإسرائيليين. انظر: سيغف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة**، ص ١٩٧.

(١٩٤) المقابلة التي أجريت مع الدكتور محمود عثمان، في: **الوسط** (لندن)، العدد ٢٩٨ (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧).

زيادة دعمها للأكراد، فقد أثبتوا فائدتهم للأهداف «الإسرائيلية» بإضعاف العراق، لذلك أرسلت في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٦ وفدًا أمنيًا وعسكريًا برئاسة اللواء عيزرا وايزمن، رئيس شعبة الأركان، بطائرة تحمل خمسة أطنان من الأسلحة إلى طهران حيث قابل الشاه، ومن هناك نقلهم السافاك إلى الحدود العراقية في الشمال، حيث كان البارزاني في استقبالهم. وضمّ الوفد، إلى جانب وايزمن، رئيس الموساد، مائير عميت، ونائب رئيس الأركان، رحبعام زئيفي. وجاء الوفد لاستطلاع أحوال التمرّد والوقوف على طلباته، وحثه على ضرورة توجيه ضربة كبيرة للجيش العراقي الذي كان الهدف الرئيس «للإسرائيليين»، لإبعاده عنهم، كما قال عيزرا وايزمن، وكان التمرد الكردي يوفر ذلك[١٩٥]. وقد اطلع الوفد «الإسرائيلي» على الوضع في الجبهات كافة، وشرح له البارزاني تاريخ تمرّده وأسبابه، وأثنى على «إسرائيل» ودعمها الذي كان له دور كبير في استمرار التمرّد طيلة العام السابق، كما قدم رئيس الوفد رتبته العسكرية هديةً للبارزاني. وقد شرح الملّا للوفد حاجته إلى المال والسلاح والتدريب ومختلف الإمدادات، فقد كان مؤمنًا بأنّ «الإسرائيليين» يستطيعون فعل كل شيء، وقد صحب الوفد مندوب عن السافاك الذي كان يراقب كل شيء، على الرغم ممّا كان يسببه ذلك من غضب شديد للبارزاني[١٩٦]، الذي كانت الثقة بينه وبين الإيرانيين قليلة.

وفي أعقاب الزيارتين السريتين لطهران اللتين قام بهما ليفي أشكول، رئيس وزراء «إسرائيل» في حزيران/ يونيو ١٩٦٦، ووزير الخارجية، أبا إيبان، في أواخر ١٩٦٦، قرّرت «إسرائيل» الاستجابة لطلبات البارزاني، لذلك كلف أشكول في نهاية ١٩٦٦ نائب وزير المالية الإسرائيلية، أرييه الياف، بالتوجه لمقابلة البارزاني في كردستان[١٩٧].

وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٦ توجّهت بعثة «إسرائيلية» جديدة إلى شمال العراق، ضمت: حاييم لفكوف، وإليشع روئي، والمقدم أرييه

(١٩٥) قال ذلك عيزرا وايزمن عام ١٩٩٥. انظر: نكديمون، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(١٩٧) سيغف، المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة، ص ١٩٥.

يغف[198]. واستقبلها البارزاني بحفاوة على الرغم من أنّ الحكومة العراقية كانت قبل وصولها قد أعلنت في ٢١ حزيران/ يونيو نهاية الحرب في شمال العراق، وجاء وفد عسكري إلى البارزاني طالبًا المفاوضات. وقد حاول «الإسرائيليون» دفع البارزاني إلى عدم القبول، لكنه كان متعجبًا لأنّها المرة الأولى التي يأتيه فيها ضباط من الجيش العراقي طالبين المفاوضات، كما أنّه كان يخشى من انتقام الجيش، ولذلك استغل الفرصة ووافق على المفاوضات[199].

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ سافر أريبه إلياف إلى كردستان وبرفقته ثلاثة أطباء (د. أوري فرند، د. بيسح سيغل، د. الأسنان دوف إيتسكوفتس)، كما سافر برفقته ثلاثة من الممرّضين، واصطحب معه مستشفى ميدانيًا متطوّرًا هديةً من «إسرائيل»[200]، أقيم في منطقة حاج عمران.

وقد استمرّ «الإسرائيليون» في دعم الحركة الكردية لأنها كانت تشغل جزءًا كبيرًا من الجيش العراقي عن المشاركة في أي مجهود حربي عربي ضد الكيان الصهيوني الذي كان يعد العدة لحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لاحتلال باقي فلسطين، وضرب حركة التحرر العربية. فقد كان «الإسرائيليون» يرون الأكراد يقاتلون بدلًا منهم وبعيدًا من حدودهم، ولا يكلفهم ذلك سوى القليل من المال والسلاح وبضعة ضباط لإدارته. وذلك بدلًا من أن يأتي الجيش العراقي إلى الجبهة السورية أو الأردنية.

كما كان البارزاني راغبًا في استمرار علاقته بـ «إسرائيل» لضمان دعمها له في طموحاته المستقبلية التي لم تكن تتوقف عند ما قدّمته الحكومة العراقية في بيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ لحل المشكلة الكردية. فقد كان

---

(١٩٨) رغم ذكر نكديمون أسماء عدد من المستشارين الذين عملوا في شمال العراق، بقيت بعض الأسماء حتى اليوم سرية، فاكتفى بوضع رموز مكانها. انظر: نكديمون، المصدر نفسه، ص ١٦١. وقد كانت طواقم الوفود «الإسرائيلية» تستبدل دوريًا كل ثلاثة أشهر، ويترأسها بصورة دائمة أحد رجال الموساد، وإلى جانبه ضابط في الجيش «الإسرائيلي»، ومستشار فني. انظر: **الحياة**، ٣٠/ ١١/ ١٩٩٦، والخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٥٩.

(١٩٩) نكديمون، المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٢٠٠) سيغف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة**، ص ١٩٥.

بحاجة إلى المال والسلاح، والدعم السياسي، وكان يعتقد أن «إسرائيل» سوف توصله إلى الولايات المتحدة الأميركية.

٥ ـ فترة الهدوء الكاذب (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨)

أ ـ المفاوضات والعامل الخارجي

دفع استمرار المعارك، وما سبّبته من خسائر، الطرفين إلى قبول فكرة المفاوضات. وشجعت رئيس الوزراء، عبد الرحمن البزّاز[٢٠١]، على تجاوز ضغط العسكريين. وبدأ التفاوض بالتوازي مع البارزاني، ومنافسيه في المكتب السياسي للبارتي، لإشعاره بأنّه ليس الوحيد في الساحة الكردية الذي يمكن التفاوض معه. فجرى الاتصال أولًا بجناح المكتب السياسي الذي استشار الرئيس جمال عبد الناصر في الأمر فنصحه بالموافقة على التفاوض من أجل تخليص الحركة الكردية من الارتباط بالشاه. ثمّ جرى الاتصال بالبارزاني عن طريق وفد شعبي كان من أعضائه (محمد حسن دزئي)، وقد استجاب البارزاني وأرسل وفدًا إلى بغداد في حزيران/ يونيو ١٩٦٦ برئاسة حبيب محمد كريم، وعضوية كل من علي عبد الله وصالح اليوسفي ونافذ جلال ومحسن دزئي[٢٠٢].

وكانت موافقة البارزاني على التفاوض نتيجةً لأسباب عدة: رغبة منه في هدنة لاستراحة قواته[٢٠٣]، ولعدم ثقته بالدعم الإيراني، وخشيته من

---

(٢٠١) كان البزّاز مؤمنًا بحل المشكلة الكردية سلميًا منذ العهد الملكي، وكتب منذ عام ١٩٥٤: «إن المشكلة الكردية ليست مستعصية وغير قابلة للحل، فإذا ما حُدّد المفهوم القومي بدقة، واستُبعدت العنصرية، وقُضي نهائيًا على فكرة التعاظم والغرور القومي، وأُكّدت الروحية التي تجمع العراقيين عربًا وأكرادًا وتركمانًا مع الأقليات العنصرية الأخرى، وفوق ذلك إذا ما ساد مفهوم الدولة الحديثة، عندئذ من الممكن أن تتحقق وحدة العراق». انظر: عبد الرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط ٣ منقحة ومزيدة (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٣)، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٢٠٢) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٤٤.

(٢٠٣) قال البارزاني عن أسباب موافقته على بيان ٢٩ حزيران/ يونيو: «لم يكن لدينا خيار آخر، فالناس بحاجة إلى الراحة، لقد فكرت بالمحصول الذي أحرقته قنابل النابالم، والذي سَلِم من الحريق لكنه ينتظر الحصاد. على الأكراد الاستعداد للشتاء الذي يأتي باكرًا في الجبال، أما السلام النهائي فلن يحل قريبًا». انظر: جليلي جليل [وآخرون]، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الرازي، ١٩٩٢)، ص ٢٣٨.

انتقام الجيش العراقي، ورغبة منه في إبعاد منافسه جلال الطالباني الذي اجتمع في حزيران/ يونيو مع الرئيس عارف. وقد عارضت المفاوضات كل من «إسرائيل» وإيران التي هدّدته بقطع الإمدادات، وقالت له إنّها تدعمه كي يحارب العراقيين لا من أجل صنع السلام، وهدّد مندوب السافاك لدى البارزاني بانسحاب الوفدين الإيراني و«الإسرائيلي» من عنده، ما أغضب البارزاني ودفعه للشكوى إلى «الإسرائيليين»، موضحًا أن سبب قبوله التفاوض الوضع الاقتصادي الخطير وعدم الثقة بالإيرانيين الذين يقدمون المساعدات التي لا تسمح للأكراد بالحياة أو الموت، كما قال. وقد رفض مغادرة الوفدين وقال لـ «الإسرائيليين»: أنتم السلاح الأخير الذي بحوزتي، كما قال لهم: إن رغبة الإيرانيين تتمثل في أن يقتل الأكراد والعراقيون أحدهما الأخر، فيما أنتم ترغبون في زوال العراقيين[٢٠٤]. فقد كان مدركًا أنّ «إسرائيل» هي العدو الأول للعراق، وترغب في رؤيته مدمّرًا مهما كان الثمن، ووجدت في البارزاني وحركته الطريق إلى ذلك. كما كان يعتقد أن «الإسرائيليين» ضمانة له وسوف يوصلونه إلى الأميركان.

لكن على الرغم من الرفض الإيراني - «الإسرائيلي» والصعوبات الأخرى، استمرت المفاوضات. لكن البارزاني رفض الاجتماع بالرئيس عارف في بغداد، كما رفض نقل مركز قيادته إلى منطقة بارزان التي يسيطر عليها شقيقه الشيخ أحمد، فقد كان يعتقد أن الحكومة تحاول إبعاده عن مركز قيادته لإضعافه. كما كان البارزاني يحاول إبعاد غريمه الطالباني عن الواجهة بعد أن عاد إلى شمال العراق. ووصلت إلى علم البارزاني منذ شباط/ فبراير ١٩٦٦ الاتصالات التي كانت تجري بين الطالباني والملحق العسكري العراقي في طهران، بهدف دفع الجماهير الكردية إلى الثورة ضده، لذلك حاول القبض على الطالباني الذي هرب إلى إيران ومن هناك أجرى اتصالات مع رئيس الحكومة العراقية عبد الرحمن البزاز، كما اجتمع في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ مع الرئيس عارف، الذي وعده بسن قانون موقت يضمن حقوق الأكراد. وكان الطالباني يعتقد أنّ انتصار البارزاني في معركة جبل هندرين سيجعله متشددًا، لكن البارزاني قدم في ٢١ حزيران/

(٢٠٤) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٦٦.

يونيو خطة مصالحة مع الحكومة، وشدّد على أنّه الجهة الوحيدة المخوّلة التفاوض مع الحكومة، وطلب تصفية الطالباني نهائيًا، فهاجم الجيش العراقي قوات الطالباني إلى جانب قوات البارزاني، وأعلن بعدها أحد قادة البارزاني نجاحه في صيد «الخونة» ويقصد جماعة الطالباني[٢٠٥].

تابع الإيرانيون المفاوضات بين البارزاني والحكومة العراقية، وطلبوا منه استئناف الحرب، أو على الأقل التشاور معهم في ما يتعلق بالمفاوضات. ولإرغامه على السير وفقًا لأمرهم حاولوا إغلاق الحدود في وجهه وطرد الجرحى الأكراد من إيران. ولتجنّب تدهور العلاقة بين الطرفين حاول «الإسرائيليون» تهدئة الوضع، وقالوا للإيرانيين إنّ البارزاني يعتقد أن الحكومة العراقية لن تنفذ أي اتفاقية، وإنه يشك في بقائها أصلًا، لذا فإنّه يُعد العدة للحرب، لكنه ينتظر حتى يرتاح رجاله. وعلى هذا الأساس واصل البارزاني استعداداته لاستئناف القتال، ورفض حل البيشمركة، واستمر في التفاوض مع الحكومة.

ب ـ بيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦

أسفرت المفاوضات عن اتفاق الحكومة والبارزاني على صدور بيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦، الذي تضمّن ١٥ بندًا، ثلاثة منها سرية. وقد رفض البزّاز أن يسمّيه اتفاقية، أو يسمّي المحادثات المؤدية إليه مفاوضات، لأنّ الاتفاقيات والمفاوضات لا تجري بين أبناء البلد الواحد[٢٠٦]. وأهم ما تضمّنه البيان المسائل التالية: الإقرار بالحقوق القومية الكردية، وإصدار عفو عن المشاركين في حوادث الشمال من مدنيين وعسكريين، ومشاركة الأكراد في الوزارة، وجعل اللغة الكردية لغة رسمية في دوائر الدولة، وفي المؤسسات التعليمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وإجراء انتخابات عامة في عموم العراق، والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية، وضمان حرية الصحافة والتعبير، وتمثيل الأكراد في البرلمان بحسب نسبتهم من السكان،

---

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢٠٦) الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

وعودة العمال والموظفين الأكراد المفصولين بسبب حوادث الشمال إلى وظائفهم، وتخصيص ميزانية لإعادة إعمار المناطق المتضررة من القتال وإنشاء هيئة خاصة لذلك، وإعادة الفلاحين إلى قراهم التي نزحوا منها بسبب القتال. أما الفقرات السرية فنصّت على تشكيل محافظة جديدة تشتمل على المناطق الكردية في محافظة الموصل باسم محافظة دهوك، والسماح للبارتي بالعمل رسميًا بعد إجراء الانتخابات العامة[٢٠٧].

رحّبت بالبيان مختلف القوى السياسية في العراق تقريبًا، فرحّب به المكتب السياسي للبارتي، كما رحّب به حزب البعث العراقي من خلال بيان للقيادة القطرية في ١٨/٧/١٩٦٦[٢٠٨]، بينما رفضته قيادة البعث في سورية، وعدّته طعنة موجّهة إلى نضال الشعب العراقي الوحدوي لأنّ البيان انطلق من واقع التجزئة ليكرّسه، لأنّه يكرّس الانفصال بين العرب والأكراد، كما أنه يبعد العراق عن النضال الوحدوي العربي بحجة الأوضاع الخاصة في العراق.

كما انتقدت البيان لمحاولته ربط مشكلة التمرّد بالشمال، وإعادة الهدوء بعودة الأوضاع البرلمانية البرجوازية، ورأت أنّ ذلك ضد القوى التقدّمية. ورأى البعث السوري في البيان خدعة من البزّاز للقوى التقدّمية في الوطن العربي بعد تفتيت القوى التقدمية في العراق، وأن بيانه خطوة على طريق الانفصال، وأن الحركة الكردية لعبة بيد الإمبريالية، وأن البيان سيدمج المتمرّدين الخونة في جيش العراق[٢٠٩]. فقد كانت هناك معطيات تدل على عدم اكتفاء البارزاني بما يحصل عليه من الحكومة العراقية، وأنه مستعد للتعاون مع أعداء العرب للوصول إلى غاياته، كما أنه يعمل على قاعدة خذ وطالب، وهو ما شكل تخوفًا لحزب البعث في سورية، الذي يؤمن بوحدة الأراضي العربية.

---

(٢٠٧) خدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٥، والمشهداني، **عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨**، ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

(٢٠٨) المشهداني، المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٢٠٩) «إلى الشعب وكل قوى الحرية والتقدم في العالم، حول مشكلة شمال العراق في بيان عبد الرحمن البزاز» (بيان صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، تموز/يوليو ١٩٦٦).

من جهة أخرى، رحب بالبيان الحزب الوطني الديمقراطي وزعيمه كامل الجادرجي، ودعا إلى تنفيذه بنيّة صادقة، كما رحّبت به الحركة الاشتراكية العربية. بينما وجده الحزب الشيوعي العراقي مائعًا ويحوي وعودًا مطاطة وإجراءات ثانوية وخاليًا من الضمانات، وذلك على الرغم من تأييد السوفيات للبيان، كما رحّب بالحل السلمي الرئيس عبد الناصر(٢١٠). وحدهما فقط إيران و«إسرائيل» عارضتا الحل السلمي، كما في الفقرة السابقة.

لكن على الرغم من هذا البيان، ظلت الثقة ضعيفة بين الطرفين، فرفض البارزاني حل قوات البيشمركة واستمر بالتعاون مع «الإسرائيليين»، على الرغم من قطع إيران للإمدادات عنه. فقد كان البارزاني غير واثق من قوة الحكومة، ويواجه ضغوطًا من إيران و«إسرائيل» للاستمرار في التمرّد. ولم تسنح الفرصة لحكومة البزاز لتنفيذ بيان ٢٩ حزيران/ يونيو، لأنها استقالت في آب/ أغسطس ١٩٦٦، بسبب ضغط العسكريين ومعارضتهم للاتفاق مع الحركة الكردية لأنهم كانوا يرَونها غير جادة في صنع السلام، وتستمر بالتعاون مع أعداء العراق.

ج ـ فترة اللاحرب واللاسلم

بعد استقالة البزّاز كلف الرئيس عبد الرحمن عارف اللواء ناجي طالب (عسكري سابق) بتشكيل الحكومة الجديدة. وصرّح طالب بأنّ المشكلة الكردية ليست عراقية فقط، بل إقليمية، وأنّ البارزاني الذي يتحدث باسم القومية الكردية لا يمثل جميع الأكراد، كما قال إنّه سيحترم بيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦، لكنه لن يعمل شيئًا لتنفيذه، كما توقفت حكومة طالب عن إكمال مسوّدة قانون إدارة المحافظات على أساس اللامركزية، على الرغم من وجود وزراء أكراد يمثلون البارزاني في الوزارة(٢١١).

وعلى الرغم من عدم تنفيذ الحكومة الجديدة لبيان حزيران/ يونيو إلّا أنّها لم تعد إلى القتال، وإنما اتجهت إلى دعم جناح المكتب السياسي للبارتي لمواجهة قوات البارزاني، فدارت مصادمات مسلحة بين الطرفين،

---

(٢١٠) المشهداني، المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ٢٠٠.

(٢١١) خدوري، العراق الجمهوري، ص ٣٦٥.

مع أنّ الرئيس عارف قد عمل على تطويق تلك الخلافات[٢١٢].

وعلى الرغم من هذه التوترات استمر الرئيس عارف في محاولة حل المشكلة الكردية سلميًا، فقام بزيارة تفقدية للشمال في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٦، اجتمع خلالها بالبارزاني في مصيف جنديان بقضاء راوندوز، بحضور أعضاء من لجنة السلام العليا المشرفة على تنفيذ بيان ٢٩ حزيران/ يونيو، وهم محسن دزئي ونافذ جلال والعميد الركن عبد المنعم المصرف محافظ أربيل. واتُّفق على الاستمرار في السلام والمضيّ في تنفيذ بنود بيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦[٢١٣].

لكن خطوات الرئيس عارف أدت إلى خلافات داخل الحكومة، فعارضها رئيس الوزراء، بينما أيّد البعثيون والشيوعيون اجتماعه بالبارزاني لحل المشكلة الكردية. وأعلن عارف بعد عودته من الشمال أنّ لقاءه بالبارزاني عزز الثقة بين الطرفين، ووعده الأخير بتسليم السلاح الثقيل الموجود لدى الأكراد بعد يومين. ومن أجل تعزيز فرص السلام أعلنت الحكومة أنّها ستعيد الأكراد المفصولين إلى وظائفهم، كما ستسرّح تدريجًا قوات العشائر الكردية التي كانت تقاتل مع الجيش. كما أعلن عارف أنّه أصدر أوامره لتدبير عودة العشائر العربية التي كانت قد نزحت من المناطق الكردية إلى أماكنها الأصلية، وأنه سيجري ترحيل القبائل الرحّل الموجودة في المنطقة إلى أماكن ملائمة، لإعادة الأكراد إلى أماكنهم التي تركوها أثناء القتال[٢١٤].

لكن خطوات الرئيس عارف لم تمنع البارزاني من التصرّف باستقلالية تامة في المناطق التابعة لسيطرته، فأنشأ إدارة خاصة في المناطق الجبلية، كما قام بجباية الضرائب حتى من سكان المدن التي تحت سيطرة الحكومة. وأخذ يستعد للحرب، فاستمر بتدريب وتسليح البيشمركة مستعينًا بالمساعدات

---

(٢١٢) الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ١٤٦.

(٢١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٢١٤) «عارف: لقائي بالبارزاني عزّز الثقة وغيّر المفاهيم القديمة للمشكلة الكردية،» الحياة (لبنان)، في: تقارير الصحف اللبنانية (وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، التقارير محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم٢٣٠، تاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٦.

التي أعادتها إيران بعد توسّط «الإسرائيليين» بينهما. وقد حاولت الحكومة الحدّ من نفوذه عن طريق استمالة أتباعه وضمهم إلى «فرسان صلاح الدين»، كما اتصلت بجماعة المكتب السياسي للبارتي وموّلتهم وسلّحتهم، فتمكّنوا من قتال قوات الملّا التي تفوّقت عليهم لأنها أكثر عددًا وعدة[٢١٥].

وقد استمر واتسع الخلاف بين الملّا والمكتب السياسي، فعقد البارتي جناح المكتب السياسي مؤتمرًا في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ أكد فيه تأييده لبيان ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٦. وفي الفترة ما بين ١٥ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ عقد البارتي التابع للبارزاني مؤتمره السابع، الذي راجع فيه مسيرة الحزب والنواحي التنظيمية والسياسية، كما انتقد المؤتمر بشدة سياسة الحكومة لتأخرها في تنفيذ بيان ٢٩ حزيران/يونيو، وطلب من رئيس الحزب البارزاني تقديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بهذا الشأن. وقد قُدّمت المذكرة في ٢٨/١١/١٩٦٦ إلى الرئيس عارف. واتُخذت في المؤتمر قرارات إعادة بعض القياديين الذين كانوا قد طردوا في المؤتمر السادس ومنهم علي عبد الله، وفي هذا المؤتمر ظهر في الحزب قياديون جدد، مثل حبيب محمد كريم، سكرتير اللجنة المركزية، ومحمود عثمان، مسؤول لجنة العلاقات الخارجية في المكتب السياسي، وسامي عبد الرحمن[٢١٦] الذي أسندت إليه مهمات سياسية وأمنية. وتولى إدريس ابن الملّا الإشراف على المكتب العسكري، ونجله مسعود الإشراف على جهاز الأمن والاستخبارات (الباراستن) الذي أشرفت الاستخبارات الإيرانية و«الإسرائيلية» على تأسيسه[٢١٧].

لكن البارزاني، على الرغم من تصرفه باستقلالية في منطقته، حاول

---

(٢١٥) الخرسان، المصدر نفسه، ص ١٤٦، وخدوري، **العراق الجمهوري**، ص ٣٦٦.

(٢١٦) سامي عبد الرحمن: الاسم الحركي لمحمود محمد عبد الرحمن، كان مسؤول منظمة الحزب الشيوعي العراقي في بريطانيا في الخمسينيات قبل أن ينضم إلى البارتي في وقت لاحق. انظر: الخرسان، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢١٧) عام ١٩٦٦ قدّم الموساد ما يعدّه بعض الأكراد أهم خدمة أسدتها إليهم «إسرائيل» من خلال إسهامه في تأسيس جهاز الاستخبارات الكردية (الباراستن)، وتعني الحماية باللغة الكردية، وتولى قيادته مسعود ابن البارزاني الذي خضع لدورات مكثفة في كردستان و«إسرائيل»، وأنشأ شُعبًا تابعة له في مختلف التجمعات الكردية في الخارج. انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٠.

الاستفادة من الفرص التي يوفرها السلام مع الحكومة، فأُصدرت صحيفة التآخي من بغداد كناطقة باسم الحزب، وذلك بعد الزيارة التي قام بها مسعود البارزاني إلى بغداد في آذار/ مارس ١٩٦٧، وأقنع خلالها رئيس الجمهورية بضرورة إصدار الصحيفة بديلًا من البثّ الإذاعي الذي أوقفته الحركة الكردية بعد بيان ٢٩ حزيران/ يونيو. ومن جهة أخرى عُيّن اللواء فؤاد عارف (كردي) كأحد نواب رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية البارزاني، وتولى رئاسة تلك الحكومة الرئيس عارف بنفسه[٢١٨]. وعلى صعيد العلاقات الكردية استمر الانشقاق بين جماعة الملّا وإبراهيم أحمد وجلال الطالباني الذي جرت محاولة لاغتياله في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، وحدثت اشتباكات بين الطرفين سقط فيها ضحايا في آذار/ مارس ١٩٦٨[٢١٩].

وإدراكًا من الحكومة لصعوبة القضاء على التمرد ما دامت الحدود الإيرانية مفتوحة أمامه، فقد حاولت بالطرق الدبلوماسية وقف المساعدات للأكراد. فزار الرئيس عارف إيران من أجل هذه الغاية في آذار/ مارس ١٩٦٧، كما زارها طاهر يحيى، رئيس الوزراء، للهدف نفسه في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لكن المسؤولين العراقيين فشلوا في إقناع الإيرانيين بفكرتهم[٢٢٠].

كذلك حاولت الحكومة إقناع الملّا بإرسال قوات رمزية من رجاله للمشاركة في الحرب ضد «إسرائيل» فرفض[٢٢١]، لكنه حافظ على الهدوء خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. على الرغم من طلب «الإسرائيليين» منه فتح جبهة ضد العراقيين تمنعهم من إرسال قوات إلى الجبهة مع «إسرائيل»،

---

(٢١٨) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٩ و١٦١.

(٢١٩) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٧.

(٢٢٠) كانت هناك محاولة من عبد الرحمن البزّاز، رئيس الوزراء العراقي السابق، لإقناع إيران بوقف دعم الأكراد، وطلب من الرئيس عبد الناصر وقف الحملات الإعلامية ضدها فاستجاب له، لكن إيران لم تستجب لمبادرته. انظر: المشهداني، **عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨**، ص ١٦٧.

(٢٢١) قيل إن البارزاني أرسل رسالة إلى عبد السلام عارف بعد عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لسحب الجيش العراقي من كردستان إلى فلسطين، كما أرسل رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر أبدى فيها استعداده لإرسال أحد أبنائه مع بضعة آلاف من المقاتلين الأكراد للقتال في فلسطين وحماية القدس. انظر: سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ٨٢.

لكنه أخبرهم بكل ما دار بينه وبين الحكومة. ويقول «الإسرائيليون» إن البارزاني احتفل بهزيمة العرب في حرب حزيران/ يونيو، وبتحطيم سلاح الجو العربي، وبخاصة العراقي[٢٢٢]. هذا ما كان من البارزاني آنذاك وكان في حالة سلام مع الحكومة، فماذا فعل في حالة الحرب؟

وتكشف الوثائق الأميركية المزيد من المعلومات عن الفترة التي تلت حرب حزيران/ يونيو في شمال العراق والظروف التي أدّت إلى عودة القتال، ففي مذكرة سرية موضوعها «تهديدات التمرّد الكردي»[٢٢٣] مرفوعة من مدير مكتب الاستخبارات والبحث إلى وزارة الخارجية الأميركية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، تفنّد الحالة في شمال العراق، فتتوقع عودة القتال بين «العصابات» الكردية والجيش العراقي لأنّ أتباع الملّا يصبحون أكثر عنادًا، وتحدث صدامات بينهم وبين بعض الجماعات الكردية المنافسة، وبعض الوحدات العراقية، وأنّ الحرب ستشتعل بسبب التقديرات الخاطئة للحكومة أو الضغوط الخارجية. وهناك عوامل عدة محلية وإقليمية تغري الأكراد بالعودة إلى القتال في الوقت الذي يريدونه.

والعوامل المحلية لعودة القتال بحسب المذكرة نفسها: إنّ الحكومة لم تستطع تحقيق وعود السلام بسبب الأزمة المالية في العراق نتيجة إيقافه تصدير النفط بعد حرب حزيران/ يونيو، والحرب مع «إسرائيل»، ما شل خطط الحكومة لإعادة الإعمار المكثف للمنطقة الكردية، التي كانت جزءًا من اتفاق السلام، وإن الأكراد لا يثقون برئيس الوزراء طاهر يحيى الذي تسلّم منصبه في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٦٧، وغضب البارزاني منه لتعيينه عبد الفتاح الشالي وزيرًا كرديًا في حكومته بدلًا من جلال الطالباني. كما أنّ

---

(٢٢٢) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١٩٢ - ١٩٤. كذلك، أرسل محمد المشاط، سفير العراق في باريس، رسالة إلى صحيفة لوموند الفرنسية، ردًا على مقابلة أجرتها مع البارزاني، قال فيها: إن البارزاني متواطئ مع «إسرائيل»، وظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعثها إلى موشيه دايان، وزير الحرب «الإسرائيلي»، بعد عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧. في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٢٥، تاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٩.

(٢٢٣) Intelligence Note from the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretar of State (Ruusk), No. 709, Washington, 1 September 1967, Source: National Archives and Records Administration, RG 59,Central Files 1967-1969, POL 23-9 IRAQ. Secret, in: *Foreign Relations of the United States, 1964-1968: Volume XXI: Near East Region, Arabian Peninsula*, pp. 384-386.

الهزيمة العربية في حرب حزيران/يونيو شجعت القوات الكردية، وجعلت القادة العسكريين الأصغر سنًا يرغبون في انتهاز الفرصة للانقضاض على الجيوش العربية المهزومة، خصوصًا أنّ الحكومة ضعيفة، والحكم مهتز جدًا، ما جعل البارزاني يعتقد أنه يستطيع من خلال عرض استعداده للقتال أن يثير الانتباه إلى ثقله السياسي مع الحكومة الحالية أو مع أي حكومة لاحقة.

وتتحدّث المذكرة نفسها عن العوامل الإقليمية تحت عنوان: «الأكراد ربما يتلقون دعمًا إسرائيليًا وإيرانيًا»، فتقول: إنّ الأكراد لن يقوموا بهجوم كبير إذا لم يحصلوا على الدعم، لكن يبدو أنّ من يدعمون مصطفى (البارزاني) في الخارج يرغبون في الحفاظ على نشاط كردي محدود ضد العراق، ويرغبون في بقاء قدرة وتصميم مصطفى على القتال. ويتساءل كاتب المذكرة هل هي جبهة إسرائيلية ثانية؟ وتكمل المذكرة: إنّ عميلًا «إسرائيليًا» زار الملّا مصطفى قبل الحرب (حرب حزيران/يونيو) لترتيب نشاطات كردية ضد الجيش العراقي، لكنه لم ينجح، وعلى الرغم من ذلك عادت قوافل الدعم للأكراد في نهاية نيسان/أبريل وقبله. ربما «إسرائيل» تحث الأكراد لكي تبقي الضغط على العرب[٢٢٤]، وبسبب الموقف السوري المتعنت ربما يريد «الإسرائيليون» توسيع الاضطراب ليشمل الأكراد السوريين الذين بدأوا بأخذ دور بسيط في نشر الثورة قبل الهدنة.

وبحسب المذكرة ذاتها، فقد كانت إيران متشككة، وهي الداعم القوي للتمرّد الكردي، فقد كانت علاقاتها قد بدأت تتحسّن مع العراق قبل حرب حزيران/يونيو، لكنها عادت للتوتر بسبب البيانات العراقية الرسمية المتشددة أثناء الحرب، وبسبب تعيين طاهر يحيى رئيسًا للوزراء وهو مناصر لجمال عبد الناصر، وإيران لا تستبعد عملًا من الأكراد. وتشارك إيران الملّا

---

(٢٢٤) عملت «إسرائيل» على إفشال أي تعاون عربي ضدها عن طريق إذكاء الخصومات المحلية، ولم يكن ذلك في العراق فقط. فقد فعلت ذلك في السودان على سبيل المثال عام ١٩٦٧، كما قال جوزف لاغو، أول زعيم حركة تمرّد في جنوب السودان، الذي أرسل رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومما كتبه فيها «أنا أيضًا أحارب العرب ما يعني أنكم إذا زوّدتمونا بالأسلحة، فسأتغلّب على القوات السودانية التي لن تستطع بعدها دعم مصر ضدكم». وقد آتت الرسالة ثمارها، وحصلت حركة التمرد «انيا نيا» على الأسلحة وجمعت آلاف المقاتلين الجنوبيين بعد أن كانت تفتقر للسلاح. انظر: **الحياة**، ٧/١/٢٠١١.

مصطفى الاعتقادَ بأنّ الحكم في العراق في مشكلة خطيرة، ما يغريها بتجديد دعمها للأكراد للمساعدة في إسقاط الحكومة العراقية والحصول على نظام أكثر تعاطفًا مع إيران.

وتختم المذكرة بالإشارة إلى صعود كردي خطير، وأنّ القتال المتجدد سيكون عامل عدم استقرار لوضع هو في الأصل على وشك الانهيار، وخصوصًا إذا ما انتشر عدم الاستقرار إلى سورية، وأنّه إذا ما عُرف أيّ تورّط «إسرائيلي» أو إيراني فإنّ الدعاية العربية ستدّعي أنّها مؤامرة على العرب تحرّضها الولايات المتحدة (انتهت المذكرة).

المعلومات التي وردت في المذكرة الأميركية تؤكد هشاشة ذلك السلام الكاذب بين الحكومة والملاّ مصطفى الذي استمر في علاقاته مع إيران و«إسرائيل» على الرغم من قبوله ببيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ واستمرار فترة الهدوء مع الحكومة. فلم تنقطع الوفود «الإسرائيلية» عن شمال العراق، على عكس ما جاء في المذكرة من عدم تأكيد الدعم «الإسرائيلي» للحركة الكردية. فخلال تلك الفترة بلغت العلاقة أوجها بأول زيارة للبارزاني إلى «إسرائيل» في نيسان/ أبريل ١٩٦٨، وبصحبته محمود عثمان وشمس الدين المفتي وآخرون من قيادته، حيث التقى برئيس «إسرائيل»، ورئيس الوزراء، ليفي أشكول، ووزير الدفاع، موشي دايان، ورئيس الموساد وغيرهم من المسؤولين «الإسرائيليين»[٢٢٥].

وقد كان لعلاقات البارزاني والحركة الكردية الخارجية، دور كبير في استمرار الحرب، تلبيةً لمتطلبات الدول الداعمة لهم، ولذلك أصبحت قدرتهم على التحكم بالأمور أقل، وبخاصة نتيجة ضغط إيران التي كان لها نفوذ عسكري واقتصادي كبير على الحركة الكردية حتى أصبح مستقبلها بيد الشاه. فبعد عام ١٩٦٦ كان اقتصاد «كردستان العراق» مندمجًا تقريبًا مع الاقتصاد الإيراني. فبسبب الحصار الذي كان مفروضًا عليه، والعمليات العسكرية، كان الفائض الزراعي والصناعي يؤخذ إلى إيران، وكانت المنتجات الإيرانية تغزو الأسواق في شمال العراق. وانتهز التجار

---

(٢٢٥) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

والسماسرة الأكراد الفرصة لصنع ثروات كبيرة بالتهريب إلى مختلف أنحاء العراق، خصوصًا بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وإجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة العراقية[٢٢٦].

استمرّت فترة الهدوء في الشمال حتى إزاحة الرئيس عبد الرحمن عارف من الحكم في تموز/ يوليو ١٩٦٨. وقد فشلت الحلول السلمية للمشكلة الكردية على الرغم من كثرتها في الفترة الممتدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٨، ومنها مشروعات الحل الحكومية بسبب عدم الاستقرار السياسي، ما أدى إلى عدم وجود آليات دستورية لتنفيذ مشروعات الحل المطروحة، فكل المشروعات كانت تؤكد مشاركة الأكراد في السلطة التشريعية والتنفيذية في ظل عدم وجود سلطة تشريعية في العراق، فلم يكن هناك دستور دائم ولا برلمان منتخب على الرغم من الإعلان عن انتخابات يمثّل فيها الأكراد، لكن لم تُجرَ تلك الانتخابات منذ إنشاء الجمهورية في العراق. وكان التعاطي مع المشكلة يجري من طريق السلطات التنفيذية في ظل ظروف عدم الاستقرار والانقلابات. وهذا ما أشار إليه السياسي العراقي المخضرم كامل الجادرجي حين قال: إنّ الاعتراف بالحقوق القومية الكردية لا يكفي لمعالجة الوضع، فثورة ١٤ رمضان (تموز/ يوليو ١٩٥٨) فعلت ذلك، لكن هذا لم يمنع تجدّد القتال بعد رفع هذا الشعار بأشهُر، كما قال: إنّه لا يجوز بت أمرٍ مهمٍ كالمشكلة الكردية عن طريق حكومة انتقالية ودستور موقت، ويجب تهيئة وضعٍ دستوريٍ سليم لعلاج هذه القضية جيدًا[٢٢٧].

وبذلك كان غياب المؤسسات الدستورية سببًا في عدم استقرار الشمال

(٢٢٦) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 297.

شارك عدد من قادة البيشمركة في التجارة والتهريب وكوّنوا نتيجة لذلك ثروات كبيرة، ورأت أن هذه الأعمال من أسباب فشل الحركة الكردية المسلحة في ما بعد. انظر: جمال الغيطاني، **حراس البوابة الشرقية: الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥)، ص ١٢٥، وسنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢٢٧) مذكرة موضوعها الدستور الموقت، قدّمها باسم الوطنيين الديمقراطيين كامل الجادرجي إلى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في ١ حزيران/ يونيو ١٩٦٤، في: كامل الجادرجي، **من أوراق كامل الجادرجي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

وكل العراق، كما كانت الخلافات الداخلية في ما بين الأكراد أنفسهم سببًا إضافيًا في عدم الوصول إلى حل للمشكلة. لكن يبقى التأثير الخارجي في الحركة الكردية العامل الأهم في إخفاق مساعي الحلول السلمية، مع العلم أنّ البارزاني كان يمقت الإيرانيين[٢٢٨]، ويدرك أنّ غايتهم فقط استمرار النزف كـ «الإسرائيليين».

ثالثًا: الوضع السياسي للأقليات القومية والدينية الأخرى في شمال العراق خلال حكم الأخوين عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)

ركزت الفقرات السابقة على المشاكل السياسية والأعمال المسلحة التي جرت في شمال العراق، وكان محورها الأكراد خصوصًا، الذين كانت لهم تنظيمات سياسية وعسكرية واتصالات خارجية. أما باقي مكوّنات الشمال فقد عاشت عمومًا في تناغم مع باقي سكان العراق، فالعرب في شمال العراق لم تكن لهم أي مشاكل مع السلطة المركزية، وكانوا مندمجين بنحو كامل في الحياة السياسية للدولة العراقية التي تبنّت الأيديولوجيا القومية العربية التي قاتلوا من أجلها أيام حكم عبد الكريم قاسم.

ولا بد من دراسة أوضاع الأقليات الأخرى التي أثَّرت في أحداث الشمال وتأثَّرت بها، وبخاصة التركمان والمسيحيون. وإنْ كان مصطلح مسيحيين دينيًا وسياق النص يتحدث عن القوميات والمجموعات العرقية، لكن في هذه الحالة المصطلح القومي والديني يتطابقان تقريبًا، وإن كان الجميع في النهاية عراقيين، على الرغم من وجود التقسيمات التي فرضتها الحياة السياسة في العراق ومثيلاتها من دول العالم الثالث، التي فشل معظمها في بناء الدولة الحديثة التي يذوب فيها الجميع، لكن الواقع والأمانة التاريخية يقتضيان دراسة كل المكوّنات.

١ ـ الوضع السياسي للتركمان (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)

عاش التركمان في شمال العراق كمواطنين، على الرغم من معارضتهم

---

(٢٢٨) علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، ص ٥٢ ـ ٥٤.

في البداية الانضمام إلى الدولة العراقية الحديثة، لكنهم في ما بعد اندمجوا في الحياة العراقية، ولم تظهر لهم أيّ تعبيرات أو تنظيمات سياسية خاصة، على الرغم من احتفاظهم بهويتهم الثقافية. لكن حوادث كركوك ١٩٥٩[٢٢٩]، مثلت صراعًا قوميًا بثوب أيديولوجي، وشكلت نقطة تحول في تفكير التركمان. ونشأ بينهم تيّار نادى بالثأر للقتلى، وصار يتحدث عن التركمان بتعبيرات سياسية، وإن كانت تحت مسمّى ثقافي عن طريق (نادي الإخاء التركماني)[٢٣٠]. وقد نظر التركمان دومًا إلى أنّ حقوقهم لم تكن كاملة منذ تأسيس الدولة العراقية، لأنّ الدساتير العراقية، بدءًا بالقانون الأساسي العراقي عام ١٩٢٥ وما بعده من دساتير، لم تتطرّق إليهم بنحو خاص[٢٣١]. ويُعد التركمان القومية الثالثة في العراق بعد العرب والأكراد. وقد وقفوا ضد التمرد الكردي المسلح عند اندلاعه في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ما انعكس على علاقتهم بالأكراد[٢٣٢]. فكيف كان الوضع السياسي للتركمان بعد ١٩٦٣؟

عندما قامت حركة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ذات المحتوى القومي العربي، أيّدها التركمان على أمل أن ينالوا دعم الحكام الجدد، فشارك عدد من ضباطهم في الثورة، كما شارك المدنيون في كركوك وبعض المناطق الأخرى في التظاهرات المؤيدة لها. وشارك في الاحتفالات التي أقيمت في بغداد لمناسبة انتصار الثورة وفد تركماني من ٢٠٠٠ شخص، أصروا على أن يكون حضورهم باسم التركمان كقومية لا باسم مدينة كركوك، ورفضوا

---

(٢٢٩) فُصّلت في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢٣٠) تأسس نادي الإخاء التركماني عام ١٩٦٠، ومثّل تحوّلًا مهمًا في الحياة الثقافية والسياسية لتركمان العراق، وكانت اهتماماته إغناء الحركة الفكرية والثقافية وتوفير الكتب والمراجع للدراسات الفكرية. وأصدر مجلة الإخاء باللغتين العربية والتركية. كان مقره الرئيسي في بغداد وفتح فروعًا في أربيل والموصل. ورغم كونه ناديًا ثقافيًا اجتماعيًا، فإن إسهامه السياسي لم يكن خافيًا، وأسهم بإيصال صوت التركمان إلى السلطات المسؤولة. انظر: أرشد الهرمزي، **التركمان والوطن العراقي**، ط ٣ (بيروت: الدار العربية للموسوعات ومؤسسة وقف كركوك، ٢٠٠٥)، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

(٢٣١) زياد كوبرولو، «التركمان وحقوقهم في العراق الجديد،» **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٧/١٠/٢٠٠٣.

(٢٣٢) علي سنجاري، **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية** (دهوك: مطبعة خاني، ٢٠٠٧)، ص ٧٨.

أن يكونوا في وفد مشترك مع الأكراد، لأنّهم عدّوا ذلك تنافسًا على هوية المدينة[٢٣٣]. وقد قابلت لجنة[٢٣٤]، باسم الوفد، رئيس الجمهورية عبد السلام عارف، فهنأته بنجاح الثورة، وقدّمت له ثلاثة مطالب تلخصت بـ: تنفيذ حكم الإعدام الصادر منذ عهد قاسم بحق المدانين بحوادث كركوك. وإعادة الأكراد النازحين بسبب حرب الشمال إلى قراهم، بعد أن بنوا بيوتهم على الأراضي الأميرية والخاصة حول كركوك. ومنح التركمان حقوقهم القومية والثقافية والإدارية وإشراكهم في الوزارة. وقد نُفّذ المطلب الأول والثاني فقط في ذلك الوقت[٢٣٥].

كانت فترة حكم الأخوين عارف ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ فترة هدوء للتركمان. وفي نيسان/أبريل ١٩٦٤ قدّم نادي «الإخاء» التركماني مذكرة للرئيس عارف تضمنت: موقف المواطنين التركمان من الأمور العامة، وطلبهم الإسهام في الحياة السياسية العراقية، والاعتراف بوجودهم، والإقرار بكيانهم كإحدى القوميات الرئيسية الثلاث في البلاد (العربية ـ الكردية ـ التركمانية)، وتأييدهم لتطبيق اللامركزية في مناطقهم، وتمثيلهم في المجلس الاستشاري المنوي تشكيله آنذاك[٢٣٦]. وبعد تسلم الرئيس عبد الرحمن عارف الرئاسة في أيار/مايو ١٩٦٦ زاره وفد تركماني، وفي كلمة ألقاها أمامه رئيس نادي «الإخاء» طالب بإقرار الحقوق القومية للمواطنين التركمان.

وعلى الرغم من عدم إصدار أي قانون بخصوص الحقوق الثقافية للتركمان أو غيرهم، فقد سمح لهم خلال حكم الأخوين عارف بممارسة نشاطاتهم الثقافية والفنية، وفتح فروع لنادي «الإخاء» في الموصل، وتشكيل

---

(٢٣٣) عزيز قادر الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ١٨٧ ـ ١٨٨. والصمانجي شاهد عيان، وكان من المشاركين في الوفد، وفي التسعينيات أصبح أمينًا عامًا «للحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية» المعارضة للحكومة العراقية آنذاك.

(٢٣٤) تشكلت اللجنة من: عزيز الصمانجي، الدكتور مردان علي، والعميد عبد الله عبد الرحمن، عبد القادر سليمان، نجم الدين عز الدين، عز الدين قوجاوا، عطا ترزي باشي، والمحامي نور الدين الواعظ. انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٢٣٦) النص الكامل للمذكرة التركمانية المقدمة للرئيس عارف، في: الهرمزي، **التركمان والوطن العراقي**، ص ١٠٥ ـ ١١٠.

فرق فنية وفولكلورية في كركوك وغيرها، وتقديم أعمالها الفنية من خلال القسم التركماني في إذاعة بغداد. كما تسلم عدد من التركمان مسؤوليات مهمة في الدولة[٢٣٧].

وجرت خلال هذه الفترة محاولات للمصالحة بين التركمان والأكراد بعد أن ساءت كثيرًا العلاقات بين الطرفين إثر حوادث كركوك. وقام بالمبادرة أعضاء من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) منهم صالح اليوسفي، فاتصلوا بعدد من الشخصيات التركمانية مثل اللواء الركن عمر علي والعميد هادي علي رضا (كانا خارج الخدمة) وطلبوا منهم زيارة نادي «الإخاء» لإزالة أسباب الخلاف بين الطرفين، لكن التركمان انقسموا حول المبادرة، فلم تحصل الزيارة. وعُقدت لقاءات فردية بين شخصيات من الطرفين، لكنها لم تؤدّ إلى أي اتفاق. فقد كان التركمان آنذاك لا يملكون تنظيمًا سياسيًا أو زعامة بارزة بينهم. ومع ذلك خففت تلك اللقاءات من أعمال العنف والانتقام بين الطرفين[٢٣٨].

ولمّا كانت مناطق سكن الأكراد والتركمان تتداخل في شمال العراق، وكانت الحركة الكردية تريد تمثيل كل المنطقة، فقد عملت على الاتصال بكافة مكونات المنطقة ـ ومنهم التركمان ـ لإرضائهم حتى يقفوا معها في صراعها مع الحكومة. من أجل ذلك اتصل الملّا البارزاني بعدد من وجهاء التركمان مثل إبراهيم النفطجي، ومحمد الصالحي، وحسين أوجي وغيرهم، وعقد معهم سلسلة من الاجتماعات في مدينة جمجمال، وعرض عليهم عروضًا مغرية تتعلق بالحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان، ولا سيما إدارة محافظة كركوك، مقابل انضمام التركمان إلى الحركة الكردية أو تأييدها في نزاعها مع الحكومة حول مدينة كركوك التي يطالب البارزاني بضمّها إلى منطقة الحكم الذاتي[٢٣٩]، بينما يقول علي سنجاري، عضو المكتب السياسي للبارتي، إن التركمان هم من بادر أولًا إلى الاتصال

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢، وفاضل دميرجي، **ماضي وحاضر أتراك العراق** (أنقرة: دار طباعة لمؤسسة التاريخ التركي، ١٩٩١)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٣٨) الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

بالبارزاني عن طريقه، بعد أن أصبح عبد السلام عارف رئيسًا للجمهورية[240].

وفي المسعى نفسه طلب البارزاني من عزيز قادر الصمانجي، الذي كان ضابط ركن في أربيل، أن ينضم إلى الحركة الكردية باسم التركمان مع مجموعة من التركمان، على أن يفتح لهم مقرًا في منطقة «شوان» القريبة من كركوك وتزويدهم بالمال والسلاح، لكن الصمانجي رفض عرضه. كما حاول البارزاني توسيط تركيا للاتفاق مع التركمان وأن تكون ضامنة للاتفاق، لكن الأتراك رفضوا الفكرة[241].

ويقول علي سنجاري (أحد أعضاء الوفد الكردي): «بعد صدور بيان ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ لحل المشكلة الكردية خلال حكم رئيس الوزراء البزّاز فإنّ الوفد الكردي المفاوض كان على اتصال مستمر بالقادة السياسيين التركمان وفي مقدمهم رئيس نادي الإخاء. وكان مستقبل كركوك مدار تلك الاتصالات، وكان الجانب التركماني يشجع على شمول كركوك ببنود الاتفاق، وكان الوفد الكردي يؤكد الحقوق الثقافية والإدارية للتركمان، كما أكد الوفد على كردستانية كركوك من دون أن تكون هناك معارضة من التركمان»[242]. لكن أيًا من المصادر والمراجع التي جرت العودة إليها، وبخاصة التركمانية، لم تتطرّق إلى ما قاله سنجاري. كما أن التركمان لم يعترفوا يومًا بكردية كركوك.

وقد فشلت الاتصالات بين الأكراد والتركمان بسبب عدم وجود تنظيم سياسي يمثل التركمان أو جزءًا منهم يستطيع الدخول في هذه المفاوضات، وتفضيل الرأي العام التركماني عدم التعاون مع الحركة الكردية بأي شكل من الأشكال، والشك بأنّ هدفها النهائي كان الانفصال، إضافة إلى عدم الثقة بوعود البارزاني، وعدم قدرته على حماية التركمان من عقاب الحكومة.

---

(٢٤٠) طلب الاتصال بالأكراد عبد الله عبد الرحمن، رئيس نادي الإخاء، الذي اجتمع في بغداد مع سنجاري في ١٧/١٢/١٩٦٣. وعام ١٩٦٤ زار «منافة كوير» ممثلًا عن التركمان البارزاني في مدينة رانيا، حاملًا معه رسالة من عبد الله عبد الرحمن. انظر: سنجاري، **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية**، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٢٤١) الصمانجي، المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٨.

(٢٤٢) سنجاري، المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

٢ ـ الوضع السياسي للمسيحيين (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)

في البداية لا بد من الإشارة إلى المصطلحات المستخدمة في هذه الفقرة وفي الفقرات التالية، فهناك من الآشوريين والكلدان من يعدون أنفسهم قومية واحدة وراجت تسمية «الكلدو ـ آشوريون»، مع أنّ هناك من الطرفين من يعتقد بوجود قوميتين منفصلتين. وعلى أي حال، سيُستخدم مصطلح «المسيحيين» في هذه الفقرة للدلالة على الآشوريين والكلدان والسريان(٢٤٣).

عانت الأقلية المسيحية كغيرها من الأقليات العراقية في البداية الاندماج في الدولة العراقية الحديثة، وساهمت في ذلك سياسة الاحتلال البريطاني الذي حاول استخدامها لمصالحه. فعلى سبيل المثال، جُنِّد الآشوريون في وحدات «الليفي» التابعة للجيش البريطاني، ما شجعهم على الوقوف ضد الحكومة، فوقعت معارك وقتلى بينهم وبين الجيش العراقي، رحِّل على أثرها عشرات الآلاف منهم نهائيًا في الثلاثينيات إلى سورية. ومع ذلك توجّهت الدولة العراقية إلى دمجهم مع باقي مكوّنات الشعب العراقي، فساهموا في الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية، وكان لديهم توجّه للدخول في الحركات اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي الذي حمل برنامجًا بخصوص القوميات، وكان من مؤسسيه بيتر باسيل ويوسف سلمان (فهد) وهما آشوريان. كما دخل عدد منهم في الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) بسبب التداخل الديموغرافي الآشوري ـ الكلداني، والكردي.

وقد تعرّض المسيحيون في العراق بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ لما تعرّض له الشعب العراقي بعامة، ولم تطلهم أي إجراءات خاصة بهم كمسيحيين. لكن عندما بدأ تمرّد الحركة الكردية ضد حكم الرئيس قاسم في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، انضم إليها مئات المسيحيين في شمال العراق، كما دخل المئات منهم في الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، وشاركوا

---

(٢٤٣) احتجت مؤسسات وأحزاب كلدانية وآشورية في العراق عام ٢٠٠٤ على استخدام تسمية «الكلدو ـ آشوريين» من قبل «مجلس الحكم الانتقالي» الذي شكله الاحتلال الأميركي لحكم العراق، وقالوا إن هذه التسمية لا تملك أي سند تاريخي، وأن القومية الكلدانية مستقلة. انظر: الحياة، ١٧/٣/٢٠٠٤.

في العمليات القتالية، فرد الجيش بتدمير عدد من القرى المسيحية في أقضية العمادية وزاخو ودهوك وشيخان وعقرة[٢٤٤].

ويمكننا التعرف إلى وضع المسيحيين في العراق بعد نهاية حكم قاسم عام ١٩٦٣ من خلال رسائل وتقارير عدة متبادلة بين السفارة البريطانية في بغداد ووزارة الخارجية في لندن، وقد جاء فيها: «كان هناك اعتقاد سابق لدى العراقيين بأنّ الآشوريين عملاء للبريطانيين، لكن هذه الفكرة أصبحت ضعيفة في الستينيات، وهم يشاركون في الحياة وأولادهم يرتادون المدارس الحكومية، كما يشاركون في الفعاليات الاقتصادية. وإن السفارة البريطانية تعتقد أنهم لا يعانون من أي اضطهاد ديني. أما عن الوضع في شمال العراق، فإنّ بعض الآشوريين قد انضموا إلى البارزاني، والقرى الآشورية عرضة للهجمات الجوية والنهب من قبل الميليشيات القبلية العربية والكردية التابعة للحكومة، لكن بعيدًا من هذا فليس هناك ما يوحي أنّ الحكومة لديها أيّ نيّات مبيّتة ضد الآشوريين»[٢٤٥].

وخلال المعارك بين الحكومة والحركة الكردية عام ١٩٦٣ نشرت صحيفة لوموند الفرنسية تقريرًا بعنوان: «حكم حزب البعث يضطهد المسيحيين»، جاء فيه: «سُجن مئات المسيحيين بتهمة الموالاة للشيوعية، كما أعيدت محاكمة ستة من المدانين بأحداث الموصل ١٩٥٩ ونفّذ حكم الإعدام بهم في قراهم في قضاء الموصل، وكان إعدامهم مناسبة لقيام تظاهرات ضد المسيحيين، كما أنّ الحرس القومي يثير الرعب في القرى. أما المسيحيون القاطنون في مناطق سيطرة الأكراد، فقد وقعوا بين الإخلاص للحكومة الشرعية وبين وجودهم بين الأكراد، ما أدى بهم أن يكونوا ضحية، فالأكراد يتهمونهم بتأييد العرب، والحكومة تتهمهم بالتعاون مع الحركة الكردية، وهذا أدى إلى خراب عدد من قراهم وفرار آلاف المسيحيين نحو الجنوب، وأصبح هناك نحو ثلاثين ألف لاجئ، كما أوقفت

---

(٢٤٤) سنجاري، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٢٤٥) Telegram from foreign Office, S.W.1, in London, No. EQ 1822/4, 22 July 1963, in: *Records of Iraq, 1914-1966*, Advisory Editor Alan de L. Rush; Research Editor Jane Priestland, 15 vols. ([Slough]: Archive Editions, 2001), vol. 15: *1963-1966*, p. 515.

الحكومة مطران زاخو لتعاونه مع المتمرّدين الأكراد، واتُّهم الرئيس العام للرهبان الأب رفائيل شوريز بالتهمة نفسها»[٢٤٦].

وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك أي توجه حكومي ضد المسيحيين، وتوضح ذلك وثيقة أخرى جاء فيها أنه على الرغم من الحماسة الدينية للرئيس عبد السلام عارف فإن المسيحيين بقوا مقدَّرين من الحكومة. وتنفي الوثيقة معلومات وصلت إلى وزارة الخارجية مصدرها الفاتيكان عن وجود اضطهاد ضد المسيحيين في العراق، وتقول إنّه مبالَغٌ فيها، على الرغم من الفكرة السابقة للعراقيين بأنّ جميع المسيحيين شيوعيون بسبب وجود عدد منهم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ألقي القبض على بعض المسيحيين ممن كانوا يقاتلون مع البارزاني وأعدِم بعضهم في الموصل. وكان ذلك بمثابة رسالة من الحكومة لمن يفكر بالتعاون مع المتمردين، لكن ذلك أدى إلى التعاطف مع الحركة الكردية[٢٤٧].

وقد جاء وفد بابوي إلى العراق للاطلاع على أوضاع المسيحيين في نيسان/أبريل ١٩٦٤، بعد انتهاء الأعمال القتالية في الشمال بين الحكومة والبارزاني. وتحدث رئيس الوفد البابوي عن ستة من الأساقفة ورؤساء المسيحيين كانوا على مشكلة مع الحكومة بسبب نشاطاتهم السياسية مع البارزاني[٢٤٨] ضد الحكومة، فكان هناك اثنان في السجن واثنان آخران في المنفى، والباقون تحت الإقامة الجبرية، كما سببت الحرب هجرة عدد من

---

(٢٤٦) لوموند، ٢٧ ـ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٧٩/ع ٦٣، تاريخ ٣/ ١١/ ١٩٦٣.

(٢٤٧) Telegram from British Embassy in Baghdad, No.--/64, 14 March 1964, in: *Records of Iraq, 1914-1966*, vol. 15: *1963-1966*, p. 516.

وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى بابا الفاتيكان الذي كان يتابع أوضاع المسيحيين في شمال العراق.

(٢٤٨) كان هناك مسيحيون في قيادة الحركة الكردية المسلحة، مثل القس بولص بيداري من زاخو الذي كان عضوًا في «مجلس قيادة ثورة أيلول» الكردية. كما كان بعضهم قادة عسكريين مثل حنا طلوا الذي كان قائد فوج، كما تسلم بعضهم مناصب قيادية في البارتي منذ عام ١٩٦٣ مثل فرنسوا الحريري الذي أصبح في ما بعد وزيرًا في «حكومة إقليم كردستان» قبل اغتياله عام ٢٠٠١، وسركيس آغا جان الذي كان السكرتير الخاص لإدريس البارزاني، وجرجيس فتح الله وغيرهم. انظر: سنجاري، **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية**، ص ٦٦ ـ ٦٨.

العائلات المسيحية من الشمال. وتوافق رأي السفير البريطاني والموفد البابوي على أنّ السبيل الوحيد لضمان الهدوء للمسيحيين امتناعهم عن النشاطات السياسية، لأنّ الحكومة العراقية لا تمارس في الأصل أيّ تمييز ضدهم(٢٤٩).

وقد دفعت الأوضاع المضطربة في الشمال، إضافة إلى قوانين التأميم، أعدادًا من المسيحيين إلى الهجرة إلى خارج العراق، وبخاصة أستراليا. فخلال أشهر عدة من عام ١٩٦٤ وحدها كان هناك ألفا طلب هجرة إلى أستراليا مقدمة من مسيحيين(٢٥٠). وعلى الرغم من ذلك بقي المسيحيون العراقيون متعلقين بالخط الوطني العراقي، فنرى رئيس الكنيسة الآشورية القديمة في العراق (لم تكن تتبع للفاتيكان) ينتقد بشدة عام ١٩٦٤ قرار الفاتيكان تبرئة اليهود من دم عيسى المسيح (ﷺ)، كما انتقدت شخصيات مسيحية عدة هذا القرار على صفحات الجرائد العراقية. وكانوا يرَون أن خسارة المسلمين والمسيحيين واحدة في فلسطين، وأنّ الصليب أقرب إلى الهلال من نجمة داود(٢٥١). وبسبب ذلك تأخر العراق في إقامة علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان إلى آب/ أغسطس ١٩٦٦. وقد تزايدت عام ١٩٦٦ هجرة مسيحيّي العراق إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا بالدرجة الأولى، حيث كانت الحكومة الأسترالية تشجع هجرتهم إليها، كما تَرَكَ هَرَبُ الطيّار العراقي منير روفا (كلداني) بطائرته الحديثة إلى «إسرائيل»

---

(٢٤٩) Telegram from British Embassy in Baghdad, No.1782/5/64, 29 April 1964, in: *Records of Iraq, 1914-1966*, vol. 15: *1963-1966*, p. 517.

(٢٥٠) Telegram from British Embassy in Baghdad, No.C.1340/64, 20 November 1964, in: Ibid., vol. 15: *1963-1966*, pp. 5l8-519.

(٢٥١) نص الاعتراض على قرار الفاتيكان الذي رفعه إيشاي سرجيس رئيس الكنيسة القديمة للشرق - بغداد - العراق. وترجمته، العنوان: «قرار غير متوقع»، النص: إن قرار المجلس العالمي للفاتيكان بتبرئة العرق اليهودي من مسؤولية صلب السيد المسيح لا يمكن أن يُقدَّر. إن الحقائق المقدسة لا يمكن أن تُزال بالتصويت. ولا يمكن للعقيدة أن تُحدَّد بالتصويت. فإن تورّط اليهود بصلب السيد المسيح شكّل إحدى العقائد الأساسية للإيمان. اليهود أنفسهم قالوا: «دمه علينا وعلى أولادنا»، انظر: **الكتاب المقدس**، «إنجيل متى،» الفصل ٢٧، الآية ٢٥. وإذا رُحب بقرار المجلس من العالم المسيحي فلا بد من أن يُعاد طباعة عهد جديد آخر ويُنشَر في كل أنحاء العالم. نُشر هذا الاعتراض في الصحافة العراقية. ملحق لرسالة السفارة البريطانية، انظر: Telegram from British Embassy in Baghdad, No. 1786/3/64, 12 December 1964, in: Ibid., vol. 15: *1963-1966*, pp. 520-523.

أثرًا سيئًا في المسيحيين[٢٥٢]. وعلى الرغم من ذلك استمر وضع المسيحيين هادئًا حتى نهاية حكم عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨.

وفي نهاية دراسة التطور السياسي في شمال العراق ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٨، يتضح أنه قد اجتمعت عوامل عدة أدت إلى نهاية حكم الرئيس عبد الرحمن عارف. فهو لم يكن بمثل قوة أخيه الرئيس عبد السلام، ما أدى إلى ظهور فئات متنافسة على الحكم، بعضها كان بزعامة اللواء عبد العزيز العقيلي، وزير الدفاع السابق، طالبت بإجراء انتخابات حرة، كما تحرك غيرها من الفئات العسكريَّة المعارضة وبث الدعاية المهيِّجة، ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي.

وتمتع شمال العراق خلال حكم الأخوين عارف ببعض فترات الهدوء، لكن من دون أن يحل السلام الدائم، وكانت الحرب والأوضاع المضطربة نتيجةً لفشل الحكومة في إيجاد حل سياسي أو عسكري للمشكلة الكردية، وعدم جدية الحركة الكردية في السلام، بسبب وقوفها على ضعف الحكومة العراقية، إضافة إلى السبب الأهم وهو التدخل الخارجي في المنطقة من قبل ألد أعداء العرب والمسلمين «إسرائيل»، فضلًا عن إيران التي كانت تريد عراقًا ضعيفًا إلى جوارها. هذه الأطراف تعاونت على دعم التمرّد الكردي، وحرّضت ضد أيّ اتفاق بين الحركة الكردية والحكومة العراقية، فهي لم تكن تريد أي منتصرٍ في ذلك الصراع، بل كانت غايتها استمرار النزف الذي يضعف العراق وهو هدفها.

---

(٢٥٢) Telegram from British Embassy in Baghdad, No.1782/3/66, 27 August 1966, in: Ibid., vol. 15: *1963-1966*, pp. 524-525.

الفصل الرابع

التطور السياسي في شمال العراق
(١٩٦٨ ـ ١٩٧٥)

أولًا: وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في العراق

أدت عوامل عدة إلى نهاية حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، كما تحركت قوى عدة لإزاحته، منها حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الذي كان يمرّ آنذاك بأزمة كبيرة ومنقسمًا على نفسه بعد قيام أزمة الحزب في سورية عام ١٩٦٦، التي أُبعِدَ في إثرها ميشيل عفلق ومؤيدوه من القيادة القومية للحزب، ما أدى إلى انقسام البعث العراقي ما بين مؤيد لحزب البعث في سورية الذي انتهج في تلك الفترة نهجًا أكثر يسارية وتبنى سياسة شبه ماركسية، ومؤيد لعفلق الذي أيده من قيادة العراق أحمد حسن البكر وصدام حسين. وتمكن الاثنان (البكر وصدام)، بعد عمليات تطهير متتالية، من السيطرة على القيادة القطرية في العراق، ما جعل الحزب مستعدًا للاشتراك بفاعلية في الأحداث[1].

كما أدت نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى اضطراب الأحوال السياسية في العراق، كما في الوطن العربي بعامة، وإلى المطالبة بإجراء تغييرات جذرية في السياسة والاقتصاد. وخرجت التظاهرات تطالب بالحرب ضد «إسرائيل»، وتنتقد موقف الحكومة من الغرب، وتتهم حكام العراق بالفساد؛ فاستقال وزراء عدة من الحكومة، وألغيت امتيازات ١٦ صحيفة خاصة، وصدرت بدلًا منها خمس صحف تسيطر عليها الحكومة، كما سُمح لصحيفة التآخي الكردية بالصدور.

وبسبب استمرار الأزمة السياسية، أصدر حزب البعث، بالاشتراك مع المعارضة (ناصريين ووطنيين وضباطًا)، بيانًا في ١٦ نيسان/ أبريل طالب فيه بإقالة حكومة طاهر يحيى، وتأسيس حكومة ائتلافية، وجمعية وطنية، ومراقبة

---

(١) مجيد خدوري، **العراق الاشتراكي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

الحكومة. انسحبت الاضطرابات على المنطقة الشمالية بين الأكراد والحكومة بعد فشل بيان حزيران/ يونيو ١٩٦٦، كما جرت اشتباكات بين البارزاني ومعارضيه الأكراد في آذار/ مارس ١٩٦٨[٢]. أمام هذه المواقف، بدا الرئيس عارف عاجزًا عن القيام بأي شيء للسيطرة على الأمور، وصار من المتوقع أن يحل نظام جديد بدلًا من نظامه، ولما لم تستطع الاحتجاجات والوسائل السياسية تغيير الحكم، كان الحل في تحرك الجيش.

١ ـ ثورة/ انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨

أسقط العسكريون الحكم في تموز/ يوليو ١٩٦٨، بانقلاب عسكري هو الرابع بعد مرور عشر سنوات على ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، ما يدل على أنّ الثورة لم تكن قد بلغت نموها الكامل. ولم تكن الأسباب التي أعطيت للتغيير ـ مثل فساد رئيس الوزراء طاهر يحيى، واحتجاجات الأكراد، وخنوع الحكم للضغوط الأجنبية ـ إلّا مجرد أحداث ظرفية أشعلت فتيل التغيير بالعنف، أما السبب الأساسي فيكمن في أنّ نظام الحكم لم يكن قد توطّد بما فيه الكفاية، كما أنّه لم يحصل على الشرعيّة بالموافقة الشعبيّة. فكان النظام معتمدًا بالدرجة الأولى على الجيش، وضباطه كانوا الثقل المرجح لأي فريق. على هذا الأساس اتفق حزب البعث مع اثنين من الضباط القائمين على حماية النظام (عبد الرحمن الداود، رئيس الحرس الجمهوري، وعبد الرزاق النايف، رئيس الاستخبارات العسكرية) على إسقاط النظام القائم.

كان الداود والنايف يعرفان قوة موقعهما في السلطة التي كان لهما أطماعٌ فيها، واتجها إلى التعاون مع البعث اعتقادًا منهما بضعفه وإمكان استخدامه مظلة شرعية لأطماعهما[٣]. بسبب هذا الاتفاق، فقد النظام أي

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣) يقول الرئيس عبد الرحمن عارف إن النايف شارك في الانقلاب بإغراء المال؛ فقد اشترته الشركات النفطية من خلال السعودية، بعد تفاهم عارف على تطوير حقل الرملية الشمالية مع السوفيات. أما الداود، فقد كان ذا ميول دينية ويكره الاشتراكية ويخاف من الناصريين. «من حديث أجري مع عارف في إسطنبول عام ١٩٧٠، انظر: حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار** (١٩٩٢)، ص ٣٩٠.

سند، فكان الانقلاب أبيضَ، وطُلب من الرئيس عارف المغادرة إلى المنفى. ولم يكن للبعث أن ينجح وحده، أو لعصبة القصر (الداود ـ النايف) أن تنجح، وحدها فقد كان كل منهما بحاجة إلى الآخر. واستقبل الشعب العراقي تغيير الحكم بلامبالاة مطلقة؛ إذ كان قد تعب من الانقلابات، لأن البلاغات «رقم واحد» لم تحمل للعراقيين أي حلول لمشاكلهم[٤].

نتيجة للانقلاب، نشأ «مجلس قيادة الثورة»، وأصبح أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية. وبحسب اتفاق مسبق بين البعث وكتلة النايف ـ الداود، تقرر تشكيل حكومة ائتلافية تتمثل فيها مختلف الاتجاهات السياسية التي دُعيت بأنها «تقدمية». لكن الحكومة التي تألفت برئاسة النايف كانت في الحقيقة تمثل بصفة رئيسية كتلته والبعث، إضافة إلى أربعة وزراء أكراد. وبدت تلك الحكومة منذ أيامها الأولى عاجزة عن تحقيق أي تقدم، فقد ظهر الانقسام بين البعث وكتلة النايف ـ الداود التي أظهرت ميولًا في اتجاه الغرب، ولم تُظهر أي اهتمام بالوحدة العربية، بينما كان زعماء البعث ضد الاتجاه الغربي[٥]. أدى هذا الخلاف إلى قيام البعث بعد ١٥ يومًا بانقلاب آخر أبعدت فيه كتلة النايف ـ الداود عن الحكم نهائيًا، بعد أن كان قد سيطر مسبقًا على أهم المناصب في الجيش الذي أصبح مفتاح التغيير في البلاد[٦].

٢ ـ البعث يوطد سلطته (السياسات الاقتصادية والاجتماعية)

قضى حزب البعث العامين الأولين بعد ثورته في توطيد حكمه، والعمل من أجل إقناع الشعب بالتغيير الآتي على يديه. واستفاد من تجربته السابقة في الحكم عام ١٩٦٣، فعمل في البداية على تثبيت سلطته بمختلف

(٤) المصدر نفسه، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٣٩١.

(٥) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), p. 307.

(٦) يقال إن قرار البعث إبعاد النايف والداود اتُّخذ قبل القيام بثورة ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وإن التعاون معهما كان للضرورة حتى يتمكن البعث من الاستيلاء على السلطة. انظر: خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص ٥٢.

الوسائل، فاعتقل البعثيون كل من عُدّ خطرًا عليهم، فطهّروا الدولة من عدد كبير من موظفيها ممن عُدّوا معادين للحزب، واعتقلوا الأشخاص غير المرغوب فيهم في السلك الدبلوماسي، وجرى إبعاد أو سجن أو إعدام الكثير من الساسة والضباط لأسباب متعددة(٧). باختصار، أقصيت العناصر التي من الممكن أن تعارض الحكم الجديد، ففي تلك المرحلة قرر البعث بألا يسمح لأعدائه بالتآمر ضده حتى يوطد مركزه تمامًا.

ولإحكام السيطرة، أجرى حزب البعث تغييرات في النظام الإداري لمؤسسات الدولة، من خلال الهيمنة على دوائر الدولة بإدخال فروع الحزب في كل دائرة حتى تسير كل الدوائر وفقًا لأهداف الحزب وخططه. وقد أظهر البعثيون في البداية حماسة كبيرة للعمل وإن كانت الخبرة تنقصهم(٨). كما شملت محاولتهم تبعيث الجيش(٩) من خلال إدخال عناصر بعثية بكثافة فيه، وهذه العناصر لا تنفذ سوى أوامر الحزب، وأصبح لاحقًا الموقف واضحًا من ضباط الجيش والشرطة غير البعثيين، بتخييرهم بين الذهاب إلى البيت أو الانضمام إلى الحزب(١٠).

---

(٧) على سبيل المثال اتُّهم رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز، وعبد العزيز العقيلي وزير الدفاع السابق، بالتآمر ضد العراق مع الولايات المتحدة الأميركية. كما حدثت اغتيالات غامضة، مثل اغتيال وزير الخارجية السابق ناصر الحاني، ووزير الدفاع السابق حردان التكريتي في الكويت عام ١٩٧٠. انظر: Lenczowski, Ibid., p. 308.

وقيل إن الحاني كان وسيطًا بين البعث والأميركيين عندما كان سفيرًا للعراق في بيروت لذلك اغتيل، كما اغتيل التكريتي للسبب نفسه. انظر: محمد حديد، **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، تحقيق نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٤٨٩.

(٨) خدوري، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٩) جُعل الجيش العراقي عقائديًا عربيًا بعثيًا، عن طريق أداء المسؤول الحزبي دورًا فاعلًا في القوات المسلحة، وأهم واجباته بعث الأفكار الثورية والتوعية بأهداف الثورة والحزب، ورصد حركات العناصر المعادية، وتقديم تقارير فورية للحزب. وقد رفع المكتب العسكري في الحزب في تلك المرحلة شعارًا مفاده أن «العسكري الجيد هو البعثي الجيد كما قال الياس فرح، أحد مفكري الحزب. انظر: فاضل البراك، **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية** (بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩)، ص ١٢٩ ـ ١٣٨.

(١٠) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٤١٠، و Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, rev. ed. (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 120.

كما كان على الحزب مقاومة المؤامرات الخارجية، خصوصًا من شاه إيران الذي دعم عام ١٩٧٠ محاولة فاشلة لإطاحة حكم البعث، فقد كان الشاه يحاول أن يكون شرطيًا للغرب على الخليج، كما تفاهم مع «إسرائيل» على إبقاء العراق ضعيفًا، وهو ما سيُتناول في الفِقَر اللاحقة.

وعلى الرغم من استخدام البعث القوة لتثبيت سيطرته، حاول قادته التقرب من الشعب، فاعترفوا بالحقوق القومية للأكراد، والحقوق الثقافية لباقي الأقليات العراقية، وأقروا تشريعات عدة لفائدة العراقيين، فمنعوا استغلال الفلاحين وطردهم من الأرض، وألغوا حق صاحب الأرض بالاحتفاظ بالقطعة الأفضل لنفسه بحسب قانون الإصلاح الزراعي، وخففوا القيود القصوى للحيازات الزراعية، وحرروا الفلاحين من ديون المصارف، وأدخلوا التأمين الصحي إلى الريف، وأطلقوا مشاريع طموحة لرفع المستوي الثقافي للريفيين، ومكننة الزراعة واستصلاح ملايين الدونمات، وإنارة القرى. كما رفعوا الحد الأدنى لأجور العمال باستمرار، وتحديد ساعات العمل، والتأمين الاجتماعي. على هذا الأساس، صار العمال والفلاحون ينظرون إلى النظام على أنه نصيرهم، ووُجهت نقابات العمال والجمعيات الفلاحية التي أصبح البعث يسيطر عليها إلى تشجيع هذا الاتجاه وكسب المزيد من المؤيدين للحزب[١١].

على الصعيد الخارجي، تبنَّى البعثيون موقفًا ثابتًا من القضية الفلسطينية ومن الصراع العربي ـ الصهيوني، فرفضوا قرار وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧، وكان صوتهم أعلى من تحركهم، فتركوا الملك حسين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ يقضي على المقاومة الفلسطينية على الرغم من وجود قوات عراقية في الأردن، كما أرسل العراق عام ١٩٦٩ قوات عسكرية إلى سورية للمساعدة في حال حدوث عدوان «إسرائيلي»، وعندما اشتكت «إسرائيل» إلى الأمم المتحدة من ذلك، نفت سورية دخول تلك القوات، لكن العراق اعترف بدخولها بناءً على طلب رسمي سوري، ما أوقع الوفد السوري في حرج لأنّ العراق لم يكن قد قبل قرار وقف النار

(١١) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٤١٠ ـ ٤١١.

عام ١٩٦٧، وهو ما قد تتخذه «إسرائيل» ذريعة للعدوان على سورية[١٢].

ومما زاد في شعبية زعماء البعث، وقوفهم إلى جانب سورية في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فقدموا دعمًا عسكريًا كبيرًا للجيش السوري في حربه ضد «إسرائيل». وعلى الصعيد الدولي، وقفوا ضد الولايات المتحدة الأميركية والغرب الداعمين لـ «إسرائيل»، وعملوا على التقارب مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. وقد ترك هذا التوجه أثره في السياسات الداخلية العراقية وتحالفات البعث.

ومما أكسب حكم البعث السمعة الحسنة آنذاك، سياسته النفطية وتأميمه شركة نفط العراق (I.P.C.) الاحتكارية، وبدء الإنتاج الوطني للنفط، ما وفّر للعراق ونظام الحكم أموالًا طائلة، خصوصًا بعد عام ١٩٧٣ في إثر ارتفاع أسعار النفط بعد أن قطعه العرب، بما فيهم العراق، عن الغرب. وقد سمحت وفرة الأموال للبعث بالإنفاق بسخاء على الخدمات والتعليم والمشاريع المفيدة مباشرة للسكان، كما وفرت الأموال للنظام الفرصة لإقامة شبكات معقدة من الولاءات، تؤمّن استمراره إلى جانب احتكار وسائل العنف، إضافة إلى تسخير الدولة ومؤسساتها لهذه الأهداف، وإيجاد القوانين والمؤسسات التي تلبي هذه الحاجات.

عمل الحزب على إيجاد الأرضية القانونية لإصلاحاته، فصدر دستوران موقتان: **الأول** في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، وكان ضمن توجيهات البعث وتعليماته. ونُشر الدستور **الثاني** في تموز/يوليو ١٩٧٠ ونص على أهم مبادئ البعث، فرأى أن العراق جزء من الوطن العربي، وشعبه جزء من الأمة العربية، مع ذلك جاء فيه أن شعب العراق يتألف من قوميتين كبيرتين، العرب والأكراد، وأن اللغة العربية لغة رسمية في كل البلاد، كما

(١٢) تقرير سري بعنوان: «تقرير عن موقف إسرائيل من موضوع دخول القوات العراقية إلى سورية»، رفعه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الخارجية السورية، في آذار/مارس ١٩٦٩، محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية السورية، وردت عليه عبارة «التوثيق ٥١٨/ق ٢٧/٢/ ١٩٩٧». ويدين المؤلف لأحد الطلاب العراقيين بتزويده بهذه الوثيقة التي اطلع عليها في أرشيف وزارة الخارجية السورية. مع العلم أن الوزارة رفضت الطلب الرسمي الذي تقدم به المؤلف للاطلاع على وثائقها في بداية جمع المادة العلمية لهذا الكتاب.

أن اللغة الكردية رسمية في المحافظات الكردية. واعترف الدستور بحقوق جميع الأقليات، وسمح باستخدام اللغة السريانية ولغات الأقليات الأخرى في المعاهد الدينية والتعليمية. وجاء الدستور عمومًا مركّزًا على المبادئ الوطنية والاشتراكية المستقاة من تعاليم البعث(١٣).

منذ عام ١٩٦٨، وُجدت مؤسسات عدة كرست حكم الحزب، مثل: «مجلس قيادة الثورة» أعلى سلطة في البلاد، و«محكمة الثورة» التي أُسست لمحاكمة المتهمين بالتآمر، أو أي أعمال تُعَدُّ مقوّضة للنظام، كما أُسِّس «الجيش الشعبي» عام ١٩٧٤، وهو عبارة عن وحدات تتألف من شبان متحمسين لحزب البعث وتدربوا على الفنون العسكرية، ومهمتهم تقوية مركز الحزب في البلاد وتنفيذ أوامره(١٤). وقد حققت الإجراءات السابقة سيطرة كبيرة للبعثيين على كل مرافق الدولة ومؤسساتها بما فيها الجيش، ولم يبقَ أمامهم سوى مصدرَين للمعارضة القويّة، هما الشيوعيون والأكراد، وكلاهما في تلك الفترة كان يتمركز في شمال العراق.

ثانيًا: العلاقة بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) وأثرها في شمال العراق

حاول البعث في إطار سياسته لتوطيد حكمه أن يستقطب بعض القوى المؤثرة على الأرض، لذلك غيّر من توجهاته بعد عام ١٩٦٨ وخصوصًا نحو الشيوعيين؛ فبعد أن حاول استئصالهم عام ١٩٦٣ عاد إلى محاولة التعاون معهم. وقد تعامل الشيوعيون مع هذا التوجه بحذر، لكنهم قبلوا في النهاية بصيغ البعث للتعاون، وعلى ما يبدو أنَّ كلا الطرفين قد أدرك أن المستفيد من خلافاتهما هم المعارضون للمبادئ الاشتراكية التي يؤمنان بها.

حاول البعث منذ البداية تقديم دلالات للمصالحة مع الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن وفق شروط لم يرضَ بها الحزبان. فقد عرض البعث في عام ١٩٦٨ على الشيوعيين ٣ حقائب وزارية، لكنهم

(١٣) خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص ٥٦ ـ ٦٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٦.

رفضوها، واشترطوا تأمين الحريات المدنية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والحكم الذاتي للأكراد. مع أنهم كانوا آنذاك منقسمين على أنفسهم إلى قسمين: الحزب الشيوعي «اللجنة المركزية» بقيادة عزيز محمد، و«القيادة المركزية» بقيادة عزيز الحاج(١٥). ودليلًا على حسن نوايا البعث، أعلن في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ عفوًا عن جميع المعتقلين السياسيين، وأعاد بعض المطرودين من أعمالهم لأسباب سياسية، كما سمح للشيوعيين المنفيين بالعودة إلى العراق، لكن النظام لم يتنازل في شأن حرية الشيوعيين في العمل السياسي.

وخلال هذه التطورات، كانت الخلافات تزداد بين الحزب الشيوعي والبارزاني، خصوصًا بعد أن رفض الأخير مناشدة الحزب الشيوعي بعدم تسليم سليمان معيني (فائق توفيق)، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران للحكومة الإيرانية التي أعدمته. وكانت قوات البارزاني قد قبضت عليه أثناء زيارة سرية له إلى الحزب الشيوعي العراقي في بغداد عن طريق السليمانية. كما قام عبد الوهاب الأتروشي(١٦) بتسليم مجموعة أخرى من الأكراد الإيرانيين، منهم القيادي الملّا رحيم، ما دفع الأكراد الإيرانيين اللاجئين في شمال العراق إلى العودة إلى إيران على الرغم من الخطر(١٧).

واصل الحزب الشيوعي سياسته التي عَدّت المشكلة الكردية من أولى اهتماماته. وعقدت منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي مؤتمرها

---

(١٥) يقول عزيز الحاج: «إن انقسام الحزب الشيوعي كان أمرًا حتميًا، وكانت أكثر الضرورات لذلك ناضجة عام ١٩٦٤ لولا عدم وحدة رأي الكوادر». مذكرات عزيز الحاج، الحلقة الثالثة، في: **صحافية الصوت** (دمشق)، العدد ٦٨ (٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩). وكان من أسباب انقسام الشيوعيين، تأييد عزيز محمد وجماعته للشيوعية السوفياتية، بينما اتبع عزيز الحاج وجماعته طريق الشيوعية الصينية (الماوية).

(١٦) عبد الوهاب الأتروشي: أحد القادة العسكريين للبيشمركة التابعين للبارزاني، وخلال حرب ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كان يدير المكتب العسكري الذي ضم ٧ أعضاء، وكانت مهمته قيادة العمليات ضد الجيش العراقي.

(١٧) «خلاف بين الحزب الشيوعي والبارزاني»، **الأنوار**، العدد ٢٨٩٤، في: تقارير الصحف اللبنانية (وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، التقارير محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق)، الرقم ٢٩٠، تاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٦٨.

الأول في منتصف أيار/ مايو ١٩٦٩، وحددت فيه برنامجها الذي أشار إلى «اعتبار التعاون في جبهة موحدة مع البارتي على نطاق كردستان حجر الزاوية لتحقيق برنامجها لانتصار الثورة الكردية»(١٨). وقد ربط البرنامج بين أهداف الأكراد القومية وأهداف الشعب العراقي بعامة، على الرغم من العلاقات المتوترة مع البارزاني.

وعلى الرغم من هذه التطورات، رفض الشيوعيون عرض البعث بالتقارب، فلجأ إلى الشدة معهم مرة أخرى، فَقُتل وجُرح عدد من الشيوعيين أثناء إضراب معمل الزيوت، كما قُتِلَ آخرون في حوادث متعددة. فرد شيوعيو «القيادة المركزية» الذين كانوا من أنصار الاتجاه الثوري بشن هجمات مسلحة ضد أهداف رسمية، وردت عليهم السلطات بعنف، فقُتل الكثير منهم، واعتُقل قائدهم عزيز الحاج(١٩).

أما القسم الثاني من الشيوعيين (اللجنة المركزية)، فلم يلجأ إلى العنف ضد البعث، وبدأ التقارب بين الطرفين في ربيع عام ١٩٦٩. وقد دفعت أحداث خارجية نحو التقارب، منها اعتراف العراق بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وعقد اتفاقات فنية مع السوفيات والدول الاشتراكية. وعلى الرغم من ذلك، لم يحِن الوقت للمصالحة والدخول في جبهة سياسة واحدة.

استمر النقاش حول الجبهة وأهدافها على صفحات الصحف نحو عامين. وكانت المطالب المبدئية للبعث من الشيوعيين، كما حددها صدام حسين في مقابلة صحافية، ثلاثة: موقف واضح للشيوعيين من قضية الوجود الصهيوني على أرض فلسطين لا مع نتائج هذا الوجود فحسب، والموقف المبدئي من حركة تمرد البارزاني، لأنّ الشيوعيين يقاتلون تحت

---

(١٨) ماجد عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥** ([قبرص]: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٩) اعتُقل عزيز الحاج في شباط/ فبراير ١٩٦٩، وظهر على التلفاز ليشيد بحزب البعث وقيادته، وهاجم حزبه، كما اعتُقل أعضاء القيادة المركزية، ومن نجا منهم هرب إلى شمال العراق حيث مناطق سيطرة الحركة الكردية. وكان هذا التنظيم يسير في الخط الصيني من الشيوعية، وشاركت عناصره بقيادة إبراهيم علاوي في القتال مع الأكراد ضد الحكومة حتى عام ١٩٧٥. انظر: صلاح الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق** (بيروت: دار الفرات، ١٩٩٣)، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٢.

رايته، والمطلب الثالث «التثقيف الجبهوي»، أي مدّ ثقافة الحوار بين الحزبين إلى قواعدهما[٢٠]. كما كانت للبارتي جناح أحمد ـ طالباني المطالب نفسها من الشيوعيين حتى يقبلوا الاشتراك معهم في جبهة سياسية واحدة، بعد أن اتُّفق بينهم وبين البعث، كما أعلن إبراهيم أحمد[٢١]. كما وضعت صحيفة **الثورة**، الناطقة باسم البعث، مطلبًا آخر من الشيوعيين، بعدم التعامل مع «الفلول المنشقة عن حزب البعث» والسعي لدى الامتدادات الأممية للحزب الشيوعي إلى عدم التحالف معهم. وكان المقصود من هذا الشرط عزل الحكم في سورية، وكان هذا المطلب يفوق قدرة الحزب الشيوعي العراقي[٢٢].

ويبدو أن الشيوعيين قد وافقوا على مطالب البعث، فنشرت صحيفتهم **اتحاد الشعب** افتتاحية عن استغلال حركة التمرد المسلح التي يقودها البارزاني لضرب الحكم التقدمي في العراق، كما نشرت خبرًا عن سفر وفد من الحزب الشيوعي إلى الأردن لزيارة الخطوط الأمامية لحركة «المقاومة العربية الفلسطينية» وإجراء محادثات مع منظمة «فتح» و«الجبهة الشعبية»، وأبدى الحزب تأييده الكفاح الفلسطيني المسلح[٢٣]. وردًا على تجاوبهم، سُمح للشيوعيين بإصدار دوريتهم **الثقافة الجديدة**، وعُين عزيز شريف (موالٍ للشيوعيين) وزيرًا للعدل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩. مع ذلك، لم يرَ الشيوعيون أن ائتلافًا قد قام بينهم وبين البعثيين[٢٤]، لكنهم أدانوا، لأول مرة صراحةً، الحركة الكردية المسلحة في اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب، ووصفوا السلطة القائمة في العراق بقيادة

(٢٠) «صدام حسين وحديث عن حوار الوحدة الوطنية مع الشيوعيين والفئات القومية،» **الصياد** (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٥٧، تاريخ ١١/١٠/١٩٦٩.

(٢١) **ألف باء** (لبنان)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٠٠، تاريخ ٢٧/١١/١٩٦٩.

(٢٢) **الحرية** (لبنان)، ٢٠/٧/١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٦٥، تاريخ ٢١/٧/١٩٧٠.

(٢٣) **الصياد** (٣٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦٩)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٧٦، تاريخ ١١/١١/١٩٦٩.

(٢٤) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٤١٣ ـ ٤١٦.

البعث بأنها «سلطة وطنية معادية للاستعمار والتوسع الصهيوني، وتوافق التقدم الاجتماعي»[٢٥].

تأثر التقارب بين الشيوعيين والبعث عكسًا بعلاقة البعث مع الأكراد، فعندما تكون العلاقة جيدة بين البارزاني والبعث تصبح سيئة مع الشيوعيين. لذلك سارت الأمور نحو الأسوأ بالنسبة إلى الشيوعيين بعد توقيع اتفاقية ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ بين الحكومة والبارزاني، على الرغم من أنّ وزير العدل، عزيز شريف، أدى دورًا مهمًا في الوصول إلى هذه الاتفاقية، التي ظهر بعدها كأنه ليس في العراق سوى حزبين فقط، هما البعث والديمقراطي الكردستاني[٢٦]. وبعد أن هادن البعث الحركة الكردية عاد للتضييق على الشيوعيين، فجرى تفريقهم في بغداد أثناء عيد النوروز الكردي. وشُنت حملة اعتقالات واغتيالات واسعة غير معلنة ضدهم، كان من أبرز ضحاياها القيادي محمد أحمد الخضرى (عادل)، وهو ما أنكرته الحكومة[٢٧].

كما ظهر أثر الاتفاق بين البعث والأكراد في مناسبات عدة، منها اجتماع جماهيري كبير في كركوك شكا فيه عضو مجلس قيادة الثورة، طه ياسين رمضان[٢٨]، وكان إلى جانبه ابنا البارزاني إدريس ومسعود، وقال:

---

(٢٥) **الصياد** (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٠٨، تاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦٩.

(٢٦) تقدم البارتي باقتراح إلى السلطة لإشراك الشيوعيين في المفاوضات، إلا أن البعث رفض الاقتراح ورأى أن مشروع الحكم الذاتي اتفاق محاصصة تُقتسم فيه السلطة بين حزب البعث ممثلًا للقومية العربية، والبارتي ممثلًا للقومية الكردية. انظر: الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، ص ١٣٦.

(٢٧) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٤١٧.

(٢٨) طه ياسين رمضان (الجزراوي): كان نائبًا لرئيس الجمهورية العراقية منذ عام ١٩٩١ وحتى الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، أُعدمَ عام ٢٠٠٨ مع الرئيس صدام حسين الذي كان مقربًا منه. وقد ولد في الموصل، وانتسب إلى الجيش في الخمسينيات، وفي الفترة نفسها انتسب إلى حزب البعث. طُرد من الجيش عام ١٩٥٩، وأعيد عام ١٩٦٣، وأصبح عضوًا في القيادة القطرية للبعث منذ ١٩٦٦. وبعد تسلم البعث السلطة عام ١٩٦٨، أصبح وزيرًا للصناعة عام ١٩٧٠، وعام ١٩٧٦ قائدًا للجيش الشعبي. كما تولى مناصب عدة أخرى. انظر: حميد المطبعي، **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**، ٣ ج (بغداد: وزارة الثقافة والأعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)، ج ٣، ص ١٣٠.

«مددنا يدنا للحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية الأخرى لكن نداءاتنا إما رفضت أو قوبلت بشروط مخيبة للآمال»[٢٩].

احتج الشيوعيون على الإجراءات القمعية ضدهم، فحذّرهم الرئيس أحمد حسن البكر من اللعب بالنار، واتهمهم بنكران الجميل تجاه البعث. لكن قيادة البعث عادت وكشفت في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٠ شروطها لإقامة جبهة سياسية مع الشيوعيين، وهي: الاعتراف بالدور القيادي للبعث في الحكم، والمنظمات، والجبهة، وعدم وجود أي ولاءات داخل الجيش سوى للثورة. لكن الشيوعيين عادوا إلى رفض التحالف، إلّا أنهم لم يصعّدوا الموقف. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الثاني[٣٠]، الذي ثمّن فيه الإنجازات التقدمية لنظام البعث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية، كما ثمّن اتفاق ١١ آذار/ مارس، وقال إنه سيسعى إلى تطبيقه، وإنه يحتاج إلى جوّ من الحرية والديمقراطية[٣١].

رفض الشيوعيون التحالف بشروط البعث، ما جعل علاقاتهم معه متذبذبة، فساءت العلاقة بين الطرفين خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وجرت اغتيالات واعتقالات واسعة ضد الشيوعيين، كما تخلى عزيز شريف عن منصبة وزيرًا للعدل. كما شاعت أنباء عن موت عضو الفرع الكردي للحزب الشيوعي واللجنة المركزية، الشيخ علي البرزنجي، تحت التعذيب[٣٢].

لكن البعث عاد في أواخر عام ١٩٧١ إلى تغيير تكتيكاته مع الشيوعيين بسبب عودة التوتر إلى علاقته مع الأكراد، وبسبب تهديدات شاه إيران في الخليج بعد احتلاله الجزر العربية في الخليج (طنب الكبرى والصغرى وأبو

---

(٢٩) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 140.

(٣٠) عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثاني ما بين أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في شمال العراق في مناطق خاضعة للبارتي قرب ناحية بارزان، وقد عُقد هذا المؤتمر بعد المؤتمر الأول بـ ٢٥ سنة، وانتخب عزيز محمد سكرتيرًا للحزب، وكانت «الجبهة الوطنية» من المهمات التي وضعها الحزب. انظر: الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٣١) «مقررات المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي،» **الأخبار** (لبنان)، ٤/ ١٠/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٣٨، تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٧٠.

(٣٢) بطاطو، **العراق**، ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

موسى)، وطموحه إلى السيطرة على الخليج بعد انسحاب بريطانيا، وإلى أن تصبح إيران حصان أميركا فيه[٣٣].

دفعت التهديدات الإيرانية والعلاقة السيئة بالأكراد حزب البعث إلى التصالح مع الشيوعيين، والتقارب مع السوفيات، فجرى توقيع اتفاقيات تعاون عدة معهم، وخصوصًا في مجال استثمار النفط. وتُوِّج هذا التعاون بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي في نيسان/أبريل ١٩٧٢ ومدتها ١٥ سنة[٣٤]. وكانت هذه المعاهدة نقطة حاسمة في تراجع آمال السلام في شمال العراق، كما سنرى لاحقًا.

دفعت الإجراءات السابقة الشيوعيين إلى استئناف الحوار مع البعث، بتشجيع من السوفيات الذين دعوا البعث بدوره إلى تعاون رسمي مع الحزب الشيوعي العراقي[٣٥]، فأعلن الرئيس البكر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ «ميثاق العمل الوطني» الذي أكد المواقف الثابتة للبعث من القضايا الرئيسية، ودعا إلى تحالف وطني واسع، وإلى الحريات الديمقراطية بما فيها حرية الأحزاب السياسية والجمعيات. جرت اتصالات بين البعث والشيوعيين في شأن الميثاق، بعد أن قطع صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وعدًا بوقف عمليات قمع الشيوعيين التي استمرت لسنوات. ومما دفع هذه الاتصالات قدمًا، التقاربُ بين موسكو وبغداد، بعد الجفوة بين موسكو والقاهرة، لعدم ثقة السوفيات الكاملة بالسادات[٣٦].

---

(٣٣) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 143.

(٣٤) أهم ما نصت عليه هذه المعاهدة: إقامة صداقة دائمة بين البلدين، والتعاون على تقوية قدراتهما الدفاعية، وإجراء مشاورات بينهما في حال تهديد سلام أي من الطرفين، كما تعهدت كلا الحكومتين بعدم الدخول في تحالف ضد الطرف الآخر، وبنود عدة أخرى. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٤٢٠.

(٣٥) خدوري، العراق الاشتراكي، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣٦) إدوارد صعب، «يبدو أن الحكومة العراقية مصممة على(السلم) في كردستان»، لوموند (فرنسا)، ٢١ ـ ٢٢/ ١١/ ١٩٧١، وبول مارتن، «موسكو تتجه نحو العراق لضمان موطئ قدم أكثر ثباتًا من مصر في العالم العربي،» التايمز، ٤/ ٤/ ١٩٧٢، في: تقارير الصحف الأجنبية (صادرة عن المديرية العامة للأنباء، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق): الرقم ٢٥٨، تاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٧١، والرقم ٧٥، تاريخ ٦/ ٤/ ١٩٧٢ على التوالي.

واستمرت المفاوضات مع الشيوعيين حتى دخولهم في الحكومة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٧٢، بعد أخذهم بنصيحة السوفيات بالمشاركة إلى جانب الأكراد في الحكومة على أمل تعزيز إقامة جبهة حقيقية، وتقوية موقف الحكومة أمام الشركات النفطية التي كانت تخوض نزاعًا معها.

بقيت مشاركة الشيوعيين في الحكم شكلية لمدة سنة، ولم يدخلوا في جبهة واحدة مع البعث. لكن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة للعقيد ناظم كزار في حزيران/ يونيو ١٩٧٣[٣٧]، وقّع الحزب الشيوعي وحزب البعث في تموز/ يوليو ١٩٧٣ «ميثاق العمل الوطني»، وتأسست «الجبهة الوطنية التقدمية»[٣٨] في العراق، وبدأت جهود مكثفة لإدخال الحزب الديمقراطي الكردستاني فيها[٣٩]. وبعد هذا الاتفاق، أصبح الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية)، بقيادة عزيز محمد، حزبًا شرعيًا، وأصبحت صحيفته

---

(٣٧) ناظم كزار: كان مدير الأمن العام، واشتهر ببطشه وتفضيله استخدام العنف في حلّ القضايا، ومنها التعامل مع الشيوعيين، وحل المشكلة الكردية، لذلك كان أحد علامات السوء بالنسبة إلى الشيوعيين. انظر: خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص ١٠٧.

(٣٨) تشكلت الجبهة الوطنية التقدمية في كل من سورية والعراق. وتقوم هذه الجبهات على مفهوم الديمقراطية الشعبية، وهي ديمقراطية الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة. والتي تقوم على وجود حزب طليعي، يقود جبهة من القوى السياسية، وعلى أسلوب تمثيلي للجماهير، وإقامة سلطة هذه الجماهير المعبأة في منظماتها الشعبية والنقابية، إلى جانب القيام بتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة وواسعة على طريق بناء الاشتراكية. وأُخذ هذا المفهوم عن البلدان التي عُرفت باسم بلدان الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية، التي شكلت مع الاتحاد السوفياتي ما كان يُعرف بالمنظومة الاشتراكية. وقامت فيها أنظمة حكم تقودها «جبهات وطنية» بقيادة الأحزاب الشيوعية، الحزب الأقوى بين الأحزاب الداخلة في التحالف الحاكم. وتميزت تلك الأنظمة بالمركزية الشديدة، والأساليب الإدارية البيروقراطية. واستمرت في الحكم حتى أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين. وتمايزت عن شكل نظام الحكم الذي كان سائدًا في الاتحاد السوفياتي آنذاك. وبدلًا من استخدام مفاهيم: حكم «الحزب الواحد» و«ديكتاتورية البروليتاريا» التي كانت في أوروبا الشرقية، تم استخدام مفاهيم: حكم «الحزب القائد» (للجبهة الوطنية) و«الديمقراطية الشعبية». قدم هذا التعريف المكثف، محمد معمار (شيوعي سوري سابق)، ويعمل حاليًا باحثًا في مركز الدراسات الاقتصادية بدمشق.

(٣٩) قال القسم الثاني من الشيوعيين (القيادة المركزية) في مجلتهم الغد إن سبب تحالف البعث مع الشيوعيين (اللجنة المركزية) التقاء المصالح البريطانية والسوفياتية في الخليج، ودعمهم البعث ليكون بديلًا من بريطانيا في الخليج، واستثمروا جهود (اللجنة المركزية) لتصفية الحركة الكردية المسلحة، وضرب قوى المعارضة الأخرى في العراق. انظر: الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

طريق الشعب علنية. وكانت لهذا التحالف نتائج مهمة على المسار المستقبلي للحراك السياسي في شمال العراق، وخصوصًا مع الأكراد، في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، التي سيتأرجح خلالها تعاون حزبي البعث والشيوعي ما بين المصلحة والحاجة.

ثالثًا: حزب البعث والمشكلة الكردية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠)

١ ـ القتال والمفاوضات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠)

واجه حزب البعث بعد تسلمه السلطة عام ١٩٦٨ أوضاعًا سياسية معقدة، منها المشكلة الكردية التي حاول حلها سلميًا، وكانت هناك اتصالات قبل انقلاب تموز/يوليو ١٩٦٨ بين حزب البعث من جهة، والأكراد ممثلين بالبارزاني وجماعة إبراهيم أحمد من جهة أخرى، وظلت تفاصيل تلك الاتصالات طي الكتمان[٤٠]. وكان اشتراك وزراء من كتلة البارزاني، ومن كتلة أحمد ـ طالباني في حكومة ثورة تموز خير دليل على ذلك، مع أنّ اتصالات كتلة أحمد ـ طالباني كانت أنجح وأكثر فائدة، وأبرزت الحكومة قربها أكثر من هذه الكتلة لأنّها تريد التعامل مع «تقدميين» ولا تريد التعامل مع «القيادة العشائرية» التي عمل البعث على إضعافها[٤١].

وكان البعث عند استلامه السلطة عام ١٩٦٣ قد حاول تقديم حل للمشكلة الكردية، لكنه لم ينجح، وعاد القتال وقتها إلى الشمال، ومن ثمّ أُبعدَ البعث من السلطة. وخلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨، أدرك زعماء البعث أنّه يجب التعايش بين العرب والأكراد. ونوقشت المسألة الكردية في المؤتمرات القُطرية والقومية للحزب على السواء، واتُّخذت قرارات تشجع على الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد بصفتهم جماعة عرقية ضمن الوطن العربي. وفي مؤتمرَي القيادة القومية للبعث الثامن والتاسع اللذين عُقدا في بيروت عام ١٩٦٨، جرى تأكيد الحاجة إلى تسوية المشكلة الكردية، وأن

---

(٤٠) Sa'ad Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970* (London: Ithaca, 1981) p. 238.

(٤١) عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

التعاون بين العرب والأكراد أمر لا بد منه لتحقيق الوحدة وتعبئة القوى الوطنية العراقية للدفاع عن الوطن العربي ضد الخطر الخارجي(٤٢).

وبعد تسلمه السلطة عام ١٩٦٨ بدأ البعث عمليًا العمل لتسوية المشكلة الكردية، فأصدر عفوًا عن العسكريين الملاحقين بسبب أحداث شمال العراق، كما تعهد الرئيس البكر بعد أسبوع من الانقلاب بتنفيذ بنود بيان حزيران/ يونيو ١٩٦٦ المتعلق بحل المشكلة الكردية، وأنشأت الحكومة جامعة في مدينة السليمانية، وقسم اللغة الكردية في كلية الآداب(٤٣). كما بدأت مفاوضات متقطعة بين الطرفين استمرت لسنتين، كان ينتقل خلالها مبعوثون خاصون بين الجانبين.

ظل البارزاني، على الرغم من هذه الإجراءات، يشك في نوايا قادة البعث بسبب استمالتهم كتلة أحمد ـ طالباني المنافسة، وقد وجدها البعث أكثر ملاءمةً للتفاوض من حيث المصالح وآراؤها، كما أنه كان يأمل تشتيت القوى الكردية. دعمت الحكومة هذه الكتلة بالمال والسلاح، ورخصت لصحيفة النور التابعة لها بالصدور بعد إغلاق صحيفة التآخي التابعة للبارزاني. ورأت الحكومة خطواتها ضرورية للتوازن في الساحة الكردية بعد أن كانت في السابق لا تتعامل إلّا مع البارزاني، وهو ما رجح كفته. وقد قاد الطالباني بنفسه قواته لطرد قوات البارزاني من بعض المناطق (جباري ـ زنكنة)، وقال أحد قادته إنّ المناطق القريبة من حقول النفط قد طُهِّرت من قوات البارزاني(٤٤).

ردّ البارزاني بقوة ضد خصومه الأكراد والحكومة، فهاجمت قواته كتلة أحمد ـ طالباني، وجرت محاولة لاغتيال جلال الطالباني. كما هاجمت قواته في أواسط كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ قطارًا بين كركوك وأربيل، قُتل فيه

---

(٤٢) خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص١٦٧.

(٤٣) موسى السيد علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، دراسات استراتيجية؛ ٤٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٤٤) سامي فرج، «الطالباني يقود بنفسه حملة تطهير ضد البارزانيين،» **الأنوار** (لبنان)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٦٦، تاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٨.

عشرون جنديًا ومدنيًا؛ فنشبت بسبب ذلك معارك بين الجيش والمتمردين كانت الأعنف منذ عام ١٩٦٦[٤٥]. وعلى الرغم من هذه الأحداث أكد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث تسوية سلمية للمشكلة الكردية[٤٦]، مع أن الخطة السياسية للبعث التي نوقشت قبل المؤتمر لم تتضمن أي إشارات إلى موقفه من المشكلة الكردية، على الرغم من الإسهاب في شرح موقف الحزب من القوى السياسية (الشيوعيين، الناصريين، المستقلين) على الساحة العراقية[٤٧].

رأى البارزاني وجماعته قرارات البعث، وعلاقته مع كتلة أحمد ـ الطالباني، علامة ضعف، وانتقلوا إلى تنفيذ عمليات عسكرية ضد الحكومة. لا بل استغل البارزاني فترة الهدنة التي تلت انقلاب تموز/ يوليو لتدعيم قواته، واستمر في علاقاته مع إيران و«إسرائيل»، واستمر تدفق الأسلحة، وتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع «الإسرائيليين»، فأُرسلَ ١٢٠ من المتمردين للخضوع لدورة قيادة في إيران في آب/ أغسطس ١٩٦٨ تحت إشراف إيراني ـ «إسرائيلي»[٤٨]، وذلك من أجل توسيع الهجمات ضد الجيش العراقي في خطة سماها «الإسرائيليون» «عملية أناناس»، تقضي بإشعال جبهة الشمال أمام الجيش العراقي حتى لا يشترك في تكوين جبهة شرقية ضد «إسرائيل» بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٤٩]. لكن البارزاني خاف من

---

(٤٥) علي، المصدر نفسه، ص ٥٧، و Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 129.

(٤٦) يقال إن الصراع الداخلي في البعث كان سبب اللهجة الاسترضائية في المؤتمر نحو الأكراد، وعدم سيطرة أحمد حسن البكر وصدام حسين على كل مفاصل السلطة، لذلك لم يكن في صالح النظام المواجهة مع الأكراد. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, Ibid., p. 129.

(٤٧) «تفاصيل جديدة عن الخطة السياسية للبعث العراقي،» **الأنوار**، العدد ٢٩٠٥، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٠١، تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٨.

(٤٨) توجه ثمانية ضباط «إسرائيليين» مع كمية كبيرة من الأسلحة التي غنمتها «إسرائيل» من العرب في حرب ١٩٦٧ إلى إيران، وجرت التدريبات في منطقة حمدان (١٦٠ كم غرب طهران)، كما بقيت بعثة عسكرية وطبية «إسرائيلية» دائمة في مناطق سيطرة البارزاني. انظر: شلومو نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ترجمة بدر عقيلي (عمان: دار الجيل، ١٩٩٧)، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٤٩) الجبهة الشرقية مبادرة قدمتها مصر خلال خوضها حرب الاستنزاف ضد «إسرائيل»، وقضت بالمشاركة الفعلية للعراق، وقد وضع موشي دايان خطة لإحباط المبادرة المصرية عبر إشغال الجيش العراقي. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

التورط في الهجمات الكبيرة التي يخطط لها «الإسرائيليون»، ما قد يفقده إمكانية الحصول على الحكم الذاتي، ويجعل الجيش يرمي بكل ثقله ضده، كما كان يخشى من إيقاف إيران لطرق الدعم عبر حدودها فيجد نفسه وحيدًا، لأنّه كان يعرف أنّ الإيرانيين يرغبون في تحجيم العراقيين فقط، لكنهم لا يوافقون على إثارتهم إلى حد كبير(٥٠).

وعام ١٩٦٩ صعَّد مقاتلو البارزاني من هجماتهم على الجيش والمدن التي تحت سيطرة الحكومة، إضافة إلى عمليات التخريب مثل نسف الجسور وتلغيم الطرقات حتى خارج مناطق سيطرتهم. كما لوحظ ازدياد استخدامهم المدافع المتوسطة المدى، ومضادات الطائرات، ما عزز الاعتقاد باشتراك الإيرانيين إلى جانبهم في بعض المعارك(٥١).

وفي آذار/ مارس ١٩٦٩ صَعَّدَ البارزاني حربه بمهاجمة حقول النفط في كركوك في عملية أوقفت تدفق النفط بنسبة ٥٠ إلى ٧٠ في المئة، واستخدم فيها أسلحة ثقيلة زودته بها إيران و«إسرائيل». ونسب «الإسرائيليون» إلى نفسهم الفضل الأكبر بالتخطيط لهذه العملية، بينما قال محمود عثمان إنّ الأكراد هم من خططوا لها، وإن المساعدة «الإسرائيلية» كانت محدودة، وإن سامي عبد الرحمن هو من أشرف عليها(٥٢). وكانت غاية الهجوم تهديد شركات النفط وإرغامها على دفع الأموال للمتمردين، وإضعاف الاقتصاد العراقي، وتعريف العالم بالمشكلة الكردية(٥٣). كما دمّرت قوات البارزاني

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٦. كان الإيرانيون قد أسسوا منظمة عسكرية خاصة تحت اسم «قوات الشريك» مقرها كرمنشاه، يتدرب فيها الجنود الإيرانيون شهرين ثم يرسَلون للتخريب في شمال العراق، وكان رجال البارزاني، يساعدونهم. انظر: «اعترافات جندي إيراني أسير على التلفاز العراقي،» في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٣٦، تاريخ ١٩٦٩/٩/٢٠.

(٥١) بول مارتن، «التحدي الكردي للعراق،» التايمز، ١٩٦٩/٧/١٥، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٥٤، تاريخ ١٩٦٩/٧/١٩.

(٥٢) كانت قلة من المحيطين بالبارزاني تعرف الهوية «الإسرائيلية» للضباط الغرباء الموجودين. ويقول جعفر البرزنجي، وكان أحد قادة البيشمركة: إنه كان يعتقد أن الضباط الذين شاهدهم يقودون الهجوم على كركوك فرنسيون، وربما كانوا «إسرائيليين». مقابلة شخصية أجريت مع السيد جعفر البرزنجي في حلب، بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٤.

(٥٣) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢١٩ ـ ٢٢٥، و Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 129.

بمساعدة «إسرائيلية» سد دوكان في أيار/ مايو ١٩٦٩، وقاد العملية عزيز عقراوي[٥٤]، وخطط لها الرائد «الإسرائيلي» دان زئيف[٥٥].

فاقمت الهجمات على الصناعة النفطية الأوضاع في شمال العراق، كما ساهمت في ازدياد التوتر زيادة المساعدات الإيرانية إلى البارزاني بعد إلغاء إيران ومن جانب واحد اتفاقية سعد آباد[٥٦] في نيسان/ أبريل ١٩٦٩، ومطالبتها بحقوق الملاحة في شط العرب بوصفه ممرًا مائيًا دوليًا وليس جزءًا من أرض العراق، وبدا واضحًا الترابط الكبير بين العلاقة العراقية ـ الإيرانية والوضع في شمال العراق، فقد كان وسيلة ضغط بيد إيران على العراق.

وقد تناغم الموقف الأميركي مع الموقف الإيراني، فعلى الأغلب أنّه عام ١٩٦٩ اتفق البارزاني سرًا مع الوفد الأميركي الذي زاره في ذلك العام في شمال العراق، على تزويده بالمال والسلاح عن طريق إيران[٥٧]. في تغير واضح في السياسة الأميركية المتبعة حتى ذلك مع المشكلة الكردية في

---

(٥٤) عزيز عقراوي: كان مقدمًا في الجيش العراقي قبل التحاقه بالملا مصطفى، فأصبح مسؤول المكتب العسكري للحركة الكردية، وقد زار «إسرائيل» قبل التحاقه بالحكومة عام ١٩٧٤ بعد إعلانه مع مجموعة من أتباعه رغبتهم في تطبيق اتفاقية ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠، فعُيِّن وزير دولة، وأصبح رئيسًا للحزب الديمقراطي الكردستاني الموالي للحكومة الذي دخل في الجبهة الوطنية التقدمية. انظر: صلاح الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، ص ٢١٢.

(٥٥) نكديمون، المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(٥٦) وقعت بين العراق وإيران في قصر سعد آباد في طهران في ٤/ ٧/ ١٩٣٧. وتُسمى معاهدة حدود ١٩٣٧. تألفت من ست مواد، وبرتوكول من خمس مواد. ونصت مادتها الأولى، على عدّ برتوكول الآستانة لعام ١٩١٣، ومحاضر جلسات تخطيط الحدود لعام ١٩١٤، وثائق ملزمة للطرفين. ونصت الماة الثانية، على تنازل العراق عن جزء من شط العرب لمسافة أربعة أميال أمام ميناء عبادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميقة (خط التالوك). كما نصت أن يكون شط العرب مفتوحًا لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن غير التجارية، وكان هذا غير مسموح سابقًا. كما نصت على إبرام اتفاقية خاصة لتنظيم الملاحة في شط العرب. وقد كانت سيادة العراق قبل هذه المعاهدة مطلقة على شط العرب، لذلك رأى فيها الكثير من العراقيين تنازلًا عن جزء من المياه الوطنية من دون مقابل سوى اعتراف إيران بالاتفاقيات السابقة التي تستند إليها الحدود. انظر: مظفر عبد الله أمين، «العلاقات العراقية ـ الإيرانية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٨)،» في: **الصراع العراقي الفارسي** (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٣)، ص ٣٣٦ ـ ٣٤١.

(٥٧) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 312.

العراق، وكان ذلك تعبيرًا واضحًا عن عدم ارتياح الولايات المتحدة للعلاقات المتنامية بين العراق والاتحاد السوفياتي.

حذّرت الحكومة العراقية البارزاني على لسان حردان عبد الغفار التكريتي، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ من التعاون مع إيران، ومن تلقي الأسلحة من «إسرائيل». لكن البارزاني نفى ذلك بشدة واتهم الحكومة بمحاولة إبادة الأكراد[٥٨].

من جهته، انتقد الحزب الشيوعي العراقي الحكومة والحركة الكردية، وحذّر الحركة الكردية من «التعامل مع القوى الرجعية الخارجية (إيران) وأنّه يجب عليها الانعطاف نحو حلفاء الأكراد الحقيقيين في الداخل والخارج، والانتباه من مناورات القوى الاستعمارية والرجعية ومحاولتها التأثير على الحركة الكردية باسم التعاطف الماكر مع المشاعر القومية للشعب الكردي»[٥٩]. وعُدَّ البارزاني والعناصر التابعة له عناصر يمينية متطرفة وتتجه نحو تأسيس حركة انفصالية في شمال العراق، وتتجه أيضًا نحو تقسيم جبهة القوى التقدمية في العراق، واتُّهمت هذه العناصر بأنها هي من اتخذت قرار الاستمرار في الحرب، ما أعاد العمليات العسكرية بصورة متقطعة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، كما قيل إنّ استلام العناصر اليسارية من حزب البعث للسلطة بعد إزاحة اليمينيين لم يرق للعناصر اليمينية الكردية[٦٠].

انعكست سياسة الحزب الشيوعي من خلال قرارات المؤتمر الأول لمنظمة الحزب في كردستان، الذي عقد في أواسط أيار/ مايو ١٩٦٩. وصاغ فيه الحزب معنى ومحتوى الحكم الذاتي المطلوب إقامته في كردستان على أساس أنه حكم ذاتي للسكان وعلى بقعة جغرافية محددة هي إقليم كردستان، ويتكون أساسه من مجلس تشريعي منتخب، ينتخب بدوره مجلسًا تنفيذيًا يتمتع بصلاحيات إدارة الشؤون الإدارية والثقافية وفي مجال

---

(٥٨) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢١٧.

(٥٩) عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٧٥**، ص ٢٣٤.

(٦٠) ش. ج. آشيريان، **الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان - العراق (١٩٦١ - ١٩٦٨)**، عربه عن الروسية ولاتو، سلسلة الثقافة الكردية التقدمية؛ ٤ (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

الخدمات وغيرها من الشؤون المحلية للإقليم. كما تتمتع الأقليات القومية كالتركمان والآشوريين والكلدان بالحقوق الثقافية والإدارية المنتخبة، كما تحدث عن مساهمة الأكراد في السلطات المركزية[٦١].

على الرغم من ذلك، رأت منظمة الحزب الشيوعي في كردستان التعاون في جبهة واحدة مع البارتي على نطاق كردستان حجر الزاوية في تنفيذ برنامجها في كردستان تلك اللحظة، وفي حال قيام الحكم الذاتي. وكان برنامجها ذا مضمون اقتصادي واجتماعي شمل إدارة المناطق الواقعة تحت إدارة «الثورة الكردية»، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، والكفاح ضد العناصر الرجعية، وتوفير مستلزمات اعتماد الثورة على الإمكانات الشعبية بدلًا من الخارج، لذلك تعرض الشيوعيون لقيادة الحركة الكردية ونهجها السياسي القائم على احتكار النشاط السياسي لمصلحة البارتي، كما تعرض تقرير منظمة الحزب في كردستان للتصرفات الخاطئة لقيادة البارزاني، وطالبه بقيادة مشتركة بدلًا من نهجه الانفرادي، واحتكار حرية النشاط السياسي والعسكري. وطبعًا لم يُرضِ هذا النهج البارزاني وقيادتَه، الذين وقفوا باستمرار ضد توسيع النشاط السياسي والعسكري للحزب الشيوعي في شمال العراق[٦٢].

وردًا من الحكومة على استفزازات البارزاني، شنّ الجيش هجومًا مضادًّا في آب/أغسطس ١٩٦٩، لكن الاتصالات السرية بين الطرفين استمرت، بسبب إدراك الحكومة محدودية تأثير كتلة أحمد ـ طالباني بين الأكراد، وأنَّ حلًا مستقرًا للمشكلة الكردية لا بد من أن يشترك فيه البارزاني، لذلك أرسل الرئيس البكر بعثة للتفاوض معه برئاسة عزيز شريف. كما توسط الاتحاد السوفياتي في المفاوضات بصورة غير رسمية، ما كان له تأثير كبير في قبول البارزاني[٦٣].

قامت الحكومة خلال تلك الفترة بخطوات عدة للإعراب عن حسن

---

(٦١) عبد الرضا، المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٦٣) حامد محمود عيسى علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص ٣٥٢، و Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 130.

نيتها، فأعلنت في حزيران/ يونيو ١٩٦٩ عن استحداث «محافظة دهوك» التي تقطنها أغلبية كردية. كما مُنح الأكراد في تشرين الأول/ أكتوبر حق استعمال اللغة الكردية لغة رسمية في مناطقهم، وإصدار صحف واستحداث كلّية للأدب الكردي(٦٤). كما وصف ميشيل عفلق، الأمين العام للبعث، الحركة الكردية بأنها جزء شرعي من الثورة العربية على الإمبريالية والصهيونية(٦٥). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، ألّف مجلس قيادة الثورة العراقي لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالشمال برئاسة الفريق الأول صالح مهدي عماش، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأُعطيت للجنة صلاحية متابعة تنفيذ القرارات بأسرع ما يمكن من دون التقيد بالروتين المتبع(٦٦).

بحلول عام ١٩٧٠، كان هناك حوارٌ جديٌّ قد بدأ بين حزب البعث والبارتي بزعامة البارزاني. وكان هذا الحوار يجري في بغداد أحيانًا، وفي مقر البارزاني في الشمال أحيانًا أخرى. وترأس محمود عثمان، ممثل البارزاني، الوفد الكردي الذي ضم صالح اليوسفي، ودارا توفيق، عضو المكتب السياسي للبارتي، ومحسن دزه ئي الذي كان وزيرًا للبارزاني في حكومة سابقة، كما ضم الوفد ولدَي البارزاني مسعود وإدريس. أما الجانب الحكومي، فكان على رأسه صدام حسين وإلى جانبه أعضاء في مجلس قيادة الثورة (حماد شهاب، سعدون غيدان، عبد الخالق السامرائي، مرتضى الحديثي). كما شارك في المفاوضات الوزير الكردي السابق فؤاد عارف وعزيز شريف بصفتهما وسيطين(٦٧). كانت المفاوضات صعبة وتناولت كل نقاط الخلاف بين الطرفين، واستبعد منها الحزب الشيوعي العراقي على الرغم من رغبته في المشاركة(٦٨).

---

(٦٤) Farouk-Sluglett and Sluglett, Ibid., p. 130.

(٦٥) تصريح لعفلق نقلته صحيفة ألف باء، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٧٥، تاريخ ١/١١/١٩٦٩.

(٦٦) تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٠٦، تاريخ ٣/١٢/١٩٦٩.

(٦٧) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, pp. 259-260 and 275.

(٦٨) أعلن الدكتور محمود عثمان أن الحزب الشيوعي لم يكن طرفًا في مفاوضات حل المشكلة الكردية. أنظر: الأنوار، العدد ٣٣٦٥، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٥٧، تاريخ ١٥/٣/١٩٧٠.

في النهاية، وصل الطرفان إلى اتفاقية تقرر إعلانها في شباط/ فبراير، لكن البارزاني طلب بصورة مفاجئة موافقة القيادة القومية لحزب البعث على الاتفاق بصفته الحزب الحاكم في العراق، وذلك خوفًا من تبدل في قيادات الحزب القطرية والحكومة، ما قد يؤدي إلى العودة عن الاتفاق. ووافقت الحكومة العراقية على طلبه، وتقرر تأجيل الإعلان عن الاتفاق إلى ما بعد المؤتمر القومي العاشر للبعث الذي عقد في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٠ في بغداد. وكان معظم أعضاء المؤتمر من خارج العراق، ولا يعلمون بتفاصيل ما كان يجري بين الحكومة العراقية والبارزاني، وكان التركيز في المؤتمر على مناقشة وضع الحزب آنذاك في سورية. وقُدِّم تقرير في المؤتمر عن ضرورة إنهاء الحرب في شمال العراق، وقد بارك ميشيل عفلق في المؤتمر اتفاق الحكومة مع البارزاني، داعيًا إلى إقراره من المؤتمر ليأخذ صفة الحل القومي للمشكلة. وقد استغرب عدد من الحزبيين القدامى طرح عفلق، لكن الاتفاق أُقِرَّ في النهاية[٦٩].

هكذا، أثمرت المفاوضات عن إصدار مجلس قيادة الثورة العراقي بيان ١١ آذار/ مارس كحل للمشكلة الكردية، وكان هذا البيان خطوة تاريخية لحل هذه المشكلة. ولا بد من الإشارة إلى أن ظروفًا محلية وإقليمية ودولية قد ساعدت على استمرار المفاوضات والوصول إلى تلك النتيجة، التي بسببها غيَّر حزب البعث تكتيكاته في مواجهة خصومه، وتصالحَ مع الأكراد والشيوعيين، حتى إن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، قال: «في الوقت الحالي وبالتحديد الآن، اقتربت البلاد من الحل، عندما يتوقف عمليًا مصير الثورة كلها في العراق على حل المسألة الكردية»[٧٠].

---

(٦٩) «الإفراج عن الاتفاق العربي ـ الكردي، والبزاز خلف القضبان،» **الجديد** (لبنان)، ٢٠/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٠. وجاء في مقررات المؤتمر القومي العاشر للحزب في ما يخص القطر العراقي ما يلي: حل المشكلات القطرية في ضوء استراتيجية المقاومة للحلف الصهيوني ـ الاستعماري الرجعي. وحل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية بما يحقق أفضل شروط التعاون بين القوميتين العربية والكردية هو مقدمة لإنجازات الحزب حتى تتفرغ قواه لمواجهة الخطر الصهيوني. من النص الكامل لمقررات المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي. انظر: **الكفاح** (لبنان)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٨٤، تاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٧٠.

(٧٠) جليلي جليل [وآخرون]، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الرازي، ١٩٩٢)، ص ٢٤١.

٢ ـ بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠

أصدر البيانَ «مجلس قيادة الثورة» أعلى سلطة في العراق في ١١ آذار/مارس ١٩٧٠، ونص البيان على[٧١]: مقدمة عن ثورة ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ وإنجازاتها في العراق بعامة، وتصدي الثورة لحل المسألة الكردية بعد فشل العهود السابقة في حلها، ما أدى إلى استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه للمشكلة حتى أصبحت معضلة بعد أن حلّ العنف في معالجتها بدلًا من الحوار الديمقراطي الأخوي. كما جاء في البيان أنّ الثورة التي تستقي من المَعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها، وبأن المؤتمر القطري السابع لحزب البعث الذي عُقد ما بين أواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ بادر إلى تحديد موقف الحزب الأيديولوجي والنظري من المشكلة، ورسم طريق الحل للثورة والسلطة، وذلك من خلال المقررات التي صدرت عقب المؤتمر، والتي تقول بإقرار تمتع المواطنين الأكراد بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري. كما أكّد البيان الأخوّة التاريخية بين القوميتين العربية والكردية، وأن وحدة الكفاح العربي الكردي ضربة للمشاريع الإمبريالية والصهيونية في المنطقة، التي كانت تسعى إلى فصم عُرى التلاحم بين العرب والأكراد.

وأشار البيان إلى الإجراءات التي اتخذتها الثورة لإعادة الطمأنينة إلى شمال العراق، التي شملت الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقًا لمقررات المؤتمر القُطري السابع لحزب البعث. وأقرّ مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي، كما أقرّ جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريس الكردية في كل المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والكلية العسكرية وكلية الشرطة. كما أوجب نشر الكتب والمؤلفات الكردية، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية، وإصدار صحافة كردية، وزيادة البث باللغة الكردية من تلفزيون كركوك، كما عُدَّ عيد النيروز عيدًا وطنيًا عراقيًا. وأصدر مجلس

---

(٧١) النص الكامل للبيان ورد كملحق في: خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٣٧١ ـ ٣٨٢.

قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينص على لامركزية الإدارة المحلية، وقرر استحداث محافظة دهوك، كما أصدر المجلس عفوًا عامًا شاملًا عن جميع الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال.

يتابع البيان أنه بعد الاتصالات بين مجلس قيادة الثورة وقيادة البارزاني رئيس البارتي، وتبادل وجهات النظر، واقتناع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها، يؤكد مجلس قيادة الثورة عزمه على توسيع الإجراءات للنهوض بالمنطقة الكردية، مستهدفًا تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها وإشراكها في بناء الوطن، لذا قرر الآتي:

- تكون اللغة الكردية رسمية مع العربية في المناطق التي أغلبية سكانها أكراد، وتكون الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتُدرّس اللغة العربية في كل المدارس.

- مشاركة الأكراد في الحكم والوظائف العامة من دون تمييز، وتحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة.

- نظرًا إلى التخلف الذي لحق بالقومية الكردية من الناحيتين الثقافية والقومية، توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق الإسراع في تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية وإعادة الطلبة المفصولين إلى الدراسة، والإكثار من فتح المدارس وقبول الطلبة الأكراد في الكليات والمنح الدراسية.

- يكون الموظفون الحكوميون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية، من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية.

- تقرر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة شبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، وتُضَمُّ هذه المنظمات إلى المنظمات الوطنية المشابهة.

- تأليف هيئة تسرِّع النهوض في المنطقة الكردية لتعويضها عمّا أصابها من أضرار وتخصيص موازنة لذلك، وتكون الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال، وتخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم من العجزة،

وتعويض المتضررين وتقديم معونات. ويعود العمال والموظفون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة.

ـ إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة. والإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية، وإعفاء الفلاحين من الضرائب خلال سنوات القتال.

ـ الاتفاق على تعديل الدستور الموقت كما يلي: يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين (العربية والكردية)، ويقر الدستور حقوق الشعب الكرديّ القومية وحقوق كل الأقليات ضمن الوحدة العراقية، وتكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المنطقة الكردية، وتثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

ـ إعادة الأسلحة الثقيلة إلى الحكومة.

ـ يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا. ويُساهِم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة عدده إلى عدد سكان العراق.

ـ يُعدَّل قانون المحافظات بما ينسجم مع البيان. وتُتخذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان للتشاور مع اللجنة المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقًا للإحصاءات الرسمية التي تجري، واستغلال الثروات الطبيعية في المنطقة من حق سلطات الجمهورية.

وخُتم البيان: بأنه (أي البيان) نهاية صفحة من صفحات تاريخ العراق لتُفتَحَ بيد الثورة وجميع المناضلين، صفحة جديدة مشرقة تتجدد فيها فوق أرض العراق شروط المحبة والسلام والتآخي بين القوميتين. هذا ما تضمنه بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ كما أعلنته الحكومة العراقية.

كما اتفق الطرفان على بنود أخرى لم تُعلن، وهي:

إجراء إحصاء السكان الأكراد حتى غاية أقصاها ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لتعيين المناطق ذات الأغلبية الكردية التي سيمثلها الحكم الذاتي، وتأسيس قوة شرطة مؤلفة من ٧٠٠٠ مقاتل من المقاتلين الأكراد يُعَدّون حرسَ حدود، وتنفيذ كل بنود البيان، ويعلَن الحكم الذاتي في صيغته

النهائية خلال مدة انتقالية أقصاها أربع سنوات من تاريخ إعلان البيان[٧٢]. كما قيل إن الحكومة تعهدت بحل القوات الكردية الموالية للحكومة «فرسان صلاح الدين»، وحل الجناح المنشق من البارتي الذي يقوده إبراهيم أحمد وجلال الطالباني[٧٣].

٣ ـ نتائج بيان ١١ آذار/ مارس

كان بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ أول اتفاق بين حكومة عراقية وقيادة كردية، أرسى أسس حكم ذاتي واسع للأكراد من حيث مدلولاته السياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية. وقد نال الاتفاق تأييد أغلبية الأكراد والعرب في العراق، كما دعمته مختلف القوى السياسية في العراق، مع أن الحزب الشيوعي رأى فيه تصرفًا براغماتيًا من حزب البعث أقدم عليه بسبب وضعه الحرج الناجم عن الخلافات داخله، وعدم تحقيق انتصارات ضد الأكراد[٧٤].

وبعد الاتفاق، جرى تعديل الحكومة فدخل فيها خمسة وزراء أكراد كانوا أعضاءً في البارتي ومقترحين من البارزاني، وأُلّفت لجنة عليا للإشراف على تنفيذ الاتفاق مكونة مناصفة من حزب البعث والبارتي، لكن سرعان ما اصطدمت اللجنة بمشكلة حدود منطقة الحكم الذاتي، التي بقيت موضع خلاف على الرغم من الاتفاق على ضرورة حلها عبر الحوار[٧٥].

وعلى خلفية اتفاق آذار/ مارس، تراجعت أهمية العناصر الكردية التي كانت مع الحكومة؛ فعلى الرغم من برقية تأييد البيان التي أرسلها الطالباني إلى الرئيس البكر[٧٦]، جُرِّدت قوات المكتب السياسي للبارتي من أسلحتها،

(٧٢) عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**، ص ٢٦٠.

(٧٣) «بنود سرية في اتفاق بغداد والأكراد،» **العمل** (لبنان)، العدد ٧٣٥٠، في: **تقارير الصحف اللبنانية**، الرقم ٥٦، تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٧٠.

(٧٤) عبد الرضا، المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٣.

(٧٥) علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٦٢.

(٧٦) **النور** (العراق) (تابعة لجناح الطالباني)، في: **تقارير الصحف اللبنانية**، الرقم ٥٩، تاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٧٠.

ولاحقًا التحقوا بقيادة البارزاني[٧٧]. وفي آب/ أغسطس ١٩٧٠، توجه الطالباني إلى منطقة كلالة بناءً على دعوة البارزاني الذي استقبله وقدم له بندقيته هدية. ويبدو أن اللقاء حصل بتشجيع من الحكومة، وكان يُتوقع من المصالحة أن تساعد في تنفيذ اتفاق آذار/ مارس، كما أن فك عزلة الطالباني سوف يزيح عن كاهل الحكومة مسؤولية حمايته، إضافة إلى أن وجوده ومجموعته التي تشجع التعاون مع العرب في البارتي سوف يجعله أكثر اعتدالًا[٧٨]. كما نُشِرَت أخبار صحافية تقول إن مصالحة الطالباني ـ البارزاني مثّلت صدمة للحكومة، وإنّ الشيوعيين رتبوا لها كضربة تكتيكية لحزب البعث، لأنّ الحكومة كانت تعدّ الطالباني السيف الكردي الذي تستطيع رفعه في وجه البارزاني الذي استقطب أغلبية الأكراد تحت زعامته[٧٩].

ومن نتائج بيان آذار/ مارس المحلية، تراجع دور العشائر الكردية المناوئة للبارزاني، فلم يتضمن البيان الرسمي أي إشارة إلى قوات «فرسان صلاح الدين» المكونة منها، ويبدو صحيحًا ما قيل عن مادة سرية ملحقة بالاتفاق التزمتْ فيها الحكومة بحل الفرسان تدريجًا، لذلك بدأت برفع الغطاء عنهم بالتدرُّج. يمكن استنتاج ذلك من شهادة الشيخ جوهر الهركي الذي قال إن عشيرته الهركية نزحت عام ١٩٧١ من مناطق سكنها إلى منطقة حمام العليل (قرب الموصل) ومدينة الموصل، كما طالب البارزاني بسجن أبيه الشيخ محي الدين الهركي، كما يقول إنه أكمل دراسته في منطقة نزوح عشيرته[٨٠]. لكن مع ذلك استمرت تلك العشائر في الهجوم ضد البارزاني،

---

(٧٧) بعد عودة الطالباني وجماعته إلى تحت قيادة الملا، جرى تحييد القيادات الرئيسية ومنهم الطالباني، ومنعوا من تسلم أي مسؤوليات قيادية، وطلب منهم البارزاني الانتظار إلى حين انعقاد مؤتمر البارتي. لكن الطالباني سافر إلى خارج العراق وقضى أغلب الفترة حتى عام ١٩٧٥ متنقلًا بين مصر ولبنان كممثل للبارزاني. مقابلة شخصية مع السيد عبد الرزاق توفيق، ممثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق (رئيس الحزب جلال الطالباني)، جرت المقابلة في مكتب الاتحاد الوطني بدمشق، بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٨.

(٧٨) «الطالباني يأخذ بندقية البرازاني ويعيد إليه أفكار المثقف،» **الصياد** (آب/ أغسطس ١٩٧٠)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٩٥، تاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٧٠.

(٧٩) **الصياد** (١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢١٦، تاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٧٠.

(٨٠) مقابلة شخصية أجريت مع الشيخ جوهر الهركي، في دمشق بتاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨.

حتى إن البارتي أصدر بيانًا دعا فيه أعضاءه إلى عدم السفر إلى الموصل بعد مقتل ثلاثين من البيشمركة في مناطق السروجية والهركية، وقيام أبناء هذه العشائر اللاجئين في الموصل ـ بعد أن طردتهم قوات البارزاني من منطقة عقرة ـ بتأليف مجموعات تهاجم البارتيين، وحمَّل البيان أجهزة الأمن والاستخبارات مسؤولية دعم هذه العشائر[٨١].

أدرك البارزاني أنّ الاتفاق مع الحكومة قد منحه الشرعية زعيمًا للأكراد، ما أتاح له الفرصة لتحطيم خصومة ليصبح الزعيم الأقوى في شمال العراق في السنوات التالية. من جهة أخرى، قطع البارزاني علاقاته حينها مع إيران[٨٢]، كما سُحب معظم المستشارين «الإسرائيليين» في تخفيف للعلاقة بعد أن أرسل البارزاني تقريرًا إلى «إسرائيل» حول مفاوضاته مع الحكومة، وقال إنه لا يتوقع الكثير من الاتفاق[٨٣]، مع أن ممثله محمود عثمان في الاحتفال الكبير الذي جرى في بغداد لمناسبة توقيع اتفاق ١١ آذار/ مارس، وحضره الرئيس البكر وإدريس ابن البارزاني، قال في خطابه إن الأكراد سيقاتلون منذ الآن جنبًا إلى جنب مع إخوتهم العرب ضد العدو المشترك «إسرائيل»، فقاطعه الرئيس البكر، قائلًا: كرر ذلك مرة أخرى. وقد أذاع راديو بغداد أن الأكراد شاركوا في أعمال جبهة التحرير العربية[٨٤].

غاب عن ذلك الاحتفال جميع الأكراد الذين ناصروا الحكومة سابقًا، ومنهم جلال الطالباني، كما غاب المفكرون الأكراد الذين كانوا يرون أن حركة البارزاني رجعية. وبذلك أُسدل الستار على الماضي القريب وألوف الضحايا من الجانبين، وظهر البارزاني آنذاك منقذًا لسياسة الإخاء العربي ـ الكردي[٨٥].

---

(٨١) بيان صادر عن الفرع الأول للحزب الديمقراطي الكردستاني في نينوى ودهوك، بعنوان: «حول اعتداءات المرتزقة الخونة على منتسبي حزبنا والمخلصين في الموصل،» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢)، في: علي سنجاري، **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق** (أربيل: مطبعة حاجي هاشم، ٢٠٠٦)، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٨٢) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 132.

(٨٣) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٤٥.

(٨٤) «الأكراد العراقيون يقاتلون الآن ضد إسرائيل،» **دى فلت** (ألمانيا الغربية)، ١٨/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٥٦، تاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٠.

(٨٥) **الجديد**، ٢٠/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٠.

وللتدليل على تغيير نهج الحركة الكردية، أعلنت في دمشق منظمة «قوات الأنصار» الفدائية التي أنشأتها الأحزاب الشيوعية في سورية والعراق والأردن ولبنان، أن المنظمة تلقت برقية من زعماء الأكراد في شمال العراق مفادها أنّهم سيشتركون معها في عمليات فدائية ضد «إسرائيل»[٨٦]. كما رأى الكثير من القوى والأوساط العربية أنّ حل المشكلة الكردية كان إيذانًا بتفرغ العراق للمساهمة في بناء الجبهة الشرقية ضد «إسرائيل»[٨٧]، وهذا ما جعل «إسرائيل» تتحرك لتقويض الاتفاق بكل السبل، كما سيمر لاحقًا.

وعلى الرغم من ظهور الأجواء الإيجابية بعد توقيع الاتفاق، ما لبث التوتر أن بدأ في الظهور وصولًا إلى فشل اتفاق آذار/ مارس، والحرب بعد أربع سنوات. فما الأسباب التي أدت إلى فشله؟

رابعًا: المشكلة الكردية منذ بيان آذار/ مارس ١٩٧٠ إلى بداية الحرب عام ١٩٧٤

مرّت العلاقة بين الحكومة والحركة الكردية، في المرحلة الانتقالية التي كانت مدتها أربع سنوات قبل تطبيق الحكم الذاتي، بمرحلتين: **الأولى** مرحلة الوفاق والمفاوضات، **والثانية** مرحلة الاختلاف والحرب، مع العلم أنَّ كلا المرحلتين اتسم بانعدام الاستقرار والثقة بين الطرفين، وبقاء بعض النقاط معلقة من دون اتفاق، واستمرار التدخل الإقليمي والدولي في المشكلة الكردية، كطريق لاستهداف العراق واستقراره ودوره العربي والإقليمي.

١ ـ مرحلة الوفاق والمفاوضات (آذار/ مارس ١٩٧٠ ـ أواخر ١٩٧٢)

بعد توقيع بيان آذار/ مارس، عمّت الأفراح والتظاهرات المؤيدة أنحاء العراق، وسادت أجواء كبيرة من التفاؤل بين الطرفين. وقد وجد دارا توفيق، عضو الوفد الكردي المفاوض، في بيان آذار/ مارس حدثًا تاريخيًا،

(٨٦) النهار (لبنان)، العدد ١٠٦٣٢، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٥٨، تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٠.

(٨٧) أمين الأعور، «بعد حل المشكلة الكردية: هل يتفرغ البعث لبناء الجبهة الشرقية،» الحوادث (لبنان)، ٢٧/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٧٠، تاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٠.

لأنّها المرة الأولى التي يعترف فيها حزب قومي عربي في السلطة بحق القومية الكردية في العراق بالحكم الذاتي في إطار الوحدة العراقية؛ وقال إنّ الاتفاق لم يكن بين سلطة حكومية وحركة مسلحة فحسب، بل تعدى ذلك إلى إيجاد صيغ وأسس لتحالف أبدي بين قوميتين يجمعهما الدين المشترك، والكفاح والعدو والمصير المشترك، وأضاف أن البيان يساعد كفاح الأكراد في إيران، وأنّه ضربة للاستعمار والرجعية[٨٨]. كما زار صدام حسين البارزاني في مقره في منطقة كلالة، وكان في استقباله البارزاني وأركان حزبه وجماهير غفيرة حياهم صدام وهنأهم ببيان آذار/ مارس الذي بدَّد أحلام الاستعمار وأعوانه على حد قوله[٨٩].

وبدا حديث الطرفين عن أن الاستعمار والرجعية هما سبب المشكلة الوحيد حديثًا مستهلكًا، مع أنّه يتناغم مع أسلوب تلك الفترة التي كانت تُختصر فيها أسباب المشاكل أمام الجماهير بالاستعمار والرجعية، مع العلم أنَّ الطرفين كانا يتبادلان الاتهام باليمينية والرجعية والتبعية للاستعمار. لكن على الرغم من هذا التفاؤل، كان البارزاني حذرًا، وفي أول لقاء صحافي له بعد الاتفاق مع وكالة رويتر للأنباء، قال مراسلها إن مظهره لم يكن يدل على الغبطة[٩٠]؛ فقد كان البارزاني لا يتوقع الكثير من الاتفاق، كما قال في تقريرٍ أرسله إلى «إسرائيل»[٩١]، مع أنّه صرّح لاحقًا بأنّ الاتفاق سيضع حدًا للحرب بين العرب والأكراد[٩٢]، وهذا يدل على أن البارزاني كان يريد الإبقاء على علاقاته مع «إسرائيل» لأنه كان غير مقتنع بما حصل عليه من حكم ذاتي، وربما كان يحضر للخطوة الثانية، على مبدأ خذ وطالب بالمزيد، أو لعدم ثقته بالحكومة.

وبعد صدور البيان بدا أن كل طرف ينفذ ما يخصه بحسب الخطة

---

(٨٨) مقابلة مع دارا توفيق، **الأحرار** (لبنان)، ٢٠/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٢، تاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٠.

(٨٩) **الأنوار**، العدد ٣٣٧٢، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٠.

(٩٠) **الجديد**، ٢٠/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٠.

(٩١) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٤٥.

(٩٢) تصريح للبارزاني لوكالة الصحافة الفرنسية، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٥، تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٠.

المرسومة، فأعادت الحكومة والبارزاني نشر قواتهما، ومُنِعَ حمل الأسلحة في الشمال، كما أطلِقَ جميع المعتقلين الأكراد بسبب الحرب، وتوقفت إذاعة «صوت كردستان» عن البث، وعادت صحيفة التآخي إلى الصدور، كما بدأت الحكومة إعادة النظر في الخطة الاقتصادية الخمسية بما يضمن تطوير المنطقة الشمالية، وأعيد تأليف الحكومة العراقية، فانضم إليها خمسة وزراء أكراد(٩٣)، كما عُيِّنَ أعضاء من البارتي محافظين ومديري شرطة ورؤساء وحدات إدارية في المحافظات الكردية الثلاث، لكن بقي مدراء الأمن الثلاثة من البعثيين(٩٤).

من جهة أخرى، أجرى البارتي تعديلات في منهاجه حتى يتوافق مع بيان ١١ آذار/ مارس، وكان ذلك في مؤتمره الثامن الذي عُقد في قرية ناوبردان في منطقة كلالة في شمال العراق برئاسة البارزاني، وحضور الوزراء الأكراد في الحكومة، وممثلين عن الطلاب الأكراد في الخارج. كما حضره وفد من حزب البعث، وممثلون عن الأحزاب العراقية، ووفد من الثورة الفلسطينية(٩٥). وأكد المؤتمر في بيانه الختامي دعمه للكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد الرجعية والصهيونية، وتصميم الحزب على تعزيز تحالفه مع حزب البعث(٩٦).

وتألفت لجنة مشتركة من البعث والبارتي للإشراف على الاتفاق، كانت تجتمع بشكل منتظم، كما كانت تُجرى لقاءات مشتركة بين الطرفين. وتتويجًا للاتفاق، صدر الدستور الموقت في تموز/ يوليو ١٩٧٠، وتضمن

---

(٩٣) كان الوزراء أعضاء في المكتب السياسي للبارتي، وهم: محمد محمود، وزير إعمار الشمال، ونوري شاويس، وزير الأشغال والإسكان، ونافذ جلال، وزير الزراعة، واحسان شيشزاد، وزير الشؤون البلدية والقروية، وصالح اليوسفي، وزير دولة. انظر: **الأنوار**، العدد ٣٣٨١، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٧١، تاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٠.

(٩٤) عُين علي عبد الله محافظًا للسليمانية، وعبد الوهاب الأتروشي محافظًا لأربيل، وهاشم عقراوي محافظًا لدهوك. انظر: «أضواء على الوضع بين حكم البعث والحركة الكردية،» **الحياة** (لبنان)، ٢٠/ ١١/ ١٩٧١، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٨٦، تاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٧١.

(٩٥) **الكفاح**، العدد ٣٣١٦، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٥٢، تاريخ ٦/ ٧/ ١٩٧٠.

(٩٦) «البيان الختامي لمؤتمر البارتي،» **النداء**، العدد ٣٥٠١، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٦٠، تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٧٠.

مواد تعترف بالحقوق القومية للأكراد وجميع الأقليات الأخرى ضمن وحدة العراق[٩٧].

وعلى الرغم من الشكوك المتبادلة بين الحكومة والبارزاني، نُفّذ فعليًا الكثير من جوانب اتفاقية آذار/ مارس، ولُخّص ذلك في مقالة بعنوان: «اتفاقية آذار ما نُفِّذ وما لم يُنفَّذ منها»، نشر في آب/ أغسطس ١٩٧٢ في مجلة **الكادر** التي كان يصدرها البارتي، وجاء فيه أنّ أبرز ما نُفِّذ جعلُ اللغة الكردية رسمية في شمال العراق، ومساهمة الأكراد في الوظائف العامة، واتخاذ خطوات للتخلص من التخلف الثقافي والتربوي، وعودة الموظفين المفصولين إلى أعمالهم، وظهور المنظمات الاجتماعية الكردية، وعمل البارتي علنًا وإصداره صحفه، والتنفيذ الجزئي لإعادة توطين القبائل العربية والكردية في مواطنها الأصلية، والشروع في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، وتعديل الدستور العراقي لينص على ما جاء في بيان آذار/ مارس. ومن أبرز الأمور التي لم تنفذ، عدم إجراء الإحصاء السكاني المتفق عليه لتحديد المناطق ذات الأغلبية الكردية، وبقاء مجلس قيادة الثورة حكرًا على البعث، وعدم تعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع بيان آذار/ مارس، إضافة إلى أعمال الاستفزاز والتحرش والتعريب[٩٨]. وعلى الرغم من هذه التحفظات كان التنفيذ على الأرض جاريًا، وهو ما كان مفاجئًا لكثير من القوى الخارجية بسبب الاعتقاد السائد أن الاتفاق بين الأكراد والحكومة صعب، وإذا ما جرى سيكون موقتًا[٩٩]. فما نقاط الخلاف الرئيسية بين الطرفين التي أدت إلى إعاقة تنفيذ الاتفاق وفي النهاية فشله؟

---

(٩٧) جاء في الدستور العراقي الموقت: في المادة ٥ ـ فقرة (ب): يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين (العربية والكردية)، ويقر الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات ضمن الوحدة العراقية. وجاء في المادة ٧ ـ فقرة (ب): تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية. وفي المادة ٨ ـ فقرة (ج): ستتمتع المنطقة التي أكثرية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقًا لما يحدده القانون. الدستور العراقي الموقت مع تعديلاته، في: خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص ٢٩٥ ـ ٣٢٤.

(٩٨) عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣، وعلي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٦٣.

(٩٩) «فرصة العراق لسلام دائم،» **الفاينننشال تايمز**، ١٦/ ٣/ ١٩٧٠، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٥٥، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٠.

٢ ـ العوامل الداخلية والخارجية للخلاف بين الحكومة والبارزاني

داخليًا، كان هناك تضارب بين رؤية حزب البعث والبارزاني حول النتيجة النهائية للحكم الذاتي، فقد كان البارزاني يرى أنّ الهوية القومية لا يمكن تلخيصها في عبارة «الاستقلال الذاتي»، وعندما قبل بالحكم الذاتي كحل وسط كان يعتقد أنّه مجرد خطوة ستؤدي إلى الاستقلال. أما حزب البعث فرأى أنّه يحق للأكراد المحافظة على ثقافتهم ولغتهم وتراثهم القومي، أما أن يكون لهم وجود سياسي منفصل فهذا أمر آخر، فلم يكن البعث مستعدًا للاعتراف بالحقوق الكردية خارج النظام السياسي العراقي. ونتيجة هذا التضارب وجد البعث والبارزاني نفسيهما يسيران في اتجاهين مختلفين، ما وضع مبادئ بيان آذار/ مارس على المحكّ[١٠٠].

وهناك من يرى وجود ثلاث نقاط مثّلت الخلافات الرئيسية في تفسير مبادئ «الحكم الذاتي» كما جاءت في بيان آذار/ مارس: **الأولى** أن البارزاني طالب بأن تُعَدّ محافظات (السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك) كردية، حتى وإن كان بعض مدنها وقراها لا يمثّل فيها الأكراد أكثرية السكان مثل خانقين، كما طالب بأن تكون مدينتا سنجار والشيخان في محافظة نينوى (الموصل) جزءًا من المنطقة الكردية، وفيها يختلط الأكراد مع طوائف عرقية أخرى رآها مرتبطة بالأكراد. والنقطة **الثانية** مطالبته ببعض السلطات لتصريف العلاقات الخارجية الكردية، كما كان يفعل خلال حكمه أجزاء من الشمال أثناء الحرب مع الحكومة، والنقطة **الثالثة** مطالبته بالاحتفاظ بالسيطرة على البيشمركة، على الرغم من موافقته على أن تصبح جزءًا من الجيش العراقي[١٠١]. كما كانت رغبة البارزاني في أن تكون كركوك مركزًا للحكم الذاتي بدلًا من أربيل التي اختارتها الحكومة سببًا للخلاف[١٠٢]، وكان يرى أنه لو أُجري

---

(١٠٠) خدوري، العراق الاشتراكي، ص١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٠٢) من كان يزور «كردستان» في ذلك الوقت يلاحظ وجود خريطتين: **الأولى** خريطة كردستان العلنية التي يمكن رؤيتها في أي مدينة عراقية وكانت لا تضم كركوك، **والثانية** غير علنية وكانت تضم كركوك وتجعلها عاصمة إقليم كردستان وليس أربيل. انظر: نجم والي، «وصف مدينة كركوك... مختصر العراق الجديد وبوابة الحل،» الحياة، ٢٦/٨/٢٠٠٥.

إحصاء للسكان لتبين أن معظم المناطق المحيطة بكركوك حيث توجد حقول النفط ذات أغلبية كردية(١٠٣)، ولم يكن ليقبل بأي إحصاء يخص كركوك إذا لم تكن نتيجته كما يريد(١٠٤). رفض زعماء البعث هذه المطالب لأنها تتعارض مع سيادة الدولة، لكنهم وافقوا على إنشاء إدارة كردية ـ تركمانية لمدينة كركوك(١٠٥). رفض البارزاني استثناء كركوك، لكنه وافق من حيث المبدأ على التخلي عن مطالبته بتصريف العلاقات الخارجية الكردية.

استمرت المفاوضات بين البعث والبارزاني بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٢. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧١، استلم صدام حسين رئاسة لجنة التنسيق العليا لاتفاق آذار/مارس لتعجيل تطبيقه وإزالة الخلافات. لكن البارزاني لم يكن مقتنعًا بقدرة البعث على الوفاء بالتزاماته، لذلك استمرت الخلافات بين الطرفين على الرغم من حرصهما على عدم إظهارها، فتبادل الحزبان المشاركة في المناسبات المهمة، كتهنئة البارزاني للقيادة القومية للبعث بذكرى تأسيس الحزب، ورعاية وزير شؤون الشمال ممثلًا للرئيس «القائد» البكر مؤتمر اتحاد نساء كردستان، وإلقاء نعيم حداد، عضو القيادة القطرية للبعث، كلمة نيابة عن البكر في المؤتمر التأسيسي لـ «اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكردستاني». كما رعى البكر المؤتمر الثالث لـ «اتحاد الأدباء الأكراد» الذي عقد في بغداد، وتبرع بألف دينار للاتحاد، وألف أخرى لـ «جمعية الثقافة الكردية»(١٠٦). وقد

---

(١٠٣) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 143.

(١٠٤) قال البارزاني في مقابلة مع مجلة جون افريك الفرنسية: إنه يعتبر الإحصاء الذي كان سيجرى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر لا فائدة له، لأن المنطقة كردية في الواقع، وإذا حاول أحد من الحكومة تزوير الحقيقة فلن يسكت الأكراد. انظر: **الجديد**، ٩/ ١٠/ ١٩٧٠، في: **تقارير الصحف اللبنانية**، الرقم ٢٤٥، تاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٧٠.

(١٠٥) قال طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي السابق وأحد المقربين من صدام حسين: «نحن منذ السبعينيات كان موقفنا في القيادة واضحًا، وهو أن كركوك لا تدخل ضمن منطقة الحكم الذاتي لأنها لو دخلت فستكون مرحلة للانفصال بحيث تدخل لعبة النفط والمؤامرات الدولية قضية الوحدة الوطنية». انظر: سليم مطر، **جدل الهويات عرب ـ أكراد ـ تركمان ـ سريان ـ يزيدية: صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط**، ساهم في إعداد الكتاب نصرت مردان [وآخرون] (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٤٨.

(١٠٦) تقارير الصحف العراقية (وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، التقارير محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق): الرقم ٢٢، تاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٢؛ الرقم ٣١، تاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٧٢؛ الرقم ٣٣، تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٧٢؛ والرقم ٦٨، تاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٧٢.

أخفت تلك المجاملات وراءها خلافات عميقة تبادل في شأنها البعث والبارتي مذكرتين منفصلتين شرح كل منهما رأيه في شأن عوائق تطبيق بيان آذار/ مارس، فأرسلت القيادة القُطرية لحزب البعث مذكرتها في ٢٣/ ٩/ ١٩٧٢، وأرسل المكتب السياسي للبارتي مذكرته الجوابية في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٢[١٠٧].

وعلى الرغم من أهمية الخلافات الداخلية، فقد كانت المتغيرات الإقليمية والدولية السبب الرئيسي الذي دفع الأمور إلى مزيد من التأزم، فقد أغرت تلك المتغيرات البارزاني وقيادته بإمكان الحصول على المزيد، خصوصًا بعد تحرك إيران لتكون حامية الخليج بدلًا من بريطانيا المنسحبة منه في أواخر عام ١٩٧١، ما دفعها إلى إعادة علاقاتها بزخم كبير مع البارزاني[١٠٨]. حتى إن عباس خلعتبري، وزير خارجيتها، هدد علنًا العراق الذي قطع علاقاته مع إيران بعد احتلالها الجزر العربية في الخليج، وقال: إذا نشبت حرب بين العراق وإيران فإنهم يستطيعون تقديم مساعدة عسكرية للقبائل الكردية في العراق[١٠٩]. كما حافظ البارزاني على علاقاته بـ «إسرائيل»، وساعد على تهريب اليهود العراقيين إليها، واستمر في محاولة الحصول على الدعم الأميركي عن طريق توسيط «الإسرائيليين»[١١٠].

لكن التغيير الأهم الذي أثّر في علاقة البارزاني بالحكومة، كان قبول

---

(١٠٧) أهم ما تضمنته مذكرة البعث من نقد: محاولة البارتي إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار، ومسألة العلاقات الخارجية التي تقيمها الحركة الكردية في الدول الأجنبية ما يُعَدُّ ضربًا للوحدة الوطنية، وأن منطقة كردستان تسير في اتجاه بعيد من سلطة الحكومة المركزية ونهجها نظرًا إلى سيطرة قوات الحركة الكردية عليها. كما اعترفت المذكرة بوقوع أخطاء من جانب الحكومة وبعض أجهزتها الإدارية والأمنية. وأهم ما جاء في مذكرة البارتي من نقد: تعليق السلطة السياسية تمتع الشعب الكردي بحقوقه على بعض القيود التي لم ترد في اتفاق آذار/ مارس، كوجوب إيمان الكرد بأن العراق جزء من الوطن العربي، وأن العرب والكرد جزء من الأمة العربية، واتخاذ الإجراءات السياسية الخطيرة وإعلانها باسم الشعب العراقي بمعزل عن القوى الوطنية الأخرى، وعدم الالتزام بمشاركة الكرد في الحكم وتقليص المنطقة الكردية، وحملات التعريب ومنع استخدام اللغة الكردية في بعض المناطق، وطرد الكرد الفيليين إلى إيران. انظر: علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤**، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٦.

(١٠٨) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 143.

(١٠٩) **نداء الوطن** (لبنان)، العدد ٢٠١٣، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٠٠، تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٧١.

(١١٠) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٤ و٢٦٢.

الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٧٢، ولأول مرة بعقد اتفاقية سرية معه بموافقة الرئيس نيكسون (Richard Nixon) وهنري كيسنجر (Henry Kissinger)، وتنص على تزويده بالمال والسلاح[(١١١)]. بعد أن غيرت سياستها تجاه العراق بسبب توقيعه معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي[(١١٢)]، وتأميم شركة نفط العراق عام ١٩٧٢ الذي عُدّ ضربة موجهة إلى الغرب وهبة للاتحاد السوفياتي[(١١٣)]. كما بدأت في أوائل عام ١٩٧٢ اتصالات في شأن إقامة وحدة بين العراق وسورية ومصر بناءً على طلب العراق[(١١٤)]، وإن لم تصل هذه الاتصالات إلى أي نتيجة.

أعقب عملية تأميم النفط حدوث اضطرابات في شمال العراق، فظهرت عصابات في قضاء كركوك تعتدي على المواطنين، كما وقعت حوادث اعتداء عدة على موظفي الحكومة، منها اغتيال قائمقام قضاء سنجار. واتهمت الحكومة عملاء شركات النفط بارتكابها، وتحدثت تقارير صحافية عن قيام عشائر يزيدية بها بعد أن تضررت مصالحها في إثر تأميم النفط، لأنّ الشركات كانت تدفع لها مقابل حماية خطوط النقل[(١١٥)]. لكن اتضح أن رجال البارزاني لم يكونوا بعيدين عن هذه الحوادث.

وكانت القيادة العراقية تعتقد أنّها باتفاق ١١ آذار/ مارس مع الأكراد

---

(١١١) Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, p. 312.

(١١٢) نظر الغرب إلى سياسة حزب البعث المتقلبة على أنها قريبة من المعسكر الشيوعي، فقد كان العراق أول دولة غير شيوعية تعترف بألمانية الديمقراطية، وتقبل بالغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا. وإضافة إلى مساعدة السوفيات له في الصناعة النفطية. أما السبب الرئيسي لابتعاد العراق عن الغرب فكان دعمه «إسرائيل». انظر: إيان كولفين، «لا يزال لبريطانيا بعض الأصدقاء في العراق،» **الديلي تلغراف**، ١٤/ ٧/ ١٩٦٩، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٥٣، تاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٦٩.

(١١٣) اعتبرت الولايات المتحدة والغرب تأميم (I.P.C) من قبل العراق وسورية أزمة نفطية عالمية، لكنها لم تستطع إحباط التأميم كما فعلت في الخمسينيات في إيران بسبب تغير الوضع الدولي ووجود السوفيات في المنطقة، وكانت تخاف من تأميم الدول المنتجة الأخرى لنفطها. انظر: «مصادرة البترول العراقي،» **الهيرالد تريبيون**، ٥/ ٦/ ١٩٧٢، في: تقارير الصحف الأجنبية: الرقم ١٢٢، تاريخ ٧/ ٦/ ١٩٧٢، والرقم ١٢٣، تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٧٢.

(١١٤) «وفدان عراقيان في القاهرة ودمشق لبحث مشروع الوحدة،» **الأنوار**، العدد ٤٠٧٥، في: تقارير الصحف اللبنانية: الرقم ٦٧، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٢.

(١١٥) النهار، العدد ١١٤٦٤، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٧٦، تاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٧٢.

وتحالفها مع الشيوعيين قد أمنت الجبهة العراقية الداخلية ضد أي تدخلات قبل تأميم النفط. كما قامت بخطوات مماثلة تحضيرًا لذلك على المستويين العربي والدولي، فزار صدام حسين سورية ومصر وفرنسا بعد الاتفاق مع السوفيات(١١٦). لكن حسابات القيادة العراقية لم تكن في محلها في ما يخص البارزاني الذي عدَّ الموقف الأميركي ضمانًا كان ينتظره منذ أمدٍ بعيدٍ لرفع سقف مطالبه، لذلك لم تفلح محاولة السوفيات إقناعه بالمرونة في مفاوضاته مع البعث، حتى إنّ ممثليه لم يحضروا مراسم توقيع معاهدة الصداقة السوفياتية العراقية، على الرغم من اجتماع رئيس الوزراء السوفياتي، كوسيغين، مع وفدين من الحزب الشيوعي والبارتي قبل توقيع المعاهدة في بغداد(١١٧).

نتيجة لهذه التطورات، لم تعد الأزمة بين البعث والبارتي مجرد عدم ثقة، بل تحولت إلى تغيير في السياسات، وتحولت إلى صراع، على الرغم من إعلانهما التحالف في ما بينهما، خصوصًا بعد أن خرجت الخلافات إلى العلن بالسجال الحامي(١١٨) بين صحيفتي **التآخي** الناطقة باسم البارتي و**الثورة** الناطقة باسم البعث(١١٩).

لخصت صحيفة **التآخي** اتهامات البارزاني والبارتي للسلطة بما يلي:

---

(١١٦) إريك رولو، «بترول ودبلوماسية،» لوموند، ١٤/ ٦/ ١٩٧٢، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٣١، تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٧٢.

(١١٧) علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ - ٢٠٠٤**، ص ٣٦٠، و**النهار**، العدد ١١٣٧٢، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٨٨، تاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٧٢.

(١١٨) كالسجال الذي دار حول محاولة اغتيال البارزاني بين **التآخي** و**الثورة**، فأعلنت **التآخي** عن المحاولة واتهمت أجهزة في الدولة بتدبيرها، ودعت إلى الاحتكام إلى الرأي العام بعد اعتراضها على تغطية **الثورة** للحادث. فردت **الثورة** على **التآخي** بقبول دعوتها، وقالت إن عمل البارتي لا يتناسب معه كشريك في الحكم، واتهمته بالتفرد بالحكم في مناطقه بعيدًا من سلطة الدولة، وتسليمه اللاجئين الأكراد الإيرانيين إلى الشاه، في: تقارير الصحف العراقية، الرقم ٦٩، تاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٧٢.

(١١٩) يقول عبد الحميد درويش الذي عمل في إعلام البارتي في بغداد بعد توقيع اتفاق آذار/ مارس، إن ذلك الإعلام كان يدفع إلى التوتر، وكانت **التآخي** تنشر مقالات مثيرة. وقد ناقش هذا الموضوع مع قيادات الحزب مثل حبيب محمد كريم ودارا توفيق، لكنه لم يجد آذانًا صاغية. انظر: عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سوريا** ([د. م.: د.ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

«محاولة اغتياله عامي ١٩٧١ و١٩٧٢[١٢٠]، وإطلاق النار على ابنه إدريس في بغداد[١٢١]، وإطلاق النار على مقر البارتي في الموصل، وملاحقة قواعده وأعضاء اللجنة المحلية للبارتي في خانقين وكركوك، ومهاجمة الجيش لمراكزه في سنجار وبارزان والشيخان، وطرد ٨٠ ألف من الأكراد الفيلية (شيعة) وتهجيرهم إلى إيران بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ على الرغم من تبنّي البارتي لقضيتهم وحصوله على وعود لحل مشكلتهم، وعدم مشاركة البارتي في الحكم والسلطة التشريعية، ورفض تعيين حبيب محمد كريم (فيلي)، سكرتير لجنته المركزية، في منصب نائب رئيس الجمهورية بحجة أنَّ أباه عراقي بالتجنيس، وحرمان البارتي من العمل السياسي في الجيش، وخطف أعضائه واعتقالهم وتعذيبهم، وتشجيع السلطة على قيام منظمات وأحزاب كردية تقف مقابل البارتي وتهاجم قيادته، والتسلل إلى صفوفه لتشتيتها وإضعاف القيادة وتفكيك وحدتها»[١٢٢]. ومما أثار غضب البارزاني، تمكّن الحكومة من جذب ابنه عبيد الله الذي بدأ ينتقده ويفضح علاقاته

(١٢٠) بعد محاولة الاغتيال في عام ١٩٧١ زار وفد «إسرائيلي» برئاسة تسفي زامير، رئيس الموساد، الملا للتهنئة بسلامته، وإبغار صدره ضد الحكومة. وقد رد رجال البارزاني بمحاولة اغتيال صدام حسين في السنة نفسها عن طريق هدية ملغمة أرسلها الملا لصدام، لكنه لم يصب بأذى. انظر: نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ١١ ـ ١٤. كان البارزاني مقتنعًا أن محاولة اغتياله قادمة من بغداد، فعندما أرسل الرئيس البكر وزير التربية أحمد عبد الستار الجواري لتهنئتة بالسلامة، قال له: «إنك لا تعرف الحقيقة، صدام ونظام الحكم وراء العملية». انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ١٩٨.

(١٢١) شكلت الحكومة لجنة للتحقيق في محاولة اغتيال البارزاني، وكان عزيز شريف ومكرم الطالباني من أعضائها، وحققت اللجنة مع الشاهد الرئيسي في القضية عضو البارتي، إبراهيم الحاج محمد كاباري (كردي سوري)، الذي قال إنَّ ضابطي الأمن سحبان محمد عبد العزيز وباسل الأعرجي قد جنداه للتعاون معهما، لكنه أخبر مقر البارزاني، الذي طلب منه العمل معهما لكشفهما، وزود المقر بكافة مراحل المؤامرة، وقد حملت اللجنة ضابط أمن راوندوز زيدان خلف العبيدي ومدير الاستخبارات السابق باسل الأعرجي المسؤولية عن المؤامرة، وتم إبعاد الشبهة عن مدير الأمن. وقالت اللجنة إن عبد القهار الزيباري هو من أطلق النار على إدريس البارزاني. نص محضر التحقيق حول محاولة اغتيال البارزاني، كتبه عضو لجنة التحقيق محمد عبد الرحمن، بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٢، في: سنجاري، **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، ص١٥٢ ـ ١٥٩. اتهم البارتي في البداية أعوان الطالباني بمحاولة اغتيال إدريس. نقلًا عن وكالة «رويتر» للأنباء، **الحياة**، العدد ٧٦٦٦، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٣٠٨، تاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٠.

(١٢٢) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

الخارجية[١٢٣]، كما بدأت الخلافات بينه وبين وزرائه في الحكومة[١٢٤].

أما اتهامات البعث للبارتي، كما جاءت في صحيفة **الثورة** في عددها الصادر في ١٨/ ١٠/ ١٩٧٢، إضافة إلى تسعة أعداد أخرى، فيمكن تلخيصها بما يلي: استمرار تدفق الأسلحة الخفيفة والثقيلة على البيشمركة من إيران وتوزيعها على منتسبي البارتي، والامتناع عن تسليم الأسلحة التي اتُّفق على تسليمها في بيان آذار/ مارس[١٢٥]، وإرسال عدد من الطلبة الأكراد من منتسبي البارتي إلى الكليات العسكرية الإيرانية بعد توقيع اتفاق آذار/ مارس، وتعاون عناصر من البارتي مع الاستخبارات الإيرانية التي زاد نشاطها في المناطق الواقعة تحت نفوذه، وتسليم عناصر من المعارضة الإيرانية اللاجئة في العراق إلى إيران، وتبادل الزيارات بين قيادة البارتي والمسؤولين الإيرانيين، وتقديم معلومات عن الجيش العراقي للسلطات الإيرانية التي تُوصِلها بدورها إلى «إسرائيل»، وارتكاب عناصر البارتي جرائم قتل وخطف واغتصاب، وإيواء أحزاب وحركات معادية للبعث، مثل الحزب الشيوعي العراقي ـ القيادة المركزية[١٢٦]، واتصال قياديين من البارتي بسورية وبغيرها من البلدان المعادية للسلطة، والتصدي للقوات المسلحة وتحريض العسكريين الأكراد على الهرب من وحداتهم[١٢٧]،

---

(١٢٣) نشرت صحيفة الثورة العراقية في تموز/ يوليو ١٩٧٤ تصريحًا لعبيد الله البارزاني أدلى به لصحيفة المحرر اللبنانية، كشف فيه علاقات أبيه بإيران و«إسرائيل»، وقال إنه حضر اجتماعات في حاج عمران بين والده ومسؤولين إيرانيين، ومستشارين أميركيين، كما زار والده تل أبيب أكثر من مرة، وثمة عدد من الضباط الصهاينة يدربون أعوانه، في: تقارير الصحف العراقية، الرقم ١١، تاريخ ١/ ٨/ ١٩٧٤.

(١٢٤) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(١٢٥) نقل مراسل صحيفة **الأوبزرفر** البريطانية جوزيف فيتشيت، بعد بدء القتال عام ١٩٧٤، أن المقاتلين الأكراد أخرجوا من الكهوف المدافع المضادة للطائرات بعد أن أُودِعتْ هناك أربع سنوات خلال السلام. انظر: **الأوبزرفر**، ١٧/ ٣/ ١٩٧٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٥٨، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤.

(١٢٦) وعد البارزاني شيوعيي القيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج بتأييدهم في حال سقوط حكم البعث على يديه. انظر: خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(١٢٧) هاجم رجال البارزاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ قضاء سنجار واستولوا على سيارات وأسلحة تخص الجيش. انظر: **الراية** (لبنان)، العدد ٢٣٥، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢١٥، تاريخ ٩/ ٩/ ١٩٧٠.

والاحتفاظ بسجون في مناطق سيطرتهم، وتوجيه إعلام البارتي ضد سلطة البعث كما في مجلة **الكادر**، وصحيفتَي **شمس كردستان**، و**التآخي**.

كما اتهمت الحكومة البارزاني بنسف أنابيب النفط، وخطوط السكك الحديدية، ومحاولة نسف بعض القواعد الجوية، وأكدّ بيان البعث أنّ إحجام الحكومة عن استخدام القوة لا يعود إلى ضعف بل إلى مبادئ وطنية[(١٢٨)].

ترافق التوتر مع وصول أنباء عن وجود ٧٥ ألف جندي من الجيش العراقي يقومون بمناورات في الشمال في مناطق عقرة وسنجار وشيخان والسليمانية في مواجهة مناطق يسيطر عليها البارزاني. وقد تدخل الرئيس البكر لمنع انفجار الوضع، فزار مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد للتهنئة بعيد الفطر، واجتمع مع عدد من قادة الحزب[(١٢٩)].

وبسبب كل هذه الاتهامات بين الطرفين، بدا في أواخر عام ١٩٧٢ أن آمال السلام في شمال العراق قد مالت نحو الانحدار. وكان البارزاني في هذا العام قد أصبح الزعيم الفعلي للمنطقة الكردية، على الرغم من استمرار الإدارة الحكومية في المدن التي ظلت تعمل اسميًا تحت إشراف السلطة المركزية.

٣ ـ مرحلة الخلافات والسير إلى الحرب المفتوحة (أواخر عامَي ١٩٧٢ و١٩٧٤)

حدثت بين أواخر عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤ الكثير من التغييرات الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى فشل اتفاق ١١ آذار/ مارس.

---

(١٢٨) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢، واليوم (لبنان)، العدد ٨٩٣٦، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٨٤، تاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٧٢. كما نُقلت أنباء عن التحاق نحو ٥٠٠ ضابط وجندي بمناطق نفوذ البارزاني، وحدوث انفجار في قاعدة كركوك الجوية، واغتيال ممثل الحزب الشيوعي في زاخو. انظر: **الحياة**، العدد ٨٣٣٧، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٧٧، تاريخ ٥/ ١١/ ١٩٧٢.

(١٢٩) **النهار**، و**الحياة**، العدد ٨٣٤٠، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٧٩، تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٧٢.

أ ـ تأسيس «الجبهة الوطنية التقدمية» والخلاف بين الحزب الشيوعي والبارتي

حاولت الحكومة مصالحة القوى المؤثرة في البلاد، ومرت عملية المصالحة بمراحل عدة حتى وصلت إلى التحالف. وقد تأثرت علاقة البعث مع الحزب الشيوعي والبارتي ببعضها. فكان من نتائج اتفاق آذار/ مارس، توتر العلاقة بين الحكومة والشيوعيين، بعد أن جرى إبعادهم عن مفاوضات الاتفاق التي أدوا دورًا فيها عن طريق عزيز شريف، وتعرضوا في إثرها لحملة قمع استمرت حتى نهاية عام ١٩٧١[١٣٠]. وقالوا إن البعث أبعدهم، وقيادة الحركة الكردية وافقت على استبعادهم رغبة منها في الاستحواذ على مكاسب الاتفاق، متصورة بأنّها ستقتسم الغنائم مع البعث وتكون هي في كردستان وحزب البعث في القسم العربي من العراق[١٣١]. لكن حزب البعث كان يعمل على إضعاف الحركة الكردية من خلال تشجيع الانشقاق داخلها وعزلها عن حلفائها التقليديين (الشيوعيين). ومع ذلك، دعم الحزب الشيوعي تنفيذ بيان آذار/ مارس، على الرغم من استمرار الحملة عليه، التي لم تتوقف حتى عودة التوتر إلى المنطقة الكردية في أواخر ١٩٧١، والقلق من تهديدات شاه إيران ومحاولته الهيمنة على الخليج، ما دفع الحكومة إلى التصالح مع الشيوعيين والتقرب في الوقت نفسه من السوفيات[١٣٢]. انتهى الأمر بالشيوعيين إلى الدخول في «الجبهة الوطنية التقدمية» مع حزب البعث وقوى سياسية أخرى[١٣٣]، وبذلوا جهودًا لإقناع البارتي بالدخول فيها.

تأسست الجبهة الوطنية التقدمية في تموز/ يوليو ١٩٧٣، وضمت حزب

---

(١٣٠) بطاطو، العراق، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٤١٩.

(١٣١) عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥. وفي حزيران/ يونيو ١٩٧٠ في اجتماع جماهيري في كركوك حضره إدريس ومسعود البارزاني انتقد طه ياسين رمضان عدم استجابة الحزب الشيوعي لليد الممدودة من البعث. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 140.

(١٣٢) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٤٢٠.

(١٣٣) تألفت الجبهة من حزب البعث، والحزب الشيوعي، والجماعة الوطنية التقدمية، و«الديمقراطيون المستقلون»، والأحزاب والجماعات الكردية، وكانت جميعها تُعَد قوى «تقدمية». وقد وسعت الجبهة بعد عام ١٩٧٥، لكن السيطرة فيها بقيت لحزب البعث. انظر: خدوري، العراق الاشتراكي، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

البعث والحزب الشيوعي وقوى سياسية أخرى، ودُعيَ البارتي للانضمام إليها لكنه رفض لسببين كما أعلن: عدم تنفيذ بنود اتفاقية آذار/ مارس كاملة، وغياب التكافؤ في اللجنة العليا للجبهة وسيطرة البعث عليها[١٣٤]. وانصبَّ اعتراض البارتي على نسبة التمثيل في الجبهة، وقال إنها لا تعكس نسبة السكان الأكراد. كما اعترض على إعلان حزب البعث لمسودة ميثاق الجبهة من دون مشاورته، كما طلب السماح له بممارسة نشاطه السياسي في الجيش أسوةً بحزب البعث، لكن الرئيس البكر رفض وصرح في مؤتمر صحافي قائلًا: «إننا نقبل الحوار السلمي مع الأكراد على أساس وحدة السياسة الوطنية، ووحدة الأرض، ووحدة النظام السياسي، لكننا لن نسمح لأحد غير البعث بأي نشاط سياسي أو تنظيمي داخل القوات المسلحة»[١٣٥]. وعلى الرغم من رفض البارتي ظل البعث والشيوعي مصرَّين على ضمه إلى الجبهة[١٣٦]، التي ظلت تجدد دعوتها الرسمية له للانضمام إليها[١٣٧].

وعلى الرغم من تلك الخلافات، استمرت العلاقات الجيدة بين أحزاب البعث والشيوعي والبارتي، فأقامت مهرجانات خطابية مشتركة. كما زار وفد من الأحزاب الثلاثة أوروبا لشرح قرار تأميم النفط. كما ألّفوا عام ١٩٧٢ لجان عُرفت بـ «لجان الصمود» في كل المحافظات العراقية، وضمت ممثلين عن الأحزاب الثلاثة[١٣٨].

---

(١٣٤) تقرر أن تضم اللجنة العليا للجبهة الوطنية التقدمية ثلاثة أعضاء من الحزب الشيوعي، وثلاثة من الحزب الديمقراطي الكردستاني إذا وافق على الانضمام، وثمانية من حزب البعث، ومقعدين للديمقراطيين المستقلين والقوميين التقدميين. انظر: عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، ص ٢٨٠.

(١٣٥) النداء (لبنان)، العدد ٣٩١٨، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٨٧، تاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٧١.

(١٣٦) صرح صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، للصحافة: «إن أطراف الجبهة ليس حزب البعث والحزب الشيوعي فقط، إنما الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعناصر من التيار القومي والتيار المستقل»، في: تقارير الصحف العراقية، الرقم ٢٥، تاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٧٣.

(١٣٧) عقدت اللجنة العليا للجبهة الوطنية اجتماعًا برئاسة البكر في أواخر آب/ أغسطس ١٩٧٣، وكان من قراراتها تجديد الدعوة للبارتي لاستئناف الحوار والانضمام إلى الجبهة، في: تقارير الصحف العراقية، الرقم ٣، تاريخ ٢/ ٩/ ١٩٧٣.

(١٣٨) تقارير الصحف العراقية: الرقم ٤٩، تاريخ ٦/ ٦/ ١٩٧٢؛ الرقم ٥٧، تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٧٢، والرقم ٦١، تاريخ ٣/ ٧/ ١٩٧٢.

حاول الشيوعيون إقناع البارزاني بالدخول في الجبهة، وأرسلوا له وفودًا عدة، لكنه لم يستجب لهم. وبدلًا من ذلك طالب البارتي خلال مفاوضته مع الحكومة بأن يقتصر الحوار في شأن الجبهة بينه وبين البعث كممثلين للقوميتين الرئيستين في البلاد، ما رآه الحزب الشيوعي موقفًا من البارتي يرمي إلى عزله، ما زاد في الخلاف[١٣٩] الذي بدأ بوضوح بعد اتفاق آذار/ مارس، بعد أن أصبح البارتي الحاكم الفعلي في شمال العراق، فرفض أن يشغل الشيوعيون أي منصب إداري[١٤٠]. كما قام البارتي ومنظماته بمراقبة الشيوعيين، والتأليب ضدهم إلى حد قتل ١٢ منهم في منطقة زاخو أثناء عودتهم إلى العراق. وهذا ما أدى إلى نشوب حرب إعلامية بين الحزبين ومصادمات بين البيشمركة وقوات الأنصار الشيوعية[١٤١]. وقد عزا الحزب الشيوعي موقف البارتي من التحولات السياسية في العراق إلى طبيعة التركيب الاجتماعي في قيادة الحركة الكردية المسلحة، وارتباطاتها الخارجية بالنظام الإيراني الرجعي والإمبريالية الأميركية، إضافة إلى الغرور الذي أصابها بسبب المد القومي الذي غمر كردستان العراق بعد توقيع بيان آذار/ مارس، وتصفية جناح أحمد ـ الطالباني المنشق عن البارتي[١٤٢].

وصل الخلاف إلى ذروته بين الحزب الشيوعي والبارتي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بالاعتداءات ضد الشيوعيين في مناطق من محافظة نينوى، التي أدت إلى مقتل عدد كبير وتشريد نحو ٦٠٠ عائلة فلاحية. واتهمت اللجنة المحلية للشيوعيين، في بيان لها، قوًى تابعة للبارتي بتنفيذ هذه الاعتداءات، ولم يصدر أي رد من البارتي بهذا الشأن[١٤٣]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ قالت صحيفة **اتحاد الشعب** الناطقة باسم

---

(١٣٩) الخرسان، **صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق**، ص ١٤٧.

(١٤٠) عبد الرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**، ص ٢٨٤.

(١٤١) المصدر نفسه، ص٢٨٢. كان المسؤول عن قتل الشيوعيين هو، عيسى سوار، قائد البيشمركة في زاخو. مقابلة شخصية أجريت مع السيد محمود ركري، ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني في دمشق، وكان آنذاك في صفوف البيشمركة في زاخو، في مكتبه بدمشق، بتاريخ ٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(١٤٣) **نداء الوطن** (لبنان)، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٢٢٤، تاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٧٣.

الحزب الشيوعي، إن الوضع في شمال العراق ينذر بأحداث خطيرة بسبب إصرار البارتي على تصفية الشيوعيين وتنظيماتهم، وتحدثت الصحيفة عن الحوادث الدامية التي وقعت في السليمانية من اختطاف للشيوعيين والاعتداء على عائلاتهم، كما اتهمت محافظ السليمانية القيادي في البارتي بالمساهمة في تصفية الشيوعيين. وناشد الحزب الشيوعي الحكومة حمايته، كما ناشد البارتي وضع حد لتصرفاته[١٤٤].

لكن تلك المناشدات لم تجد آذانًا صاغية، واندلع القتال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ في الشمال (منطقة دربندي خان والسليمانية) بين وحدات الأنصار الشيوعية التي كانت تقاتل سابقًا مع البارتي ضد الحكومة، وقوات البيشمركة[١٤٥]، على الرغم من الاتفاق بين البارتي والشيوعي الذي تمّ برعاية سوفياتية لوقف الصدامات بينهما[١٤٦]. واتهم البارتي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بتلقي مساعدات من الحكومة قبل تدبير الهجوم. ولمّا كانت البيشمركة أقوى بكثير من الأنصار، فقد استطاعت هزيمتهم وأجبرتهم على اللجوء إلى قواعد الجيش (وفي الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ استطاع البارزاني طرد الشيوعيين من مناطق نفوذه)، وفي إثر ذلك قامت حملة بين الأحزاب الشيوعية في العالم ضد البارتي لطرده الشيوعيين من شمال العراق[١٤٧]. وكان البارزاني يعتقد أنّ هجومه على الشيوعيين

---

(١٤٤) تقارير الصحف العراقية، الرقم ٦٣، تاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٧٣.

(١٤٥) كان الباراستن (الاستخبارات الكردية) هو من يشن الهجمات المنظمة ضد الشيوعيين. كما اتهم الحزب الشيوعي البارتي بشن حملة عسكرية منظمة لإبادة الشيوعيين الكرد. ولم يفلح عدد من المندوبين الشيوعيين الذين ذهبوا إلى شمال العراق في إيقاف الحملة ضدهم، وهم أول من طالب بالحقوق القومية للأكراد قبل قيام البارتي. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 167.

كما قام الباراستن باعتقالات للشيوعيين الأكراد، وبخاصة المعلمون، في مناطق زاخو والشيخان وبادنان. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٠٣.

(١٤٦) تقارير الصحف الكويتية، الرقم ١٥٧، تاريخ ١/ ١٢/ ١٩٧٣.

(١٤٧) علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤**، ص ٣٦١، وعلي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٦٦.

سيكون مفيدًا في زيادة الاهتمام الأميركي بحركته، وتقديم المزيد من المساعدات لها[١٤٨]. كما كان أحد أسباب هجومه قرار الحكومة السوفياتية وقف دعمها له، بضغط من الحكومة العراقية[١٤٩].

وكما كانت العوامل الخارجية سببًا للخلافات داخل العراق، كانت في الوقت نفسه سببًا للاتفاق، فكان من الأسباب التي دفعت إلى التقارب بين حزب البعث والحزب الشيوعي، وقيام «الجبهة الوطنية التقدمية»، والتقارب العراقي ـ السوفياتي، وتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، وتأميم شركة نفط العراق (.I.P.C) عام ١٩٧٢، ونشوب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب و«إسرائيل». فهذه الأحداث أدت إلى تغيير في المناخ السياسي داخل العراق والمنطقة، فمن جهة جعلت الشيوعيين راضين عن البعث بسبب علاقتهم الأيديولوجية مع موسكو، وبسبب انتهاجه سياسات اقتصادية اشتراكية بتأميمه المصالح النفطية الرأسمالية.

ب ـ العوامل الخارجية وزيادة التوتر في شمال العراق

رأت الإدارة الأميركية في السياسات العراقية سببًا لقبولها الاتصال بالأكراد ودعمهم مباشرةً بالمال والسلاح لاستنزاف العراق، عقابًا له على تأميم نفطه، والصداقة مع السوفيات[١٥٠]، ورفضه اتفاقيات فك الارتباط التي كان ينظمها وزير خارجيتها كيسنجر بين مصر وسورية و«إسرائيل».

---

(١٤٨) وقد اعترف البارتي بذلك بعد انهيار الحركة الكردية عام ١٩٧٧، في تقرير بعنوان: «تقييم الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها». انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٠٣.

(١٤٩) **اللواء** (لبنان)، في: تقارير الصحف اللبنانية، رقم ٢٨٤، تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٣.

(١٥٠) بعد توقيع معاهدة الصداقة السوفياتية ـ العراقية، سافر الرئيس الأميركي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر إلى طهران، ووعدا الشاه ببيعه كل أنواع الأسلحة، فقد كانت الولايات المتحدة ترغب في وضع حد للتقدم السوفياتي في «الشرق الأوسط»، وكانت تبحث عن قوة محلية مستعدة للعمل كشرطي محلي. وفي الشهر التالي للاتفاقية رتب الشاه سرًا مرور المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأكراد العراق، رغبةً منه في تحييد الجيش العراقي. مع أن البارزاني كان في ذلك الوقت مشاركًا في الحكومة العراقية، وقد سافر وفد من حزبه ضم ابنه إدريس والدكتور محمود عثمان إلى واشنطن، وقابلا مدير C.I.A واستلما منه ربع مليون دولار، وجهاز لاسلكي لربط البارزاني بالسفارة الأميركية في طهران. انظر: كمال مجيد، **النفط والأكراد: دراسة العلاقات العراقية ـ الإيرانية ـ الكويتية** ([لندن]: دار الحكمة، ١٩٩٧)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

ووجد كيسنجر في الأكراد ضالته لمعاقبة العراق[١٥١]. كما دَفع ازديادُ التوتر بين العراق وإيران الشاهَ لزيادة دعمه للأكراد لاستنزاف العراق، أضف إلى ذلك الدور «الإسرائيلي» الذي كان يدفع نحو الحرب في الشمال.

نتيجة لهذه التطورات عرضت إيران خلافاتها مع العراق ودورها في نظام الأمن الذي ترعاه الولايات المتحدة بصفته جزءًا من الحرب الباردة في «الشرق الأوسط»، وبدا أن أي عدو للعراق هو حليف محتمل للولايات المتحدة[١٥٢]، ما دفعها لتقديم المساعدات للبارزاني. ورأت الولايات المتحدة في سياستها الجديدة وقوفًا في وجه الاندفاع السوفياتي في «الشرق الأوسط» عام ١٩٧٢[١٥٣].

جعلت هذه التغييرات البارزاني أكثر جرأة وثقة، وجعلته يطالب علنًا في مقابلة له مع مراسل صحيفة **هيرالد تريبيون** الأميركية بـ «بالدعم الأميركي السرّي أو العلني»، مؤكدًا أنّه سيفعل «ما يتماشى مع السياسة الأميركية في المنطقة مقابل الحماية، وإذا كان الدعم كافيًا» فإنّه على استعداد «للسيطرة على حقول النفط في كركوك، وإعطائها للشركات الأميركية». كما أنه عارض تأميم النفط ورآه «موجّهًا ضد الأكراد الذين يعارضون بشدة انتشار النفوذ السوفياتي في المنطقة، وأنّهم [أي الأكراد] عامل مهم في «الشرق الأوسط» لأنهم يجبرون الجيش العراقي على البقاء في كردستان بينما كان باستطاعته العمل ضد إيران و«إسرائيل» والكويت»، كما قال إنه «مستعد أن يستمر في

---

(١٥١) هذه الحقائق كشفها تقرير «لجنة بايك»، التي شكلها الكونغرس الأميركي برئاسة العضو «أوتيس بايك» للتحقيق في نشاطات C.I.A، وهناك قسم في التقرير بعنوان «ثلاث مشروعات» تخص الأكراد، وقد أعدت اللجنة تقريرها عام ١٩٧٦ لكنه بقي سريًا. تلخيص التقرير في: محمد حسنين هيكل، **الحل والحرب**، ط ٧ (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٨)، ص ١٣٧ ـ ١٤١.

(١٥٢) Charles Tripp, *A History of Iraq*, 2nd ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2002), p. 211.

(١٥٣) اتبع السوفيات عام ١٩٧٢ سياسة متعددة الوجوه، فأقاموا معاهدات مع العراق، ومصر، كما كانت علاقاتهم ممتازة مع سورية والجزائر وليبيا واليمن، وكانت لهم سفارة في الكويت. كما حاولوا التقرب من تركيا حليفة الغرب فقام الرئيس السوفياتي بودغورني (Podgorny) بزيارتها، وهذا ما رآه الغرب تهديدًا لمصالحه وقواعده الاقتصادية والعسكرية. انظر: «الاندفاع الروسي الجديد في الشرق الأوسط،» سود دويتشه تسايتونغ (الألمانيا الغربية)، ١٣/ ٤/ ١٩٧٢، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٨٢، تاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٧٢.

الحوار مع الحكومة لكسب الوقت لتعزيز قواته»، واعترف أنه يتلقى الدعم السياسي والعسكري من إيران، ولم ينفِ تلقيه الدعم من «إسرائيل» عند سؤاله عن ذلك، مع ذلك قال إنه مستعد لقبول المساعدات الأميركية عبر «إسرائيل»[١٥٤] وإيران إذا رأى الأميركيون ذلك ملائمًا[١٥٥]. وفي هذا الحديث دليل على أنّ البارزاني كان قد حزم أمره في الاتجاه نحو الحرب، معتقدًا أنّ الظروف قد أصبحت ملائمة للحصول على الاستقلال بالقوة بعد توافر الدعم الخارجي. وهذا ما جعله يغير رأيه في الحوار مع الحكومة، ويرفض ما كان يطلبه من الحكومات العراقية السابقة وهو الحكم الذاتي، معتقدًا أنّ الفرصة سانحة للانفصال عن العراق[١٥٦]، خصوصًا بعد حصوله على ما عدّه ضمانات أميركية كان يسعى إليها منذ زمن طويل. من جهة أخرى، كانت هناك عوامل دفعت بالحكومة نحو قبول فكرة الحرب، وأهمها قيام الجبهة الوطنية التقدمية، والتحالف مع الشيوعيين، والعلاقات الجيدة مع السوفيات، وعدم استبعاد فكرة التفاهم مع إيران.

خامسًا: الحرب في شمال العراق ونهاية الحركة الكردية المسلحة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)

١ ـ السير نحو الحرب

خلال فترة التوتر حدثت مناوشات بين الجيش العراقي وقوات البارزاني، لكنها لم تتحول إلى حرب مفتوحة. وبدأ الطرفان يستعدان

(١٥٤) زار مصطفى البارزاني «إسرائيل» للمرة الثانية عام ١٩٧٣، والتقى كبار المسؤولين فيها، إضافة إلى صديقه اليهودي الكردي ديفيد غباي (كباي). وقد وصف إيثان حفيد غباي ذلك اللقاء. انظر: يعقوب يوسف كورية، **يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٢٠٦.

(١٥٥) جيم هوغلاند، «الأكراد على استعداد لاستئناف القتال في الوقت الذي تنهار فيه المعاهدة مع العراق،» مقابلة من حاج عمران ـ العراق، **الهيرالد تريبيون**، ١٩٧٣/٦/٢٢، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٣٣، تاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥.

(١٥٦) لم يكن البارزاني يعلن رغبته في الانفصال لتحاشي اعتراضات إيران وتركيا وحلفائهما الداعمين له. وقد صرح بعد بدء القتال بأن الأكراد مستعدون لتقديم التضحيات من أجل الحكم الذاتي الحقيقي. انظر: غوين روبرتس، «الأكراد الجريئون مستعدون للحرب،» (مقالة من مركز قيادة البارزاني)، **الأوبزرفر**، ١٩٧٤/٣/٣١، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٠، تاريخ ١٩٧٤/٤/٢.

للقتال، فازداد الدعم الإيراني و«الإسرائيلي» والأميركي للبارزاني حتى أصبح يملك في أواخر عام ١٩٧٣ أسلحة ثقيلة، منها منظومة لمقاومة الطيران في مقره الرئيس في منطقة حاج عمران، كما جنّد العسكريين الفارين من الجيش العراقي، وأصبحت منطقته مقرًا لاستضافة اجتماعات المثقفين الكرد من داخل العراق وخارجه من أجل المشكلة الكردية، بعد أن أصبحت لديه إمكانات كبيرة[١٥٧]. لكن تلك القوة الظاهرة كانت في الحقيقة بداية النهاية؛ فقد أدى تضخم مؤسسات الحركة الكردية، وتحولها شيئًا فشيئًا من أسلوب حرب العصابات إلى الحرب شبه التقليدية، إلى اعتمادها كليًا على حسن نوايا شاه إيران والولايات المتحدة.

من جهة أخرى، كان البارزاني على اتصال مع المعارضة العراقية، واستقبل قيادات بعثية موالية لسورية مثل أحمد العزاوي وباقر ياسين، كما أرسل علي سنجاري مندوبًا عنه إلى دمشق لحضور تأسيس «التجمع الوطني العراقي» المعارض عام ١٩٧٣. وسمح للتجمع بفتح مكتبين في مناطق سيطرته في ناحية سرسنك: **الأول** لحزب البعث ـ قيادة قُطر العراق، **والثاني** للحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الله النصراوي، وكلاهما مواليان لسورية. وكانت الغاية تجميع الأنصار والمقاتلين، لكن هذين المكتبين لم يحققا هدفهما حتى إغلاقهما في شباط/ فبراير ١٩٧٤[١٥٨]. كما حاولت الحركة الكردية الاتصال بكل دولة تتوقع منها معارضة العراق، فكانت هناك محاولة للاتصال بالسعودية عن طريق إرسال مبعوثين لمقابلة الملك فيصل عام ١٩٧٣ لطلب الدعم منه، لكنه رفض مقابلتهما[١٥٩]. كما صرح البارزاني في مقابلة أجراها مع صحيفة **واشنطن بوست** الأميركية في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، بأنّ حقول النفط في كركوك هي ملك للشعب

---

(١٥٧) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, pp. 164-165.

(١٥٨) سنجاري، **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، ص ٦٧.

(١٥٩) اكتشفت الاستخبارات اللبنانية مبعوثين كرديين في بيروت، كانا في زيارة «إسرائيل»، قبل توجههما إلى السعودية، وحققت معهما السلطات اللبنانية قبل ترحيلهما، فاعترفا بالدعم «الإسرائيلي» للبارزاني، وسُجّلت أحاديثهما، وأرسلها الرئيس اللبناني سليمان فرنجية مع الصحافي نهاد الغادري إلى الملك فيصل. انظر: نهاد الغادري، «من أرشيف الاستخبارات اللبنانية القديم: ٥٠ مليون دولار مساعدات إسرائيلية للبارزاني،» **المحرر** (لبنان)، العدد ٤٠٩ (١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٣).

الكردي لا يمكن التنازل عنها، وعرض على الولايات المتحدة المشاركة في النفط الكردي إذا هي أرسلت قواتها لمساندته في معركته ضد بغداد(١٦٠).

من جهته، حاول حزب البعث، بعد ضمان الحزب الشيوعي إلى جانبه، أن يتصل بالقوى الكردية الأقل تعنتًا في محاولة لتجاوز البارزاني. فصرح صدام حسين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ بأن البارتي ليس متطابقًا مع الشعب الكردي، وأنّه مخترق من قوى الثورة المضادة. كما جاء في صحيفة الثورة الحكومية أنّ البارتي لا يمثل جميع الأكراد بعد الآن، كما يمثل البعث جميع العراقيين(١٦١).

وعلى الرغم من التوتر وعدم الثقة استمرت المفاوضات بين البعث والبارتي ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ وآذار/مارس ١٩٧٤ حول تطبيق الحكم الذاتي الذي انتهت فترته الانتقالية وصار لازمًا تطبيقه. وقدم البارتي مسودة لكن الحكومة لم تأخذ بها، لأنّها وجدت فيها ابتعادًا كبيرًا من مفهوم الحكم الذاتي، كما قال صدام حسين. وكانت الحكومة ترى أنّها تقوم بالتزاماتها نحو بيان ١١ آذار/مارس، فصرح الرئيس البكر في خطاب له في الذكرى الخامسة لـ «ثورة» تموز/يوليو ١٩٦٨ قائلًا: «لقد شهدت السنوات الثلاث ونصف الماضية جهودًا مكثفة لتنفيذ بنود بيان آذار/مارس، ويمكن القول إن أغلبها قد نفذ بالفعل في ما يتعلق بحزب البعث والنظام الثوري، ومما يُؤسَف له أن الفترة نفسها شهدت قضايا سلبية وأزمات أساءت للوحدة الوطنية، وأعاقت الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية»(١٦٢).

أما وجهة النظر الكردية، فقد لخصها محمود عثمان قبل اندلاع القتال عام ١٩٧٤ قائلًا: «في مجلس قيادة الثورة لا نملك شيئًا، وفي وزارة النفط والداخلية والخارجية لا نملك شيئًا، ولا نشغل أي مركز حساس، والكرد لا يشاركون في القرارات، وكل شيء يقوم به حزب البعث، ولا نملك أي

(١٦٠) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 165

(١٦١) «Iraq and Kurdish Autonomy,» *Merip reports*, no. 27 (April 1974), on the web: http://www.jstor.org (27 June 2004).

(١٦٢) خطاب البكر، عن هيئة الإذاعة البريطانية في ١٨/ ٧/ ١٩٧٣، في: Farouk-Sluglett and Sluglett, Ibid., p. 165.

شيء في النظام، ومشاركتنا على المستوى الإداري»[١٦٣]. كما اشتكى الكرد أن وزراءهم في الحكومة لم تكن لهم سلطات، إضافة إلى عدم إجراء الإحصاء السكاني، وأن تنفيذ بيان آذار/ مارس بطيءٌ.

ومن أجل دفع العملية السلمية في الشمال، اتخذ حزب البعث الإجراءات القانونية اللازمة، فغير ميثاقه في المؤتمر القطري العراقي الثامن الذي عقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، فاعتُرف بالقومية الكردية على أساس أنّها جزء من الحركة الوطنية العراقية. كما عُدّل الدستور الموقت الذي جاء فيه أنّ العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين العرب والأكراد[١٦٤].

كما عملت الحكومة على وضع القانون النهائي للحكم الذاتي، ولهذه الغاية اجتمع في بغداد في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ ممثلون عن حزب البعث والبارتي والشيوعي وشخصيات كردية مستقلة، وجرى تناول كافة المسائل الخلافية العالقة حول تحديد منطقة الحكم الذاتي، ووضع كركوك، وسياسة التعريب، وحصة الأكراد من موارد الدولة، ونقاط عدة أخرى. لكن المفاوضات تعثرت بسبب عدم الاتفاق على النقاط السابقة، وعدم قبول حزب البعث بأي مشروع للحكم الذاتي غير الذي وضعته الجبهة الوطنية التقدمية، ومن دون الأخذ بالاعتراضات المقدمة من البارتي الذي وجد المشروع غير مقبول بسبب اعتماده على إحصاء السكان عام ١٩٥٧، وعدم تحديد مناطق الحكم الذاتي، كما كانت للحكومة المركزية سلطة كبيرة، ولم تحدد السيطرة على حقول النفط، ولم يُعترف بالبارتي ممثلًا وحيدًا للأكراد. وفي ٦ شباط/ فبراير، رفض البارزاني مشروع الحكم الذاتي بطريقة غير رسمية[١٦٥].

وفي ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٤ أرسل البارتي وفدًا لاستئناف المفاوضات، رفضت بغداد استقباله. وفي ٣ آذار/ مارس أعلنت الجبهة الوطنية التقدمية أنها

---

(١٦٣) نقلًا عن هيئة الإذاعة البريطانية في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٤. انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٦٤) انظر: مداخلة رجائي فايد في مؤتمر «الحوار العربي الكردي»، في: **الحوار العربي الكردي وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨**، الجهات المشاركة اللجنة المصرية للتضامن [وآخرون]؛ إعداد وتقديم عدنان المفتي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(١٦٥) «Iraq and Kurdish Autonomy,» pp. 26-30.

ستصدر قانون الحكم الذاتي حتى من دون اشتراك البارتي. وفي ٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ كانت آخر الجهود لتلافي الحرب باجتماع عُقد في بغداد بين صدام حسين وإدريس، ابن البارزاني، على رأس وفد كُردي. واقترح الوفد تمديد الفترة الانتقالية لمدة سنة، وكانت حجة من القيادة الكردية لكسب الوقت للحصول على المزيد من المساعدات والاستعداد للمعركة القادمة، لكن الاقتراح رُفِضَ[١٦٦]. وأخبر صدام الوفد الكردي أن على الأكراد القبول بصيغة قانون الحكم الذاتي التي أقِرَّت، وهددهم بأنّه إذا ما نشب القتال ولم يستطع الجيش حسم الموقف فإنّ الحكومة ستلجأ إلى الاتفاق مع شاه إيران[١٦٧]. لكن القيادة الكردية لم تأخذ هذا التحذير في الحسبان[١٦٨]. وفي إثر ذلك، صدر قرار عن مجلس قيادة الثورة بحل لجنة السلام المشتركة، وألّفت بدلًا منها «اللجنة العليا لشؤون الشمال» برئاسة صدام حسين[١٦٩]. وفي الذكرى الرابعة لإعلان بيان آذار/ مارس، عرض صدام حسين على البارزاني تقاسم حقول نفط كركوك مناصفة، البارزاني رفض العرض. وفي ١١ آذار/ مارس ١٩٧٤ أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي «قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان»، وأمهل البارزاني خمسة عشر يومًا للقبول بتطبيق القانون، لكن البارزاني رفضه على الفور[١٧٠].

كما كانت هناك محاولة أخرى لتجنب القتال بعد أن بدأت المناوشات،

---

(١٦٦) قال البارزاني: إنه مستعد للاستمرار في الحوار مع الحكومة لكسب الوقت لتعزيز قواته. انظر مقابلة لـ «جيم هوغلاند» من حاج عمران ـ العراق، **الهيرالد تريبيون**، ٢٢/ ٦/ ١٩٧٣، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ١٣٣، تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٧٣.

(١٦٧) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(١٦٨) قال محمود عثمان: إن سبب عدم أخذ القيادة الكردية تحذير صدام حسين بعين الاعتبار كثرة المساعدات الإيرانية المتدفقة على الأكراد عام ١٩٧٤، ومنها صواريخ مضادة للدبابات، وصواريخ سام ٧. ورغم ذلك كان الإيرانيون يتفاوضون سرًا مع العراق. انظر: **الوسط** (لندن)، العدد ٢٩٨ (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧).

(١٦٩) قرار مجلس قيادة الثورة، ويحوي أسماء كامل أعضاء اللجنة، في: الخرسان، المصدر نفسه، ص ٦٥٩.

(١٧٠) علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٦٦ ـ ٦٧.

ففي ٢٣ آذار/ مارس زار وزير الدفاع السوفياتي أندريه غريشكوه (Andrei Grechko) بغداد لدفع المفاوضات بين الطرفين، لكن البارزاني رفض التجاوب بتحريض من طهران وواشنطن[١٧١]. وأصدر المكتب السياسي للبارتي بيانًا طويلًا في ١٣/ ٣/ ١٩٧٤[١٧٢]، أوضح فيه «أسباب فشل اتفاق آذار» بحسب رأيه وملخصه: «بعد الحديث عن مسيرة الحركة الكردية ودخولها في الحل السلمي الذي أفضى إلى إعلان اتفاقية ١١ آذار/ مارس، وأسباب فشله التي عزاها البيان إلى: السلطة وحزب البعث الذي عمل على عزل قيادة الثورة الكردية عن جماهيرها، وضرب تلك القيادة بشتى الوسائل كالاغتيال والتشهير وشراء الذمم وخلق الجيوب المصطنعة، وأنّ البعث منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٠ حاول تجاوز القيادة الكردية وفرض وصايته على الشعب الكردي بعد محاولته حل المسألة عسكريًا وفشله، وخلال تلك الفترة منح الأكراد بعض الحقوق القومية بهدف تعزيز مواقع العناصر الكردية التابعة للحكومة، وأنّ حزب البعث رأى أن ما أنجز في بيان ١١ آذار/ مارس مجرد تكتيك لعزل القيادة الكردية عن شعبها. كما عدد البيان النقاط التي سبق ذكرها حول محاولة السلطة والبعث بث التفرقة بين القيادات الكردية، والاغتيالات، والتعريب، وخلق التنظيمات الكرتونية الكردية لتقف بوجه البارتي، وحملة الاضطهاد ضد عناصره التي بدأت عام ١٩٧٢. ومن ثم انفراد البعث بإصدار القرارات ومنها الجبهة الوطنية التقدمية. وعدم جدوى المباحثات بين الطرفين لتذليل تلك العقبات.

كما كرر البيان أسباب الخلاف التي سبق ذكرها حول تحديد المنطقة الكردية، وقبول المشروع الحكومي لإجراء الإحصاء لكن شرط إعادة المبعدين، وعدم الأخذ بالوحدات الإدارية التي استُحدثت بعد عام ١٩٧٠، وإزالة آثار التعريب، وإجراء الإحصاء بصورة مشتركة. وكان من أهم النقاط

---

(١٧١) جوناثان راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة فادي حمود، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٩)، ص ٢١٠، و «Iraq and Kurdish Autonomy,» pp. 26-30.

(١٧٢) النص الكامل لبيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) «حول تطورات الوضع السياسي الراهن في البلاد» الذي صدر في ١٣/ ٣/ ١٩٧٤، في: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٦٩ ـ ٦٨٦.

الخلافية الأمور المالية وحصة الإقليم، والرقابة الدستورية على هيئات الحكم الذاتي التي حددها قانون الحكم الذاتي بمحكمة تمييز العراق، ومساهمة الشعب الكردي في السلطة التشريعية والمناصب الحساسة في الدولة، ورفض الحكومة إشراف هيئات الحكم الذاتي على أجهزة الشرطة والأمن والجنسية إلّا بصورة محدودة. كما جاء في البيان أنّ موقف الحكومة، ترافق مع إجراءات استفزازية وتعسفية، منها تأسيس الفرقة الثامنة في الجيش وجعل مقرها مدينة أربيل، وطرد مئات العمال الأكراد ونقلهم خارج مناطقهم. وفي نهايته أكد البيان رفض قانون الحكم الذاتي المبتور والمشوّه الذي أصدره مجلس قيادة الثورة، وأعلن التحاق عشرات الألوف من الأكراد بالثورة الكردية ذات النفوذ العظيم في كردستان»[١٧٣]، كان رفض الإنذار يعني بداية الحرب في نهاية المهلة التي حددها. وقبل انتهاء المهلة كان البارتي قد أعلن في بيانه السابق عن التحاق الآلاف بالمناطق الخاضعة لنفوذه من أجل القتال، ومن دون الالتفات إلى الخطاب الذي ألقاه صدام حسين عبر الإذاعة، وناشد فيه البارتي عدم سحب مكاتبه من المدن العراقية، وأنّ كركوك يجب أن تكون مدينة سلام لجميع العراقيين[١٧٤].

٢ ـ قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ومناقشته[١٧٥]

أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي القانون الرقم ٣٣ لعام ١٩٧٤ الذي ضم قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار/ مارس ١٩٧٤، وقد ضم القانون بابين، الأول: أسس الحكم الذاتي، والباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي، ومجموع مواد القانون ٢١ مادة، أهمها:

الباب الأول: الفصل الأول، وجاء تحت عنوان الأسس العامة. وجاء في المادة الأولى: فقرة (أ) تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي، وفي الفقرة (ب) تحدد المنطقة حيث يكوّن الأكراد أغلبية سكانها ويثبت الإحصاء العام

---

(١٧٣) بيان المكتب السياسي للبارتي. في: المصدر نفسه، ص ٦٦٩ ـ ٦٨٦.

(١٧٤) مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق في دمشق، بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩.

(١٧٥) النص الكامل للقانون، في: **الدساتير في العالم العربي نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، إعداد وتحقيق يوسف قزما خوري (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ٣٧١ ـ ٣٧٥.

حدود المنطقة. وتُعَدُّ قيود إحصاء عام ١٩٥٧ أساسًا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية. وكانت هذه الفقرة موضع خلاف مع البارتي. وقد جاء في هذا الإحصاء أن لواءي السليمانية وأربيل كانا يضمان أغلبية كردية واضحة.

أما لواء كركوك ـ نقطة الخلاف بين الحكومة والحركة الكردية ـ وبحسب إحصاء ١٩٥٧ فإنه على الرغم من العدد الكبير للسكان الأكراد فيه ـ لم يكن جميع الأكراد يوافقون على مطالب البارزاني ـ فإن الكتلة السكانية غير الكردية (بخاصة العرب والتركمان) كانت في مجمل لواء كركوك وفي المدينة أكبر من الكردية[١٧٦]. كما يدل الإحصاء على وجود عربي لافت في اللواء. على الرغم من ذلك ظلت الحركة الكردية تصر على أن الوجود العرب في كركوك كان بسبب حملات التعريب فقط.

أما المادة الثانية: فتنص على أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المنطقة، وتكون لغة التعليم، ويكون تدريس العربية إلزاميًا في جميع المراحل. كما تنشأ مرافق تعليم في المنطقة لأبناء القومية العربية على أن تدرس فيها الكردية إلزاميًا.

المادة الثالثة: تتضمن صيانة حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات الأخرى في المنطقة والتي يجب أن تلتزم بها إدارة الحكم الذاتي، كما يجب أن يمثل العرب وأبناء القوميات الأخرى في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم.

الفصل الثاني: ويتضمن الأسس المالية، وتحديد مصادر المالية والإنفاق، مع أن القانون لم يحدد نسبة منطقة الحكم الذاتي من الميزانية. وكان للبارتي اعتراض على هذه المادة، لأنّ عدم تحديد الميزانية يتركها مرهونة بالإدارة المركزية، ورأى أن يتم تحديدها من ميزانية الدولة بحسب عدد سكان المنطقة بعد اقتطاع تكاليف الإدارة المركزية والمشاريع ذات

---

(١٧٦) الجدول رقم ١٦، يتضمن تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء كركوك، في: العراق، وزارة الداخلية، **المجموعة الإحصائية تسجيل عام ١٩٥٧ لوائي السليمانية وكركوك** (بغداد: مطبعة العاني، [د. ت.])، ص ٢٤٣، وتفاصيل إحصاء عام ١٩٥٧ في كركوك في الفصل الأول من هذا الكتاب.

النفع العام. وقال إنّ الغبن كان يلحق دائمًا بالمنطقة الكردية، فحصتها لم تكن تتجاوز ١٠ في المئة من الخطة الخمسية[١٧٧].

الباب الثاني: وعنوانه هيئات الحكم الذاتي، وضمّ **الفصل الأول**: المجلس التشريعي، وهو هيئة منتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وعمله وفق قانون[١٧٨]. وقد ارتبط عمله مع الإدارة المركزية. وكانت مهمته الإشراف على عمل «المجلس التنفيذي»، والخطط التي يُعدها وفقًا لمقتضيات التخطيط المركزي. ولا بد من الإشارة إلى أنّه حتى تاريخ إصدار هذا القانون عام ١٩٧٤ لم يكن هناك مجلس تشريعي لعموم العراق. وسينتظر العراقيون حتى نحو عام ١٩٨٠ لتأسيس المجلس الوطني كهيئة تشريعية.

الفصل الثاني: المجلس التنفيذي[١٧٩]، وهو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة، ويتكون من الرئيس ونائبه وعشر إدارات مثل (التربية والتعليم العالي، الأشغال والإسكان، الثقافة والشباب، الشؤون الداخلية، والاجتماعية، والأوقاف، والاقتصادية، والمالية) ولم تشمل تلك الإدارات الدفاع والخارجية. ويتولى الإدارات أمناء عامون بدرجة وزير. وكان تعيين وعزل رئيس المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية. وحددت المادة ١٥: صلاحيات المجلس التنفيذي.

الباب الثالث: وتضمن العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم

---

(١٧٧) بيان المكتب السياسي للبارتي، في: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٨٠.

(١٧٨) صدر في ٢٦/ ٣/ ١٩٧٤ قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان، نصه الكامل في: **الدساتير في العالم العربي نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦. وفي الدورة الأولى والثانية جرى تعيين أعضائه تعيينًا وليس انتخابًا، فضم شيوخ عشائر ومثقفين ممن لهم مكانة، وبلغ عددهم ٦٠ عضوًا، وتمت تسمية أعضاء المجلس الأول في تموز/ يوليو ١٩٧٤، وافتتح جلسته الأولى في أربيل في ٦/ ١٠/ ١٩٧٤. انظر: تقارير الصحف العراقية: الرقم ١١، تاريخ ١/ ٨/ ١٩٧٤، والرقم ٢٧، تاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٤، ومقابلة شخصية أجريت مع جعفر البرزنجي في حلب، بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٨.

(١٧٩) ضم المجلس أعضاءً أكرادًا وعربًا وتركمانًا ومسيحيين، وذلك بحسب: مقابلة شخصية أجريت مع جعفر البرزنجي في حلب، بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٨. وتمت تسمية أعضاء أول مجلس تنفيذي في الجلسة الافتتاحية الأولى للمجلس التشريعي في أربيل في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، وفي الجلسة ذاتها شكلت لجان مختصة لبحث أمور المنطقة. انظر: تقارير الصحف العراقية، الرقم ٢٧، تاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٤.

الذاتي، وجاء في المادة ١٧: ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية في المنطقة بمديرياتها في وزارة الداخلية (مع إشراف وتشاور مع هيئات الحكم الذاتي). وكان للبارتي اعتراض على هذه المادة، وأراد أن يكون لهيئات الحكم الذاتي الإشراف على هذه التشكيلات[١٨٠]. وجاء في المادة ١٩: تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة. وترك لوزير العدل أو وزير الدولة المختص أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، وتُعَد القرارات ملغاة إذا قررت هيئة الرقابة عدم مشروعيتها. وكان للبارتي اعتراض على هذه المادة، لأنّ الرقابة من طرف السلطة فقط على أجهزة الحكم الذاتي، واقترح أن تكون المحكمة العليا الهيئة الرقابية، على أن تمارس الرقابة على أجهزة الحكم الذاتي والأجهزة المركزية معًا[١٨١]. وكان رئيسا المجلس التنفيذي والتشريعي يحضران اجتماعات مجلس الوزراء، ورُبطت مؤسسات الحكم الذاتي بديوان رئاسة الجمهورية[١٨٢].

وبعد صدور القانون نشرت الصحف العراقية برقيات التأييد التي تلقتها الحكومة، وقد أُرسِل الكثير منها من الأكراد. كما عُقد اجتماع جماهيري كبير في السليمانية حضرته وفود تمثل سكان الشمال الذين طالبوا بوضعه موضع التنفيذ[١٨٣]. صدر القانون على الرغم مما رافق صدوره من توتر واشتباكات بين الجيش العراقي والإيراني على الحدود، لذلك رأت بعض الدول والصحف العربية أن تحرك البارزاني مؤامرة غربية ـ إيرانية[١٨٤].

وبعد أيام عدة من صدور القانون اندلعت الحرب في شمال العراق فكان من الصعب تطبيقه بالكامل، وهو ما حدث بعد انتهاء الحرب عام ١٩٧٥. لكن ذلك خارج الفترة الزمنية التي يتناولها هذا البحث.

---

(١٨٠) بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني حول تطورات الوضع السياسي ١٣/ ٣/ ١٩٧٤. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٨١.

(١٨١) المصدر نفسه، ص ٦٨٠ ـ ٦٨١.

(١٨٢) مقابلة شخصية أجريت مع جعفر البرزنجي في حلب، بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٨.

(١٨٣) تقارير الصحف العراقية: الرقم ٤، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤، والرقم ٦، تاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٤.

(١٨٤) **الحياة**، ١٦/ ٣/ ١٩٧٤، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٥٤، تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٤.

٣ ـ الحرب في شمال العراق وموازين القوى

بعد أن أُغلقت أبواب الحوار والتفاهم لأسباب إقليمية ودولية بالدرجة الأولى، بدأت الحرب التي كانت الأعنف بسبب ترسانة السلاح الكبيرة بيد الطرفين، وحجم الصراع الدولي الذي يقف خلفها. ومع أن بعض العناصر في قيادة البارزاني كانت قبل بدء القتال متخوفة من الضمانات الخارجية[١٨٥]، لكن البارزاني، وابنه مسعود، ومحمود عثمان أكدوا وجود ضمانات كافية، لكنهم لم يعطوا التفاصيل[١٨٦]. وكان البارزاني يعتمد بالدرجة الأولى على ضمانات قدمتها الاستخبارات المركزية الأميركية (C.I.A.)، وقال لاحقًا بعد انهيار حركته مبررًا قراره بالحرب، إن مسؤولًا من C.I.A زاره وقال له: نحن نؤيد أهدافك والولايات المتحدة مستعدة لمساندتك إذا شننتَ هجومًا على الجيش العراقي. وعندما أبدى البارزاني مخاوفه من تحكم الإيرانيين بالمساعدات قال له المسؤول: لا تخشَ شيئًا، الأمور في طهران تحت سيطرتنا[١٨٧]. وكانت الولايات المتحدة ترفض الاتصال علنًا بالبارزاني الذي اعتقد أنّ سبب ذلك وجود فقرة سرية في حلف المعاهدة المركزية (السنتو) تربط بين الولايات المتحدة وإيران وتركيا وتمنع مساعدة الأكراد، مع أنّه كان مستعدًا لتوقيع اتفاقية يتخلى فيها عن مطالب الأكراد الانفصالية في إيران وتركيا مقابل مساعدته[١٨٨]. وعلى الرغم من علمه بتفوق الحكومة عليه بعد حصول الجيش العراقي على أسلحة حديثة من السوفيات، كان يحاول طمأنة قيادته الحزبية والعسكرية، وقال لهم إنه سيقاتل نظام بغداد بالسلاح نفسه، ما شجع في التمهيد للقتال.

---

(١٨٥) كان هناك جناح يساري في البارتي يعارض التحالف مع إيران حتى عام ١٩٧٤، وكانوا سابقًا متحمسين للتحالف مع البعث. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 168.

(١٨٦) كانت تفاصيل العلاقة مع الأميركان سرًا لا يعرفه سوى أفراد من عائلة البارزاني، وبعض كبار مساعديه. وحول الالتزام الأميركي بمساعدة الأكراد، اعترف البارزاني عام ١٩٧٧ في رسالة إلى الرئيس الأميركي كارتر بعدم وجود أي ضمانة أميركية خطية. انظر: راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(١٨٧) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(١٨٨) **الأوبزرفر**، ١٧/ ٣/ ١٩٧٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٥٨، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤.

وبعد رفضه لقانون الحكم الذاتي، وجه البارزاني نداءً عبر موجات راديو خاصة به، إلى الأكراد، للعودة إلى حمل السلاح ضد الحكومة، فالتحق به «مئات الآلاف»، فيهم الإداريون والعسكريون والطلاب وأساتذة الجامعة[١٨٩]، والأطباء والمثقفين والمعلمين. وقالت خبات، صحيفة البارتي، في عددها ٧٨٦ تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٩٦، إنه التحق بمناطق سيطرة الحركة الكردية من جامعة السليمانية وحدها ٢٣ أستاذًا من حملة الدكتوراه، و١٠ من حملة الماجستير، و١٧ من حملة البكالوريوس، وعدد آخر من الأساتذة جاؤوا من خارج العراق، كما التحق بها ١٥٠٠ طالب جامعي، و٥٥٠٠ معلم. وبلغ عدد المدارس التي تحت سيطرتها في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وقضائي عقرة والشيخان ٨٥٠ مدرسة، عدد طلابها نحو ٦٣٥٠٠ طالب، وطلاب المتوسطة والإعدادية ٩٥٠٠ طالب. أما عدد الأطباء فبلغ ٢٩٨، وقد وسمتْ مجلة الكادر التابعة للبارتي ذلك الحدث بـ «الانتفاضة التاريخية»[١٩٠]. لكن هناك من يقول بوجود مبالغة في أعداد الملتحقين بالحركة[١٩١]. وقد استطاعت الحركة الكردية السيطرة على مساحات كبيرة من الشمال، واتُخذت منطقة جومان مقرًا للمكتب السياسي للبارتي. وعادت إذاعة «صوت كردستان» إلى البث بعد أن توقفت بعد اتفاق آذار/ مارس ١٩٧٠[١٩٢]. وفي الوقت نفسه بدأت قوافل اللاجئين تتجه شمالًا وإلى إيران هربًا من الحرب.

---

(١٨٩) تم افتتاح صفوف لتدريس الطلاب الهاربين في مدينة قلعة دزه القريبة من الحدود الإيرانية، وهناك من اعتُبر القصف الذي أصاب صفوف التدريس تلك في ٢٤/ ٤/ ١٩٧٤ بداية الحرب. مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق، الذي اشترك في حرب ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كأحد عناصر البارتي، في دمشق بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩.

(١٩٠) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢١٥.

(١٩١) هناك من يقدم أرقامًا أخرى حول عدد الملتحقين بمناطق الحركة الكردية، ويقول إنهم ٢٧ ضباطًا، و٩٨ طبيبًا، و٢٢٠ مهندسًا، و٦٠ مدرسًا من المنشآت التعليمية العليا، و٢١٢٠ معلمًا ابتدائيًا. انظر: دينيس كوماروف، «البارزاني ونضال الأكراد الجنوبيين،» في: **البارزاني وشهادة التاريخ مجموعة أبحاث وانطباعات للمؤلفين الكورد والروس**، ترجمها عن الروسية بافي نازي وعبدي حاجي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦)، ص ١٠٠.

(١٩٢) كانت هذه الإذاعة تبث باللغة الكردية بلهجتيها السورانية والبادينانية، وباللغات العربية، والتركمانية، والآشورية، والإنكليزية، وكان بثها يصل إلى كل أنحاء العراق. انظر: الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

كانت موازين القوى السياسية والعسكرية عند اندلاع القتال عام ١٩٧٤ قد تغيرت لدى الطرفين، ودفع تعاظم القوة لديهما أكثر نحو القتال، فالحكومة استطاعت إعادة تسليح الجيش العراقي اعتمادًا على واردات النفط والقروض السوفياتية بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي، ووصلت قيمة مشتريات العراق من الأسلحة حتى عام ١٩٧٥ إلى مليار ونصف المليار دولار، معتمدًا بالدرجة الأولى على السلاح السوفياتي. وأصبح الجيش العراقي يملك ١٢٠٠ دبابة، و١٣٠٠ مصفحة، و٢٤٥ طائرة[١٩٣]. وزج في معركة الشمال بثماني فرق عسكرية مدعومة بـ ٦٠٠ دبابة، ساندها ٢٠ ألف مقاتل من قوات «فرسان صلاح الدين» الأكراد التابعين للحكومة، إضافة إلى سلاح الجو العراقي[١٩٤].

أما قوات الحركة الكردية، التي سُميت «الجيش الثوري الكردستاني»، فقد ضمت ٦٠ ألف مقاتل، موزعين على ١٨ هيز (لواء)، يضاف إليهم ٤ بتاليونات (أفواج) ضمت عناصر الجيش والشرطة الهاربين من الجيش العراقي، ومنهم ٤٧٠ ضباطًا، وبلغ مجموع تلك الوحدات ٦٥ فوجًا، تساندهم ميلشيا أطلق عليها اسم «قوات الدفاع الشعبي»، بلغ عددها ٤٣ ألف مقاتل[١٩٥]. وكانت كل تلك القوات تحت قيادة المكتب العسكري الذي ضم ٧ أعضاء، بإدارة عبد الوهاب الأتروشي. وكان المكتب العسكري تحت إشراف إدريس ابن البارزاني في مقر البارزاني الذي كان يدير كل ما يتصل بالحركة، ولا يشرك أحدًا في عملية صنع القرار. كما كان يوجد في

---

(١٩٣) كوماروف، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٩٤) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢١٩. وهناك من يقدر عدد الجنود العراقيين المشتركين في القتال بـ١٥٠ ألف جندي، وهناك من يقول إنهم ٩٠ ألف جندي، وإنه تم استدعاء الاحتياط من أجل تلك المعركة، كما قيل إن طيارين سوفيات أسهموا بقيادة الطائرات العراقية في تلك الحرب. انظر: كوماروف، المصدر نفسه، ص ٩٩، و: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 169.

(١٩٥) كانت توجد قوات خاصة مثل «قوة سنجار وتلعفر» التي ضمت نحو ٢٠٠٠ مقاتل بقيادة ملا حسين مارونسي، وأغلب مقاتليها من العشائر الكردية (الركرية، الميران، الموسى رشيان، الحسنان) واليزيدية في مناطق سنجار وتلعفر، مع العلم أنه لم تدر في تلك المناطق معارك ضد الجيش. ومع بداية الحرب استسلم أغلبية اليزيدية للحكومة، كما استسلمت عشيرة الركرية في تلعفر من دون حرب، بحسب: مقابلة شخصية أجريت مع السيد محمود ركري الذي كان مقاتلًا في تلك القوة، في دمشق بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٩.

كل وحدة للمقاتلين ممثل لجهاز الاستخبارات الكردية (الباراستن) بقيادة مسعود ابن البارزاني ويعاونه شكيب عقراوي[١٩٦]. وقد ازداد عدد المقاتلين والمدنيين الملتحقين بالحركة الكردية، اعتقادًا منهم أنّ كردستان المستقلة أو الحكم الذاتي سيقوم في غضون أشهر.

كما قاتل مع البارزاني أكراد من الدول المجاورة، كان بعضهم قد التحق به منذ بداية حروبه، على الرغم من نفي البارزاني والقيادات الكردية في تلك الدول لهذه المعلومات[١٩٧]. مع أنّه كان للبارزاني تدخل في شؤون الأكراد في الدول المجاورة. فعلى سبيل المثال كان له الكلمة الفصل بين الناشطين الأكراد السوريين في منطقة القامشلي من خلال جهاز الباراستن في زاخو المتاخمة للحدود السورية، لكنه طلب منهم الهدوء وعدم إرسال مقاتلين حتى لا يتسبب في معاناتهم، وليطمئن الحكومة السورية[١٩٨]. مع ذلك هناك معلومات عن اشتراك مئات الأكراد السوريين معه[١٩٩]. كما نشرت صحيفة السفير اللبنانية أن موفد البارزاني بابا علي ونجل البارزاني قد اجتمعا في بيروت بالسفير الأميركي لدى لبنان وهم في طريقهم إلى لندن لطلب المساعدة، وبحثا معه موضوع الأكراد في سورية

(١٩٦) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٩٧) عقد البارزاني في آب/ أغسطس ١٩٧٠ مؤتمرًا للأكراد السوريين في منطقته لحل الخلافات فيما بينهم، وقد حضره أفراد البيشمركة السوريون الذين كانوا يقيمون في كردستان العراق. انظر: درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سوريا**، ص ١٥٤. كما نفى درويش اشتراك الأكراد السوريين مع البارزاني في حرب ١٩٧٥، وإنْ كانت هناك مشاركات فهي فردية، لم يشجعها البارزاني. بحسب: مقابلة شخصية أجريت مع عبد الحميد درويش، في دمشق بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٩. كما يقول عبد الرزاق توفيق: إنه قابل بين الجرحى الأكراد المنقولين إلى إيران الدكتور حزني حاجو وأخوته حسين وفرهاد، وهم من وجهاء أكراد مدينة القامشلي، في: مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق، في دمشق بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩.

(١٩٨) مقابلة شخصية أجريت مع السيد محي الدين شيخ آلي، سكرتير «حزب الوحدة الديمقراطي الكردي» في سورية (غير مرخص)، في مقهى الهافانا بدمشق بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٩.

(١٩٩) مع ازدياد التوتر بين الحكومة والحركة الكردية في بداية عام ١٩٧٣، زار مرتضى الحديثي، وزير الخارجية العراقي، دمشق، وأجرى مباحثات تضمنت التعاون العسكري بين الأكراد السوريين والعراقيين، وانضمام ما يزيد على ٣٠٠ مسلح كردي سوري إلى البارزاني، ما زاد من التوتر بينه وبين الحكومة. انظر: **الحياة**، ١٣/ ١/ ١٩٧٣، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٠، تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٧٣.

وكيفية تمكينهم من الالتحاق بصفوف البارزاني في شمال العراق[٢٠٠].

كما ساهم الأكراد الفيلية (شيعة) في الحركة الكردية المسلحة، فقدم التجار والمهنيون منهم التبرعات للبارتي، كما التحق منهم متطوعون أغلبيتهم من الطلاب والمتعلمين والأطباء[٢٠١]. وكان موقفهم نابعًا من وقوف البارتي إلى جانبهم عندما طردت الحكومة العراقية أعدادًا كبيرة منهم، بسبب عدم حصولهم على الجنسية العراقية كاملة.

وكان لدى الأكراد، إضافة إلى الأسلحة الخفيفة، مدفعية ثقيلة، وصواريخ أرض ـ جو، إضافةً إلى دعم عسكري مباشر من وحدات عسكرية إيرانية (مدفعية ـ دفاع جوي) دخلت الأراضي العراقية. كما فتحت الحدود الإيرانية أمام الحركة الكردية لنقل الجرحى إلى إيران واستقبال الدعم العسكري والمالي الأميركي و«الإسرائيلي»[٢٠٢]. فقد كانت المساعدات الخارجية المصدر الرئيس لتمويل الحركة، وأغلبها كان يأتي من إيران، التي قدمت مساعدات عسكرية ومالية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، كما قال الشاه نفسه. أما المساعدات الأميركية فلم تتجاوز ١٦ مليون دولار، قدّمت ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥، استُخدمت لشراء أسلحة سوفياتية استولت عليها «إسرائيل» من خلال حروبها مع العرب، وتولت الاستخبارات الإيرانية (السافاك) نقلها إلى الأكراد. وقد اتهم الأكراد مدير السافاك، نعمة الله نصيري، وغيره من الضباط الإيرانيين باقتطاع نسبة من المساعدات الأميركية القليلة[٢٠٣]، لكن تلك المساعدات القليلة كانت مهمة لأنها تمثل بالنسبة إلى البارزاني ضمانة أميركية.

أما الدعم «الإسرائيلي» فيأتي في الدرجة الثانية بعد الإيراني؛ إذ قد

---

(٢٠٠) السفير، ١٠/ ٤/ ١٩٧٤، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٧٥، تاريخ ١١/ ٤/ ١٩٧٤.

(٢٠١) سعد ب. إسكندر، «كرد بغداد الفيلية ونظام البعث،» في: فالح عبد الجبار، **الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا**، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٣٢١.

(٢٠٢) خصصت الحكومة الإيرانية إحدى المدارس في مدينة مهاباد الإيرانية كمستشفى، كما شوهد خبراء «إسرائيليون» تحت حراسة البيشمركة في مدينة كلالة العراقية، قيل إنهم أطباء، مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق، في دمشق بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩.

(٢٠٣) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٠١.

استمرت «إسرائيل» في تزويد الحركة الكردية بالسلاح والمستشارين العسكريين لمدة خمس سنوات بموجب ثلاثة اتفاقيات مع الولايات المتحدة وإيران[(٢٠٤)]. وقد أقام «الإسرائيليون» مستشفى ميدانيًا، كما أرسلوا مستشارين عسكريين ومدربين للبارزاني، وأجرَوا دورات تدريبية لمقاتليه على الأسلحة الجديدة، كما أرسلوا كميات كبيرة من السلاح معظمها غنائم من حروبهم مع العرب[(٢٠٥)]. هذا وقد كان العراقيون على علم بالأطراف التي كانت تدعم الحركة الكردية المسلحة.

وعلى الرغم من هذا الدعم الخارجي فقد رأى البعض أنّ الوضع الدولي لم يكن في مصلحة الحركة الكردية، بعد أن فقدت الدعم السوفياتي في إثر المعاهدة السوفياتية ـ العراقية. كما كان التركيز الدولي في «الشرق الأوسط» آنذاك منصبًا على الصراع العربي ـ «الإسرائيلي» وأزمة النفط التي حدثت عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وكانت «إسرائيل» منشغلة بقضاياها الداخلية، ما لا يسمح لها بتقديم الدعم الكامل للبارزاني. كما كان من المستبعد أن يرغب الرئيس الأميركي نيكسون الذي كان تحت تأثير فضيحة «ووترغيت» في استخدام الورقة الكردية، وبخاصة أنّه كان يعمل على التقارب مع الدول العربية، لذلك لم يتبقَّ غير إيران التي دأبت على دعم البارزاني على الرغم من إعادتها لعلاقاتها الدبلوماسية مع العراق منذ أوائل ١٩٧٣[(٢٠٦)]. هذا الأمر جعل البارزاني غير مرتاح للعلاقات الإيرانية ـ العراقية، واحتمال اتفاقهم على شط العرب، كما كان غير مطمئنٍّ إلى الدعم الأميركي، وإلى مواقف الدول الأوروبية (بخاصة بريطانيا وفرنسا) التي قد لا تقف معه، سعيًا إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع

---

(٢٠٤) «الأكراد وإسرائيل،» النيوزويك (٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥)، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٦، تاريخ ٦/ ٤/ ١٩٧٥.

(٢٠٥) قدمت «إسرائيل» خلال عام للأكراد ٣٠ مدفعًا، و٣٤ راجمة صواريخ، وصواريخ كتف مضادة للطائرات، و٢٦٠ قاذف بازوكا، و١٧٠ صاروخًا، و٥٨ ألف عيار ناري خفيف، و٧٥ ألف قذيفة مدفعية، و٣٠ ألف قنبلة راجمة، و١٣ ألف قذيفة مضادة للدبابات، وقنابل يدوية وألغام. انظر: نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٣١٩.

(٢٠٦) «نحو حرب في الكردستان،» لوموند، ٢٧/ ٣/ ١٩٧٤، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٦٧، تاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٤.

العراق[٢٠٧]. وعلى الرغم من ذلك، أخذ البارزاني قراراه بالقتال، من دون الالتفات إلى هذه المعلومات والتحليلات التي نشرت في الصحف، وكأن ممثليه ومستشاريه لم يخبروه بما كان يجري ليعيد التفكير بمستقبل حركته.

وكان كل من الطرفين، الحكومة العراقية والحركة الكردية، قد بدأ قبل المعارك تحركات سياسية وإعلامية واستخبارية ضدّ الآخر. ففي نيسان/ أبريل ١٩٧٤ اجتمع ممثلان كرديان (أحدهم محمد سعيد الدوسكي) مع سكرتير الأمم المتحدة، كورت فالدهايم (Kurt Waldheim)، وأَطْلَعاه على الوضع الخطير الذي يعيشه الأكراد، كما اجتمعا مع رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية الأميركية، الحاخام إسرائيل ميلر (Israel Miller)، ومع يهودا هلمان (Yahuda Hellman)، سكرتير المؤتمر، للحصول على دعم المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة للأكراد[٢٠٨].

كما تبادل الطرفان حرب استخبارات استمرت حتى نهاية القتال. ففي بداية عام ١٩٧٤ أصدرت الاستخبارات العسكرية العراقية تعليمات مشددة على ضرورة اختراق الحركة الكردية، والدوائر المحيطة بالبارزاني، وعلاقته مع الموساد والسافاك، ما يدل على علم الحكومة بتلك العلاقات، ولذلك زادت الاستخبارات نشاطاتها في مناطق سيطرة الحركة الكردية، بخاصة القريبة من الحدود الإيرانية. كما جرى التوجيه لاختراق جهاز الباراستن عن طريق زرع المخبرين والعملاء في صفوف الحركة. وقد حققت الاستخبارات نجاحات كبيرة في أهدافها، فجرت محاولات عدة لقصف البارزاني، كما جرى تحديد نشاط وحدات المدفعية الإيرانية، ومتابعة تحرك الوفود «الإسرائيلية» والإيرانية والاطلاع على خطط البارزاني[٢٠٩].

من جهته، نشط الباراستن (أشرف على تأسيسه «الموساد» و«السافاك») بقيادة مسعود البارزاني، في الحصول على المعلومات العسكرية، فكان لديه عملاء في الجيش، بخاصة بين العسكريين الأكراد، كما كانت له علاقات

---

(٢٠٧) النهار، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٥٧، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤.

(٢٠٨) نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ص ٢٨٥، والخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ٢١٦.

(٢٠٩) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

تنسيق وتبادل معلومات مع السافاك التي كانت متغلغلة في أجهزة الدولة العراقية وصفوف حزب البعث. إضافة إلى التنسيق مع «الموساد» الذي كان يطلب معلومات عن الجيش العراقي، كما كان يزود الأكراد بمعلومات عن تحركاته. وكان جمع المعلومات أحد أهداف المستشفى الذي أقامه «الإسرائيليون» في شمال العراق[٢١٠].

لكن على الرغم مما كانت تملكه الحركة الكردية، وما كان يصلها من الخارج، فقد بقيت كفة القوة تميل لمصلحة الحكومة. ومع ذلك لم يستطع أي من الطرفين حسم الحرب التي استمرت عامًا كاملًا، وتحولت إلى حرب استنزاف كما أرادتها الدول التي دفعت إليها، وبخاصة «إسرائيل» التي ذاقت مرارة المواجهة على الجبهة السورية من الجيشين السوري والعراقي على الرغم من عدم مشاركة الجيش العراقي بكامل قوته، لذلك كانت «إسرائيل» مصممة على إشغال وإنهاك هذا الجيش كي يبقى بعيدًا منها، ووجدت في التمرد الكردي خير وسيلة لذلك. بينما استخدمت إيران الورقة الكردية لأنها كانت تريد عراقًا ضعيفًا يسهل التحكم به وقضم أراضيه، كي لا يكون قاعدة متقدمة للمد القومي العربي. بينما كانت الولايات المتحدة إضافة إلى دعمها حليفتها «إسرائيل» تُعِدّ لترتيبات جديدة في المنطقة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، منها فك الاشتباك، وتهيئة المنطقة لقبول الكارثة التي سيقدم عليه السادات في السنوات القادمة، ووجدت في الحركة الكردية وسيلةً، استخدمتها للضغط على العراق. وقد استجابت الحكومة العراقية للضغوط الأميركية راضية أو مرغمة، ما يعني قبولها ببعض الشروط الأميركية للّعبة، ودخلت في مفاوضات معها، كما سيأتي لاحقًا.

٤ ـ سير المعارك وأحوال المتحاربين

سيجري إيجاز المعارك مع التركيز على النقاط المهمة والمفصلية فيها وما تعنيه سياسيًا، فليست النية هنا سرد النواحي العسكرية للحرب، لأنّها من اختصاص التاريخ العسكري[٢١١].

(٢١٠) محمود عثمان، في: **الوسط**، العدد ٢٩٨ (١٣ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٧).

(٢١١) ذُكِرَت تفاصيل الأعمال العسكرية بشكل موسع، في: صبحي ناظم توفيق، **العراق** =

تضاربت الأنباء والمعلومات حول البدء بالمعارك وسيرها بين مصادر الحكومة والحركة الكردية والصحافة الأجنبية. فبعد أن فشلت جهود منع الحرب، ورفض البارزاني تنفيذ قانون الحكم الذاتي كما أعلنته الحكومة، كانت الحرب حتمية للأسباب سالفة الذكر.

وفي ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٤ بدأ البارزاني هجومه، وتمكّنت قواته في البداية من إحراز نجاحات واسعة على جبهة القتال التي امتدت من زاخو شمالاً إلى خانقين جنوبًا. واستطاعت في البداية السيطرة على مساحات واسعة، ومحاصرة عدد من وحدات الجيش العراقي الذي بدأ هجومه في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٤، وكانت تدعمه فصائل الأنصار التابعين للحزب الشيوعي العراقي. كما شاركت مع الحكومة في الحرب قوات «فرسان صلاح الدين»[٢١٢]، ومقاتلون من «الحزب الثوري الكردي» بقيادة عبد الستار طاهر شريف، ومن «الحزب التقدمي الكردي» بقيادة عبد الله إسماعيل. كما دعم الحكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عزيز عقراوي[٢١٣]، فعندما نشبت الحرب أعلن عقراوي، أنّه مع المجموعة التي يتزعمها من حزبه ستظل موالية للحكومة، وستسعى لتحقيق الحكم الذاتي

= الحديث. (كتاب مخطوط يروي فيه تجربته الشخصية ومشاركته ضباطًا في حرب الشمال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)، كان الكاتب يستعد لإصدار الكتاب باللغة الإنكليزية، وقد زوّدني مشكورًا بالجزء الرابع من المخطوط المعنون بـ «صدام والحرب مع الأكراد ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥»، وذلك أثناء مقابلة شخصية معه، في حمص بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٧.

(٢١٢) من الملاحظ أن العشائر الكردية المشاركة في الفرسان مثل (زيبار ـ شيديه ـ هركي ـ سروجي ـ ريكاني) تسكن في شمال وشمال غرب الموصل، وتتجاور مع العشائر العربية، كما كانت أقسام من هذه العشائر قد نزحت إلى الموصل منذ بدء الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٦١، واختارت منذ ذلك الوقت التعاون مع الحكومة المركزية، ما جعلها على عداء مع البارزاني. انظر: سامي شورش، «الموصل العراقية اليوم حاضنة الناصريين والبعثيين تتحول إلى نقيضها،» **الحياة**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٢١٣) شكلت الحكومة حزبًا كرديًا باسم حزب البارزاني نفسه (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، ضم عددًا من أعضاء اللجنة المركزية للبارتي الذين التحقوا بالحكومة بسبب خلافاتهم مع قيادة البارزاني. وأبرزهم المقدم عزيز عقراوي، مسؤول المكتب العسكري «للثورة الكردية»، وكان قد زار «إسرائيل». وبعد التحاقه بالحكومة عُيِّن وزير دولة. كما التحق به هاشم حسين عقراوي الذي أصبح قياديًا في الحزب الجديد. وتم إدخال هذا الحزب في الجبهة الوطنية التقدمية، لكنه بقي صغيرًا. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢١٢.

وفق بيان آذار/ مارس ١٩٧٠. وأيده في ذلك عدد من الزعماء الأكراد، منهم هاشم حسن، رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي، الذي كان يرى أن مصالح الأكراد تتحقق بالوسائل السلمية. أما عبد الستار طاهر شريف فقد كان يؤمن بمبادئ اشتراكية رفضها البارزاني، كما كان مستاءً من أساليب حكمه، وعمل على تنمية المحافظات الكردية بالتعاون مع حزب البعث. أما عبد الله إسماعيل فقد كان يمثل الوطنيين الأكراد. كما وقفت مع الحكومة شخصيات كردية مستقلة مثل عبيد الله الابن الأكبر للبارزاني وطه محي الدين، وبابكر بشدري، رئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي. وكان جميع هؤلاء أعضاءً في الجبهة الوطنية التقدمية، لكنهم فشلوا في العمل كفريق واحد على الرغم من الحرب[٢١٤].

بدأ الجيش هجومه بقصف جوى لمناطق المتمردين، وكان هدفه الأول فك الحصار عن وحدات الجيش المحاصرة، ثم التقدم ببطء نحو معاقل البارزاني. فتقدم على محور الموصل وفك الحصار عن زاخو بسرعة بعد أن كان البارزاني يأمل بحصارها لمدة ٦ أشهر. وجرت السيطرة على الطريق الدولية التي تربط العراق بتركيا. ودُفع المقاتلون الأكراد إلى الجبال العالية في منطقة ضيقة على الحدود مع تركيا التي أغلقت الحدود بوجههم ومنعت وصول الدعم إليهم، فقد كان هناك تعاون أمني تركي ـ عراقي سمح للجيش بوضع ثقله على الحدود الإيرانية التي كانت مفتوحة للمقاتلين الأكراد[٢١٥]. وعلى محور أربيل ـ راوندز تم فك الحصار خلال عشرين يومًا عن وحدات الجيش المحاصرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٤. وفي الوقت نفسه وصل الجيش إلى دربندي خان، ودهوك، وسرسنك. وتراجع المقاتلون الأكراد إلى الجبال العالية. وعلى محور دهوك ـ عقرة استمر القتال متقطعًا بعد أن تحصن البيشمركة في الجبال الوعرة[٢١٦]. وتمكّن الجيش العراقي في ١٩

(٢١٤) خدوري، **العراق الاشتراكي**، ص١٥٣ ـ ١٥٥.

(٢١٥) توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢١٦) كان الأديب المصري جمال الغيطاني آنذاك محررًا عسكريًا لجريدة **الأخبار** المصرية في مناطق القتال بشمال العراق. انظر: جمال الغيطاني، **حراس البوابة الشرقية: الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥)، ص ٧١، وخدوري، المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

آب/أغسطس من دخول مدينة قلعة دزه التي سميت «عاصمة الثورة الكردية»[٢١٧]. وبخسارتها حُرِمَ المقاتلون الأكراد الموقع الذي كانوا يتهددون منه مدن السليمانية وأربيل وكركوك. وفي ٢٢ من الشهر نفسه دخل الجيش مدينة رواندوز[٢١٨]. كما تمكّن الجيش من إعادة سيطرته على معظم منطقة كركوك. أما في قاطع السليمانية فقد اندفعت الوحدات العسكرية العراقية حتى وصلت إلى سهل شهرزور بعد أن كان الجيش يفتقد السيطرة على معظم أنحائه[٢١٩].

وقد كان محور القتال الرئيسي قاطع أربيل، حيث دارت معارك عنيفة، بعد أن توجه الجيش من منطقة صلاح الدين باتجاه شقلاوة، حيث كان يوجد لواءٌ محاصر من الجيش، فجرى تحريرُه بعد سيطرة الجيش على جبل سفين ومناطق حرير وسبيلك[٢٢٠]. ثم واصل الجيش عملياته في مناطق سوران، خليفان، ومنها تقدم نحو مضيق «كلي علي بك» الاستراتيجي حيث كان أحد ألوية الجيش محاصرًا، لكن تقدُّم الجيش في هذه المنطقة قوبل بمقاومة عنيفة سببت الكثير من الخسائر في صفوفه وفشل في السيطرة على المضيق[٢٢١]، ما دفع القيادة إلى تغيير القائد العسكري لتلك المنطقة[٢٢٢].

وبعد فشل ذلك الهجوم قام الجيش بعملية التفاف صعبة حول المضيق عبر طريق جبلية قديمة (طريق هاملتون) تاركًا المضيق خلفه قاطعًا طريق الانسحاب على مئات مقاتلي البيشمركة. وبتلك العملية وصل الجيش إلى حوض راوندوز ـ ديانا الواسع والمحاط بثمانية جبال عالية، وعلى بعد ٧٠

---

(٢١٧) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٢١.

(٢١٨) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٨٧.

(٢١٩) الخرسان، المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٢٢٠) يمكن متابعة مواقع الجبال والمدن التي جرت فيها المعارك على الخارطة الموجودة في ملاحق هذه الدراسة.

(٢٢١) قال المقاتلون الأكراد إنهم قتلوا خمسمئة جندي عراقي، وإنهم فقدوا من جانبهم ٨ فقط لأنهم كانوا يتحكمون بالقمم المحيطة بالممر الذي كان الجيش يحاول اختراقه. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 165.

(٢٢٢) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٢١.

كلم من الحدود الإيرانية. وقد استخدم الجيش العراقي في هذا الهجوم مختلف الأسلحة، وتابع صدام حسين بنفسه الهجوم، كما شارك في المعارك مقاتلي الفرسان، ومنهم عشيرة الهركي بقيادة الشيخ محي الدين هركي[٢٢٣]. وبذلك تمكن الجيش من السيطرة على مدينة راوندوز في ٢٢/ ٨/ ١٩٧٤، والاستدارة من هناك باتجاه الخط الذي يمر بكلالة جومان ـ حاج عمران الهدف النهائي للجيش، وكانت تلك المنطقة تُعَدّ من النواحي العسكرية والسياسية والتموينية العمود الفقري للحركة الكردية[٢٢٤].

وكان المقاتلون الأكراد خلال انسحابهم يدمرون المنشآت والجسور لتأخير تقدم الجيش. كما نزح عشرات الآلاف من البشر، تضاربت الأنباء حول أعدادهم وسبب هروبهم، فقالت مصادر الحكومة إنّ المتمردين ومن ورائهم أجهزة الدعاية الاستعمارية كانوا يبثون الدعاية ضد الجيش ويقولون للقرويين إنّ الجيش إذا وصل إليهم سيقتلهم ويعذبهم ويحرق ممتلكاتهم ويهتك أعراض النساء، وتحت تأثير الدعاية كانوا يقومون بترحيل العائلاتِ إلى معسكرات اللاجئين في إيران لخلق مشكلة لاجئين لاستغلالها بالدعاية ضد الحكومة العراقية. وفي الوقت نفسه كانوا يجندون رجال تلك العائلات مع المتمردين، وربطهم بهم لوجود عائلاتهم في إيران[٢٢٥].

ويؤكد اللواء صبحي ناظم توفيق أنّ القيادة الكردية عملت على إفراغ كل المدن والقرى من أهاليها قسرًا وبأساليب الترغيب والترهيب وإجبارهم على مغادرتها بعد تحميلهم بالشاحنات وعلى الحيوانات أو مشيًا على الأقدام إلى مخيمات خصصت لهم بالاتفاق مع الشاه في ضواحي مدينة مهاباد[٢٢٦]. وقد نفى الجيش حرق أي قرية، وأكد أنّه تعامل إنسانيًا مع المنطقة، وقدم المعونات للأهالي، حتى إنه أنقذ جرحى المتمردين. وسارع إلى تطبيق قانون

---

(٢٢٣) توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ٥، ٨ و١٠.

(٢٢٤) قيل إن سيطرة الجيش على تلك المنطقة كانت تعني تقسيم مناطق نفوذ الملا إلى قسمين: الأولى مناطق البهدانيون؛ والثانية السورانيون. انظر: الغيطاني، **حراس البوابة الشرقية: الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال**، ص ٧٩.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٢٦) توفيق، المصدر نفسه، الفصل ٤، ص ٥.

الإصلاح الزراعي في المناطق المحررة. ولإثبات ثقته بالأهالي وزّع عليهم الأسلحة لحماية أنفسهم، لكن بعضهم هرب بها والتحق بالمتمردين[٢٢٧]. وقد صدرت أوامر مركزية شديدة للجيش بحراسة القرى المهجورة[٢٢٨].

أما الحركة الكردية فتقول إنّ اللاجئين هربوا خوفًا من وحشية الجيش، وإنها لم تجبر أحدًا على الرحيل إلى إيران التي كان الانتقال إليها امتيازًا لا يحصل عليه الجميع[٢٢٩]. وإنّ الجيش العراقي قد شن غارات جوية على الأهداف المدنية، وفرض حصارًا شاملًا على مناطق المعارك[٢٣٠]، ما جعل اللاجئين يتدفقون نحو المخيمات في إيران، حتى بلغ عددهم في نهاية عام ١٩٧٤ نحو مئة وعشرة آلاف[٢٣١].

وأمام تقدم الجيش طلب البارزاني النجدة من إيران و«إسرائيل»، فأرسلت إليه إيران أكثر من ١٠٠ مدفع هاوزر ثقيل، دخلت الأراضي العراقية، وباتت عنصر الإسناد الناري الرئيسي لقوات البارزاني[٢٣٢]. وعطل قصفهم الهجوم العراقي على آخر معاقله. كما تلقى الأكراد دعمًا بنشر بطاريات صواريخ مضادة للطائرات بريطانية الصنع من طراز «رابير» تمركزت عند الحدود، وكان يديرها عسكريون بريطانيون متقاعدون[٢٣٣]. كما قدّمت إيران للبارزاني ـ بعد المماطلة ـ مدفعية بعيدة المدى وصواريخ مضادة للدبابات[٢٣٤].

---

(٢٢٧) الغيطاني، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٢٨) توفيق، المصدر نفسه، الفصل ٤، ص ٦.

(٢٢٩) مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق في دمشق، بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٩. كان آنذاك مقاتلًا مع الملا ولجأ إلى إيران.

(٢٣٠) قَسّمَ الجيش المنطقة الشمالية إلى ثلاث مناطق: حمراء حيث يدور القتال، صفراء حيث يوجد مندسون من المتمردين بحكم صلات القربى والعشائرية، خضراء ويسودها الاستقرار. انظر: الغيطاني، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٣١) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 169.

(٢٣٢) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٢٢.

(٢٣٣) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢١٣.

(٢٣٤) كانت إيران تتحكم بالأسلحة المقدمة للأكراد، فكلما رجحت كفتهم قطعوها، وعندما يتقدم العراقيون يستأنفونها. كما حرص الإيرانيون على عدم تخزين الأكراد لكميات من قذائف =

كما اتصل البارزاني بالموساد، وطلب منهم إرسال الضابط تسوري ساغي الذي انضم بعد أيام مع خبير متفجرات إلى البعثة «الإسرائيلية». ويقول هذا الضابط إنه وجد البارزاني يائسًا للغاية، كما وجد القيادة الكردية مشلولة ولا تستطع أخذ القرارات، فعقد اجتماعًا لقادة القطاعات والمناطق، واتضح له أنّ سبب نجاح الجيش، هو أسلوب الرد الكردي الذي أتاح للجيش اكتشاف مصادر النيران والقضاء عليها[٢٣٥]. ويبدو أنّ ساغي لم يكن يعلم أنهم والإيرانيين سبب المشكلة بعد إقناعهم قوات البارزاني بالتخلي عما كانت تجيده من أساليب قتال «(حرب العصابات»)، وجعلوها تعتمد تكتيكات الحرب التقليدية التي لم يكن يجيدها البيشمركة، ولم يتلقوا تدريبًا كافيًا عليها. كما أنّ التكتيكات الجديدة اضطرتهم إلى الارتهان للقوى الخارجية[٢٣٦]. كما أرسلت «إسرائيل» مدربين أقاموا دورات للمقاتلين الأكراد على الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات. وفي الوقت نفسه قام السفير «الإسرائيلي» في واشنطن بإجراء اتصالات مع وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، لتزويد الأكراد بأسلحة مدفعية ومضادات للدبابات، وتحويل البيشمركة إلى جيش صغير. ويقول ساغي إنّ تدريباتهم للأكراد سرعان ما انعكست على ميدان المعركة، كما قال: إنّه قاد العمليات وإنّه مسؤول عن مقتل ثلاثة آلاف جندي عراقي من أصل ستة آلاف قتلهم الأكراد[٢٣٧]. وهكذا تحدث هذا الضباط الصهيوني عن هدف «إسرائيل» بكل وضوح، وهو قتل العراقيين لبعضهم ومن دون أن تُقدِّم قطرة دم واحدة. ولم يكن «التمرد الكردي» سوى أداة استخدموها بإتقان، بعد أن صوروا للبارزاني المكاسب الكبيرة التي سوف يجنيها من التعاون معهم. في استغلال بشع لآمال الأكراد المشروعة، ومن دون التفات إلى معاناتهم ومعاناة الشعب العراقي بعامةٍ.

وقد ساهم وصول الإمدادات، ومشاركة الجيش الإيراني في القتال إلى

= المدفعية تفوق حاجتهم لأكثر من ثلاثة أيام، فقد كان دورهم المرسوم هو إنهاك الجيش العراقي فقط. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٢٣٥) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٢٣٦) راندل، المصدر نفسه، ص٢١٣.

(٢٣٧) نكديمون، المصدر نفسه، ص ٢٩١ ـ ٢٩٤.

جانب قوات البارزاني، بتحسين وضعها القتالي[٢٣٨]. ومكنها من إيقاف الجيش على محور قتال كلالة ـ جومان ـ حاج عمران، المعقل الأخير لها، حيث دارت معارك ضارية بين الطرفين، تكبدا فيها خسائر جسيمة. فكانت ثلاجات نقل الموتى تنقل كل يوم مئات الجثث، وغصت مستشفيات العراق العسكرية بالجرحى[٢٣٩]. وكادت مشاركة إيران في القتال أن تؤدي إلى حرب شاملة مع العراق، وهو ما لم تكن الدولتان ترغبان فيه[٢٤٠]. كما أن الدول العظمى ومنها الولايات المتحدة الأميركية لم تكن قد خططت حتى ذلك الوقت للحرب بينهما، وهي الحرب التي ستقع لاحقًا بعد خمس سنوات (حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠).

وعلى الرغم من توقف القتال في فصل الشتاء بسبب الثلوج، بدا في مطلع عام ١٩٧٥ أنّ موقف المقاتلين الأكراد صعب جدًا. كما تأثرت معنويات الجيش العراقي نتيجة الخسائر، وظروف القتال الصعبة، واشتداد القصف المدفعي الإيراني[٢٤١]. كما واجه الجيش نقصًا في العتاد، وبخاصة قذائف المدفعية، بعد أن علقت موسكو تعاونها العسكري مع العراق الذي يعتمد كليًا على السلاح السوفياتي. ولم يفلح العراقيون في إقناع موسكو بإعادة تزويدهم بالسلاح، على الرغم من عرضهم أثمانًا كبيرة للذخائر وقطع غيار الطائرات[٢٤٢]. وكان موقف موسكو منطقيًا، بخاصة إذا ما كانت على

(٢٣٨) يقول اللواء توفيق إنه قبل التحاقه بقطعات الجيش في حرب الشمال، ومشاهدته بأم عينيه اشتراك الإيرانيين في القتال، كان يعتقد أنها مجرد دعاية حكومية في وسائل الأعلام للنيل من سمعه البارزاني وإظهاره بمظهر العميل. انظر: توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ٧ و١٤ ـ ١٥.

(٢٣٩) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٢٣.

(٢٤٠) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, pp. 169-170, and Tripp, *A History of Iraq*, p. 212.

(٢٤١) قال صبحي توفيق: إن خسائر القاطع الذي كان يخدم فيه وصلت إلى ٦٠٠ شهيد في الشهر، وواجه الجيش مصاعب كبيرة في عمله الذي تحول إلى تفتيش الكهوف والوديان، رغم تعرضه للقنص والقصف المدفعي الإيراني الكثيف يوميًا، وإلى العوامل المُناخية من ثلوج وفيضانات. انظر: توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ١٦ ـ ٢٠ و٢٤.

(٢٤٢) ينفرد صبحي توفيق بتقديم هذه المعلومات التي قالها عبد الفتاح الياسين (عضو قيادة قطرية) في اجتماع بمقر وحدتهم العسكرية في الشمال. وكان مبعوثًا من الرئيس البكر الذي شدد على الاقتصاد، وإطلاق قذيفة واحدة للمدفع في اليوم لأن مخزون الجيش من قذائف المدافع يكاد =

علم بالاتصالات السرية بين العراق والدول الداعمة للأكراد، ومنها الولايات المتحدة.

دفعت كل الظروف السابقة القيادة العراقية، وفي مقدمها صدام، نائب الرئيس، نحو الاتصال بالدول التي تدعم الأكراد وفي مقدمهم إيران، تنفيذًا لتهديده السابق للبارزاني في أنّه إذا لم يتفق مع الحكومة فإنها سوف تتفق مع الشاه. وكان صدام قد أعلن في اجتماع موسع للجبهة الوطنية التقدمية في محافظة نينوى (الموصل) في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، أن نهاية الحركة الكردية باتت قريبة، وأنّ البارزاني سيرفع الراية البيضاء[٢٤٣]. لكن من دون أن يوضح كيفية تحقيق ذلك. فعلى ما يبدو أن الاتصالات كانت جارية سرًا.

أما عن سبب قبول الشاه بالتفاوض، فهناك من يقول إنّ فصل الربيع كان قادمًا وهو فصل القتال، وإنّ المقاومة الكردية كانت ضعيفة لذلك كان يخشى من نشوب حرب مع العراق. وبهذا القول حاول الشاه تبرير اتفاق الجزائر، وبأنّه ليس خيانة موجهة ضد الأكراد[٢٤٤]. والحقيقة أنّه كان قد حصل على ما يريد من أراضي العراق، وهنا انتفت حاجته إلى الحركة الكردية، فتركها لمصيرها.

٥ ـ المصالح الإقليمية والدولية واتفاق الجزائر (آذار/مارس ١٩٧٥)

لا بد في البداية من معرفة الأوضاع العامة في المنطقة التي رافقت بروز بداية التمرد الكردي وتوظيفه، ومن ثم ظهور اتفاق الجزائر. فعام ١٩٧٥ كانت المنطقة العربية تمر بمرحلة مهمة من تاريخها، شهدت الكثير من المتغيرات والصراعات، في إطار الترتيبات التي كانت تضعها الدول

= ينتهي. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠. وقيل إن صدام اعترف بعد اتفاق الجزائر بأنه لم يبق لدى سلاح الجو العراقي سوى ثلاث قنابل لمحاربة الأكراد. كما قيل إن الجيش العراقي كان على حافة الانهيار. انظر: كوماروف، «البارزاني ونضال الأكراد الجنوبيين،» ص ١٠٠.

(٢٤٣) «أوراق توما توماس (١٧): اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ بين صدام والشاه،» (ينابيع العراق، ٢٦/٢/٢٠٠٨)، (كان عضوًا في الحزب الشيوعي العراقي وفي الجبهة الوطنية)، على الموقع الإلكتروني: www.yanabeealiraq.com (24/3/2009).

(٢٤٤) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢١٨.

الكبرى في المنطقة، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، من أجل تأمين مصالحها، ومصلحة حليفتها «إسرائيل» في إنهاء القضية الفلسطينية. خصوصًا بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي تركت تأثيرًا كبيرًا في النفسية «الإسرائيلية» والغربية، فأرادوا أن يضعوا حدًا للتضامن العربي لمنع تكرار تلك الحرب.

وقد كانت الظروف العالمية والإقليمية والعربية مهيأة لتقوم الولايات المتحدة بما تريد، فقد كان التراجع السوفياتي في المنطقة العربية والعالم قد بدأ على الرغم من احتفاظ السوفيات بهالة القوة. كما تم التقاط الخلاف العراقي ـ الإيراني واستثماره. وكانت بوادر التململ والمعارضة في إيران تزداد يومًا بعد يوم وبدأ عرش الشاه بالاهتزاز. وأصبح لبنان على حافة الحرب الأهلية، وهناك بعض الخلافات بين سورية والعراق، واقتصاد مصري متهالك، والسادات يحاول أن يأخذ دورًا جديدًا في المنطقة، ودول الخليج العربي المنتجة للنفط تحت السيطرة.

وقد وجدت الولايات المتحدة ضالتها في الرئيس المصري محمد أنور السادات للمساهمة في الترتيبات الجديدة، فضلًا عن وجود الملك حسين ودوره المعروف. وعام ١٩٧٥ كان يجري تمرير اتفاقيات وقف إطلاق النار بين مصر و«إسرائيل». كما كان يجري إعداد المسرح العربي لاتفاقية «كامب ديفيد»، فانفجرت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥. ومن أجل إجراء هذه الترتيبات في المنطقة كان هناك من يوزع الأدوار على اللاعبين، ومنهم العراق، الذي كان يعاني نزيف المشكلة الكردية التي أجبرته على التوجه نحو الولايات المتحدة التي كانت تمسك بالكثير من خيوط اللعبة في المنطقة وتتحكم بالكثير من أنظمتها، ومنها شاه إيران، وكان لها مطالب محددة، لتحقيق مصالحها في المنطقة.

وفي ظل هذا الوضع العربي والإقليمي بدأت الاتصالات بين الحكومة العراقية والقوى التي تدعم الحركة الكردية المسلحة ـ ما عدا «إسرائيل» ـ بعد تجدد القتال في آذار/مارس ١٩٧٤. فعقد اجتماع في نيويورك بين طالب شبيب، ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، وهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي، الذي طرح شروطًا محددة لتحسين العلاقة مع

بغداد، وهي: إبعاد النفوذ السوفياتي عن العراق، وأمن الخليج، واستمرار تدفق النفط إلى الغرب، وموقف العراق من التسوية السلمية في «الشرق الأوسط»، وفتح الأسواق العراقية أمام المصالح الأميركية. كما قام غانم عبد الجليل، عضو القيادة القطرية لحزب البعث مدير مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، بزيارة إلى الولايات المتحدة. ويقال إن المباحثات استكملت في بغداد بلقاء بين صدام وممثلين عن الإدارة الأميركية، واتُّفق على النقاط التي طلبها كيسنجر(٢٤٥). التي لم يُكشف عنها حتى اليوم، فقد كان صدام يمسك بكل خيوط اللعبة بين يديه، ولا يجرؤ أحد على معارضته.

أعطت اللقاءات الأميركية ـ العراقية دفعًا للاتصالات العراقية ـ الإيرانية التي كانت تجري عن طريق دول عربية وأوروبية، وفي مقدمها الجزائر. وفي آب/أغسطس ١٩٧٤ عقد لقاء سري في إسطنبول بين سعدون حمادي، وزير خارجية العراق، وعباس خلعتبري، وزير خارجية إيران. وفي ١٦/ ١٠/ ١٩٧٤ عقد وزيرا خارجية البلدين اجتماعًا ثانيًا في نيويورك لم يصلا فيه إلى نتيجة، لكنهما اتفقا على استكمال مباحثاتهما لاحقًا(٢٤٦). فكان لقاء آخر بينهما في المكان نفسه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤(٢٤٧). وقبل لقاء وزراء الخارجية كان ملك الأردن حسين قد نجح في عقد لقاءات عدة بين مندوبين من الطرفين تمهيدًا للقاء الوزراء(٢٤٨).

وعلى الرغم من تلك اللقاءات كانت الحرب دائرة في شمال العراق، والمدفعية الإيرانية تقصف الجيش العراقي، فقد كانت إيران تضغط على جبهات القتال للحصول على مكاسب سياسية، ومنعت انهيار الحركة الكردية من أجل ذلك، حتى إن الشاه قال لاحقًا: «إن الأكراد تلقَّوا

---

(٢٤٥) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢٤٦) إبراهيم خليل أحمد، «التجاوزات الإيرانية على العراق (١٩٥٨ ـ ١٩٨٠)،» في: **الصراع العراقي الفارسي**، ص ٣٨٧.

(٢٤٧) علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤**، ص ٣٧١.

(٢٤٨) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 170.

الهزيمة تلوا الهزيمة، وأنّهم لم يكونوا ليصمدوا عشرة أيام لولا الدعم الذي قدّمناه لهم»[٢٤٩].

وكانت القيادة الكردية غير واثقة بالشاه، فعقدت اجتماعًا حضره البارزاني، ناقشت فيه إمكانية اتفاق إيران مع العراق، والتخلي عنهم. وقد وجد بعضهم أنّ هذا الأمر مستحيل، أما البارزاني فقال إنّ في العملية من هو أكبر من إيران، وكان يقصد الأميركان، ولذلك لم تضع القيادة الكردية أي خطة بديلة في حال حدوث اتفاق[٢٥٠]. على الرغم من وجود معطيات عدة كانت تشير إلى أنّ الشاه قد وضع الحركة الكردية كتكتيك فقط في صراعه مع العراق[٢٥١]. وكانت القيادة الكردية وفي مقدمها البارزاني مدركين لذلك.

شهدت الاتصالات الإيرانية ـ العراقية دفعًا جديدًا بعد مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، وفاتح فيه صدام حسين كلًا من مصر والجزائر بإمكانية عقد اتفاقية جديدة مع إيران تحل محل معاهدة عام ١٩٣٧ الحدودية[٢٥٢]، التي ألغتها إيران من طرف واحد عام ١٩٦٩[٢٥٣]. وكُلِّفَ الرئيس المصري أنور السادات والملك حسين بالسعي إلى حل المشكلة بين العراق وإيران. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥

(٢٤٩) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٢٣.

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

(٢٥١) نشرت الصحف بعد عودة القتال إلى شمال العراق، «أن رسل البارزاني ينشطون لدى الشاه، وسوف نرى عما قريب مكان هذا الثائر القديم في استراتيجية الشاه، وإذا قطعت المساعدات الخارجية عن البارزاني لن يكون لديه ما يسمح له بالصمود طويلًا أمام قوات بغداد». انظر: أندريه توماس، «البارزاني في ظل الشاه،» **نوفيل أوبسوفاتور** (١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤)، في: **تقارير الصحف الأجنبية**، الرقم ٥٩، تاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٤.

(٢٥٢) نظرت إيران إلى الاتفاقيات التي تستند إليها الحدود بينها وبين العراق على أنها باطلة، وهي: معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧، وبرتوكول الآستانة عام ١٩١٣، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤، ومعاهدة ١٩٣٧(اتفاقية سعد آباد)، التي حصلت فيها إيران على مكاسب حدودية. ومع ذلك لم تكن راضية ودأبت على محاولة تغيير الحدود. وقد كتب الشاه رضا بهلوي في وصيته لابنه محمد رضا: «لقد حررت الضفة الشرقية من شط العرب (يقصد الأحواز) وعليك تحرير الضفة الغربية». انظر: أمين، «العلاقات العراقية ـ الإيرانية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٨)،» ص ٣٣٦ ـ ٣٤١.

(٢٥٣) علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، ص ٦٩.

زار الشاه الأردن ومصر وناقش موضوع النزاع مع العراق. وكان الملك حسين يسير في ركب السياسة الأميركية، كما كان السادات يريد أثبات نفسه للدور الجديد الذي أعطته إياه الولايات المتحدة في المنطقة.

وكانت القيادة الكردية على علم بتلك الاتصالات، فقام البارزاني بالاتصال بالأميركان، وأرسل رسالة إلى الإدارة الأميركية في ١٦/ ١/ ١٩٧٥ أعرب فيها عن استعداده لتحويل كردستان العراق إلى «الولاية الأميركية الواحدة والخمسين»، لكن الأميركان لم يهتموا بعرضه، ورفضوا السماح له بزيارة الولايات المتحدة، وعرضوا عليه بدلًا من ذلك إرسال مبعوث من طرفه إلى واشنطن، واستمرار علاقتهم معه سرية[٢٥٤].

كما تعرّض البارزاني وقيادته للخداع من الشاه والسادات والملك حسين وكيسنجر و«الإسرائيليين»، فقد طلب الشاه من القيادة الكردية استطلاع رأي الملك حسين في شأن تأليف حكومة منفى عراقية بالتعاون مع أطراف المعارضة العراقية الأخرى، فأرسل البارزاني وفدًا إلى عمان في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، لكن الملك رفض استقبالهم. كما أرسل مبعوثًا للغاية نفسها إلى القاهرة. وفي شباط/ فبراير طلب السادات مجيء سامي عبد الرحمن إلى القاهرة للتباحث، وأقنعه بنقل القاهرة عرضًا كرديًا لعقد تسوية مع بغداد فوافق عبد الرحمن، لكن السادات سجل اللقاء وأرسل الشريط إلى الشاه كي يقول له إن الأكراد يلعبون من ورائه، فغضب الشاه. وكان قصد السادات دفعه إلى الاتفاق مع العراق[٢٥٥]. وفي الوقت نفسه كان ينقل إلى الشاه رغبة العراق في وقف دعم الأكراد، كما نقل طلبات الشاه إلى العراقيين.

وبعد أن استولى القلق على البارزاني توجه مع مساعديه محمود عثمان

---

(٢٥٤) رسالة من هنري كيسنجر إلى البارزاني، بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٧٥، في: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص٦٨٧، وراندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢٥٥) عرض سامي عبد الرحمن على السادات التعاون مع مصر والقوميين ضد البعث، فرد السادات: إن الشاه رجل نبيل وموقفه من القضية الكردية ليس للمساومة. انظر: علي، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤**، ص ٣٧٢.

ومحسن دزئي إلى طهران لاستطلاع الوضع عن كثب، لكن جرى إبقاؤهم في طهران أسابيع عدة، في انتظار موعد مع الشاه كان يؤجل دومًا، في ظل وجود شائعات عن وجود مبادرتين جزائرية وأردنية لحل الخلاف بين العراق وإيران على حساب الأكراد. وخلال وجود البارزاني في طهران سافر الشاه إلى سويسرا للاجتماع مع كيسنجر لإتمام الصفقة، ثم عاد إلى إيران، ثم غادرها في ٤/ ٣/ ١٩٧٥ إلى الجزائر لحضور اجتماع قمة الدول المصدرة للنفط أوبك، ومن دون أن يقابل البارزاني. ويقول أحمد الجلبي[٢٥٦] إنه جاء إلى طهران في ٢/ ٣/ ١٩٧٥ وأخبر البارزاني بالاتفاق المنوي توقيعه في الجزائر[٢٥٧].

كما أرسلت الحكومة السورية رسالة سرية إلى قيادة البارتي عن طريق «قيادة قطر العراق لحزب البعث» الموالية لها، تحذر فيها من الاتفاق القريب بين العراق وإيران على حساب الأكراد[٢٥٨]، لكن بعض أعضاء المكتب السياسي للبارتي لم يأخذوها على محمل الجد، ورأوا أن هدفها التأثير بعلاقتهم مع الشاه[٢٥٩]. وكانت سورية حذرة من نوايا أي اتفاقيات يرتبها الأميركان في المنطقة، فكيف إذا كان فيها الشاه والملك حسين والسادات.

وأثناء انعقاد مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر، عُقِدَ اجتماعان بين صدام والشاه، بعد أن أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين اتفاق العراق وإيران على حل خلافاتهما وإنهاء النزاع الحدودي القائم بينهما، وظهر صدام والشاه على التلفاز يتعانقان، وبذلك ولد اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥. الذي تضمن أربع بنود:

---

(٢٥٦) أحمد الجلبي: سياسي عراقي كان معارضًا لنظام الرئيس السابق صدام حسين، ومن ثم تعاون مع القوات الأميركية ودخل معها العراق عام ٢٠٠٣، وأصبح من المشاركين في السلطة بعد الاحتلال.

(٢٥٧) راندل، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢٥٨) عارضت سورية اتفاق الجزائر، وغضبت من مشاركة السادات فيه، وهاجم نواب سوريون في مجلس الأمة لاتحاد الجمهوريات العربية (سورية ـ مصر ـ ليبيا) الاتفاق بعد توقيعه. انظر: النهار، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١٠١، تاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٧٥.

(٢٥٩) سنجاري، القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ص ٦٠.

١ ـ إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية استنادًا إلى بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود التركية ـ الفارسية لعام ١٩١٤.

٢ ـ تحديد الحدود النهرية في شط العرب بحسب خط التالوك (منتصف المياه العميقة).

٣ ـ تعهدَ الطرفان بإعادة الأمن والثقة على طول حدودهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفاعلة وذلك لمنع كل تسلل ذي طابع تخريبي.

٤ ـ الاتفاق على اعتبار الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل[٢٦٠].

وكان البند الثالث يعني عمليًا إيقاف الدعم الإيراني للأكراد وإغلاق الحدود أمامهم[٢٦١].

وقد عرف البارزاني الخبر عبر وسائل الإعلام في مساء ٦ آذار/ مارس، اليوم الذي عاد فيه الشاه إلى طهران، وأصدر أوامره بسحب الوحدات العسكرية الإيرانية من الأراضي العراقية. وفي اليوم الثاني وصلت رسالة إلى البارزاني في طهران من ابنه مسعود يخبره بانسحاب القوات الإيرانية مع كامل عتادها ومن دون أي إنذار مسبق، وترافق ذلك مع بدء هجوم كبير للجيش العراقي[٢٦٢]. ومن جهة أخرى طلب السافاك من الموساد سحب البعثة «الإسرائيلية» من شمال العراق خلال ثلاثة أيام، وسُحبت[٢٦٣]، كما

---

(٢٦٠) «خطاب الرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية، حول النزاع العراقي ـ الإيراني،» ورقة قدمت الى: مؤتمر القمة الإسلامي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي (مكة المكرمة، ١٩ ـ ٢٢ ربيع أول ١٤٠١هـ/ ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ١٦.

(٢٦١) حققت إيران باتفاق الجزائر السيادة على نصف شط العرب بعد أن كانت كاملة للعراق، كما وافق العراق على إعادة ترسيم الحدود وهو ما كان يرفضه. وكان صدام يشعر أنه مجبر على قبوله، وقال مبررًا ما أقدم عليه: «لقد كانت اتفاقية آذار ـ الجزائر، بنت ظروفها وقد فهمها شعبنا، واعتبرها في إطار تلك الظروف، انتصارًا، لأنه أدرك مغزاها بالنسبة لوحدة الوطن ومستقبله وقدر ظروفها الموضوعية». انظر: خطاب الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني، الثورة (العراق)، ١٨/٩/ ١٩٨٠، في: أحمد، «التجاوزات الإيرانية على العراق (١٩٥٨ ـ ١٩٨٠)،» ص ٣٨٩.

(٢٦٢) راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ص ٢٢٤.

(٢٦٣) نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ص ٣٠٢.

انسحب الأميركيون[٢٦٤]. وتُرِكَ الأكراد لمصيرهم بعد أن انتهى دورهم.

وعلى الرغم مما حققه اتفاق الجزائر، فقد عُدّ ضربة للقيادة العراقية التي كانت تتحدث عن حمايتها للبوابة الشرقية للوطن العربي، فتخلت في هذا الاتفاق عن أراضٍ عربية في شط العرب، كما تخلت ضمنًا عن قضية عربستان، ما عرضها للهجوم من القوميين، وبخاصة سورية التي اتهمت العراق بالخيانة لتخليه عن عروبة عربستان. وأوردت وكالة الأنباء السورية (سانا) أخبارًا عن اعتقال السلطات العراقية ٥٣ بعثيًا و٢٣ شيوعيًا لمعارضتهم الاتفاق. كما أغلقت السلطات العراقية مكتب «جبهة تحرير عربستان» في بغداد، ومكتب «لجنة الدفاع عن عروبة الخليج» واعتقلت أعضاءهما[٢٦٥]. وكانت سورية ترى أن التخلي عن الأراضي العربية والقضايا القومية خطًا أحمر. كما كانت تسعى للتنسيق مع العراق لأنهما من المفروض أن يسيرا في خط قومي واحد خصوصًا أن حزب البعث يحكم البلدين. كما كانت هذه القضية مجالًا للمزاودة على البعث العراقي بسبب الخلاف القائم بين الطرفين.

وبعد الاتفاق كلف الشاه رئيس السافاك، الجنرال نعمة الله نصيري، بمقابلة البارزاني، فقابله وبرر له الاتفاق على أنه ليس خيانة، كما أخبره عن الشريط الذي أرسله السادات إلى الشاه، ما جعله يسرع في الموافقة على اتفاقية الجزائر. كما كان الشاه يتعرض لضغوط قوية من السادات والولايات المتحدة وأطراف أخرى لوضع حد للحرب. وكانوا يطالبونه بقبول عرض صدام حسين مقابل تغيير سياسته الخارجية لتصبح ضد السوفيات، وإقامة علاقة طيبة مع طهران، مقابل تخلي الشاه عن الأكراد. وكانت الحرب مع الأكراد هي العقبة الوحيدة التي تمنع العراق من إنهاء اعتماده على موسكو[٢٦٦]. وإن كانت هذه التبريرات صحيحة، لكنَّ السبب الرئيس كان رغبة إيران في عدم تحقيق الأكراد النصر حتى لا يؤثر ذلك في

---

(٢٦٤) يقول محمود عثمان: «لو كنت يومها تفتش بجهاز مجهر عن إيراني أو أميركي أو إسرائيلي فلن تعثر على أحد في كل أرجاء كردستان، لقد ذابوا». انظر: **الوسط**، العدد ٢٩٨ (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

(٢٦٥) تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ١١٠، تاريخ ٢٠/٥/١٩٧٥.

(٢٦٦) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

أكرادها، كما أنّها حصلت على التنازلات التي تريدها من العراق.

كان البارزاني غاضبًا، وقال لرئيس السافاك: لماذا لم تخبرونا بالموضوع؟ وإنكم ستندمون على الثقة بصدام، فكان رد نصيري: إنّ الأكراد أحرارًا بمواصلة القتال، لكن من دون أي دعم إيراني، وإنّ إيران ترحب بهم كلاجئين. وعلى الفور أرسل البارزاني مبعوثًا إلى شمال العراق لاستكشاف الأمور، فوجد أنّ قادة الحركة الكردية قد عقدوا اجتماعات بمشاركة إدريس ومسعود، نجليه، وصبوا جام غضبهم على خيانة الغرب لهم، وقرروا مواصلة القتال لوحدهم وانتظار عودة البارزاني من طهران[٢٦٧]. وقد نقل له مبعوثه قرار قادته.

كما سارعت القيادة الكردية للاستنجاد بالأميركان، فأرسلت في ١٠/٣/١٩٧٥ رسالة إلى كيسنجر عن طريق رئيس محطة .C.I.A في طهران. كما أرسل البارزاني برقية إلى كيسنجر يطلب فيها مساعدة الولايات المتحدة بسرعة في وقف الهجمة التي يتعرض لها، والعمل على بدء حوار بينه وبين الحكومة العراقية لضمان أمن رجاله على الأقل والضغط على إيران لمساعدتهم، وقال إنّه متأكد من أنّ الولايات المتحدة لن تقف موقف المتفرج في تلك المرحلة المأساوية. كما أرسل ممثل .C.I.A في طهران برقية لوكالته قال فيها: «إذا لم تعالج الولايات المتحدة القضية بسرعة وتركت عند الأكراد انطباعًا بأنهم تخلوا عنهم فمن المحتمل أن يعلنوا عن اتصالاتهم السرية»[٢٦٨]، وهو أمر كانت الولايات المتحدة تحرص على إخفائه.

وفي ١١ آذار/ مارس وافق الشاه على مقابلة البارزاني مع مساعديه محمود عثمان ومحسن دزئي. وعن تلك المقابلة يقول البارزاني: إنه شعر أن الشاه كان سعيدًا بما يجري للأكراد ويريد إذلالهم، وأنّه حمّلهم مسؤولية توقيعه اتفاق الجزائر لأنهم فشلوا خلال سنة من تحقيق النصر والإطاحة بصدام حسين، حتى بات إنقاذهم يفرض على إيران دخول حرب شاملة مع العراق، كما أعاد الحجج التي قالها رئيس السافاك. وعندما ناقشه عثمان

---

(٢٦٧) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٣٠٣.

(٢٦٨) المصدر نفسه، ص٣٠٤.

ودزئي غضب، وقال لهم: هذا قراري ولا مجال للجدل. وهنا تدخل البارزاني لتهدئة غضب الشاه، لأنّه كان يعرف أنّ إيران الطريق الوحيدة لخروج رجاله ولا يريد قطع الجسور معها، فقال للشاه كما يروي عثمان: «نحن شعبك ما دمت راضيًا عن اتفاقية الجزائر وتؤمن مصالح إيران التي هي وطننا الأم، ونحن رهن أوامرك، لقد كنا مخلصين لك ولا نزال وسنبقى، ونأمل أن تستمر رعايتكم لنا ولقضيتنا»[٢٦٩]. وفي النهاية قال لهم الشاه: أنتم أحرار في متابعة القتال لكن وحدكم[٢٧٠]. وقال إن الحدود ستظل مفتوحة أمامهم ثلاثين يومًا، وأنّهم سيستقبلون بالترحاب ويحصلون على وظائف مثلهم مثل الإيرانيين، ثم ستغلق الحدود. لكنه هدد البارزاني بأنه إذا لم يضع الأكراد سلاحهم حتى الأول من نيسان/أبريل، فإنّ إيران ستشن عليهم الحرب[٢٧١]. ولا ندري لماذا كان البارزاني مستغربًا من مواقف إيران والشاه، فهو طالما كرر أنه لا يثق بهم، وكان يقول لزائريه إن الشاه يريد استمرار القتال بين الأكراد والعراقيين.

وكان موقف الولايات المتحدة متطابقًا مع موقف الشاه، كما أوضحت محاضر لجنة التحقيق «بايك»، فقد كان «اتفاق الجزائر ونهاية العصيان الكردي يخفف من اعتماد العراق على روسيا، ويقلل من حاجة البعث الحاكم للاعتماد على الشيوعية المحلية، وينهي التهديدات بالحرب بين العراق وإيران»[٢٧٢]. وبعد الاتفاق أوقفت الولايات المتحدة شحنة أسلحة كانت في طريقها من طهران إلى الأكراد، وحولتها إلى بيروت الشرقية وسلّمتها إلى «حزب الكتائب»[٢٧٣]. وعلى الرغم من ذلك واصل البارزاني

---

(٢٦٩) الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ٢٣٠.

(٢٧٠) راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢٧١) نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ص ٣٠٥، و Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, p. 170.

(٢٧٢) «حديث مع صدام حسين ـ العراق والأكراد،» الهيرالد تريبيون، ٢٩ ـ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٥، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٢، تاريخ ١/ ٤/ ١٩٧٥.

(٢٧٣) حزب طائفي لبناني، يعتمد على المسيحيين الموارنة. ذو توجه يميني، ومن دعاة التعاون مع الغرب، وفي مراحل عدة من تاريخه تعاون مع «إسرائيل».

إرسال الرسائل إلى كيسنجر على الرغم من عدم تلقيه أي رد منه، ويعتقد الأكراد أنّ كيسنجر هو مهندس اتفاق الجزائر[٢٧٤].

ويظهر بوضوح من خلال تتبع الأحداث كيفية إدارة كيسنجر للعبة من أجل استكمال المخطط الأميركي ـ «الإسرائيلي» في المنطقة، وإشغال دولها بالصراعات البينية، وإغراقها بالمشاكل الداخلية. فقد أُرسلت الأسلحة إلى «حزب الكتائب» حيث كانت الحرب الأهلية اللبنانية قد بدأت، ورأت فيها الولايات المتحدة و«إسرائيل» فرصة لاستنزاف سورية، والقضاء على قواعد المقاومة الفلسطينية في لبنان. وكانت الحركة الكردية برأيهم ورقة اللعبة الأميركية ـ «الإسرائيلية» للضغط على العراق من أجل إخضاعه للشروط الأميركية. وهو ما ظهر من خلال تقرير «لجنة بايك».

ويمكن معرفة القصة الكاملة لمساعدة الولايات المتحدة للأكراد من خلال تقرير «لجنة بايك» للتحقيق الذي جاء فيه: إنّ قرار دعم الأكراد اتُّخذ بعد تأميم العراق للنفط، كما كان فيه مجاملة للحليف الإيراني بعد طلب الشاه. وقالت اللجنة إنّ هدف الولايات المتحدة من مساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من نصر يمكن لهم بعده أن يحصلوا ولو على الحكم الذاتي، لأنّ حصولهم عليه يمكن أن يؤثر في أكراد إيران ويسبب مشاكل للشاه. وبالتالي كان مطلوبًا ضبط مستوى مساعدة الملّا مصطفى على حد معين يستطيع عنده استنزاف الجيش العراقي، وفي الوقت نفسه لا يستطيع إحراز انتصار مؤثر يحقق الاستقلال مما يضر بإيران. حتى إن كيسنجر نصح الملّا بعدم سماع النصائح «الإسرائيلية» بالهجوم بعد تحرك الجيش العراقي إلى سورية أثناء حرب تشرين، لأنّه كان من الممكن أن يحقق نصرًا غير مناسب لمصالحهم. وفي شباط/ فبراير عام ١٩٧٤ قررت الولايات المتحدة إرسال أسلحة بقيمة ٢٥ مليون دولار للأكراد من بلد شيوعي عن طريق طرف ثالث، وكان المبرِّر أنّ مساعدة الأكراد على تكثيف نشاطهم ضد العراق مفيد لأنّ العراق يعارض اتفاقيات فك الاشتباك التي يرتبها كيسنجر لحل النزاع في «الشرق الأوسط» بسياسة الخطوة خطوة. ونشاط الأكراد يجعل

---

(٢٧٤) الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

العراق مشغولًا بمشاكله الداخلية عن معارضة سياسة الولايات المتحدة. وبعد اتفاق الجزائر، قال كيسنجر: « إننا نتخلى عن الأكراد كي نمكّن العراقيين من التفرغ للسوريين لأنهم يرفضون الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية لفض الاشتباك». ويقول التقرير: «لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد، فلا نحن ساعدناهم ولا تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية ـ لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم»(٢٧٥).

وفي النهاية كل ما فعلته واشنطن من أجل الأكراد كان طلبها من طهران السماح للصليب الأحمر الدولي بحماية العائلات الكردية اللاجئة إلى إيران، مع أن الشاه لم يُعِر انتباهه لمناشدات البارزاني منحه مزيدًا من الوقت لإخراج عائلات مقاتليه، لأنه كان ملتزمًا باتفاقية الجزائر، وحصر حق اللجوء إلى إيران بالمقاتلين وحدهم(٢٧٦).

وقيل إنّ «الإسرائيليين» كانوا غاضبين من الأميركان لأنّهم لم يخبروهم بقرار الشاه المفاجئ الذي كانوا يعرفونه(٢٧٧). واجتمعت الحكومة «الإسرائيلية» برئاسة إسحق رابين في ١٣/٣/١٩٧٣ بحضور كبار العسكريين، وناقشوا إمكانية مساعدة البارزاني، لكنهم وصلوا إلى نتيجة أن ذلك مستحيل بسبب إغلاق الطريقين الوحيدتين عبر إيران وتركيا(٢٧٨). وطبعًا هذا لم يكن السبب الوحيد، فقد كانت العلاقة مع إيران أكثر أهمية لـ «إسرائيل» من الأكراد، فهي من الممكن أن تشغل الجيش العراقي. وبعد أن أدرك البارزاني أن من اعتقدهم حلفاءه قد تخلوا عنه جميعًا توجه عائدًا من طهران إلى شمال العراق.

---

(٢٧٥) تلخيص الجزء الخاص بالأكراد في تقرير «لجنة بايك» في: هيكل، **الحل والحرب**، ص ١٣٧ ـ ١٤٠.

(٢٧٦) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٢٦.

(٢٧٧) «الأكراد وإسرائيل،» **النيوزويك**، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٦، تاريخ ٦/ ٤/ ١٩٧٥.

(٢٧٨) نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ص ٣١٩. وكانت هذه المرة الأولى التي يذكر فيها هذا الكتاب التفصيلي الطريق عبر تركية التي أصبحت مغلقة، فهل كانت مفتوحة؟ لكن لم يتم الكتابة عنها، فالوثائق والمصادر والمراجع التي تم الإطلاع عليها لم تتحدث عن ذلك. بينما تحدثت عن تعاون رسمي تركي ـ عراقي.

٦ ـ نهاية الحركة الكردية المسلحة

عاد البارزاني إلى مقره في شمال العراق في ١٢/ ٣/ ١٩٧٢. وعلى الفور بدأ بسلسلة اجتماعات استمرت حتى ١٩ آذار/ مارس. وكانت أمام المجتمعين ثلاثة خيارات: **الأول** هو الاستسلام للجيش العراقي والاستفادة من العفو العام الذي أعلنته الحكومة، **والثاني** هو اللجوء إلى إيران، **والثالث** الاستمرار في القتال. ورأى قسم من اللجنة المركزية للبارتي محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال اتفاق مع الحكومة[٢٧٩]، ومع ذلك اتُّخذ في البداية القرار باستمرار المقاومة وقد أيده البارزاني[٢٨٠]. واتُّخذ القرار بالاستناد إلى ما كانت تملكه الحركة الكردية من إمكانات مالية وعسكرية، والمؤلفة من: ١٥ مليون طلقة للبنادق والرشاشات، وخمسة آلاف قذيفة هاون ومدفع وصاروخ، وستين ألف مقاتل منظم، وآلاف الميليشيات التابعة لها، وسيطرتها على نحو أربعين ألف كيلومتر مربع من الأراضي التي أغلبها صالح للمقاومة، إضافة إلى وجود كمية كبيرة من المؤن المخزنة، عدا عن الأموال التي بحوزتها. ومن أجل تفعيل قرار الاستمرار في القتال تقرر توزيع أعضاء اللجنة المركزية للبارتي على مناطق العمليات القتالية إلى جانب القيادة العسكرية لرفع الروح المعنوية، وتصفية الأجهزة الإدارية للحركة الكردية (الأمانات العامة) وكانت تضم آلاف الموظفين[٢٨١]. كما تقرر إنشاء لجنتين لقيادة الحركة الكردية المسلحة إحداهما في منطقة سوران، والثانية في منطقة بهدينان، وعلى رأس كل واحدة أحد نجلي البارزاني إدريس ومسعود[٢٨٢].

وعلى الرغم من هذه الاستعدادات كان البارزاني يعرف صعوبة الأمر،

---

(٢٧٩) الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ٢٣١، وعلي، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤، ص ٣٧٦.

(٢٨٠) قيل إن البارزاني كان متفائلاً لأنه كان يرى اتفاق الجزائر تراجعًا موقتًا، وأن الأمور ستعود إلى طبيعتها، وأنه واثق من ذلك بنسبة ٩٠ في المئة. كما تحدث عن هجوم على جبهة راوندوز، وقد استغرب أعضاء حزبه تفاؤله. انظر: نكديمون، المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(٢٨١) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢٨٢) كوماروف، «البارزاني ونضال الأكراد الجنوبيين،» ص ١٠٢.

لكنه وافق على الاستمرار بناءً على طلب أغلبية قادته. ويقال إنّه كان قد اتخذ قرار إنهاء الثورة منذ أن كان في طهران لإدراكه معنى الصفقة التي جرت في الجزائر، وأنّه أصبح محاصرًا. حتى إن قرار الاستمرار في القتال سرعان ما صُدم بالتحذير الذي أرسله الشاه عن طريق الجنرال عبد العلي منصور، معاون رئيس السافاك، الذي نقل إلى البارزاني أنّ الشاه قد وعد العراق في الجزائر بعدم السماح للأكراد بمواصلة القتال، وأنّه سمح للقوات العراقية بدخول إيران، لفرض تطبيق الاتفاق. كما قال له: بإمكانكم الاستسلام للقوات العراقية، أو إلى قواتنا، وليس هناك خيار آخر. وإن وقف إطلاق النار لن يُمدَّد[٢٨٣]. وينفرد قيادي كردي بالقول إنّ السفير الأميركي في طهران جاء إلى حاج عمران برفقة معاون رئيس السافاك واختلى بالبارزاني لإقناعه بوقف القتال، وقال له إنّ هناك اتفاقًا ثلاثيًا عسكريًا بين العراق وإيران وتركيا ضده، وإنّ الظروف الدولية ليست في صالحه. وأن الاستمرار في القتال سيعرض شعبه للهلاك[٢٨٤].

وبعد محاصرة الحركة الكردية، قررت اللجنة المركزية للبارتي الاتصال بالحكومة العراقية، لكن البارزاني وولديه إدريس ومسعود عارضوا، ومع ذلك أُرسلت برقية إلى بغداد باسم المكتب السياسي تبدي استعداده للتفاهم مع الحكومة، فجاء الرد سريعًا من إذاعة بغداد بالرفض، وأنه ليس أمامهم سوى الاستفادة من قرار العفو العام والعودة إلى الصف الوطني[٢٨٥]. وكان القتال حتى ذلك الوقت مستمرًا على كل الجبهات.

وأمام الوضع الصعب الذي وجد فيه البارزاني نفسه محاصرًا، وحلفاؤه قد خانوه، والجيش يتقدم على كل الجبهات، اتُّخذ قرار إنهاء ثورته، وأرسل في ليلة ١٧ ـ ١٨/ ٣/ ١٩٧٥ برقية إلى قوات البيشمركة وفروع

---

(٢٨٣) راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ص ٢٢٧.

(٢٨٤) سنجاري، القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ص ٧٢.

(٢٨٥) الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، ص ٢٣٣. لكن عصمت شريف وانلي يقول: إن البارزاني هو من أرسل البرقية إلى بغداد مقترحًا التفاوض، لكن الحكومة ردت ببرقية رافضة. انظر: راندل، المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

البارتي يطلب منهم إلقاء السلاح والتوقف عن القتال، والاستسلام للجيش العراقي أو الرحيل إلى إيران، مع تفضيل الخيار الثاني. وفي ليلة ١٩ - ٢٠/ ٣/ ١٩٧٥ أعلن مقر البارزاني نهاية «الثورة»، والانسحاب إلى إيران، بعد تدمير الإذاعة والمطبعة والأسلحة الثقيلة التي لا يمكن نقلها، وكانت الأموال قد جرى نقلها سابقًا[٢٨٦].

وقد اتُخذ البارزاني قرار وقف الحركة من دون إجراء مشاورات داخل حزبه، واقتصر على عائلته والمقربين منه فقط. وقد حاول بعض قادته[٢٨٧]، ومنهم سامي عبد الرحمن، إقناعه بتغيير موقفه وترك أحد أبنائه لقيادة المقاومة، لكنه رفض[٢٨٨]. كما أرسل جلال الطالباني رسالة إلى البارزاني يطلب فيها استمرار القتال، وشارحًا ضرورة ذلك، وكان يراهن على دعم «التجمُّع العراقي» المعارض الموجود في دمشق، وعلى دعم سورية[٢٨٩]، وليبيا، وبشكل ما السوفيات بعد إشارات من يفغيني بريماكوف (وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ما بعد) لمواصلة الحركة الكردية عملياتها. وكان رد البارزاني على دعوة الطالباني «اتركوه. . . إنه يريد خداعنا»[٢٩٠].

وانتهت في ٢٦/ ٣/ ١٩٧٥ آخر جيوب المقاومة. ودخل الجيش كافة

---

(٢٨٦) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٣٣. ويقول الدكتور محمود عثمان إنه وصلهم من إيران وأميركا و«إسرائيل» نحو ٤٨ مليون دينار عراقي، صُرف ثلثها، وبقي مع القيادة الكردية الثلثان. انظر: الوسط، العدد ٢٩٨ (١٣ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٧).

(٢٨٧) ومن القادة الذين قابلوا البارزاني لإقناعه بالاستمرار في القتال (علي العسكري، دكتور خالد سعيد، عمر دبابة، رسول مامند، كمال محي الدين، صالح اليوسفي)، وبعد رفضه ذهبوا إلى إيران. وبعد العفو عادوا إلى العراق، فتركتهم الحكومة في أربيل لمدة شهرين بعد تحقيق سريع معهم، ثم تم توزيعهم على مناطق متفرقة في العراق، وتعيينهم في وظائف حكومية، مثل مدير مستشفى، أو رئيس بلدية، أو موظفين عاديين. لكنهم ما لبثوا أن عادوا للعمل ضد الحكومة. مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق في دمشق، بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩.

(٢٨٨) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٢٧.

(٢٨٩) ألمح صدام حسين في مقابلة صحافية إلى أن سورية كان لها اتصالات بالبارزاني سرًا. انظر: «حديث مع صدام حسين: العراق والأكراد،» **الهيرالد تريبيون**، ٢٩ - ٣٠/ ٣/ ١٩٧٥، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٢، تاريخ ١/ ٤/ ١٩٧٥. كما ألمح الرئيس البكر إلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه بعد الانتصار على الحركة الكردية. في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٧٦، تاريخ ٧/ ٤/ ١٩٧٥.

(٢٩٠) سالار أوسي، جلال طالباني: **أحداث ومواقف**، ط ٢ (دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٨)، ص ٤٧ - ٤٨.

المناطق التي سيطر عليها البارزاني منذ عام ١٩٦١ مثل حاج عمران. وكان قرار إنهاء الحرب الذي اتخذه البارزاني مفاجئًا لأغلبية الأكراد، ومع ذلك نُفِّذت تعليماته على الرغم من الصدمة والغضب اللذين أصاب الكثير من القادة الميدانيين[٢٩١]. وبعد قراره اختفت البيشمركة، الذين كان عددهم نحو ٦٠ ألفًا.

وقد رأى البارزاني وأبناؤه وبعض قادته أن الاستمرار في القتال لم يعد مجديًا وفق الظروف التي استجدَّتْ، بعد أن تخلى الشاه عن حركتهم وأوقف دعمها بتخطيط مع الولايات المتحدة الأميركية، بينما رأى معارضو إنهاء القتال، ومنهم الطالباني: إنّ القرار استهانة بالتضحيات التي قدمها الأكراد، ويدفعهم نحو مستقبل قاتم ويقضي على آمالهم[٢٩٢].

وكان اتفاق الجزائر مفاجئًا للقادة العسكريين الميدانيين العراقيين، ولأغلب السياسيين. فميدانيًا كانت هناك تحضيرات وخطة لتنفيذ هجوم الربيع عام ١٩٧٥ ضد قوات البارزاني[٢٩٣]. حتى إن وزير الدفاع، عدنان خير الله، الذي كان يشرف على خطة الهجوم لم يكن يعلم عن الأمر شيئًا. وبعد الاتفاق صدرت الأوامر للجيش بتنفيذ الخطة، لكن من دون الاصطدام مع الإيرانيين الذين انسحبوا على الفور، فتقدم من دون مقاومة شديدة في البداية، لكن عند اقترابه من منطقة كلالة التي تضم مقرات الحركة الكردية جوبه بمقاومة مستميتة حتى وقف إطلاق النار في ١٣/ ٣/ ١٩٧٥. وبعد نهاية المعارك وصلت تهنئة لقيادات وأفراد الجيش من الرئيس البكر ونائبه صدام «بالنصر السياسي والعسكري»، كما أحضرت الحكومة عشرات الصحافيين والإعلاميين[٢٩٤]. ويقول اللواء صبحي ناظم توفيق: إنّ الجيش بعد وقف إطلاق النار تقدم نحو «كلالة» مقر الحركة الكردية في عرض قوة لإظهار سطوة الدولة، وفي الطريق كانت القرى ترفع الأعلام البيضاء، وتقدمت

(٢٩١) قال سامي عبد الرحمن عن البارزاني «كان بالنسبة لنا نصف إله». انظر: راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢٩٢) أوسي، المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢٩٣) توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ٢٤ ـ ٢٧.

(٢٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٣٣.

القوات وسط زغاريد النساء وتحيات الرجال الذين قدموا للجيش الطعام ومن دون أن يتعرض الجيش لهم(٢٩٥). وبعد دخول الجيش إلى كلالة وحاج عمران، جاء إليهما كبار قادة العراق وحزب البعث، وفي مقدمهم الرئيس البكر ونائبه صدام حسين وميشيل عفلق، الذين قابلوا وجهاء المنطقة ووعدهم بفتح صفحة جديدة وتنمية المنطقة(٢٩٦).

بينما تذكر مصادر ومراجع أخرى أنّه بعد نهاية الحرب وانسحاب البارزاني ومقاتليه، فإنّ الجيش انتقم من السكان، فقتل الآلاف، كما أجبر آلافًا آخرين على الرحيل إلى إيران(٢٩٧). وتحدثت تقارير صحافية عن انتشار شائعات عن المذابح التي تقوم بها القوات العراقية، وأنّ إيران والعراق لم تساعدا على تهدئتها لأنّهما منعتا منظمات الغوث والمراسلين من دخول المنطقة. لكن كان هناك إجماع بين المراقبين الأجانب في طهران على اقتراف بعض الوحدات العراقية لأعمال القتل التي بقيت حوادث معزولة، ولم تكن جزءًا من سياسية انتقامية(٢٩٨). وكانت الحكومة العراقية قد وضعت مراقبة صارمة على الصحف المحلية والأجنبية لعدم نقل الأخبار وأعمال العنف التي كانت تجري في مناطق القتال، كما عتّمت في الوقت نفسه على خسائر الجيش العراقي(٢٩٩).

٧ ـ النتائج المباشرة لحرب الشمال (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)

كان من نتائج حرب الشمال التي استمرت بشكل متقطع منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ مقتل وجرح عشرات الآلاف. وقدّر بعضهم عدد القتلى

---

(٢٩٥) توفيق، المصدر نفسه، الفصل ٤، ص ٣٧ ـ ٣٨، والغيطاني، **حراس البوابة الشرقية الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال**، ص ١٦٧

(٢٩٦) توفيق، المصدر نفسه، الفصل ٤، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢٩٧) هارفي موريس وجون بلوج، **لا أصدقاء سوى الجبال: التاريخ الأساوي للأكراد**، ترجمة راج آل محمد؛ مراجعة وتقديم هادي العلوي (بيروت: [د.ن.]، ١٩٩٦)، ص ١٢٩، وراندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٣٠.

(٢٩٨) **الإيكونومست** (لندن)، العدد ٥ (١١ نيسان/أبريل ١٩٧٥)، في: **تقارير الصحف الأجنبية**، الرقم ٧٨، تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٧٥.

(٢٩٩) إديث واني وإيف بينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ٢ ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ١١٥.

والجرحى من جانب الحكومة فقط بنحو أربعين ألفًا في الحرب الأخيرة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥[٣٠٠]. ونُقل عن صدام حسين الذي زار المنطقة بعد انتهاء الأعمال القتالية، وتحدث في حشد من المواطنين: «أنّ الجيش ضحى بـ ٦٣ ألف من الشهداء والجرحى خلال سنة واحدة»[٣٠١]. لكن الرقم الرسمي الذي قدمه رئيس أركان الجيش عبد الجبار شنشل آنذاك كان ١٦٤٠ قتيلًا، و٧٩٠٣ جرحى. وبلغت الخسائر في شمال العراق في صفوف المدنيين ومقاتلي الحركة الكردية نحو ٥٠ ألف قتيل، و١٠٠ ألف جريح. كما نزح إلى إيران نحو ٢٠٠ ألف من مقاتلي البيشمركة وعائلاتهم، فجرى إسكانهم في معسكرات خاصة في محافظات إيرانية عدة تكفلت الحكومة الإيرانية بمعيشتهم[٣٠٢]. وكان البارزاني يرغب في بقائهم في إيران كي يشكلوا قاعدة له على أمل الاستمرار في حركته. وقد رفضت تركيا فتح حدودها أمام اللاجئين بحجة أن قوانينها تمنعها من استقبال اللاجئين غير الأوروبيين[٣٠٣].

ومن أجل حل مشكلة اللاجئين أصدرت الحكومة عفوًا عامًا عاد في أثره نصف اللاجئين إلى العراق، كما سلم الكثير من قيادات البارتي أنفسهم إلى الحكومة، منهم صالح اليوسفي الذي كان يحمل رسالة من قيادة البارتي إلى مجلس قيادة الثورة العراقي الذي رفض استقباله ووضعه تحت الإقامة الجبرية. كما سلم نفسه حبيب محمد كريم، سكرتير البارتي، ودارا توفيق، وصديق أمين، وعلي هزار، وفارس باوه من أعضاء اللجنة المركزية للبارتي، إلى جانب العشرات من أعضاء قيادات الفروع الحزبية وأمراء الهيزات والبتاليونات[٣٠٤].

---

(٣٠٠) الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٣٥.

(٣٠١) توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ٤٠. ذكر صدام في خطاب له أن التضحيات كانت قرابة ستين ألف إصابة ما بين شهيد وجريح بين صفوف القوات المسلحة والشعب. انظر: «خطاب الرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية، حول النزاع العراقي ـ الإيراني،» ص ١٥.

(٣٠٢) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٣٥. أعطت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي «بايك» في تقريرها رقم ٣٥ ألف قتيل كردي. انظر: مجيد، **النفط والأكراد: دراسة العلاقات العراقية ـ الإيرانية ـ الكويتية**، ص ٥١.

(٣٠٣) راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٢٩.

(٣٠٤) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

أما البارزاني فقد خصصت له الحكومة الإيرانية دارًا في طهران، ووضعت تحت تصرفه ١٠٠ دار أخرى لأتباعه، فقد كان الشاه لا يريد أن تصبح صورته أكثر سوءًا في الصحافة الغربية لخيانته، وأن تزداد عداوة الأكراد له، كما أنّه أراد ـ وهو الأهم ـ الإبقاء على البارزاني كاحتياط يهدد به العراق إذا لم ينفذ اتفاق الجزائر[٣٠٥].

بقي البارزاني في إيران لبعض الوقت، ثم انتقل في حزيران/ يونيو ١٩٧٥ إلى الولايات المتحدة للعلاج من مرض السرطان. وهناك حاول الاتصال بشخصيات في الإدارة الأميركية، لكن .C.I.A لم تسمح له، وبقي معزولًا حتى إن ابنه مسعود الذي كان برفقته وصف الوضع بأنّه كان كالإقامة الجبرية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ رُحِّلَ البارزاني إلى إيران حيث اشتد عليه المرض، فطلب السفر ثانية إلى الولايات المتحدة، لكنَّ طلبَه رُفض في البداية لعدم إحراج أميركا، بخاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، ثم سُمِحَ له بالسفر شريطة عدم إعطاء أي أحاديث صحافية أثناء زيارته، وأن يدفع بنفسه تكاليف إقامته بعد أن دفعتها في المرة الأولى .C.I.A. وكان هذا قمة التنكر للبارزاني الذي وثق بوعود الولايات المتحدة التي لم تكن تهتم بما أصابه، وما أصاب الأكراد والشعب العراقي. وقبل سفره تحدث البارزاني للصحافيين عن تعرضه للخيانة، وتخلي الولايات المتحدة عنه، كما قال: لقينا التشجيع من إيران والوعود والدعم لكن لم يُلتزم بها[٣٠٦]. كما قال إنّه تعرض لخيانات متكررة من جانب إيران، والعراق، وتركيا، والاتحاد السوفياتي، و«إسرائيل»، والولايات المتحدة. وأنّه عام ١٩٧٢ لم يكن ليتحالف مع الشاه لو لم يحصل على موافقة الولايات المتحدة[٣٠٧]. وهذا أوضح دليل على أن التدخل الخارجي كان السبب الرئيس في فشل الحل السلمي للمشكلة الكردية، وأن هذه المشكلة

---

(٣٠٥) **الإيكونومست**، العدد ٥ (١١ نيسان/أبريل ١٩٧٥)، في: تقارير الصحف الأجنبية، الرقم ٧٨، تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٧٥.

(٣٠٦) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧، وراندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

(٣٠٧) راندل، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

قد أُستغلت من قبل الجميع، فالتدخل الخارجي لا يأتي بالخير لأحد.

ومن أجل إنهاء آثار الحرب في الشمال عملت الحكومة العراقية على إقناع بقية اللاجئين في إيران بالعودة. وأرسلت من أجل هذه الغاية وفدًا رفيعًا إلى إيران برئاسة نعيم حداد، عضو القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث، كانت مهمته إقناع اللاجئين بالعودة إلى العراق. وقد استطاع إقناع ستين ألفًا منهم بالعودة، لكن بعد عودتهم جرى توزيعهم على المحافظات الوسطى والجنوبية إجباريًا[٣٠٨]. وبعد انتهاء مدة العفو العام[٣٠٩]، عاد مجلس قيادة الثورة ومددها حتى منتصف نيسان/ أبريل، فعاد الآلاف وسلموا أسلحتهم للحكومة مقابل مبالغ مالية لكل قطعة سلاح[٣١٠]. وبلغ عدد قطع السلاح المسلمة نحو مئة ألف قطعة، منها الثقيل والخفيف، وكانت من مصادر متنوعة[٣١١].

٨ ـ أسباب فشل الحركة الكردية

تعددت أسباب فشل الحركة الكردية ما بين الذاتية والداخلية والإقليمية والدولية. فقد حَمَّلَ الكثير من الأكراد البارزاني وعائلته القسم الأكبر من الفشل، إضافة إلى طبيعة المجتمع الكردي العشائرية. تحمّل البارزاني العبء

(٣٠٨) الخرسان، المصدر نفسه، ص ٢٣٥. وتحدثت تقارير صحافية أنه تم الاتفاق بين العراق وإيران أثناء اتفاق الجزائر على عودة اللاجئين الأكراد من إيران. انظر: **الحرية (لبنان)**، ٢٤/ ٣/ ١٩٧٥، في: تقارير الصحف اللبنانية، الرقم ٦٨، تاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٧٥.

(٣٠٩) تمت إذاعة بيان العفو العام بالراديو والتلفاز مرارًا وباللغة الكردية، كما ألقت الطائرات ملايين المنشورات. انظر: الغيطاني، **حراس البوابة الشرقية: الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال**، ص ١١٩.

(٣١٠) يقول اللواء صبحي توفيق: إن قائد لوائهم شكل لجنة برئاسة المقدم الركن حاتم رحومي العزّي لجمع الأسلحة مقابل مبلغ لكل قطعة سلاح. ومن أجل السرعة وصلهم مليون دينار من البنك المركزي (٣ مليون دولار) بالهلوكوبتر، ونفذ المبلغ في يوم واحد من كثرة الأسلحة المسلمة. ودفعت الحكومة لكل مسدس مُسلم ٢٥ دينارًا، وللبندقية ٥٠ دينارًا، و٧٥ دينارًا للرشاش والقاذف، وديناران للقنبلة، و٥٠ فلسًا للطلقة أيًا كان نوعها. وصرفت اللجنة في أربعة أيام ثلاثة ملايين وربع مليون دينار (١٠ مليون دولار). وظلت شاحنات الجيش تنقل هذه الأسلحة لأيام عدة إلى المخازن في أربيل. انظر: توفيق، **العراق الحديث**، الفصل ٤، ص ٣٩.

(٣١١) الغيطاني، المصدر نفسه، ص ١٦٧. كما قيل إن قوات البارزاني سلمت الجيش ١٨٠ ألف قطعة سلاح، مقابلة شخصية أجريت مع جعفر البرزنجي، في حلب، بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٨.

الأكبر في ذلك الفشل بسبب قيادته العشائرية ومحاباته لأبناء عشيرته وعائلته[٣١٢]، مرورًا بميله إلى السرّية، وتسلّطه، وثقته غير المحدودة بحلفائه الأجانب. ويحلل القيادي في البارتي، علي سنجاري، أسباب الفشل قائلًا: «إنّه لا يجب تحميل البارزاني كل المسؤولية وتبرئة ساحة المسؤولين الأكراد الآخرين. ومن أخطاء البارزاني استمرار زعزعة ثقته بالبارتي وعدم إعطائه أهميته القيادية، وتجاهله دور القواعد الحزبية، وتسليم زمام معظم الأمور في السنين الأخيرة إلى من تنقصهم الخبرة السياسية والعسكرية مما جعله معزولًا عن الأوضاع الداخلية لحركته. واعتماده الكلي على الدول الخارجية ووضع ثقته بالرجعية الإيرانية، والاعتماد على وعود الولايات المتحدة»[٣١٣].

ويتابع سنجاري شارحًا أسباب الفشل فيقول: «إن الأوضاع الداخلية للحركة الكردية بدأت بالتدهور بعد اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ مباشرة حيث انهمك أكثر المسؤولين في الحركة والبارتي في الحصول على الوظائف الحكومية، والمطالب الشخصية، والتجارة، وجمع الثروات، وتكوّنت طبقة من أثرياء الحرب، وأصبح كل قائد عسكري أميرًا في مقاطعته، وفُقدت السيطرة المركزية عليهم. وانتشرت ظاهرة «المحسوبية» والمنافسة بين أجهزة البارتي والحركة الكردية. وظهرت التكتلات ومراكز النفوذ، وانصرفت أكثرية العناصر القيادية عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ إلى المنافسة على كسب المؤيدين والسيطرة على الأمانات[٣١٤]، وهو الجهاز الإداري الذي أُسّس بداية عام ١٩٧٤ لإدارة المناطق التي تحت سيطرة الحركة،

---

(٣١٢) قيل إن البارزاني كان يفرق بين مقاتليه البهدانيين والسورانيين. فهو كان من عشائر بارزان التي تنتمي إلى البهدانيين الذين يعيشون في الشمال الغربي ويتكلمون لهجة تختلف عن السورانيين الذين يعيشون في الشمال الشرقي وتعتبر السليمانية مركزًا لهم. ولأنه زعيم عشائري فقد أسند قيادة قواته إلى قادة أغلبهم من البهدانيين، وفي المعارك المهمة كان يقدم السورانيين ويؤخر البهدانيين، ما أضعف الروح المعنوية للمقاتلين السورانيين. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣١٣) علي سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء** (دهوك: مطبعة خه بات، ١٩٩٧)، ص ٩٧ ـ ٩٨ و١٠٥.

(٣١٤) كانت هناك ثماني أمانات، وهي: أمانة المالية، الزراعة، الداخلية، الأشغال والإسكان الصحة، العدلية، التربية والتعليم، الشباب والإعلام. وفي كل واحدة كان مئات الموظفين. انظر: الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٣٢.

وأصبح يضم عشرة آلاف موظف وعامل تُصرَف لهم الرواتب، بينما كانت رواتب البيشمركة المقاتلين[٣١٥] في الجبال تتأخر. وهكذا أصبحت القيادة في واد والمقاتلون في واد آخر. ومن ناحية أخرى لعب جهاز الباراستن غير الكفء دورًا كبيرًا في تدهور الأوضاع الداخلية بعد أن استغل الكثير من أفراده مناصبهم، ولا سيما مسؤولو المناطق العسكرية (الهيزات) وفروع الحزب، وصاروا يرفعون تقارير مشوهة عن الأوضاع في مناطقهم»[٣١٦].

كما تسلل الفساد المالي إلى الحركة، وظهر الثراء على قياديين فيها نتيجة عملهم بالتهريب الذي شمل معظم أسواق العراق لا الشمال فحسب[٣١٧]. وتحول بعض قادة البيشمركة إلى أثرياء حرب ومصالح غير مستعدين للتضحية بها فاختاروا اللجوء إلى إيران تاركين وراءهم المقاتلين الأشداء[٣١٨]، ما سبب نقمة عناصر البيشمركة وهجومهم على قادتهم الذين أرادوا تركهم لمصيرهم والانسحاب، مثل عيسى سوار في منطقة زاخو[٣١٩].

وكانت الولاءات العشائرية، إضافة إلى الانشقاق الداخلي في الحركة، مشكلة مزمنة وسببًا رئيسًا لضعفها. ومن جهة أخرى لم تستطع الحركة كسب تعاطف القوى السياسية العراقية على الرغم من أنّه لم يعرف عنها

---

(٣١٥) كان راتب المقاتل العادي في الحركة الكردية ٧ دنانير عراقية، والمتزوج ١٠ دنانير، والموظف الإداري كالمحاسب ١٥ دينارًا. مقابلة شخصية أجريت مع عبد الرزاق توفيق، في دمشق، بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٩.

(٣١٦) سنجاري، المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣١٧) مثال ذلك معاون الشرطة عزيز الأتروشي الذي لم يكن يملك شيئًا قبل انضمامه إلى الملا، وأصبح بعدها يملك ١٢٠ ألف دينار في البنوك الإيرانية. انظر: الغيطاني، حراس البوابة الشرقية: **الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال**، ص ١٢٥.

(٣١٨) سعد ناجي جواد، **دراسات في المسألة القومية الكردية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص ١٥٠.

(٣١٩) حديث مع هوشيبار زيباري. انظر: راندل، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ص٢٣٠. (زيباري قيادي كردي يشغل حاليًا ـ عام ٢٠٠٩ ـ منصب وزير خارجية العراق). بينما يقول محمود ركري الذي كان عام ١٩٧٥ في البيشمركة في منطقة زاخو: إن سوار قُتل على يد علي بك سليفاني بينما كان عائدًا من اجتماع مع أسعد خوشفي، المسؤول العسكري لقاطع دهوك، لترتيب الانسحاب، ثم سلم سليفاني نفسه إلى الحكومة. وعام ٢٠٠٢ اغتيل البارتي سليفاني في الموصل عقابًا له على قتل سوار، بحسب: المقابلة الشخصية التي أجريت مع محمود ركري، في دمشق بتاريخ ٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

مهاجمة العراقيين على أساس عرقي، ولم يتحول الصراع إلى حرب أهلية، بل كانت معارك بين جيش نظامي ومتمردين. كما كان لتغيير الأكراد تكتيكاتهم الحربية (حرب العصابات)، وتحولهم إلى أساليب الجيوش الحديثة أثر سلبي كبير جعلهم تحت رحمة الخارج.

كما وقعت القيادة الكردية في أخطاء سياسية وسوء تقدير، فلم تدرك مدى المتغيرات في العراق الذي بات يمتلك أموالًا طائلة، استطاع بوساطتها تسليح جيشه. كما أنّ رفضها للحكم الذاتي، واستمرارها بالاتصال بالخارج، وبخاصة إيران و«إسرائيل»، جعل الحكومة تقرر القضاء عليها بأي ثمن. ويؤكد ذلك مؤيدو حزب البعث، لأنّ ميل الحركة إلى التحالفات الخارجية دفعها إلى المغالاة في المطالب، الأمر الذي أقنع البعث في النهاية بضرورة سحقها بدلًا من التفاهم معها، مع أنّ الظروف الطبيعية والجيوسياسية قد فرضت عليها عدم إمكانية الحياة من دون الدعم الخارجي، وكان هذا أحد أسباب فشلها.

كما كانت المتغيرات الإقليمية والدولية في غير صالح الحركة، التي استُغلَّتْ، وجرى ترتيب المصالح الإقليمية والدولية على حسابها، من دون الالتفات إلى الكارثة والمعاناة الشديدة التي أصابت الأكراد والعراقيين بعامة.

سادسًا: الوضع السياسي للأقليات القومية والدينية الأخرى في شمال العراق خلال حكم حزب البعث (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥)

ركزت الفقرات السابقة من هذا الفصل على المشاكل السياسية والأعمال المسلحة التي جرت في شمال العراق، وكان محورها الأكراد بشكل خاص، الذين كانت لهم تنظيمات سياسية وعسكرية واتصالات خارجية. وفي هذا الفصل، كما في الفصل السابق، سيجري تناول وضع الأقليات القومية والدينية في الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥. ولا بد من التنويه إلى أن العرب الذين يشكلون مكونًا أساسيًا في شمال العراق، كانوا على تناغم شبه تام مع السلطة المركزية في بغداد، ولم تكن لهم مشاكل خاصة، لذا جرى تناولهم ضمن السياق العام في الكتاب.

١ ـ الوضع السياسي للتركمان (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥)

نظر التركمان ـ كما أشير في الفصل السابق ـ دومًا إلى أنّ حقوقهم لم تكن كاملة منذ تأسيس الدولة العراقية، لأنّ الدساتير العراقية بدءًا بالقانون الأساسي العراقي عام ١٩٢٥، مرورًا بالدستور الموقت لعام ١٩٧٠، وتعديلاته أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٧ لم تتطرق إليهم بوجه خاص[٣٢٠]. إضافة إلى التنفيذ الكيفي للحكومات العراقية لبعض المواد الخاصة بالأقليات في هذه الدساتير، ما أفرغها من محتواها. ومع ذلك استمر التركمان على موقفهم المعارض للحركة الكردية، منذ اندلاع القتال في أيلول/سبتمبر ١٩٦١[٣٢١]، وحتى نهايتها عام ١٩٧٥. فكيف كان الوضع السياسي للتركمان خلال فترة حكم حزب البعث (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥).

تسلم حزب البعث السلطة في العراق في تموز/يوليو ١٩٦٨. وكما مرّ سابقًا، فقد قام في الفترة الأولى بتثبيت حكمه وإبعاد خصومه ومنافسيه. وخلال ذلك جرت بعض الأحداث ضمن السياق العام لما كان يجري في العراق، فسَّرها التركمان على أنّها موجهة ضدهم، مثل إعدام نظام الدين عارف (تركماني)، وزير الاقتصاد في حكومة عبد الرحمن عارف، الذي أعدم بتهمة التجسس لحساب «إسرائيل» وانتمائه إلى منظمة تقوم بنشاطات لمصلحة تركيا[٣٢٢]. كما شهدت مدينة كركوك حملة اعتقالات طالت كبار التجار والوجهاء في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، رأى التركمان فيها رسالة موجهة إلى من ينتقد النظام[٣٢٣].

لكن حزب البعث ما لبث أن اتجه إلى حل مشاكل جميع القوميات

(٣٢٠) زياد كوبرولو، «التركمان وحقوقهم في العراق الجديد،» **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٧/١٠/٢٠٠٣.

(٣٢١) علي سنجاري، **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية** (دهوك: مطبعة خاني، ٢٠٠٧)، ص ٧٨.

(٣٢٢) فاضل دميرجي، **ماضي وحاضر أتراك العراق** (أنقرة: دار طباعة لمؤسسة التاريخ التركي، ١٩٩١)، ص ٣٢.

(٣٢٣) أرشد الهرمزي، **التركمان والوطن العراقي**، ط ٣ (بيروت: الدار العربية للموسوعات ومؤسسة وقف كركوك، ٢٠٠٥)، ص ١١٣.

والأقليات في العراق، ومنهم التركمان. وبدأ مع الأكراد مفاوضات انتهت بصدور بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ لحل المشكلة الكردية[٣٢٤]. وكانت الحكومة قبل بيان آذار/ مارس قد أصدرت قوانين تخص الحقوق الثقافية للسريان والتركمان، لطمأنة كل المكونات السكانية في الشمال. فصدر في ٢٤/ ١/ ١٩٧٠ القرار الرقم ٨٩ عن مجلس قيادة الثورة، وتضمن منح الحقوق الثقافية والتعليمية للتركمان. وأهم ما جاء فيه: تدريس اللغة التركمانية في المرحلة الابتدائية وتوفير وسائل الإيضاح اللازمة باللغة نفسها. واستحداث مديرية الدراسة التركمانية في وزارة التربية. وتمكّين الأدباء والشعراء والكتّاب التركمان من تأسيس اتحاد لهم ومساعدتهم على طبع مؤلفاتهم، وربْط اتحادهم باتحاد الأدباء العراقيين. واستحداث مديرية للثقافة التركمانية. وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية. وزيادة البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك[٣٢٥].

ويلاحظ في القانون التركيز على لفظ «التركمان» واللغة «التركمانية» لتمييزهم عن الأتراك في تركيا. وبعد صدور القرار، أُجريَ استطلاع للمدارس التي ترغب بتدريس اللغة التركمانية، فاختارت ١٠٤ مدارس من ضمن ١٢٤ مدرسة في كركوك التدريس بالتركمانية، مع أغلبية ساحقة للمدارس في مدن طوزخرماتو وكفري وآلتون كوبري ومناطق أخرى يسكنها التركمان. وتشكلت لجنة لإعادة تسمية المدارس بأسماء تركمانية، ولجنة أخرى لوضع المناهج الدراسية[٣٢٦].

ويقول التركمان إنّه لم تمر سنة على تطبيق القانون حتى بدأت الحكومة باتخاذ خطوات لإفراغه من محتواه، فلم تفتح عددًا كافيًا من المدارس التي

---

(٣٢٤) بعد بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ فتح البارتي فرعًا له في كركوك (الفرع الثالث) بشكل علني، وكان مسؤوله علي سنجاري، الذي يقول: إن عددًا من الشخصيات التركمانية زاروا مقره للتهنئة. انظر: سنجاري، أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية، ص ٨١.

(٣٢٥) عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦. وقد ورد في مقدمة هذا القانون: «إيمانًا من الثورة بحق الأقلية التركمانية في التمتع بحقوقها الثقافية في المناطق التي تسكنها»، النص الكامل للقانون في: الهرمزي، المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣٢٦) الهرمزي، المصدر نفسه، ص ١١٦.

بلغت مئة وعشرين مدرسة، أما الحاجة فكانت لمئتي مدرسة. ولم يدم التدريس فيها طويلًا، فأُغلق بعضها أو توقفتْ عن تدريس اللغة التركمانية بسبب نقل المعلمين التركمان إلى المدارس العربية والكردية. كما جرى تغيير أسماء المدارس من التركمانية إلى العربية. واللجوء إلى تنظيم مضابط مزيفة من أهالي الطلاب بعدم رغبتهم في تدريس أولادهم اللغة التركمانية(٣٢٧). وقد اتُّهم بتنظيم هذه المضابط مديرو النواحي البعثيون والمخاتير العرب الذين عُيّنو على المناطق التركمانية، مع أن البعث كان قد أعلن تعيين هؤلاء من صفوفه لضمان تطبيق قانون الحقوق الثقافية وإيصال الخدمات للتركمان(٣٢٨).

كما اتهم التركمان السلطة بتفريغ القانون من محتواه عن طريق إجراء تعديلات عليه، مثل إلزام الصحف باللغتين العربية والتركية القديمة (تكتب بالحرف العربي)(٣٢٩)، وتعيين أعوان النظام على رأس المؤسسات الثقافية التركمانية (مديرية الثقافة، والإذاعة، الجريدة) ممن لا ثقة للتركمان بهم(٣٣٠). فعلى سبيل المثال، رفضت وزارة الداخلية طلب مجموعة من المثقفين التركمان لتأسيس «اتحاد الأدباء التركمان»، ومنحت الترخيص لجماعة لا يمثلون التركمان وليسوا أدباء وبعضهم لا يعرف «اللغة التركية»(٣٣١).

---

(٣٢٧) عارض قسم من التركمان التعليم بلغتهم حتى لا يضعف تعليم أولادهم مما يعيقهم عن إكمال دراستهم الجامعية في المستقبل، في: مقابلة شخصية أجريت مع اللواء صبحي ناظم توفيق، في حمص، بتاريخ ٣/٨/٢٠٠٧.

(٣٢٨) الصمانجي، المصدر نفسه، ص ٢٠٦، ودميرجي، **ماضي وحاضر أتراك العراق**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣٢٩) مذكرة مرفوعة من رئيس نادي الإخاء، العميد المتقاعد عبد الله عبد الرحمن، إلى رئيس الجمهورية العراقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، للاعتراض على منع إصدار مجلة الإخاء بالأحرف التركية الحديثة وإلزامها بالأحرف التركية القديمة، مع أن المجلة حصلت على امتياز إصدارها باللغتين العربية والتركية الحديثة. والقرار سوف يحد من انتشارها داخليًا وخارجيًا. الوثيقة منشورة في: الصمانجي، المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(٣٣٠) على سبيل المثال تم تعيين «عبد اللطيف بندر أوغلو» مديرًا للثقافة التركمانية، كما تولى هو نفسه رئاسة تحرير جريدة يورد التركمانية، ومنصب رئيس اتحاد الأدباء التركمان، وبقي في هذه المناصب حتى التسعينيات. وكان أحد أعضاء الحزب الشيوعي السابقين، ولم يكن الكثير من التركمان راضين عنه. انظر: دميرجي، المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣٣١) مذكرة رئيس وأعضاء نادي الإخاء المرفوعة إلى وزير الداخلية العراقي، الوثيقة منشورة في: الصمانجي، المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

وأمام هذه الإجراءات قدم رئيس نادي الإخاء التركماني، وأعضاء عدة، مذكرة إلى وزير الداخلية أعربوا فيها عن خيبة أملهم من طريقة تطبيق قانون الحقوق الثقافية، التي جاءت مخالفة لروح القانون. كما اعترضت المذكرة على كل من عُيّنوا لإدارة المؤسسات التركمانية، ورأت أنّهم غير مناسبين لهذه المناصب[٣٣٢]. كما أعلن الطلاب التركمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ إضرابًا عامًا في كركوك احتجاجًا على إجراءات الحكومة. وأيّدت الإضرابَ نقابةُ المعلمين في كركوك، فردّت السلطات بإلقاء القبض على المحرِّضين وعلى أعضاء نقابة المعلمين، كما عادت واعتقلت شبانًا عدة عام ١٩٧٣[٣٣٣].

ويلخص صبحي ناظم توفيق سبب الخلاف بين التركمان والبعث بما يلي: «أيد التركمان وصول البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، خصوصًا بعد تنفيذ حكم الإعدام بحق المدانيين بأحداث كركوك ١٩٥٩. ولم يقع الخلاف مع البعث إلّا بعد عام ١٩٧٠ بسبب قرار البعث تحجيم جميع الزعماء التقليديين في العراق، ومنهم التركمان، ومحاربة كل توجه قومي غير عربي، وتقنين دخول التركمان إلى الجيش والشرطة عدا الموالين للبعث، وكذلك الجامعات، واضطرار الكثير من التركمان الدخول في حزب البعث من دون إيمان لتسيير شؤونهم»[٣٣٤].

على الرغم من ذلك لم تنقطع الخيوط بين السلطة والتركمان، بسبب خشيتهم من أطماع الأكراد في ضم كركوك إلى مناطقهم، ما دفعهم إلى البقاء قريبين من الحكومة. كما أنّ انقطاع التواصل الجغرافي بين مناطق سكن التركمان في شمال العراق والأراضي التركية منعهم من معاداة الحكومة. وبشكل عام لم تكن للتركمان مطالب سياسية مثل الحركة الكردية، واكتفوا بالمطالب الثقافية. واستمرت هذه الحالة حتى نهاية الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٧٥ ليدخل بعدها شمال العراق مرحلة جديدة طبقت فيها الحكومة سياسات جديدة انعكست على جميع سكانه.

---

(٣٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٣٣٣) الهرمزي، **التركمان والوطن العراقي**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٣٣٤) مقابلة شخصية أجريت مع اللواء صبحي ناظم توفيق، في حمص، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣.

٢ ـ الوضع السياسي للمسيحيين في شمال العراق (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥)

نظر حزب البعث العربي الاشتراكي بعد توليه الحكم عام ١٩٦٨ إلى المسيحيين على أنهم عرب، ولم تكن لهم في برامجه أي سياسات خاصة. على الرغم من تناول المبادئ النظرية للحزب لمسألة القوميات، كما تناول ميشيل عفلق في كتابه **في سبيل البعث** الأكراد والآشوريين والأرمن.

وفي إطار سياسة الحزب لحل مشكلة الأقليات والقوميات، ومنها مشكلة الآشوريين في العراق، اتخذ قرارات عدة كانت الغاية منها دمجهم وإبعادهم عن الأحزاب المنافسة كالحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني الناشطين في شمال العراق، فصدرت قرارات عدة تخص حقوقهم في العراق، منها قانون تشكيل «اللجنة المركزية للطائفة الآثورية النسطورية»[٣٣٥] الذي أعطى للآشوريين حق انتخاب ممثليهم لإدارة شؤونهم الدينية والأحوال الشخصية وإدارة الكنائس.

وضمن سياسة الحكومة للتقارب مع الآشوريين، وجهت دعوة رسمية إلى مار شمعون إيشاي، بطريرك كنيسة المشرق، لزيارة العراق، وإعادة الجنسية العراقية له، بعد أن كان جُرد منها ونفي عام ١٩٣٣[٣٣٦]. وعندما زار العراق في ٢٤/ ٤/ ١٩٧٠ استقبل استقبالًا رسميًا وجماهيريًا كبيرًا في بغداد، وكان بين مستقبليه أعداد غفيرة من الآشوريين (١٥٠ ألف شخص) من مختلف طوائفهم. ونزل إيشاي ضيفًا على الحكومة العراقية، واستقبله كبار المسؤولين في الحزب والدولة، وعلى رأسهم الرئيس أحمد حسن البكر. كما قام بجولة على المدن التي يقطنها الآشوريون. وقد حققت الحكومة لمار شمعون وأتباع كنيسته عددًا من المطالب الدينية والكنسية، أهمها تحويل ملكية الكنائس إلى أتباعه، وكانت الحكومة قد أعطتها قبل سنوات إلى أتباع الكنيسة الشرقية القديمة للطائفة النسطورية التي جرى تهميشها.

---

(٣٣٥) مصطلح آثوري وآشوري يحملان المعنى نفسه في هذه الكتاب. ففي البداية استخدم مصطلح آثوري ولاحقًا في السبعينيات راجت تسمية الآشوريين أكثر.

(٣٣٦) انظر تفصيل حوادث الآثوريين عام ١٩٣٣ في الفصل الأول من هذا الكتاب.

وهكذا عاد مار شمعون على رأس الآشوريين بعد أن كان ماليك[٣٣٧] خوشابا رئيس إحدى أكبر العشائر الآشورية خلال الفترة الماضية قد وقف مع الحكومة ضده وعائلته، وظل خوشابا مع أتباعه مواليًا للحكومات العراقية المتعاقبة، وتخرج أبناؤه من الكلية العسكرية وعملوا في الجيش العراقي[٣٣٨].

وفي ١/ ٥/ ١٩٧٠ أصدر رئيس الجمهورية قرارًا يقضي بتعيين البطريرك مار شمعون رئيسًا أعلى للقومية الآشورية في العراق. وقد دفعت هذه التطورات الكثير من الآشوريين للانضمام إلى حزب البعث أو التعاون معه، ووصل الأمر إلى محاولة تأسيس «حزب بعث آشوري» موالٍ للنظام. كما قامت بعض المؤسسات وأجهزة الإعلام الآشورية في المهجر بمدح النظام على ما فعله لهم، حتى إن «الاتحاد الآشوري العالمي»[٣٣٩]، اختار الرئيس البكر شخصيةً لعام ١٩٧٢، وظهرت صورته على غلاف مجلته **الكوكب الآشوري**. وعلى الرغم من ذلك رفض البطريرك توريط نفسه كراعٍ للكنيسة في المسائل السياسية. وبعد بقائه نحو شهر في العراق عاد إلى الولايات المتحدة الأميركية، ورفض تلبية الدعوة الثانية للحكومة العراقية لأنه لا يريد إعطاء شعبه وعودًا فارغة كما قال[٣٤٠]. وعام ١٩٧٥ اغتيل في الولايات المتحدة على يد آشوري، وقد اشتبه بعض الآشوريين بعلاقة الحكومة العراقية بالاغتيال[٣٤١].

---

(٣٣٧) ماليك كلمة آشورية تعني رئيس عشيرة كبيرة. انظر: أبرام شبيرا، **الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١)، ص ٣٨.

(٣٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٧.

(٣٣٩) الاتحاد الآشوري العالمي: تأسس في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٨ في فرنسا، ومن مؤسسيه شمشون ميرزا. ويعمل الاتحاد على خدمة قضايا الشعب الآشوري القومية، وله فروع في مختلف أنحاء العالم، وأهمها في الولايات المتحدة وأستراليا. المكتب الثقافي والإعلامي للاتحاد الآشوري العالمي ـ فرع أستراليا، عن موقعه الإلكتروني: <http://aua.net/News/events/australia_anv/anniversary.htm> (25/10/2009)

(٣٤٠) مهند الحاج علي، «الآشوريون أصحاب (نصيب) في قمع أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق،» **الحياة**، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٣.

(٣٤١) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

وعلى الرغم من رفض مار شمعون التعاون، تابعت الحكومة سياستها لإعطاء الآشوريين حقوقهم، فأصدر مجلس قيادة الثورة في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٢، القرار رقم ٢٥١ القاضي بمنح الناطقين باللغة السريانية من الآثوريين والكلدان والسريان حقوقهم الثقافية[٣٤٢]، وذلك تنفيذًا لقرارات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في ضرورة تمكين الأقليات القومية من ممارسة حقوقها المشروعة[٣٤٣]. وكانت إمكانية تطبيق القانون كبيرة لكونه لا يتعلق بالنواحي السياسية، ولذلك ساعد رجال الكنائس في تطبيقه على الرغم من عدم خلوّه من مغزى سياسي لاجتذاب المسيحيين إلى السلطة. وبعد صدور القرار تلقى الرئيس البكر برقيات التهنئة والإشادة بالقرار من داخل العراق وخارجه، منها برقيات من رئيس السريان الأرثوذكس في العالم، ومطران الآشوريين في لبنان، ومن مخاتير القرى السريانية، كما زاره وفد من رجال الدين الآشوريين والكلدان، وخرجت مظاهرات في بغداد دعمًا للقرار[٣٤٤].

وأعقب صدور القانون تأسيس عدد من النوادي والجمعيات الثقافية والفنية، ومجمع اللغة السريانية في المجمع العلمي العراقي، وإذاعة

(٣٤٢) بنود القانون: ١ ـ تكون اللغة السريانية لغة التعليم في كافة المدارس الابتدائية التي غالبية تلاميذها من الناطقين بهذه اللغة، ويبقى تعليم العربية إلزاميًا في هذه المدارس. ٢ ـ تدرس السريانية في المدارس المتوسطة والثانوية في المدارس التي غالبية طلابها ناطقين بها. ٣ ـ تدرس السريانية في كلية الآداب بجامعة بغداد كإحدى اللغات القديمة. ٤ ـ استحداث برامج سريانية في إذاعة العراق ومحطتي تلفاز كركوك ونينوى. ٥ ـ إصدار مجلة شهرية بالسريانية، وإنشاء جمعية للأدباء والكتاب الناطقين بالسريانية. ٦ ـ مساعدة المؤلفين والمترجمين الناطقين بالسريانية لنشر إنتاجهم. ٧ ـ تمكين الناطقين بالسريانية من فتح النوادي الثقافية والفنية وتشكيل الفرق الفنية والمسرحية لإحياء تراثهم. انظر: شبيرا، **الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات**، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٣٤٣) نشرت عشرات المقالات تعليقًا على قرار منح الحقوق الثقافية للأقليات، منها مقالة في جريدة الثورة العراقية بعنوان: «حلقة جديدة.. في المسيرة التي قادها حزب البعث لحل مسائل الأقليات القومية»، وجاء فيها أن منح الحقوق القومية للشعب الكردي الشقيق، وتأمين الحقوق الثقافية للتركمان، وللآثوريين والكلدان والسريان إكليل غار في مسيرة حزب البعث. كما يعبّر عن الجوهر التقدمي للقومية العربية. انظر: تقارير الصحف العراقية: الرقم ٣٠، تاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٧٢، والرقم ٣٢، تاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٧٢.

(٣٤٤) تقارير الصحف العراقية: الأرقام ٣٣ ـ ٣٥ و٣٨ (أيار/ مايو ١٩٧٢).

سريانية وصدور مجلات باللغتين العربية والسريانية. وقد صاحب تطبيق القانون بعض العقبات من جانب الحكومة والمشمولين بالقانون، فعلى سبيل المثال: حدثت خلافات حول اللهجة التي ستُعتَمَد في التعليم أوّلَ اعتماد: اللغة السريانية القديمة أم الحديثة؟ وتدخل في الموضوع رجال الكنيسة الذين كان كلٌ منهم يهتم بطائفته، فاستفادت السلطة من هذه الخلافات في عرقلة تطبيق القانون[٣٤٥].

وفي ٢٠/١٢/١٩٧٢ صدر قرار عفو خاص عن الآشوريين المرتبطين بالحركة الآثورية عام ١٩٣٣ وإعادة الجنسية العراقية إليهم. وكان المقصود من هذا القرار بالدرجة الأولى الزعيمين مار شمعون وماليك ياقو ماليك إسماعيل. وصدر في الشهر نفسه قرار يتعلق بإعادة تخطيط الحدود الإدارية للمحافظات العراقية لاستحداث وحدات إدارية تجمع الأقليات[٣٤٦].

بحثت القيادة العراقية عن زعامة غير دينية للآشوريين في العراق بدلًا من البطريرك مار شمعون، ووجدت ما تريده في ماليك ياقو ماليك إسماعيل، زعيم عشيرة تيارى العليا، إحدى أكبر العشائر الآشورية. وكان أحد زعماء العشائر الذين هربوا إلى سورية بعد مشاركته في حوادث عام ١٩٣٣ ضد الحكومة، ثم انتقل إلى كندا، ومن هناك وجهت له الحكومة دعوة لزيارة العراق في شباط/فبراير ١٩٧٣، فوافق على العودة بعد الإجراءات والقوانين الإيجابية التي أعلنتها الحكومة بخصوص أبناء قوميته. وعاد إلى بغداد مع وفد من «الاتحاد الآشوري العالمي». وعلى الفور أعادتِ الحكومة له جنسيته العراقية وعُين رسميًا رئيسًا للقومية الآشورية في العراق بدلًا من البطريرك مار شمعون. وشُكِّلت لجنة خاصة برئاسة ماليك ياقو ضمَّتْ ممثلين عن الكنيسة الكلدانية والسريانية، كانت مهمتها تطبيق التشريعات التي تخص الآشوريين. كما قُدم مشروع لتطبيق قرار مجلس قيادة الثورة الخاص باستحداث الوحدات الإدارية وتحديد حدودها في مناطق سكن الآشوريين في شمال العراق، التي كان بعضها يتداخل مع المناطق المشمولة

---

(٣٤٥) شبيرا، الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٣٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.

بيان ١١ آذار/ مارس الخاص بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان[٣٤٧].

وعلى الرغم من عمل ماليك ياقو مع الحكومة، فقد كان حذرًا، فلم يُرِدْ تنفيذَ ما تريده منه قبل تحقيق وعودها له، فقد كان هناك اعتقاد بين الآشوريين بأنّ الحكومة تقدم لهم الامتيازات لجرهم إلى الوقوف ضد الحركة الكردية، وكان ياقو على علاقة بالبارزاني، وزاره في شمال العراق عن طريق إيران قبل عودته إلى بغداد. وفي النهاية رفض ياقو طلب الحكومة تأسيس قوات آشورية لحماية المنطقة المخصصة للآشوريين من الأكراد، لكن كان هناك عدد من أعضاء الاتحاد الآشوري العالمي موافقين على سياسة الحكومة. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ توفي ماليك ياقو بشكل مفاجئ، ما جعل الشك يحوم حول تورط الحكومة بتسميمه، لأنه رفض التنازل لها[٣٤٨]. وقامت الحكومة في ما بعد بتشكيل قوات خاصة من الآشوريين تابعة لها، على غرار «قوات الفرسان» المُشكّلة من العشائر الكردية، كما راجت أخبار عن انتقال الكثير من المسيحيين الذين عُدّوا عربًا إلى كركوك، ما جعل البارزاني يتذمر من قادة المسيحيين لمشاركتهم الحكومة في تعريب كركوك[٣٤٩]. وكانت هذه الإدعاءات مبالغًا فيها لأن عدد المسيحيين بقي محدودًا في كركوك، حتى بحسب الإحصاءات الرسمية[٣٥٠].

وبعد وفاة ياقو تولى أعضاء من الاتحاد الآشوري العالمي مهمة الاستمرار في التفاوض مع الحكومة التي كانت تصر على تشكيل قوات آشورية في الشمال، لكنهم رفضوا طلبها بسبب تعهدهم أمام اللجنة التنفيذية للاتحاد الآشوري بتحقيق مطالبهم بالطرق السلمية. وقد تولى ملف التفاوض مديرية الأمن العام ورئيسها ناظم كزار الذي أعدم عام ١٩٧٣[٣٥١].

وعلى الرغم من تفاوض ممثلي المسيحيين مع الحكومة، وصدور

---

(٣٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣٤٩) نشرت هذا الخبر صحيفة لوموند الفرنسية في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧١. انظر: Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, pp.143 and 337, notes.

(٣٥٠) حول عدد السكان في محافظة كركوك وانتماءاتهم. انظر «السكان في شمال العراق» في الفصل الأول من الكتاب.

(٣٥١) شبيرا، المصدر نفسه، ص ٤١.

قوانين إعطائهم الحقوق الثقافية، كان هناك عدد من المسيحيين في الشمال يسيرون في طريق أخرى من خلال العمل مع الحركة الكردية، التي حرص رئيسها البارزاني على ضمهم إليها بسبب انتشارهم في شمال العراق وحتى لا يكونوا مع الحكومة ضده، ومن أجل التقرب من الدول الغربية والفاتيكان الذين كانوا يهتمون بشؤون المسيحيين في العراق. وكان البارتي قد توجه بعد بيان ١١ آذار/ مارس إلى فتح مقرات له في المناطق المسيحية لمواجهة نفوذ حزب البعث المتصاعد فيها.

وبعد عودة المطران مار شمعون وتعيينه من قبل الحكومة رئيسًا أعلى للقومية الآشورية، قرر البارزاني عام ١٩٧١ تأليف لجنة خاصة باسم «اللجنة العليا لشؤون المسيحيين في كوردستان» برئاسة كوركيس ملك ياقو. وكانت مهمتها إدارة شؤون المسيحيين في مناطق الحركة الكردية، وخصصت ميزانية وأسلحة لهذه اللجنة التي ضمت أعضاءً ينتمون إلى جميع الطوائف المسيحية، واستمرت في عملها حتى انهيار الحركة الكردية عام ١٩٧٥[٣٥٢].

وبعد قرار البارزاني عام ١٩٧٢ التحضير للعمل المسلح، عمل على استقطاب المجموعات السكانية في الشمال مثل التركمان، كما مرَّ في الفقرة السابقة، كما اتجه للمسيحيين، خصوصًا بعد إصدار مجلس قيادة الثورة العراقي لقرار منح الناطقين باللغة السريانية من الآثوريين والكلدان والسريان حقوقهم الثقافية في نيسان/ أبريل١٩٧٢ وتجاوب أغلبية المسيحيين معه.

ويمكن تتبع رد فعل الحركة الكردية من التقارب بين الحكومة والمسيحيين من خلال تقريرين: رفع الأول علي سنجاري[٣٥٣]، والثاني رفعه كوركيس ملك جكو (مسيحي)[٣٥٤]. والتقريران حول جولة قام بها سنجاري

---

(٣٥٢) سنجاري، **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية**، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣٥٣) تقرير علي سنجاري، مسؤول الفرع الأول للبارتي الموصل ـ دهوك، إلى المكتب السياسي للبارتي ولسيادة البارزاني مصطفى، تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٢، في: سنجاري، **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء**، ص ١٠٨ ـ ١١٢.

(٣٥٤) تقرير كوركيس ملك جكو حول جولة مع البارتي استغرقت ثمانية أيام في منطقة الشيخان والقوش وزاخو وبرواري بالا ومانكيش، مرفوع إلى مقر البارزاني، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢. التقرير منشور في: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٣.

وجكو مع مسؤولين آخرين من البارتي وأعضاء مسيحيين ويزيديين[٣٥٥]، إلى مناطق وقرى مسيحية في محافظتي دهوك ونينوى (الموصل). وقد تقرر القيام بهذه الجولة بعد اجتماع عُقد في ١٥/ ١١/ ١٩٧٢ في مقر المكتب السياسي للبارتي بحضور إدريس ومسعود البارزاني وكوركيس ملك جكو، وتقرر في ذلك الاجتماع التقارب مع المسيحيين. ومن أجل هذه الغاية تشكلت لجنة خاصة من البارتي برئاسة ملك جكو وعضوية نجم الدين اليوسفي وأسعد خوشفي وعلي سنجاري القياديين في البارتي، وكانت مهمتها الوقوف على المشاكل التي يعانيها المسيحيون في الشمال. ومن أجل تأكيد وجود البارتي قامت اللجنة بزيارة مناطق سكن المسيحيين[٣٥٦]، واجتمعت مع زعماء قراهم، ومسؤولي الكنائس، ومسؤولي البارتي في تلك المناطق، وشرحوا لهم موقف الحركة الكردية من حقوق الأقليات ونوايا السلطات المبيّتة من إصدار قانون الحقوق الثقافية للناطقين بالسريانية. كما جرى توزيع بعض الأسلحة والأموال على أعضاء البارتي من المسيحيين واليزيديين الذين انضموا إلى البيشمركة. وكانوا هاربين من القرى المسيحية: تلكيف وتلسقف وباطنايه وبعشيقة ونوران. كما حُلّت مشاكل تلك القرى مع القرى الكردية المجاورة، وكان بعض تلك المشاكل عنصريًا[٣٥٧].

وفي منطقة الشيخان اجتمعت اللجنة بثلاثين مسيحيًا من مسؤولي الخلايا الآشورية في قرى (كرامجوك ـ بيروزا ـ گرماوه ـ داشقطان ـ عين بقرة ـ شرقيه)، وشرحت لهم مؤامرات الحكومة، وتعاون بعض المسيحيين معها لتنفيذ سياستها، وأنّ القيادة الكردية تحاول إزالة التفرقة العنصرية والدينية في مناطقها. كما اجتمع سنجاري بعشرين شخصًا من قرى بعشيقة وبحزاني المسيحية وسلّمهم رشاشات[٣٥٨].

وفي زاخو اجتمعت اللجنة مع عيسى سوار، القائد العسكري للبارتي،

---

(٣٥٥) كان من اليزيديين علي جوقي، مسؤول اللجنة المحلية للبارتي في الشيخان. انظر: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٣.

(٣٥٦) تقرير علي سنجاري، في: المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١٢.

(٣٥٧) المصدر نفسه.

(٣٥٨) تقرير كوركيس ملك جكو، في: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٣.

ومع لجنة الحزب المحلية، وناقشوا أوضاع المسيحيين، وتوفير الراحة لهم وحل مشاكلهم. كما اجتمعت اللجنة في زاخو بعدد من مسيحيي قرى تلكيف وتلسقف، وسلّحتهم برشاشات نوع بور سعيد، ودفعت رواتبهم. كما قامت اللجنة بزيارة مطرانية زاخو وكنيسة الأرمن في المدينة. وقدمت تبرعات باسم البارزاني لبناء كنيسة في «قرية ليفو»، حيث عقدوا اجتماعًا مع مطران زاخو حضره جميع القسس، وجمع من مسيحيي المنطقة، شرحوا فيه رأي البارتي بمسألة الأقليات ونوايا البعث من قانون الحقوق الثقافية. كما قامت اللجنة للغاية ذاتها بزيارة مناطق برواري وكاني ماسي ومانكيش حيث اجتمعوا بمطران برواري، ومطران الكلدان في مانكيش وعدد من القسس والمواطنين[٣٥٩]. وجرت خلال الجولة زيادة عدد الأعضاء المسيحيين في اللجان المحلية للحزب الديمقراطي الكردستاني في المناطق السابقة.

وفي النهاية قدمت اللجنة اقتراحاتها إلى البارزاني لزيادة التقارب مع المسيحيين، وأهم ما تضمنته: «تخصيص صفحة في جريدة الحزب التآخي لنشر مقالات يومية عن المسيحيين. وكتابة مقالة عن حقوق المسيحيين في الحكم الذاتي. وقبول مسيحيي المنطقة الكردية في البيشمركة، وقبول ثلاثة أشخاص من كل قرية، وبذلك لا يتجاوز العدد مئة شخص فقط. وتوزيع مئة وخمسين غدارة (رشاش صغير) عليهم. وإصدار كراس حول رأي البارتي بالحقوق الثقافية والإدارية للأقليات في كوردستان، وبصورة خاصة التركمان والمسيحيين، وتخصيص مساعدة شهرية لبعض رجال الدين المسيحيين واليزيديين في كوردستان»[٣٦٠].

ويلاحظ من التقريرين أنّ القيادة الكردية كانت تحاول أخذ مكان الدولة وجهازها الإداري من خلال تدخلها لحل مشاكل الأراضي والجرائم وتوزيع المساعدات على الأهالي وتهديدهم بفرض الحلول بالقوة. كما قاموا بالتحريض ضد الدولة، التي استخدموا جهازها الإداري من خلال

(٣٥٩) تقرير كوركيس ملك جكو، وتقرير علي سنجاري، في: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٣ و١٠٨ ـ ١١٢ على التوالي

(٣٦٠) تقرير علي سنجاري، في: المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١٢.

المسؤولين المنتمين للبارتي، الذين شغلوا مناصبَ حكوميةً بعد اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ مثل محافظ دهوك هاشم عقراوي ومدير ناحية برواري[٣٦١].

كما يلاحظ من خلال التقريرين أنّ رجال الدين المسيحي لم يتكلموا بوضوح عن رأيهم السياسي، كما كانت أغلبية طلبات السكان تتعلق بالأراضي والمواشي من دون أي مطالب سياسية، فقد كانوا تحت الأمر الواقع بعد أن كانت الحركة الكردية تسيطر على شمال العراق بلا منازع بعد اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠. حتى إن ملك جكو طَلَبَ منهم أن لا يكونوا انتهازيين لأن الثورة (يقصد الكردية) سوف تعمل لجميع السكان[٣٦٢]. كما يدل اقتراح سنجاري بتجنيد مئة مسيحي فقط في البيشمركة على أن الغاية من إشراكهم لم تكن عملية بل دعائية.

كما كانت الزعامة الرئيسة للمسيحيين بعامة والآشوريين بخاصة قد دخلت منذ عام ١٩٧٠ في مرحلة تصالح وتعاون مع الحكومة بعد عودتها من المنفى. مع أن سنجاري يقدم قائمة بأسماء سبعة عشر شخصية يقول إنهم كانوا عناصر قيادية مسيحية في النضال الكردستاني منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٧[٣٦٣]. لكن تلك القائمة لا تتضمن أيًا من الزعماء الدينيين أو العشائريين الكبار المعروفين. وبشكل عام أدّى الآشوريون خلال العهد الجمهوري دورًا في سياسة الحكومة لمواجهة الحركة الكردية، وتعززت هذه السياسة بعد وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨[٣٦٤].

وهكذا كانت الفترة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥ مليئة بالأحداث

---

(٣٦١) تقرير كوركيس ملك جكو، في: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٣.

(٣٦٢) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٣.

(٣٦٣) هذه الشخصيات: هرمز ملك جكو ـ قيادي عسكري، فرنسوا حريري ـ قيادي في البارتي، جرجيس فتح الله ـ قيادي في البارتي وكاتب، المطران مار يولاها ـ عضو «مجلس قيادة الثورة الكردية» عام ١٩٦٤، القس فرنسيس داوود أرادني ـ عضو الفرع الأول للبارتي، توما توماس ـ كادر سياسي وعسكري في الحزب الشيوعي. انظر: سنجاري، **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية**، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٣٦٤) الحاج علي، «الآشوريون أصحاب (نصيب) في قمع أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق».

المتسارعة، التي تركت تأثيرًا عميقًا في حياة العراقيين، حاول فيها حزب البعث الذي حكم العراق آنذاك إيجاد حل لمشكلة القوميات والإثنيات، وقد استطاع الحزب تطوير تفكيره، ومن ثم تغيير منهاجه الداخلي كي يتلاءم مع نظرته، وولد اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠، الذي يُعَدّ فرصة تاريخية ضائعة، وكان سبب فشله عدم الثقة بين الطرفين، والتدخل الخارجي الذي بلغ أوجه في تلك الفترة، وحاول عن طريق المشكلة الكردية استنزاف موارد العراق وابتزازه، ونتج من ذلك الصراع الدامي بين الحكومة والحركة الكردية تقديم العراق الثمن الباهظ من رجاله وماله وأرضه.

خاتمـــة

تتضمّن الخاتمة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وهي الآتية:

١ ـ ورث العراق ـ كغيره من الدول العربية ـ موروثًا عثمانيًا استمر طوال فترة الاحتلال البريطاني الذي اعتمد على الطبقة الحاكمة العثمانية نفسها (كبار الملاك) في حكم العراق لأنّه لم يجد غيرها، كما كانت الوسيلة الأسهل والأرخص لفرض سيطرته، فضلًا عن قبولها بالأساليب الاستعمارية. وذلك ساهم في استمرار الزعامات المحلية، لا سيما دور الزعيم، كوسيط بين الحكومة وجماعته، ما أدّى إلى استمرار الحالة القبلية في العراق بعامة، وبخاصة لدى العشائر الكردية، حيث ظلت القبيلة تنظر إلى السلطة المركزية على أنّها قوة غريبة. ومما ورثه العراق عن العهد العثماني أيضًا «المحلية» بمعناها الجغرافي والاجتماعي، وهذا ما ساهم في الحفاظ على تشكيلته السكانية المفككة المؤلفة من العرب والأتراك والأكراد والتركمان والمسيحيين. وكانت منطقة شمال العراق بمثابة النموذج المصغر للعراق بمكوّناته الواسعة، ما ساهم في عدم استقراره.

٢ ـ تأخرت الأفكار السياسية الحديثة بالوصول إلى العراق عن بقية أرجاء الدولة العثمانية. وظهرت الأفكار القومية العربية فيه بالتوازي مع بقية أرجاء المشرق العربي. وتميزت القومية العربية في شمال العراق بأنها كانت مشرّبة بالإسلام. ونتيجة التنوع السكاني في الشمال برزت الأفكار القومية الأخرى، وبخاصة الكردية.

٣ ـ ظهر التدخل الأجنبي في العراق تقريبًا بالتوازي مع المناطق التي تحت الحكم العثماني، ولا سيما العربية منها، وبلغ أوجه في القرن التاسع

عشر. وكان كعادته يبدو ثقافيًا بلباس ديني، ومن ثم اقتصاديًا وسياسيًا، وفي النهاية الاحتلال العسكري المباشر، خصوصًا مع ظهور الثروة النفطية التي اتضح أن العراق والشمال خصوصًا يعوم على بحيرة منها، فكانت هذه الثروة حتى اليوم نقمةً أكثر منها نعمة.

٤ ـ رافق تأسيس الدولة العراقية الحديثة الكثير من المشكلات كانت بشكل رئيس في المنطقة الشمالية، وقد ساهمت هذه المشكلات لاحقًا في مسيرة العراق السياسية. ومنها، مشكلة الموصل، والسياسة الخاصة التي اتبعتها بريطانيا في المنطقة الشمالية التي سُمّيت في الدراسة بـ «سياسة بريطانيا الكردية» التي استخدمتها كورقة ضغط لانتزاع التنازلات من الحكومة العراقية، إضافةً إلى مشكلة تمرّد الآشوريين.

٥ ـ أدّى استمرار القوى السياسية التقليدية ووقوفها في وجه التطوّر، إلى عدم إمكانية التغيير بالوسائل السلمية، ما دفع في النهاية إلى التغيير بالقوة عن طريق الجيش، وكانت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

٦ ـ تُعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ ثورة بكل معنى الكلمة لأنّها أحدثت تغييرات عميقة في الواقع العراقي بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٧ ـ لم تستطع الثورة العراقية تطوير نفسها، نتيجة التنافس بين التيارات السياسية التي دعمتها في البداية، وكانت تجمعها الرغبة في إنهاء النظام الملكي، وحينما أنجز الهدف المشترك، أخذ كل طرف يعمل لتحقيق أهدافه الخاصة. وكان من أبرز التيارات على الساحة العراقية بعد الثورة: التيّار القومي العربي ممثلًا بحزب البعث العربي الاشتراكي، والتيّار اليساري ممثلًا بالحزب الشيوعي العراقي، والتيّار الكردي ممثلًا بالحزب الديمقراطي الكردستاني. وحاول كل من هذه التيارات استخدام الثورة لمصلحته، بينما عمل الرئيس عبد الكريم قاسم على استغلال هذه التيارات لاستمرار حكمه الذي تحول شيئًا فشيئًا إلى الفردية، وإن كان قد ساهم في ظهور هذه الصفة طبيعة الحياة السياسية في العراق آنذاك. وكانت النتيجة صراعًا عنيفًا دمويًا انتهى بمقتل الرئيس قاسم ووصول القوميين العرب بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم.

٨ ـ انعكست الخلافات بين القوى الداعمة لثورة ١٤ تموز/ يوليو على شمال العراق الذي شكل عراقًا مصغرًا، فكانت حركة الشوّاف في الموصل عام ١٩٥٩ (قومية عربية). وكانت أحداث كركوك الدامية عام ١٩٥٩، والحرب الكردية بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٣. وقد اختلطت في هذه الأحداث العوامل السياسية والاجتماعية والأيديولوجية والعشائرية، وأبرزت حدة الانقسامات في المجتمع العراقي.

٩ ـ فرضت المشكلة الكردية نفسها كأهم حدث في العراق بسبب استمرارية الحرب بين الجيش والحركة الكردية، وإن كان بنحو متقطع، منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٥. وللمشكلة الكردية في العراق أسباب تاريخية، ولها أسباب خارجية، لكن الأسباب الداخلية تأتي في المقدمة.

١٠ ـ لم تنفع السياسة الجديدة التي نهجتها ثورة ١٤ تموز/ يوليو تجاه المشكلة الكردية بسبب غياب الرؤية الواضحة للأهداف السياسية لدى الحركة الكردية، فلم يكن للملّا مصطفى البارزاني برنامج سياسي محدد للسكان الأكراد، فقد كانت لديه فكرة واحدة هي الانفصال. وهنا أخذت المعارضة والوطنية معنىً واحدًا، وبسبب ذلك نظر الأكراد إلى كل زعيم كردي يتواصل مع الحكومة حتى في أوقات السلم نظرة الريبة، فانقطع الكثير من جسور التواصل بين الطرفين.

١١ ـ كان التدخل الخارجي من أهم العوامل المؤثرة في شمال العراق، وفي فشل الحلول السلمية للمشكلة الكردية. فقد كانت تركيا وإيران من أكثر الدول المجاورة للعراق تأثرًا بالمشكلة الكردية بسبب وجود الأكراد فيهما وتأثرهما بالحركات القومية الكردية التي نشبت لديهما، وهذا ما فرض وجود تعاون ضمني بين الدول الثلاث لمواجهة خطر ثورة كردية مشتركة. كما كانت هذه الدول تخشى من التمدد الشيوعي الذي وجد أنصارًا له بين الأكراد. لكن مصالح هذه الدول لم تكن دومًا متطابقة، إذ إنّ خلافاتها الطويلة كانت تدفعها أحيانًا لاستخدام الأكراد بعضهم ضد بعض، فحاولت تركيا استخدامهم أثناء مشكلة الموصل لضمها إلى السيادة التركية.

١٢ ـ أوضحت مجريات الدراسة أن التدخل التركي والإيراني في المشكلة الكردية في العراق ينقسم إلى فترتين: **الأولى**، قبل ثورة ١٩٥٨

حين كان التطابق في المواقف والتعاون بينهما، بدليل مشاركتهما في حلف بغداد عام ١٩٥٥. والفترة الثانية، كانت بعد عام ١٩٥٨، وفيها اختلفت المصالح، لأنّ ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨غيّرت التوازن السياسي في المنطقة، وأحدثت تحولًا كبيرًا في سياسة العراق الخارجية، وبالتالي خروج العراق من حلف بغداد. وكان الأكراد من مؤيّدي الثورة التي منحتهم حريةً كبيرةً في العمل السياسي لم يسبق لها مثيل.

ومما أقلق تركيا وإيران تأثير الشيوعيين العراقيين والسوفيات في النظام الجديد، وظهور دعوات من أكراد العراق إلى أكراد الدول المجاورة تحرّضهم على الثورة، وهذا ما خلق فكرة استخدام الأكراد ضد ثورة تموز/ يوليو. لكن عام ١٩٦١، مع اندلاع التمرد الكردي وتراجع خطر الشيوعيين في العراق، افترقت السياستان الإيرانية والتركية، فأعطت تركيا أولوية للخطر الكردي، وأغلقت حدودها أمام المتمردين، وتعاونت مع الحكومة العراقية، واتبعت هذه السياسة في الستينيات خصوصًا بعد إطاحة حكم عبد الكريم قاسم، واستمرت عليها إلى السبعينيات.

١٣ ـ هناك أسباب تاريخية للعداء بين إيران والعراق. وقد ازداد خوف إيران مع صعود المدّ القومي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وخصوصًا دور الرئيس جمال عبد الناصر. وأثر ذلك في عربستان، وفي نفوذها في الخليج، ولذلك اختارت إيران استخدام الأكراد لمقاومة المدّ القومي العربي، والحصول على تنازلات من العراق وإعادة ترسيم الحدود معه.

١٤ ـ استغلال إيران للمشكلة الكردية ودعمها التمرّد، وضع الحكومة العراقية أمام خيارين: إما أن تعطي الأكراد ما يريدون، أو أن تعطي الإيرانيين ما يريدون. وعام ١٩٧٠ اختارت الخيار الأول فكان اتفاق ١١ آذار/ مارس للحكم الذاتي، ومع ذلك لم تتوقف إيران عن دعم الأكراد. كما كان هناك من الأكراد من يعتقد أن الدعم الإيراني هو السبب الرئيسي في إجبار العراق على قبول مطالبهم. ولذلك زاد الإيرانيون من دعمهم للأكراد بعد توقيع اتفاق ١١ آذار/ مارس من أجل إفشاله، مستغلين الخلافات بين القيادة الكردية والحكومة حول تطبيقه. وبعد خمس سنوات

عام ١٩٧٥ اختارت الحكومة العراقية البديل الثاني وهو إعطاء الإيرانيين ما يريدون من أجل وقف دعمهم للحركة الكردية، فكانت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، والقضاء بعدها بأيام على التمرّد. ولم تكن الأيدي الخفية الغربية والصهيونية ببعيدة عن إذكاء نار الصراع بين العراق وإيران خدمةً لمصالحها في المنطقة.

١٥ ـ بسبب الحرب الباردة والصراع الدولي على المنطقة، تدخلت أطراف دولية عدة في منطقة شمال العراق. ومنها الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأميركية التي قررت عام ١٩٧٢ تغيير سياستها والتوجه إلى استخدام الأكراد للضغط على العراق بعد أن وقع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وأمَّمَ نفطه. لكن الأميركان منذ البداية كان قرارهم استخدام الأكراد من دون الاهتمام بمصيرهم الذي تُرِكوا له، عندما قرر حليفهم الأكبر والأهم إيران أن من مصلحته التخلي عن الحركة الكردية.

١٦ ـ استغلت «إسرائيل» المشكلة الكردية لتحقيق هدفها بضرب التضامن العربي، فدعمت التمرد الكردي بالمال والسلاح والتدريب، لهدف واحد أعلنه الزعماء الصهاينة وهو إشغال الجيش العراقي، كي لا يتمكن من المشاركة في الجبهة الشرقية مع سورية في الحرب ضد «إسرائيل». وقد حققت هذه الغاية لفترة طويلة.

١٧ ـ كان غياب المؤسسات الدستورية سببًا في عدم استقرار العراق، كما كانت الدكتاتورية والصراعات على السلطة سببًا آخر لذلك. وقد أثر ذلك في العراق بعامةٍ ومنه الشمال. كما كانت الخلافات الداخلية بين الأكراد أنفسهم سببًا إضافيًا في عدم الوصول إلى حلٍ لمشكلاتهم، فكانت هناك نزاعات على أساس عشائري، وأخرى اختلط فيها العشائري بالأيديولوجي.

١٨ ـ فشلت الحلول السلمية للمشكلة الكردية على الرغم من كثرتها، بسبب عدم الاستقرار السياسي، الذي أدى إلى عدم وجود آليات دستورية لتنفيذ مشروعات الحلول المطروحة. فكل المشروعات كانت تؤكد مشاركة الأكراد في السلطة التشريعية والتنفيذية في ظل عدم وجود سلطة تشريعية في العراق، فلم يكن هناك دستور دائم ولا برلمان منتخب. وكان التعاطي مع المشكلة يجري عبر السلطات التنفيذية في ظل ظروف عدم الاستقرار

والانقلابات. فلا يجوز البت في أمرٍ مهم كالمشكلة الكردية عن طريق حكومة انتقالية ودستور موقت، بل كان يجب تهيئة وضع دستوري سليم لعلاج هذه القضية.

١٩ ـ حاول حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، بعد وصوله إلى السلطة أول مرة عام ١٩٦٣، حل المشكلة الكردية بالقوة. لكنه بعد وصوله إلى السلطة للمرة الثانية ١٩٦٨، طوّر نظرته إلى المشكلة بعد أن أدرك خطورتها، وحاول إيجاد حلٍ سياسي لها، واستيعابها في فكره السياسي ونظرته إلى القوميات الأخرى. ومن أجل ذلك عدل منهاجه، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه وهو الحزب القومي العربي. وكان هناك عناصر معارضة لهذا التوجه الذي أثمر بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ للحكم الذاتي، الذي ساهمت في فشله عوامل عدة، أهمها الخارجية.

٢٠ ـ على الرغم من أهمية الأسباب الداخلية للمشكلة الكردية، يبقى التأثير الخارجي في الحركة الكردية العامل الأهم في إخفاق مساعي الحلول السلمية في اللحظات الحاسمة، وأحيانًا بعد توقيع الاتفاقيات. وقد أثار اتصال الأكراد بأعداء العراق، إيران و«إسرائيل» والولايات المتحدة الأميركية كراهية العراقيين.

٢١ ـ كانت الحركة الكردية تتقدّم بمطالب تعجيزية عند ظهور بوادر إيجابية من الحكومة، وتعد ذلك دليل ضعف، ما أثار مخاوف الحكومات ودفعها إلى التراجع خوفًا من آراء بعض التيارات الكردية التي تقول إنّ كلّ ما يحصل عليه الأكراد في العراق ما هو إلّا خطوة تليها خطوة. كما أنّ القيادة الكردية لم تدرك أهمية اعتراف الحكومة بحقوق الأكراد ضمن إطار اللامركزية أو الحكم الذاتي، على الرغم مما أثاره ذلك من حفيظة جاراتها تركيا وإيران وسورية.

٢٢ ـ ساهمت المشكلة الكردية في التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق. فاقتصاديًا استُنزفت الخزينة العراقية بسبب الحرب في الشمال بدلًا من استخدام هذه الأموال في التنمية التي كانت المناطق العراقية بحاجة ماسة لها، وكانت المنطقة الشمالية أكثر المناطق تضررًا. كما ساهمت المشكلة الكردية في تكريس البنى السياسية والاجتماعية القديمة،

كالعشائرية، من خلال إحيائها واستخدامها في الخلافات بين الطرفين.

٢٣ ـ إن الخلافات بين أبناء البلد الواحد تتحول أحيانًا إلى كارثة يتخذها كل منهم ذريعةً للخروج عن كل ما هو مألوف. فذلك العنف الكبير الذي استخدمه الجيش العراقي في حربه ضد الحركة الكردية لا مبرّر له، بل دفع الحركة الكردية لطلب العون من أي كان للدفاع عن نفسها وتحقيق أهدافها. كما أنّ تعاون البارزاني وهو الملاّ المسلم مع «الإسرائيليين» مغتصبي القدس وقتلة إخوته في الدين الفلسطينيين، لا مبرّر له، واتخاذه من أهدافه القومية مبرّرًا لذلك لا ينفي علمه بأهداف «إسرائيل». كما أنّه لجأ إلى الإيرانيين على الرغم من أنه كان يمقتهم ولا يثق بهم، ويدرك أن غايتهم استمرار الحرب بينه وبين الحكومة، ورفضهم انتصار أحدهما على الآخر، لأنهم كانوا يريدون استمرار النزف فقط، كما كانت هذه غاية «الإسرائيليين».

٢٤ ـ في النهاية كان العراق بعربه وأكراده هو الخاسر، عشرات آلاف القتلى والنازحين، واقتصاد مدمّر، وعطب كبير أصاب بنية المجتمع والثقة بين الطرفين. وكانت القوى الخارجية هي الرابحة، لأنّ إيران حصلت على التنازلات الحدودية التي تريدها من العراق، وبخاصة في شط العرب. أما «إسرائيل» فشغلت الجيش العراقي فترة طويلة عن المشاركة الكاملة في أيّ عمل ضدها. وخففت الولايات المتحدة من توجّه العراق نحو الاشتراكية والتعاون مع السوفيات، وزاد من علاقته مع الغرب.

الملاحـــق

الملحق الرقم (١)
خريطة العراق



المصدر: محمد سيد نصر [وآخرون]، معد، **أطلس العالم** (بيروت، مكتبة لبنان، [د.ت.]).

الملحق الرقم (٢)
بيان آذار/مارس ١٩٧٠(*)

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية. وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها مذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وإمكاناته إلى المعركة القومية المصيرية التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر.

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي

(*) بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠، الذي أقر قانون الحكم الذاتي في كردستان العراق. انظر: صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١ (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، ص ٦٥٠ ـ ٦٥٨.

التي تواجه حركة الثورة العربية. وقد مضت عدة سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة مما ألحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآس مروعة. وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معاً وإلحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا إليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك. كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديمقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية.

لذا فإن الثورة تلتزم بداهة بمبادئ الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري.

وفي الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط حيث أن نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديمقراطية ومقارعة القوى الرجعية في - المنطقة العالمية - منها - والمحلية - فإن الثورة تعتبر أن الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعياً يشدها في العراق إلى الحركة التحررية العربية وحدة الكفاح ضد الإمبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها.

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية.

وأن أي إخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة إلى إلحاق الأذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام.

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربي الكردي تعزز حركة التحرر العربية الكردية وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الإمبريالية الصهيونية الإسرائيلية في المنطقة لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرية في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك استعانت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق.

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللا إنسانية مجتمعة.

لذلك فإن ممارسة الجماهير الكردية لجعل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرص التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة.

ولم يكن مصادفة توقيت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني.

ولم يعد خافياً أن الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراق إذ عملت على مايلي:

أ ـ فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم.

ب ـ ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجبت تدريس

اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي وتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية.

ج - واعترافاً للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد - النوروز - عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

د - كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لا مركزية الإدارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك.

هـ - كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القومي الشامل.

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدماً في تحقق الغايات المثلى التي انعقدا عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته.

لما تقدم فإن مجلس قياد ة الثورة أجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها. وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة وإشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من أجل أهدافه

القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

1 ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدريس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

2 ـ إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها ... كانت وما زالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان في الماضي.

3 ـ نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

أ ـ الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

ب ـ إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ج ـ الإكثار من فتح المدارس في منطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

4 ـ يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد . أو ممن يحسنون اللغة الكردية إذا ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ. قائمقام. مدير الشرطة. مدير أمن. وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على

تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة.

5 - تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.

6 - أ - يمدد العمل بالفقرتين (1) و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 59 والمؤرخ في (1969/8/5) حتى تاريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.

ب - يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها.

7 - أ - تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

ب - إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

ج - تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

د - العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

8 - إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة. أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

القومية في ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم.

وسوف يشهد التاريخ أنه ما كان لكم ولن يكون أبداً. أخاً مخلصاً. وحليفاً دائماً كالشعب العربي.

يا جماهير شعبنا العظيم:

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر. وسوف تتحطم على صخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية إلى إضعاف تلاحمكم الكفاحي. إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم لتسير معاً كتلة واحدة. تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح. لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى. فلسطين. ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة.

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة، وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر، صفحة جديدة مشرقة. تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة، شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين، لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ وسوف يكون لهما اليوم وغداً وإلى الأبد شرف إحياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين ... أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء.. الاستعمار والصهيونية والتخلف. وشرف الإسهام المشترك في دعم الكفاح الإنساني من أجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أسس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة.

فإلى نضال مشترك .. وآمال مشتركة وانتصارات قومية وإنسانية مشتركة.

مجلس قيادة الثورة

1970/3/11

الملحق الرقم (٣)

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان(*)

الباب الأول: أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول: الأسس العامة

المادة الأولى:

أ ـ تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب ـ تحدد المنطقة حيث يكوّن الأكراد غالبية سكانها، ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار. وتُعتبر قيود إحصاء عام 1957 أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

ج ـ تُعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية.

وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د ـ المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق، وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

هـ ـ يكون مركز محافظة (...) مركزاً لإدارة الحكم الذاتي.

و ـ هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

(*) انظر: صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١ (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، ص ٦٦٠ ـ ٦٦٨.

المادة الثانية:

أ ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.

ب ـ تكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية إلزامياً في جميع مراحل التعليم ومرافقه.

ج ـ تُنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً.

د ـ لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.

هـ ـ يخضع التعليم في جميع مراحله، في المنطقة، للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:

أ ـ حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب ـ يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم إلى سكان المنطقة، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني: الأسس المالية

المادة الخامسة:

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السادسة:

أ ـ للمنطقة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة.

ب - يتبع في إعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والأسس التي تُتبع في إعداد الميزانية الموحدة للدولة.

المادة السابعة:

تتكون ميزانية المنطقة من الأجزاء التالية:

1 - الميزانية الجارية.

2 - الميزانية الاستثمارية السنوية للمنطقة.

3 - ميزانيات المؤسسات والمصالح الإنتاجية ذات الطابع المحلي والمؤسسة في المنطقة.

4 - ميزانيات الإدارات المحلية والبلديات في المنطقة.

المادة الثامنة:

تتألف موارد ميزانية المنطقة من العناصر التالية:

أ - الموارد الذاتية وتتكون من:

1 - إيرادات الضرائب والرسوم المقررة للبلديات والإدارات المحلية بموجب القوانين المختصة.

2 - أثمان المبيعات وأجور الخدمات.

3 - الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.

4 - ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة.

5 - ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من الحاصل.

6 - ضريبة العرصات.

7 - ضريبة التركات.

8 - رسوم تسجيل العقار.

9 - رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.

10 - الطوابع المالية.

11 - رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها.

ب - ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة

التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة.

المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي.

الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول: المجلس التشريعي

المادة العاشرة:

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون.

المادة الحادية عشر:

أ ـ ينتخب المجلس التشريعي رئيساً له ونائباً للرئيس وأميناً للسر من بين أعضائه.

ب ـ تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتُتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

أ ـ وضع نظامه الداخلي.

ب ـ اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

ج ـ اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة.

د ـ اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.

هـ ـ التصديق على مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم

والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العالم للدولة ومتطلبات تطبيقه.

و ـ اقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة.

ز ـ إقرار الحسابات الختامية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية ورفعها إلى السلطة التشريعية للتصديق عليها.

ح ـ إدخال التعديلات على الميزانية الخاصة بالمنطقة بعد التصديق عليها، في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خُصصت من أجلها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية في الدولة.

ط ـ مناقشة ومسألة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

ي ـ طرح الثقة بالمجلس التنفيذي أو بواحد أو أكثر من أعضائه، ويعفى من مهمته من سُحبت الثقة منه. ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي.

الفصل الثاني: المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشرة:

أ ـ المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب ـ يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوٍ لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه بعضوين.

ج ـ يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د ـ يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه. ويتقدم إلى المجلس التشريعي بطلب الثقة، وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي.

هـ ـ يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير.

و - لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يُعتبر المجلس منحلاً.

ز - في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً.

المادة الرابعة عشرة:

ا - ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي.

ب - يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

1 - مكتب المجلس التنفيذي.

2 - مكتب المتابعة والتفتيش.

3 - مكتب الإحصاء والتخطيط.

ج - ترتبط بالمجلس التنفيذي الإدارات التالية:

1 - إدارة التربية والتعليم.

2 - إدارة الإشغال والإسكان.

3 - إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

4 - إدارة الشؤون الداخلية

5 - إدارة النقل والمواصلات.

6 - إدارة الثقافة والشباب.

7 - إدارة البلديات والمصايف.

8 - إدارة الشؤون الاجتماعية

9 - إدارة الشؤون الاقتصادية

10 - إدارة شؤون الأوقاف.

د - يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب بدرجة مدير عام.

المادة الخامسة عشر:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

أ - ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

ب - الالتزام بأحكام القضاء.

جـ - إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة العامة والخاصة.

د - إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية.

هـ - إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها.

و - الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة والمحلية في المنطقة.

ز - تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية، وفق قوانين الخدمة والملاك، وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون.

ح - تنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.

ط - إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يُرفع لرئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي.

الباب الثالث: العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة:

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشرة:

أ - ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة

الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب ـ لرئيس المجلس التنفيذي أو من يخوله من أعضاء المجلس أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة.

ج ـ يعين ويُنقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

د ـ يُنقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (جـ) مع هذه المادة.

هـ ـ يعين ويُنقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرات السابقة.

المادة الثامنة عشرة:

أ ـ دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

ب ـ للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها حق التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

ج ـ تعين السلطة المركزية وزيراً للدولة يقوم بالتنسيق بين النشاط الذي تمارسه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي، وله أن يحضر جميع اجتماعات هذه الهيئات، وللسلطة المركزية أن تنتدب أياً من الوزراء الآخرين للقيام بذات المهمة.

د ـ تُبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي لوزير الدولة فور صدورها.

هـ ـ يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشرة:

أ ـ تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في

هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب ـ لوزير العدل أو وزير الدولة أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة، لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ وزير الدولة بها.

ج ـ الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه.

د ـ تفصل هيئة الرقابة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تقديمه إليها، وتكون قراراتها قطعية.

هـ ـ تُعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيها ملغاة كلا أو جزءاً من تاريخ صدورها وتُزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها.

و ـ تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة وإلى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتُنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون:

أ ـ لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للانعقاد، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون.

ب ـ في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

الملحق الرقم (٤)

معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار(*)

بين العراق وإيران

إن سيادة رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الأمبراطور شاهنشاه إيران، بالنظر إلى الإدارة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ في الوصول إلى حلّ نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين.

وبالنظر إلى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١١ ومحاضر جلسات لجنة قومسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وحددا حدودهما النهرية حسب خط التالوك.

وبالنظر إلى إرادتهما في إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة؛

وبالنظر إلى روابط الحوار التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وإيران؛

ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقاتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتشجيع التبادلات والعلاقات الإنسانية بين شعبيهما على أساس مبادىء سلامة الأقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛

(*) معاهدة الحدود وحسن الجوار بين العراق وإيران مع البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود بين البلدين، وقد وقعت المعاهدة بعد اتفاق الجزائر في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥. انظر: مجيد خدوري، العراق الاشتراكي (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٨.

ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وإيران على أساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة.

ولإيمانهما بالمشاركة كذلك في تطبيق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهدافه وأغراضه فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين سيادة رئيس الجمهورية العراقية.

سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق.
صاحب الجلالة الأمبراطورية شاهنشاه إيران.
سيادة عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران.

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي جرى إعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً، التي هي مرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي جرى تحديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها

بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً، التي هي مرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود، وبصورة دائمة، رقابة صارمة وفعالة لوقف كل تسلّل ذي طابع تخريبي من أي محل نشأ، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها البروتوكول وملحقه المتعلقان بالأمن على الحدود والملحقان بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البروتوكولات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد (١) و(٢) و(٣) من المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءاً لا يتجزأ منها هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق بأية حجة كانت، وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة. وبالتالي فإن أي انتهاك لأحد مكونات هذه التسوية الشاملة يكون مخالفاً بداهة لروح وفاق الجزائر.

المادة الخامسة:

في نطاق احترام الحدود والمراعاة الدقيقة لسلامة الأقاليم الوطنية للدولتين، يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن خط حدودهما البري والنهري لا يمكن تجاوزه وأنه دائم ونهائي.

المادة السادسة:

١ ـ في حال حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة أو البروتوكولات الثلاثة أو ملاحقها، يحل هذا الخلاف وفق المراعاة الدقيقة لخط الحدود العراقية ـ الإيرانية المشار إليه في المادتين الأولى والثانية في أعلاه ووفق مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية ـ الإيرانية طبقاً للمادة (٣) أعلاه.

٢ ـ يحلّ هذا الخلاف من جانب الطرفين الساميين المتعاقدين أولاً عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب أحد الطرفين.

٣ ـ وفي حالة عدم الاتفاق يلجأ الطرفان الساميان المتعاقدان خلال مدة ثلاثة أشهر إلى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة.

٤ ـ في حالة رفض أحد الطرفين اللجوء إلى المساعي الحميدة أو فشل اجراءاتها يصار إلى تسوية الخلاف عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد على الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض أو الفشل.

٥ ـ في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على إجراءات التحكيم، يحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أن يلجأ خلال ١٥ يوماً التي تلي عدم الاتفاق إلى محكمة تحكيم، ولتشكيل محكمة تحكيم، لفض كل خلاف يراد حلّه، يعين كل من الطرفين الساميين المتعاقدين أحد رعاياه محكماً ويختار المحكمان محكماً أعلى. وفي حالة عدم تعيين الطرفين المتعاقدين الساميين محكميهما الأعلى خلال فترة شهر ابتداء من تاريخ تسلّم أحد

الطرفين من الطرف الآخر طلب التحكيم أو في حالة عدم توصل المحكمين إلى اتفاق بصدد اختيار الحكم الأعلى قبل نفاد نفس المدة، فإن للطرف السامي المتعاقد الذي طلب التحكيم الحق في أن يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين الحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة.

٦ - لقرار محكمة التحكيم صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين الساميين المتعاقدين.

٧ - يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

المادة السابعة:

تسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها طبقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها طبقاً لقانونه الداخلي.

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في مدينة طهران.

وبناء على موافقة المندوبين المفوضين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين يوقعان هذه المعاهدة والبروتوكولات وملحقاتها.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥

عباس علي خلعتبري	سعدون حمادي
وزير خارجية ايران	وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات وملحقاتها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر.

البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود بين العراق وإيران

طبقاً للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ ولاهتمامهما بإعادة الأمن والثقة المتبادلين إلى نصابهما على طول حدودهما المشتركة، ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود في سبيل وقف حوادث التسلل ذي الطابع التخريبي وإقامة تعاون وثيق بينهما لهذا الغرض ولمنع كل عمل تسلّلي أو مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب أو العصيان أو التمرد.

وبالإشارة إلى بروتوكول طهران الموقع في ١٥ آذار ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٧٥.

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

١ ـ يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات عن كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل داخل أحد البلدين بقصد ارتكاب أعمال التخريب أو العصيان أو التمرد في ذلك البلد.

٢ ـ يتخذ الطرفان المتعاقدان الاجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة. ويخبر كل منهما الآخر فوراً عن هوية الأشخاص، ومن المتفق عليه أنهما يقدمان كافة الاجراءات لمنعهم من ارتكاب أعمال التخريب.

وتتخذ نفس الإجراءات تجاه الأشخاص الذين قد يتجمعون داخل أقليم أحد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب أعمال الهدم أو التخريب في أقليم الطرف الآخر.

المادة الثانية:

التعاون المتعدد الأشكال الذي أقيم بين السلطات المختصة للطرفين بخصوص غلق الحدود لغرض منع تسلل العناصر المخربة يجري تطبيقه من مستوى السلطات الحدودية للبلدين حتى أرفع المستويات كوزراء الدفاع والخارجية والداخلية لكل من الطرفين.

المادة الثالثة:

تم كما يلي تعيين منافذ التسلل المحتملة التي قد تسلكها العناصر المخربة:

١ ـ منطقة الحدود الشمالية:

من نقطة تقاطع الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية إلى خانقين ـ قصر شيرين (داخل ٢١ نقطة).

٢ ـ منطقة الحدود الجنوبية:

من خانقين ـ قصر شيرين (خارج) ومع الحدود العراقية ـ الإيرانية ١٧ نقطة.

٣ ـ إن نقاط التسلل المذكورة في أعلاه مبينة في الملحق.

٤ ـ وتدخل في صنف النقاط المعينة في أعلاه أية نقطة تسلل أخرى قد يجري اكتشافها ويلزم غلقها ومراقبتها.

٥ ـ تكون كافة نقاط المرور الحدودية باستثناء تلك التي تخضع حالياً لرقابة السلطات الكمركية محظور اجتيازها.

٦ ـ بالنظر إلى تطور العلاقات المتعدّدة الأشكال بين البلدين الجارين، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يجري في المستقبل بالاتفاق بينهما إنشاء نقاط أخرى للمرور خاضعة لرقابة السلطات الكمركية.

المادة الرابعة:

١ ـ يسلّم الأشخاص المخربون المقبوض عليهم إلى السلطات المختصة للطرف الذي جرى في أقليمه القبض عليهم ويطبق عليهم التشريع النافذ.

٢ ـ يستعلم الطرفان المتعاقدان بالتبادل عن الإجراءات المتخذة اتجاه الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (١) أعلاه.

٣ ـ إذا عبر الحدود متسللون مطلوبون للعدالة بذلك سلطات البلد الآخر لتقوم بجميع الطرق اللازمة لالقاء القبض على الأشخاص المذكورين آنفاً.

المادة السادسة

يجوز عند الحاجة وباتفاق الطرفين المتعاقدين أن تقرر مناطق محرمة من أجل منع الأشخاص المخربين من تحقيق أغراضهم.

المادة السابعة:

تشكل لجنة مختلطة دائمة، مكونة من رؤساء الإدارات الحدودية ومن ممثلي وزارة الخارجية لكلا البلدين، وذلك لغرض إقامة وتطوير تعاون نافع بالتبادل للطرفين وتعقد اللجنة اجتماعاً سنوياً (في بداية كل نصف سنة من التقويم الغريغوري). على أنه يجوز بناء على طلب أحد الطرفين عقد اجتماعات استثنائية لغرض دراسة أفضل الوسائل العفوية والمادية بقصد غلق الحدود ومراقبتها وكذلك فعالية وحسن تطبيق الأحكام الأساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا البروتوكول.

المادة الثامنة:

إن أحكام هذا البروتوكول المتعلق بغلق الحدود ومراقبتها لا تمس أحكام الاتفاقات الخاصة بين العراق وإيران المتعلقة بحقوق الرعي ولجنة الحدود.

المادة التاسعة:

بقصد ضمان أمن الحدود النهرية المشتركة في شط العرب ومنع تسلل العناصر المخربة من الجهتين، يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات الملائمة ولا سيما بإقامة مراكز مراقبة مجهّزة بزوارق للدورية.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ :

عباس علي خلعتبري	سعدون حمادي
وزير خارجية إيران	وزير خارجية العراق

وقع بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير خارجية الجزائر.

الملحق الرقم (٥)(*)

الى مجلس قيادة الثورة لوضعهم امام موقف وطني
اذا كانوا حقا يهمهم مصلحة الشعب والوطن
(نص برقية المكتب السياسي)

الى / مجلس قيادة الثورة المحترمين — التاريخ / ١٩٧٥/٢/١٨
من / المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني

ان المآسي الماضية التي ولدتها الحرب بين ابناء البلد الواحد والاضرار البالغة التي نتجت عنها وضرورة حقن للمزيد من الدماء والحرص على مصلحة البلاد العليا والوحدة الوطنية تستوجب ان نكون جميعا في مستوى المسؤولية كي نعمل على تجاوز كل السلبيات والاخطاء ونجد حلا نهائيا للمشكلة الكوردية وبالشكل الذي يخدم قبل كل شئ مصلحة البلاد العليا.

اننا نعتقد بانه يمكن ايجاد حل ثابت ومعقول بيننا بشكل لا يمكن ان يستغله الغير.. نحن على استعداد للدخول في حوار فوري مع الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي لهذا الغرض، وارسال مندوب من قبلنا الى طرفكم في حالة استعدادكم لذلك.. انتهت.

انبؤنا رجاءاً

الى / ما يسمى بالمكتب السياسي للمتمردين — ١٩٧٥/٢/١٩

برقيتكم المرسلة عن طريق قائد الفرقة الثانية لازلنا حريصين على تبرئة الضمير من عثرات الطيش والغرور بما لا يرضاه الله والشعب.. وقد بصرناكم بصدق لا حدود له قبل ١١/اذار ١٩٧٤ بصورة المستقبل المظلم الذي ينتظركم والخسائر التي ستلحق بالشعب جراء ركوبكم مركب السير في طريق معاد للشعب واهدافه بما في ذلك شعبنا الكوردي وامانيه.. اننا نواجه الاعمال الاجرامية اليوم بقلوب عامرة بالايمان بالنصر وبان الله والشعب والراي العام العالمي معنا.. لا مجال لاختبار نواياكم بعد الان لفقد الثقة بها بسبب التجارب المرة السابقة.

ان المجال الوحيد المفتوح امامكم والذي سيحقن الدماء هو الاستفادة من العفو الصادر عن مجلس قيادة الثورة والذي سينتهي في (١) نيسان وبدون قيد وشرط ان الحل الثابت والمعقول لقضية شعبنا الكوردي يتم في قانون الحكم الذاتي الذي اعلن في ١١/اذار ١٩٧٤ ولا مجال للتسلل الى المواقع الخلفية.. انتهت.

(*) نص البرقية الأخيرة التي أرسلها المكتب السياسي للبارتي إلى مجلس قيادة الثورة العراقي قبل نهاية الحرب عام ١٩٧٥، ورد مجلس قيادة الثورة عليها. انظر: علي سنجاري، القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق (أربيل: مطبعة حاجي هاشم، ٢٠٠٦)، ص ٧٣ و٧٥.

الملحق الرقم (٦)(*)

الجمهورية العربية السورية
وزارة الاعلام
المديرية العامة للانباء
التاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٤
الرقم: /١٧٢/

تقرير خاص
يرجى حصر تداوله بالمرسل اليهم

تقرير الصحف الاجنبية

اللوموند: ١٩/١٠/١٩٦٤

مقاتلون اكراد يهاجمون مدينة عراقية

تحت هذا العنوان نشرت الصحيفة الفرنسية المذكورة النبأ التالي:

انقره – ١٧ تشرين الاول (وكالة الصحافة الفرنسية): قام خمسة محارب من اتباع الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني بمهاجمة مدينة زاخو العراقية الصغيرة، وقد ذكرت هذا النبأ صحيفة "حريات" اليومية التركية، استنادا الى معلومات وردتها من سيزر، وهي مدينة تركية صغيرة تقع على الحدود التركية العراقية.

وبعد ان اشتبك المقاتلون الاكراد مع القوات الحكومية مدة لم تزد على اربع ساعات، انسحب المتمردون الاكراد بعد ان نهبوا المدينة، وساقوا معهم نائب المحافظ وسبعة الآف رأس ماشية، وقد جرح ثمانية اشخاص اثناء هذا الهجوم.

وقد علقت "اللوموند" على هذا النبأ بقولها:

هذا اول اشتباك عسكري له بعض الاهمية يقع منذ توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار بين الجنرال البرزاني والقوات الحكومية، ولما لم يكن هناك اتفاق سياسي، فان الاستياء في كردستان العراق لم يكف عن الانتشار منذ بضعة اشهر، لكن من غير المعروف بعد اذا كان المتمردون الاكراد قد قرروا استئناف الحرب.

الهجرة الى اسرائيل

نشرت مجلة "جون افريك" التونسية الاسبوعية الصادرة باللغة الفرنسية النبأ التالي في عددها الصادر بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٤:

سمحت السلطات السوفياتية للدكتور ابراهام روباشوف، شقيق الرئيس الاسرائيلي زلمان شازار، بالهجرة الى اسرائيل. والدكتور ابراهام يعيش منذ بضعة اعوام في لينينغراد. وسوف ترافقه ابنته. وستبقى مدة من الزمن في اسرائيل، ثم ترجع الى اسرتها في الاتحاد السوفياتي.

ر/ع —/—

(*) نموذج من التقارير الصحافية، وهي محفوظة في القسم الصحافي، في مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

الملحق الرقم (٧)(*)

=١١=

الاوبزرفـــــر ١٣ نيسان ١٩٧٥

غروب الاكـــــــراد

مقال افتتاحي

xxx

الاتفاقية التي عقدت منذ وقت قريب بين شاه ايران وقادة العراق لها ، في الواقع نتائج مأساويه بالنسبة للاكراد وهي في اعتبارات اخرى — خطوة هامة نحـــو السلام والتضامن في الشرق الاوسط ، لقد كانت ايران والعراق دولتين متنافستين اشد من التنافس الموجود الان بين اسرائيل وجيرانها — كما ان التنافس الايراني العراقي ايديولوجي وعرقي وكان يمكن له ان ينقل النزاع مباشرة الى دول الخليج كما يمكـــن له بالتالي ان يجر روسيا واميركا بسبب كونهما حليفتان لهاتين الدولتين على الخليج .

فمنذ انسحاب بريطانيا والخليج في حاجة ماسة الى تحقيق اتفاقية بين الدول الرئيسية هناك بما فيها السعودية) ، وذلك الحفاظ على السلام وابعاد اي وجــود عسكرى لاية قوة كبرى في المنطقة . فاذا كان اتفاق العراق وايران صحيحا بشــــأن " حياديه " الخليج ، فان هذه الخطوة تبرهن على انها خطوة هامة جدا وذات شأن خطير ، وخاصة اذا انضمت دول الخليج الاخرى الى هذه الاتفاقية ، وايد تهـــا كل من اميركا وروسيا .

ولكن الاكراد يدفعون الثمن في كل ذلك . ان انهيار الثورة الكردية ــــة في العراق شيء لايمكن تحاشيه ، وذلك بعد ان سحبت ايران مساعداتها للثوار ، وعلى الرغم من ان للاكراد حقا شرعيا في انشاء دولة خاصة بهم مثلهم في ذلك مثــــل بقية الشعوب تماما فان وضعهم الجغرافي السياسي وضع دقيق حتى ان الاحتمال ضعيف في مدى قدرتهم على تحقيق استقلالهم الوطني التام بقوة السلاح .
كما ان الشعب الكردى متفرق في عدد من البلدان المجاورة ، وليس هناك من يمدهم باى دعم قوى من اية دولة .

قبل الثوره الاخيره في العراق ، كان الاكراد قد اقتربوا من الحـــــد الذى سيوصلهم الى الحكم الذاتي الذى استطاعوا تحقيقه بالضغط العسكرى . وربمـــا كان من الافضل لقادة الاكراد لو انهم ركزوا اهتمامهم في الضغط على الحكومة العراقيـــة لتنفيذ ما سبق ووعدتهم به من الاستقلال الذاتي بدلا من اللجوء الى السلاح للحصـــول على مزيد من الوعود . اما الان ، فقد اصبح كل شيء مرتبطا بالحكومة العراقيــــة ومدى التزامها بعهودها . ويجب على هذه الحكومة ان تمكن اللاجئين من الاكـــــراد.

ر/م ث/ج ـــ/ ...

(*) نموذج من التقارير الصحافية، وهي محفوظة في القسم الصحافي، في مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

الملحق الرقم (٨)(*)

الجدول السادس عشر ـ

تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الام للواء كركوك

لغة الام	مدينة كركوك			بقية لواء كركوك			المجموع الكلي للواء كركوك		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
عربي	١٥٠٠٨	١٢١١٩	٢٧١٢٧	٤١٧١٦	٤٠٧٧٧	٨٢٤٩٣	٥٦٧٢٤	٥٢٨٩٦	١٠٩٦٢٠
كردي	٢١٢٨١	١٨٧٦٦	٤٠٠٤٧	٧٤١١٠	٧٣٤٣٦	١٤٧٥٤٦	٩٥٣٩١	٩٢٢٠٢	١٨٧٥٩٣
ايراني	٦٠	٤١	١٠١	١٧	٥	٢٢	٧٧	٤٦	١٢٣
تركي	٢٢٥٦٤	٢٢٧٤٢	٤٥٣٠٦	١٨٩٩٢	١٩٠٧٣	٣٨٠٦٥	٤١٥٥٦	٤١٨١٥	٨٣٣٧١
انكليزي	٣٩١	٢٤٣	٦٣٤	٤٢	٢١	٦٣	٤٣٣	٢٦٤	٦٩٧
فرنسي	٢٢	١٣	٣٥	٦	-	٦	٢٨	١٣	٤١
هندي	٥٣	٢٦	٧٩	٥	٣	٨	٥٨	٢٩	٨٧
كلداني وسرياني	٧٧٤	٧٣٥	١٥٠٩	٤٨	٤٨	٩٦	٨٢٢	٧٨٣	١٦٠٥
لغات أخرى	٢٢٦	١٩٢	٤١٨	-	-	-	٢٢٦	١٩٢	٤١٨
غير مبين	٢٦٨٤	٢٤٦٢	٥١٤٦	١١٣	٢٥	١٣٨	٢٧٩٧	٢٤٨٧	٥٢٨٤
المجموع	٦٣٠٦٣	٥٧٣٣٩	١٢٠٤٠٢	١٣٥٠٤٩	١٣٣٣٨٨	٢٦٨٤٣٧	١٩٨١١٢	١٩٠٧٢٧	٣٨٨٨٣٩

(*) جدول إحصاء السكان عام ١٩٥٧ في لواء كركوك، هذا الجدول يصنف السكان من حيث اللغة أو بالأحرى الانتماء القومي. وقد جرى هذا الإحصاء في الفترة الملكية وصدرت بياناته في العهد الجمهوري، ويورَد هنا بسبب الخلاف حول كركوك. انظر: العراق، وزارة الداخلية، المجموعة الاحصائية تسجيل عام ١٩٥٧ لوائي السليمانية وكركوك (بغداد: مطبعة العاني، [د. ت.])، ص ٢٤٣.

الملحق الرقم (٩ ـ أ)

المدنيون الشيوعيون من ذوي الأدوار الرئيسية في أحداث الموصل في آذار (مارس) ١٩٥٩

الاسم	المركز الحزبي أو الدور	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	الأصل الطبقي
حمزة سلمان الجبوري	عضو اللجنة المركزية ومندوب المكتب السياسي الخاص إلى الموصل.	عربي ـ شيعي	١٩٢٥، بغداد	محام.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح ـ وبحار زورق.
مهدي حميد	قائد قوة المقاومة الشعبية في الموصل	كردي ـ سني	١٩٢٢، السليمانية	ملازم سابق في المدفعية.	البورجوازية الصغيرة.
هاشم حسين	سكرتير لجنة الحزب في الموصل وسكرتير لجنة الحزب الفلاحية.	عربي ـ سني	١٩٢٥، الموصل	عامل عادي.	الطبقة العاملة. ابن عامل.
عبد الرحمن القصّاب	عضو لجنة الحزب في الموصل والزعيم الفعلي للحزب فيها، والمسؤول عن علاقات الحزب مع الحكومة.	عربي ـ سني	١٩٢٦، الموصل	قصاب (لحام) وتاجر غنم صغير.	البورجوازية الصغيرة. ابن قصاب.
عمر محمد الياس	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ سني	١٩١٧، الموصل	رقيب سابق في سلاح الجو.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
عدنان جلمران	عضو لجنة الحزب في الموصل وسكرتير التنظيم العسكري المحلي للحزب.	كردي مستعرب ـ سني	١٩٢٦، الموصل	بلا عمل.	الطبقة البورجوازية. ابن تاجر ميسور. نائب سابق. وسكرتير غرفة تجارة الموصل ذات مرة.
عباس هبّالة	عضو لجنة الحزب في الموصل وسكرتير لجنة الأسواق الحزبية.	عربي ـ سني	١٩٢٠، الموصل	قصاب (لحام).	البورجوازية الصغيرة. ابن قصاب.
فخري بطرس	عضو لجنة الحزب في الموصل ورئيس اتحاد العمال وسكرتير لجنة الحزب العمالية.	عربي ـ مسيحي	١٩٢٧، بغداد	ميكانيكي.	البورجوازية الصغيرة. ابن تاجر صغير.
سعيد سليمان	عضو لجنة الحزب في الموصل ورئيس اتحاد المعلمين.	عربي ـ سني	؟ ـ الموصل	معلم ثانوي.	البورجوازية الصغيرة. ابن قصاب (لحام).
يوسف الصايغ	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ مسيحي	١٩٢١، الموصل	معلم ثانوي.	البورجوازية الصغيرة. ابن صائغ.

يتبع

المصدر: حنا بطاطو، العراق، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار (١٩٩٢)، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

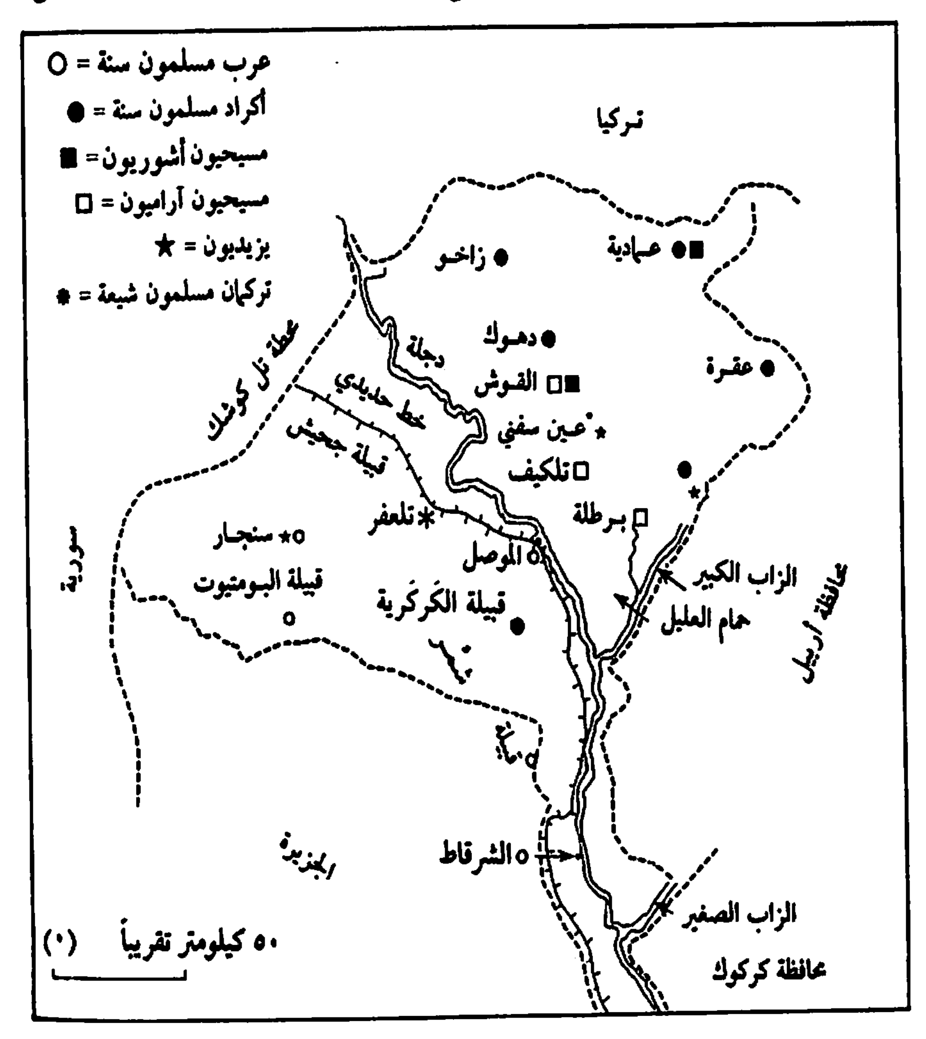
الملحق الرقم (٩ ـ ب)

الاسم	المركز الحزبي أو الدور	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	الأصل الطبقي
أنطون يزيلبة	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ مسيحي	؟، الموصل	محاسب.	البورجوازية الصغيرة. ابن تاجر.
جميل يلدا	عضو لجنة الحزب في الموصل.	آرامي مستعرب ـ مسيحي	؟، الموصل	معلم ابتدائي.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
محسن سعيد	عضو لجنة الحزب في الموصل وسكرتير لجنة الحزب للانتلجنسيا.	عربي ـ سني	؟، الموصل	محام.	البورجوازية المتوسطة. ابن تاجر.
عادل سفر	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ مسيحي	١٩٣٢، الموصل	نجار.	البورجوازية الصغيرة. ابن نجار.
خليل عبد العزيز	رئيس اتحاد الطلاب	كردي مستعرب سني	؟، الموصل	طالب.	البورجوازية الصغيرة. ابن صاحب «شايخانة» (محل للشاي).
كركير مراد	رئيس اتحاد الفلاحين.	آرامي ـ مسيحي	؟، ؟	فلاح.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.

المصدر: ملفا الشرطة رقم ق س/٢٦ ورقم ق س/٨٧ واستطلاعات خاصة أجراها المؤلف.

الملحق الرقم (١٠)

رسم يبين السمة العرقية والدينية السائدة
في المواقع الرئيسية لمحافظة الموصل وبعض القرى حول مدينة الموصل

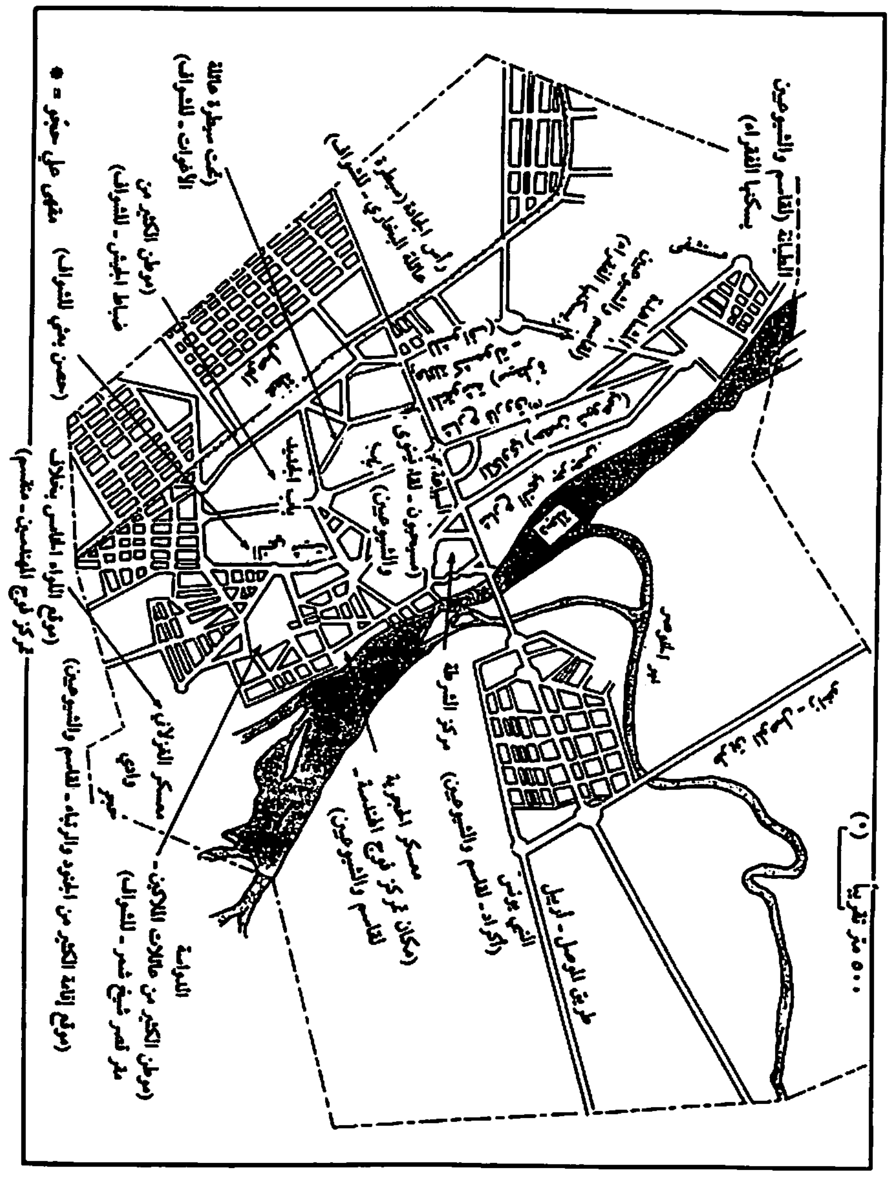


المصدر: حنا بطاطو، العراق، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار (١٩٩٢)، ص ١٨١.

الملحق الرقم (١١)

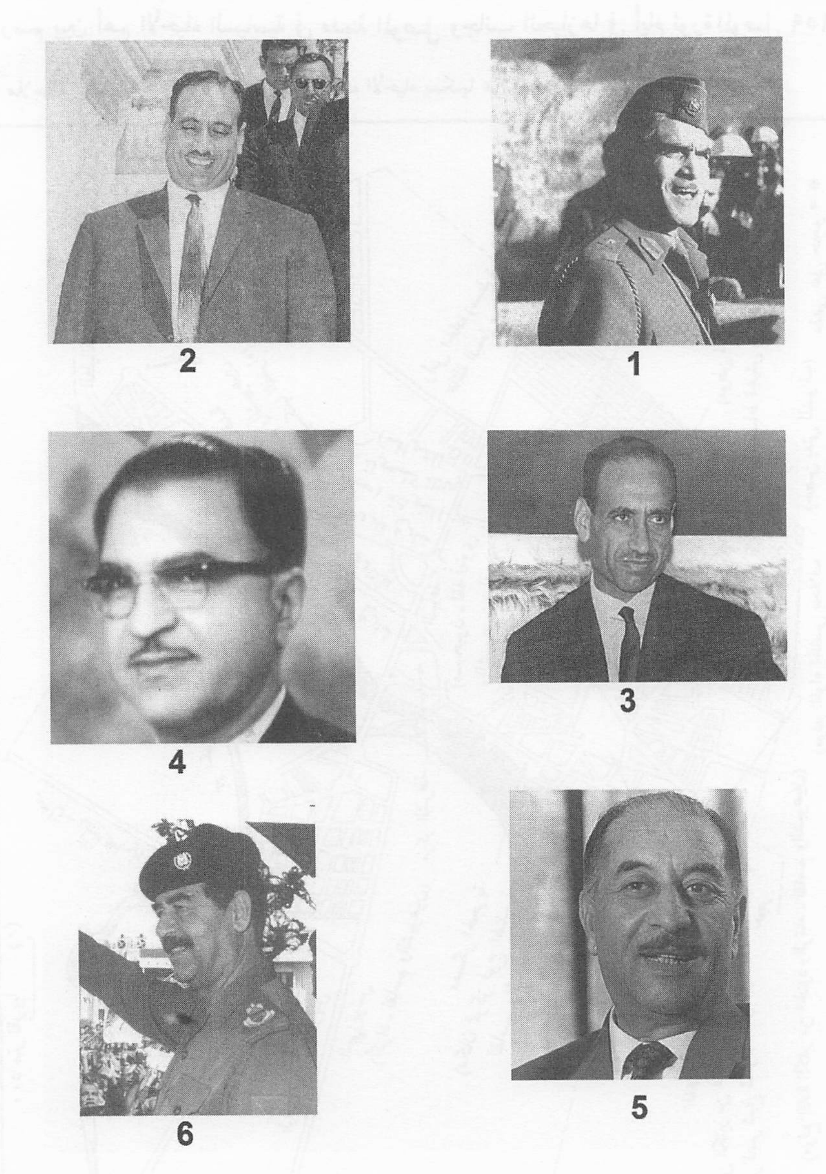
رسم يبين أهم الأحياء السياسية في مدينة الموصل وجانب انحيازها في أيام ثورة الموصل ١٩٥٩

ملاحظة: حيث لا يذكر العكس، فإن كل هذه الأحياء يسكنها عرب مسلمون أساساً.



المصدر: حنا بطاطو، العراق، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار (١٩٩٢)، ص ١٨٢.

الملحق الرقم (١٢)



صور لبعض قادة العراق في فترة الدراسة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، وكانوا مؤثرين في الحياة السياسة.
١ ـ الرئيس عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)، ٢ ـ الرئيس عبد السلام عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)، ٣ ـ الرئيس عبدالرحمن عارف (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨)، ٤ ـ رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦) ٥ ـ الرئيس أحمد حسن البكر (١٩٦٨ ـ ١٩٧٩)، ٦ ـ نائب الرئيس صدام حسين (١٩٦٨ ـ ١٩٧٩) وأصبح رئيسًا (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٣).

الملحق الرقم (١٣)



The unity of the Iraqi people

رسم ظهر بعد ثورة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨ يمثل وحدة الشعب العراقي بكل شرائحه في ظل الجمهورية، من اليمين (العرب، الأكراد، التركمان، والجيش).

المصدر: Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963* (London: Pall Mall, 1969), p. 206.



صورة لأعضاء محكمة الشعب ويبدو في الوسط رئيسها العقيد عباس فاضل المهداوي وكانت مكلفة بمحاكمة رجال العهد الملكي ومن قاموا بمحاولة إزاحة عبد الكريم قاسم من الحكم.

المصدر: الزعيم عبد الكريم قاسم، بعدسة إمري سليم لوسيان (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٧)، ص ١٢٧.

الملحق الرقم (١٤)



صورة لأفراد من «المقاومة الشعبية» عام ١٩٥٩، والتي كان يسيطر عليها الشيوعيون.

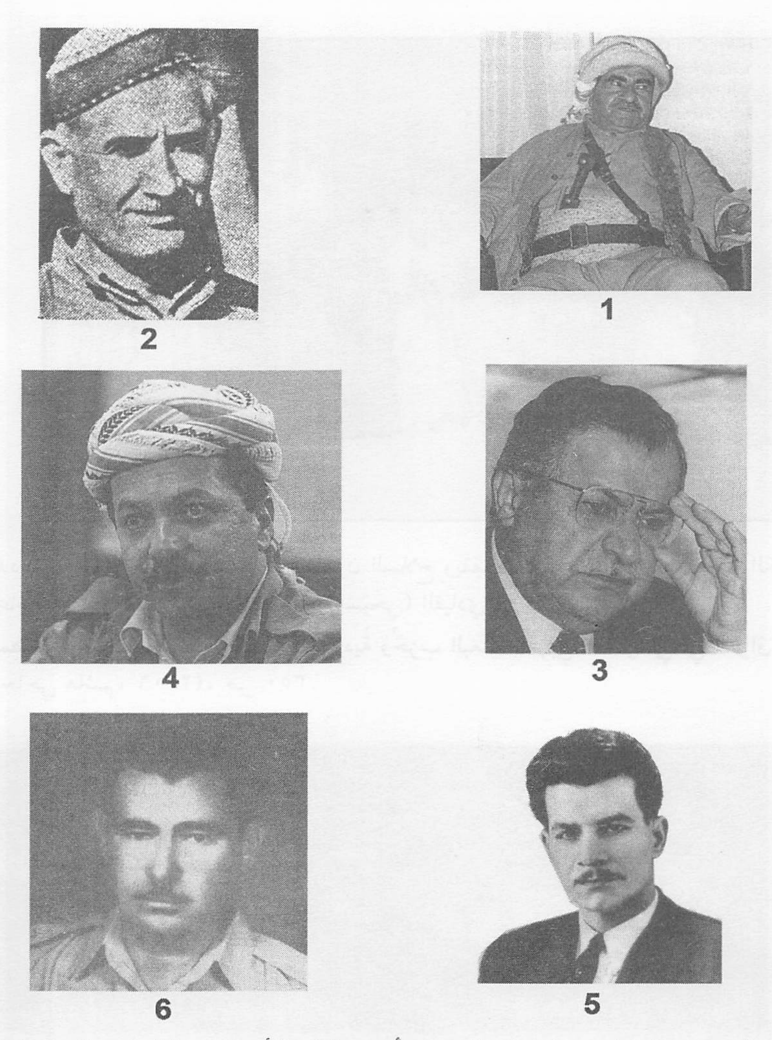
المصدر: الزعيم عبد الكريم قاسم، بعدسة إمري سليم لوسيان (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٧)، ص ١٤.



صورة من مسيرة «أنصار السلام» التي كان يسيطر عليها الشيوعيون في الموصل عام ١٩٥٩ والتي أعقبتها ثورة الموصل.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤٨.

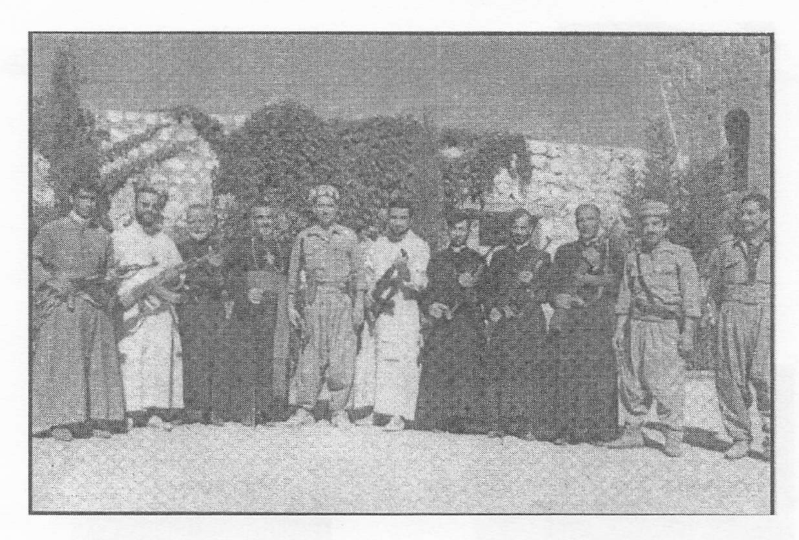
الملحق رقم (١٥)



صور لعدد من السياسيين في العراق ممن أسهموا في الأحداث خلال فترة الدراسة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥.

١ ـ الملا مصطفى بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في العراق منذ تأسيسه عام ١٩٤٦ حتى وفاته عام ١٩٧٩. ٢ ـ إبراهيم أحمد، سكرتير اللجنة المركزية للبارتي. ٣ ـ جلال الطالباني قيادي في البارتي حتى انشقاقه مع إبراهيم أحمد وجماعة المكتب السياسي للحزب. ٤ ـ مسعود البارزاني، ابن الملا مصطفى ورئيس جهاز الاستخبارات الكردية (الباراستن) وتزعم البارتي بعد وفاة والده وحتى تأليف هذا الكتاب. ٥ ـ سلام عادل (حسين أحمد الرضي) سكرتير الحزب الشيوعي العراقي من ١٩٥٥ حتى مقتله عام ١٩٦٣. ٦ ـ عطا خير الله، من زعماء التركمان حتى مقتله في حوادث كركوك عام ١٩٥٩.

الملحق الرقم (١٦)



عدد من رجال الدين المسيحيين يحملون السلاح ويقفون مع عناصر من البشمركة الكردية في دهوك عام ١٩٧٣ ومعهم هرمز ملك جكو (مسيحي) القيادي في البارتي.

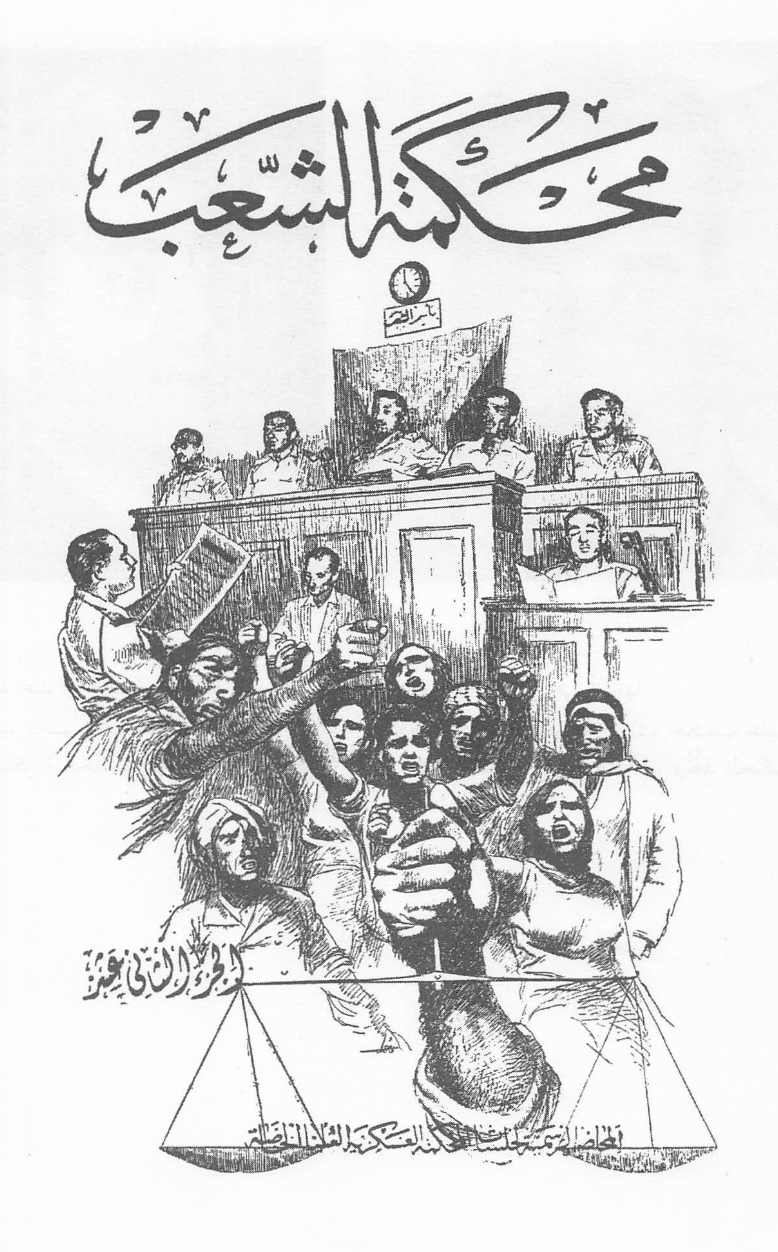
المصدر: علي سنجاري، **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق** (أربيل: مطبعة حاجي هاشم، ٢٠٠٦)، ص ٣٥٠.



الملا مصطفى البارزاني مع وفد «إسرائيلي» في شمال العراق ومنهم رئيس الموساد.

المصدر: شلومو نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار**، ترجمة بدر عقيلي (عمان: دار الجيل، ١٩٩٧)، ص ٣٢١.

الملحق الرقم (١٧)



غلاف محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، التي شُكلت بعد ثورة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨ لمحاكمة رجال العهد الملكي، ثم عُقدت لمحاكمة معارضي عبد الكريم قاسم. وقد طبعت محاضرها في ٢٥ مجلدًا وصدرت عن وزارة الدفاع العراقية بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢.

الملحق الرقم (١٨)



٢   ١

١ ـ العقيد عبد الوهاب الشوّاف قائد حركة الموصل عام ١٩٥٩ وقتل في أثنائها.

٢ ـ الزعيم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية من الجيش العراقي في كركوك، حكمت عليه المحكمة العسكرية الخاصة بالإعدام بتهمة المشاركة في حركة الموصل عام ١٩٥٩، ونُفِّذ الحكم فيه عام ١٩٥٩.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أحمد، كمال مظهر. **صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسات تحليلية.** بغداد: منشورات مكتبة البدليسي، ١٩٨٧.

ـــــــ . **صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسات تحليلية.** بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.

أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني. دمشق: مؤسسة حسين النوري، [د. ت.].

آشيريان، ش. ج. **الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان ـ العراق (١٩٦١ ـ ١٩٦٨).** عرّبه عن الروسية ولاتو. بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨. (سلسلة الثقافة الكردية التقدمية؛ ٤)

الأطرش، منصور سلطان. **الجيل المدان سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش.** إعداد ريم منصور الأطرش. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٨.

آل الفرعون، فريق المزهر. **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها.** ط ٢. بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٩٥.

الأنصاري، فاضل. **مشكلة السكان نموذج القطر العراقي.** دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠.

أوبنهايم، ماكس أدريان سيمون فرايهير، آرش برونيلش وفرنر كاسكل. **البدو.** ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر. ٥ ج. لندن: الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

ج ١: **ما بين النهرين «العراق الشمالي وسورية».**

أوسي، سالار. **جلال طالباني: أحداث ومواقف**. ط ٢. دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٨.

آيرلاند، فيليب ويلارد. **العراق: دراسة في تطوره السياسي**. ترجمة جعفر خياط. بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٩.

البارزاني وشهادة التاريخ مجموعة أبحاث وانطباعات للمؤلفين الكورد والروس. ترجمها عن الروسية بافي نازي وعبدي حاجي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية**. ٢ ج. ط ٢. بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ١٩٩٧.

البراك، فاضل. **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية**. بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩.

البزاز، عبد الرحمن. **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**. ط ٣ منقحة ومزيدة. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٣.

بطاطو، حنا. **العراق**. ترجمة عفيف الرزاز. ٣ ج. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢.

ج ١: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** (١٩٩٠).

ج ٢: **الحزب الشيوعي**.

ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار** (١٩٩٢).

البوتاني، عبد الفتاح علي. **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣**. دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

البياتي، أحمد كاظم محسن. **ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق، ١٩٣٥ ـ ١٩٥٩**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢.

تاريخ الأقطار العربية المعاصر. ٢ ج. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

تريفليان، همفري وسام فول. **العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين**. ترجمة وتحقيق خليل إبراهيم حسين الزوبعي؛ تقديم عبد الوهاب عبد الستار القصاب. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٣.

التلعفري، قحطان أحمد عبوش. **ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة**. بغداد: مطبعة الأزهر، ١٩٦٩.

توفيق، صبحي ناظم. **العراق الحديث**.

توماس، برترام. **مذكرات برترام توماس: الحاكم السياسي**. ترجمة عبد الهادي فنجان؛ تحقيق كامل سلمان الجبوري. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٢.

الجادرجي، كامل. **من أوراق كامل الجادرجي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

الجعفري، محمد حمدي. **انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢**. ط ٢. بغداد: مطبعة أسفار، ٢٠٠١.

جليل، جليلي. **نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**. ترجمة بافي نازي ود. ولاتو وكدر. بيروت: دار الكاتب، ١٩٨٦.

جليل، جليلي [وآخرون]. **الحركة الكردية في العصر الحديث**. ترجمة عبدي حاجي. بيروت: دار الرازي، ١٩٩٢.

جميل، حسين. **العراق الجديد ثورة ١٤ تموز، لماذا حدثت وأسباب الثورات بوجه عام: أوضاع العراق قبل الثورة وأهدافه واتجاهاته بعد الثورة**. بيروت: دار منيمنة، ١٩٥٨.

الجميل، سيّار. **زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب: البنية التاريخية للعراق الحديث: الموصل نموذجًا**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

جواد، سعد ناجي. **دراسات في المسألة القومية الكردية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥.

الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

حديد، محمد. **مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**. تحقيق نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦.

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ الوزارات العراقية**. ١٥ ج. ط ٣ المزيدة الجديدة المهذبة. صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩.

حسين، فاضل. سقوط النظام الملكي في العراق. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

حسين، فاضل. مشكلة الموصل. ط ٢. بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٧.

الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق. ٢ ج. بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ - ١٩٦٨].

ج ١: ١٩٢١ - ١٩٤١.

حمدي، وليد. الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية. القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٩٢.

الحوار العربي الكردي وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨. الجهات المشاركة اللجنة المصرية للتضامن [وآخرون]؛ إعداد وتقديم عدنان المفتي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

خدوري، مجيد. العراق الاشتراكي. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.

ـــــ. العراق الجمهوري. بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٤٧].

الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ١٩٤٦ - ٢٠٠١. بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١.

ـــــ. صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق. بيروت: دار الفرات، ١٩٩٣.

ـــــ. صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث «الحركات الماركسية»، ١٩٢٠ - ١٩٩٠. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠١.

خصباك، شاكر. العراق الشمالي: دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية. بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٧٣.

خلف، جاسم محمد. محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

الخيون، رشيد. الأديان والمذاهب بالعراق. كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٣.

الداود، محمود علي. محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ - ١٩١٤. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١.

الدرة، محمود. **ثورة الموصل القومية ١٩٥٩: فصل في تاريخ العراق المعاصر**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧.

درويش، عبد الحميد. **أضواء على الحركة الكردية في سوريا**. [د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٠.

الدريني، عبد المعطي البيومي. **ثورة تموز العراقية ١٩٥٨ في الوثائق البريطانية**. [د م.: د. ن.]، ٢٠٠٤.

الدساتير في العالم العربي نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧. إعداد وتحقيق يوسف قزما خوري. بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

الدليمي، محمد. **كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

دميرجي، فاضل. **ماضي وحاضر أتراك العراق**. أنقرة: دار طباعة لمؤسسة التاريخ التركي، ١٩٩١.

ديك، أغناطيوس وميشيل يتيم. **تاريخ الكنيسة الشرقية وأهم أحداث الكنيسة الغربية**. ط ٣. بيروت: المكتبة البولسية، ١٩٩١.

رافق، عبد الكريم. **المشرق العربي في العهد العثماني**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٢.

راندل، جوناثان. **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**. ترجمة فادي حمود. ط ٢. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٩.

الزبيدي، ليث عبد الحسن. **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**. ط ٢. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١.

الزعيم عبد الكريم قاسم. بعدسة إمري سليم لوسيان. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٧.

زكي، محمد أمين. **تاريخ السليمانية: نقله إلى العربية جميل أحمد الروزبياني**. بغداد: شركة النشر والطباعة العراقية، ١٩٥١.

ـــــــ. **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**. ترجمة محمد علي عوني. بيروت: مطابع زين الدين، ١٩٨٥.

زكي، محمد أمين. **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**. ترجمة محمد علي عوني. ٢ ج. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٦.

السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم. **القبائل والبيوتات والأعلام في شمال العراق.** بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٨٥.

سعيد، علي كريم. **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

سنجاري، علي. **أوراق من أرشيف كوردستان: مجموعة مقالات سياسية.** دهوك: مطبعة خاني، ٢٠٠٧.

ــــــ. **الحركة التحررية الكوردية: مواقف وآراء.** دهوك: مطبعة خه بات، ١٩٩٧.

ــــــ. **القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.** أربيل: مطبعة حاجي هاشم، ٢٠٠٦.

سوسه، أحمد [وآخرون]. **دليل الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٠.** بغداد: دار التمدن، ١٩٦١.

سون، ايلاي بانستر وميرزا حسين شيرازي. **رحلة «متنكر» إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان.** نقله إلى العربية وحققه وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل. بغداد: مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠.

السويدي، توفيق. **مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية.** ط ٢. لندن: دار الحكمة، ١٩٩٩.

سيغف، شموئيل. **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة.** ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل، ١٩٨٣.

شبر، ماجد. **خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩.** لندن: دار الوراق، ٢٠٠٧.

شبيرا، أبرام. **الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات.** بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١.

الشلاش، فائز. **رمضان الشلاش أحد أبطال التاريخ العربي.** ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠١. (صفحات مطوية من التاريخ الحديث)

شلبي، عبد الحميد عبد الجليل. **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣)**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠. (تاريخ المصريين؛ ١٩٠)

شمدت، دانا آدمز. **رحلة إلى رجال شجعان في كردستان**. مع مقدمة بقلم ويليام و. دوغلاس؛ عربه وعلق عليه جرجيس فتح الله. بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.].

صائغ، سليمان. **تاريخ الموصل**. ٣ ج. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٦.

الصباغ، صلاح الدين. **فرسان العروبة في العراق مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ**. بغداد: دار الشباب العربي، ١٩٥٦.

الصراع العراقي الفارسي. بغداد: دار الحرية، ١٩٨٣.

صفوة، نجدت فتحي. **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**. صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، ١٩٦٩.

ــــــ . **من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية**. لندن: رياض الريس، ١٩٩٢.

الصمانجي، عزيز قادر. **التاريخ السياسي لتركمان العراق**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩.

طالباني، جلال. **كردستان والحركة القومية الكردية**. ط ٢ مزيدة ومنقحة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

طلاس، مصطفى. **مرآة حياتي**. ١٠ ج. ط ٧. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة، ٢٠٠٦.

طه، رياض (معد). **محاضر محادثات الوحدة**. بيروت: دار الكفاح، [د. ت.].

العاني، نوري عبد الحميد [وآخرون]. **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**. ٦ ج. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠.

عبد الجبار، فالح. **الإثنية والدولة الأكراد في العراق وايران وتركيا**. ترجمة عبد الإله النعيمي. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

عبد الرضا، ماجد. **المسألة القومية الكردية في العراق، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥**. [قبرص]: الحقيقة برس، ١٩٨٧.

عتريسي، طلال. **البعثات اليسوعية مهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان: دراسة وثائقية تاريخية**. بيروت: الوكالة العالمية للتوزيع، ١٩٨٧.

العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. ترجمة وتعليق خليل إبراهيم حسين. ٤ ج. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢.

العراق في رسائل المس بيل. ترجمة وتحقيق جعفر خياط. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣.

العراق والوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠. ترجمة وتحقيق فؤاد قزانجي وعبد الرزاق الحسني؛ تقديم عبد الرزاق الحسني. بغداد: دار المأمون، ١٩٨٩.

العراق، وزارة الداخلية. **المجموعة الإحصائية تسجيل عام ١٩٥٧ لوائي السليمانية وكركوك**. بغداد: مطبعة العاني، [د. ت.].

العراق، وزارة الداخلية. **المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧: لوائي الموصل وأربيل**. بغداد: مطبعة الارشاد، [د.ت.].

العراق، وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة. **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**. ٢٥ ج. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢.

علو، سعيد خديدة. **العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨م ـ ٨ شباط ١٩٦٣**. عمان: دار دجلة للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.

العلوي، حسن. **العراق دولة المنظمة السرية**. [قم: مكتبة الصدر، ١٩٩١].

العلي، حازم حسن. **انتفاضة الموصل، ثورة الشوّاف ٨ آذار ١٩٥٩: القصة الكاملة للثورة، ذكريات وخواطر**. بغداد: الدار العربية، ١٩٨٧.

علي، حامد محمود عيسى. **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤ ـ ٢٠٠٤**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

علي، موسى السيد. **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١. (دراسات استراتيجية؛ ٤٦)

عليوي، هادي حسن. **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية**. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠١.

العمري، ياسين بن خير الله. **منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء**. تحقيق سعيد الديوه جي. الموصل: مطبعة الهدف، ١٩٥٥.

عوني، درية. **عرب وأكراد: خصام أم وئام**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣.

غلامي، عبد المنعم. **ثورتنا في شمال العراق، ١٣٣٧ ـ ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠م**. بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٦٦.

الغيطاني، جمال. **حراس البوابة الشرقية: الجيش العراقي من حرب (تشرين أول) أكتوبر إلى حرب الشمال**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥.

فرحان، عبد الكريم. **ثورة ١٤ تموز في العراق**. ٢ ج. باريس: مؤسسة الكتاب العربي، ١٩٨٦.

الفرحاني، محمد. **أقوام تجوّلت بينها فعرفتها**. دمشق: مطبعة الفردوس، ١٩٥٨.

الفكيكي، هاني. **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي**. بيروت: رياض الريس، ١٩٩٣.

فيضي، سليمان. **في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي**. بغداد: عبد الحميد سليمان فيضي، ١٩٥٢.

قاضي، حافظ. **قاموس القاضي: كردي ـ عربي، عربي ـ كردي**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

الكوراني، علي سيدو. **من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية**. ط ٢. عمان: دار البشير، ١٩٩٦.

كورية، يعقوب يوسف. **يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

كيست، جون س. **تاريخ اليزيديين**. ترجمة عماد جميل مزوري. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

لازاريف، م. س. **المسألة الكردية، ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**. ترجمة عبدي حاجي. بيروت: دار الرازي، ١٩٩١.

لونكريك، ستيفن هيمسلي. **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**. ترجمة جعفر خياط. ط ٢. بغداد: مطبعة البرهان، ١٩٦٢.

ـــــــ. **تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**. ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي. ٢ ج. ط ٥. بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

المتولي، محسن محمد. **كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠١.

مجيد، كمال. **النفط والأكراد: دراسة العلاقات العراقية ـ الإيرانية ـ الكويتية**. [لندن]: دار الحكمة، ١٩٩٧.

مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق. إعداد وتقديم كمال مظهر أحمد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

مذكرات الكابتن مان: الحاكم السياسي لمنطقة الشامية في العراق، ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، حقائق ووثائق ومذكرات من تاريخ العراق السياسي لم تنشر من قبل. ترجمة كاظم هاشم الساعدي؛ تقديم وتحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري. بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٢.

مذكرات طه الهاشمي، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية. تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

المشهداني، محمد كريم مهدي. **عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨**. مراجعة جعفر عباس حميدي حسن. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢.

المطبعي، حميد. **موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين**. ٣ ج. بغداد: وزارة الثقافة والأعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨.

مطر، سليم. **جدل الهويات عرب ـ أكراد ـ تركمان ـ سريان ـ يزيدية: صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط**. ساهم في إعداد الكتاب نصرت مردان [وآخرون]. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

المكتبي، صديق إسماعيل. **العراق، بداية النهاية رواية الأحداث والمشاهدات الشخصية من ١٤ تموز ١٨٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ كما يرويها أحد منفذيها**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

موريس، هارفي وجون بلوج. **لا أصدقاء سوى الجبال: التاريخ الأساوي للأكراد**. ترجمة راج آل محمد؛ مراجعة وتقديم هادي العلوي. بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٦.

الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

الموصل في تاريخ العراق الحديث. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠١.

الموصلي، فتح الله القادري. **ملحمة الموصل**. حققها وعلق عليها سعيد الديوهجي. بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٥.

الموصلي، منذر. **الحياة السياسية والحزبية في كوردستان: رؤية عربية للقضية الكردية**. لندن: رياض الريس، ١٩٩١.

ــــــــ. **عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية: الأكراد في وطنهم القومي وفي الجوار العراقي ـ التركي ـ الإيراني وفي سورية ولبنان**. بيروت: دار الغصون، ١٩٨٦.

مينورسكي، فلاديمير فيدورو فيتش. **الأكراد ملاحظات وانطباعات**. ترجمة وقدم له وعلق عليه معروف خزنة دار. بغداد: مطبعة النجوم، ١٩٦٨.

نصر، محمد سيد [وآخرون] (معد). **أطلس العالم**. بيروت: مكتبة لبنان، [د.ت.].

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

نكديمون، شلومو. **الموساد في العراق ودول الجوار**. ترجمة بدر عقيلي. عمان: دار الجيل، ١٩٩٧.

الهرمزي، أرشد. **التركمان والوطن العراقي**. ط ٣. بيروت: الدار العربية للموسوعات ومؤسسة وقف كركوك، ٢٠٠٥.

ــــــــ. **حقيقة الوجود التركماني في العراق**. ط ٢. بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ مؤسسة وقف كركوك، ٢٠٠٥.

هيكل، محمد حسنين. **الحل والحرب**. ط ٧. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٨.

وائي، إديث وإيف بينروز. **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي. ٢ ج. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩.

الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب. دمشق: مطبعة الأيام، ١٩٣٦.

الوردي، علي حسين. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. ٦ ج. لندن: دار كوفان، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

ـــــــ. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. ٦ ج في ٤. الدمام: مكتبة المتنبي، ٢٠٠٥.

الونداوي، مؤيد إبراهيم. **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

الونداوي، مؤيد إبراهيم. **وثائق ثورة تموز عام ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٠.

ويلسون، أرنولد. **الثورة العراقية**. ترجمة وتعليق عليه جعفر خياط. ط ٢. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

يوسف، ثمينة ناجي ونزار خالد. **سلام عادل: سيرة مناضل**. ٢ ج. دمشق: دار المدى، ٢٠٠١.

دوريات

الأدهمي، محمود مظفر. «وثائق جديدة ورأي.» **آفاق عربية (بغداد)**: العدد ٩، أيار/ مايو ١٩٨٠.

أوين، روجر. «ماضي العراق ينير حاضره، وحاضره ينير ماضيه.» **الحياة** (لندن): ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٣.

الحاج علي، مهند. «الآشوريون أصحاب (نصيب) في قمع أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق.» **الحياة**: ٣١/ ٥/ ٢٠٠٣.

الحياة: ٣٠/ ١١/ ١٩٩٦؛ ١٧/ ٣/ ٢٠٠٤؛ ٧/ ١/ ٢٠١١.

شورش، سامي. «تنوع أكراد العراق (مدخل إلى السياسة).» **أبواب** (بيروت): العدد ٣، شتاء ١٩٩٥.

ـــــــ. «الموصل العراقية اليوم حاضنة الناصريين والبعثيين تتحول إلى نقيضها.» **الحياة** (لندن): ٩/ ١٠/ ٢٠٠٣.

صحافية الصوت (دمشق): العدد ٦٨، ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

العمر، عبد الجبار. «الجيش العراقي والسياسة ـ من وثائق ثورة مايس.» **آفاق عربية**: العدد ٧، آذار/ مارس ١٩٨٠.

الغادري، نهاد. «من أرشيف الاستخبارات اللبنانية القديم: ٥٠ مليون دولار مساعدات إسرائيلية للبارزاني.» **المحرر (لبنان)**: العدد ٤٠٩، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

كوبرولو، زياد. «التركمان وحقوقهم في العراق الجديد.» **الشرق الأوسط** (لندن): ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٣.

«مذكرات عبد السلام عارف.» (حلقة ١). نشرها علي منير: **روز اليوسف** (القاهرة): العدد ١٩٨٠، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٦.

«مذكرات عبد السلام عارف.» (حلقة ٢). **روز اليوسف**: العدد ١٩٨٠، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٦.

«مذكرات عبد السلام عارف.» (حلقة ٣). **روز اليوسف**: العدد ١٩٨١، ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٦.

«مذكرات عبد السلام عارف.» (حلقة ٥). **روز اليوسف**: العدد ١٩٨٣، ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٦.

«مذكرات عبد السلام عارف.» (حلقة ٨). **روز اليوسف**: العدد ١٩٨٦، ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٦.

ناجي، عبد الجبار. «موقف الولايات المتحدة من حركة مايس.» **آفاق عربية**: العدد ٩، أيار/ مايو ١٩٨٠.

والي، نجم. «وصف مدينة كركوك... مختصر العراق الجديد وبوابة الحل.» **الحياة**: ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٥.

الوسط (لندن): العدد ٢٩٨، ١٣ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٧.

مؤتمر

مؤتمر القمة الإسلامي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي (مكة المكرمة، ١٩ ـ ٢٢ ربيع أول ١٤٠١هـ/ ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١).

تقارير ووثائق

«إلى الشعب وكل قوى الحرية والتقدم في العالم، حول مشكلة شمال العراق في بيان عبد الرحمن البزاز.» (بيان صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، تموز ١٩٦٦).

«أوراق توما توماس (١٧): اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ بين صدام والشاه.» (ينابيع العراق، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني: www.yanabeealiraq.com (24/3/2009)

تقارير الصحف الأجنبية (صادرة عن المديرية العامة للأنباء، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق): الرقم ٧/ع ٦٣، تاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٨، تاريخ ١٩/ ١/ ١٩٦٣؛ الرقم ١١، تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٦٤؛ الرقم ٢٤/ع ٦٣، تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٢٨/ع ٦٣، تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٦٣؛ الرقم ٢٩/ع ٦٣، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٦٣؛ الرقم ٣٢، تاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٤؛ الرقم ٥٥، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٥٨، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ٥٩، تاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ٦٢، تاريخ ٦/ ٥/ ١٩٦٤؛ الرقم ٦٧، تاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ٧٠، تاريخ ٢/ ٤/ ١٩٧٤؛ الرقم ٧٢، تاريخ ١/ ٤/ ١٩٧٥؛ الرقم ٧٦، تاريخ ٦/ ٤/ ١٩٧٤؛ الرقم ٧٨، تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٧٥؛ الرقم ٧٨/ع ٦٣، تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٧٩/ع ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٨١/ع ٦٣، تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٨٢، تاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٧٢؛ الرقم ٨٣/ع ٦٣، تاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٨٦/ع ٦٣، تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ٨٨، تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٦٤؛ الرقم ١٠٠/ع ٦٣، تاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٠٢/ع ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣؛ الرقم ١١٣/ع ٦٣، تاريخ ٧/ ٨/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٢٢، تالريخ ٧/ ٦/ ١٩٧٢؛ الرقم ١٢٣، تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٧٢؛ الرقم ١٢٣/ع ٦٣، تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٣١، تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٧٢؛ الرقم ١٣٣، تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٧٣؛ الرقم ١٥٤، تاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٦٩؛ الرقم ١٧٥، تاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٤؛ الرقم ١٧٩/ع ٦٣، تاريخ ٣/ ١١/ ١٩٦٣، الرقم ١٩٠/ع ٦٣، تاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٦٣؛ والرقم ٢٠٠/ع ٦٣، تاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣.

تقارير الصحف اللبنانية (وزارة الإعلام، الجمهورية العربية السورية، التقارير

محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق): الرقم ١٠، تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٧٣؛ الرقم ٥٤، تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ٥٦، تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٥٧، تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٥٧، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ٥٨، تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٥٩، تاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٦٢، تاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٦٣، تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٦٥، تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٦٧، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٢؛ الرقم ٦٨، تاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٧٥؛ الرقم ٧٠، تاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٧١، تاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٠؛ الرقم ٧٥، تاريخ ١١/ ٤/ ١٩٧٤؛ الرقم ٧٦، تاريخ ٧/ ٤/ ١٩٧٥؛ الرقم ٨٤، تاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٧٠؛ الرقم ٨٨، تاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٧٢؛ الرقم ١٠١، تاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٧٥؛ الرقم ١١٠، تاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٧٥؛ الرقم ١٥٢، تاريخ ٦/ ٧/ ١٩٧٠؛ الرقم ١٦٠، تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٧٠؛ الرقم ١٦٥، تاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٧٠؛ الرقم ١٧٦، تاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٧٢؛ الرقم ١٩٥، تاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٧٠؛ الرقم ٢١٥، تاريخ ٩/ ٩/ ١٩٧٠؛ الرقم ٢١٦، تاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٧٠؛ الرقم ٢٢٤، تاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٧٣؛ الرقم ٢٣٠، تاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٦؛ الرقم ٢٣٦، تاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٦٩؛ الرقم ٢٣٨، تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٧٠؛ الرقم ٢٤٥، تاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٧٠؛ الرقم ٢٥٧، تاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٦٩؛ الرقم ٢٦٦، تاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٨؛ الرقم ٢٧٥، تاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٩؛ الرقم ٢٧٦، تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٦٩؛ الرقم ٢٧٧، تاريخ ٥/ ١١/ ١٩٧٢؛ الرقم ٢٧٩، تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٧٢؛ الرقم ٢٨٤، تاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٧٢؛ الرقم ٢٨٤، تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٣؛ الرقم ٢٨٦، تاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٧١؛ الرقم ٢٨٧، تاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٧١؛ الرقم ٢٩٠، تاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٦٨؛ الرقم ٣٠٠، تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٧١؛ الرقم ٣٠٠، تاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٦٩؛ الرقم ٣٠١، تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٨؛ الرقم ٣٠٦، تاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٦٩؛ الرقم ٣٠٨، تاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦٩؛ الرقم ٣٠٨، تاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٠، والرقم ٣٢٥، تاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٩.

تقارير الصحف العراقية (صادرة عن شعبة التقارير، مديرية الدعاية والأنباء، الإقليم الشمالي، الجمهورية العربية المتحدة، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق): الرقم ١، تاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥٩؛ الرقم ٢، تاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٥٩؛ الرقم ٣، تاريخ ٢/ ٩/ ١٩٧٣؛ الرقم ٤، تاريخ ٧/ ٨/ ١٩٥٩؛ الرقم ٤، تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ٦، تاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٤؛ الرقم ١١، تاريخ ١/ ٨/ ١٩٧٤؛ الرقم ٢٢، تاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٢؛ الرقم ٢٥، تاريخ

٢٤/ ٧/ ١٩٧٣، الرقم ٢٧، تاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٤؛ الرقم ٣٠، تاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٧٢؛ الرقم ٣١، تاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٧٢؛ الرقم ٣٢، تاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٧٢؛ الرقم ٣٣، تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٧٢؛ الرقم ٤٩، تاريخ ٦/ ٦/ ١٩٧٢؛ الرقم ٥٧، تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٧٢؛ الرقم ٦١، تاريخ ٣/ ٧/ ١٩٧٢؛ الرقم ٦٣، تاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٧٣؛ الرقم ٦٨، تاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٧٢؛ الرقم ٦٩، تاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٧٢؛ الرقم ١٩١، تاريخ ٤/ ٤/ ١٩٥٩، والرقم ٢٤٥، تاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٩.

تقارير الصحف الكويتية: الرقم ١٥٧، تاريخ ١/ ١٢/ ١٩٧٣.

تقارير الصحف المصرية (صادرة عن شعبة التقارير، مديرية الدعاية والأنباء، الإقليم الشمالي، الجمهورية العربية المتحدة، محفوظة في القسم الصحافي، مركز الوثائق التاريخية بدمشق):

الرقم ١٧، تاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٥٩؛ الرقم ١٨، تاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩؛ الرقم ٢٦، تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٥٩؛ الرقم ٢٧، تاريخ ٦/ ٨/ ١٩٥٩؛ التقرير الرقم ٣٠، تاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٥٩؛ الرقم ٨٥، تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٠١، تاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ١١١، تاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ١١٩، تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٣٧، تاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٤٩، تاريخ ١١/ ٨/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٥٢، تاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٦٠ ـ ١٦١، تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٨٢، تاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٦٣؛ الرقم ١٨٣، تاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٦٣؛ الرقم ٢١١، تاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣، والرقم ٢٥٩، تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٣.

«تقرير عن موقف إسرائيل من موضوع دخول القوات العراقية إلى سورية.» (تقرير سري، وردت عليه عبارة «التوثيق ٥١٨/ ق ٢٧/ ٢/ ١٩٩٧»، رفعه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الخارجية السورية، آذار/ مارس ١٩٦٩، محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية السورية).

مراد، عدنان. «الأكراد.» (إدارة البلاد العربية، وزارة الخارجية السورية، دمشق، ١٩٦٦).

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdul-Jabar, Faleh and Hosham Dawod (eds.). *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East*. London: Saqi, 2001.

Burgoyne, Elizabeth. *Gertrude Bell, from her Personal Papers*. 2 vols. London: E. Benn, [1958-1961].

Dann,Uriel. *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963*. London: Pall Mall, 1969.

Farouk-Sluglett, Marion and Peter Sluglett. *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*. Rev. ed. London; New York: I. B. Tauris, 2001.

Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Volume XVII: Near East 1961-1962. Editor Nina J. Noring. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1994.

Foreign Relations of the United States, 1961-1963: Volume XVIII: Near East 1962-1963. Editor Nina J. Noring. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1995.

Foreign Relations of the United States, 1964-1968: Volume XXI: Near East Region, Arabian Peninsula. Editor Nina Davis Howland.Washington, DC: United States Government Printing Office, 2000.

Jawad, Sa'ad. *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*. London: Ithaca, 1981.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958; a Study in Iraqi Politics*. 2nd ed. London; New York: Oxford University Press, 1960.

Khoury, Gérard D. et Nadine Méouchy (dirs.). *Etats et sociétés de l'orient arabe: Enquête d'avenir, 1945-2005*. Paris: Geuthner, 2007.

Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. 4th ed. Ithaca: Cornell University Press, 1980.

Records of Iraq, 1914-1966. Advisory Editor Alan de L. Rush; Research Editor Jane Priestland. 15 vols. [Slough]: Archive Editions, 2001.

vol. 13: *1958-1960*.

vol. 14: *1961-1963*.

vol. 15: *1963-1966*.

Tripp, Charles. *A History of Iraq*. 2nd ed. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2002.

Periodical

«Iraq and Kurdish Autonomy.» *Merip Reports*: no. 27, April 1974, on the web: <http://www.jstor.org> (27 June 2004).

Websites

http://www.iraqmemory.org

www.yanabeealiraq.com

http://www.jstor.org

http://aua.net/News/events/australia_anv/anniversary.htm

فهـــرس عـــام

- ح -

- خ -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

- ن -

- ي -